

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤م



وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي

(من ١ / ٧ / ٢٠٠٢ م ـــ ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٣ م)

إشراف ومراجعة

مديرة المركز

أ . د . أمل يوسف العذبي الصباح

إعداد وحدة البحوث والنشر العلمى بالمركز

الكويت

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

وثائق مختارة
لمنطقة الخليج والجزيرة العربية
وجوارها الجغرافي

(من ١/ ٧/ ٢٠٠٢م - ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٣م)



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت - تاسس عام ١٩٩٤م



وثائق مختارة
لمنطقة الخليج والجزيرة العربية
وجوارها الجغرافي

(من ١/ ٧/ ٢٠٠٢م - ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٣م)

إشراف ومراجعة

مديرة المركز

أ. د. أمل يوسف العذبي الصباح

إعداد وحدة البحوث والنشر العلمي بالمركز

الكويت

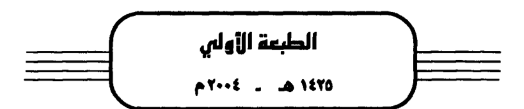
١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.



جامعة الكويت

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية



الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م

محتويات العدد

الوثائق	رقم الصفحة

٣ ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

- نص كلمة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين أثناء إقامة مراسم حفل أداء اليمين الدستورية لأعضاء الوزارة الجديدة أمام جلالته . ١٣ / ١١ / ٢٠٠٢م	٤٢٩
- نص كلمة جلالة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في الجلسة الختامية لمؤتمر القمة العربي في شرم الشيخ . ٢ / ٣ / ٢٠٠٣م	٤٣١
- نص كلمة معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ورئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية . ٢ / ٣ / ٢٠٠٣م	٤٣٣
- مقابلة صحافية مع صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة صاحب الجلالة ملك البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة . ١٩ / ١ / ٢٠٠٣م	٤٣٥
- مقابلة صحافية مع معالي الشيخ عادل عبد الرحمن المعاودة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب في مملكة البحرين حول عدد من القضايا البرلمانية . ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٣م	٤٤١
٥ - دولة قطـــر	
- ثورة تشريعات في قطر تتوج بالدستور في سبتمبر لاستكمال النقص وتقنين القوانين. ٢١ / ٦ / ٢٠٠٢م	٤٤٩
- نص القانون الصادر عن حضرة صاحب السمو حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بشأن إنشاء الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس . ١ / ٧ / ٢٠٠٢م	٤٥٣

٦ ـ سلطنة عمـــان

ـ مقابلة صحافية مع معالي السيد فهد مشاري الظفيري القائم بالأعمال في سفارة دولة الكويت في الجماهيرية الشعبية الليبية حول إقتحام السفارة الكويتية في الجماهيرية. ٣١ / ٣ / ٢٠٠٣م	٦٢٩
ـ حديث صحافي مع معالى السيد خالد السنعوسي مسؤول الشئون الاقتصادية في السفارة الكويتية حول الاستثمارات الكويتية في مصر. ١٤ / ٦ / ٢٠٠٣م	٦٣٥
ـ حديث صحافي مع معالي السيد « كلود مانديل » مدير وكالة الطاقة الدولية حول أثر الأزمة العراقية على أسعار النفط عالمياً . ١٥ / ٢ / ٢٠٠٢م	٦٤١
ـ مقابلة صحافية مع معالي الدكتور محمد البرادعي رئيس جهاز التفتيش على البرنامج النووي العراقي ومدير وكالة الطاقة الذرية حول طبيعة عمل الجهاز في العراق . ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٢م	٦٤٧

المقدمـة

يجئ في مقدمة أهداف المركز العمل على تحفيز الاهتمام بالدراسات التي تعنى بمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، عن طريق حصر أهم الوثائق والمصادر التاريخية المختلفة ، وإتاحتها للباحثين والدارسين المهتمين بالمنطقة ، في إطار سلسلة زمنية متصلة ومنتظمة ، تشجيعاً لهم ، وتيسيراً عليهم للقيام بأبحاثهم ودراساتهم .

ومن هذا المنطلق درجت إدارة المركز على إصدار مجلدات تحتوى بين دفتيها أهم ما صدر عن دول الخليج والجزيرة العربية من وثائق، مراسيم قوانين وتصريحات وأحاديث صحفية، وبيانات رسمية ، قامت الصحافة المحلية والخليجية والعربية والدولية بنشرها ، ترصد أحداث المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وبدأ إصدار العدد الأول من هذه المجلدات سنة ١٩٧٥ م. وقد شجع على إستمرار إصدارها ما لقيته من اهتمام متزايد من الباحثين والدارسين المهتمين بتاريخ المنطقة . وعلى الرغم من أهمية هذه السلسلة ، إلا أنها توقفت لظروف اضطرارية ، نتيجة للعدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت في الثاني من أغسطس سنة ١٩٩٠ م. وبعد انتهاء آثار هذا العدوان ، وإدراكاً لأهمية إعادة إصدار هذه المجلدات للباحثين والدارسين ، فقد بذلت إدارة المركز والعاملون به جهوداً حثيثة لإصدار مجلد جديد يعوض فترة الإنقطاع . وبالفعل صدر هذا المجلد بعنوان ، « وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي »، ضم بين دفتيه ١١٢٩ صفحة اشتملت على وثائق تغطى فترة عشرة أعوام بكل تفاصيلها إبتداء من سنة ١٩٩٠م حتى سنة ٢٠٠٠م.

وبعد أن تم تغطية هذه المرحلة ، رؤى من المناسب لإعتبارات عملية في مقدمتها ضخامة حجم كل مجلد من المجلد ات السابقة أن نبدأ منذ العام الحالى بإصدار مجلد لكل عام على حدة صدر منه بالفعل المجلد المحتوى للوثائق من عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م . والمجلد المحتوى على وثائق عام ٢٠٠١ م - ٢٠٠٢ م

ويضم المجلد الحالى، المواد الوثائقية للعام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م من خطب ومراسيم ومقابلات صحفية وتصريحات للمسؤولين من دول الخليج والجزيرة العربية ، وكذلك الدبلوماسيين ، سواء الموجودين في دول المنطقة كممثلين لبلادهم ، أو ممثلي دول المنطقة في الخارج ، أو المسؤولين العرب والأجانب الذين تناولت أحاديثهم أمور تعنى بالمنطقة .

وتم الالتزام فى الإخراج العلمى للمجلد الحالى بفهرسة الموضوعات وتدرجها وتبويبها بدءً بالموضوعات التي تتناول دول مجلس التعاون الخليجي بداية بدولة الكويت ، ثم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة فمملكة البحرين ، ثم دولة قطر ، وسلطنة عمان . وبعد ذلك تأتى وثائق دول الجوار الجغرافى : الجمهورية اليمنية وجمهورية إيران الإسلامية ، وأخيراً تأتى كل من الوثائق ذات البعد العربي و البعد الدولي ذات الصلة بالمنطقة ، وداخل هذا الترتيب تم وضع الوثائق الخاصة بكل دولة حسب تسلسلها التاريخي أو الزمني حتى يسهل على الباحثين والمهتمين الرجوع إليها .

ولا يسعنى أخيراً إلا أن أتوجه بالشكر إلى كافة الموظفين بالوحدات العاملة بمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية على مابذلوه من جهد فى جمع هذه الوثائق الصحفية المتنوعة ، وتنظيمها وترتيبها ، ووضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين مطبوعة بالصورة التي هي عليها في هذا المجلد .

هذا وبالله التوفيق ،،،

مديرة المركز

أ . د . أمل يوسف العذبي الصباح

الكويت

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م

أولاً : دول مجلس التعاون الخليجي

دولة الكويت

نص كلمة
معالي السيد جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة بمناسبة انتهاء دور الانعقاد العادي الرابع لمجلس الأمة في فصله التشريعي التاسع *

الإخوة الأفاضل :

لقد كانت باكورة أعمال هذا الدور النطق السامي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الذي تلاه نيابة عن سموه في جلسة الافتتاح سمو نائب الأمير وولي العهد بسبب العارض الصحي الذي ألم بسموه فآلمنا جميعاً. ولا يسعنا اليوم إلا أن نجدد الفرحة والسعادة بعودة سموه إلينا سالماً معافى، مبتهلين بالدعاء إلى العلي القدير أن يديم على سموه موفور الصحة والعافية، ويحفظه ذخراً للكويت وقائداً لمسيرتها. وعقب ذلك تلي الخطاب الأميري وقد زخر بتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد السديدة، وبطرح مستفيض للأحوال الداخلية والخارجية التي شهدها العام المنقضي، وبعرض للقضايا والمشاكل والشؤون العامة في البلاد وتوجيهات الحكومة وسياساتها في شأنها. وقد حظي الخطاب الأميري بأكبر قدر من عناية واهتمام المجلس ولجانه المختصة. فتم الجواب عليه وأحيل الجواب إلى الحكومة. وكانت الحكومة قد تبنت برنامج عمل سابقتها وخاطبت المجلس في هذا الشأن ثم قدمت تقريراً في مطلع هذا الدور إلى المجلس حول ما تم تنفيذه من البرنامج. وقد أحال المجلس هذا التقرير إلى لجنة برنامج عمل الحكومة لدراسته وإعداد تقرير بشأنه

---

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١١م، العدد ٩٤٨٨ / ٣٩٣٤ .

للمجلس . وفي إطار مهامه التشريعية، أقر المجلس العديد من القوانين الأساسية، بالاضافة إلى اقرار مشروعات القوانين بربط الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠٠٢م / ٢٠٠٣ م . وربط ميزانيات الجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة، وإقرار مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية لبعض هذه الجهات. وقد بلغ عدد مشروعات القوانين التي وردت من الحكومة إلى المجلس خلال هذا الدور ٩٧ مشروعاً، بالاضافة إلى ما كان متبقيا منها منذ الدور السابق وعددها ٦٩ مشروعاً، وقد أنهت اللجان خلال هذا الدور دراسة ٨٨ مشروعا من اجمالي هذه المشروعات، وأعدت تقاريرها فيها، ولا يزال ٧٨ مشروعا منها قيد البحث. بينما بلغ عدد الاقتراحات بقوانين المقدمة من السادة الاعضاء في الدور الحالي ٧٣ اقتراحاً، فضلاً عما كان متبقياً منها وعددها ١٦٩ اقتراحاً من الدور الماضي. وقد انتهت اللجان من دراسة وإنجاز ٧٣ اقتراحاً منها، وأعدت تقاريرها فيها، ولا يزال باقيا على جداول اعمالها ١٦٩ اقتراحاً. كما بلغ عدد الاقتراحات برغبات أو بقرارات المقدمة من الإخوة الأعضاء في هذا الدور ٣٨٩ اقتراحا، بالإضافة إلى المتبقي من دور الإنعقاد السابق وعدده ٢٠٨ اقتراحات. وقد بتت لجان المجلس المختلفة في ٣٣١ اقتراحاً من مجموع هذه الاقتراحات، منها ٣٠ بالرفض، و ٣٠١ بالموافقة حيث تبناها المجلس وأحالها إلى الحكومة مشفوعة بتوصياته بشأنها. وقد استجابت الحكومة للأخذ بـ ٢٥٣ اقتراحاً منها، ولا يزال ٢٦٦ اقتراحاًمنها رهن الدراسة أو قيد الإنجاز. وبلغ عدد الاسئلة الموجهة من الإخوة الأعضاء إلى السادة الوزراء خلال هذا الدور ٥٥٧ سؤالاً، بالاضافة إلى ١٩٨٩ سؤالا من الأدوار الماضية، بما جملته ٢٥٦٦ سؤالاً، وقد وردت إجابة الحكومة عن ٢٢٨٠ سؤالا منها، ولا يزال٢٦٦ سؤالاً باقياً دون إجابة من الحكومة وفي إطار مهامه الرقابية، بحث المجلس ستة موضوعات، طرحت بناء على طلبات مناقشة عامة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنها وتبادل الرأي

بصددها. واشتمل ذلك على الأوضاع الأمنية الداخلية، واستكمال الخدمات والمرافق في بعض المناطق السكنية، واحتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية، وأحداث حقل الروضتين ووضع المنشآت النفطية، وأوضاع الأمن والسلامة في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها في ضوء الحوادث المتكررة في المنشآت النفطية، وموضع تنفيذ أحكام المادتين (٣) و(٥) من قانون دعم العمالة الوطنية. كما شكل المجلس خمس لجان برلمانية للتحقيق في التقصير المنسوب إلى الهيئة العامة للاستثمار في تحصيل المال العام من أحد المواطنين، والتحقيق في حادث حقل الروضتين ووضع المنشآت النفطية بشكل عام، والتحقيق في ظاهرة تفشي المخدرات، بالاضافة إلى تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، بصفتها لجنة تحقيق، بالتحقيق في موضوع اختلاف صياغة نص المادة الثالثة من قانون حماية أملاك الدولة العقارية كما أقرها مجلس الأمة عن صياغتها التي نشرت في الجريدة الرسمية، والتعرف على كيفية حدوث هذا الاختلاف والمسؤول عنه، والتحقيق فيما تم صرفه من أموال البنك المركزي في الفترة ١/٥/٩٩ وحتى ٣١/٧/٩٩ وتكليف ديوان المحاسبة بالتحري عن حقيقة المخالفات المالية والادارية والشبهات الجنائية التي أشارت إليها صحيفة الاستجواب بمكتب الاستثمار في لندن. وتلقت لجنة العرائض والشكاوى ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بالمجلس في هذا الدور ١٩٢ عريضة وشكوى والتماساً، بالاضافة إلى ١٤٧ عريضة وشكوى متبقية من الدور السابق، وقامت اللجنتان بدراسة وانجاز ١٨١ منها، ولا يزال ١٥٨ عريضة وشكوى قيد البحث والدراسة . وقد شهد هذا الدور ثلاثة استجوابات، وجه أولها لوزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وقد إنتهت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية إلى عدم دستورية الاستجواب.ووافق المجلس على رأي اللجنة، ومن ثم تم استبعاده من جدول أعمال المجلس. ووجه الثاني إلى وزير التربية والتعليم

العالي وانتهى بالاكتفاء بتعهد الوزير باجراء تحقيق في عدد من المخالفات التي تضمنها الاستجواب، وباتخاذ الاجراءات القانونية في حق مرتكبيها. بينما وجه الإستجواب الثالث إلى وزير المالية ووزير التخطيط ووزير الدولةلشؤون التنمية الادارية، وانتهى بطرح موضوع الثقة بالوزير للتصويت في المجلس . وكانت نتيجة التصويت عدم سحب الثقة من الوزير. ولأداء جميع هذه المهام، عقد المجلس في هذا الدور ٤٦ جلسة استغرقت ٢٠٢ ساعة، بينما عقدت لجانه، الدائمة والمؤقتة، ٢٧٩ اجتماعاً، استغرقت ٥٦٨ ساعة، وقدمت فيها ٤١٥ تقريراً أصلياً وتكميلياً بالإضافة إلى تقرير تم إنجازه خلال عطلة المجلس.

الإخوة الأفاضل:

في إطار حرص المجلس على توطيد العلاقات الحميمة مع الدول الشقيقة والصديقة، تقديراً لمواقفها المبدئية في مساندة الكويت إبان محنة الغزو العراقي الغاشم، قام ٢٦ وفداً برلمانياًمن المجلس بسلسلة من الزيارات لعدد من هذه الدول، وبالمشاركة في عدد من الندوات والمحافل الدولية والبرلمانية. كما استقبل المجلس ١٤ وفداً برلمانياً من الدول الشقيقة والصديقة. وقد ساهم كل ذلك في تعزيز حضورنا الدولي، ودعم قضايانا الوطنية والعربية والإسلامية.

وقد حملت الوفود البرلمانية قضايا الكويت، وعلى رأسها قضية أسرانا ومحتجزينا، إلى كل المحافل البرلمانية، وطالبت المجتمع الدولي بالضغط على النظام العراقي لإطلاق سراحهم، وتنفيذ كامل قرارات الشرعية الدولية. وأجد لزاماً علي، ونحن نقترب من الذكرى الثانية عشرة لجريمة العدوان العراقي الغاشم على وطننا الحبيب. أن أسجل لشعب الكويت الوفي تحية تقدير واعتزاز بصموده وتلاحم صفوف أبنائه ضد هذا العدوان، كما أسجل الشكر والعرفان لجميع الشرفاء من أشقائنا

وأصدقائنا على دعمهم المستمر للحق الكويتي والشرعية الدولية.

ولم يتوان المجلس في تقديم كل دعم ومساندة للشعب الفلسطيني الشقيق ولحقوقه العادلة. وقد أصدر بيانين أدان فيهما العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والحصار الذي ضربته القوات الإسرائيلية على المدن والقرى الفلسطينية، ودعا المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في أنهاء هذا العدوان وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطني .

الإخوة الأفاضل :

لقد حفل هذا الدور بإنجازات عديدة وهامة تمت بجهودكم وتعاونكم، فكانت لبنات إضافية في بنيان الوطن. وقد اختلفنا حيثما كان الاختلاف في الرأي وسيلة للوصول إلى الأفضل، واتفقنا حيثما كانت مصلحة الوطن ووحدة الصف تقتضي ذلك، فكان هذا الدور خطوة للإمام في مسيرتنا الديمقراطية. وحق علي، في هذا المقام، أن أسجل تقديري وشكري للسلطتين التشريعية والتنفيذية على مؤازرتهما لي في الاضطلاع بأمانة الواجب، واسمحوا لي أيها الإخوة أن أخص معالي الأخ الفاضل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالشكر والتقدير لما قام به من دور متميز في خدمة الكويت خلال الفترة الماضية بالرغم من الظروف الشخصية الصعبة التي كان يمر بها ولقد كان خلال تلك الفترة خير معين لحضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظهما الله فجزاه الله كل خير وجعل ذلك إن شاء الله في ميزان حسناته، والشكر موصول لجميع العاملين في المجلس على جهودهم الطيبة، ولصحافتنا الوطنية، ولممثليها داخل المجلس، ولمختلف وسائل الإعلام على دورها في متابعة أعمال المجلس.

وختاماً، أسأل المولى عز وجل أن يحفظ الكويت، ويديم نعمة الأمن والحرية والاستقرار على أهلها في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير

البلاد، وسمو ولي عهده الأمين، ويعيننا جميعاً في حمل المسؤولية وأداء الأمانة، ويرحم شهداءنا ويفك قيد أسرانا ويعيدهم إلينا سالمين إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حديث صحافي مع
معالي السيد جاسم محمد الخرافي
رئيس مجلس الأمة الكويتي . *

س: دعا رئيس المجلس الوطني العراقي إلى عقد اجتماع طارئ للجامعة العربية لمناقشة التهديدات الأميركية لضرب العراق ، كيف تنظرون إلى هذه الدعوة؟

ج: الرسالة موجهة إلى الاتحاد البرلماني العربي، وليس إلى الجامعة العربية، ووصلتنا رسالة الاتحاد في هذا الشأن، على أن يعقد الاجتماع الطارئ في سورية أو بغداد، وحتى هذه اللحظة لم نجب على هذه الدعوة، ولا أعتقد أننا سنحضر هذا الاجتماع لأن الوقت غير مناسب الذي وصلت فيه الدعوة، أما بالنسبة للتهديدات الأميركية، فهي ليست جديدة، وبالتالي لا يوجد هناك شيء طارئ.

س: ما الجديد في دور الانعقاد المقبل، وهل هناك ترتيب للأولويات؟

ج: لدينا جدول أعمال حافل بالمشاريع والقوانين، ونتمنى أن يكون هناك اتفاق على الأولويات والاستعجال في إنجاز هذه الأولويات، وعدم تضييع الوقت في نقاشات في أمور ليست ذات جدوى.

س: أشرتم غير مرة إلى أن آلية الاستجواب بحاجة إلى إعادة نظر، هل هناك برنامج يعده بعض النواب لتعديل بعض مواد الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة، خصوصاً فيما يتعلق بأداة الاستجواب أو تفعيل الدور التشريعي لمجلس الأمة؟

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٢م ، العدد ١٢٨١٧ .

ج: أكرر أن الاستجواب حق دستوري لكل نائب ولا يجوز مناقشة النائب في هذا الحق، ولكن ما نرجوه هو عدم سوء استخدام هذا الحق، وأنا أتحدث، أو تحدثت، عن كثرة المحاور وطول فترة المناقشة، وربما طول الفترة لم تتح لنا كنواب الفرصة لاستيعاب هذه المحاور، وتحدثت في وقت سابق عن إعادة النظر في آلية الاستجواب.

س: كيف ترى التعامل النيابي مع البيان الذي تلاه الشيخ صباح الأحمد في جلسة ٢٠٠٢/٧/٣، عندما دعا إلى تغليب المصلحة الوطنية.؟

ج: أنا لا أعتقد أن هناك من يمكننا من الدخول في حساب النوايا معه، ولكن علينا أن نأخذ أو نتعامل مع الواقع، هناك موافقة بالإجماع على إعطاء النائب الأول حق إلقاء كلمة خلال جلسة طرح الثقة، وفي نهاية الأمر حسم الموضوع بالتصويت، وهذه هي الديموقراطية التي ارتضيناها جميعاً.

س: كيف ترى الدعوة التي أطلقها العراق لفتح حوار مباشر مع الكويت؟

ج: دعوة العراق الكويت إلى الحوار أمر مطروح في السابق، وإذا كان لدى العراق حرص على توحيد الكلمة العربية والصف العربي وإنهاء التشرذم في الأمة العربية، فلابد أن يعلن ويعترف بالأسرى ويعمل على إطلاقهم، والسؤال هو على ماذا نجلس ونتحاور مع العراق وجهاً لوجه؟ وبالنسبة للوضع العراقي، فإننا نتطلع لأن يتجاوب العراق مع بيان القمة العربية التي عقدت في بيروت وقراراتها، وعلى رأسها القرار الخاص بإطلاق الأسرى، وللأسف حتى الآن لم يصدر شيء من العراق في اتجاه حرصه على توحيد الكلمة العربية أو في اتجاه إطلاق سراح الأسرى.

س: كيف تقيم التنسيق الكويتي – السعودي في موضوع انضمام مجلس الشورى السعودي إلى الاتحاد البرلماني الدولي؟

ج: نحن نعتبر المملكة العربية السعودية مكسباً إذا دخلت الاتحاد

البرلماني الدولي، ولاشك أن مجلس الأمة قام وسيقوم بكل ما هو مطلوب لدعم عضوية مجلس الشورى السعودي في الاتحاد البرلماني.

س: في ذكرى ثورة يوليو، ماذا تقول، باعتبارك شاهداً على العصر بعد مرور ٥٠ عاماً على قيام الثورة ؟

ج :أتقدم في هذه المناسبة إلى جمهورية مصر العربية بالتهنئة، ونحن ننظر إلى هذه الثورة المباركة بكل تقدير، ولا ننسى موقف مصر الثابت والمبدئي من الغزو العراقي، وكذلك لا ننسى موقف مصر من مطالبات عبد الكريم قاسم ونتمنى المزيد لمصر الشقيقة من التوفيق السياسي والاقتصادي، ونحن نؤمن بأن في استقرار مصر استقراراً للأمة العربية، ولابد أن نشيد بدور الرئيس محمد حسني مبارك في كل القضايا العادلة.

س: كثر الحديث عن حل مجلس الأمة حلا غير دستوري، فما إمكانية حدوث هذا الأمر بعد مرور ١٠ سنوات على إعادة الحياة الديموقراطية للبلاد ؟

ج: الحديث عن هذا الموضوع كثر في الصحافة فقط، والسؤال يجب أن يوجه للصحافة من أين أتيتم بالحل غير الدستوري، وأنتم تعلمون أن موضوع الحل بيد سمو الأمير فقط، ولا أحد يستطيع الحديث حول هذا الموضوع، فرجائي إعادة النظر فيما يقال لكم، وأن تتحروا الدقة في نشر ما يقال.

س: ما تعليقك على المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل فجر اليوم (أمس) في غزة ؟

ج: ما حدث في غزة يدمي قلوبنا جميعاً، وما يؤلم ليس فقط هذه المجزرة الأخيرة، ولكن رد الفعل الذي نراه منذ فترة حول القضية الفلسطينية، وبكل أمانة لابد أن يكون للشعب الفلسطيني كلمته في هذا الموضوع، نريد أن نرى نهاية لهذا الموضوع ، نحن في الوقت الذي ندين

الممارسات الأميركية، والأميركان نهرول اليهم، وهذا يعتبر تناقضاً، وهذا التناقض العربي يجب أن نضع له حداً، وأن نعمل كأمة عربية حريصة على إنهاء هذا الموضوع ، ولعل وجود شارون هو خير للأمة العربية، حيث هناك إجماع على إدانة هذه المجازر، وأيضاً هناك إجماع عالمي على ضرورة حل هذه القضية، ولكن نرى هذا في البيانات فقط.

س: هل تعتقدون بوجوب إجراء إصلاحات سياسية، من خلال إيجاد مجلس مرادف لمجلس الأمة مثلاً، وهل ترون أهمية لاتخاذ مثل هذه الإصلاحات؟

ج :لا يوجد في الدستور ما يتيح إيجاد مجلس آخر، والحديث عن المجلس الآخر يتطلب إجراء تعديلات على الدستور، وكل ما يتعلق بالصلاحيات المطلوبة للمجلس الموازي أو الرديف، من ضمن صلاحيات سمو الأمير، أما فيما يتعلق بالضمانات التي يتكلم عنها من يريد مجلساً آخر، فهي موجودة لدى سمو الأمير،سواء كانت إرجاع القوانين أو إصدار المراسيم.

أما في ما يتعلق بتغيير الدستور، فلا أعتقد أن هناك من يطالب بتعديل الدستور، إلا من أجل الأفضل وليس فقط من أجل التغيير، وفي الوقت نفسه ليس عيبا الحديث عن التعديل.

س: اسرائيل تهدد بضرب سورية ، كيف تنظرون الى هذه التهديدات؟

ج: لا يمكن كعرب أن نقبل بأن تهدد اسرائيل أي دولة عربية، وجميع الدول العربية ستقف موقف رجل واحد تجاه هذه التهديدات، كذلك كانت هناك مبادرة عربية يجب الوقوف خلفها لانهاء الصراع مع إسرائيل، ويجب أن نحرص كعرب على ألا نختلف في كلامنا خلف الميكروفونات، عما يدور في الغرف المغلقة، ما يضعفنا هو تناقض وجهات نظرنا بين هذه الغرف وأمام الميكروفونات.

س: كيف ترى الدعوات النيابية إلى الاتفاق على الأولويات، وهل انشغل المجلس بالجانب الرقابي عن التشريعي؟

ج:لا يوجد انشغال بجانب على حساب جانب آخر، وكلا الجانبين مهم، ويجب أن نحذر من الإنجراف إلى الحديث الذين لا يعطينا رد الفعل الايجابي الذي نريد، وأن لا نبالغ في الجانب الرقابي على حساب التشريعي، أي أن التوازن في العمل مطلوب، ولا يوجد ما يمنع حدوث لقاء نيابي غير رسمي مع بداية دور الانعقاد المقبل لتحديد الأولويات وتقديم القوانين التي ليس عليها خلاف.

س: الحكومة أوضحت دورها تجاه توجه أميركا لقلب نظام الحكم في العراق، فما موقف البرلمان من المساعي الأميركية، وما مصير مشروع حقول الشمال، وحقوق المرأة في الدور المقبل ؟

ج: لا خلاف بين السلطتين حول موقف الكويت تجاه العراق، نحن وجهان لعملة واحدة، نعمل لنفس الهدف بالنسبة للإجراءات الخاصة بالهجوم على العراق فسياستنا واضحة، نحن لسنا طرفاً في هذا الموضوع، والكويت تطالب بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وتطالب بغداد بإثبات حسن النوايا، وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في قمة بيروت.

اما موضوع الضربة فنحن كدولة الكويت لسنا طرفاً، والأميركان لم يطلبوا رأينا، ولن نتبرع في تقديم وجهة نظر، أما بالنسبة لحقول الشمال فيجب عرض المشروع في الدورة المقبلة، وأعتقد أن الطرفين حريصان على مصلحة الكويت.

أما قضية حقوق المرأة، فهناك قانون خرج من اللجنة التشريعية، وموجود في لجنة الداخلية والدفاع، وسيدرج على جدول الأعمال، وفي الوقت المناسب ستحصل المرأة على حقوقها السياسية.

س: هل هناك جاهزية حكومية للتعامل مع ضرب العراق، وهل هناك تنسيق مع البرلمان في هذا الجانب؟

ج:نحن نسمع عن ضرب العراق منذ ست سنوات ولهذا نحن صادقون عندما نقول لسنا طرفاً، أما الحديث عن خطة طوارئ، فهناك إجراءات كاملة منذ التحرير حتى اليوم ونحن نحرص على متابعة الموضوع،الإجراءات الأمنية والحدودية وتوفير الطعام والدواء، كل هذه الإجراءات موجودة.

س: هل هناك نية لدى المجلس لإصدار قانون ينظم تأسيس الاحزاب، وهل سيلاقي قبول الحكومة؟

ج: تشكيل الأحزاب لا يتم الا بقانون، وحتى هذه اللحظة لا يوجد قانون، نحن نعلم أن هناك تنظيمات وقد تكون نواة أحزاب، ولا أعتقد أن هناك شيئا رسمياً، في ما يتعلق بوضع الكويت فالجانب الشخصي والقبلي والطائفي يأخذ مجراه في الانتخابات، لذلك فإن الوقت مازال مبكراً أمام التنظيم الحزبي، رغم أن الديموقراطية لا تكتمل بلا أحزاب.

س: ما الخطوات البرلمانية العربية والدولية للحفاظ على أمن الكويت، إذا تلقى العراق ضربة، وهل هناك جناح آخر للديبلوماسية الكويتية للحفاظ على استقرار الكويت من خلال لجان الصداقة؟

ج:لا شك أن هناك تحركاً من خلال المجلس ولجان الصداقة وبالتنسيق مع وزارة الخارجية لتحويل هذه الزيارات إلى زيارات عمل ، لقد كان هناك متابعة لموضوع الأسرى والتعويضات، ودائما هناك تنسيق مع وزارة الخارجية وصندوق التنمية، والتركيز على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وهذا أعطانا الثمار المرجوة، تعلمون أن القضايا الدولية، إذا مر عليها وقت فإن الدول الأخرى تنساها، وهذا يلقي علينا أعباء إعادة التذكير دائماً بقضايانا.

س: نائب رئيس المجلس صرح للصحف أن الرئيس خالف اللائحة في موضوع استجواب وزير المالية، ما تعليقك؟

ج: أنا لم اسمع بهذا التصريح، أما إذا أردت ان تحرضني على نائب الرئيس، فهذا الرجل له مكانة وتقدير، وتصريحه كان إيضاحاً لكيفية تطوير الاستجواب فقط.

س: هل هناك آلية كويتية للتدخل في سبيل التوصل إلى صيغة توفيقية لحل الخلاف بين السعودية وقطر؟

ج: لا علم عندي حول تفاصيل الخلاف، لكن ما أعلمه أن المملكة شقيقة لجميع دول المجلس، والدول العربية والعديد من الدول الإسلامية، ولا ينكر فضل المملكة إلا جاحد، وأنا على يقين أنه إذا كان هناك أحد مصاباً بالصداع الدائم فأرجو أن يعالج هذا الصداع، وألا يسبب صداعاً دائماً لأحد غيره،يجب أن نحرص جميعاً على وحدة الكلمة، وبالذات في هذه الفترة الحرجة، ويجب أن نقدر دور المملكة تجاه أشقائها، وأن نعلم أن الهجوم غير المنصف في الإعلام الغربي على المملكة في هذه الفترة، وراءه مسببات ناتجة عن موقف المملكة المبدئي تجاه القضية الفلسطينية، ونعرف أيضاً أن الكثير من الهجوم الغربي على المملكة كان نتيجة لثقل وأهمية الرأي السعودي في المحافل الدولية ، ولهذا يجب علينا جميعا السعي الى دعم المملكة ومحاربة هذا الهجوم غير المنصف، ونعرف أن اللوبي الإسرائيلي له دور كبير في ذلك.

س : هل أجهض الأميركيون مبادرة الأمير عبد الله للسلام ؟

ج : لاأعتقد ذلك ، لأن لدينا كعرب وجهة نظر أجمعنا عليها جميعاً ولابد من المساهمة في دعم هذا التوجه.

س : هل تستبعدون توجيه ضربة أميركية للعراق ؟

ج: لا أستبعد، ولا أؤكد، لكن ما أؤكده أنه عندما سيكون هناك توجه لدى

أي جهة لاتخاذ أي موقف، فنحن لسنا طرفاً فيه.

س: ثمة دول خليجية تتجه إلى تفعيل ديموقراطيتها، فهل يمكن أن يكون لمجلس الأمة دور في تفعيل الديموقراطية لديهم؟

ج: نحن نبارك أي توجه يتخذه الأشقاء في دول مجلس التعاون، لكن يجب أن نوضح أن أمورهم الداخلية شأن لهم، ونحن لسنا أوصياء على أحد، ولا نريد أن نتفلسف على أحد، ونتدخل في شؤون غيرنا، وفي الوقت نفسه ندعم التوجه نحو الديموقراطية بالأسلوب الذي تراه الدول المعنية يناسبها.

س: ماذا عن موضوع اللائحة الداخلية؟

ج: هناك توجه لإعادة النظر في الموضوع، لأن هناك تعديلات على اللائحة تتيح المجال لتطوير العمل، وهناك الآن مواد للتعديل موجودة في اللجنة التشريعية ستعرض في الدورة المقبلة.

س: كيف ترى آلية مناقشة الموازنات؟

ج: أنا شخصياً أتمنى تعديلها، وأعتقد أن دمج الموازنات الملحقة والمستقلة سيوفر علينا الكثير من الوقت، وهذا القانون موجود عند لجنة الميزانيات، ونأمل أن يطرح من الأولويات في الدورة المقبلة.

س: كيف تنظرون إلى المطالب الأميركية بإزاحة رئيس السلطة الفلسطينية؟

ج: إذا كنت لا أقبل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية، فهل تعتقد أن الكويت ستقبل أن تتدخل أميركا في الشؤون الداخلية للفلسطينيين؟! واعتقد أنه إذا رأى الإخوان هناك حاجة لمثل هذه التغييرات فإن أسلوبهم (الأميركيين) سيدعم الرئيس وأعتقد أنهم لن يغيروه عناداً بالأميركان.

س: كيف ترى ايجابيات وسلبيات الديموقراطية في الكويت، وهل هناك خطة عمل مستقبلية للتعاون بين السلطتين؟

ج: نعلم إن هناك سلبيات وإيجابيات في أي مؤسسة ديموقراطية، لكن وسائل المعالجة تتم في وعي المواطن الذي ينتخب هذه المجموعة المتواجدة في المؤسسة الديموقراطية.

س: ألا تعتقد أن تعديل صيغة، قانون يوافق عليه المجلس بنشره في الجريدة الرسمية يعتبر مؤشراً خطيراً في حاجة إلى متابعة ومعالجة كي لا تتكرر ؟

ج: لدينا في المجلس إجراءاتنا لمتابعة الموضوع، ونحن رجعنا في مرات سابقة خلال ٤٠ عاماً لنرى الاخطاء المطبعية، ووجدنا أنه كانت هناك ٩٠ حالة وحصل دائماً استدراك من خلال متابعة الموضوع بعد النشر، وبالتالي لا يحدث أي ضرر، ولا مجال لاستمرار الخطأ.

س: وبالنسبة لموضوع التأخر في عرض المراسيم، كمرسوم الادعاءات ؟

ج: هذا الموضوع تم حله وأخذ إجراءه الدستوري في اللجنة التشريعية.

س: هل ستفكر في خوض الانتخابات المقبلة، وهل تعتقد أن الحركة الدستورية وغيرها من مناصريك تخلت عنكم بعد الموقف من استجواب وزير المالية ؟

ج:هذه أسئلة انتخابية من السابق لأوانه الحديث عنها، وفي وقتها أحدد ما سأفعله، هل أرشح أم لا.

س: إلى أي مدى أنت راض عن جريدة « الدستور»؟

ج: نحن أصدرنا قراراً بإصدار الجريدة كل أسبوعين ونحن نفكر في تطوير الجريدة.

س: لو حصلت ضربة للعراق وحدثت فوضى هناك، كيف تتوقعون الوضع؟

ج: أنا لا أحب الإجابة عن أسئلة افتراضية، لكن أؤكد، كدولة، نحن أخذنا كل الاحتياطات.

س: ما تعليقكم على الإجراءات الأميركية إزاء الكويتيين وغيرهم المحتجزين في غوانتانامو؟

ج: على الرغم من علاقتنا المتميزة مع أميركا، وتقديرنا الكبير لدورها أثناء تحرير الكويت وفخرنا بالاتفاقات الأمنية القائمة معها ومع غيرها من الدول، كاتفاقات دفاعية غير موجهة إلى أحد ونحن لا نشعر بالخجل منها، بل نشعر بالاطمئنان تجاه إجراءات حماية المواطنين، خصوصاً بعد ما لمسناه من شقيق غدر بنا في ليلة ظلماء، بالرغم من كل هذا فموقفنا واضح من موقف أميركا تجاه القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من موقفنا ضد الإرهاب، فإنه يجب عدم خروج أميركا عن إجراءات الديموقراطية وحقوق الإنسان، سواء لابنائنا في غوانتانامو أو لأي من المحتجزين في الجزيرة، نطالب أميركا باتباع سياسة واضحة، بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وألا يكون هناك تناقض بين عربي تم القبض عليه في أفغانستان واحيل إلى غوانتانامو، وأميركي تم تحويله إلى الولايات المتحدة، واتخذت معه اجراءات أخرى، رغم أنه قبض عليه في افغانستان، أرجو من أميركا الحرص على القيم التي طالما نادت بها، ونتطلع إلى إتاحة الفرصة لذوي المحتجزين لزيارة أهلهم وأبنائهم في غوانتانامو، ومنحهم حق الدفاع عن أنفسهم.

س: سمعنا من وكيل وزارة النفط أن مشروع حقول الشمال ستكون له الأولوية في المرحلة المقبلة، ما تعليقك؟

ج: أجبت عن هذا السؤال حول حقول الشمال، أما عن الوكالات فلا علم

عندي، واعتقد أنه إذا حصل اتفاق بين اللجنة المالية والحكومة في هذا الموضوع فسيتم الانتهاء من هذا الموضوع.

س: هل تعتقد أن المعارضة العراقية، يمكن أن تكون بديلاً للنظام الحالي؟

ج: أكرر أن الكويت لا تتدخل في شؤون أي دولة، وعلاقتنا مع الشعب العراقي متميزة، وبالتالي يجب أن يكون هناك حرص على استقرار هذا الشعب وأن يقرر ما يراه، نأمل، إذا كانت هناك معارضة عراقية، أن توفق في إيجاد الاستقرار المطلوب للعراق، هناك نحو ٤ ملايين عراقي في الخارج لا يستطيعون العودة إلى بلادهم.

حديث صحافي

مع معالي الأستاذ الدكتور عبد الله الشيخ عميد كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت تناول فيه عدة قضايا متعلقة بنظام القبول بالكلية وآخر مستجداتها *

س: ما رأيكم في مستوى طلبة الكلية في مختلف التخصصات العلمية ؟.

ج: مستوى طلبة الدراسات العليا في مختلف التخصصات ممتاز ، وذلك بشهادة تقارير المحكمين الخارجيين والداخليين الذين يثنون على المستوى الأكاديمي الرفيع لطلبة الكلية ، خصوصاً وأن الكثير منهم التحق بجامعات خارج الكويت للحصول على درجة الدكتوراه بعد نيلهم درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت .

س : هل هناك تغيير في نسب القبول للسنة المقبلة عن السنوات الماضية ؟

ج: لا ، لم يكن هناك أي تغيير في نسب القبول للسنة المقبلة عن السنوات الماضية ، حيث إن نسب القبول للعام الماضي هي ٢,٦٧ للمعدل العام و ٣,٠٠ لمعدل التخصص ، ومن حقق هذين المعدلين من حقه التقدم للالتحاق ببرامج الدراسات العليا في المواعيد المحددة من قبل الكلية بعد استيفاء شروط اللغة واجتياز المقابلة الشخصية في بعض البرامج .

س: ماذا عن أعداد الطلبة المتقدمين للكلية ؟ هل هم في زيادة أم نقصان ؟.

ج: أعداد الطلبة المتقدمين لكلية الدراسات العليا في ازدياد ، لأن إعداد

---

* جريدة السياسة الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٢م، العدد ١٢٠٩٤ .

البرامج الجديدة من الماجستير والدكتوراه في ازدياد أيضاً ، حيث تمت أخيراً إعادة طرح برنامجي التشريح والكيمياء الحيوية في كلية الطب ، والكلية بصدد الإعلان عن برنامج الدكتوراه في الرياضيات في القريب العاجل ، والذي تم إقراره واعتماده من مجلس الجامعة أخيراً .

س : وما التخصصات الجديدة التي ستظهر خلال الفترة المقبلة ؟.

ج : هناك الكثير من المقترحات المقدمة لكلية الدراسات العليا ، سواء لبرنامج الماجستير أو الدكتوراه ، ومن هذه البرامج التي مازالت قيد الدراسة من قبل الكلية ما يلي :

- ماجستير في التربية - كلية التربية .
- ماجستير في الترجمة - كلية الآداب .
- ماجستير في تكنولوجيا المعلومات .
- ماجستير في الهندسة الوراثية .
- ماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة .
- ماجستير في الثقافة العربية - كلية الآداب .

أما فيما يختص ببرامج الدكتوراه ، فهناك مقترح لبرنامج علم الأمراض من كلية الطب والفقه وأصول الفقه من كلية الشريعة .

س : من المسؤول عن تقديم كروت الإقامة للطلبة الوافدين المقبولين في كلية الدراسات العليا ؟ هل عمادة الكلية أم الإدارة الجامعية ؟.

ج : بالنسبة لكروت الإقامة ، فإن كلية الدراسات العليا تشترط على من يتقدم للالتحاق بأحد برامجها أن تتوفر لديه إقامة صالحة في دولة الكويت بالإضافة إلى بطاقة مدنية سارية المفعول .

س : ما آخر مستجدات قسم الإعلام في تقديم رسالات الماجستير أو الدكتوراه ؟.

ج: ترحب كلية الدراسات العليا بكل مقترح جديد يقدم لها ويسعدها أن تطرح برامج جديدة في ساحة الدراسات العليا ، ونحن ننتظر أن يتقدم قسم الإعلام بمقترح لبرنامج الماجستير حتى تتسنى دراسته ، وبالمناسبة هناك مشاريع برامج ماجستير مشتركة على وشك التحكيم ثم الإقرار والاعتماد منها ماجستير علوم البيئة ، وهذا البرنامج تقدمه بصفة مشتركة تعاونية كلية الهندسة والعلوم والحقوق ، ومنها ماجستير تكنولوجيا المعلومات بالتعاون ما بين العلوم الإدارية والعلوم والهندسة .

س: ما مدى استيعاب الكلية لقبول الطلبة من خلال زيادة المقاعد الدراسية الخاصة بهم ؟.

ج: فيما يتعلق بقدرة الكلية على التوسع في قبول الطلبة من خلال زيادة المقاعد الدراسية ، نود الإشارة إلى أن كل برنامج يتقدم بمقترح لدراسته واعتماده ثم طرحه ، لابد أن يحدد سقفاً معيناً لعدد الطلبة الذين يرغب في قبولهم ، حيث يكون هذا العدد يتناسب مع الإمكانات الأكاديمية والمادية للبرنامج ، علاوة على أن هناك عدداً كبيراً من الخريجين في كل عام ، فالزيادة تعتمد على عدد الخريجين والمتسربين من طلبة الدراسات العليا .

س: ما شروط القبول في كلية الدراسات العليا للطلبة غير محددي الجنسية ؟.

ج: وفقاً للمادة التاسعة من لوائح الكلية تشترط في المتقدم ما يلي :

أن يكون حاصلاً على درجة الإجازة الجامعية الأولى أو ما يعادلها ، وأن تكون الإجازة صادرة من جامعة الكويت ، أو من مؤسسة أكاديمية أخرى معترف بها من جامعة الكويت وألا يقل المعدل المتوسط في درجة الإجازة الجامعية عن ٢,٦٧ من سلم النقاط الأربع ، وألا يقل المعدل المتوسط في مقررات التخصص عن ثلاث نقاط من سلم النقاط الأربع أو ما يعادلها .

س: ما أبرز الدراسات والأبحاث التي قدمت لخدمة دولة الكويت ؟.

ج : هناك الكثير من الدراسات والرسائل التي قدمت لخدمة دولة الكويت، بل تحرص الكلية أن يكون جل الدراسات موجهاً لخدمة المجتمع الكويتي ، ومن هذه الرسائل على سبيل المثال لا الحصر :

- توظيف المرأة الكويتية في سلك الشرطة في الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة ، للطالب عبد اللطيف العوضي .

- إذن التفتيش في القانون الكويتي والقانون المقارن ، للطالب مسلط عبد الله المطيري .

- التوصيف الجزئي للربيان باستخدام البصمة الوراثية ، للطالبة خلود عثمان اليحيى .

- تطبيق نظام العمليات التحليلية الهرمية لتقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكبريت من محطات توليد الطاقة بالكويت ، للطالبة سناء علي الغريب .

- دراسة عن تشخيص مرض اصفرار النخيل في دولة الكويت ، للطالبة أسماء حنيف فيرون الدين .

- دراسة عن مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات المرحلة الثانوية ، للطالبة أمثال هادي الحويلة .

وغيرها من دراسات تصب في خدمة المجتمع الكويتي ، بل ونحن نشجع أن تكون مواضيع الرسائل العلمية والأطروحات تسلط الأضواء على مشكلات المجتمع وتشخصها وتقترح حلولاً لها ، وأي أطروحة تسير على هذا المنوال تحصل على دعم مالي من إدارة الأبحاث في الجامعة بالاتفاق مع كلية الدراسات العليا .

حديث صحافي
لسمو الشيخ أحمد فهد الأحمد الصباح وزير الإعلام ووزير النفط بالوكالة بدولة الكويت، تناول فيه عدة قضايا مختلفة *

س : كيف تقيّم لقاءك بأعضاء لجنة التحقيق في صرف الأموال من البنك المركزي؟.

ج : بدعوة كريمة من أعضاء لجنة التحقيق في المحور الأول من استجواب وزير المالية حضرت اجتماع اللجنة بهدف وضع آلية للعمل والإجابة على استفسارات اللجنة عن بعض المعلومات الخاصة بطريقة عمل اللجنة والمعلومات المطلوبة من وزارة الإعلام ووزارة النفط لتزويدها للجنة لمساعدتهم في عملية التحقيق ، والاجتماع أمانة كان إيجابياً ، وكان هناك تعاون من الجانبين سواء وزارتا النفط والإعلام أو اللجنة ،وقد تم الاتفاق على الآلية وننتظر طلبات اللجنة من المعلومات المطلوبة من الوزارتين وسيتم تزويد أعضائها حسب قرار اللجنة وآليتها.

س : هل هناك تحفظ حكومي على عمل لجنة التحقيق باعتبارها تطرقت في أعمالها إلى خارج التفويض المعطى لها ؟.

ج : الحكومة تدرس كل طلب يردها من اللجنة ، وهذا حق مشروع للحكومة في أن تدرس الرغبات والطلبات من اللجنة ، ونحن نريد أن تسير اللجنة في إنهاء ما هو مطلوب منها بتعاون الجهتين وخصوصاً أن الحكومة أعلنت في البداية مساندتها للجنة ، بل هي مؤيدة لتشكيلها حتى قبل

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٣٠م ، العدد ١٢٨٢٣ .

طرحها في مجلس الأمة حيث صوتت الحكومة مع إنشائها ، ولكن من حق الحكومة أيضاً أن تحاول إنجاح اللجنة من خلال المعلومات وأن تحافظ في ذات الوقت على إجراءاتها التنفيذية.

س: نسب إليكم تصريحات عن رغبة الكويت في إقصاء صدام حسين وهي ذات الرغبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، فما دقة هذه المعلومات ؟.

ج :المعلومات ليست دقيقة بهذه الدقة ، الموقف الكويتي واضح وصريح بالنسبة لضرب العراق ولا يوجد إنسان في هذا العالم يتمنى الحروب ، ولا نريد الحرب خاصة أننا والعراق جيران والشعب العراقي سيظل جاراً وشعباً شقيقاً ، ولكن لماذا دائماً يطرح السؤال هل أنت مع ضرب العراق أو عدم ضربه ، ولماذا لا يكون السؤال لماذا لا ينفذ العراق القرارات الدولية حتى ينأى بالمنطقة وبشعبه وبلده عن ويلات الحروب المقبلة بالمنطقة ، وأعتقد أن القرار الآن هو قرار النظام العراقي . والقرار لدى هذا النظام لاتخاذ الإجراءات المناسبة للنأي بشعبه وأرضه ومنطقته بعيداً عن أي حرب قادمة ، أما موقفنا فهو واضح كما أعلنه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد .. نحن ضد الضربة ولكن نتمنى على العراق أن يتعاون حتى ينأى بالمنطقة عن هذه الحرب ، أما عند عدم تعاونه فسيكون لكل حادث حديث.

س: هل تعتقدون أن المعالجات هذه المرة جادة خصوصاً أنه منذ ١٢ سنة والوضع على ما هو عليه ولم نشاهد معالجات جادة من المجتمع الدولي لتعنت النظام العراقي ؟.

ج: لم نشاهد مثل هذا الزخم الإعلامي ، نحن لا نملك القرار وليس لدينا علم بالقرار ، لا نعلم ولم نبلغ بأي قرار اتخذ بالنسبة لهذا الموضوع، ولكن من خلال متابعة أخبار الصحف ووسائل الإعلام والتصريحات الرسمية

للكثير من القياديين والساسة العالميين ، أعتقد أن الوضع ليس طبيعياً وليس كما كان خلال ١٣ سنة الماضية .. أعتقد أن هناك وضعاً آخر بأن تكون هذه القضية على طاولة اتخاذ القرار.

س: هل الكويت مستعدة لاستقبال مئات الآلاف من النازحين العراقيين فيما لو حدثت الضربة ؟.

ج: ليس بالضرورة أن يكون هناك مئات الآلاف من النازحين ونتمنى أن يبقى الشعب العراقي في أرضه وأن يبقى الشعب الكويتي في الكويت ولكن الكويت الآن تضع الآلية المناسبة أولاً لحماية حدودها وأمنها واستقلالها وثانياً لحماية الأمن الداخلي وثالثاً لاستيعاب أي نتائج إذا ما كانت هناك ظروف من خلال أن نعمل حساباً لأي احتمالات ونضع الحلول المناسبة لها .

س: هناك حالة من القلق لدى المواطنين داخلياً ومجلس الأمن الدولي في حالة اجتماع والإعلام العالمي في وضع تصعيد ، فهل تلقيتم إشارات من المجتمع الدولي بوجود ضربة مرتقبة للعراق ؟.

ج: نتمنى أن يطمئن أهل الكويت إلى أن أي استعدادات الآن هي إجراءات احترازية لأي إجراء قد ينتج من هذا التصعيد الذي نتابعه ، ونحن لا نملك أي معلومات عن القرار وليس لدينا أخبار عن القرار ولكن ما نقوم به اليوم هو فقط الإجراءات الروتينية المناسبة والجاهزة لمواجهة أي ظروف لا قدر الله بحيث يتم الاحتياط بأن إجراءات الأمن الداخلي والخارجي جاهزة ومناسبة.

س: لماذا لا يتم تجربة صفارات الإنذار والتي توقف تجربتها منذ سنوات عدة ؟.

ج: تجربة صفارات الإنذار مستمرة حيث إن هناك نوعين من تجربة

الصفارات حسب ما فهمناه من الدفاع المدني، هناك تجربة بصوت مسموع وأخرى من دون صوت مسموع ولكن التجربتين تؤديان نفس الغرض.

لقد كان هناك تذمر من المواطنين إبان تجربة الصفارات بالصوت المسموع سابقاً لذلك حولت التجربة لصوت غير مسموع .. لذلك فإن صفارات الإنذار تحت التجربة وجاهزة وسليمة لتستخدم في الوقت المناسب ، وإن شاء الله لا نحتاجها.

س: النظام العراقي وعن طريق دبلوماسيين عرب وجه تهديدات لقطر والكويت بأن أي هجوم ينطلق من أراضيهما على العراق سيتم الرد عليه وضرب قطر والكويت .. فكيف ترى هذه التهديدات ؟.

ج: قرأنا كما قرأتم من وكالات خارجية ولم نسمع أن هناك تهديدات للكويت ، فقط نسمع أن النظام العراقي لا يزال يتحدث عن أم المعارك والعدوان الثلاثيني وليس تحرير الكويت .

س : كيف ترون الخلاف السعودي – القطري؟

ج: إن شاء الله لا يوجد خلاف سعودي قطري .

س: ولكن زيارة وزير خارجية قطر للكويت وتصريحات المسؤولين بوجوب أن تحد قناة الجزيرة التي تبث من قطر من حدة هجومها على السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي .؟

ج: هذا الموضوع شبع بحثاً وتصريحاً سواء من الشيخ صباح أو الشيخ محمد الصباح وللحقيقة ، فنحن شركاء ولم نكن في يوم من الأيام وسطاء مطلوب أن تطرح القضايا للنقاش بشكل أو بآخر ولكن ليس لدينا دور في هذه النقطة.

س: هل هناك استعداد لوزارة الإعلام بالنسبة للاحترازات لمواجهة أي طارئ.

ج: هناك خطة طوارىء كاملة تم تنفيذها لوزارة الإعلام حيث جرى تجديدها، فهذه ليست المرة الأولى التي نمر فيها بمثل هذه الظروف، ولكن بعد أحداث ١١ سبتمبر كانت هناك خطة واليوم نجددها مرة أخرى لأي ظرف قادم لا قدر الله، ولكن ولله الحمد ما زلنا نشاهد ونسمع كل ما يجعلنا مطمئنين بأن الإجراءات التي يجب أن تتخذها الحكومة من أجل حماية المواطنين وجعل حياتهم طبيعية لمواجهة أسوأ الظروف لا قدر الله، تسير بشكل طبيعي وتجعلنا مرتاحين للغاية.

س: هل هناك جولات خليجية مرتقبة ؟.

ج: الآن لا يوجد أي شيء من هذا القبيل.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد ريتشارد مان، سفير كندا لدى دولة الكويت حول سياسة إجراءات الدخول إلى بلاده *

س: كيف تصفون العلاقات الكويتية الكندية في مختلف المجالات ؟

ج: تعتبر العلاقات بين البلدين جيدة جداً ولكن كنت أفضل أن تكون أفضل وأعلى من وضعها الحالي خصوصاً وأن جزءاً من عمل السفارة والسفير هو تحسين العلاقات الثنائية فالأرقام الكويتية تشير إلى أن هناك نحو ٢٠٠ مليون دولار بضائع كندية تصل إلى الكويت وهذا الرقم لا يشمل الخدمات، ويمكن القول إن العلاقات الاقتصادية ليست سيئة ولكن يمكن أن تكون أفضل مما هي عليه .

س: ولكن ألا تعتقدون أن ٢٠٠ مليون دولار مبلغ ضئيل على مستوى التبادل التجاري بين أي دولتين ؟

ج: هذا صحيح وهذا الرقم بسيط جداً ونحن نتطلع إلى زيادته .كما أننا نسعى للدخول في مشاريع المستشفيات والمدارس والاتصالات إضافة إلى أن هناك كثيراً من الشركات الكندية تسعى للعمل في الحقول الشمالية وجزيرة بوبيان ولدينا بعض الشركات الكندية التي قدمت للعمل في مجال تنظيف البيئة وصيانتها .

س: لماذا لا يكون للسفارة الكندية في الكويت دور في الترويج للسلع الكندية ؟

ج: لدينا طرق عدة للترويج عن المنتجات الكندية وهناك مجموعات عمل

* جريدة السياسة الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٤م، العدد ١٢١٢٢ .

تصل الكويت لهذا الغرض وكندا اشتركت في المؤتمر الأول للبترول والغاز الذي أقيم في بداية العام في الكويت إضافة إلى أن هناك مجموعات عمل بالنسبة للتعليم في كندا وكذلك هناك رجال أعمال كويتيون يزورون كندا للتعامل في المجال التجاري بين البلدين .

س: هل هناك لجان مشتركة بين البلدين تعمل على تنفيذ الاتفاقات المشتركة ؟

ج: لا توجد أي لجان على مستوى الحكومة الكويتية ولكنَّ هناك تعاوناً بين الحكومتين وهو تعاون متواصل والأساسان اللذان تتعامل عليهما الدولتان هما الضغط على ألا يكون هناك ازدواج ضريبي بين البلدين وأن الدولتين عضوان في منظمة التجارة العالمية ، وقد تم أخيراً تعيين وزير جديد مختص فقط في شؤون الشرق الأوسط والخليج إضافة إلى التواصل بين البرلمانين الكويتي والكندي وهناك دعوة تم توجيهها لأعضاء مجلس الأمة في الكويت لزيارة كندا .

س: هل أنت راض عن العلاقات التجارية والاقتصادية بين الكويت وكندا؟

ج: لا ، لست راضياً ولو كنت راضياً عنها لاستقلت وعدت إلى بلادي فنحن دائماً نبحث عن الأفضل وأتمنى أن أرى كثيراً من الاستثمارات الكويتية في كندا واستثمارات كندية في الكويت .

س: كيف تصف حجم الاستثمارات الكويتية في كندا ؟

ج: الاستثمارات الكويتية في كندا غير كافية ونحن نتطلع إلى حجم أكبر من الاستثمارات الكويتية في كندا وتعتبر هيئة الاستثمار الكويتية من أكبر المستثمرين الكويتيين في كندا وتتركز استثماراتها على الأوراق المالية ولكننا نتطلع إلى استثمار كويتي أكبر في كندا في مجال الصناعات والعقار

خصوصاً وأن هناك فرصاً وعوامل عظيمة للأفراد لتنمية القطاع السياحي في كندا .

س: هل وضعت كندا برنامجاً أو عوامل محددة لتشجيع السائح الكويتي للسفر إلى أراضيها خصوصاً بعد عزوف البعض عن السفر إلى الولايات المتحدة وأوروبا ؟

ج: كندا ليس لها برنامج إعلامي ضخم للإعلان عن نفسها كمكان للسياحة، فكندا تعتمد على نقل المعلومة من شخص لآخر ممن يزورون كندا وهذه طريقة ناجحة خصوصاً وإن كندا تفضل جذب أكبر عدد من السياح الخليجيين والسياح من مختلف بقاع الأرض ولكن هناك ملصقات وكتيبات نقوم بتوزيعها على الراغبين بالاطلاع عليها خصوصاً وأن عدد العاملين في السفارة قليل ولكن يسعدنا التحدث عن الاستثمار والسياحة في كندا.

س: هل أثرت القيود والتشديدات التي فرضتها بعض الدول الأوروبية على سفر البعض إلى كندا ؟

ج: من الصعب أن نقر بذلك في مثل هذا الوقت من العام ولكن في العام الماضي كان لدينا أعداد أكبر ومتزايدة للحصول على تأشيرة الدخول إلى كندا ولكن عدد الطلبات لزيارة كندا يتزايد ونحن لا نعلم إن كان ذلك بسبب القيود والتشديدات التي تطبقها بعض الدول أو بسبب الصيف .

س: ولكن هل وضعت كندا أي قيود أو شروط جديدة على دخول رعايا بعض الدول إلى أراضيها ؟

ج: لا توجد أي قيود أو تشديدات جديدة على أي من رعايا الدول حيث إن الإجراءات المطبقة في السابق لم تتغير ولم يتم التشدد بها .

س: كم عدد الكويتيين الذين سافروا إلى كندا خلال العام الماضي ؟

ج: أصدرنا خلال العام الماضي ٢١٥٠ تأشيرة دخول إلى كندا وهذا لا

يعني أن عدد المسافرين إلى أراضينا ٢١٥٠ شخصاً بل يمكن أن يكون أكثر من ذلك لأننا نمنح أحياناً تأشيرة واحدة لشخصين أو أكثر ومن ثم فإننا نتوقع أن يكون عدد الذين سافروا إلى كندا العام الماضي نحو ٢٣٠٠ إلى ثلاثة آلاف شخص .

س: هل تستقبل السفارة الكندية في الكويت طلبات جميع الجنسيات لمنحهم تأشيرة الدخول أم هناك فئات أو جنسيات محددة لا يتم التعامل مع طلباتهم؟

ج: جميع الجنسيات يحق لها تقديم طلبات للحصول على تأشيرة الدخول إلى كندا ولكن بالنسبة لحملة جوازات مادة ١٧ لا يتم استقبال طلباتهم أو إصدار تأشيرة دخول لهم للأراضي الكندية .

س: وماذا في شأن الفلسطينيين حملة وثائق السفر ؟

ج: إذا كان لديهم وثائق سفر تخولهم دخول البلد الذي أصدر لهم الوثيقة فإنهم يستطيعون الحصول على تأشيرة دخول كندا .

س: ما شروط منح التأشيرة للدخول إلى كندا ؟

ج: هناك نموذج يجب تعبئته من قبل المتقدم وهو لجميع الجنسيات على أن يرفق بصورتين شخصيتين وشهادة بنكية للتأكد من أن صاحب الطلب يقيم في الكويت منذ سنوات عدة إضافة إلى إحضار ورقة الشؤون وشهادة من العمل كما أننا نستفسر من المتقدم إذا كان يريد السفر لوحده أو برفقة العائلة والهدف من الزيارة هل هو للسياحة أو للعيش في كندا حيث إن إجراءات الزيارة تختلف عن إجراءات العيش في بلادنا .

س: كم تستغرق مدة إصدار تأشيرة الدخول إلى الأراضي الكندية ؟

ج: بالنسبة لمعظم الجنسيات فإنها تستغرق خمسة أيام عمل ونحن نعمل على إصدارها قبل هذه المدة ولكن في فصل الصيف تكون هناك أعداد

كبيرة من الطلبات ومن ثم فإنها تحتاج إلى خمسة أيام عمل كاملة لإصدارها في حين تحتاج بعض الجنسيات إلى نحو ١٥ يوم عمل لإصدار التأشيرة لهم ولكن إن كانت لدى البعض ظروف عاجلة فإننا نساعده على إنهاء معاملته قبل هذا الوقت .

س: ما أنواع التأشيرات التي تصدرها السفارة وما كلفة كل منها ؟

ج: هناك تأشيرة لسفرة واحدة بسعر ١٥,٧٥٠ دينار وأخرى متعددة السفرات لرجال الأعمال أو العائلات التي ترغب بزيارة أبنائها في كندا وهي ١٣,٥٠٠ دينار وهناك التأشيرة العائلية وهي متعددة السفرات أيضاً لثلاثة أو أربعة أشخاص بسعر ٨٤ ديناراً .

س: هل تأشيرة الدخول إلى كندا تخول حاملها الدخول إلى أمريكا ؟

ج: التأشيرة الكندية تخول حاملها الدخول إلى كندا فقط ولا تخوله الدخول إلى الولايات المتحدة .

س: تنشر بعض الصحف إعلانات عن مكاتب خاصة تقول إنها تقوم بإجراءات الهجرة إلى كندا لمن يرغب بذلك فما علاقة السفارة بهذه المكاتب وما مدى مصداقيتها ؟

ج: هذه الشركات والمكاتب منفصلة تماماً عن السفارة ولا يوجد للسفارة أي علاقة بها ونحن لا نستطيع أن نزكي أياً منها للراغبين بتقديم طلبات الهجرة فالمتقدم عليه الاختيار إما التقدم للهجرة عن طريق هذه المكاتب أو عن الطريق الرسمي .

س: وهل تستقبل السفارة طلبات الهجرة إلى كندا ؟

ج: الطلبات الوحيدة التي تستقبلها السفارة هي طلبات الزيارة أما بالنسبة لتأشيرات الطلبة والعمل فهي تصدر من السفارة الكندية في أبو ظبي ولكن بالنسبة لطلبات الهجرة فتتم من خلال مكاتبنا والتي تكون عادة في بريطانيا .

نص كلمة
سمو الشيخ محمد صباح السالم الصباح وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الكويت أمام الجلسة الافتتاحية للدورة ١١٨ لمجلس الجامعة العربية *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله،،،

قال الله تعالى في محكم كتابه (والعصر، إن الإنسان لفي خسر، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر) صدق الله العظيم.

أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية..
معالي الأمين العام ..
السادة أعضاء الوفود..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

في رحاب جامعة الدول العربية «بيت العرب»، يلتئم الشمل، وتنعقد الدورة الثامنة عشرة بعد المئة، وإنني لعلى يقين بأن رائدنا هو الحرص والحفاظ على وحدة الصف والكلمة، وكلي أمل بأن تثمر اجتماعاتنا في ظل هذه الظروف الصعبة، عن نتائج تحقق لنا ما نصبو إليه جميعاً.

وأغتنم هذه المناسبة لأتقدم بعظيم الامتنان والتقدير لجمهورية مصر العربية، بقيادة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، وشعبها الشقيق على ما نتلقاه دائماً من حسن الرعاية وبالغ الاهتمام.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٥م، العدد ١٢٨٦٠ .

كما أنها مناسبة نجدد فيها الشكر لمعالي الأمين العام، الأخ عمرو موسى، على جهوده الحثيثة والمخلصة التي يبذلها من أجل الارتقاء بمسيرة العمل العربي المشترك لتحقيق الأهداف المنشودة، متمنياً له التوفيق والسداد في مهمته.

أيها الإخوة الأفاضل ..

لم يمض وقت طويل يفصل بين اجتماعنا اليوم واجتماعات الدورة السابعة عشرة بعد المئة، وبكل أسف مازالت الظروف الدولية والإقليمية، والتي تلقي بظلالها على المنطقة، مستمرة في تعقيداتها وخطورتها، وذلك على الرغم من كل الجهود العربية الصادقة والمخلصة للخروج من هذا المنعطف الخطير، بما يمثله من انعكاسات سلبية ليس فقط على منطقتنا فحسب بل على الأمن والاستقرار الدوليين.

ولقد تبنت الدول العربية في قمة بيروت، وبمسعى صادق ومسؤول، مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، كمبادرة سلام عربية أحدثت تحولاً تاريخياً مهماً في التعاطي مع القضايا العربية. لقد جاء هذا القرار معبراً عن صدق النوايا العربية في العيش بأمن وأمان، مطالباً بالاستقرار لكل شعوب المنطقة، مؤكداً على أن السلام خيار استراتيجي يحتم على الطرف الآخر مقابلته بإجراءات عملية وأفعال ملموسة تثبت مصداقية نواياها، وذلك لكي تنعم المنطقة، بعد عقود طويلة من الصراع، بحياة تسودها التنمية والرفاهية والازدهار.

ولكن في مقابل هذا التوجه العربي الصادق، برزت معادلة العداء لدى حكومة إسرائيل، والتي تمثلت بمواصلة ارتكاب أبشع الجرائم والتنكيل في حق الشعب الفلسطيني الأعزل.

إن استمرارية هذا النهج العدواني الإسرائيلي الرافض لتلك المبادرة العربية تضع العراقيل أمام فرص السلام، وتقطع كافة السبل نحو تحقيق

أماني شعوب المنطقة في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار والتنمية.

لقد رفض المجتمع الدولي ولايزال يرفض مبدأ احتلال أراضي الغير بالقوة، ولا يعرف مرارة الاحتلال إلا من كابده وعايش ظلمه وظلامه، ومن هنا فإن من واجب المؤسسات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة أن توفر الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل ومنع الحكومة الإسرائيلية من ممارسة إرهاب الدولة والتمادي في عدوانها وبطشها.

ونبذ العالم مبدأ العنف والارهاب والتسلط، وتجاوز ذلك العصر والزمان إلى عصر التحضر والتنمية، أملاً في الاستقرار والبناء، وآن الآوان بأن تنعم منطقتنا بهذا كله، ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا بصيانة التشريعات والاتفاقات الدولية والابتعاد عن كل ما من شأنه جر المنطقة إلى نتائج لا تحمد عقباها.

إن السلوك الحضاري لأي دولة يقاس بالتزامها التام والكامل بالمواثيق والأعراف والقرارات الدولية وابتعادها ورفضها لكل ما من شأنه تعريض المنطقة للحروب وحظر أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية.

أيها الإخوة الأفاضل ..

إن المرحلة المقبلة من العمل العربي المشترك تتطلب تضافر الجهود وحشد الطاقات من قبل كافة الدول العربية ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية المتسارعة على الساحة الدولية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الإسراع بوتيرة العمل الاقتصادي وإنجاز كافة الموضوعات التي يتم بحثها حالياً في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وخصوصاً الموضوعات ذات الصلة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مثل القيود غير الجمركية وآلية فض المنازعات وقواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية وتحرير قطاع النفط ومعالجة كافة المعوقات والمشاكل التي تعترض التبادل التجاري

العربي البيني إضافة إلى تفعيل الاتفاقيات العربية الجماعية كالاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار واتفاقية النقل بالعبور إلى جانب ذلك لابد من الالتزام الكامل بالقرارات الصادرة بهذا الشأن والتنفيذ الجماعي لها وخصوصاً ما يتعلق بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على كافة السلع العربية المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية للوصول إلى الإعفاء الكامل في الأول من يناير عام ٢٠٠٥م والانتهاء من كافة الاستثناءات الممنوحة لبعض الدول العربية في المواعيد المحددة لها، وكل ذلك سيقودنا للانتقال إلى خطوات أكثر تقدماً في سبيل تحقيق المصالح القومية للأمة العربية واقامة التكامل الاقتصادي العربي المنشود وتحقيق التنمية الاقتصادية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نص كلمة

دولة الكويت التي ألقاها سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والخمسين *

السيد الرئيس ..

يسرني أن أستهل كلمتي بتقديم التهنئة الخالصة لكم ولبلدكم الصديق جمهورية التشيك على انتخابكم رئيساً للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة متمنياً لكم التوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة والتي تعقد وسط ظروف دولية مليئة بالتحديات والصعاب ، وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل معكم لتسهيل أدائكم للمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقكم ، ولا يفوتني هنا أن أشيد بجهود سلفكم الدكتور هان شونغ - سو على رئاسته الحكيمة والموفقة لأعمال الدورة الماضية ، كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا وإعجابنا بالدور البارز الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في تفعيل وتطوير أداء أجهزة الأمم المتحدة وإسهاماته الملموسة في خدمة قضايا الأمن والسلام والتنمية .

السيد الرئيس ..

ترحب الكويت بانضمام الاتحاد السويسري إلى منظمتنا ونحن على ثقة بأن انضمامها سيساهم في الاستفادة من دورها النشط في دعم مختلف أنشطة الأمم المتحدة وتعزيز مبادئ الميثاق خصوصاً وأن هذا البلد

---

* جريدة الوطن الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٤/٩/٢٠٠٢ م ، العدد ٩٥٥٣/ ٣٩٩٩

يحتضن غالبية هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

السيد الرئيس ..

لقد حتمت أحداث ١١ سبتمبر من العام الماضي والتي تعرضت لها الولايات المتحدة ونتائجها وإفرازاتها ظهور واقع دولي جديد وتحديات كثيرة بدأت تواجه العالم بأسره ، في إطار سعينا مجتمعين لمحاربة ظاهرة الإرهاب وأعمال العنف والتطرف ، وقد أثبتت تطورات الأحداث أن مكافحة هذه الظاهرة البغيضة هي مسؤولية دولية ولا تستطيع دولة بمفردها مهما حاولت التصدي لها القضاء عليها ، كما أنه لا يجوز أخلاقياً وعملياً إلصاقها بأُمة معينة أو دين أو حضارة ولن يؤدي بنا مثل هذا التصرف إلى الهدف المنشود بل سيساهم في تعميق الخلافات السياسية والثقافية وتأزم الأوضاع وتحويلها إلى صراع للحضارات تضر الجميع ولا تفيد أحداً، ومن هذا المنطلق تبقى الأمم المتحدة المكان الأنسب والأمثل لتنسيق الجهود وتحليل ودراسة هذه الظاهرة لمعرفة أسبابها وأبعادها ووضع الأسس والإجراءات الكفيلة باقتلاع هذه الظاهرة من جذورها كما أنها هي الجهة المناسبة لتحديد المسؤوليات وترتيب الالتزامات في هذا المجال ، ولعل توقيع جميع الدول الأعضاء على الاتفاقيات الاثنتي عشرة الخاصة بالإرهاب ومصادقتها عليها ثم الالتزام بتنفيذ بنودها يعد أفضل السبل وأنجحها في تهيئة أرضية مشتركة يمكن الانطلاق منها لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه ، وفي هذا السياق نكرر تعازينا ومواساتنا للشعب الأمريكي الصديق وللحكومة الأمريكية ولأسر ضحايا هذا العمل الإرهابي الشنيع كما نشاركهم آلامهم ونتمنى لهم التوفيق في التغلب على آثار هذه الفاجعة ونجدد موقف الكويت المبدئي والثابت في إدانة الأعمال الإرهابية بكافة أشكالها وصورها ونبذها التام لكافة أعمال العنف والتطرف التي لا تتنافى فقط مع القوانين والأعراف الدولية فحسب إنما مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السمحاء وكافة الديانات والمفاهيم الحضارية والإنسانية ،

وفي إطار تعاون الكويت مع الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب فقد رحبت بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ واتخذت تنفيذاً لأحكام هذا القرار سلسلة من الإجراءات والخطوات المهمة تمثلت في ، أولاً: إصدار قانون لمكافحة عمليات غسيل الأموال ، ثانياً: اتخاذ إجراءات عملية لتنظيم عملية جمع التبرعات من أجل ضمان عدم استغلالها لغير الأعمال الشرعية والقانونية المخصصة لها ، كما قامت الكويت بالرد على جميع استفسارات لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وقامت بتزويدها بكافة البيانات والمعلومات التي توضح القوانين والتشريعات الوطنية التي سنتها حكومة بلادي لمحاربة الأعمال الإرهابية والتصدي لها ومقاضاة مرتكبيها ، ومن جانب آخر لتعزيز الجهود الدولية في مكافحة هذه الظاهرة فأود أن أكرر تأييد الكويت لفكرة عقد مؤتمر دولي يعقد تحت مظلة الأمم المتحدة من أجل الاتفاق على تعريف واضح ومحدد للإرهاب يفرق بينه كظاهرة تهدد السلم والأمن الدوليين وبين حق الشعوب النضال والكفاح المشروع في مقاومة الاحتلال لنيل حقها في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، وفي هذا الصدد تدين الكويت الحملة المغرضة التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية الشقيقة من قبل بعض وسائل الإعلام الأمريكية والغربية ونشيد بدورها وإسهاماتها المهمة في محاربة الإرهاب وتحقيق السلام والأمن في المنطقة .

السيد الرئيس ..

إن نجاح الجهد الدولي في القضاء على الإرهاب يتوقف إلى حد بعيد على مدى قدرة المجتمع الدولي على التعامل مع القضايا والتحديات التي أصبحت تشكل مصدراً لليأس والبؤس والإحباط والضياع والشعور بالظلم لعدد من شعوب العالم ، ومن أبرز هذه التحديات هو استمرار الأوضاع المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهو ما ينذر ببلوغ

المواجهة حداً بات يهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط كلها نتيجة الممارسات القمعية لقوات الاحتلال الإسرائيلية واستخدامها المفرط وغير المبرر للقوة ضد الشعب الفلسطيني وتدميرها المتعمد للبنية التحتية لمؤسسات السلطة الوطنية في انتهاك واضح وصريح لقرارات الشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٩٤ الأمر الذي أدى إلى تفاقم المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الفلسطينيون منذ أكثر من خمسة عقود ، فقد أصبحت الاعتقالات وهدم المنازل وحظر التجول وقصف المناطق الفلسطينية والتوغل بالدبابات والمروحيات وسقوط الضحايا من السكان المدنيين هي نمط الحياة اليومية اعتاد عليها الإنسان الفلسطيني واعتدنا نحن على سماعها ومشاهدتها في وسائل الإعلام دون أن نحرك ساكناً وبدا معه وكأن العالم قبل هذا النمط من الحياة لهذا الشعب الأعزل . إن إسرائيل في كل ممارساتها تلك إنما تنطلق من مفهوم ترسخ ومع مزيد من الأسف في نهجها وهو أنها محصنة من أية مساءلة ومعفاة من أية ملاحقة ومعصومة من أي انتقاد أو إدانة سواء كان من الأمم المتحدة أو القوى الرئيسية في العالم ، وفي هذا السياق نجدد التزامنا بالموقف العربي الصادر عن مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بيروت مؤخراً والذي تبنى خلاله مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية ورئيس الحرس الوطني ونؤكد التزام الكويت بدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية بما فيها مرتفعات الجولان السورية ومن بقية الأراضي اللبنانية ، إن تجارب العالم وعلى مر العصور أثبتت أن القوة مهما بلغت سطوتها لن تحقق الأمن والسلام بل إن الطريق الوحيد لذلك هو إعادة الحقوق وتنفيذ العهود وحتى نضمن المستقبل يجب أن نستثمر في الحاضر ، لقد استقبلت الكويت بارتياح قرار القمة العربية الأخيرة التي عقدت في لبنان في شهر

مارس الماضي والخاص بالحالة بين العراق والكويت والذي رحب به القادة العرب بتأكيدات العراق على احترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامة ووحدة أراضيها وتجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام ١٩٩٠ وطالبوا العراق بالتعاون لإيجاد حل سريع ونهائي لقضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين وإعادة الممتلكات الكويتية المسروقة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية .

لقاء صحافي مع
معالي السيد محمد جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة حول الدستور والجداول الانتخابية *

س: هل تم الاتفاق مع الحكومة حول إنهاء دور الانعقاد الحالي؟

ج: سأطلعكم أولا على البرنامج الذي سوف نسير عليه، الكل يعرف أنه في يوم التاسع عشر من أكتوبر سيكون افتتاح دور الانعقاد وفي يوم الثامن عشر من نفس الشهر أي قبل الافتتاح بيوم سأدعو كالعادة السلطات الثلاث القضائية والتنفيذية والتشريعية بالاضافة إلى السلطة الرابعة. وسيكون الافتتاح عبارة عن جلسة للافتتاح ثم انتخاب اللجان وإن شاء الله بعد جلسة الافتتاح سأختار يوما بالتنسيق مع النواب على أساس عقد لقاء في مكتبي حتى نستطيع التنسيق على اولوية القوانين والاتفاق عليها. وكما تعلمون أول بداية الجلسات ستكون على مناقشة الخطاب الأميري ومن خلال ذلك سيكون هناك مجال للنواب للحديث في ما يشاؤون من مواضيع. الاتجاه الذي نحاول السعي إليه فعلا ونحسب فيه بين النواب حول أولوية القوانين فهناك بعض القوانين لا يوجد عليها خلاف ومن الممكن أن نتفق عليها كأولويات وبعضها الآخر لا يزال موجودا في اللجان أو مدرجا على جدول الأعمال وسنحاول الاتفاق على عدد منها وننتهي منها. والقوانين حتى الآن لم يتم تحديدها ولكن هناك مواضيع مثل ما حصل التعديل على مناقشة الميزانيات ودمج هذه الميزانيات سيكون له الأولوية ولابد أن نتفق عليه قبل فترة حتى يكون هناك فرصة لدى الحكومة وبالذات وزارة المالية الإعداد لهذا التوجه الجديد الذي سيوفر على

---

* جريدة الوطن الكويتية، الصادرة بتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٢م، العدد ٩٥٧٦.

المجلس وقتا كبيراً بدل أن نناقش ١٨ ميزانية، لكل ميزانية جلسة ستكون المناقشة كما هي في مناقشة الميزانية العامة للدولة، وسيكون أيضا محاولة للتنسيق حول قانون التأمينات وكثير من النواب يحاولون أن يعطوه أولوية لأهميته لهم وهو موضوع له جانب مالي والتزامات مالية وسوف نحاول من خلال التنسيق فيما بيننا التوصل الى حلول تخرجنا بالنتائج التي لا تضر الوضع العام للدولة ولا ميزانيتها ولا ميزانية التأمينات. وبالإمكان أن نتفق على ما يتعلق في موضوع التقاعد والأعمال الشاقة وما كان يتحدث عنه النواب ونرى كيفية تغطية هذه الاعباء. أنا أعتقد إذا حرصنا فعلا كنواب أن نحرص على هذا الجو العام من خلال التنسيق فيما بيننا وهذا هو الأساس فبامكاننا أن نخرج عددا غير قليل من القوانين. أما موضوع حقول الشمال موجود في اللجنة المالية وأنا أعتقد أن اللجنة المالية مع وزارة النفط ستتوصل إلى نتيجة حول هذا الموضوع لكن ما أتمناه أن يكون هذا الموضوع من ضمن الأولويات التي نتفق عليها ونخرجها بالطريقة الصحيحة وأن لا يكون النقاش فيها أو الحديث حولها مثل الحديث والنقاش الذي تم على قانون الخصخصة الذي لا يريده احد الآن لا العاملين في الجانب الوطني ولا العاملين في القطاع الخاص بالصيغة التي خرج فيها. ولهذا أعتقد أن قانون حقول الشمال ستكون له أولوية وآمل إن شاء الله أن نتوصل مع وزارة النفط إلى إتفاق حول هذا الموضوع. أما فيما يتعلق ببعض القوانين الخاصة بالإجراءات القضائية الموجودة على جدول الأعمال، نحن أنجزنا قانونا مهما الذي تم إصداره في الدورة الماضية والمضحك أنه كان موقعا عندما كان مشاري العنجري وزيرا للعدل وبقي كل هذه المدة الطويلة إلى أن أنجزناه ولله الحمد. وهناك قوانين تتعلق بمواضيع تنظيمية وإجرائية بالإمكان أيضا أن تعطى الاولوية. أما في خصوص تحديد موعد الانتخابات فهذا الموضوع إلى الآن لم يحصل أي حديث حوله أو أي اتفاق أو تنسيق وكما يعلم الجميع لا يوجد هناك أي نية

حسب علمي عند أي واحد من النواب لتعديل الدستور حول الجزئية الخاصة بتحديد تاريخ الانتخابات، فهذا ليس واردا ولكنْ هناك حوارٌ حول الإمكانية التي أتاحها القانون وهي إمكانية الاتفاق على موعد ٦٠ يوما قبل المدة المحددة والمشكلة التي واجهتنا حول هذا الموضوع تضاربها مع الوقت المحدد لتحصين الجداول الانتخابية وكان هناك توجه للاتفاق على تاريخ جديد للتسجيل وفتح بابه وبالتبعية سيكون هناك تقريب لهذا التاريخ بدل ان يكون في فبراير . هناك حديث على أن يكون في ديسمبر أو يناير وبالإمكان أن نحصن هذه الجداول قبل شهر مايو. وسيكون هناك محاولة للتنسيق في هذا الشأن حتى نستطيع أن نتفق على تحديد موعد الانتخابات في شهر مايو أو بداية شهر يونيو. هذا كله حديث عام الى الآن لم يتبلور والاكيد الذي لا خلاف عليه هو التاريخ الإساسي «٤ سنوات، ١٥ يوليو» ولكن إذا استطعنا أن نقدمها فهذه الخلفية التي نتحاور بها وأحببتُ أن أطلعكم عليها حتى تكونوا بالصورة ولا تخمنوا أو تتصوروا أن هناك أشياء غير ما تكلمنا عنه. هناك شبه إجماع بين النواب إذا استطعنا تحصين الجداول الانتخابية في ديسمبر أو قبل شهر مايو أو يونيو أن تكون الإنتخابات في شهر مايو أو أوائل يونيو. نحن قرأنا تصريح معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بأنه ليس لدى الحكومة نية للاتفاق على هذا الامر وحسب كلامه «مثل ما نحن قاعدين ليقعدوا معنا »، نحن على ثقة بأن حرص معالي النائب الأول على أن تكون الإنتخابات في الوقت المناسب للمواطن هو شغله الشاغل ومن ثم نحن على ثقة بأنه سيتجاوب مع مصلحة المواطنين وهي أن تكون هذه الإنتخابات في فترة ملائمة وأيضا حتى تحرص على أن يكون هناك أكبر عدد من المواطنين يشاركون في هذه الإنتخابات لأن الفترة التي نتكلم عنها دائما هي فترة سفر والعديد من المواطنين يسافرون في مثل هذه الأوقات.

س: هل هناك توجه لإعادة النظر في الدوائر الانتخابية؟

ج: ما أستطيع الإجابة عليه في هذه الجزئية أن هناك العديد من النواب قدموا تعديلات حول هذا الموضوع. حتى هذه اللحظة لا أرى أي اتفاق حول هذا الموضوع، لأنه كما تعرفون أن الحديث عن تغيير الدوائر الانتخابية في آخر دورة برلمانية موضوع ليس سهلا لأن المرشح مرتبط في منطقته لذلك أعتقد أننا سنجد صعوبة في إجماع كل النواب أو أكثرية النواب على ذلك . ولكن حتى أكون صادقا معكم من الأشياء التي تدور بين الكواليس ما يتعلق بموضوع زيادة العدد بدلا من تغيير الدوائر. زيادة عدد النواب وهذا يعني تعديلا دستوريا لكنه الى الآن لم يتبلور ولم يقدم إلى الرئاسة ولكن هذا يدور بين الكواليس على أساس أن يكون عدد النواب ٦٠ نائباً وهذا يلحقه بالتبعية ارتفاع عدد أعضاء الحكومة إلى ٢٠ وزيرا.. وبقي الآن ما يدور بين الكواليس هو ما يتعلق في كيفية توزيع الدوائر الخمس الإضافية على الخمس والعشرين دائرة، وإلى الآن لم يتبلور شيء وكما ذكرت كل هذه الأحاديث الخاصة في موضوع الانتخابات لا يوجد شيء محدد اتفق عليه وإلى الآن لم نتوصل أو تتبلور صورة واضحة بأي اتجاه لذلك.

س: من خلال لقاءاتكم مع الحكومة هل اطمأننت فعلا إلى الاستعدادات الحكومية في حال توجيه ضربة للعراق؟

ج: هذا شيء سيكون راجعاً للمجلس ولكن إلى الآن لا أرى أنه بالإمكان أن نناقش هذا الموضوع في أول جلسة للمجلس من خلال الخطاب الأميري وإذا كانت هناك رغبة من النواب أن تخصص جلسة لهذا الموضوع بالذات فبالإمكان ذلك وهذا شيء راجع للنواب فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات أود أن اسجل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية على المبادرة الايجابية التي اتخذوها في دعوة رئيس الوزراء بالنيابة والوزراء المختصين على مرحلتين وبحضور العديد من أعضاء مجلس الأمة، ومن خلال ذلك حضرت أنا جلسة من هذه الجلسات وكان هناك حوار واضح تم

الاستفسار منه والاطمئنان فيما يتعلق بالاجراءات المتخذة وأستطيع أن أؤكد أن هناك ولله الحمد إجراءات كاملة تمت متابعتها وإتخاذها وبالذات ما يتعلق بالدفاع المدني والترتيبات الخاصة به ولكن أيضا لابد أن نكون واضحين وحريصين بأنه ولله الحمد الأمور والإجراءات الخاصة بالتحضير لأي طارىء مطمئنة ونأمل أن نتابع هذه الاجراءات وقد تكون فرصة جيدة أن أتكلم لكم ومن خلالكم بأن الواجب علينا كإعلاميين ألا نبالغ في الأحداث وفي نفس الوقت لا نهون أو نقلل من حجم الإجراءات التي اتخذت وعلينا أن نكون معتدلين في طرحنا ونحذر ولا نبالغ. الأحداث ليست سهلة ولكن في نفس الوقت كلها أحداث ليست جديدة علينا وقد مررنا بها في أكثر من مرة وعلينا أن نتابع ما يدور ويتخذ في مجلس الوزراء من إجراءات وإن كنت أنا شخصيا أعتقد بأن النظام العراقي سيلبي جميع إحتياجات ألشرعية الدولية وأعتقد أنه لن يجد أحدًا يسانده في معارضة هذه المطالب الشرعية ومن ثم سوف ينفذ كل هذه الإجراءات لأنه يعرف ما سوف ينتج من إجراءات في حال عدم تنفيذه لهذه القرارات.

وأيضا قناعتي أن النظام العراقي رَأَىَ كيف أن هناك إجماعا عالميا وكلي أمل ألا يقع في المحظور ويعتقد بأن الخلاف فيما يتعلق بموضوع توجيه ضربة عسكرية هو خلاف أساسي، الخلاف الذي بين أمريكا وإنجلترا والدول ألاوروبية ومجلس الأمن ليس على أهمية تطبيق العراق لقرارات الشرعية الدولية، هناك إجماع من جميع الدول حول ضرورة تنفيذ العراق للقرارات الشرعية لهذا يجب على العراق ألا يقع في خطأ اعتقاده بأن إذا كان هناك خلاف حول أي عمل عسكري ضده يتيح له هذا الخلاف فرصة عدم الاستجابة للمطالب الشرعية الدولية، يجب عليه أن يطبق القرارات الشرعية الدولية وكذلك عليه أن يلتزم بهذه القرارات وأن يعي إنه ليس لديه من يختلف مع أهمية تطبيق هذه القرارات الشرعية، ومع الأسف أن الأحداث التي تدور حاليا وكما تم في السابق حيث تزامن ذلك مع الأحداث

في الأراضي المحتلة في فلسطين وأيضاً هذه الأحداث تجعل الجميع يشعر بالألم ازاءها حيث يرى الجميع كيف تتلاعب إسرائيل بالشعب الفلسطيني والقيادة ألفلسطينية وكل ذلك يحدث أثناء الحوار الدائر بين العراق ودول مجلس الأمن، كنا نتمنى ان تكون هناك إستقرار في المنطقة وأن يكون هناك جدية لتدمير أسلحة الدمار الشامل وأن يكون هناك إستقرار نتيجة لتطبيق القرارات الشرعية ولكن قدرنا دائما أن نكون في هذا الموقع ونسيء لأنفسنا من خلال إثارة هذه المواضيع الجانبية التي كانت على حساب القضية الفلسطينية، وما ترونه الآن من نتائج ما هي إلا ردود فعل سلبية لهذا التفكك الذي نحن فيه.

س: هل تعتقد أن مشروع حقول الشمال سيقر خلال الدورة المقبلة لمجلس الأمة ؟.

ج: لابد أن تقوم اللجنة المالية والاقتصادية بإحالته إلى مجلس الامة ولابد أن يحصل على موافقة المجلس مجتمعا، ولا يعني أن موافقة اللجنة على المشروع أنه إنتهى بل يجب موافقة المجلس.

س: هل تعني أنه ممكن أن ينجز خلال الدورة؟

ج:هذا يعتمد على ما ستتفق عليه اللجنة ومن ثم الأعضاء جميعهم، اذا كان هناك اتفاق بين اللجنة المالية والحكومة ممثلة بوزارة النفط على صيغة معينة فإنه ممكن أن ينجز؟

س: هل أنت تتوقع ان ينجز أم إنك تتمنى ذلك؟

ج: أنا أتوقع ذلك وإذا كان هناك اتفاق فإن المجلس سيتفق إزاء هذه القضية.

س: بالنسبة لحقوق المرأة السياسية هل سينجز مشروع القانون في ظل وجود نية لدى عدد من النواب تقديم مشروع جديد؟

ج: ليس لدي علم بذلك، وهذا السؤال لا يمكنني الإجابة عليه لأن

هذا القانون محل السؤال عليه خلاف كبير، ولكن رغم وجود خلاف إلا أن الإجراءات القانونية والدستورية لابد أن تتخذ في المجلس حيث إنه إذا قدم أي قانون فلابد أن يأخذ إجراءاته الدستورية من خلال عرضه على اللجنة المختصة ثم يحال إلى مجلس الأمة، أولويته وتقديمه على ما عداه فهو راجع للمجلس .

س: هناك حماس نيابي على إعادة التصويت على قانون التأمينات الاجتماعية والحكومة تقول إن لديها مبررات لرفض التعديلات.. كيف ترى مستقبل هذه التعديلات؟

ج: قانون التأمينات لا أعتقد أن أحدا في مجلس الأمة غير حريص على تحقيق المصلحة العامة، إذا كان هناك إتفاق على أن مصلحة المواطن لابد أن تأخذ دورها أيضا لانختلف أن مصلحة الوطن لها أهمية خاصة والخلاف الآن بين النواب بعضهم مع بعض هو حول هذا الموضوع وأعتقد إنه إذا وضعنا آراءنا كلها وتباحثنا في هذا الموضوع وهدفنا الوصول إلى نتيجة تحمي المواطن وفي نفس الوقت تحمي التأمينات الاجتماعية كمؤسسة من الأعباء المالية.

س : كيف تنظر الى الخطوات الحكومية التي اتخذتها بهدف الاصلاح الاقتصادي؟

ج: في حقيقة الأمر أنني الى الآن لم أر أي خطوات حكومية جادة ازاء الإصلاح الاقتصادي وأنا أتمنى أن تكون هناك خطوات جادة وبالذات في هذه الظروف التي نمر بها وإصلاح الوضع الاقتصادي يحتاج إلى قرارات جريئة وشجاعة وبنفس الوقت يحتاج إلى استمرارية ويجب ألا تكون قراراتنا ردود فعل.

س: هل اطّلعت على سير عمل لجنة التحقيق البرلمانية؟

ج: لا لم أطلع بعد والتحقيقات لا تزال تسير في طريقها.

س: ربما هناك ثمة اجراءات اتخذها مجلس الوزراء أخيرا أدت إلى تدهور الأوضاع في البورصة (سوق الأوراق المالية)؟

ج: الجزء الذي يمكن أن أجيب عليه هو أننا نحن نعيش في دولة مؤسسات ويجب إذا كنا حريصين على أن نحافظ على إننا دولة مؤسسات يجب ألا نعتمد على الواسطة في طريقة العلاج إذا كان هناك خلاف معين، يجب أن نعتمد على الحقوق القانونية والسلطة القضائية، ومن ثم على كل من لديه وجهه نظر أن يتوجه للسلطة القضائية هذا ما يتعلق في جانب معين أما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي فأنا أعتقد أنه رغم أن هناك تقصيراً فيما يتعلق بالاصلاح الاقتصادي إلا أن وضع مؤسساتنا لا يزال وضعاً جيداً وأعتقد أن كل من أخرج مالا خوفاً من الأوضاع الداخلية أعاد هذا المال ناقصا بسبب الخسائر التي تكبدها من الاستثمارات الخارجية وثبت لكل من إستمر في الخارج أن استثماراتنا ولله الحمد في الداخل تبقى أقوى بكثير من التعرض لهزات في البورصات العالمية.

مقابلة صحافية مع
معالى الدكتور فيرنر داوم السفير الألماني
في دولــة الــكــويت حول العلاقة بين الــبــلدين *

في البداية تحدث السفير د. داوم عن علاقات بلاده مع الكويت فأشار إلى أنها تعود إلى الزمن القديم ، ربما يكون القرن التاسع عشر هو المحطة التي عرفت فيها الكويت ألمانيا . لقد دخلت الصناعات الألمانية إلى الكويت وقتذاك ، وكان الكويتيون يفضلون الصناعات الألمانية ويحبذونها .

وتقوم علاقات ألمانيا مع هذه المنطقة على الصادرات والواردات وليست لدينا مصالح استراتيجية في هذه المنطقة .

س: عدا خط برلين بغداد ؟ .

ج: هذه المسألة كانت لها ظروفها التاريخية الخاصة بها ، لقد كنا حلفاء آنذاك للإمبراطورية العثمانية ، وكان القطار وقتذاك وسيلة النقل المثالية قبل اختراع الطائرات ، وكان مشروع إنشاء شبكة السكك الحديدية في الشرق الأوسط يهدف إلى خلق حالة من التكامل والتواصل عن طريق نقل البضائع والأفراد بين الأقطار ، والنقل هو إحدى ركائز التطور في العالم ، وينتقل السفير مباشرة من هذا الموضوع إلى الموضوع المتفجر وهو الوضع العراقي.

س: الشيخ صباح يحذر من أخطار استخدام العراق لأسلحة الدمار الشامل ؟ .

ج: أنا شخصياً أصدق الشيخ صباح ، والوضع شديد التأزم ، لكننا لا

* جريدة القبس الكويتية الصادرة بتاريخ ٨ / ١٠ / ٢٠٠٢م ، العدد ١٠٥٣٠ .

يمكننا القول إن هناك هلعاً وخوفاً ، والقيادة الكويتية لديها تجاربها القاسية أثناء الغزو واحتلال دولة الكويت وتحريرها ، لاشك في أن تلك الظروف شديدة التعقيد والحساسية ، ونحن في ألمانيا نركز على عودة المفتشين الدوليين إلى العراق ، ونبذل جهوداً كبيرة على الصعيد الدبلوماسي دون أن تتحدث كثيراً وبصوت عال عن أنشطتنا، كما أود أن أشير إلى أن ألمانيا تولي موضوع الأسرى الكويتيين ومصيرهم وعودتهم ، جل اهتمامها .

س: وماذا عن استخدام صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل ، ألا يفزعكم أمر من هذا النوع ، ماذا عن الألمان في الكويت ؟ .

ج: نعلم أن هناك تطورات قد تؤدي إلى أمور خطيرة لكننا دائماً نمتلك الأمل في أن لا تحدث مثل تلك التطورات على الإطلاق ،أما بالنسبة للجالية الألمانية فنحن نتابع التطورات بعين اليقظة والحذر .

س: وهل هناك تفكير في إجلاء الجالية الألمانية ؟.

ج: ليس هنالك من شك في أننا ننظر إلى الوضع بجدية ، لكن دون هلع وتسرع ، نتابع الأمور بالجدية الألمانية المعروفة ، وسنتخذ كافة الإجراءات المطلوبة حين نشعر بأن ذلك أصبح ضرورياً في حينه وحسب التطورات .

س: تربطكم بالولايات المتحدة الأميركية علاقات تحالف متينة منذ الحرب العالمية الثانية ، لكننا تابعنا الحملة الانتخابية الألمانية ، حيث كانت الولايات المتحدة مستهدفة خاصة في سعيها لتحرير الشعب العراقي ، فماذا حدث ؟ .

ج: ليس هنالك خلاف بين ألمانيا وأميركا ، هنالك تباين في المواقف بين حكومتي ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية ، وأود أن أوضح أن هنالك الكثيرين من أعضاء الكونغرس الأميركي يشتركون معنا في وجهة نظرنا وكذلك في الأحزاب الرئيسية في الولايات المتحدة وخصوصاً في

الجامعات الأميركية المشهورة مثل هارفارد وبرنستون ، والتحالف القوي هو الذي يسمح بتعدد وجهات النظر التي لابد أن تسمح كذلك بالحوار حول المسائل التي يجري بحثها، بانفتاح ، وهذا الحوار يؤدي إلى إيجاد مخارج للمسائل المتنازع عليها .

س: لقد ساد انطباع عام بأن الأحزاب الألمانية تقف ضد تحرير العراق ومساندة الشعب العراقي ، أليست الحال مشابهة عندما ساند المجتمع الدولي الشعب الألماني للخلاص من النازية وتحرير ألمانيا؟.

ج: نحن في ألمانيا نهتم بقرارات الأمم المتحدة ولسنا الوحيدين في هذا الموقف ، فالدول الأوروبية الرئيسية تشاركنا الموقف نفسه ، ونحن نعارض كذلك أي عمليات عسكرية خارج نطاق الأمم المتحدة وقراراتها .

س: لديكم فرق خاصة بالحرب البيولوجية أليس كذلك؟ .

ج: هنالك عشرة آلاف جندي خارج الحدود الألمانية ، أقل من نصفهم في البوسنة وكوسوفو وأقل من نصفهم الآخر يشاركون في الكفاح ضد الإرهاب ، ومحاربة الإرهاب تستدعي جهوداً كبيرة .

س: وماذا عن الأزمة الاقتصادية في ألمانيا والبطالة ؟ .

ج: يواجه الاقتصاد الألماني صعوبات ملموسة ، لقد بلغت أعداد العاطلين عن العمل أربعة ملايين ألماني ، ولابد من ملاحظة أن نسبة العاطلين عن العمل في المملكة العربية السعودية أكبر من ألمانيا ، كما يجب ملاحظة أن العاطلين عن العمل في ألمانيا لا تتأثر مداخيلهم من جراء توقفهم عن العمل ، حيث إن كل عاطل يحصل على ٨٠-٩٠ في المائة من آخر مرتب حصل عليه ، وهؤلاء لا يدفعون الضرائب، ويعملون غالباً في مهن أخرى لساعات قصيرة ، ويجب ملاحظة أن أوضاع العاطلين عن العمل أفضل من أقرانهم في السويد والولايات المتحدة الأميركية ، المشكلة التي تواجه ألمانيا أنها

تعرف المشكلة لكنها غير قادرة على التقدم في طريق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، لقد خلقت مشكلة البطالة عجزاً دائماً في صناديق التأمين الاجتماعي ، ويشير الخبراء في العلوم الاقتصادية والسياسية إلى أننا معشر الألمان نعيش في مجتمع غير قادر على الإصلاح ، وهنالك قطاعات من الشعب الألماني تبدو غير مكترثة بالصعوبات التي تواجه الاقتصاد الألماني ، والحكومة غير قادرة على التقدم بمشاريع الإصلاح لأن تلك المشاريع لا تحظى بالشعبية الكافية، والأحزاب الرئيسية تتخوف من إدراج هذه البرامج الإصلاحية في أجندتها خوفاً من فقدان شعبيتها ، بكل أسف هنالك قوى لها مصلحة في بقاء الأوضاع على حالها .

س: وماذا عن تأثيرات الحادي عشر من سبتمبر على الاقتصاد الألماني ؟

ج: لقد كان تأثيرها طفيفاً إلى حد ما خلال الأسابيع الأولى حيث تأثرت حركة السفر والسياحة الداخلية والخارجية وتأثرت شركات الطيران والتأمين والفنادق والنقل السياحي وهي مؤسسات ضخمة ، والشعب الألماني ، هو شعب معتاد على (السياحة) لكن وبعد بضعة أشهر عادت الأمور إلى طبيعتها ، والتعثر الاقتصادي في ألمانيا ليس مرده الحادي عشر من سبتمبر ، لأن أسباب التعثر كامنة في قلب المجتمع الألماني ومن يشيرون إلى الحادي عشر من سبتمبر فإنما هم يهربون من مواجهة الحقائق ، خذوا مثلاً انتقال الصناعة الألمانية إلى شرق أوروبا للابتعاد عن الضرائب والأيدي العاملة باهظة الثمن ، لقد أضحت الحدود مفتوحة أمام البضائع والأفراد في أوروبا شرقاً وغرباً المصانع الألمانية تغلق أبوابها واحداً إثر الآخر وتتجه نحو أوروبا الشرقية .

س: إذا كان هذا وضع ألمانيا وهي من أكبر الدول في أوروبا ، فما بال الدول الأقل تطوراً ؟ .

ج: تعاني الدول الأوروبية في معظمها من المشكلات نفسها التي

يواجهها الاقتصاد الألماني ، لقد قامت هولندا والدانمرك بإصلاحات بنيوية في اقتصاداتها وتمت هناك عمليات إصلاح داخلية أدت إلى التخلص من الكثير من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الألماني، ولقد تمكنوا من خفض نسب البطالة، وبذلك تم تعديل أوضاع صناديق الضمان الاجتماعي لديهم .

س: الشعوب تنظر إلى ألمانيا كنموذج أوروبي ؟.

ج: نعم نحن الأكبر في الاقتصاد وعدد السكان ، إيطاليا مثلاً لديها مشاكل مشابهة لنا ، فلقد انتقلت المصانع الإيطالية إلى شرق أوروبا ، إيطاليا مثلاً غير قادرة على الإصلاح ، لكن اقتصادها يزدهر أكثر من ألمانيا، لأن الإدارة الإيطالية توفر قدراً من المرونة التي لا تتوافر في ألمانيا وبذلك فإن بعضاً من العاملين في الصناعة الإيطالية يتمكنون من المواصلة والاستمرار بطرق إيطالية خاصة وألمانيا وإيطاليا تحتاجان إلى الإصلاحات نفسها التي تمت في هولندا والدانمرك .

س:وماذا عن تأثير الفيضانات ؟ .

ج: إن تأثيراتها طفيفة إذا ما قيست بالاقتصاد الألماني ، لقد قدرت بـ ١٥ مليار يورو تقريباً .

س: أنتم تتحدثون اللغة العربية بطلاقة فكيف وصلتم إلى ذلك ؟ .

ج: (يجيب السفير الألماني الذي كان يتحدث باللغة العربية طوال الوقت قائلاً) :

أعمل في وزارة الخارجية الألمانية منذ تسعة وعشرين عاماً ، كنت نائباً للسفير الألماني في صنعاء ، وقائماً بالأعمال مقيماً في عدن ، وكنت سفيراً في الخرطوم ، ودرست في القاهرة وزوجتي تحاول الاقتراب من اللغة العربية ، وأنا أساعدها وأشجعها على ذلك .

حديث صحافي مع
معالي السيدة يانـــا هيباسكوبــا سفيرة جمهورية التشيك لدى دولة الكويت حول عـدد من القضايا المهمـة *

س: كيف تحدث مسألة التغير في الشرق الأوسط ؟

ج: العالم كله يتمنى أن تأتي المتغيرات من داخل هذه المنطقة نفسها ، من تراثها وتقاليدها ومن أديانها وليس من الخارج . ولأن هذه المتغيرات لم تحصل من داخل هذه المنطقة ، فإن هنالك العديد من الأفكار التي تقول بأن الحرب هي الوسيلة الوحيدة الباقية لحل تلك المشاكل . النظام العراقي على سبيل المثال يجب عليه احترام الشرعية الدولية ، لكن إذا لم يقم بذلك لا سيما فيما يخص الأسرى واحترام حقوق الإنسان الخاصة بشعبه كالشيعة والأكراد، وأسلحة الدمار الشامل ، عندها فإن الإرادة الدولية أو الشرعية الدولية تقوم بدورها الفعال بهدف إجبار هذا النظام على التصرف بصورة شرعية. وليس بالإمكان إجبار العراق على التصرف بصورة شرعية دون استخدام الشرعية الدولية ونحن نحتاج الشرعية الدولية إلى جانبنا لكي نستطيع أن نواجه بها أي دولة في العالم .نأمل من المجتمع المدني أن يفسح المجال للتطور الاجتماعي الطبيعي ، وهذه التطورات من الأفضل أن تأتي من داخل المجتمع ولا تفرض من الخارج ، وأعتقد أنه يوجد في الكويت مجتمع مدني قادر على إجراء التطورات المطلوبة .

س: أنت سفيرة هنا في الكويت ، وهي دولة عربية وإسلامية

---

* جريدة القبس الكويتية الصادرة في بتاريخ ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٢م ، العدد ١٠٥٣٤ .

والكويت لديها سفيرات كويتيات ما تجربتك الشخصية؟

ج: إنها مسألة طبيعية وثلث سفراء تشيكيا هن سيدات، وأنا لم أشعر بأي صعوبات وأنا عرفت بأنني السفيرة الثانية لدى دولة الكويت، وكانت قبلي سفيرة للسويد أنا الآن الوحيدة، وأنا لست متخوفة من أن لا يتقبلني المجتمع بل متخوفة مما إذا كان لدي القدرة على الوصول إلى المجتمع الكويتي لعلي لست واثقة كثيراً من قدراتي. لم أكن متخوفة يوماً من العالم العربي ولقد ولدت في الجزائر ودرست في جامعة القاهرة وعشت سنوات طوالاً في العالم العربي. وأعلم بأن هناك كلمة شرف تقدم للسيدات في العالم الإسلامي. ولكنني أعلم بأن النساء في العالم الإسلامي لهن كثير من الحقوق ولكن بصورة مغايرة لما لدينا. وأشعر بالاحترام للنساء في العالم العربي. لكنني أحب أن أقول بأن العديد من المسؤولين في وزارة الخارجية والوزارات الأخرى وفي مجلس الأمة ما كانوا سعداء بوجود سفيرة سيدة. ويوم أمس كان هناك حفل زواج لعائلة كويتية في فندق الشيراتون، وكنت السيدة الوحيدة في الحفل، وكنت مترددة قبل الحفل هل أذهب أم لا، لكنني ذهبت وتحدثت باللغة العربية، والعديد من الناس في الحفل كانوا يتحدثون معي! أتمنى من مجلس الأمة الكويتي أن يعطي للمرأة حقوقها السياسية والإنسانية.

س: هل قمت بالخطوات الأولى لتعزيز العلاقات بين الكويت والتشيك؟

ج: نحن بلدان صغيران لدينا جيران أقوياء وكلانا عانى من الاحتلال وشعبنا يحب العيش بسلام ولدينا التجربة نفسها حيث إن السلام لا يتحقق إلا عبر الحرب. ولتعيش أحياناً في سلام عليك أن تحارب. والشعب الكويتي يحب تشيكيا، لذلك كان لدينا خلال العام الماضي أربعة آلاف وخمسمائة زائر، بعض الكويتيين ابتاعوا بيوتاً وشققاً ومزارع، ويأتي بعض الكويتيين للعلاج في المصحات التشيكية، وهم سعداء، ويلقون

معاملة طيبة هناك ، وسبب العلاقة الوطيدة بين تشيكيا والكويت يعود لعلاقة الصداقة التي تربط سمو الأمير بفخامة الرئيس هافل ، وبلدنا يؤيد الكويت باستمرار، حرب تحرير الكويت كنا عضواً غير دائم في مجلس الأمن ووقفنا إلى جانب الكويت وساندناها في موضوع الأسرى في جنيف . وسياسياً وعلى صعيد العلاقات الدولية فإن علاقات بلدينا متينة . ولكننا نشعر بأننا لا بد أن ندفع بالعلاقات التجارية بين البلدين للتطور .. وأنا سأحاول بذل جهودي في هذا المجال .

س: وماذا عن اجتماع القمة الدولية الناتو الذي سيعقد في براغ خلال الشهر القادم ؟

ج : ستناقش القمة في اجتماعها القادم ببراغ موضوع التخصصية لقوات الناتو . والقدرات الوطنية ، فبعد الحادي عشر من سبتمبر طرح موضوع محدد . وهذا أسلوب جديد في مكافحة الإرهاب . تشيكيا مثلاً ستصبح القوة الرئيسية المتخصصة في موضوع الدفاع ضد الحرب البيولوجية والكيميائية .

س: وهذا سبب وجود فرصة خاصة بهذا الموضوع في الكويت حالياً ؟

ج: نحن موجودون هنا لأننا الأفضل في العالم في هذا المجال . وإذا أردنا نشر فرق خاصة متخصصة في جيشنا فإننا نقدم فرق مكافحة الأسلحة البيولوجية والكيميائية ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرفون مثلاً أنها الأفضل في العالم لذلك هم اختاروا هذه الفرقة رغم أننا قدمنا اختيارات متنوعة .

س: وهل هذه الفرقة الخاصة بمواجهة أسلحة الدمار الشامل موجودة من أيام الشيوعية ؟

ج: نعم لقد كانت موجودة أيام حلف وارسو ولدينا خبراء في هذا

المجال ، نحن والألمان إذا ما امتدت الحرب للعراق دون قرارات من الشرعية الدولية فسنذهب لبلدنا وما نشر عن الألمان غير دقيق ، ونحن كذلك مثل الألمان نحتاج إلى برلمان تشيكي للقيام بأي أعمال حربية . أما ما ستنظر فيه القمة القادمة للناتو فهو توسعة عضوية الناتو وستنظر ملف سلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا واستونيا وبلغاريا ورومانيا كل الدول الأوروبية الشرقية (الاشتراكية سابقاً) ستصبح أعضاء في الناتو وأتخيل أن هذه القمة ستكون إعلاناً مهماً عن نهاية الحرب الباردة .

س: وهل سيحضر الاتحاد الروسي هذه القمة ؟

ج: لا لكن ستحضر تجمعات عسكرية أخرى .

س: وكيف كانت تأثيرات الحادي عشر من سبتمبر على بلدكم ؟

ج: لقد أثرت على حياة كل فرد في تشيكيا ، حيث شعرت الأمة التشيكية بأن الهجوم لم يقع على الولايات المتحدة بل على تشيكيا، وثمانون في المائة من السكان حسب الاستطلاعات شعروا بأن الضربة موجهة لهم ونحن نشعر بأن علينا أن نحارب الإرهاب في الصفوف الأمامية ، ولدينا مستشفى في أفغانستان وأرسلنا فرقة مظليين إلى أفغانستان ونحن جزء من الحضارة الغربية وبكل تأكيد فقد اتخذنا إجراءات أمنية احترازية. ففي مركز العاصمة براغ هنالك مبنى ضخم حيث يقع راديو أوروبا الحرة الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية ويذيع برامج للعراق وإيران ، وتحته محطة قطارات ومحطة مترو وإذا ما حدث أي عمل تخريبي هناك فإن آلافا يمكن أن يقتلوا ، لذلك قامت الحكومة التشيكية بوضع قوى أمنية كبيرة لحراسة تلك المنشآت .وكانت هناك فكرة لنقل تلك المؤسسات بعيداً عن مركز المدينة لكن الشعب صمم على أن تبقى دفاعاً على الديمقراطية .

نص البيان المشترك
بين الكويت والمغرب في تطابق وجهات النظر حول القضايا العربية والإسلامية والدولية *

تلبية لدعوة كريمة من سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت وتدعيماً لأواصر الأخوة التي تجمع بين الشعبين الشقيقين وقائديهما قام الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية بزيارة رسمية إلى دولة الكويت في الفترة ما بين ٢٢ و ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢ . وقد حظي خلال الزيارة باستقبال رسمي يعكس عمق الروابط المتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين .وفي أجواء سادتها روح الأخوة والرغبة الصادقة في توثيق وتعزيز التعاون القائم بين البلدين استعرض الجانبان مسيرة العلاقات الثنائية وأعربا عن ارتياحهما للنتائج التي توصلت إليها أعمال الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة التي استضافتها الكويت في شهر يونيو المنصرم وتوقيع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار . وحرصاً منهما على استغلال جميع الإمكانات والفرص التي يزخر بها البلدان شدد الجانبان على ضرورة تفعيل آليات التعاون وذلك بإشراك كل الفعاليات الاقتصادية وحثها على الاستفادة من فرص الاستثمار لتحقيق قفزة شاملة لاقتصاديات البلدين ترقى إلى مستوى طموحات الشعبين الشقيقين . وفي هذا الصدد ، تمت الإشادة بإسهامات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في المشاريع الإنمائية في المغرب وأكدا أهمية توسيع نشاطاته وتدخلاته في المملكة المغربية . كما عكست المباحثات التي أجراها

---

* جريدة الأنباء، الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٢م ، العدد ٩٥٠٨ .

الجانبان توافقاً في وجهات النظر حول مختلف القضايا العربية والإسلامية والدولية .

وخلال استعراضهما للأوضاع الراهنة للأمة العربية وما تواجهه من تحديات أكد الجانبان دقة وحساسية الوضع وما يتطلبه من جهود جماعية وعمل مشترك من أجل تجنيب الأمة العربية المخاطر المحدقة بها . وبالنسبة للتطورات الخطيرة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط عموماً والقضية الفلسطينية خاصة بسبب انتهاج الحكومة الإسرائيلية لسياسة العنف واستخدام القوة وعدم التزامها بقرارات مجلس الأمن أكد الجانبان أن اللجوء إلى القوة لن يؤدي إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم ، مشددين على ألا سبيل لبلوغ ذلك إلا بالعودة إلى طاولة المفاوضات والالتزام بمرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ والاتفاقيات المبرمة التي تضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف .وفي هذا الصدد أكد الجانبان تمسكهما بالمبادرة العربية للسلام المنبثقة عن مبادرة الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية التي أقرتها قمة بيروت العربية والتزامهما بالشرعية الدولية كأساس لإحلال السلام في المنطقة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف . وحول الوضع في منطقة الخليج العربي عبر الجانبان عن أملهما في أن يتم تجاوز الأزمة الحالية بين العراق والأمم المتحدة عبر الطرق السلمية والدبلوماسية. كما يتطلع الجانبان إلى أن يقوم العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة ما يتعلق منها بالأسرى والمرتهنين الكويتيين ، بما يجنب الشعب العراقي الشقيق المعاناة ويحقق الأمن والاستقرار في المنطقة .كما أكدا أهمية ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي واحترام أمن وسيادة واستقلال ووحدة وسلامة دول المنطقة . وأكد المغرب حرصه على أمن وسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية . وأعربا عن تعاطفهما مع

الشعب العراقي الشقيق لما يمر به من ظروف صعبة. واستعرض الجانبان تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي والتحديات التي تواجه العالم في إطار سعيه لمحاربة هذه الظاهرة وأعمال العنف والتطرف، وجددا موقفهما الثابت والمبدئي في إدانتهما للأعمال الإرهابية بكل أشكالها وصورها والتي تتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السمحاء وتتعارض مع القوانين والأعراف الدولية.

حديث صحافي مع الأستاذ الدكتور رشيد الحمد رئيس مجلس إدارة شركة « إياس » المالكة الرسمية لجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا تناول فيه عدد من قضايا التعليم *

س: ما هي البرامج الأكاديمية المتوفرة في جامعة الخليج ؟.

ج: تقدم الجامعة درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر واللغة الإنجليزية ونظم المعلومات والمحاسبة وإدارة الأعمال والأخيرة يتفرع منها خمسة أقسام هي « التمويل - الإدارة والتنظيم - التسويق - إدارة العمليات - إدارة الأعمال الدولية » ، والدراسة بجميع البرامج السابقة باللغة الإنجليزية وبأسلوب الانتظام الكامل ، وهناك نية لإضافة تخصصات جديدة مثل الهندسة والتربية والعلوم الطبية .

س: كيف ترى مستقبل الجامعة الخاصة في الكويت ؟.

ج: جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا ستفتح آفاقاً جديدة للتعليم الجامعي المتطور الذي يسعى إليه الجميع ، والجامعة سوف تحدث في نظامها توازناً وتوافقاً بين الرغبات في اللحاق بركب التطور العلمي والتكنولوجي ، وتقديم أحداث ما وصل إليه العقل البشري ، وبين التمسك بالهوية الوطنية والقومية والدينية التي نحافظ عليها ، وبذلك فلن يكون هناك تناقض بين الاستعارة بالنموذج الأمريكي في التعليم وبين تطبيق

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٢ ، العدد ٩٥٩٦/ ٤٠٤٢ .

مجتمعنا في الجامعة ، خصوصاً وأنه تم قبول أكثر من ست عشرة جنسية عربية وأجنبية كطلبة في الفصل الدراسي الأول .

س: بمناسبة الحديث عن النموذج الأمريكي ، ما هو شكل الاتفاقية المبرمة ما بين جامعة الخليج وجامعة ميزوري ؟.

ج: ترتبط الجامعة في الكويت باتفاقية مع جامعة ميزوري في سانت لويس ، ويسمح هذا الارتباط بأن تستفيد جامعة الخليج من الإمكانيات الكبيرة لجامعة ميزوري الأمريكية التي تمتلك خبرة أكاديمية عريقة ، كما تنص الاتفاقية على أنه يحق للطلبة التمتع بمزايا التسجيل المزدوج ، حيث أن الطلبة مسجلون في نفس الوقت بالجامعتين بالكويت وأمريكا ، ويجوز للطلبة استكمال دراستهم الأكاديمية في ميزوري بأي وقت يختارونه ، وتحتسب لهم جميع الوحدات الدراسية التي اجتازوها في الكويت .

س: وهل تعتقد أن وجود جامعة خاصة سيكون بديلاً عن الجامعات الغربية العريقة في الخارج ؟.

ج: راعينا لدى إنشاء جامعة الخليج أن نحقق ونوفر البديل الأمثل للغربة والسفر للخارج مع الاهتمام بتوفير تعليم أكاديمي متميز ، والمساهمة في التنمية البشرية لتلبية احتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي في الكويت والمنطقة العربية والخليج بوجه خاص ، ودعم التدريب والأبحاث والاستشارات والمشاركة في تنمية الثقافة المحلية ونشر الثقافة العالمية .

وعموماً فإن جامعة الخليج سوف توفر الطمأنينة والأمان للطلبة وأولياء أمورهم من خلال توفير تعليم جامعي راق في الكويت ، ولا حاجة للطلبة الآن للاغتراب للحصول على شهادات علمية متقدمة .

س: هناك تذمر من أن تكلفة الدراسة مرتفعة في الجامعة ، ما رأيك ؟.

ج: تتوقف التكلفة في جامعة الخليج على عدد الوحدات المسجلة ، حيث إن الجامعة تعتمد أسلوب الساعات المعتمدة (المقررات) وتكلفة الوحدة الدراسية تبلغ ١٥٠ ديناراً كويتياً ، وهذا المبلغ يقل عن نظيره في الجامعات الخاصة خارج الكويت ، بل إن تكلفة الدراسة في المدارس الأجنبية يكاد يقترب من تكلفة الدراسة في جامعة الخليج ، بالإضافة إلى أننا نرغب بتقديم خدمة تعليمية متميزة للطالب توازي الدراسة في الجامعات الأمريكية ، وهو موجود داخل الكويت دون تكبد عناء الغربة والسفر ، وبالتالي تكون الدراسة هنا أقل تكلفة ، وقد أجرينا دراسة حول تكلفة الدراسة في الجامعات الأمريكية في بعض الدول العربية مثل مصر ولبنان ، وتبين أن تكلفة الدراسة فيها تفوق مصاريف جامعة الخليج ، بالإضافة إلى أن الاستعدادات قائمة لإنشاء مبرة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا لتقديم منح دراسية للطلبة المتفوقين دراسياً ومساعدة الطلبة المتعثرين مادياً .

س: هل ستقبل الجامعة الطلبة المحولين إليها من قبل الجامعات الأخرى ؟.

ج: يحق لأي طالب في جامعة تعترف بها وزارة التعليم العالي أن يحول لجامعة الخليج على أن يجتاز الطالب ٢٤ وحدة على الأقل ، وألا يقل المعدل العام عن نقطتين ، وكذلك تقبل الجامعة جميع الجنسيات حتى من غير محددي الجنسية فيحال حصولهم على الشهادة الثانوية من دولة الكويت .

س: هل ستقبل الجامعة إنشاء روابط وجمعيات علمية طلابية فيها ؟.

ج: يبحث مجلس الأمناء فكرة إنشاء جمعيات طلابية ، وهذا يأتي من إيماننا بالديموقراطية التي لابد أن يمارسها الطلبة لكي يهيأوا للحياة العملية ، ولاشك أننا نعمل وفق منظومة تعليمية وأكاديمية ترتبط بالمجتمع المحيط بها ، ونعمل من أجل رقي وتطور هذا المجتمع ، ونأمل أن تكون

جامعتنا أداة فعالة نحو دفع عجلة التقدم والارتقاء في خريجيها من مختلف النواحي سواء الأكاديمية أو الاجتماعية .

س: هل سيتم تطبيق قانون عدم الاختلاط في الجامعة ؟.

ج: إن أساس قيام وإنشاء الجامعة يرتبط بالظروف الاجتماعية في المجتمع والقيم التي يتمتع بها مجتمعنا ، ولذلك فإن الجامعة طبقت فعلياً قانون منع الاختلاط في كل المراحل الدراسية منذ السنة الأولى حتى التخرج .

س: هل ستتوسع الجامعة في مبانيها مستقبلاً ؟.

ج: السعة المكانية الحالية أعدت لتلبي الاحتياجات والتخصصات والبرامج المطروحة ، وهي كافية في المرحلة الراهنة ، وسوف نعمل مستقبلاً على إنشاء حرم جامعي على أحدث مستوى لمواكبة التوسعات وزيادة الإقبال .

س: ماذا عن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ؟.

ج: نحن نعمل وفق أسس ونظم متعارف عليها عالمياً ، حيث أن عضو هيئة التدريس له شروط ومواصفات لابد من توافرها وهي شروط متوفرة في أرقى الجامعات في العالم ، ويتم وفق ذلك اختيار الأساتذة ، وهناك أساتذة في الجامعة على أعلى مستوى من المؤهلات والخبرات العلمية والأكاديمية من كويتيين وعرب وأجانب .

س: ما الذي يميز جامعة الخليج عن الجامعة العربية المفتوحة في الكويت ؟.

ج: للإجابة عن هذا السؤال لابد من وقفة لتوضيح نظام الدراسة بجامعة الخليج ، حيث أنها تتبع النظم الأكاديمية العالمية من حيث وجود مبنى متكامل يضم مختلف المرافق والمختبرات والمكتبات وقاعات التدريس

وأجهزة الحاسوب الآلي ، وتوفير الأعداد المناسبة من أعضاء هيئة التدريس التي تتوافر لديها الخبرة الأكاديمية والتأهيل العلمي ، وتتم الدراسة من خلال اللقاء المباشر والتواصل المستمر بين الطلبة وأساتذتهم ، حيث يتم نقل خبرات الأساتذة للطلبة مباشرة ، وهذا النظام يختلف تماماً عن نظام الدراسة عن بعد .

ثم إن ارتباط جامعتنا بجامعة ميزوري سيتيح للطلبة الاستفادة من الخبرات الأكاديمية المتقدمة والدراسات العليا كالماجستير والدكتوراه .

س : من ملاك جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا ؟.

ج : هناك عدة جهات شاركت في الدراسات الأولية لإنشاء الجامعة وأصبحوا فيما بعد داخل إطار مؤسسي بات هو المالك لجامعة الخليج ، وتم تأسيس شركة « إياس » وهي الشركة المالكة رسمياً للجامعة ، وهذه الجهات هي مؤسسة التأمينات الاجتماعية وبيت الكويت للأوراق المالية والأمانة العامة للأوقاف ومجموعة عارف الاستثمارية ومجموعة من الأكاديميين الكويتيين .

كلمة صاحب السمو

أمير البلاد المفدى الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح

في العشر الأواخر من رمضان عام ٢٠٠٢ *

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم المرسلين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

مما يسر خاطري ونحن في العشر الأواخر من رمضان أنني أرى وطننا تلفه أنوار القرآن الكريم، وتغشاه سكينة شهر الصوم المشرف، وتعمّه أريحية البذل والعطاء، ويشيع الخير في كل أرجائه، ثم هذا التواصل فترات طويلة من الليل، حيث يتزاور المواطنون مهنئين بالشهر المعظم، في ظاهرة موروثة تعبر عن التواد والتلاحم ومتانة الصلات الاجتماعية.

هكذا هي دولة الكويت، وهكذا هو شعبها، دينها وجودها، يشكل قسماتها، ويهدي خطواتها، دين متوطن في النفوس، متجذر في القلوب، راسخ في الأفئدة، يتسم باليسر والسماحة والرفق، التي تتجلى في صدق المودة، ورقة المرحمة وآداب السلوك. دين كما وصفه المرسل به صلى الله عليه وسلم هو «الحنيفية السمحة»، ولخصه في هذه الكلمات المعدودات: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» ووضع هذا الميزان القسط في التفاضل بين أتباعه: «خير الناس أنفعهم للناس».

ما زال رمضان، وهو شهر التقوى والقرآن، نبعاً للعلماء والفقهاء والمربين، يفيض بالمعاني السامية والحكم البليغة، وليس المهم فقط هو

* جريدة القبس الكويتية الصادرة بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠٠٢ م ، العدد ١٠٥٨٤ .

اكتشاف هذه المعاني، ولكن الأهم هو توظيفها والاستفادة منها في تزكية النفوس وترقيةالسلوك.

إن الشرع قد خصص شهراً كاملاً لتدريب المجتمع على التغيير ونفي الرتابة والتحرر من أسر العادة، وذلك بصهر المجتمع كله في بوتقة واحدة، بتقنين مواعيد الطعام والشراب وجمع الناس على موائد القرآن في الصلوات الجامعة في التراويح والقيام. ونحن جميعاً مدعوون من خلال هذا التشريع الحكيم إلى الأخذ بمضامينه، فتكون لنا في أنفسنا وفي بيوتنا وفي معاهدنا ومدارسنا وجامعاتنا، رؤية واضحة، ومنهج مدروس، وخطوات معلومة، نحو التجديد والإبداع، فهما الجناحان لرفعة الوطن.

إخواني،،،

إن العالم كله، ونحن جزء صغير منه، يبحث عن الأمن، فبدونه تتسمر الخطوات، وتتشتت الجهود، ونحمد الله عز وجل أن دولة الكويت عاشت عمرها تسعى إلى الأمن وتعمل من أجله، لم تفتعل طوال تاريخها مشكلة، بل كثيراً ما تطوعت لحل المشكلات، ولم تعتد على أحد، ولكنها تعرضت للعدوان.

فأول ضمانات الأمن أن نحافظ على نهجنا هذا، موقنين بأن الإنسان بما حباه الله من عقل واستنارة، قادر على إيجاد الحلول لجميع المشكلات.

إخواني،،،

إن التغيرات المتسارعة التي شملت العالم أجمع دفعتنا إلى أن نتحدث بإلحاح عن المستقبل. والإنسان لا يعلم الغيب، فذلك أمر انفرد الله تعالى بعلمه، ولكن الإنسان يملك التجارب والحسابات والتخطيط المبني على العلم والرؤية والموضوعية. وحديثي هنا موجه إلى كل مواطن وكل مواطنة لأن الأجهزة المسؤولة لها شأن آخر.

إن العمل للمستقبل بحاجة إلى ركائز أساسية، على رأسها الصبر والتضحية ومواصلة العمل . إن استعجال النتائج يعني ثمرة فجة غير ناضجة ولذلك حذر منه النبي صلى الله عليه وسلم. والذين يعاملون الوطن على أنه كنز يؤخذ منه فقط. يوشك أن يكونوا أعداء لأنفسهم ولذرياتهم من بعدهم. والذين يدركهم الملل لا يتم لهم عمل.

إخواني،،،

وفي هذا السياق في الحديث عن الأمن والمستقبل، لابد من الحديث عن الشباب، فهم المد المتجدد والمادة الدائمة لليوم والغد. إن الاهتمام بالشباب ليس فقط نادياً هنا أو مؤسسة هناك.إنه أمر ينبع من الأسرة والبيت ويمتد إلى المدرسة ثم يشمل المجتمع كله. إنه مسؤولية بكل ما تنطوي عليه كلمة المسؤولية من معان . إن الراعي الذي يغفل عن شاته، يقدمها طوعاً للذئاب. إننا نأسى إذا رأينا شبابا يُختَلَسون منا، ولا نسأل أنفسنا عن إضاعتهم. إن العقول والنفوس آنية بالغة السعة، وهي لا تبقى أبداً فارغة، فإذا لم يملأها الفكر المستقيم ملأتها الأفكار الشوهاء. والثمن باهظ جداً كما تعلمون.

إخواني،،،

إن شهر الصيام زاد لا ينتهي مدده. وتغتنم بركة أيامه ولياليه، وطهارة النفوس فيه، لنضرع إلى الله تبارك وتعالى أن يحفظ علينا وطننا عزيزاً، وأن يجنب إقليمنا والعالم أجمع ويلات الفتن والحروب، وأن يشد أزرنا بالعون والسداد، وأن يمنّ على شهدائنا برفعة الدرجات، وعلى أسرانا بالعود الحميد .

وكل عام وأنتم بخير،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

حديث صحافي مع
سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح نائب رئيس الوزراء
ووزير الخارجية الكويتي *

س: اتخذت الأزمة بين العراق والمجتمع الدولي بعداً جديداً في صدور قرار مجلس الأمن الأخير ، هل تعتقدون أن الأزمة يمكن أن تحل سلمياً أم أن الحرب لا تزال حتمية في ظل العقلية السائدة لدى النظام العراقي ؟

ج: لا يزال حل هذه الأزمة بيد القيادة العراقية ، فإذا ما التزمت بالقرارات الدولية ذات الصلة كالقرار ١٤٤١ وما سبقه من قرارات ، وأعلنت ما لديها من ترسانة أسلحة الدمار الشامل، وسمحت للمفتشين بأداء عملهم دون عرقلة ،لأمكن تفادي الحرب وما ستسبب به من ويلات على الشعب العراقي وعلى دول المنطقة ، أما إذا أصرت على العناد والاعتماد على الحسابات الخاطئة كما حدث في السابق فالحرب بين العراق والمجتمع الدولي تصبح حتمية وقادمة لا محالة ، وهو أمر لا نرجوه ولا نتمناه .

س: كيف ترون مستقبل العلاقات الكويتية – العراقية إذا ما التزم العراق بتنفيذ القرار الأخير الذي يدعو إلى إطلاق الأسرى والمفقودين ؟

ج: نتمنى أن يسود النظام الديمقراطي في العراق حيث تحترم حقوق الإنسان ويستطيع مثل ذلك النظام أن يحترم ويتعايش مع جيرانه بأمن وسلام ، والأهم من ذلك أن يكون النظام مختاراً من قبل الشعب وليس مفروضاً عليه حيث إن حكم الشعب بالقوة لا يدوم كما رأينا .

وبالنسبة لمستقبل العلاقات الكويتية – العراقية ، لقد أكدنا أكثر من مرة

---

* صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٩م ، العدد ٨٧٧٧ .

على أهميـة بناء الثقة بين العـراق وجيـرانه حيث يمكن لكل دول المنطقة أن تتعايش بسلام مع بعضها البعض .

س: إذا مـا حـصل الأسـوأ ووقـعت الحـرب ، فكيف سـتـتـعـاملون مع تداعياتها ؟ وهل تحسبتم للمخاطر والاحتمالات ؟ وهل تعتقدون أن الكويت ستدفع الحصة الأكبر من ثمنها ؟

ج: رغم أننا نأمل ألا تقوم الحرب ، فقد قمنا بما يستلزمه الواجب تجاه شعبنا ، وقد اطلع البرلمان على خطط الطوارئ الحكومية وأبدى ارتياحه تجاهها وكثير من التمارين التي تقوم بها الأطراف المعنية تنشر فعالياتها في الصحف ووسائل الإعلام ولا نرى أن يبرر أن تدفع الكويت المسألة الحصة الأكبر من ثمنها .

س: إلى أي مدى يمكن أن تذهب الكويت في مساعدة الولايات المتحدة الأميركية في المواجهة ضد العراق ؟ وهل ستسمحون للقوات الأمريكية مثلاً باستخدام الأراضي أو القواعد الكويتية لشن أي هجوم محتمل ؟

ج: أعلنت الكويت أنها ضد الحرب على العراق ، إلا أنها مثلها مثل أي دولة أخرى في المنطقة ستنظر في أي طلبات تصدر من الأمم المتحدة بخصوص الحرب القادمة ، كونها ملزمة لصدورها تحت البند السابع من الميثاق الدولي ، وعليه فما زلنا نحن وجميع الدول العربية نأمل التزام العراق بالقرارات العربية لمنع الضرر على نفسه وعلى أشقائه العرب .

س: كيف تقيمون الأداء العراقي بالنسبة للكويت منذ قمة بيروت ؟ وهل التزمت بغداد بما وعدت به ؟ وهل تثقون أساساً بها لتترجم أقوالها إلى أفعال ؟

ج: نحن لا نحاسب النوايا بل الأفعال ، ويعلم الجميع أن أسرانا رغم كل ما يقال ما زالوا يقبعون في سجون العراق ، كما أن الأوراق التي سلمها

لنا بعد ١٢ عاماً من حجزها بعيدة كل البعد في الكم والنوع عن الأرشيف الوطني الكويتي الذي يعتبر ذاكرة الأمة ويحتوي على أهم أوراقها ومستنداتها التاريخية التي لا تعوض ، فضلاً عن بقية الممتلكات التي ما زالت في حوزة العراق .

ومن ثم فإن الكويت ، بل والعالم أجمع ، يعاني دائماً من ازدواجية التصرف والفارق بين الأقوال العراقية من جهة والأفعال من جهة أخرى ، وللمعلومة ما زالت البيانات العسكرية العراقية تسمينا حتى بعد مؤتمر قمة بيروت بـ« أرض الكويت » لا دولة الكويت التي يعترف بها الجميع .

س: هل أنتم راضون على مستوى التنسيق الخليجي بالنسبة للموقف من العراق ؟

ج: الموقف من العراق قضية قررها الزعماء بالإجماع في مؤتمرات القمة الخليجية المتعاقبة ، ونحن راضون عن مستوى التنسيق الخليجي فيما يخص المواقف الحالية أو المستقبلية عن العراق .

س: تعقد القمة الخليجية المقبلة في الدوحة في ظل أحاديث كثيرة عن احتمال مقاطعتها أو خفض التمثيل ، ماذا تتوقعون من هذه القمة ؟

ج: لا أعرف لماذا يحاول البعض تضخيم الأمور الصغيرة، كما ما زلنا نسمع ومنذ اليوم الأول لإنشاء المجلس كثيراً من الكلمات المحبطة ، إلا أن مجلسنا الخليجي أثبت قوته وتكاتفه أمام الأزمات كقضية احتلال الكويت وأثبت استمراريته في حين توقفت بعض المجالس الأخرى التي نرجو إعاده تفعيلها، وعليه فلا يساورنا القلق حول القمة القادمة ، ونتطلع إلى أن تحقق ما يصبو إليه أبناء دول المجلس من آمال وطموحات.

س: تبدو خطوات مجلس التعاون في تحقيق التكامل بين الدول الست بطيئة جداً ، فما السبب في رأيكم ؟وهل بالإمكان القول إن المسيرة

الخليجية بدأت تراوح مكانها ؟

ج :عملية البطء والسرعة عملية نسْبية ، وأرى أن خطوات المجلس سريعة حتى مقارنة بمنظمات أخرى متقدمة وبالطبع لو سارعت القيادات الخليجية باتخاذ خطوات وحدوية من دون دراسة متأنية لتسبب هذا الأمر لكثير من الضرر على ضوء تجارب في وطننا العربي لم يكتب لها النجاح نتيجة الاستعجال في التطبيق .

س : أغلقت الكويت مكتب « الجزيرة » القطرية ، هل حدث ذلك لأنكم تعتبرون أن «الجزيرة » تتحمل مسؤولية خلافات قطر مع الدول الخليجية والعربية ؟.

ج : لا شك أن هناك بعض البرامج لمحطة « الجزيرة » قد أساءت لعلاقة قطر مع بعض أشقائها العرب حيث تم سحب السفراء ، وقامت حملات إعلامية كردود فعل لبعض ما يطرح فيها . وبالنسبة لنا فلقد فرقنا بين الأشقاء في قطر الذين مازلنا نحتفظ بعلاقات ودية معهم «ومحطة الجزيرة » التي أغلقنا مكتبها في الكويت بعد تكرار إساءتها لنا دون مبرر أو داع .

س : أين وصلت المساعي والاتصالات مع السعودية وإيران لرسم الجرف القاري ؟ وهل هناك ما يعيق الوصول إلى اتفاق نهائي في هذا الشأن ؟ وكيف تقيمون العلاقات بين البلدين ؟

ج : علاقتنا مع الجارتين المملكة العربية السعودية وإيران في أحسن حال ولا مشاكل تذكر بالنسبة لرسم الجرف القاري بيننا ، والأمور تسير في مجراها الطبيعي في هذا الشأن .

س : فسرت عملية هجوم فيلكا الأخيرة بأنها تعبير عن التحول الحاصل عند فئة كبيرة من الكويتيين في نظرتهم إلى الولايات المتحدة ، هل هذا

صحيح في رأيكم ؟

ج: بالقطع لا ، فالعمل الإرهابي الفردي تم استنكاره من جميع فئات وقطاعات الشعب ، ولا يمكن للكويت أن تنسى ما قامت به الولايات المتحدة الصديقة من دور خيّر وفاعل في تحرير الكويت ، وهي قضية تاريخية ، لا يمكن للكويت شعباً وحكومة نسيانها قط .

س: هل تعتقدون أن الكويت تعاني حالياً من مشكلة تطرف ديني ؟ وماذا فعلت الحكومة لمواجهتها ؟

ج: الكويت دولة ديمقراطية يتمتع مواطنوها بحرية تامة في إبداء الآراء فيما يحدث حولهم من أحداث ، وهو ما ساعد على تقليص حجم التطرف في المجتمع الكويتي ، إلا أنه يبقى في كل مكان وزمان قلة من الناس ممن قد يفهمون الدين والشريعة ، بمفهوم خاطئ ، وقد بدأت وزارة الأوقاف مؤخراً في إعداد حملة لتصحيح تلك المفاهيم المغلوطة .

س: هناك من يقول إن الجماعات والتيارات المتطرفة في الكويت ازدادت قوة وتنظيماً بسبب تهاون الحكومة في ضربها بعد أحداث سبتمبر ، كيف تردون على هذا الاتهام ؟

ج: لم تأخذ الكويت في تاريخها بأساليب الضرب والقمع وفتح أبواب السجون ، ولا شك أن كل من أساء للكويت من المتطرفين تم إعطاؤهم الفرصة الكاملة للدفاع عن أنفسهم في المحاكم ، ومن يتم إدانته ستتم عقوبته وسجنه بما سيأتي من أحكام لقضائنا العادل والمستقل.

س: هل « القاعدة » موجودة في الكويت ؟ وما صحة ما يقال عن خلايا نائمة تنتظر دورها لشن المزيد من العمليات الإرهابية ؟

ج: لا أعتقد أن أحداً في العالم يستطيع الإجابة عن هذا السؤال فلا نحن ولا غيرنا يستطيع الدخول للضمائر والنفوس ويعلم ما في داخلها،

وعليه نستطيع القول إن على السطح فقط لا يوجد منتمون لـ « القاعدة » في الكويت، أما ما يحدث في الغرف المغلقة خاصة ونحن في عصر ثورة المعلومات وأجهزة الكومبيوتر والإنترنت التي تستطيع أن توصل كل شخص لأي جهة يريدها في العالم، فالله أعلم،إلا أننا بيّنا للجميع أننا لن نتهاون مع من ينتمي لذلك التنظيم الذي يقر باستخدام الوسائل الإرهابية لتحقيق أهدافه.

س: هل تشعرون بقلق على الوضع الأمني داخل الكويت؟ وماذا فعلت الحكومة لضمان الأمن والاستقرار للجميع؟

ج: لا يوجد قلق حكومي أو شعبي على الأمن في الكويت، وبجهود رجال الأمن المخلصين من أبناء الكويت يتم القبض على الفاعل بعد ارتكابه الجريمة خلال فترة زمنية قصيرة جداً.

س: في كل مرة يقع فيها حادث إطلاق رصاص في الكويت يعود الحديث عن ضرورة جمع السلاح من المواطنين، هل الحكومة جادة فعلاً في هذا الأمر؟

ج: قانون جمع السلاح لا يزال موجوداً لدى مجلس الأمة ومتى ما تم إقراره فسيتم تنفيذه بكل جدية فلا تهاون لدينا فيما يخص المواطن وروحه.

س: معدل عمر الحكومات في الكويت لا يزيد عن العامين، لكن يبدو أن هذه الحكومة مستمرة حتى الانتخابات المقبلة، فما الذي يعطيها هذه القوة والثقة؟ وهل ستستمر في صيغتها الحالية أم إنها ستعدل كما يردد البعض؟

ج:أمنّا منذ بداية تشكيل الوزارة بأن على المسؤول في الحكومة أن يأخذ كامل مدته حتى يمكن ان ينتج ويخدم الشعب كي يمكن بعد ذلك مساءلته،

لذا فان قوة الحكومة الحالية تنبع من الاقتناع بمبدأ الاستمرارية لا التغيير المستمر، كذلك فإن الثقة في الحكومة تأتي من صاحب السمو أمير البلاد والشعب الكويتي ممثلاً بنوابه في البرلمان اللذين منحاها تلك الثقة.

س: يشكو النواب من سوء الإدارة الحكومية في معالجة الوضع الاقتصادي وسبق للحكومة أن اعترفت بالبيروقراطية في العمل الإداري، فما خططكم لمواجهة هذه المشكلة؟

ج: معالجة الوضع الاقتصادي ومثلها محاولات التخلص من البيروقراطية في العمل الاداري هي عملية مستمرة ونجاحها أو إخفاقها مرهون بتعاون الجهود وتكاملها بين الحكومة والسلطة التشريعية .

س: ما رأيكم في إنجازات مجلس الأمة الحالي بعد أن اقتربت ولايته الحالية من نهايتها؟

ج: الشعب الكويتي الذي انتخب ممثليه في البرلمان هو الأجدر والأقدر على تقييم عمل مجلس الأمة، وسيترجم ذلك التقييم بأصوات تلقى في صناديق الاقتراع خلال أشهر قليلة.

س: هل تؤيدون فكرة إجراء انتخابات مبكرة كما يطالب عدد من النواب؟

ج: هذه القضية ما زالت موضوع بحث بين الحكومة ومجلس الأمة وستدرس في حينه الجوانب الإجرائية والدستورية للانتخابات المبكرة متى ما اقرت.

س: لماذا ترفضون بشدة فكرة الأحزاب السياسية رغم أنها موجودة في المجلس تحت غطاء التكتلات النيابية؟

ج: كما تعلمون فإن للديمقراطية أشكالاً عدة منها من يؤمن بنظام الحزبين أو الثلاثة أو تعدد الأحزاب، وبالمقابل هناك أنظمة لا تؤمن بالديمقراطية كالدول الشيوعية إلا أنها تسمح بوجود أحزاب مع بقاء حزب

واحد مهيمن على الدولة. الفكرة أن الديمقراطية ليست مرتبطة بالضرورة بالحزبية، وقد ارتضى الآباء والمؤسسون للديمقراطية ومعهم الشعب الكويتي بحياة ديمقراطية خصوصيتها أن لا أحزاب فيها، وقد يكون السبب لذلك ما رأيناه من تشرذم حزبي لدى بعض الدول الشقيقة تسبب في جزء منه في خرابها وتعطل تنميتها بل وبتقنين الأوضاع الخاطئة فأصبح كل حزب واجهة لتكتل طائفي أو عنصري أو قبلي.

س: هل تنزعجون من الصحف الكويتية وماذا تقرأون فيها؟

ج: لا ننزعج مما يكتب في الصحافة الكويتية طالما كان هناك التزام بالعقلانية والموضوعية في طرحه، ونقرأ أغلب ما يكتب في الصحف بشكل عام.

س: البعض يتهم الحكومة بأنها بدأت سلسلة إجراءات لضبط العمل الخيري ثم توقفت كي لا تغضب الجمعيات الإسلامية. هل هذا صحيح؟

ج: المصطلح الصحيح هو تنظيم العمل الخيري، وهي عملية مستمرة برضى وموافقة الجميع، وأهل الكويت محبون لعمل الخير بالفطرة، ولا نود أن تكون هناك أي شوائب فيما يخص هذا العمل الذي يستفيد منه الفقراء والمحتاجون في الكويت وخارجها.

س: لماذا يتخوف كثير من الكويتيين من قبول المنصب الوزاري؟ أين المشكلة في نظركم وكيف يمكن معالجتها؟

ج: أحد الإشكالات كانت في الماضي تكمن في قصر عمر الوزارة، وقد أجبنا في بداية اللقاء حول إيماننا بتثبيت التشكيل الوزاري حتى نتيح لكل وزير تطبيق أفكاره وآرائه، ونأمل أن يصبح العمل الوزاري عملاً جاذباً ومغرياً للكفاءات الكويتية وأن يتقبلوا بروح طيبة ما يأتي مع العمل العام من نقد وجهد وعمل شاق يوصل الليل بالنهار لخدمة الناس.

س: يتساءل الناس عن دور الجيل الثاني في الأسرة الكريمة مستقبلاً، هل في رأيكم أنه أصبح مؤهلاً لتسلم المسؤولية؟

ج: نحن في الكويت كعائلة حاكمة ومثلنا باقي أهل الكويت لا نؤمن بمصطلح الجيل الثاني والثالث والرابع إلى آخره، بل هو عمل متواصل يقوم به الجميع لخدمة الوطن، ولا شك أن شباب الأسرة ككبارها يمارسون مسؤولياتهم في مجالات عملهم المختلفة العام منها والخاص ويلتقون بالناس والمواطنين ويسمعون منهم ويتحدثون إليهم، وفي هذا تأهيل لجميع أفراد الأسرة الحاكمة لتحمل المسؤوليات المستقبلية متى ما أنيطت بهم.

س: أين أصبحت العلاقات مع السلطة الفلسطينية؟ وهل تعتقدون أن النظرة إلى الفلسطينيين داخل الكويت ستعود قريباً إلى سابق عهدها؟

ج: النظرة الفلسطينية داخل الكويت لم تتغير حتى تعود لسابق عهدها، وعلاقتنا مع السلطة الفلسطينية قائمة على مبدأ حافظنا عليه دائماً وهو أننا نرضى لشعبنا الفلسطيني ما يرتضيه لنفسه، وما زالت الكويت هي الداعم الأول عملاً لا قولاً لكفاح الشعب الفلسطيني كما يحتضن بلدنا مركز مكافحة التطبيع مع إسرائيل.

س: كيف ترون استجواب النائب حسين القلاف لوزير الكهرباء والماء طلال العيار وهل ناقشتم القضية في اجتماع مجلس الوزراء وما صحة ما أشيع عن استقالة الوزير؟

ج: الحقيقة كما تعلمون بأن الاستجواب حق دستوري لكافة النواب، إلا أنه مثل أي أداة دستورية أخرى يجب الحرص على عدم إساءة استخدامها خاصة في الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة. أما بالنسبة لمناقشة القضية في اجتماع مجلس الوزراء، فواضح أن المجلس يناقش ما يطرحه

النواب من قضايا طالما اعتمدت على جدول الأعمال، ولا يعني هذا الأمر مناقشتها بالتفصيل بقدر ما هو طرح لكيفية التعامل الأصح والأمثل معها، وأما بالنسبة للوزير العيار فهو يقوم بالأعمال المنوطة به ولم يستقل.

س: خبرتم القضايا العربية من خلال متابعتكم المستمرة للأحداث على مدى السنوات الطويلة الماضية. هل الوضع العربي الآن في أسوأ حالاته؟

ج: الوضع العربي بالقطع ليس في أسوأ حالاته، فلقد مررنا في السابق بعقبات أكثر مرارة وإخفاقاً من أيامنا الحالية، وذلك إبّان الهزائم العسكرية المعروفة، وإبّان احتلال الأراضي العربية، تزامنا آنذاك مع حروب أهلية في لبنان والصومال، وتباين عربي كبير لم يؤهلنا في حينها حتى في النجاح في عقد لقاءات قمة عربية. هذه الأيام تحررت كثير من الأراضي العربية، وتوقفت الحرب الأهلية في لبنان، ومعها الحرب العراقية ـ الإيرانية المدمرة وتحررت الكويت، والحال كذلك مع جزء كبير من الأراضي الفلسطينية، وأصبحت اللقاءات العربية تتم بشكل دوري، وتوقفت الهجمات الإعلامية بين الدول العربية، ونأمل بتحرير مرتفعات الجولان وقيام الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني في وقت قريب.

س: هناك من يردد بأن الكويت تتصرف أحياناً وكأنها لم تتعلم شيئاً من درس الاحتلال العراقي. هل تتفق مع هذا الرأي؟

ج: للمعلومة كنا قبل غزو العراق أول الداعمين لكافة قضايانا العربية كما امتازت سياستنا بالحكمة والوسطية وعدم الخلاف مع الآخرين، بل إننا كنا من الدول العربية القليلة التي لم يكن لها معارك إعلامية مع أحد، وقد كنا أول من اعترف بسبب وسطيتنا بالاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، فلا أعلم هل يقصد بالسؤال أن تلك السياسة كانت خاطئة حتى نتعلم الدروس ونقوم بالحياد عنها بعد الإحتلال العراقي، الواقع أننا لم نقم بأخطاء تبرر الغزو حتى نطالب بتغيير سياساتنا وتلك هي الحقيقة.

س: ما الذي يشغل بال صباح الأحمد: أزمات الداخل أم تحديات الخارج أم ماذا؟

ج: أول ما يشغل بال صباح الأحمد هو الإجابة عن أسئلتكم الكثيرة التي لم تترك شاردة أو واردة إلا وسألتم عنها، والحقيقة اننا في هذه الأيام ننشغل ومعنا الدول العربية كافة بإشكاليات الخارج، ونرجو أن تمر منطقتنا العربية بمرحلة هدوء وعدم حرب كحال أوروبا في الخمسين عاماً الماضية حتى نتفرغ جميعاً لحل إشكالات التنمية والعولمة والاقتصاد والتعليم والصحة وغيرها.

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ أحمد فهد الأحمد الجابر الصباح وزير الإعلام ووزير النفط بالوكالة حول قمة الدوحة الخليجية الـ ٢٣ *

س: هل أنتم راضون عن قرارات القمة ؟.

ج: الحمد لله ، أعطت انطباعاً لدول مجلس التعاون بالتعاضد والتلاحم والنوايا السليمة والحسنة لدعم المسيرة والاستمرار بإنجازات دول المجلس ومنظومتها . ولا شك أن القرارات التي اتخذت رغم أنه كان هناك من يشكك في نجاحها ما هي إلا دلالة بأن هناك اتفاقاً على منظومة دول المجلس والنجاح بها وهذه النتائج إيجابية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاع المشترك وغيرها . ونتمنى أن تكون هذه رسالة جديدة على تعاضد المجلس .

س: الجامعة العربية ردت على الكويت حول تصريح صدام حسين فما هو ردها ؟.

ج: لا شك أن ما نقل من الأمين العام للجامعة العربية بعد الموقف الذي تفاجأت به الكويت في التعامل مع هذا الخطاب وقرارات قمة بيروت التي طالبت بها أصحاب الجلالة والسمو النظام العراقي الالتزام بها حتى ينأى بالمنطقة عن أي حروب قادمة ، أما بقية الإجراءات فأعتقد بأن الجامعة العربية تظل مستقلة ومجلس التعاون مستقل أيضاً ولا نريد أن نتداخل بين المنظمتين .

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٢ ، العدد ١٢٩٦٩ .

س: هناك اختلافات بوجهات النظر بين قطر والسعودية فهل القمة نجحت في حل هذه القضية ؟.

ج: نحن نتكلم عن منظمة دول مجلس التعاون وقرارات وآليات لتنفيذ هذه القرارات ، وفي كلمة الافتتاح لسمو أمير دولة قطر كان واضحاً الروحية التي سادت اجتماعات القمة السرية والعلنية والبيان الختامي والتأكيد على القرارات ، وتأكيد الأمير سعود الفيصل بأن المملكة تلعب دوراً بدعم مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي ، هذا يعتبر إجابة على أي تساؤل وتأكيد بأنه مهما كان فسيظل داخل إطار الأشقاء . وكان الشيخ احمد الفهد دعا ، في حديث لـ « كونا » إثر اختتام قمة الدوحة جلستها المغلقة الثانية في وقت متقدم من ليل السبت ، النظام العراقي إلى احترام القانون الدولي واحترام دول الجوار وجميع القضايا المتعلقة بالقرارات الدولية للنأي بالمنطقة من ويلات الحروب . وحذر الشيخ أحمد ، المشارك في الوفد المرافق لممثل سمو الأمير في قمة الدوحة ، النظام العراقي من عدم الالتزام بالقرارات الدولية ذات الصلة لله ليس من خلال التلاعب السياسي بل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ولا سيما القرار ١٤٤١ . وقال الفهد ، تعليقاً على ما أعلنه ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية أول من أمس أن العراق سيسلم الكويت ممتلكات جديدة لكويتيين صادرتها أخيراً الجمارك العراقية وأنه تم الاتفاق بين العراق والكويت على تسليم هذه الممتلكات في مقر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أم قصر الحدودية بموجب آلية إعادة الأرشيف الوطني الكويتي . وأوضح الناطق العراقي أن هذه الممتلكات هي عبارة عن أربع لوحات فنية وسبع هدايا من ملوك ورؤساء دول إلى الأسرة الحاكمة في الكويت ومجموعة من مقتنيات متحف الكويت . وقال الشيخ أحمد أن الأرشيف الذي كان العراق محتفظاً به وسلمه لنا كان عادياً وعبارة عن مجلة« العربي » ومجلة « الكويت اليوم» وبعض الأوراق المبعثرة هنا وهناك

، وبمحافظته عليه لمدة ١٢ عاماً لا أعتقد أنه سيفرط في أرشيف مهم لدولة الكويت ويحفظ هذه الأوراق العادية فقط . وأضاف لا شك أن العراق كما حافظ على هذه المجموعة من الأوراق فإنه يحافظ على كل أوراقنا المهمة .
من جانب آخر، قال الفهد رداً على سؤال حول ما إذا كان قادة دول مجلس التعاون قد بحثوا موضوع تعزيز قوة درع الجزيرة « إن المواضيع التي طرحت على مستوى أصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع أخيراً هي نفسها التي نقلت إلى المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون والتي تشمل درع الجزيرة والعلاقات الأمنية الدفاعية . وأوضح إن قادة المجلس بحثوا في جلستهم المغلقة الثانية الليلية الماضية الاستراتيجية النفطية» التي أشار إلى أنها ضمن « التوصيات الوزارية للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون والخاصة بالعلاقات الثنائية والتعاون الاستراتيجي، كما ركزوا في مناقشتهم على الملف العراقي والقضية الفلسطينية والاجتماع تم من دون تحفظ أو امتناع أو معارضة أي دولة . وأشار إلى أن قادة دول المجلس تطرقوا أيضاً إلى « وثيقة الآراء » التي طرحها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز مؤكداً أنها جزء لا يتجزأ من جدول الأعمال ودخلت إلى المنظومة الأمنية والاقتصادية موضحاً أن الوثيقة تتكلم برؤية شاملة ومنهاج عمل اقتصادي وأمني واجتماعي وثقافي وتعليمي ، وقد تمت تجزئتها من هذه المنطلقات ووضع كل جزء من الوثيقة في جدول أعمال قمة الدوحة . وأوضح أن المجتمعين أكدوا ضرورة أن يكون التعليم مبنياً على التعليم الحديث حتى تكون مخرجاته متماشية مع خطط التنمية واحتياجات سوق العمل وان يكون جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية لكل دولة من الدول الأعضاء . وبالنسبة للاقتراح القطري بشأن مد أنبوب غاز من الكويت إلى بحر العرب في سلطنة عمان ، قال الفهد : أنبوب الغاز حول رسمياً من أصحاب الجلالة والسمو إلى وزراء النفط المتخصصين لدرسه وعرضه في القمة القادمة بالكويت. وعن موضوع مقاطعة قناة الجزيرة

الفضائية القطرية قال الشيخ أحمد هذا الموضوع لم يطرح بتاتاً ، ولا حتى من الطرف السعودي أو البحريني ، مشيراً إلى أن الحوار تركز فقط على ما هو مدرج على جدول الأعمال ، وكان هناك إتفاق عام على كل هذه المحاور وبتعاون ملحوظ وبناء ، بل إنه تم الإسهاب في بعض القضايا وبحثها بصورة إيجابية . من جانب آخر ، أشاد أحمد الفهد بتصريحات وزير الإعلام الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان حول خطاب صدام حسين الأخير . وقال في تصريح لصحيفة « الاتحاد » الإماراتية أمس أن تصريحات الشيخ عبد الله وغيره من المسؤولين الخليجيين عكست التوجه الخليجي الذي يرفض اعتبار الخطب اعتذاراً بل أنه يخلق مزيداً من التوتر ويبتعد عن الحيادية . وكان وزير الإعلام الإماراتي انتقد في حديث لـ كوناخطاب رئيس النظام العراقي . ووصفه بأنه « محاولة للتحريض على قيادة الكويت ودق أسفين بينهما وبين الشعب الكويتي».

مقابلـة صـحـافـيــة مع
معالى السيد / أدهم باشيتش السفير البوسني
لدى دولة الكويت .*

س: كيف تقيمون العلاقات الكويتية – البوسنية ؟

ج : أمر متفق عليه سواء بين البلدين أو بين كبار المسؤولين، فالكويت من اولى الدول التي اهتمت بالبوسنة اثناء الحرب ووقفت الى جانبها بقوة واخلاص حكومة وشعباً. ولو وقفت الشعوب الأخرى كما وقفت الكويت لكانت مأساتنا اخف فالبوسنة حكومة وشعبا تكن كل حب وتقدير للكويت. فعلاقتنا السياسية ممتازة فإخواننا الكويتيون لا يحتاجون لتأشيرة الى البوسنة فعلاقتنا قائمة على التعاون في شتى المجالات.

صحيح أننا لسنا دولاً كبرى بالنسبة للحجم الجغرافي ولكن قوتنا بتمسكنا بالأمن والسلام ليس فقط في بلدنا وأقليمنا بل في العالم بأسره، خاصة الكويت التي لها مكانة خاصة في المجتمع الدولي، فرسالة الكويت كبيرة وقوية دائماً، فأنا أرفض أي كلام من المجتمع الدولي بأنه ساعدها أثناء الغزو العراقي فالطاقة الكويتية هائلة بتمسكها بالأمنوالسلام.فالدول كالكويت لديها أمن واستقرار ولا خوف على الكويت مهما كان هناك تهديدات من قبل العراق.

أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين فهي جيدة جداً فهناك شركتان بين الهيئة العامة للاستثمار والبوسنة وهي تعد الشركة الأولى لإنتاج الحديد والصلب فبفضل الاستثمار الكويتي المربح الذي بدأ بعد الحرب مباشرة، حيث يعد هذان «البرجين» أي الشركتين من أبرز

---

* جريدة القبس الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٢، العدد ١٠٦٠٩.

الشركات فكل برج يتكون من ٢٢ طابقاً. فالبرجان يعدان رمزان للتعاون الوثيق بين البلدين، خاصة أن أهالي العاصمة أطلقوا على البرج (برج الكويت) أنا أعتقد أن هذا الاستثمار سوف يجذب اكبر عدد من المسؤولين وسيغطي مناطق كثيرة خارج البوسنة ونخطط لتحضير لزيارة رئيس غرفة التجارة وسعد الناهض على رأس نخبة من القطاع الخاص الكويتي مع بداية العام المقبل إلى البوسنة.

أما على المستوى الثقافي فسيزور أمين عام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدر الرفاعي في مايو المقبل البوسنة لتعزيز العلاقات الثقافية بين البلدين.كذلك نحضر لمعرض الفنون التشكيلية في الفترة ما بين ٢٠ – ٣٠ ابريل المقبل في الكويت وفي الوقت نفسه نحن في انتظار المعرض التشكيلي الكويتي الذي سيعرض في البوسنة خاصة أن الكويت تعد من أبرز العواصم الثقافية.

ففضل الكويت على البوسنة كثير ولها حق على البوسنة ان تتعرف على حضارتها خاصة ان البوسنة تعد من ابرز جمهوريات الإتحاد السابقة في مجال الفنون والآداب والثقافة فعندما نسأل نحن البوسنيين لماذا البوسنة ناجحة في الخلق والأبداع سواء الفن التشكيلي او صناعة الأفلام أو الأدب نرد على التساؤل السبب يعود إلى التعايش والأنسجام بين الديانات بين الشعب البوسني ونأمل ان نعرف عن قرب الكويت بهذا التعايش فأنا شخصياً احب فيلم الكويت «بس يا بحر» لما يحمل من دلالات انسانية.

س: كيف تنظر الى تطورات الوضع في المنطقة وما هي احتمالات التغيير؟

ج: يسعدني ان اعبر خاصة في الوقت الراهن أن الكويت كانت دائماً وأبدا واحة من الواحات القليلة في المنطقة ذات الأمن والأستقرار والديموقراطية الحقيقية، فحسب خبرتي وزياراتي في بلدان كثيرة من العالم اجد ان الديموقراطية الكويتية فذة ويمكن الأستفادة منها فعندما

كنت ألقي محاضرات في دول العالم كنت أضرب مثلاً بالديموقراطية الكويتية، مؤكداً أن في الكويت اكثر من مليون برلمان واقصد بذلك «الديوانيات» فالناس يعبرون عن رأيهم في كثير من الأمور سواء السياسية أو الاقتصادية أو حتى الثقافية بكل حرية وصدق وأمانة فالديموقراطية ضرورية للحياة الإنسانية والمجتمعات مهما كانت ثقافتهم.

لكن بالنظر إلى بعض الأنظمة خاصة في العراق ذي النظام الدكتاتوري الدموي حول حياة شعبه إلى جحيم فالناس هناك خائفون لا يستطيعون ان يعبروا عن أنفسهم وهذا يؤدي إلى نتائج سلبية وخطيرة بل ومدمرة بالنسبة لمستقبل الشعب.. فجو النفاق الشعبي بان يقولوا ما لا يؤمنون به والعكس صحيح. فأنا أنتهز الفرصة لأؤكد أن موقف بلدي حكومة وشعباً ضد النظام الدكتاتوري وأذكر أن العدوان العراقي على الكويت كنا في ذلك الوقت في يوغسلافيا حيث أرسل العراق مبعوثه لكي يتعاون ويشرع أسباب شرعية الإحتلال كما كان يصفه بضم الجزء للكل «الفرع للاصل» وكانت في ذلك الوقت البوسنة جمهورية هي الوحيدة بين ست جمهوريات التي رفضت أن تستقبل مبعوث العراق وأدنا العدوان العراقي على الكويت وكان هذا سبب بلائه علينا في تحريك كثير من المشاكل مع القيادة اليوغسلافية.

س: هل تعتقد ان الخطوة الثانية للسياسة الخارجية الأميركية هي عملية السلام؟

ج: انا متأكد من ذلك فالدور الأميركي مهم في العالم وضروري للمنطقة بصورة خاصة.. فدوره ايجابي وفعال، فلولا التدخل الأميركي في البوسنة لكانت هناك تصفية للشعب البوسني.

اميركا وجهت العواصم الأوربية في سبيل إنقاذ الكيان البوسني والتعايش مع جميع الأديان في البوسنة.

أميركا اليوم ليست القوة العظمى في العالم فقط بل لها فضل في التقدم العسكري والتكنولوجي، ولحسن الحظ القوة الأولى في العالم بالنسبة لحماية الحرية بمعنى الديموقراطية وعزة وكرامة الحياة الإنسانية، مهما كان إنتماؤه العرقي أو الديني او ما شابه، علينا أن نساعد أميركا كي تحمينا بقوتها العسكرية والسياسية والديموقراطية من المجرمين الذين لم يفهموا التغيرات الهائلة التي حصلت بل وتحصل يومياً في عالمنا المعاصر على الرغم من وجود بعض الدكتاتوريين المجرمين الذين يحكمون بلادهم بأساليب وظلمات العصور الوسطى، علينا أن نساعد تلك الشعوب لكي تتحرر من حكم هؤلاء الطغاة.

س: تحدث وزير الخارجية الأميركي كولن باول عن نظام عالمي جديد، واشار في خطابه الأخير إلى خطوات على دول المنطقة اتخاذها، كيف تنظر إلى مستقبل الوضع السياسي والاجتماعي في المنطقة إزاء ذلك؟

ج: ان مبادرة وزير الخارجية الأميركي باول مهمة من وجهة نظري وأي مبادرة في هذا الإطار والتغيرات الحاصلة أنا متأكد إنها سوف تصب في صالح الأمن والأستقرار، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، فأنا شخصياً عشت في اميركا وأعتقد انني اعرف المجتمع الأميركي جيداً، ومتأكد انه في نهاية المطاف سيكون الدور الأميركي فعالاً ايضاً بالنسبة للأمن والإستقرار وحقوق الإنسان، والإزدهار الاقتصادي في مناطق كثيرة في العالم، خصوصاً الشرق الأوسط، وسيكون دوراً فعالاً وهذا أمر راجع إلى الدور الأميركي في ذلك. وتمنى أن يكون سريعاً في إيجاد حل عادل وإيجابي في القضية الفلسطينية، فمن وجهة نظري أجد أنه من المستحيل حل القضية الفلسطينية دون دور أميركي، ونحن اليوم كلنا نعيش في جو العولمة، فكلنا في قرية واحدة أو سفينة واحدة، وكلنا مسؤول عن أمن السفينة ونظام الحياة فيها، وسبب هذا تأثير العولمة، وأن كثيراً من الأمور تغيرت حتى السيادة والإستقرار يتغيران، فهناك الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات التي اخترقت كل الحدود.

علينا أن نحترم سيادة واستقرار وأمن الدول، وأن نتدخل بشكل فعلي لحماية جيراننا من الطامعين، وهذا أمر متفق عليه مع القيم الأسلامية، التي نعتز بها، وليس فقط القيم الإسلامية، بل الأديان السماوية كلها تؤيد ذلك فبالنسبة للدور الأميركي خاصة في العالم الإسلامي أنا لا أرى أن هناك أي تناقض بين العالم الإسلامي والمجتمع العلمي، فعلى العكس تماما أنا أرى أن المجتمع الأميركي الحر الديموقراطي متعدد الجوانب العرقية والأيديولوجية والفكرية والدينية، بل هو في أمس الحاجة إلى قوة مكارم الأخلاق الإنسانية، التي تفرض علينا أن نتعارف مع بعضنا البعض.فأنا أعتقد أن المشكلة ناجمة عن عدم التعارف بين الشعوب، على الرغم من أننا نعيش في عصر التكنولوجيا، ثانياً العالم الإسلامي في الوقت الراهن فيه طاقة بشرية عالية، والموقع الإستراتيجي مهم جداً، وهذا العالم الإسلامي بحاجة للتكامل مع المجتمع الأميركي، الذي نفذ فرض المسلمين بالنسبة للعلم والتقدم والتكنولوجيا، فالحاجة الماسة لكي يكون مع بعضنا البعض، وأرفض كل الرفض من بعض المفكرين والمحللين الذين يقولون أننا ندخل في صراع الحضارات، بل وأستغرب كيف يصل الناس إلى قول مثل هذا الكلام، فالحضارات تلاحم وتناغم ولا يمكن أن تعيق بأي شكل من الأشكال، بل إن الصراع يكون بين المتعصبين الذين يستخدمون قيم الإنسانية ويستغلونها بأسلوب غير انساني«المتطرفين».فالحضارات اليوم كلها ترفض التعصب، خصوصاً مصطلح «الإرهاب الإسلامي»، بل إن هذا مصطلح غريب. على المسلمين أن يعيدوا النظر في أسلوب ترويج ثقافتهم، فعندما أقول ذلك علينا أن نركز على الآية التي تقول «لتعارفوا» لكي يتعرف كل شعب على ثقافة الآخرين، فعندما كنت أتحدث مع مثقفين أميركيين وأوروبيين مسيحيين أو يهود، وأشرح لهم شروط إسلامنا وإيماننا يستغربون إيماننا بكل الديانات السماوية وحبنا القوي لكل الرسل والكتب السماوية.. فـ٩٩٪ منهم لا يعلمون حقيقة ديننا وهذا أمر خطير.

نصا برقيتي التهنئة من سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وكذلك سمو النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية إلى سمو أمير البلاد بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتولي سموه مقاليد الحكم في البلاد *

نص برقية سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء :

حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح يحفظه الله ويرعاه ، سلام عليكم ورحمته وبركاته ، وتحية من عند الله طيبة مباركة وبعد،،

يشاركني الإخوة أعضاء مجلس الوزراء بل أهل الكويت جميعاً ، ونحن نحتفي بالذكرى الخامسة والعشرين لتوليكم مقاليد الحكم في أن نرفع إلى سموكم أزكى التحيات وأخلص التهاني داعين المولى القدير أن يمتعكم بموفور الصحة وتمام العافية .

يا صاحب السمو ،،،

إن ما حققتموه لشعبكم ماثل للعيان في كافة مناحي الحياة ، وما قدمتموه لأمتكم غني عن البيان في شتى الأقطار والبلدان . ولقد كنتم نعم الوالد والقائد والرمز لبلدنا العزيز وشعبنا الأبي في السراء والضراء . قلبكم نابض بحب الكويت وأهلها يشغلكم الحرص على سيادتها وعزتها، والتفكير في خيرها ورفاه شعبها حملتم هموم الكويت وقضاياها إلى مشارق الأرض ومغاربها ، وارتسمت على محياكم أفراحها وأحزانها.

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢م ، العدد ٦٩٥٩ / ٤١٠٥ .

نهنئكم ونهنئ بكم الكويت ونجدد لكم عهد الولاء والوفاء ، سائلين الله أن يؤيدكم بنصره وعونه ويحقق على أيديكم كل ما تنشدونه لكويتنا الحبيبة من رفعة وتقدم وسؤدد .

والله يحفظكم ويمد في عمركم ويرعاكم ،،،

سعد العبد الله السالم الصباح
ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء

وفيما يلي نص برقية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية :

يشرفني أن أرفع إلى مقام سموكم الكريم أسمى آيات التهاني وأطيب التبريكات بمناسبة ذكرى مرور خمسة وعشرين عاماً على تولي سموكم حفظكم الله ورعاكم مقاليد الحكم في البلاد .إنه لمن سعد الطالع ويمنه أن تحتفل الكويت وطناً وشعباً بهذه الذكرى العزيزة على نفوسنا جميعاً مستذكرين بهذه المناسبة العطرة بكل التقدير والإجلال ما شهدته سنوات عهدكم المبارك من نهضة شاملة وإنجازات حضارية متميزة تحققت لوطننا العزيز في كافة المجالات بفضل من الله تعالى وتوجيهات سديدة ورشيدة من لدن سموكم الكريم . فقد حملتم سموكم مسؤولية الحكم بكل أمانة وإخلاص وتفان وسط أمواج سياسية متلاطمة ومتغيرات وأحداث إقليمية ودولية متلاحقة قدتم خلالها سفينة الوطن إلى بر الأمان بما عرف عن سموكم من حكمة واقتدار وبعد في النظر رغم ما تعرض له الوطن الغالي من أحداث جسام وغزو عراقي غادر . وقد كان هذا الدور دائماً محل تقدير وإعجاب المجتمع الدولي وهو ما جعله يقف إلى جانب الشعب الكويتي ومساعدته في تحرير وطنه من ربقة الاحتلال العراقي البغيض . وما التفاف أبناء شعبكم الوفي وراء قيادة سموكم الحكيمة والرشيدة إلا دليل

آخر على ما تحظون به من محبة وتقدير وما تحتلونه سموكم في قلوبهم من مكانة رفيعة وولاء صادق . منتهزين هذه المناسبة الغالية لنجدد العهد والولاء بأن نظل جنوداً أوفياء لسموكم الكريم ولوطننا العزيز وأن نُسخر كافة طاقتنا وإمكانيتنا لخدمة وطننا العزيز وإعلاء شأنه ورفعته سائلين المولى جلت قدرته أن يديم على سموكم موفور الصحة والسعادة وأن يحفظكم ذخراً وسنداً لوطننا الغالي لتواصلوا قيادة مسيرة الخير والنماء التي يشهدها عهدكم الزاهر والميمون مبتهلين إليه جل وعلا أن يتغمد شهداءنا الأبرار بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته وأن يعجل عودة أسرانا ومرتهنينا إلى وطنهم وذويهم سالمين غانمين .

وتقبلوا سموكم أسمى آيات التقدير والاعتبار ،،،

صباح الأحمد الجابر الصباح
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

نصا برقيتي التهنئة المتبادلتين
بين سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء
سمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح
و سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على حكم الأمير*

سمو ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح
ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسعدني ونحن نحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لتولي سيدي أخيكم حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه مقاليد الحكم في البلاد أن أتقدم لسموكم الكريم بخالص التهنئة بهذه المناسبة العزيزة على نفوسنا جميعاً مستذكرين بكل التقدير والإجلال دور سموه الكريم في قيادة مسيرة الخير والنماء التي يشهدها وطننا العزيز. وقد كنتم سموكم ولا تزالون خير سند ومعين لأخيكم سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه فيما تحقق من إنجازات حضارية عديدة على أرض وطننا العزيز بما عرف عن سموكم من حكمة وسداد في الرأي سائلين المولى تعالى أن يديم على سموكم موفور الصحة والسعادة وعلى وطننا العزيز وشعبه الكريم نعمة الأمن والأمان تحت ظل القيادة الحكيمة والرشيدة لسيدي صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه مبتهلين إليه جل وعلا أن يرحم شهداءنا الأبرار وأن يتغمدهم بواسع رحمته ومغفرته ويسكنهم فسيح جناته وأن يعجل فك قيد أسرانا

---

* جريدة الوطن الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١م ، العدد ٩٦٥٩ / ٤١٠٥ .

ومرتهنينا ويعجل عودتهم إلى وطنهم وذويهم سالمين غانمين.

وتقبلوا سموكم أسمى آيات التقدير،،،

صباح الأحمد الجابر

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

وقد بعث سمو الشيخ سعد حفظه الله بالبرقية الجوابية التالية:

معالي الأخ الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية..

تحية طيبة وبعد،،،

يطيب لي وقد تلقيت بوافر الشكر والامتنان رسالتكم المهنئة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتولي حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه مقاليد الحكم في البلاد أن أبادلكم أصدق التهاني والتبريكات وأعرب عن التقدير والاعتزاز لما عبرتم عنه من مشاعر صادقة لها أعمق الأثر في نفسي سائلاً الله العلي القدير أن يمتع سموه حفظه الله ورعاه بموفور الصحة والعافية، ويمده بعونه وتوفيقه ليواصل مسيرة الخير من أجل رفعة الكويت وشعبها. إن حنكة سموه حفظه الله ونظرته الثاقبة قد مكنت الكويت من تجاوز أحلك الأزمات واستطاع بحكمته قيادة مسيرة العطاء والخير حتى وصلت البلاد إلى مكانتها المرموقة بين الأمم. نسأل الله أن يحفظ سموه لأبناء شعبه ولوطنه وأمته وأن يديم على كويتنا الغالية بقيادته الحكيمة نعمة الأمن والأمان.

كما ندعو الله تعالى بأن يجزل مثوبة شهدائنا الأبرار ويجعل الجنة مثوى لهم ويقر أعيننا قريباً بعودة أسرانا ومرتهنينا سالمين.

مع خالص التحيات وأطيب التمنيات،،،

ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء

حديث صحافي مع معالي الدكتور مساعد راشد الهارون وزير التربية ووزير التعليم العالي ، حول عدد من القضايا التعليمية *

س : ما أوجه التطور في التربية التي قام بها الهارون منذ توليه حقيبة وزارة التربية؟

ج : نسعى إلى تطوير النظام التعليمي لأنه مهما حاولت النظم التعليمية اللحاق بمستجدات العالم لا يمكن أن نصل إلى ذلك، وقضية أن نرضى عن أي نظام تعليمي معناه أنه سيتأثر بما هو موجود ولا يسعى إلى تطوير وهذا مبدأ خطير ، لذلك يجب أن يكون لدينا قناعة بأن التطوير موجود ويحتاج إلى الإسراع في تعديل الأنظمة التعليمية وتطويرها ، إلى جانب أن نظامنا التعليمي ليس سيئاً لكنه يحتاج إلى كثير من التطوير.

ونحن بصدد إجراء تطوير شامل وجذري للنظام التعليمي ، وبدأنا في تعديل السلم التعليمي ، حيث اعتمد المجلس الأعلى للتعليم السلم ٥ / ٤ / ٣ ، في الجلسة الأخيرة التي عقدت قبل شهر برئاستي وعضوية أكاديميين ووزراء سابقين واقتصاديين وتربويين وثقافيين ، على أن يؤخذ في الاعتبار التعليم الإلزامي ليزيد إلى ٩ سنوات وبذلك يزيد عدد الطلبة في التعليم الإلزامي ٣٠ ألف طالب وطالبة.

كما عملت الوزارة ، على مدى السنوات الماضية على إيجاد نظام تعليمي ثانوي ، واستقر الرأي على أن يكون لدينا مساران ، مسار أكاديمي يقدم

---

* جريدة القبس الكويتية الصادرة بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢م ، العدد ١٠٦١٢ .

للطلبة مجموعة من المعارف المشتركة في المواد الأساسية خلال مدة الدراسة من الدراسات الإسلامية واللغات والعلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والرياضيات والحاسوب ومقررات اختيارية.

ومسار تقني ومهني يهتم بالتعليم التقني المهني للطلبة بما يحقق أهداف وخطط التنمية الوطنية وذلك من خلال برامج يساهم القطاع الخاص في وضعها حسب حاجاته ومتطلباته.

ويوجه الطلبة بعد إنهاء دراسة المرحلة المتوسطة حسب مستوى تحصيلهم الدراسي خلال مدة دراستهم بهذه المرحلة ، وذلك من خلال أخذ متوسط درجاتهم على مدى السنوات الأربع ، وتكون نسبة ٥٥٪ هي الحد الأدنى لقبول الطالب للالتحاق بالثانوية الأكاديمية والراغبين في هذا المسار ، ومن لا يحقق هذه النسبة يوجه إلى الثانوية التقنية المهنية.

ويُسمح لطلبة الثانوية الأكاديمية بالتحويل إلى المسار المهني التقني إذا رغبوا في ذلك.

وحددت مدة النظام الثانوي ٣ سنوات ، وتتم عملية التقييم بالطريقة التراكمية وليست الفصلية ، ففي السنة الأولى ٢٠ ٪ ، والسنة الثانية ٣٠٪ والسنة الأخيرة ٥٠ ٪ ، مع التأكيد على الامتحانات الموحدة وإلغاء الشعبتين الأدبي والعلمي ، بحيث يكون هناك جذع مشترك يفرز مواد العلوم والرياضيات والكمبيوتر واللغات خصوصاً اللغة العربية والتربية الإسلامية ، وسيتم البدء في تطبيق التعليم الثانوي الجديد عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ على أن يسبقه تطبيق السلم التعليمي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى جانب ذلك ، عملت الوزارة على تأهيل المدارس وتطوير مبانيها وأنشأت قطاعاً خاصاً للمنشآت التربوية يعمل وفقاً للاستراتيجية التربوية الجديدة التي تعمل على:

١- إعادة تأهيل المباني المدرسية القديمة التي تعاني من مشاكل هندسية

مختلفة ومتفاوتة من حيث مستوى الخطورة وعدم الصلاحية أو النقص في بعض المرافق ، إلى جانب المشاكل في شبكاتها الصحية والكهربائية وقدم أجهزة التكييف فيها، إضافة إلى مشكلة خرير الأسطح المزمنة ، والتي تحتاج إلى معالجة فنية تتناسب مع المواصفات الخاصة بعزل الأسطح.

٢- تصميم وبناء مدارس جديدة ، فكثير من المدارس تعاني من كثافة عالية لا تتناسب مع المعايير التي حددتها الوزارة وتسعى إلى تحقيقها ، مما دفع بالوزارة إلى توفير فصول إضافية مؤقتة من مواد إنشائية خفيفة (كيربي) والتي انتشرت في معظم المدارس ، على الرغم مما تشكله هذه الفصول من خطورة لزيادة احتمال تعرضها للحريق.

إلى جانب أن الوزارة تعمل لإحداث تغيير جذري في المناهج ، وتركيز على اللغات والعلوم والرياضيات والكمبيوتر ، حيث تم الاتفاق مع دول مجلس التعاون الخليجي في أن تساهم جميعاً في إعداد منهج دولي من خلال مؤسسة دولية لتأليف منهجي العلوم والرياضيات.

ومن ضمن خطة الوزارة لتطوير المناهج ، تنويع المقررات، أي إضافة مقررات ومفردات جديدة في المراحل التعليمية الثلاث والارتقاء برياض الأطفال من مثل آداب المرور ، البيئة ، المهارات الحياتية اللازمة لمواجهة متطلبات الحياة المعاصرة والتصدي للظواهر السلوكية السلبية المنحرفة في المجتمع ، إضافة مقرر الدستور وحقوق الإنسان ، إضافة مقرر التربية الوطنية والتنشئة المدنية ، الاعتماد على التعليم الإلكتروني، أي تحويل كراسة الواجبات والأنشطة إلى أقراص مدمجة . CD وأخذ التوجه نحو تأليف الكتب المدرسية أحد المسارين: مواءمة السلاسل العالمية أو التأليف المشترك من فريق أجنبي وفريق محلي إلى جانب تطوير الكتاب المدرسي شكلاً ومضموناً وإخراجاً.

ويبقى هناك التأكيد على دور المعلم ومسؤوليته إزاء مفاهيم المواطنة عن طريق تغذية المتعلم بالاتجاهات الوجدانية وتنمية الشعور الذاتي بالولاء الشامل (الوطني – الأسرة – العروبة والدين).

س: هناك حديث عن وجود عدة ثغرات في النظام التعليمي من ضمنها أن المناهج الدينية بحاجة إلى تطوير ، أين يكمن الخلل في تلك المناهج ؟

ج: المناهج الدينية هي جزء من المناهج العامة سواء كانت تعليماً عاماً أو تعليماً دينياً أو مناهج التربية الخاصة جميعها تحتاج إلى تطوير. نعتقد أن هناك نقصاً حقيقياً في مجال العلوم والرياضيات والكمبيوتر داخل مناهج التعليم الديني وتحتاج إلى تعزيز ، إضافة إلى العلوم الشرعية في مناهج التعليم الديني.

واستراتيجية التعليم الديني وضع لها تصور للنهوض بها، حيث خضعت إلى عدة توصيات خلال مناقشة مجلس الوكلاء على الرغم من أن ردود أعضاء المجلس لم تكن بعيدة عما انتهت إليه الاستراتيجية ، وفقاً للسلم التعليمي المعتمد ، وذلك لتكون هناك حرية لكل من ولي الأمر والطالب في اختيار ما يلائمه من نظام تعليمي.

ولقد وضعت اللجنة جدولة زمنية مدتها ٤ سنوات لتحقيق مخرجات هذه الاستراتيجية وتشكيل لجنة تضم أعضاء من ذوي الخبرة في كافة المجالات حتى تكون مسيرة الخطوة رائدة ومتفقاً عليها من قبل الجميع.

س: عندما استلمت التربية اتخذت شعاراً هو الابتعاد بالتعليم عن السياسة... من تجربتكم في الوزارة إلى أي مدى لمستم تجاوباً من القوى السياسية لتطبيق هذا الشعار؟

ج: مجلس الوزراء واللجنة التعليمية داخل مجلس الأمة متعاونون تعاوناً مطلقاً مع وزارة التربية في تطوير مشاريعها من منطلق أن التعليم

هو أساس أي إصلاح في المجتمع ، وفي قناعتنا أن أي إصلاح لمؤسسات المجتمع المختلفة يجب أن يسبقه إصلاح للتعليم ، وهذا المبدأ نتفق عليه جميعاً.

وأعتقد أن الاستجواب الذي تم في مجلس الأمة له بعد في ارتباط المؤسسة التشريعية الرقابية بمؤسسات أكاديمية ممثلة بجامعة الكويت ولا يمكن الفصل نهائياً لأن مجلس الأمة هو الذي يضع القوانين التي تنفذها مؤسسات الدولة ، ولكننا نتمنى أن ألا يؤثر الفكر السياسي على المؤسسة التعليمية.

س: هل تشعر بأن المجتمع يتبنى فعلاً قضية التعليم ؟

ج: الشعار الذي حمله المؤتمر أن التعليم هم اجتماعي يجب أن لا يقتصر على المعنيين في وزارة التربية أو التعليم العالي ، وبالنسبة للحضور والمشاركة من مؤسسات المجتمع المدني كان جيداً لا شك في ذلك ، لكن حتى اليوم لا نشعر أن التجاوب يأخذ الشكل الذي نتمناه مع كل محاولتنا للمشاركة المجتمعية.

باعتقادي أن استراتيجية التعليم مرت بقنوات كثيرة ساهمت فيها معظم مؤسسات المجتمع ، وفي النهاية ستصل إلى مجلس الوزراء ليقوم باعتمادها بعد أن اعتمدها المجلس الأعلى للتعليم .

س: كم تبلغ نسبة المعلم الكويتي مقارنة مع المعلم الوافد ، وأين تتركز وفي أي مراحل؟

ج: تصل نسبة المعلم الكويتي إلى ٩٠ ٪ من إجمالي عدد المعلمين في المرحلة الابتدائية وإلى ٥٠ ٪ من المرحلة المتوسطة وتنخفض إلى ٢٠٪ في المرحلة الثانوية.

س: هل تعتقد أن خريجي كلية التربية قادرون على تنفيذ المناهج الجديدة التي تعملون على تطويرها؟

ج: بالنسبة إلى المعلم الكويتي المتخرج من كلية التربية أو التربية الأساسية يتم إعداده حسب المنظور الجديد للتعليم خصوصاً فيما يتعلق بإدخال التكنولوجيا واستخدامها في إعداد أدوات التعليم، ويذكر أن كليتي التربية والتربية الأساسية منضمتان إلى المجلس الأعلى للتعليم والوكيل المساعد لشؤون التعليم العام عضو دائم في مجلس الكليتين وموجود للتنسيق حول تطوير المناهج .

وبعض المعلمين يخضعون إلى إعادة تأهيل في وزارة التربية بعد تخرجهم أما بالنسبة للمدرس الوافد فيتم إخضاعه إلى دورات تدريبية داخل الوزارة بعد التعاقد معه. وندرب ١٠ آلاف مدرس تقريبًا وموظف إداري في مركز التدريب التابع للوزارة سنوياً.

س: هل أنت راض عن خريجي كلية التربية؟

ج: هناك مجال أفضل للتطوير ، وأعتقد أن هناك خططاً في الكليتين لإضافة سنة خامسة للتعليم وبرأيي أن جميع وظائف الدولة وأغلبية مخرجات جامعة الكويت تحتاج في السنوات الأولى للعمل إلى تدريب وتأهيل ميداني حتى يتم صقل الخريجين من هذه التخصصات بما فيها المؤسسات التربوية .

وبرأيي أن التدريب الميداني بعد التخرج ، قضية أساسية ومهمة وتؤكد على سد بعض النواقص التي تكمل تهيئة المدرسين.

س: هل أنت راض عن مستوى المعلم الوافد أم أن هناك اعتبارات مادية أو غيرها تفرض عليكم هذا المعلم؟

ج: نطمح أن يكون مستوى المعلم الوافد أفضل ليفي باحتياجات الوزارة ولكن طموحنا أن يستطيع المعلم الوافد تنفيذ خططنا وأهدافنا ، وهذا يعززه التدريب الميداني.

س: تعد المرحلة الابتدائية من أهم المراحل التعليمية لدورها التأسيسي للطلاب، ما دوركم للارتقاء بهذه المرحلة ؟

ج :تعتبر المرحلة الابتدائية من المراحل المهمة في السلم التعليمي، ولا بد من العمل المتواصل لتأسيسها بالشكل الذي يضمن جودة التعليم بوجه عام، والوزارة قامت بتشكيل لجنة خاصة لتطوير المراحل الابتدائية تحمل صفة الشمولية، حيث ستركز على تطوير الأهداف، فتأتي موجهة إلى : اكتساب المبادئ الإسلامية المعينة على تثبيت العقيدة والحفاظ عليها من كل شائبة، تعزيز سلوك المواطنة الحقة، إكساب المتعلم أدوات المعرفة الأساسية كالقراءة والكتابة والرياضة، وتعويده على استخدام التقنية الحديثة في مجالات الحاسوب والاتصال، توجيه المتعلم إلى الأخذ بالأسلوب العلمي في تفسير الظواهر الطبيعية وتحريره من الخرافات، التعرف بالمكتشفات العلمية قديماً وحديثاً، تنمية قدرات المتعلم على التفكير السليم والاستنتاج والتفكير الابتكاري، تقديم خلاصة التجارب الإنسانية والمكتشفات العلمية في أسلوب مناسب، إكساب المتعلم القدر الضروري من المعلومات البيئية الكويتية، تنمية مهارات التفاعل الاجتماعي في المواقف المناسبة، تكوين اتجاه نحو احترام النظام، وتنمية الاتجاه نحو ترشيد الاستهلاك، حفاظاً على الجهد والوقت والمال.

ومن ضمن أعمال اللجنة وضع خطط لإعداد وتدريب المعلمين والمشرفين الفنيين وإكسابهم مهارات فنية، رفع كفاءة الإدارة المدرسية، تفعيل دور التوجه الفني، تطوير المبنى المدرسي، وألاّ تقتصر العملية التعليمية على المدرسة، بل تتجاوز سورها إلى البيئة والمؤسسات المجتمعية والأسرة لتكون ميداناً فسيحاً لممارسة عملية التعليم، بناء مناهج دراسية مما يسهم في تعديل سلوك المتعلم بما يتوافق مع خصائص عصر التقدم العملي والتقني، إحداث نقلة نوعية في إنتاج الوسائل

التعليمية وتنويع النشاطات المساندة للمجالات المدرسية وربطها بالمواقف الحيوية للمتعلم بشكل يواكب الرقي الذي وصلت إليه العملية التعليمية.

وحددت مدة عمل هذه اللجنة بستة أشهر وضمت في عضويتها خيرة التربويين من الكفاءات والمشهود لهم بالخبرة والعمل الجاد المخلص.

س: الوزارة تبذل جهداً في العناية بالطلبة المتميزين، فهل سيتم فتح مدرسة لهم قريباً ؟

ج: في العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ سيكون هناك مدرسة للمتفوقين ومدارس للتعليم الفني، فمنذ عام ١٩٩٩ بدأ التحاق الطلاب المتفوقين بالمرحلة الثانوية، حيث تم وضع نظام يدرس بمقتضاه الطلاب الفائقون البرامج العادية مع أقرانهم العاديين (في الفترة الصباحية)، ويدرسون في الوقت نفسه في فصول خاصة بهم برامج إضافية للإثراء الإبداعي في مقررات اللغة العربية والرياضيات واللغة الإنكليزية والعلوم والاجتماعيات، هذه بالإضافة إلى مقرر جديد في تعليم التفكير وتنمية الإبداع، وأخيراً صدر القرار الوزاري بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للتربية الخاصة برئاسة وزير التربية وعضوية وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين والأمين العام للتربية الخاصة وبعض أساتذة جامعة الكويت، وبعض الشخصيات العامة.

ولعل من أهم الأدوار، التي تقوم بها المؤسسة التربوية من خلال الخدمة الاجتماعية والنفسية، هي معالجة بعض الظواهر السلوكية، خصوصاً قضايا المخدرات والعنف وغيرها من قضايا اجتماعية.

س: كيف يمكن حماية المعلم من التعرض للاعتداء من قبل الطلاب ؟

ج: قدمنا مشروعاً إلى مجلس الأمة لحماية المعلم بالتعاون مع جمعية المعلمين الكويتية قبل فترة، وكان رأي اللجنة التشريعية أن وزارة التربية لا يمكنها وضع قانون لفئة معينة من الوظائف الحكومية (قانون لحماية

المعلم) مع وجود قانون عام يخدم جميع فئات المجتمع . وهنا لا يمكننا سوى القبول برأي اللجنة رغم إيماننا بأهمية حماية المعلم في الكويت.

س: سمعنا عن خلاف مع وزارة الداخلية حول قضية الالتحاق بعائل لبعض المدرسين ، أين أصبح هذا الموضوع ؟

ج: ما زلنا نناقش الموضوع مع وزارة الداخلية ، وقدمنا أكثر من خطاب لوزير الداخلية ، ونحن نؤمن أن الاستقرار الاجتماعي والنفسي مهم للمعلم ، وينعكس إيجاباً على أدائه ، لكن وزارة الداخلية لها رأيها ، وقد شكلنا لجنة مشتركة مع وزارة الداخلية لمعالجة هذا الموضوع .

س: هل تعتقد أن بالإمكان تكرار تجربة استقدام مدرسين من الأردن ؟

ج: لقد كانت هذه التجربة ناجحة وسنتوسع فيها في المستقبل .

س: هل هناك نية للاستعانة بمدرسين من الإخوة البحرينيين؟

ج: قمنا باتصالات مع البحرين منذ أربع سنوات ، حيث طلبنا استقطاب مجموعة من المدرسين البحرينيين ، وبالفعل جاءت مجموعة منهم وحاولنا التوسع في مجال التعاون ، ولكن المملكة البحرينية كانت بحاجة لمعلمين من مواطنيها. وبالفعل يسعدنا التعاون مع دول الخليج والتنسيق لاستقطاب العمالة.

س: لماذا لا يتم استقطاب مجموعة من المعلمين الفلسطينيين على الأقل الذين كانوا موجودين في الكويت قبل الغزو بغض النظر عن المواقف السياسية العامة؟

ج: أنا أعتقد أن المدرسين الذين كانت لهم تجربة في الكويت كانوا من خيرة المدرسين ، والكويت أيضاً صرفت عليهم كثيرًا من الأموال لإعدادهم ، الآن بدأنا مع مدرسين أردنيين وهذه خطوة مهمة في هذا المجال بانتظار ما سيحمله لنا المستقبل.

س: إلى أي مدى ممكن أن تلعب الاعتبارات المالية دوراً في تأخير استقدام مدرسين أردنيين أو فلسطينيين؟

ج: نتمنى أن يصبح راتب المعلم الوافد أفضل مما هو عليه حالياً ، إذ إن رفع الرواتب من شأنه استقطاب مجموعة أفضل من المدرسين ، ولكن المشكلة التي ظهرت عند استقدام معلمين أردنيين لم تكن الجانب المالي بقدر ما كانت الوضع العائلي ، وقضية الالتحاق بعائل كمعوق أساسي . وباعتقادي أن معالجة هذه القضية ستمكننا من تجاوز كثير من المعوقات التي تواجهنا عند استقدام المدرسين سواء من الأردن أو من دول عربية أخرى.

س: هناك شكوى دائمة من التضخم في وزارة التربية حيث إن ٩٠٪ من الميزانية تصرف على الرواتب ... في ضوء الاستراتيجية الجديدة التي تعتمدونها هل هناك خطة لرفع كفاءة أداء الموظف ؟

ج: باعتقادي أن عدد الموظفين في بعض الوظائف يحتاج إلى وقفة تأمل. في هذا الصدد نقوم الآن بإعادة تأهيل بعض الوظائف للقيام بدورها في المدارس وخصوصاً الوظائف الإدارية، حيث أصدرنا قراراً مؤخراً بشأن إنشاء الأقسام الإدارية داخل المدارس التي من ضمن دورها الأساسي رفع العبء الإداري عن المدرسين حتى يستطيع المدرس التفرغ للتعليم ، ويقضي القرار بوضع القسم الإداري بالكامل تحت مظلة قسم داخل المدرسة يقوم بهذا الدور. وهذا من شأنه انتقال جزء كبير من العمالة داخل وزارة التربية إلى المدارس في أماكن نحن بحاجة ماسة إليها.

وحقيقة ، لقد تم إيقاف التعيينات الإدارية في وزارة التربية، إلا إذا كانت الحاجة ماسة لذلك على أمل أن يستطيع الموجودون تلبية الحاجة.

س: هل تعتقد أن بث الروح الوطنية لدى الطلاب تأخذ مسارها الصحيح ؟

ج :أُجريت دراسة منذ خمس سنوات حول الولاء والانتماء للوطن في المرحلة الابتدائية وكانت نتيجتها أن ٩٠ ٪ من الأبناء لديهم هذا الحس الوطني . وأنا أرى أن الولاء للوطن لا يكون بتلقين الطلاب أناشيد وطنية بل من خلال المناهج التي تقدم لهم ومن خلال دور المعلمين وأيضاً من خلال الأنشطة المدرسية.

وتجربة الكويت في الغزو العراقي أظهرت ولاء الشعب الكويتي للوطن ، وهذا ناتج بالتأكيد عن قضايا كثيرة من ضمنها التعليم ، وعلى الرغم من ذلك فهناك لجنة لتعزيز الانتماء والولاء في مناهجنا الدراسية أتولى رئاستها ، وهذه اللجنة على وشك الانتهاء من عملها.

س : هل اتخذتم استعدادات معينة لعمليات إخلاء أو طوارئ في حال تعرضت البلاد إلى اعتداء مفاجئ؟

ج :نعمل بصورة مستمرة بالتعاون مع الدفاع المدني ، وقمنا بتجارب عدة للإخلاء وكانت ناجحة بالفعل ، كما قمنا بتزويد جميع مدارس الكويت بدليل حول كيفية التعاون مع الأزمات ، وهناك فرق تابعة للخدمة الاجتماعية والنفسية من مهماتها التدخل السريع في هذا الجانب.

س : ماذا عن تطوير مناهج التربية الخاصة في ظل عدم وجود مدرس متخصص بتعليم تلك الفئات ؟

ج : هذا يعد تحدياً بالنسبة لنا ، وعلى صعيد المناهج نسير بخطوات جادة لتطويرها . لكن تهيئة المعلم تحتاج إلى وقفة جادة وفي هذا الإطار تم بالتعاون مع كلية التربية الأساسية استحداث قسم لتخريج معلمين لذوي الاحتياجات الخاصة.

أما بخصوص الكوادر التي يتم استقطابها من الخارج فإننا نحرص على أن يكونوا متخصصين في هذا الجانب أما المدرسون الكويتيون فيعاد

تأهيلهم من خلال دورات تدريبية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

س: تشتكي منطقة أم الهيمان من الكثافة السكانية في مدارسها، وهناك تحذيرات من تعاظم هذه الكثافة، ما الإجراءات التي اتخذتموها على هذا الصعيد؟

ج: قمنا بتشكيل فريق عمل من الوزارة برئاسة وكيل الوزارة وعضوية الوكيل المساعد للشئون المالية والإدارية والوكيل المساعد للشؤون التعليمية إضافة إلى المدراء العاملين في المناطق التعليمية خصوصاً في منطقة الأحمدي والمناطق الجديدة كجنوب السرة وغيرها.

ويعمل هذا الفريق منذ شهر بصفة مستمرة لمعالجة احتمالات الزيادة في عدد السكان في تلك المناطق ويقدم تقريراً مفصلاً حول تصوراته في هذا الجانب وقد وضعنا خطة عمل بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للإسكان والوزارات الأخرى المعنية بالموضوع. ونطمح لأن نستطيع معالجة المشكلة قدر الإمكان.

س: من الملاحظ أن مخرجات التعليم العام تكون غالباً بمستويات متدنية خصوصاً في جوانب اللغات المختلفة، لماذا لا تتم الاستعانة بالأجانب لتعليم اللغة الإنكليزية أما بخصوص تعليم اللغة الفرنسية فإننا نرى أنه دون جدوى ما رأيكم؟

ج: باعتقادي أن اللغة الفرنسية مهمة للمرحلة الثانوية، وعن قريب سيكون هناك تخصص مساند في هذه اللغة في جامعة الكويت، وهنا أوضح أن هدفنا الأساسي من التطوير الحاصل بشموليته هو قضية مخرجات التعليم، وفي الستينات كانت هناك تجربة لاستقدام معلمين فرنسيين لتعليم اللغة الفرنسية، لكن التجربة لم يكتب لها النجاح ولم تستمر أكثر من عام.

س: عندما استلمت وزارة التربية، قمتم بوضع استراتيجية لتطوير التعليم ونخشى أن يأتي وزير آخر يقوم بنسف هذه الاستراتيجية لأهواء شخصية؟

ج: عندما وضعنا هذه الاستراتيجيات تم اعتمادها على مستويات عدة سواء من قبل وزارة التربية أو المجلس الأعلى للتعليم أو مجلس الوزراء ونطمح من خلال هذه الخطة التي تشمل تطويراً على مستوى ٢٥ سنة قادمة أن تكون بمثابة إطار عام للعمل فتصبح الأهداف والبرامج والمشروعات ... والوزير المقبل سيجد خطة عمل بإمكانه أن يبني على أساسها. وباعتقادي أن عدم وجود استراتيجية فتح المجال أمام اجتهادات مختلفة من قبل المسؤولين.

س: من المعروف أن القوى السياسية تركز انتباهها على وزارة التربية، هل تعرضتم لضغوط معينة؟ وما نوعية هذه الضغوط سواء على مستوى المناهج أو على القياديين من الوزارة؟

ج: منذ أن توليت المسؤولية في وزارة التربية لم أقم بتعيينات لقياديين ما عدا وكيلاً مساعدًا واحدًا. أما فيما يتعلق بالمناصب الأخرى وبدون استثناء، فلدينا نظام في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي ووزارة التربية، حيث يتم تشكيل لجان بعيدة عن أي مؤثرات وتحقق الجانب الموضوعي والفني إذ تضع شروطاً محددة للتوظيف ويتقدم الراغبون في الوظيفة بناء على تلك الشروط ثم تقوم اللجنة المعنية باختيار المناسب منهم، وهذه الخطوات اعتمدت عند اختيار جميع الوظائف التي احتاجتها الوزارة سواء على مستوى مراقب أو مدير عام، وبرأيي أن هذا النظام يحد من أي ضغوط خارجية.

س: خلال فترة الاستجواب وقفت بعض القوى السياسية إلى جانبكم هل دفعتم ضريبة تلك المواقف السياسية؟

ج: لم تكن هناك أي ضريبة في سبيل الاستجواب، ونتائج الاستجواب أدت إلى تأكيد وتعزيز مبدأ تطبيق قانون منع الاختلاط، هذا القانون كان موجوداً في مجلس الأمة منذ عام ١٩٩٦ والاستجواب حصل قبل انتهاء مدة تطبيق القانون بثلاثة أشهر، فجاءت نتائج الاستجواب لتؤكد على التزام الحكومة بتطبيق هذا القانون وهذا ما حصل بالفعل إذ قامت جامعة الكويت بتطبيق القانون، كما أقره مجلس الأمة وبحدود إمكاناتها.

س: أما الجديد بخصوص موضوع الفتوة في المدارس ؟

ج: هناك مشروع مقدم من قبل وزارة الدفاع لإعادة الفتوة إلى المدارس الثانوية في الكويت، وما زال قيد الدراسة.

س: ركزتم في تطوير المناهج على مجال التكنولوجيا واللغات والعلوم والرياضيات، ماذا بخصوص الاجتماعيات والتربية الدينية ؟

ج: قمنا بمراجعة شاملة لمادة الاجتماعيات في المرحلة المتوسطة بالاستفادة من الدراسة التي نشرتها «القبس» ومن المناهج في بعض الدول العربية والدول الأخرى، وقد قطعنا شوطاً كبيراً في تطوير هذه المادة، أما بالنسبة للتربية الإسلامية فقد شُكلت لجان مؤخراً للنظر في مناهجها.

س: البعض يقول إن مناهج التربية الإسلامية تتبنى إلغاء الفكر الآخر. إلى أي مدى تعتقدون بصحة هذه المقولة؟

ج: هذا ادعاء غير صحيح مطلقاً، ولم نسجل أي ملحوظات من خلال تقييمنا لمناهج التربية الإسلامية ما يمكن أن يعزز هذا التوجه، ولكن نحتاج إلى تأكيد وتعزيز قضايا أساسية في المناهج العامة وتحديداً في مناهج التربية الإسلامية كنبذ العنف، احترام الفكر الآخر، احترام الأديان الأخرى وتأكيد المبادىء الأساسية للإسلام الصحيح، كالتسامح والسلام.

س :هل كانت هناك اتصالات من الخارج تلقيتم فيها دعوة بضرورة تعديل المناهج ؟

ج : لم يحدث مطلقاً أن اتصلت بدولة أجنبية أو أي شخص يمثل دولة أجنبية أو عربية داخل الكويت بشأن تعديل المناهج.

س :استحدثت الوزارة أقساماً إدارية في المدارس فكيف تستطيع سد الحاجة لهذه الوظائف ؟

ج : ليس هناك مشكلة بالنسبة للإناث أما بخصوص الذكور فنقوم بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية باستقطاب الذكور إلى مدارس البنين ... وبالمناسبة فإن موضوع الإدارات المدرسية يحتل جانباً من اهتمامات وزارة التربية ، حيث تم التأكيد على أهمية وجود إدارات ديموقراطية فالمدرسة هي النواة الأساسية للتعليم والإدارة المدرسية هي الأصل للإشراف على التعليم داخل هذه الوحدة لذلك نحن حريصون على أن يكون للإدارات المدرسية دور أساسي في تعزيز مبادئ الاستراتيجية الجديدة للتعليم.

س : إلى أي درجة رضاكم عن خريجي الثانوية العامة من حيث المستوى العلمي والثقافي والانتماء للوطن ؟

ج : من الصعب إجراء تقييم موضوعي دون وجود أداة للتقييم بالاعتماد على التحديد والتقنين والقياس للمخرجات.

ونحن بصدد الانتهاء من إنشاء مركز للتقويم والقياس خارج عن سلطة وزارة التربية ، وقد بدأنا بخطوة أساسية لتقييم المراحل الابتدائية ، كما بدأنا بالمرحلة المتوسطة وسنبدأ بالثانوية لاحقاً .

وبرأيي من الصعب تقييم مستوى الانتماء الوطني أو الثقافي بسبب غياب أسس يمكن القياس من خلالها.

س: هل هناك طلبات جديدة لفتح جامعات خاصة؟

ج: انتهينا من ثلاث جامعات وهناك جامعة هولندية للدراسات العليا حصلت على موافقة مبدئية وستتقدم للموافقة النهائية، وهناك كلية أميريكية متخصصة في إدارة الأعمال مدة الدراسة فيها سنتان حصلت على الموافقة الأولية. إضافة إلى مجموعة طلبات أخرى.

س: هناك شكوى من ارتفاع الرسوم الدراسية للجامعات الخاصة، ما دوركم؟

ج: مجلس الجامعة مقتنع تماماً بعدم التدخل في القطاع الخاص، والمنافسة هي الحكم.

حديث صحافي مع
معالى السيد فيرنر داوم السفير الألماني
لدى دولة الكويت*

س: كيف ترون تطور العلاقات بين الكويت وجمهورية ألمانيا الاتحادية في مجالات التعاون كافة؟

ج: في البداية لابد أن أشير إلى أن العلاقات الاقتصادية بين دولة الكويت وجمهورية ألمانيا الاتحادية تعود إلى بداية القرن الماضي، حيث جاءت الشركات الألمانية الأولى للعمل في الكويت، ومنذ ذلك الوقت فإن التعاون والاتصالات مستمرة بين هذه الشركات ورجال الأعمال الكويتيين لأن الصناعات الألمانية معروفة ومنتشرة في كل أسواق العالم وهي مختلفة ومتنوعة.

أما عن الجانب السياسي من العلاقات الثنائية، فأشير في شكل خاص إلى التعاون بين البلدين في الأمم المتحدة، فمن المعروف أن ألمانيا تهتم كل الاهتمام بتقوية دور الأمم المتحدة، لأننا نعتقد بأن العالم يحتاج إلى تنسيق بين الدول، وإلى المحافظة على قرارات الامم المتحدة التي هي بالنسبة إلينا الأداة الأساسية لكي يكون وضع العالم بصورة سلمية، ونحن نرفض السياسات المنفردة، ونعتقد أن أكبر تقدم حصل في العالم منذ ١٠٠ سنة تقريبا هو التنسيق بين الدول ومحاولة حل القضايا والمشاكل الدولية عن طريق الحوار بصورة سلمية أو عن طريق قرارات الأمم المتحدة، حتى في نهاية الأمر عن طريق محكمة العدل الدولية، ولهذا السبب نحن نهتم كل

---

* جريدة الرأي العام الكويتية، الصادرة بتاريخ ١٨/ ١/ ٢٠٠٣م، العدد ١٢٩٩٥.

الاهتمام بكل المنظمات التابعة للامم المتحدة.

والكويت كما نرى تتبع نفس السياسة في إطار مجلس التعاون مثلما نحن في ألمانيا في إطار الاتحاد الأوروبي مع هيئات الأمم المتحدة ، كذلك تؤدي الكويت دوراً مهماً في الأمم المتحدة، يمثل السياسة الحكيمة للكويت بقيادة سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد وتوجيهاته السياسية التي ينفذها ويقودها الشيخ صباح الأحمد، ووزير الدولة للشؤون الخارجية الشيخ الدكتور محمد الصباح ,وهذا يؤكد ويثبت أن هناك سياسة ثابتة وواضحة لدولة الكويت في المحافل الدولية، ومن خلال الأمم المتحدة ، ذلك أن الكويت تحتل مكانة خاصة في الأمم المتحدة لأنها تتحاور مع الآخرين في كل القضايا، ولا تتبنى مواقف متطرفة في الأمم المتحدة، بل تحاول التنسيق في إطار مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وهذه سياسة سليمة جداً .

كما أن الكويت تتعاون مع أصدقائها في الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وكل هذا التعاون يجعل للكويت موقعاً محترماً ، ولهذا السبب من المهم والسهل التعاون مع الكويت ، وأشير هنا إلى أن مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير محمد أبو الحسن من الشخصيات المعروفة في محافل الأمم المتحدة، ويحظى بالاحترام، وسفير ألمانيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك يتشاور دائماً مع السفير أبو الحسن، ومن هنا فإن ألمانيا والكويت تلتقيان دائماً في نفس الصف مع الدول التي تريد التقدم ومع الذين لا يستخدمون الأساليب السياسية المتطرفة في الحوار، ودول كثيرة تحترم مثل هذا الأسلوب في المواقف، ودائما هناك تنسيق بين ألمانيا والكويت في قضايا مختلفة ونحن نرحب بذلك.

س: وما الذي يمكن أن تقوم به ألمانيا الاتحادية من خلال وجودها كعضو غير دائم في مجلس الأمن؟

ج: بصراحة سيكون الدور الألماني في إطار ما تحدثت عنه من قبل، ونحن لن نستخدم وجودنا كعضو غير دائم في مجلس الأمن لأسباب سياسية ألمانية مباشرة، مثل دورنا في الاتحاد الأوروبي حيث نعتقد بأن من يكون رئيساً للاتحاد أو على مستوى الأمم المتحدة لابد أن يتراجع عن تحقيق مصالحه بصورة ملموسة، لذلك نحاول خلال فترة وجودنا في مجلس الأمن خلال السنتين أن نقوم بدور الحاكم العادل بدون أهداف ومصالح خاصة. وبالطبع ثمة نفور من موقفنا هذا، ولكن إذا أخذنا مثلاً الموقف من قضية العراق والحرب، فمن المعروف أن جمهورية ألمانيا الاتحادية لها موقف واضح ومباشر ومعلن وصريح، لكن في الوقت نفسه لا يوجد شك في أن وجودنا في مجلس الأمن لن يغير هذا الموقف بصورة مباشرة، بل بالعكس سوف نحاول أن نتابع ما هو الرأي السائد في المجلس، حتى إذا أصبحت هناك ضرورة لأن نصوت مع الأغلبية أو مع الرأي العام السائد، فقد يحدث أن نصوت على الرغم من تحفظاتنا ومصالحنا الشخصية المباشرة وموقفنا هذا دائم، كان في الماضي مفيداً جداً لنا، لأن الدول الأخرى تعترف بذلك.

س : وماذا عن الاستثمارات الألمانية في الكويت، والاستثمارات الكويتية في ألمانيا، وهل هناك جهود لدفع وزيادة مجالات الاستثمار بين البلدين ؟

ج: هذا ، أولاً ، ولو بدأنا بالاستثمارات الألمانية في الكويت فهي تقريباً «شوية فوق الصفر» والسؤال: لماذا؟ .. ليس لأسباب ألمانية ، بل لأسباب كويتية . وأعتقد بأن الكويت في السنوات الأخيرة قد فقدت كثيراً من مميزاتها من الناحية الاقتصادية، إذا قارناها مع دول الخليج الأخرى ودول في المنطقة خارج مجلس التعاون، وبالذات في المنطقة العربية والإقليمية .. لماذا؟ لأن الكويت بكل صراحة، وهذا كلام صادر من صديق صدوق

للكويت، تحتاج إلى إصلاحات، منها على سبيل المثال إعطاء المرأة حق التصويت، لأن العالم اليوم صار يقبل بالحقوق السياسية للمرأة، وتحتاج الكويت أيضاً إلى إصلاحات في البنية الاقتصادية، وجزء من هذه الإصلاحات يتمثل في الانفتاح على العالم ، ولابد أن تمارس الكويت مثل هذه السياسة الانفتاحية التي ترحب بعلاقات أكثر مع الدول الأجنبية وخصوصاً الدول الصديقة والدول المتطورة، وبالذات الدول الأوروبية بصفة عامة وجمهورية ألمانيا بصفة خاصة، كذلك تحتاج الكويت إلى تغييرات في قوانينها، وجزء من هذا التغيير يخص قانون الاستثمار الأجنبي، وإقامة فعلية لمنطقة التجارة الحرة، وتخفيض إجراءات قانون الكفيل التجاري ولابد من هذا لأن هناك في العالم دورة اقتصادية متجددة، والاقتصاد والنشاطات المتجددة . والكويت اليوم لا تستخدم كل الطاقة وكل الإمكانات المتوافرة لديها، وكل الجهود التي تمكنها من علاقات اقتصادية أكثر تطوراً بين الكويت ودول أخرى، وفي الوقت نفسه مع المحافظة على التقاليد والأسس الكويتية وبنية الدولة.

س : كيف يمكن أن تكون مجالات التعاون التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي وألمانيا بالذات بعد إقرار قانون التعريفة الجمركية الموحدة بين دول المجلس، وهل هذا سيسرع عملية المشاركة التجارية بين دول المجموعتين ؟

ج: نحن نتمنى ذلك ، لكن إلى حد ما أنا لست متفائلاً، فحتى الآن دول الخليج، وبينها الكويت غير راغبة في تعاون حقيقي ,ونحن في الاتحاد الأوروبي قبلنا بمبدأ المشاركة على أن تكون هناك قرارات، حتى ضد موقف او مصلحة دولة واحدة، وإذا اتفقت الأغلبية فإن على الأقلية أن تقبل هذه القرارات حتى إن تعارضت مع مصالحها، لكن في دول مجلس التعاون لاتزال كلمة ومفهوم السيادة الاقتصادية أكثر غلبة مما يفيد المصالح

الحقيقية للجميع. وبعدما اطلعنا على قرارات القمة الخليجية الاخيرة في شأن توحيد التعرفة الجمركية وقيام السوق الخليجية المشتركة مستقبلاً، فأنا أرى أنه إلى الآن مازال هذا كلاماً في العموم، ويتردد دائما دون مضمون حقيقي. وإذا تابعت الاستثناءات من القرارات، خصوصاً التي طلبتها المملكة العربية السعودية من السوق وتوحيد الرسوم الجمركية والبضائع الجمركية، يمكن القول إنه لن تكون هناك في السنوات القادمة سوق خليجية مشتركة، لكن الأوضاع الاقتصادية ستستمر كما هي الآن تحت شعار جديد، ولكن بالفعل لن تكون هناك سوق خليجية مشتركة، وهذا بدون شك ليس في مصلحة أي من دول مجلس التعاون ، وليس في مصلحتها مجتمعة.

س: هل لاتزال المانيا على موقفها الرافض لحرب أميركية على العراق؟

ج: طبعا ، طبعا، هذا موقف واضح معلن ومعروف عبر عنه السيد المستشار (غيرهارد شرويدر) ، وقبل أيام كان هناك مؤتمر للحزب الألماني الرئيسي المعارض، وقد عبر خلاله عن نفس الموقف ، وهذا الموقف يعبر عن حوالي ٩٠ في المئة تقريباً من الشعب الألماني ، وهو موقف واضح ومعلن في كل الدول الأوروبية الأخرى ، في فرنسا مثلاً هناك استفتاء للآراء حول هذه الحرب، وكذلك في بريطانيا وهولندا وإيطاليا، نجد نفس الموقف، والقطاعات المختلفة... حتى في أميركا سواء في الكنائس او المؤسسات الدينية والمدنية، وممثلي الكنائس في المانيا وفي أميركا وفي بريطانيا كلهم ضد الحرب.

وكذلك مواقف المثقفين في هذه الدول ضد الحرب ,ولو أجريت استفتاء بين أساتذة الجامعات في ألمانيا ستجد أن نسبة ٩٩ في المئة ضد الحرب، وكذلك لو أجريت استفتاء في أميركا بين أساتذة الجامعات ستجدهم بكل

صراحة وبنسبة ٩٨ في المئة ضد الحرب ... حتى المؤسسات الدينية الأميركية بكل طوائفها، وليس المسلمون فقط، بل المسيحيون واليهود، كلهم اتخذوا موقفاً ضد الحرب .

س: من المعلوم أن الموقفين الألماني والفرنسي متقاربان جداً إزاء مسألة الحرب الأميركية ضد العراق ، وبما أن فرنسا تترأس مجلس الأمن لهذا الشهر، بينما ألمانيا عضو غير دائم في المجلس، فهل سيكون بينهما تعاون وتنسيق أكثر في هذا الشأن ؟

ج: إن جمهورية ألمانيا سوف تترأس الدورة المقبلة لمجلس الأمن في فبراير، وبدون أي شك هناك تنسيق فعلي ووثيق بين فرنسا وألمانيا في كل القضايا، وعلى سبيل المثال، يؤكد هذه العلاقة المتميزة بين البلدين الاحتفال الذي ستقيمه في ٢٢ يناير الجاري في مناسبة الذكرى الأربعين لاتفاقية الصداقة والتعاون بين ألمانيا وفرنسا، وهذه الاتفاقية نادرة لا توجد بين دول أخرى في العالم ،فمنذ ٤٠ عاماً تربط الدولتين شبكة اتصالات مستمرة وموجودة وقائمة حتى في أيام الصعوبات، مثلا هناك لقاء يعقد مرتين في السنة بين حكومتي فرنسا وألمانيا سواء في باريس أو في برلين، مهما كانت الظروف السياسية السائدة واختلاف الآراء والأحزاب وغير ذلك، ولابد أن تلتقي الحكومتان بكل أعضائهما، حيث يمضون يومين للتحدث في كل القضايا المشتركة من السياسات الداخلية والخارجية، ونتيجة هذا هناك الآن ديبلوماسيون ألمان يعملون في الخارجية الفرنسية وديبلوماسيون فرنسيون يعملون في الخارجية الألمانية ... ليسوا ضيوفا، بل كعاملين رسميين، وهناك تعايش يومي متكامل بين البلدين في الحياة اليومية نتيجة هذه المعاهدة، وهي قصة نجاح شامل تماماً ، وفي هذه المناسبة سنحتفل في الكويت أنا والسفير الفرنسي بيوم ٢٢ يناير، وسنقوم بحملة إعلامية بهذا الخصوص .

س: اتبعت الدول الأوروبية بعد أحداث ١١ سبتمبر إجراءات متشددة في شأن منح تأشيرة الدخول للرعاية العرب وغيرهم من دول الشرق الأوسط هل جمهورية ألمانيا الاتحادية تقوم بنفس الإجراءات؟

ج: بالعكس، بالعكس، الحصول على «الفيزا» إلى ألمانيا سهل جداً، ومعروف أن بين الدول الاوروبية اتفاقية للدخول والهجرة، لذلك فإن كل دول الاتحاد، ما عدا بريطانيا، أعضاء في ما يسمى باتفاقية «شجين» وكل تأشيرة يتم الحصول عليها من إحدى سفارات الدول الأوروبية تتيح السفر إلى بقية الدول الأوروبية، إلا بريطانيا، والشروط والإجراءات هي نفسها في كل الدول، والغرض منها هو التعرف فقط على هدف من يود الزيارة سواء للتعليم أو العلاج أو السياحة أو مهمات اقتصادية، ونحن في الدول الأوروبية نرحب ونشجع مثل هذه الزيارات، وإلى ألمانيا خصوصاً، نحن فقط نريد أن نرفض من لا نريدهم نحن، وليس هناك أي فرق بينكم وبيننا، أنتم لا تريدون نفس الأشخاص الذين نحن لا نريد، وفي السنوات الأخيرة لا أذكر أن رفضت أي تأشيرة لأي شخص كويتي والكويتيون كلهم مرحب بهم في جمهورية ألمانيا، والتأشيرة تحتاج لمنحها إلى أسبوع أو عشرة أيام تقريباً.

س: وماذا عن القوات الألمانية الموجودة في الكويت؟

ج: في الكويت وحدة ألمانية مؤلفة من ٦٠ جندياً تقريباً وهم متخصصون في الحماية والدفاع ضد الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، وهؤلاء سيبقون في الكويت مهما كانت الظروف والتطورات السياسية والعسكرية في المنطقة بموجب الاتفاق الثنائي بين دولة الكويت وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وغرض وجودهم حماية المواطنين ضد هذه الأخطار، وفي نفس الوقت حماية أصدقائنا الأميركان ضد هذه الأخطار.

مقابلة صحافية مع سمو الشيخ أحمد فهد الأحمد الجابر الصباح وزير الإعلام حول بيان الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب*

س: ماذا جرى في اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ في القاهرة ؟ وما الأسباب الحقيقية لتحفظ الكويت على الاجتماع ؟.

ج: من دون شك فإن الكويت عندما تحفظت على نتائج الاجتماع إنما تحفظت من باب الإجراء ، وليس من باب القرارات ، سمعنا الرأي الآخر وهو رأي وزير الخارجية اللبناني ورئيس الجلسة بأنه حسب القانون فإن بند القمة الطارئ هو البند الثالث ، وليس البند الأساسي حتى يكون الاجتماع اجتماعاً تحضيرياً ، وهذا الاجتماع دعا إلى قضية معينة .

نحن إذ نلتمس العذر ونتفهم التسلسل القانوني لما أبداه في وجهة نظره إلا أننا نعتقد أيضاً أن نتحفظ لأن الإجراءات في الجامعة العربية تحتم التصويت عندما يكون هناك توجه لدى دولة معينة ، على أن يكون هناك تصويت وعليه أيضاً أن يحترم الإجراء القانوني كما يريد منا أن نتفهم الإجراء القانوني .

س: نعم ولكن يقال إن التحفظ جاء من دولة الكويت دون غيرها ، هل التحفظ بالفعل على بند التسهيلات للقوات الأمريكية ؟.

ج: هذا غير صحيح ، لأننا تحفظنا فقط على الإجراءات ولم نتحفظ

---

* جريدة الوطن الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٩/٢/٢٠٠٣ ، العدد ٩٧٠٩/٤١٥٥ .

على ما ورد في البيان الختامي ، والآن أعتقد أن هناك تسريبات كثيرة ووجهات نظر كثيرة من أكثر من وزير خارجية ، وما دار داخل الصالة المغلقة مما يؤكد أن التحفظ لم يكن كويتياً فقط ، وإنما كان تحفظاً لأكثر من دولة وأكثر من إتجاه ، وسنسمع خلال الأيام القادمة هذا الإجراء ، ولكن ما نستغربه أنه إن كان هناك فرصة تاريخية في أن يكون القرار قرار قمة وقرار زعماء ، ولكن أن نكتفي بقرار وزراء خارجية إذن ، نحن حسب اعتقادي نريد فقط مرحلة (عداك العيب) .

س: هناك نقد من جانب دولة الكويت لدولة الرئاسة لبنان وطريقة إدارتها لاجتماع وزراء الخارجية العرب ، هذا النقد إلى أي حد ممكن يصل وخصوصاً في ظل دعوة برلمانية في الكويت إلى تجميد الاستثمارات في لبنان وأيضاً هناك دعوة لسحب السفير ؟ هل تلبي الحكومة أو تستجيب الحكومة لمثل هذا الأمر ؟.

ج: نحن نتعامل مع هذه المواقف من خلال القنوات الدبلوماسية ، وكما أن هناك ضغوطاً في الشارع العربي على بعض الدول هناك ضغوط في الشارع الكويتي على دولة الكويت ، ورغم ذلك نحن نتسامى ونحاول أن نكون دائماً عنصراً فعالاً في الأمة العربية وفي الجامعة العربية ، نحن إذ نؤمن بأن الحجج التي بنى عليها رئيس الجلسة وزير الخارجية اللبناني أسبابه في أن يكون جدول الأعمال ليس جدولاً تحضيرياً للقمة إذاً علينا أن نلومه أنه لم يتماش مع القانون عندما طلبت دولة التصويت على البيان .

من هذه المنطلقات أعتقد يجب أن نشاهد الموضوع بعينين وليس بعين واحدة ، وكأننا نريد أن نستخرج هذا القرار بأقصى سرعة رغم أنه لدينا فرصة أفضل بأن يكون من خلال قمة على مستوى الزعماء .

س: هل أثير أو تردد أن بعض الدول العربية حاولت إفشال القمة العربية

الطارئة المقبلة ؟ ما هي صحة ذلك الأمر ؟.

ج : الخلاف كان على المواعيد ليس أكثر ، ولكن أنا أعتقد أن أجواء الاجتماع أو الرغبة في سرعة الإصدار لأي قرار حتى يحفظ ماء الوجه هو ما أوجد هذه الربكة .

هذا القرار تم اتخاذه من قبل مجلس الأمن ١٤٤١ ووافقت كل الدول الأعضاء بمجلس الأمن بما فيهم الممثل العربي سوريا ، وما يتم الآن هو من داخل هذا الإطار ، يعني الكل يحبذ أن لا تكون الحرب هي الحل والحل السلمي هو الأفضل .

س : وهل ستحضر دولة الكويت القمة العربية الطارئة المقبلة ؟ وهل تتوقعون أن تقوم هذه القمة بحل الأزمة العراقية التي استعصت على مجلس الأمن الدولي ؟.

ج : أنا أعتقد أن الكويت عندما حضرت هذا الاجتماع من باب أنه اجتماع تحضيري للقمة هي عازمة على حضور القمة ، ولذلك لا نحتاج إلى تأكيد حضورنا من عدمه ، أما الدور العربي فهو دور مهم في مثل هذه المرحلة وخاصة أن الأزمة تمر في العالم العربي ، وهناك الآن تحرك أوروبي وتحرك عدم انحياز ومجلس الأمن ، ويجب أن يكون للعرب وجهة نظر ، وهذا الموضوع نحن نتفهمه تماماً ، ولكن نتمنى أن يكون من خلال الآليات التي رسمها القانون والتي ينص عليها ميثاق الجامعة العربية حتى نستطيع أن نتعامل معها بديموقراطية وعقلانية .

س : هناك حديث عن أن القمة سوف تدعو أو تحاول أن تمهد لتنحية صدام لإنهاء الأزمة العراقية ، هل تؤيدون في دولة الكويت تنحية صدام حسين كحل لهذه الأزمة ؟ أم ترون أن هناك حلولاً أخرى ؟.

ج : لم نتسلم حتى هذه اللحظة مثل هذا النوع من الحلول من وجهة نظرنا ، ولكن أحب أن أؤكد أننا كدولة تضررنا من هذا النظام وهناك قرارات متصلة بقضايا كويتية يحتويها القرار ١٤٤١ والقرارات المتعلقة ذات الصلة ، ونحب أن نؤكد بأن غزو النظام العراقي للكويت أوجد لنا إتفاقيات أمنية لحماية حدودنا ، ونحن أكثر الأشخاص تعاطفاً مع الشعب العراقي المتضرر من هذا النظام ، ولكن رغم ذلك كنا دائماً نتسامح وما زلنا نتذكر قمة عمان وقمة بيروت ما زلنا نتذكر القمة الطارئة لوزراء الخارجية بعد القرار ١٤٤١ ، لم تكن الكويت في يوم من الأيام حجر عثرة أمام تلك القرارات ولذلك نعتقد أننا نقوم بمبدئنا القومي والعربي بالصورة التي رسمناها مع مبادئنا العامة والتي لن نتجاوزها أو نحيد عنها ، ولسنا بحاجة لتبرير أو الدفاع عن قوميتنا ، فهناك تاريخ يؤكد ما هو الدور الكويتي من ذلك ، واليوم نشعر بتعاطف الشارع وبرفض الحرب ، وهذا الأمر حتى نحن نقوم به وأعلناه رسمياً أن الحرب دائماً هي الحل الأخير ، ولكن أيضاً يجب أن يكون من خلال مواثيقنا وقوانيننا وإجراءاتنا الاعتيادية والرسمية ، حتى نستطيع أن نخرج بالصيغة المناسبة للجميع .

س : فيما يتعلق بالتهديدات العراقية لدولة الكويت وتوجيه صواريخ أبابيل إليها وقيام القوات الأمريكية بقصفها ، هل تشعرون في الكويت بقلق من أي نوايا عراقية ؟.

ج : كيف لا نشعر بهذا القلق عندما نحتل من هذا النظام وعندما يصلنا أكثر من صاروخ أثناء الغزو أو معركة تحرير الكويت ؟ وعندما تحرق آبارنا هذه تجارب مررنا فيها لم يمر عليها عقد من الزمان ، فكيف ننسى تلك التجربة ؟ وكيف نفكر أنها لا يمكن أن تتكرر ما تم قد يتكرر ، ولدينا إثبات أنه تم على أرض الواقع ، ولذلك علينا أن نخلق كل حاجاتنا من الاستعدادات لطوارئ مشابهة ، ولذلك علينا القلق خاصة وأن الكل يتذكر

كتاب ما سمي (بالاعتذار من قبل رئيس النظام العراقي) قبل أيام معدودة ، هناك أكثر من تهديد من نائب الرئيس العراقي للكويت والوعيد للكويت ، إذاً هذه الأمور يجب ألا تكون هامشية في أي طرح عربي يجب أن تكون أموراً أساسية ليس من حق أحد أن يتكلم على الشعب العراقي والتدخل في شؤونه الداخلية ، كما أننا لا نستطيع أن نهمش أكثر من ٤ ملايين عراقي خارج أسوار العراق لأسباب سياسية ، لا نكون ملكيين أكثر من الملوك ، ولكن علينا أن نقوم بواجبنا بما يمليه علينا ضميرنا ومبادئنا باتجاه العرب وباتجاه الأمة العربية والشعب العربي .

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ جابر المبارك الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع في دولة الكويت حول دور القوات الأمريكية والإنجليزية أثناء حربها مع العراق *

س: كيف تتعامل الكويت مع هذا الوجود الكثيف للقوات الأميركية والبريطانية على أراضيها ؟ ألا يشكل ذلك تعقيدات لعمل القوات المسلحة الكويتية ؟.

ج: وجود هذه القوات يتم بناء على اتفاقات موقعة منذ سنوات عدة، وانتشارها الكبير حالياً حالة استثنائية وليست دائمة ومن الطبيعي أن يكون لها بعض التأثير على الطريقة التي تمارس فيها قواتنا واجباتها التي تنحصر في حماية الأراضي الوطنية من أي اختراقات خارجية، ومع ذلك فإن قواتنا لم تتوقف عن برامجها التدريبية والمهام الروتينية الأخرى .

س: كم سيستمر تدفق هذه القوات ، وهل سيبلغ عددها النهائي ١٢٠ ألفاً كما ذكرت بعض المصادر ؟.

ج: انتشار هذه القوات مستمر ولا توجد أرقام محددة لأعدادها ، إن التنسيق بين الدول الصديقة وبيننا حول هذه العملية مستمر في إطار ما حددته الاتفاقات الموقعة بيننا وبين هذه الدول ، وهي الاتفاقات التي نتجت أساساً عن الغزو العراقي المدمر لبلادنا عام ١٩٩٠ .

س: ستطلب الحكومة من مجلس الأمة (البرلمان) في الجلسة . الخاصة التي سيعقدها في أول آذار (مارس) مخصصات مالية إضافية

---

* جريدة الحياة اللندنية ، الصادرة بتاريخ ٢٤/٢/٢٠٠٣م، العدد ١٤٥٨١ .

قيل إنها تصل إلى مئات الملايين من الدولارات ، فهل سيكون لوزارة الدفاع نصيب منها ؟ وهل تتحمل الكويت حالياً مصروفات إيواء كل هذه القوات الأميركية والبريطانية من طعام ووقود وغيره ؟ .

ج : الواقع أن معظم هذه المخصصات الإضافية التي ستطلبها الحكومة، ونأمل أن يوافق عليها الإخوة النواب ، سيذهب إلى القوات المسلحة الكويتية واحتياجاتنا الدفاعية ، أما في ما يتعلق بمصروفات إيواء القوات الصديقة ، فنحن ملتزمون طبقاً للاتفاقات الموقعة مع الدولتين المذكورتين بما تحتاجه القوات الصديقة التي تأتي للدفاع عن الكويت في الأحوال العادية ، ولا يشمل ذلك الأعداد الإضافية الكبيرة التي جاءت في الفترة الأخيرة .

س : أعلن ناطق باسم وزارة الدفاع الكويتية أن وحدات مختارة من القوات الجوية والبحرية والبرية وضعت في حالة استنفار منذ أيام ، ماذا يعني ذلك ؟ وما المهام التي ستكلف بها هذه القوات في حال الحرب ؟ .

ج : الكويت وقواتها المسلحة ليست ضمن أي حرب تقع ، إن واجب قواتنا هو صيانة أراضي الكويت ومياهها الإقليمية وأجوائها من أي انتهاك أو اعتداء وسنمارس ذلك مهما كان مسار الأزمة الحالية ونهايتها ، إن وضع بعض أو كل القوات المسلحة في حال استنفار ليس أمراً جديداً ، وحدث ذلك مرات كثيرة منذ التحرير عام ١٩٩١ ، مثل أزمة الحشود العراقية على حدودنا عام ١٩٩٤ ، وأزمة عام ١٩٩٨ التي أدت إلى هجمات (ثعلب الصحراء) ، إن النظام العراقي، للأسف ، مولع بافتعال الأزمات وفي كل مرة تقوم قواتنا المسلحة بواجباتها في رصد التهديدات والاستعداد لمواجهته .

س : ماذا بالنسبة إلى قوات (درع الجزيرة) والوحدات الإماراتية والبحرينية التي بدأت الوصول إلى الكويت ؟ وكيف وأين ستنتشر؟ وما مهماتها ؟ما عدد الجنود الخليجيين الذين سيصلون إلى الكويت ؟.

ج: وصول القوات الخليجية وانضمام جنودها لأشقائهم في القوات الكويتية خطوة طبيعية وتفعيل لميثاق الدفاع الخليجي المشترك، ونحن نشكر الإخوة الخليجيين، ونشيد خصوصاً بقرار الإخوة في البحرين والإمارات إرسال قوات إضافية إلى قوة (درع الجزيرة) أما أعداد هذه القوات وانتشارها فمتروك لتقدير العسكريين المختصين، ومهامها ستكون مطابقة لمهام القوات الكويتية أي الدفاع عن الأراضي الكويتية .

س: قيل إن غرض إرسال هذه القوات سياسي ومعنوي في المقام الأول؟.

ج: كل الجيوش تخدم في النهاية أهدافاً سياسية، وبالتأكيد فإن تلاحم الجنود الخليجيين في خندق واحد أكبر عامل في رفع المعنويات.

س: تقرير المفتشين في العراق عن مخالفة المصانع العراقية للمواصفات وإنتاج صاروخ (الصمود - ٢) الذي بلغ مداه ١٨٣ كيلو متراً بدلاً من ١٥٠ كيلو متراً، ألا يثير قلق الكويت ؟.

ج: الواقع أن المدى الأصلي المسموح به دولياً والبالغ ١٥٠ كيلو متراً يثير قلقنا بشكل كاف، فهذا المدى يكفي لتغطية معظم الأراضي الكويتية، وكان غريباً في الأساس أن يسمح للعراق بامتلاك صواريخ بمدى ١٥٠ كيلو متراً أو أن تصنف هذه بأنها غير داخلة ضمن أسلحة الدمار الشامل، لأن معظم الصواريخ الأرض - أرض التي تستخدم كسلاح ميداني دفاعي في جيوش العالم يقل مداها عن ٧٠ كيلو متراً، لقد عودنا النظام في بغداد على المراوغة وتحدي القرارات الدولية ونحن لا نستبعد امتلاكه وتصنيعه صواريخ يزيد مداها كثيراً عما جاء في التقارير الأخيرة للمفتشين .

س: وهل من المحتمل أن يزود العراق هذه الصواريخ بأسلحة كيماوية وأن يهاجم بها الكويت في حال انطلاق العمليات الغربية ضده ؟ .

ج: من الأسلم افتراض أسوأ الاحتمالات والنظام في بغداد أثبت أن لا

روادع أخلاقية تمنعه من أي شيء ، إلا أنني متأكد من أنه سيدفع ثمناً باهظاً جداً لو أنه نفذ اعتداء كهذا على الكويت .

س: متى تتوقعون بدء الحرب ؟ وهل ستبلغون بها سلفاً ؟ .

ج : لا أحد يعلم تحديداً لحظة بدء الحرب ، ولاأحد متأكد مائة في المائة من أنها ستقع وإذا وقعت فإن بنود الاتفاق الدفاعي الموقع مع الدول الصديقة توجب إعلام الكويت بقرار العمل العسكري بوقت يسمح بتفعيل الإجراءات الاحترازية والدفاعية الكويتية بشكل كامل ، نحن في الكويت نتمنى نجاح الجهود الدبلوماسية في حل الأزمة وهذا يتوقف في الأساس على انصياع النظام العراقي للقرارات الدولية ذات الصلة وتطبيقها بصدق ، غير أن مسار الأحداث الحالية يرجح الوصول إلى لحظة التصادم ، وحكام بغداد عودونا على سياسة حافة الهاوية ، ولكن هل ينجون من الهاوية هذه المرة ؟ !

س: ماذا لو طلب العراق تطبيق ميثاق الدفاع العربي المشترك في حال بدء الحرب ؟ .

ج: مزق النظام العراقي في ٢ آب (أغسطس) ميثاق الدفاع العربي وداس عليه بدباباته وجنوده وزلزل قواعد العمل العربي المشترك ، فلا أساس لأي مطالبة عراقية من هذا النوع ، ولم يبق في العالم العربي من يقبل مثل هذا الطرح المخادع أو يثق بمصداقية النظام .

س: هل دفعت الأزمة الحالية وزارة الدفاع إلى عقد صفقات أسلحة جديدة أو التعجيل بتوريد أسلحة وشرائها للقوات المسلحة الكويتية ؟

ج: العقود التسليحية لا تتم بناء على الأزمات بل بخطط طويلة الأمد، والسلاح الحديث يأتي في منظومات متكاملة يستغرق بناؤها وتوريدها والتدريب عليها وإيواؤها في مرافق مناسبة في الوحدات المختصة بها

سنوات طويلة ، لم تعد الجيوش كما في الماضي تتدرب وتتجهز للحرب في أيام أو أسابيع ، لذا لا أرى علاقة مباشرة بين الأزمة الحالية وبين برامج إعداد وتجهيز قواتنا المسلحة .

نص كلمة

صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت إلى المواطنين والتي ألقاها نيابة عنه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم المرسلين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

يقول الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز : « وإن يريدوا خيانتك فقد خانوا الله من قبل فأمكن منهم والله عليم حكيم » .

ويقول النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم « لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به، يرفع له بقدر غدره » .

ولم يعرف تاريخ العروبة والإسلام قديمه وحديثه غدراً كالذي تعرضنا له من أخ عربي وجار مسلم .

أتحدث إليكم ونذر الخطر محدقة بنا في بلدنا، محدقة بمنطقتنا بل بعالمنا العربي كله .

أتحدث إليكم باسم الكويت وباسم مجدها وتاريخها .

---

* جريدة الأنباء الكويتية، الصادرة بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٠٣، العدد ٩٦٥٤ .

أتحدث إليكم باسم الماضي القريب والحاضر الماثل والمستقبل المأمول .

أتحدث إليكم والمرارة مازالت في حلقي غصة مؤلمة الشجى غائرة الأثر بعيدة القرار .

لقد خطف منا وطننا سبعة أشهر والذي فعل بنا ذلك أخ عربي وجار مسلم أراد محوه من الوجود ومحو انتماء شعب إلى أرضه، لقد خطف النظام العراقي ، وهو الأخ العربي والجار المسلم ، بقواته الباغية الغازية أرضنا ودنسوا ترابها وقهروا شعبها .

ما زالت صرخات المعذبين وأنات الشبان والشيوخ والنساء والأطفال يرن صداها في آذاننا وزبانية النظام العراقي ، وهو الأخ العربي والجار المسلم تطلق الرصاص وتعمل أدوات التعذيب في كل من تحوم حوله شبهة من أبناء وطننا وبناته .

مازالت دموع أسر الشهداء وأبنائهم وبناتهم تجري حري لفقد شباب وشابات وكبار وصغار قاوموا الاحتلال الذي أصابنا على يد جارنا العربي وأخينا المسلم .

ما زال جونا وبرنا وبحرنا يئن من التدمير المدبر لبيئتنا ومحاولة القضاء على ثروتنا الطبيعية حينما أشعل جارنا العربي المسلم النار في أكثر من سبعمائة بئر من آبارنا النفطية .

وما زال حتى اليوم ينفث سمومه، مع كل لمحة ونفس، ضد وجودنا وضد تلاحمنا، ويبث الفتن ويختلق الأكاذيب ويشتري الذمم ليشوه صورتنا في عيون أمتنا .

إخواني ..

إن الغفلة عن عدو لا يخفي عداءه أمر معيب بموازين الفطرة وبديهة العقل وهداية البصيرة .

إن المداهنة في المواقف إن جازت لأحد فلا تجوز لنا بحال، والنظام العراقي ، الذي يدعي العروبة والإسلام ، يكشر عن أنيابه جهاراً مهدداً

وجودنا ومنتهكاً بذلك قرارات الشرعية الدولية .

إن عملية الالتفاف على وحدتنا في هذه الظروف الشديدة الحرج والحساسية هدف الأهداف للنظام العراقي في هذه الأيام ووقوع البعض في هذه المصيدة تحت أي ذريعة من الذرائع يكاد يخرج من دائرة الغفلة، ليصب في دائرة أخطر منها .

هذا كتاب الله تعالى بين ظهرانيكم ، انظروا كيف يضع مفردات العداء مرصوفة متتابعة ، واضحة ناطقة ، تحذيراً من غوائلها وتبصيراً بالتنبه لها

يقول سبحانه وتعالى:

« يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر » إلى أن يقول « إن تمسسكم حسنة تسؤهم وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها» .

إخواني ..

إن شعب الكويت يعيش الحرية التي تتمتع بها أيضاً صحافتنا ، ولكن الكلمة أمانة ، ولا خير في كلام لا يستند إلى فكر مستنير ، وتأمل طويل ، وأناة حكيمة ، وخبرة كافية ، ومسؤولية تحكمها المواطنة ، ويقظة الضمير ، قبل أن تحكمها اللوائح والقوانين .

إن كلمة تفت في عضدنا أو توهن من قبضتنا أو تفرق صفوفنا أخطر علينا مما يعده لإيذائنا جارنا الأخ العربي المسلم .

وإن كلمه هوجاء لا تعتصم بالعقل ولا تتسم بالحكمة هي سلاح في يد هذا العدو نزوده به مختارين ، وإن كلمة تبصرنا السبيل وتشد أزرنا وتقوي عزائمنا لهي أمضى من كل سلاح نستعد به .

إخواني ..

إن دولة الكويت لا تدق طبول الحرب ، بل يدقها بالفعل نظام لا يتعلم من

التجارب ، يريد أن يعاند الإرادة الدولية معرضاً مقدرات الشعب العراقي الشقيق والمنطقة بأسرها لويلات الحرب ، حماية لمجموعة من المغامرين ومحبي السيطرة ، وإن الدعوة للحذر ليست دعوة للخوف ، فكويت اليوم غير كويت ١٩٩٠م .

إن قواتنا الباسلة جاهزة لحمايتنا والذود عن أرضنا ، ولدينا من دعم إخواننا وأشقائنا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ودعم أصدقائنا وحلفائنا سند كبير ولدينا من قبل ومن بعد ، ثقتنا بحقنا وإيماننا بالله جلت قدرته « ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم » صدق الله العظيم .

اللهم احفظ علينا وطننا عزيزاً كريماً ، وأيدنا بالسداد والتوفيق ، واعصمنا من الزيغ والفتنة ، إنك سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ سعود ناصر السعود الصباح وزير النفط السابق في دولة الكويت حول عدد من القضايا المستجدة في المنطقة *

س: كيف ترى الأوضاع والتطورات التي تتعلق بالأزمة العراقية؟.

ج: ما دار في أروقة المنظمات الإقليمية، مثل الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز، كل ذلك في تصوري عمليات عبثية، لم يكن لها داع على الإطلاق، والسؤال أيهما أعلى جهة في العالم هل المنظمات الإقليمية أم الأمم المتحدة؟ ففي الوقت الذي انتقلت فيه قضية الكويت والعراق إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أصبح دور المنظمات الإقليمية منتفياً بأي شكل من الأشكال، والحديث الآن في مجلس الأمن هو عن قضية الشرعية وسلامة القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وعلينا أن نرجع إلى التاريخ وأن نتساءل بوضوح وصراحة، هل نحن في الكويت في حالة حرب أو حالة سلم مع العراق؟ هذا هو السؤال الذي يطرح نفسه منذ الوهلة الأولى، فنحن في الكويت، كدولة، ومنذ الغزو العراقي الغاشم في حالة حرب مع النظام العراقي، لأنه لا توجد لدينا اتفاقية سلام مع النظام العراقي الذي استمر في حشوداته وتهديداته للكويت، وكذلك خطاباته التي تعتبر ضد الكويت، ونحن من جهتنا، أين تكمن مشكلتنا الأساسية هل في نقص التوجيه أم في نقص المعلومة لدى أبناء الشعب الكويتي؟ وإذا أردنا التحدث عن الشعب العراقي فإن شأنه شأن أي شعب من شعوب العالم المحكومة بواسطة الأنظمة الديكتاتورية

---

* جريدة القبس الكويتية، الصادرة بتاريخ ٢٠ /٣/٢٠٠٣م، العدد ١٠٦٩١.

فهذا ليس عليه خلاف، ولكن نحن كدولة هل نحن في حالة حرب؟ فهذه قضية لا جدال فيها، نعم نحن في حالة حرب مع العراق، ويجب أن نبني جميع القرارات التي نتخذها على هذا الأساس .

س: الحديث الآن يدور حول موقف فرنسا وألمانيا والانشقاق في مجلس الأمن؟.

ج: حسب اعتقادي إن هذه ليست مبنية على أسس قانونية صحيحة، وإنما على مصالح تاريخية مع النظام العراقي، فهذا خلاف ما بين أميركا وبريطانيا من جانب، وألمانيا وفرنسا من جانب آخر، فهذه أكبر من قضية العراق، إنها تخص المنطقة ككل، وعند استرجاع التاريخ وبعد إيقاف إطلاق نار حرب تحرير الكويت، فالإنسان دائماً ينسى، وأحياناً يتناسى، والآن أنا سعيد أنهم بدأوا خلال الإشارة إلى هذا الموضوع في خطاب الرئيس جورج بوش، لأن رأيي في الأساس كان حول هذا الموضوع، ولم تكن هناك حاجة لكي تذهب الولايات المتحدة وبريطانيا إلى مجلس الأمن إطلاقا للحصول على قرار من مجلس الأمن لضرب العراق، وأنا آسف فعلاً أن الكويت لم تشارك في (اجتماع صفوان) مع أنها الدولة المعنية في هذا الموضوع، لأنها الدولة المحتلة، والتي تم تحريرها وشاركت في التحرير مع القوات، ونص اتفاقية صفوان واضح والشروط فيها واضحة، والحديث أن هناك مناطق لحظر الطيران، والبعض من أعضاء مجلس الأمن، وبعض القانونيين يرون أن هذه غير شرعية، فهذا كلام عار من الصحة تماماً، لأن اتفاقية صفوان مشروطة بمناطق حظر الطيران، والعراق موقع على هذه الاتفاقية، ووافق على جميع الشروط الموجودة فيها، إذاً فإن مناطق حظر الطيران مناطق شرعية وقانونية، وإن حالة الحرب بيننا وبين العراق مستمرة منذ الغزو الغاشم، ولكن بعد ذلك تم تفريغ مضمون اتفاقية صفوان في قرار مجلس الأمن (٦٨٧) المسمى (أبو القرارات) التي

صدرت، وفيه جميع الشروط، بما فيها القضية الأساسية التي تهم الكويت، قضية أبنائنا الأسرى والمرتهنين الكويتيين وإطلاق سراحهم والتعويضات وإعادة المسروقات، إلخ بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، وجميع الشروط موجودة في هذا القرار، فهذا قرار وقف إطلاق نار، وليس اتفاقية سلام، ونحن مشكلتنا الأساسية أننا نخلط الأوراق .

س: ما الرأي القانوني من وجهة نظرك؟.

ج: هذه مشكلتنا، ونحن من المفترض أن نعبر عن موقفنا بكل وضوح حول رأينا القانوني وشرعية القرار، وبموجب هذا القرار يجب أن نتعامل مع النظام العراقي، لقد مرت السنوات وتغيرت الإدارة الأمريكية، وحدث ما حدث من توتر في الأوضاع في المنطقة منذ وقف إطلاق النار، وكذلك وقعت عملية ثعلب الصحراء بعد سحب المفتشين، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بضرب العراق، ولم ترجع لمجلس الأمن، يعني قضية مجلس الأمن والحديث عن التفويض، في اعتقادي الشخصي، كقانوني ومعاصر لهذه الأحداث، ليس هناك داع للعودة إلى مجلس الأمن والحصول على التفويض، لأن التفويض واضح وصريح وسليم بجميع جوانبه القانونية والشرعية والدولية بموجب قرار ٦٨٧ وسبقه قرار (٦٧٨)الذي أجاز استخدام جميع الوسائل لتحرير الكويت من الغزو العراقي الغاشم، وأيضاً هناك عبارة مهمة في هذا القرار .

س: لكن ما ملاحظاتك على تلك المرحلة؟.

ج: أعتقد أن هناك خطأ قد وقع بعد انتهاء حرب تحرير الكويت، في ظروف سياسية معينة، وقف إطلاق النار بهذه السرعة، وثانياً، اجتماع صفوان، لقد مررنا تاريخياً بالحروب التي وقعت، فعندما وقعت الحرب العالمية الثانية كيف تم وقف إطلاق النار؟ لقد أتوا بالإمبراطور الياباني شخصياً لتوقيعه، فهذا خطأ ارتكب في هذا الوقت، ولم يطلب حضور

صدام حسين بنفسه لتوقيع الاتفاق والقبول بجميع الشروط، وباعتقادي، وككويتيين، أن القضية هي قضيتنا، ومن يقل ليس لنا شأن في هذه الحرب، نقل له لا، بل لنا شأن في هذه الحرب، فهذه قضية الكويت الأولى، والكويت لم تعتد على أحد، وإنما أعتدي عليها، وهذا استمرار للعدوان منذ الثاني من أغسطس ١٩٩٠، والكويت طرف وذات شأن في هذا الموضوع، والقرار الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قرار سليم وشرعي في جميع جوانبه القانونية والإنسانية .

س: هل الكويت طرف؟.

ج: الكويت طرف، وعندما تستضيف أكثر من ٢٠٠ ألف جندي أمريكي وبريطاني ودول أخرى على أرضك، وتكون في مواجهة العراق، ماذا يعني ذلك؟ يعني مشاركة فعلية يجب أن تكون محل مفخرة لكل كويتي، ويجب أن نعلن ذلك، فهذا ليس عيباً على الكويت أن نكون طرفاً في هذا الموضوع بشكل مباشر في التعاون مع القوات المتحالفة للقضاء على النظام العراقي، وما يحدث الآن هو تحرير العراق من هذا النظام، لأننا نحن جيرانه، ويهمنا وجود جار يعترف بوجودنا ويتعايش معنا بسلام وأمن والمشاركة واضحة، والبعض يحاول إخفاءها، ونحن بكل أمانة سئمنا من هذه المجاملات مع المنظمات الموجودة، وحضرنا مؤتمر منظمة عدم الانحياز، أود أن أسأل عدم الانحياز (مع من وضد من؟) .

س: ما ملاحظاتك على إدارة الحكومة للأزمة؟.

ج: الحكومة أدرى بإدارة الأزمة، وأعتقد أن الحكومة أمامها اتخاذ ما يمكن اتخاذه بحدود الإمكانات المتوافرة، ولكن قرار الحكومة بالسماح لهذه القوات العسكرية بالمجيء لاستخدام الأراضي الكويتية كنقطة انطلاق ضد العراق، هو نقطة جيدة تسجل للنظام، لأنه فعلاً (النظام) مقتنع بأننا طرف مباشر، أما الحديث حول الإجراءات التي اتخذت لمواجهة الحرب، فهذه أمور خاصة بالحكومة التي ترى ما هو أنسب لها وما هي المخاطر .

س: وهل لديك ملاحظات حول الأداء السياسي للحكومة؟.

ج: بودي أن أوضح أن كل من لديه رأي من الإخـــوة في الكويت أو تشكيك في عدم شرعية هذه الحرب وعدم توافقها مع القانون الدولي والشرعية الدولية هو بلا شك مخطئ، ثانياً، نعم ثم نعم ثم نعم نحن طرف في هذه الحرب .

س: الكويت لديها دور كدولة في المنطقة، والنظر الآن إلى ما بعد الحرب، كيف نتعامل مع أي نظام قادم؟.

ج: يجب علينا عدم الاستعجال في هذا الأمر وأن نتأنى ونرى كيف ستتبلور الأمور في العراق؟ وشخصياً، لا أعتقد أن الأمور الداخلية في العراق ستنتهي بالسرعة التي يتوقعها البعض، الحرب قد تنتهي، وستكون سريعة وحاسمة، ولكن الأمور الداخلية في العراق بعد ثلاثين عاماً من حكم النظام العراقي، لابد أن تحدث شبه حرب أهلية في العراق وشبه تصفية حسابات، ويجب أن ننتبه إلى ذلك، مع أن الدول الحليفة منتبهة إلى ذلك، ويجب أن نزيل عنا أي نوع من الشك، والولايات المتحدة عندما ذهبت إلى مجلس الأمن لإصدار قرار ١٤٤١ هي من وجهة نظري عملية إضافية وليست أساسية، هي عملية تحرك سياسي وليست تحركاً قانونياً، ومن الناحية القانونية والشرعية فإن قرار ٦٨٧ هو الأساس والاستناد في الحرب، ولكن يؤسفني أن مواقف هذه الدول التي تعتبر دولاً صديقة وحليفة للكويت ترى أن خلافات الولايات المتحدة الاستراتيجية العالمية الموجودة ليست شأناً كويتياً، ونحن في الكويت الدولة الصغيرة التي أصبحت الآن الجبهة الرئيسية الوحيدة لمواجهة العراق، ويجب علينا أن نوضح للعالم موقفنا بكل صراحة، ويجب مشاركتنا في هذه الحرب بشكل أو بآخر، وهذا لا يعني أننا ضد الشعب العراقي، وإنما نسعى لإزالة النظام العراقي .

س: وهل تتوقع مشاركة لدول الجوار بالحرب؟.

ج: دول الجوار لديها ظروفها الخاصة، وأما الكويت فلها ظرف ليس له شبيه في العالم العربي .

س: ماذا عن دور الجامعة؟.

ج: من وجهة نظري، فإن الجامعة العربية انتهت ككيان شرعي وقانوني منذ قمة القاهرة في العاشر من أغسطس ١٩٩٠م، والخلافات التي وقعت في ذلك الوقت بين القيادات العربية في الجامعة، في الوقت الذي كانت فيه أرض عربية محتلة من بلد عربي، تعني أنه ليس هناك احترام لهذا الكيان .

س: والرأي العام الإسلامي؟.

ج: لا يوجد، نحن مررنا بهذه المرحلة أثناء فترة الغزو العراقي الغاشم، ورأينا كيف كان الشارع العربي، ومن أيد الكويت، فنحن ممتنون لهذه المواقف التي اتخذتها الدول العربية التي تحترم الشرعية والقوانين الدولية، ورأينا من وقف ضد الكويت، ورأينا من حرض الشارع ضد تحرير الكويت، ولو بقينا في تلك الظروف تحت رحمة الجامعة العربية أو أي منظمات أخرى لبقينا حتى هذا اليوم خارج الكويت .

س: ما أسوأ السيناريوهات المتوقعة خلال وقوع الحرب؟.

ج: لا أعتقد أنه توجد سيناريوهات جيدة وسيئة، بل يوجد سيناريو واحد هو سيناريو الحرب، وما قد يأتي من الحرب الله وحده يعلم به، ولكن الدول التي تخطط الآن لبدء هذه الحرب هي دول وضعت أبناءها في المواجهة وعرضتهم للخطر، وهم معرضون للتضحية أكثر من غيرهم، وهم أدرى بالسيناريوهات الموجودة، والكويت يجب أن تعلنها للعالم بكل شجاعة ومن دون أي تحفظ وتردد بأننا أيضاً وضعنا شعب الكويت وأرضها، وعرضنا أنفسنا لمخاطر الحرب من أجل التخلص من هذا النظام

العراقي والتخلص من التراكمات التي عانينا منها منذ استلام هذا النظام للحكم، فهذه تضحية كبرى تقوم بها الكويت، وأعتقد كذلك أنها شجاعة من الكويت أن يكون على أرضها هذا التجمع الكبير، ونرى في بعض الدول الآن استحياء وخوفاً من أنه يوجد على أراضيها ٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠ جندي، يخافون ممن؟ الآن الأمور لم تعد بحاجة للمجاملة، الآن الأمر «نكون أو لا نكون».

س: هل تعتقد أن الحكومة استفادت من التجارب الماضية؟

ج: ماذا استفدنا؟ هذا هو السؤال، هل قمنا ببناء دولة حديثة؟ أم أضعنا الوقت بالمهاترات والنزاعات الداخلية بيننا؟ بتصوري أننا لم نستفد إطلاقاً من هذه الفترة التي مرت في تاريخ الكويت، وبقينا كما نحن، نعيش يوماً بعد يوم بترقب وخوف، في الوقت الذي كانت جميع دول العالم تقف إلى جانبنا ولديها الاستعداد لتزويدنا بكل ما نحتاجه من وسائل دفاعية وعلمية ومشاريع اقتصادية ومن انفتاح، الخ، ولكن يؤسفني القول بكل ألم إننا لم نستفد من هذه الفترة، وفاتت علينا هذه الفرصة الذهبية، وكانت لدينا فرصة أيضاً لتصحيح هذا الوضع بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأيضاً فشلنا في هذا الاختبار، ولكن الآن ربما نصحح ما فشلنا فيه من خلال موقفنا الحالي بتأييد التحالف الدولي الموجود على أراضينا في الحرب مع العراق .

س: السؤال الذي يطرح نفسه، ماذا ستكون عليه الكويت فيما بعد؟

ج: أمانة، وبكل صراحة أقول إن الكويت يجب أن تلعب دوراً أساسياً الآن بأن تحتفظ بهذا التأييد، وبالوضع الذي كان سائداً سابقاً للمستقبل، لأنه مؤكد أن الاهتمام سينصب على العراق الذي سيكون الدولة الاستراتيجية المهمة للولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وغيرهما، وأين تقع الكويت من هذه الترتيبة الإقليمية السياسية للمنطقة؟ وهنا من المهم

جداً أن يفكر النظام والحكومة بجدية في مستقبل الكويت السياسي في ظل الظروف والتغيرات التي ستحدث، لأن الاهتمام تجاه الكويت بكل تأكيد سيقل، وتأييدها كذلك سيقل، لأن الكويت لن تبقى قضية، يعني العراق يتمتع بعمق جغرافي وكثافة بشرية وخال من التطرفات الدينية وغيرها، وفيه خيرات العالم من نفط ومياه، وأنا متأكد لو سألت أي مسؤول كويتي فإنه سيقول لا يعرف ماذا سيكون مستقبل هذه المنطقة؟، لأنه لا توجد زيارات متبادلة، هذه مشكلتنا الأساسية، ولاحظ أن الكثير ينتقد بعض الدول الخليجية، وعلى سبيل المثال دولة قطر التي هي أقل حجماً وأهمية منا للولايات المتحدة نجد المسؤولين فيها دائماً موجودين في الولايات المتحدة للتشاور، والاتصالات مستمرة، وكذلك مملكة البحرين .

س: وما انعكاسات تغيير النظام الحاكم في العراق على الساحة الداخلية؟.

ج: التغيير في العراق سيحدث، ولكن يجب أن نعرف انعكاساته علينا نحن، وهذا نعرفه خلال عملية التشاور، وحتى تكون الكويت محل ثقة للإدارة الأميركية فلتتشاور معها، وبودي أيضاً أن يطلع الشعب الكويتي على أي مشاورات تتم مع القيادات التي تزور الكويت، ونحن نحرص دائماً على حضور مؤتمر عدم الانحياز، مع أنه ليس له قيمة، وحضور المؤتمر الإسلامي، مع أنه كذلك ليس له قيمة، الله أكبر، لو كان يوجد مؤتمر مسيحي لقامت الدنيا في العالم الإسلامي بأن هذا تكتل مسيحي، إلخ، وانشغالاتنا في قضية القمة العربية، والجامعة العربية أيضاً تعتبر «مضيعة» للوقت، يعني نحن مشكلتنا أننا لا نعرف من أين يؤكل الكتف؟ وكان يجب أن نستوعب هذا الدرس منذ وقت مضى .

س: هل كانت الظروف نفسها أثناء عملك في الولايات المتحدة؟.

ج: عندما كنت في الولايات المتحدة من عام ١٩٨١ إلى ١٩٩٢ لم يكن

لمجلس الأمن أي تأثير واضح وصريح إلا بعد الغزو العراقي الغاشم على الكويت وبقرار (٦٦٠) تحت البند السابع بدأ مجلس الأمن يأخذ دوره بهذا الشكل، لماذا؟ ليس حباً في الكويت، وإنما بسبب صلابة الموقف البريطاني، ولقد صدر قرار خلال نصف ساعة في أواخر الليل، هنا يبدأ استثمار هذه القاعدة الأساسية، وأما بقية الأمور حول الحضور، فأنا كان لدي رأي صريح وأصبح تاريخاً أن القضية العراقية يجب ألا تطرح في أي محفل أو منظمة إقليمية على الإطلاق، بما أنها في يد الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لا يجوز ذلك، وكان يجب أن يكون تحفظنا من الأساس بعدم اختصاص الجامعة العربية أو المؤتمر الإسلامي أو مؤتمر عدم الانحياز للنظر في قضية مرفوعة إلى جهة أعلى منها، لأنها ليست ذات قيمة في تنفيذ القرارات، مجرد انشقاق وخلافات، والحديث عن العالم العربي والأمة العربية، أنا أقول إن العالم العربي والجامعة العربية وبسوء إدارتها الحالية بإدارة الأمين العام الحالي هي في أسوأ حالة تمر بها في التاريخ، يعني عندما تعرضت الكويت للغزو العراقي الغاشم، وعندما انعقد مؤتمر القمة ارجع للتصويت الذي حدث، إنه عيب وعار على الجامعة العربية أن يكون التصويت بهذا الشكل، وكان هناك جدل، أن التصويت يجب أن يكون بالإجماع، وهناك من تحفظ وهناك من رفض المشاركة في التصويت، وهناك دولتان في مؤتمر العاشر من أغسطس ١٩٩٠ وقفتا ضد القرار، العراق وليبيا، هذا مؤشر واضح على أنه ليست هناك مؤسسة ممكن أن تعتمد عليها في كيانك ووجودك وأمنك واستقرارك في العالم العربي .

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور فرنر داوم سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الكويت حول عدد من القضايا المهمة *

س: أين تعتقد أن تنتهي هذه الحرب؟ وإلى أين تتجه؟.

ج: ربما ممكن أن توجه هذا السؤال إلى المهتمين بعلم الفلك، نحن لا نعلم المستقبل، بل يعرفه الله فقط، وكذلك المؤرخون بعد الأحداث، أليس كذلك؟

س: كيف تفسرون وقوف ألمانيا ضد الحرب، ومع ذلك ترسلون قوات إلى المنطقة؟.

ج: أقول بكل صراحة إن هناك فرقاً بين الاثنين، فقد كنا أرسلنا الفرقة الألمانية إلى الكويت اعتباراً من بداية العام الماضي، وذلك ضمن محاربة الإرهاب كمساعدة للشعب الكويتي والمقيمين في الكويت وأصدقائنا الأمريكان في الكويت، لأن الإرهاب في اعتبارنا ليس من يستخدم وسائل أخرى من مواد كيماوية وبيولوجية وغيرهما، حتى لو استخدمت هذه الأسلحة من قبل حكومة مثل حكومة العراق، فالمعروف أن الحكومة العراقية كانت تمتلك مثل هذه الأسلحة، فإن هذا يعتبر عملاً إرهابياً ضد القوانين الدولية، ولهذا السبب فقد أرسلت هذه الفرقة المتخصصة إلى الكويت للمساعدة الإنسانية في هذا الإطار، وطبعاً الآن في الظروف الحالية مهمتهم باتت أكثر وضوحاً، ولكنها ليست محددة بالخطر القادم من بغداد، بل من قبل مجموعات أو طوائف وأفراد إرهابيين بمفهوم أوسع .

---

* جريدة القبس الكويتية، الصادرة بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٣م، العدد ١٠٦٩٨ ٠٥٣٠١ .

س: أعلن الفرنسيون أنهم سيدخلون الحرب إذا استخدم العراق الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، فهل هذا موقف فرنسي أم أوروبي مشترك؟.

ج: في سياسة الدفاع لم تكن حتى الآن إلا بداية تنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي، وطبعاً هذا الموقف فرنسي، ولكني واثق أننا سندرس التطورات من هذا القبيل والتفاصيل، ولا أدري طبعاً ما هي القرارات المستقبلية لحكومتي، ولكن هناك إمكانات كبيرة في رأيي ومفهومي الشخصي أننا سنتخذ موقفاً مماثلاً لموقف فرنسا في هذه الظروف، لأن الخطر الكيماوي والبيولوجي في اعتبارنا ضد القوانين الدولية، ونعمل لمقاطعة كل ما هو ضد الشرعية الدولية .

س: موقف ألمانيا من الحرب وعلاقتها المميزة مع أمريكا، هل تعتقدون أنهما يمثلان موقفاً انتخابياً؟.

ج: إن هذا الموقف مبدئي، إن كل قضية تؤثر على شعبية الزعماء والحكومة والمعارضة، تدخل حلبة الانتخابات، حتى الشكل السياسي والأفراد الذين يتقدمون بأنفسهم للانتخابات، لا نستطيع القول إنه لن يكون هناك تأثير إلى حد بسيط على هذا الموقف، ولكن اسمح لي أن أقول لك إن موقفنا مبدئي، وإني كنت شخصياً من أوائل المسؤولين والدبلوماسيين في العالم وليس في ألمانيا فحسب، الذين قاموا بصورة واضحة ضد نظام صدام حسين، وكنت في تصريحات أدليت بها في ١٩٨١/٧/١٤ ضد نظام صدام حسين، حيث قلت في باريس إن الحرب ضد إيران هي غزو غير مسموح به في القانون الدولي، كما انتقدت ممارسات النظام العراقي ضد حقوق الإنسان .

س: نفهم أن الفرنسيين لديهم مصالح اقتصادية وبترولية في العراق، فما مصالح ألمانيا هناك؟.

ج: كل دولة في العالم لها مصالح، ألمانيا ثالث دولة اقتصادية في العالم وأول دولة في أوروبا من ناحية الإمكانات العسكرية والقوات في أوروبا، وطبعاً لنا مصالح اقتصادية دون أدنى شك، وكنا في السبعينات والثمانينات من الدول التي كان لها تبادل تجاري مع العراق وصادرات ملموسة إليه، ولكن ذلك كان محدداً بنسبة ١٠٠٪ على الصادرات المسموحة تحت سقف القوانين الدولية، واللازمة لإقامة البنى التحتية والطرق، وأنت تعلم أن ألمانيا نشطة ومتقدمة في بناء الطرق والصناعات والماكينات، وكان سوق العراق مهماً بالنسبة إلينا في الشرق الأوسط كما هو بالنسبة للدول الأخرى كما هو بالنسبة لأمريكا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا وغيرها، ولكن لم تكن لدينا أي مصالح نفطية في العراق، فلسنا أقوياء في هذا الميدان إطلاقاً، ولهذا السبب هو ليس اختيارنا، ولكن لم تكن لدينا مصالح نفطية لا في السعودية ولا في سوريا ولا نيجيريا ولا غيرها، الشيء الثاني الذي كان خارج اهتمامنا تماماً هي الصادرات ليس فقط الأسلحة بل أيضاً المواد التي تسمى ذات الاستخدام الثنائي(المدني والعسكري)، وقوانيننا كانت تقريباً أقوى قوانين في هذا الميدان، وكنا نطبق هذه القوانين بكل جدية وبكل الإمكانات التي تسمح دولة القانون بها في ألمانيا، وكذلك التفريق بين السلطة التنفيذية والقضائية في ألمانيا، هناك مجرمون في كل دول العالم، في أمريكا، بريطانيا، العراق، السعودية، كان هناك مجرمون في العمل في ألمانيا حاولوا تزوير وثائق الصادرات وغيرها بحيث يعبرون عن قوانيننا، ولكننا اتخذنا كل الإجراءات الممكنة في إطار القوانين لمحاكمة هؤلاء، ولم تسمح الحكومة الألمانية بتصدير حتى مسدس أو طلقة واحدة إلى العراق خلال الثمانينات إطلاقاً، إن ما تم تصديره كان ضد القوانين الألمانية وتم اتخاذ كافة الإجراءات القضائية بحق المتورطين في تلك الصادرات .

س: ولكن هناك شركات ألمانية رئيسية شاركت في بناء المخزون

الكيماوي والبيولوجي في العراق وهي شركات كبرى ومرموقة جداً، وليست شركات صغيرة تعمل في مجال التهريب؟.

ج: سيدي اسمح لي أن أرد عليك بكلمة لا، بكل دقة وأشدد على ذلك، إذا كان هناك مشروع مبني وتساهم فيه شركات مقاولات فهذا غير ممنوع، أو مشروع سيارات نقل وتزويد ما يماثلها، فإن هذا أمر مرغوب فيه وتتفق عليه الدول الصناعية بما يسمى القائمة الأسترالية، وهذه كانت تتفق عليها الدول الصناعية كلها تقريباً، وتضم معظم دول أوروبا واليابان واستراليا، وهي قائمة طويلة جداً على شكل كتيب تشمل المعدات والصناعات التي اتفقت هذه الدول على عدم تصديرها إلى العراق، وكانت هناك مواد كيماوية يمكن استخدامها لإنتاج أسلحة كيماوية، وكانت هناك أجهزة متخصصة بأسلحة محرمة وهذه كانت محظورة تماماً، وهذا الموضوع مهم بالنسبة إلينا بصورة كبيرة ونحن نحاول أن نستقصي الجهات التي صدرت هذه المواد إلى العراق ثم وجهت الاتهام إلى ألمانيا، حيث إننا لم نوافق على أي شيء ضمن الإطار الذي يحدد هذه الصادرات، ولكن كما قلت من قبل، هناك مجرمون في كل مكان ويحاولون القيام بمثل هذه الأعمال لتحقيق مكاسب شخصية

س: هل ستطلب ألمانيا عضوية في مجلس الأمن وحق الفيتو؟.

ج: الواقع أن هذا مطلب ألماني منذ ١٥ عاماً ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو مطلب ياباني كذلك، ولكن الطلب الألماني ليس عضوية دائمة متمتعة بحق الفيتو في مجلس الأمن، بل المطالبة بأن يكون مجلس الأمن مرآة للعالم كما هو عليه اليوم، وذلك لأنه بوضعه الحالي يمثل العالم كما كان عام ١٩٤٥، حيث لم تكن كثير من الدول في ذلك الوقت مستقلة مثل نيجيريا وباكستان وغيرها، وفي مفهومنا يجب أن يكون مجلس الأمن عاكساً وممثلاً للقوة الحقيقية في العالم، لابد أن يكون هناك مقعد دائم

بالفيتو لدولة أفريقية كبرى، والهند، وأمريكا اللاتينية، وكذلك الحال بالنسبة لليابان وألمانيا ثاني وثالث دولتين من حيث الوزن الاقتصادي والصادرات .

س: هل هناك مشروع زواج ألماني فرنسي بعيد المدى؟.

ج: لقد تم هذا الزواج منذ ٥٠ عاماً، نحن نعيش حياة زوجية منذ وقت طويل .

س: ولكننا فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط لا نرى هذا الزواج قائماً، وأنتم تقولون إن موقفكم مع فرنسا في موضوع العراق مبدئي، ويمكن أن ينال هذا الموقف التقدير ولكننا نأمل أن ينسحب هذا الموقف على قضايا أخرى في المنطقة؟.

ج: لقد فهمت قصدك، إنك تعني قضية الشرق الأوسط، وأحب أن أوضح لك أن موقفنا في هذا الصدد لا يختلف عنه لدى فرنسا، ونحن ننادي بتطبيق المبادئ التي يجري تطبيقها في العراق على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، نريد دوراً للأمم المتحدة ونريد دولة فلسطينية، ونريد السلام، ونقول للإسرائيليين لا يمكن السلام في الشرق الأوسط إلا بتنازلات من الجانب الإسرائيلي، ونحن نعبر عن هذا الموقف، وكنا في العام الماضي من الأوائل الذين قاموا برسم خطة الطريق على هذه الأسس، ولكننا نرفض استخدام القوة، ونقول ذلك للإسرائيليين، ونريد أيضاً من السلطة الفلسطينية أن تقوم بكل جهودها لمكافحة الإرهاب .

س: لماذا لا توجد في أوروبا سياسة خارجية موحدة؟.

ج: الرد على ذلك سهل جداً، لماذا لا توجد للدول العربية سياسة خارجية موحدة؟.

س: إنكم سبقتمونا فيما يتعلق بالاتحاد، ونرجو أن نتعلم منكم؟.

ج: لا شك في أننا أكثر تقدماً منكم، ولكن ما زلنا دولة واحدة من الناحية

الاقتصادية ومرور المواطنين وإقامتهم ونشاطاتهم الشخصية، لقد أنجزنا ٥٠٪ - ٦٠٪ من الخطوات نحو الاتحاد الحقيقي مع سياسة خارجية موحدة وسياسة عسكرية ودفاعية موحدة، ولكن حتى الآن نحن الألمان نقول (لسوء الحظ، وغيرنا يرى لحسن الحظ) ، أننا لم نستكمل حتى الآن الخطى الأخيرة، وهناك مواقف تختلف بين من يريد ومن لا يريد ذلك، ويمكن بعد ٢٠ - ٣٠ سنة من الآن أن ننجح، وهناك الآن اختلاف بين الدول في السياسات الخارجية والعسكرية، واسمحوا لي أن أوضح أن العلاقات الألمانية الفرنسية تمثل قضايا لا تؤثر في العلاقات الأوروبية، الشعوب أقرب بكثير من الحكومات .

س: هل ترون أنه مازالت هناك فرصة أو إمكان لحل سياسي في العراق، انطلاقاً من خروج صدام وإشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية؟ وهل تؤيدون فكرة تنحي صدام عن السلطة؟.

ج: كما قال المستشار شرويدر ووزير الخارجية الأسبوع الماضي، كنا نحس بخيبة أمل من التطورات الأخيرة، وكنا واثقين بأن نظام المفتشين الدوليين بدأ في اكتشاف وتدمير أسلحة الدمار الشامل، وبالطبع كانت ألمانيا تؤيد بصورة شاملة قرارات الأمم المتحدة، وكنا ضد هذه الأسلحة منذ البداية، وكانت ألمانيا هي الوحيدة عام ١٩٨٨ التي استنكرت مذبحة حلبجة، وقمنا بتقديم طائرة استطلاعية للمفتشين وإرسال فرقة عسكرية ألمانية والهليوكوبترات للمفتشين، وساهمنا بصورة فعلية، لا بالكلام، بعمل المفتشين وأدائهم لأننا كنا ضد تملك العراق لأسلحة الدمار الشامل .

س: لو سارت ألمانيا مع التيار الأمريكي في حرب العراق، ألا يمثل ذلك فرصة جيدة لشركاتها في إعادة الإعمار في العراق ومشاريع البنية التحتية، لاسيما أن كثيراً من المناقصات والعقود قد تم إرساؤها على شركات أمريكية؟.

ج: لا شك في أنه ستكون هناك صعوبات سياسية بعد تحرير العراق، وأنا أستخدم كلمة تحرير العراق ولا أجد حرجاً في ذلك، لأننا نقول منذ ٢٠ سنة لأن نظام صدام حسين طغياني، وقلت هذا الكلام في باريس عام ١٩٨١ عندما كنت ممثل ألمانيا في لجنة حقوق الإنسان، وقدمت باسمها في التسعينات التقارير المتعددة عن وضع حقوق الإنسان في العراق، نحن موقفنا واضح دائماً، ونعتقد أن إلغاء نظام صدام حسين سيكون مصدر السرور والسعادة لشعب العراق، ستكون بعد زوال نظام صدام ظروف سياسية مناسبة جداً للشركات الأمريكية والبريطانية وغير مناسبة للشركات الألمانية، ولكننا لا نخشى هذا الموقف بتاتاً، فكل الدول في العالم بحاجة إلى قدراتنا وإمكاناتنا وصناعاتنا، ونحن الوحيدون في كثير من الميادين، وسيكون العراق مضطراً إلى التعامل معنا على أسس المصالح وليس على أسس سياسية، وعلى هذا الأساس سينتج النفط بكميات أكبر لتمويل إعادة إعمار البنية التحتية التي دمرت منذ ٢٠ سنة، وسوف يحتاجون إلى شركات ألمانية في كل الميادين، ولسنا خائفين إطلاقاً من أن تفضل علينا الشركات الأمريكية أو البريطانية .

س: هل تعتقد أن الكويت متضايقة من موقف ألمانيا تجاه قضية الحرب على العراق؟ أم أنها تتفهم خلفيات هذا الموقف؟.

ج: أدرك تماماً الموقف بالنسبة للكويت والكويتيين كأفراد وشعب، وأنتم خير من يعرف ما كان يدور في العراق بما كان لكم من علاقات شخصية وعائلية، وكنتم تعيشون منذ البداية بالقرب من هذا النظام، وأتفهم موقف الكويت وشعبها وأقدره، وأعتقد أن الكويتيين أيضاً يتفهمون موقف ألمانيا المبدئي وهو رفض الحرب كوسيلة عملية لحل القضايا السياسية .

نص الكلمة
التي ألقاها سمو الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الدورة (٧٧) لوزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في الكويت *

يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب في بلدكم الكويت ، وأن أنقل إليكم تحيات سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد ، وتحيات سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح حفظهما الله ، وتمنيات سموهما لهذا اللقاء الخليجي المبارك كل التوفيق والنجاح .

كما ويطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير على استجابتكم الكريمة لدعوة الكويت لعقد هذه الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري في ظل هذه الظروف الدقيقة والحرجة ، والتي تتطلب منا جميعاً التكاتف وتكثيف اللقاءات والمشاورات لمواجهة مستجداتها وتطوراتها .

أصحاب السمو والمعالي..

إن ما تمر به منطقتنا في الوقت الراهن من أحداث جسام سببها تعنت النظام العراقي وعدم استجابته لقرارات الشرعية الدولية ، وخاصة عدم وفائه بمتطلبات قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ ورفضه لكافة المناشدات العربية والإسلامية والدولية بهذا الشأن ، وإصراره على أن يكون بؤرة

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٨ ، العدد ١٣٠٧٥ .

للتوتر والصراع في المنطقة ، مما أدى إلى قيام تحالف دولي لنزع ما لديه من أسلحة الدمار الشامل بالقوة ، وتحرير الشعب العراقي الشقيق من نظام دأب على إثارة الفتن والحروب في المنطقة .

وأود هنا أن أشيد بالمبادرة المخلصة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة حفظه الله ، باعتبارها جهداً خليجياً بارزاً ، والتي عبر عنها سموه بكل مسؤولية وحكمة من أجل الحفاظ على وحدة العراق وسلامته ، وتجنيب شعبه الدمار ، وكم كنا نتمنى لو استجاب لها النظام العراقي ، وكم كنا نتمنى أيضاً أن نرى تضحية من رئيس النظام العراقي لا ضحايا من الشعب العراقي .

أصحاب السمو والمعالي..

لقد واصل النظام العراقي استمرار سلوكه العدواني تجاه دولة الكويت منذ بدء حرب « حرية العراق » بشنه هجمات صاروخية متكررة بلغت ١٩ صاروخاً مستهدفاً أمنها وسلامة مواطنيها والمقيمين فيها ومنشآتها الحيوية .

وهنا أود أن أكرر شكر وتقدير دولة الكويت حكومةً وشعباً للأشقاء في دول مجلس التعاون والدول العربية والدول الشقيقة والصديقة ، لإدانة هذه الاعتداءات الإجرامية التي تعد انتهاكاً صارخاً لقرارات القمة العربية والإسلامية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، والإعراب عن وقوفها إلى جانبها منتهزاً هذه المناسبة لأقدم الشكر والامتنان أيضاً للاستجابة السريعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إرسال قوة درع الجزيرة للإسهام في الدفاع عن دولة الكويت تفعيلاً لاتفاقية الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتعبيراً عن ترابط الأسرة الخليجية الواحدة والإحساس بالمصير الواحد المشترك .

أصحاب السمو والمعالي..

لاشك أن ما أعربت عنه دول مجلس التعاون الخليجي العربية من تعاطف ووقوف إلى جانب الشعب العراقي في ظل الظروف والمعاناة الإنسانية التي يمر بها في الوقت الراهن ، وما قدموه من مساعدات إنسانية مختلفة ما هو إلا دليل ساطع على ما نكنه للشعب العراقي الشقيق من محبة ومودة وتجسيد لما يربطنا به من وشائج الأخوة والقربى ، سائلين المولى تعالى أن يفرج عنه ما يمر به من محن ، وأن يستعيد حريته وكرامته ودوره المأمول ضمن أسرتيه العربية والدولية ، كما أننا مطالبون في هذا الوقت بالذات بمضاعفة هذه المساعدات الإنسانية وتقديم كل عون ممكن لشد أزر الشعب العراقي الشقيق لمساعدته في تجاوز مآسيه .

أصحاب المعالي والسمو ..

إننا نتطلع بكل ثقة وأمل إلى مستقبل مشرق للعراق الشقيق ، إلى عراق حر يراعي حرمة الجوار والمواثيق والأعراف العربية والإسلامية الدولية ، ويلتزم التزاماً أمنياً بتنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، ويسهم بشكل فعال في خدمة قضايا أمتنا العربية وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة .

أصحاب المعالي والسمو ..

أكرر ترحيبي بكم بين أهليكم وذويكم مبتهلاً إلى الباري تعالى أن يكلل اجتماعنا بالتوفيق والنجاح لما فيه خير دولنا وشعوبنا ، وأن يديم عليها نعمة الأمن والأمان والازدهار في ظل القيادة الحكيمة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

لقاء صحافي مع
معالى السيد أحمد باقر العبد الله وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت *

س: خريجو الجامعة الحالية كفاءات .. هل يكفون لسد حاجة وزارة العدل والشؤون الإسلامية ؟

ج: نحن كوزارة نحتاج إلى زيادة في أعداد خريجي الحقوق والمحاسبة وذلك للعمل في وزارة العدل والأوقاف ، ولكن التخصصات الأخرى حاجتنا إليها قليلة . فالموضوع هنا ليس هل هم يكفون أم لا بل هل نحن نحتاج إليهم أم لا نحتاج إليهم؟! .. وهذا هو السؤال الذي يجب طرحه .

فبعض الخريجين يطلبون وظائف إدارية ونحن نريد في وزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية خريجي الشريعة ليكونوا أئمة وخطباء في المساجد ولكنهم - كما قلت - يريدون وظائف إدارية ونحن لدينا اكتفاء وتشبع في الوظائف الإدارية .

س: سبق أن قلت إن مخرجات التعليم العالي لا تناسب احتياجات سوق العمل.. فما حل وعلاج هذه المشكلة في نظرك ؟

ج: الحل هو إما أن نصغر الكليات وإما أن نقوم بإلغائها ، وإما أن نقوم بجعل الكليات أقساماً صغيرة في كليات أكبر ونقلل عدد المقبولين حسب الحاجة إليهم ، وإما أن نقوم بإلغاء هذه الكليات نهائياً ونفتح بدلاً عنها كليات مطلوبة في سوق العمل ونكون بحاجة إليهم .

س: هل هناك فعلاً مشكلة كما سمعنا حول تعيين خريجي الشريعة كوكلاء نيابة ؟ وكيف قمتم بالتعامل مع هذه المشكلة ؟

---

* مجلة آفاق ، جامعة الكويت ، الصادرة بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٣م ، العدد ٦٤٠ .

ج : هذا غير صحيح فهم يتعينون كوكلاء نيابة وفي كل دفعة يأخذون عدداً قليلاً من طلبة كلية الشريعة ، أما بالنسبة إلى المحققين وإدارة التحقيقات فهم لا يأخذون من طلبة الشريعة . أما بالنسبة إلى النيابة فهي تأخذ عدداً قليلاً منهم لقضايا الأحوال الشخصية .

س : نعرف أن وزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة ذات طابع جماهيري .. فهل كان هناك خطاب موحد للأئمة في المساجد وخاصة في هذه الظروف ؟!

ج : حقيقة لم يكن هناك إلزام للخطباء ولكن هناك توجيهات فنحن لا نلزم الخطباء بشيء ولكن نتفاهم معهم فقط ، هذا بالإضافة إلى أن الخطباء الكويتيين يعرفون خطورة النظام العراقي ، ولذلك لم يسقطوا في فتنة الحرب هذه ولم يقفوا ضد تحرير الشعب العراقي الشقيق من سلطة النظام السابق الممثلة بصدام حسين ولأنهم عرفوا ذلك النظام العراقي بشكل جيد ، هذا إضافة إلى أن هناك عدداً من الفتاوى التي صدرت من وزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية تحث على وجوب طاعة ولي الأمر وكذلك كانت هناك نشرات وكتب جيدة عن التطرف انتشرت في دولة الكويت ، فالحمد لله أن كل هذه العوامل أدت إلى أن الخطباء في الكويت من دون أن يملي أحد عليهم شيئاً وقفوا مواقف جيدة وخطبهم كانت ممتازة وفيها توعية للناس وبيان وتحذير لهم من الانسياق وراء الفضائيات العربية والدعايات ، ووراء ما كان يبثه الحزب البعثي التابع لنظام صدام حسين ، وذلك لأنهم جربوا هذا النظام ويعرفون أنه نظام مجرم وخارج عن الإسلام .

والشيء الثاني أنه كانت هناك فتاوى جيدة صدرت عن الوزارة إضافة إلى الديوانية التي عقدناها مع الخطباء والوكلاء في وزارة الأوقاف ، هذا بالإضافة إلى أن المجتمع الكويتي مجتمع واع والحمد لله أن الخطباء لم

يسقطوا في الفتنة التي حدثت .

س: كثرت الفتاوى هذه الأيام .. الكل أصدر فتاوى .. فكيف تتعامل الوزارة مع هذه الفتاوى ؟ .. وهل هناك جهة مسؤولة عن معالجة هذه الأمور ؟

ج: نحن نثق في إدارة هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف وكذلك هيئة الفتوى في جامعة الكويت ، هاتان الجهتان كانت فتاواهما ممتازة وتفهم الواقع بشكل جيد ، فعميد كلية الشريعة في جامعة الكويت د. محمد الطبطبائي بيّن كثيراً من النصائح والإرشادات ، وكذلك هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف ، وكذلك بعض المتخصصين في الشريعة مثل الدكتور عجيل النشمي والدكتور خالد المذكور وخالد شجاع العتيبي ومجموعة أخرى كبيرة أفهمت الناس ما يجري .. ولكن الفتاوى التي صدرت خارج الكويت وقعت فيها أخطاء كثيرة ، وإن كان أصحابها يفهمون في الدين ، ولكن لا يفهمون في الواقع ، وهم لم يخبروا النظام العراقي في غزوه للكويت ولم يطلعوا على جرائمه فوقعوا في الخطأ .. ولكن الإنسان دائماً يستفتي من يثق في دينه وفي علمه للأمور الواقعية والفتاوي التي صدرت في الكويت من هيئة الفتوى ومن جامعة الكويت كانت من أحسن الفتاوي التي صدرت في الدول العربية كلها .

س: هل هناك تنسيق بين وزارتكم وبين جامعة الكويت ؟ وهل تقوم وزارتا الأوقاف والعدل بعقد لقاءات نوعية لتعريف طلبة الجامعة بفرص العمل لدى هاتين الوزارتين ؟

ج: أثناء الدراسة ليس هناك أي لقاءات مع الطلبة في الجامعة إنما هذا هو دور الجامعة . أما بعد التخرج فهناك معهد للقضاء للتدريب فيه لمدة سنتين ليتدرب الخريج ويعمل فيما بعد وكيل نيابة أو محققاً أو قاضياً كما أنه يتدرب في معهد القضاء لمدة سنتين .

س: كيف ترى مستقبل المنطقة بعد انتهاء حكم البعث في العراق ؟ وكيف ستكون الأوضاع بين الكويت والعراق ؟

ج : هذا يتوقف على شعب العراق نفسه فإذا عمل الشعب العراقي بالديمقراطية والحرية ومشاركة شعبية وحرية صحافية وسائر الحريات أعتقد أن علاقته مع الكويت ستكون جيدة ، أما إذا عاد مرة أخرى إلى النظام الشمولي الدكتاتوري وتهديدات الجيران فستكون العلاقات غير جيدة ، فالذي يملك هذا هو الشعب العراقي .. فالشعب في العراق غير متجانس فيه كثير من القوميات والأديان والمذاهب والملل فإذا اشتغل في جو ديمقراطي وحريات والجميع شارك في الحكم ستكون علاقاتهم مع جيرانهم جيدة جداً .. ولكن إذا عادوا للتسليح والمشاكل مع الجيران فستعود مشاكلهم بالتأكيد مرة أخرى .

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ محمد الخالد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الكويتي حول عدد من القضايا المهمة *

س: إلى أين وصل ملف الأسرى والمفقودين الكويتيين؟

ج : اهتمامنا بالأسرى بدأ منذ فقدنا أول أسير، وكلفت الأسبوع الماضي بمتابعة أعمال لجنة جديدة تعمل مع بقية اللجان القائمة، لا تأخذ دور أي منها. دولة الكويت تحملت كثيرًا، وقضية الأسرى كانت ولا تزال قضيتنا الأولى وستستمر طالما بقي هناك مفقود. الشعب العراقي تحرر الآن وحان الوقت لأن نعرف مصير مفقودينا.

س: ما المعلومات الجديدة عن المفقودين بعد انتهاء الحرب؟

ج: الزملاء الذين سبقوني (في وزارة الداخلية)، والذين يعملون معي اهتموا بهذا الملف ١٢ عاماً وزاد البحث والمتابعة عندما تحرر العراق وأصبح الآن بلا حكومة. الأخبار كثيرة ومتضاربة وغير صحيحة، لكننا لا نهمل أي خبر أو معلومة. وهناك مئات المعلومات في اليوم، لكن حتى هذه اللحظة لم نحصل على معلومات دقيقة.

س: كانت هناك توقعات بحدوث هجمات في الكويت والمنطقة خلال فترة الحرب، لكن هذا لم يحدث، ما السبب؟

ج: الحمد لله على كل حال. في ظل التصعيد الذي سبق حرب تحرير العراق ووجود تحالف في المنطقة (أمريكي - بريطاني) كان من توقعاتنا

---

* جريدة الحياة اللندنية، الصادرة بتاريخ ٨ / ٥ / ٢٠٠٣ م ، العدد ١٤٦٥٤.

(حدوث) نوع من التخريب. لكن بفضل رب العالمين والتخطيط السليم وبالتعاون مع إخواننا في دول مجلس التعاون، وتعاون مواطنينا ومقيمينا، مرت الحرب بأمن وزال الخطر أثناء العمليات العسكرية.

س: قدمت الكويت مساعدات إلى العراق بعد انتهاء الحرب، هل ستستمر، وهل هناك آليات لتنفيذ ذلك؟

ج: كنا نقدم المساعدات سابقاً عن طريق الهلال الأحمر، وأثناء فترة النظام البائد وأثناء العمليات الحربية كنا نقدم معونات طبية وغذائية.

ونظراً لقربنا من أم قصر وصفوان مثلاً، فإن أول مياه عذبة وصلت إلي العراق كانت من الكويت كما أن الفرقة الكويتية هي التى كافحت الحريق في أول بئر نفط أحرقها النظام البائد. نحن كشعوب أشقاء في الإسلام والنسب والعروبة وكل شيء. مشكلتنا كانت النظام في العراق وليس الشعب. الآن كثفت المساعدات ووصلنا الى بغداد، وهذا لا يتوقف على الكويت فقط وإنما يشمل جميع إخواننا في دول مجلس التعاون.

س: كانت هناك أولويات أمنية لوزارات الداخلية فى دول المجلس قبل سقوط النظام العراقى،هل تغيرت الأولويات؟.

ج: طبيعة العمل الأمني تطلب اليقظة فى كل الأوقات. ومن الطبيعي أن يتغير في بعض الجوانب. أعتقد أن الوضع ما زال غير مستقر طالما لاتوجد حكومة شرعية في العراق. وقد رأيتم أنه مع غياب الدبابات حدثت سرقات وعمليات نهب.

س: هل ناقش وزراء الداخلية في الدوحة سبل التنسيق ودعم التعاون الأمني بصورة أكبر خلال المرحلة المقبلة؟

ج: التعاون الأمني بين دولنا الست شيء نفتخر به، أما اجتماعنا التشاوري .(فى قطر) فما هو إلا زيادة وتأكيد لاستثمار هذه الفرصة.

طرحت عدداً من القضايا، وأشكر زملائي وزراء الداخلية وقادة الأمن على دعمهم المستمر لقضيتنا الأولى. وحرصنا حتى على مستوى البيان الصحفي الذي صدر في ختام اجتماع وزراء الداخلية أن يذكر ذلك. أما في شأن التنسيق الأمني الخليجي فهناك اتصالات على المستويات كافة.

س: والتنسيق مع الولايات المتحدة ودول التحالف؟

ج: توجد اتفاقات أمنية دفاعية بيننا وبين الولايات المتحدة، وإذا كان سؤالك عن دولة الكويت فإن بيننا وبين أمريكا اتفاقات كما تربطنا اتفاقات ببقية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. يوجد تعاون أمني كبير بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والكويت ومع بقية الدول الثلاث الأخرى الدائمة في مجلس الأمن.

س: ما التحديات التي تواجه الكويتيين في المرحلة المقبلة؟

ج: نجاحنا وتوفيقنا بعد فضل رب العالمين يعود إلى التفاف الشعب الكويتي حول حكومته، فقد تحمل المواطنون الإجراءات الأمنية غير الطبيعية أثناء فترة العمليات الحربية في العراق، وكانوا يعذروننا في اتخاذنا مثل تلك الإجراءات، بل كانوا ليساعدوننا في تنفيذها.

ومن الأمثلة أننا كنا بسطنا الأمن بطريقة نقاط التفتيش التي انتشرت في كل أنحاء الكويت، وكان المواطن والمقيم ينتظر لمدة نصف ساعة في بعض النقاط حتى يأتي دوره، وكان التفتيش ذاتيا للسيارت وكان المواطنون والمقيمون يقابلون هذا بصدر رحب، بل يوزعون الورود والوجبات الغذائية لرجال الأمن. هذا يدل على التفافهم.الآن أدعوهم كما أدعو زملائي رجال الأمن إلى الحيطة و الحذر والانتباه.

س: بعض المواطنين الخليجيين يتحدث عن عقبات أمنية تواجهه في التنقل بالبطاقة؟

ج: هذا الموضوع أشبع بحثاً وطبق على أرض الواقع بين خمس دول،

وهو معمول به منذ فترة ليست قصيرة، وهناك دولة لها عذرها وكلنا نعطيها العذر لأسباب فنية بحتة فهي تحتاج إلى وقت لإعادة البرمجة والترتيب. التوجه واضح وقرارات القادة واضحة، والآن يطبق مشروع التنقل بالبطاقة في خمس دول.

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور عناية الله خليل
القائم بالأعمال الأفغاني في دولة الكويت *

س : كيف تنظرون إلى العلاقات الكويتية الأفغانية؟

ج : العلاقات الكويتية الأفغانية هي علاقات تاريخية وعريقة، باعتبار الشعبين مسلمين، والشعب الأفغاني معروف بانتمائه الإسلامي والديني الصحيح، وحبه لتوطيد العلاقات مع كل الشعوب المسلمة، وبالذات الشعوب العربية. وفي هذا الإطار تأتي علاقات الكويت بأفغانستان، كونها علاقات متينة تتميز بتعاون مشترك، كما أن الوجود الأفغاني ملحوظ ومن خلال فترات تاريخية في الكويت. كما تتميز هذه العلاقات الثنائية سياسياً من خلال مواقف الكويت المشرفة والحكيمة والتشخيص الدقيق والواقعي للأوضاع في أفغانستان عبر الأزمات السابقة وهي مواقف تدل على عمق العلاقات الصادقة بين البلدين. ومع المرحلة الجديدة وتشكيل الحكومة الانتقالية كانت الكويت سباقة في مجال التعاون مع أفغانستان سياسيا واقتصادياً خاصة من خلال مساهمتها في الإعمار من منطلق علاقات قوية راسخة وأخوية.

س : هل أوفت الدول التي وعدت بدور لها في إعادة إعمار أفغانستان بعد الحرب ما وعدت به؟

ج : الاهتمام بالإعمار مطروح لدى الشعب الأفغاني أولاً ولدى المهتمين بقضايا الإعمار والتنمية في أفغانستان، وكما هو معلوم فإن الوعود بالمساهمة في إعمار وتنمية أفغانستان كانت كبيرة من دول مختلفة خلال

* جريدة الرأي العام الكويتي؛ الصادرة بتاريخ ٩ / ٥ / ٢٠٠٢ م، العدد ١٣١٠٦ .

الفترة السابقة ومن يطلع على الأوضاع في أفغانستان لا يرى الواقع مرضياً أو متناسباً مع حجم الوعود، ونستطيع أن نقول على مستوى تحقيق الوعود في المساهمة الفعلية في إعمار أفغانستان بأنها دون المستوى المطلوب وتوقعات الشعب الأفغاني، لقد صرف المجتمع الدولي خلال الفترة السابقة إضافة إلى المنظمات الموجودة في أفغانستان والمهتمة بشأن الإعمار صرف معظم جهوده في مجال التخطيط وتنظيم الأمور المتعلقة بتأسيس المكاتب وتوفير الإمكانيات للعاملين، أما بشأن مسألة الإعمار والعمل الواقعي فقد كانت أقل بكثير مما أعلن.

س : كيف تقيم دور الكويت في هذا المجال؟

ج : الكويت ساهمت في تخصيص ميزانية لمجال الإعمار في أفغانستان ووعدت بـ ٣٠١ مليون دولار كدولة مانحة في مؤتمر طوكيو للمساهمة في إعادة الإعمار وعبر منظمة الأمم المتحدة وصندوق خاص بأفغانستان وأعتقد أن تواصل العلاقات الثنائية بين الكويت وأفغانستان من خلال تقديم العون العيني والمادي عبر الهلال الأحمر الكويتي سيستمر خلال الفترة المقبلة ليواكب بداية عملنا.

س : كيف تنظرون إلى الأوضاع في أفغانستان بعد سقوط حركة «طالبان»؟

ج : أعتقد أن الأوضاع في أفغانستان كانت تسير في منهج عدم الاستقرار مع الخلفيات السابقة والحروب على مدى أكثر من عشرين سنة، أما الآن فقد دخلت البلاد في مرحلة جديدة لها متطلباتها وخلال تشكيل الحكومة المؤقتة كانت هناك إنجازات حقيقية على مستوى عودة الاستقرار السياسي والأمني وفتح مجالات خدماتية كبيرة، كما عادت أعداد كبيرة من الأفغان اللاجئين والمهاجرين حيث وصل العدد إلى ما يزيد على مليوني أفغاني إضافة إلى فتح المدارس والتحاق الذكور والإناث بالتعليم، خلاف ما

كان سائداً في فترة (حكم طالبان) حيث التحق أكثر من ثلاثة ملايين طفل أفغاني بمدارسهم ويعتبر هذا إنجازاً أعطى أملاً كبيراً للشعب الأفغاني.

ولابد من التنويه بتحسين الخدمات الصحية وسواها من القطاعات التي بدأت تشهد تحسناً مستمراً، بل أفضل بكثير مما يقدره أو تنقله وسائل الإعلام الخارجية، فهناك أمن جيد في العاصمة كابول وفي الولايات الأخرى، والطرق مفتوحة، والحركة مكثفة نظراً للعودة الكبيرة إلى داخل أفغانستان وعلى هذا يمكن القول أن الإدارات الحكومية والوزارات تعمل بصورة طبيعية وجادة في مجال الأمن وغير ذلك.

ويجب التركيز على العمل المبذول في مجال الاستقرار السياسي وهذا المجال الأهم بالنسبة للشعب الأفغاني حيث تم إعداد مسودة للدستور الأفغاني، وانتهت اللجنة من المسودة الأصلية وقريباً يطرح الدستور للتدقيق والتصويت عبر الاستفتاء الشعبي خلال الستة أشهر المقبلة، حيث يقر قانون الانتخابات وغيره من القوانين ليتم العمل بهذا الدستور وإجراء انتخابات تكمل الاستقرار السياسي، والنظر إلى المرحلة المقبلة.

وكل هذا يدل على أن الأوضاع تسير بصورة طبيعية وجيدة وهناك انفتاح أفضل بكثير مما يتوقعه الناس بمشاركة مختلف القوى السياسية بكل أطيافها الآن التي تعمل دون أخطاء أو أي مشاكل إلى أن تحل المرحلة القانونية ويدخل الشعب الأفغاني في تقرير النظام السياسي الذي يرتضيه.

س : إلى أي حد يرى الأفغانيون خيار عودة الملكية بعد مرور أكثر من سنة على وجود حامد كرازي في السلطة؟

ج : أعتقد أن هذه الخيارات المحددة غير مطروحة، فالتصديق على الدستور سيشخص ويحدد كيفية اختيار النظام السياسي ومعالمه وأعتقد أن الطريق الصحيح يتمثل في الاستفتاء الشعبي وصدور قرار من مجلس

«اللويا جيرغا» الذي يعقد للتصديق على الدستور وإقامة النظام السياسي.

س : كيف ترى وضع «أمراء الحرب» الآن بعد تشكيل الحكومة الأفغانية الانتقالية؟

ج : يجب النظر إلى أفغانستان والشعب الأفغاني بأكمله الذي دخل في حرب تحرير تجاه الغزو السوفيتي السابق، واشترك كله في هذه الحرب نتيجة تخلي المجتمع الدولي عن أفغانستان.

وبعد التحرير سنة ١٩٩٢ استمرت الأحداث والحروب، طبعاً دون أن ننسى تأثيرات العوامل الخارجية وتطوراتها إلى أن وصلت إلي المرحلة التي شاهدناها، وبعد ذلك انتبه المجتمع الدولي إلى خطورة الأوضاع التي تغيرت نحو الاستقرار.

وداخل أفغانستان فإن المجاهدين السابقين في حرب التحرير قدموا خدمات لبلادهم، وفي رأيي أن إطلاق عبارة «أمراء الحرب» على كل المجاهدين في أفغانستان ليس في موضعه، ويمكن التمييز بين الذين استخدموا السلاح استخداماً سلبياً لتحقيق أغراض شخصية وبرامج خارجية، وغالبية المسلحين أو المجاهدين السابقين وقادتهم الميدانيين، وهؤلاء مشتركون فعلاً في النظام الموجود سواء كان مشاركة رسمية أم مشاركة في العمل السياسي.

وكل هؤلاء يعملون من أجل استتباب الأمن وتطور الأوضاع نحو الاستقرار وهنا نستثني أشخاصاً وقوى ربما لا تجد لها قبولاً أو موضع قدمٍ لدى الشعب الأفغاني نظراً لما ارتكبوه من جرائم في حق الشعب ومازالوا يحاولون زعزعة الأمن والاستقرار ببعض الأعمال لإعطاء انطباع سيئ وتضخيم الأحداث في وسائل الإعلام الخارجية.

فالشعب الأفغاني لا يرضى العودة إلى الحروب والخلافات والدمار، وليس هناك أي قبول بالعمل العسكري وعودة المعارك وتشريد الشعب

وتدمير البنية التحتية للمجتمع الأفغاني الذي يتطلع لإيجاد ظروف ملائمة للعمل السياسي، وللمشاركة من قبل جميع أطراف الشعب الأفغاني في إعادة الإعمار وتنمية أفغانستان.

س : كيف تجد العلاقات بين أفغانستان ودول الخليج في ظل وجود دولتين كانتا تعترفان بحركة طالبان؟

ج : إذا تركنا الفترة السابقة فإن بداية المرحلة الجديدة تستوجب السير نحو اتجاه قوي لتعزيز العلاقات مع المجتمع الدولي وتمتين علاقة حسن الجوار مع الدول المجاورة، وكذلك تقوية العلاقات بالدول العربية بغض النظر عن حدث الاعتراف بحكومة «طالبان» ,فهاتان الدولتان (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) لهما علاقات متميزة مع أفغانستان وسفارتاهما مفتوحتان في كابول على الرغم من ضعف الحضور العربي في أفغانستان وكان للرئيس حامد كرزاي ووزير الخارجية عبدالله عبد الله زيارات إلى هاتين الدولتين وغيرهما من الدول الخليجية، فطبيعة وحال أفغانستان تقتضيان أن يكون لهما علاقات قوية وجيدة خاصة بالدول العربية والإسلامية.

س : يقال إن العلاقات الأفغانية الباكستانية أصبحت متوترة وأنتم تهددون أمن باكستان لصالح الهند؟

ج : علاقة أفغانستان بباكستان تأتي في إطار نفس علاقتها مع كل الدول والدعوة لتقوية هذه العلاقات ضرورة أكيدة وملحة لتحسين التعاون المشترك بين البلدين الجارين ، الذي تحكمه علاقات وروابط تاريخية وثقافية، فكلا الشعبين عاش في كنف واحد ويعتبر كل بلد منفذا للآخر ومعبراً له إلى الخارج.

وهناك تداخل قبلي وعرقي بين البلدين، ولذلك فأفغانستان وبالأخص في هذه المرحلة تعمل جديا لتقوية علاقاتها بتعاونها الفعال والمشترك ولا

تهدد أمن باكستان، فأفغانستان كانت دائماً متضررة ومهددة من الآخرين، ورأينا نتائج الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس حامد كرزاي إلى باكستان، حيث بحث مع المسؤولين كل القضايا المشتركة وركز في مباحثاته على الجانب الأمني نظراً للحدود والمصالح المشتركة لضرورة استتباب الأمن في كلا البلدين.

س : يقال إن الحكم الجديد في أفغانستان «عصا» لتهديد مصالح الدول المجاورة ، ما رأيك؟

ج : أعتقد أنه نتيجة لتخلي المجتمع الدولي بأسره عن محنة الشعب الأفغاني، فقد أدرك خطورة عدم الاهتمام هذا، وأن ما حدث لم يكن في صالح المجتمع الدولي ككل إضافة الى تقصير الدول الإسلامية المجاورة والعربية التي كان عليها أن تهتم بمشاكل أفغانستان قبل الوجود الأميركي إلى أن حدث ما حدث فالسياسة الأفغانية هي بالتأكيد ليست على حساب أي دولة، وتسعى إلى العمل داخل أفغانستان لتحقيق الاستقرار لصالح الجميع، وعلى الدول المجاورة أن تعمل بصورة جادة وأن تكون لها برامج مشتركة لاستقرار الأوضاع وعودة السلام وإبعاد كل أسباب الوجود الخارجي في أفغانستان، كما على القوى المعنية داخل أفغانستان ألا تسمح بأعمال وممارسات تبرر الوجود الأجنبي في البلاد.

س : كيف تقيمون الوجود الأميركي في أفغانستان، خاصة مع خروج مظاهرات مناهضة لذلك الأسبوع الماضي ؟

ج : كان للوجود الأميركي في أفغانستان أسباب حقيقية أدت إلى رغبة الشعب الأفغاني في تسلم القوى الموجودة زمام الأمور، وتشكلت من الأطراف الموجودة والمعنية في أفغانستان التي تعتبر أن الوجود الأميركي في إطار قرارات الأمم المتحدة التي أقرت بوجود قوى متعددة الجنسيات تحت اسم «ايساف» ISAF باتفاق بين عدة دول تساعد على استتباب الأمن

وبمشاركة مع القوى الأفغانية.

ويأتي الوجود الأميركي ليدافع عن مصالحه وليس احتلالاً ولا يفرض حكماً على الأفغان، إنه وجود اقتضته الحال وفي نقاط محددة خارج العاصمة والمدن والقوات الأميركية لا تشترك في الشأن الداخلي.

أما المظاهرات فهي ظاهرة صحية في المجتمع الأفغاني الذي عاش زمنا من الكبت والدمار تحت ظل السياسة القمعية لحركة «طالبان» وهذا يدل الآن على حرية التعبير والرأي في أفغانستان، حيث لم تتعرض المظاهرة لأي تدخل ومرت بصورة سلمية وفي هذا الإطار أؤكد أن في كابول حرية أكثر مما يتوقعه الناس، فهناك عشرات من الصحف وبما يزيد على ١٥٠ صحيفة تصدر في مختلف الاتجاهات وبقوة سياسية وفي إطار سلمي وليس خارجاً عن الإطار الموجود، فالشعب الأفغاني يحب حريته ومتمسك وملتزم بتقاليده الدينية والإسلامية والتاريخية، وضحى دفاعاً عن كرامته، ومن واجب الدول المجاورة وكل المنظمات الخيرية مساعدته للخروج من هذا الدمار وإعادة إعمار أفغانستان، التي يلاحظ ضعف أو غياب الحضور العربي السياسي فيها، وضعف المساهمة في إعمار وتنمية هذا البلد.

ومن المؤسف أن نرى في كابول عدداً كبيراً من السفارات لدول مختلفة تم افتتاحها وبدأت تشارك في الإعمار وتساعد الشعب الأفغاني على تجاوز محنته، بينما الحضور العربي غائب إن لم يكن مفقوداً.

س : ما السبب في رأيك؟

ج: يعود ذلك إلى دور الإعلام العربي في الأحداث سواء سابقاً أو الآن، الذي ينظر إليها من منظور عاطفي بعيداً عن الصورة الواقعية المجردة، وهذا كان سبباً في تشويه الأوضاع في أفغانستان وتحريفها، من خلال تضخيم المشكل السياسي والأمني، والتقليل من أهمية نضال الشعب الأفغاني، وهناك نماذج كثيرة في هذا المجال مازالت قائمة بقصد أو من

دون قصد وتعمل على تحريف صورة الأحداث في الإعلام العربي وتكون سبباً رئيسياً في عدم حضور عربي وإسلامي.

إن ما يتطلع إليه الشعب الأفغاني هو الترحيب بأي مؤسسة خيرية أو حركة تجارية تملأ الساحة المفتوحة، وتنشط الاستثمارات في قطر إسلامي يرحب وينظر إلى أشقائه العرب نظرة دينية مع مشاعر من الاحترام والإجلال رغبة منه في التعاون المشترك.

مقابلة صحافية مع معالي السيد كريستوفر ويلتون سفير المملكة المتحدة في دولة الكويت حول عدد من القضايا المشتركة *

س: إلى متى ستبقى القوات البريطانية في الأراضي العراقية؟.

ج: كما قال رئيس الوزراء توني بلير والرئيس بوش في بيانهما المشترك في هلزبورو يوم ٨ أبريل(ستظل قوات التحالف في العراق بقدر ما هو ضروري لمساعدة العراقيين لبناء مؤسساتهم السياسية الخاصة بهم وإعادة إعمار بلدهم، ولكن ليس بعد تنفيذ ذلك)، وبذلك سيكون وجود القوات البريطانية في العراق مؤقتاً فقط، هدفنا هو دعم العراقيينفي رغبتهم بالعيش في عراق موحد داخل حدوده الحالية بسلام مع نفسه ومع جيرانه، نريد أن نرى جميع العراقيين يتقاسمون الثروة الوطنية وينعمون بحكومة جيدة تعمل لمنفعة الناس وتحترم حقوق الإنسان الأساسية .

س: إلي أي مدى ستسهم بريطانيا في إعادة إعمار العراق ؟.

ج: إن الأولوية الملحة الآن تتمثل في الاستمرار بدعم الجهود الإنسانية لتخفيف معاناة الشعب العراقي، فقد التزمت المملكة المتحدة بدفع ما مجموعه ٢٤٠ مليون جنيه إسترليني للمساعدات الإنسانية، بما في ذلك ٣٠ مليون جنيه إسترليني لاستخدامها من قبل القوات البريطانية لتقديم المساعدات تماشياً مع التزاماتها بموجب معاهدة جنيف وأنظمة لاهاي، يتم الآن إحراز تقدم جيد، فقط توقعت الأمم المتحدة أن تكون وكالاتها قادرة

---

* جريدة السياسة الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٠م، العدد ١٢٣٧٩ .

الآن على النظر في أن توجد بصورة دائمة في أم قصر وصوان والناصرية وثلاث مناطق في شمال العراق في البصرة تعمل جميع المستشفيات وهي تحت حماية الجيش البريطاني ، و٥٠ في المائة من العاملين في المستشفيات مواظبون على العمل، إن محطات الطاقة الرئيسية الثلاث التي تمد البصرة بالطاقة تعمل الآن ومصفاة تكرير النفط التي تمد خور الزبير تنتج الآن ما يكفي من وقود الديزل وتم تصليح خط أنابيب النفط الخام في الفاو أيضاً وذلك سيزيد من مخزون النفط للنجيبية وحرثا، يعمل مهندسو دول التحالف والمهندسون العراقيون معاً على إمداد محطات توليد الطاقة في البصرة بالنفط ونتيجة لما تقدم، عاد إمداد البصرة بالطاقة إلى مستويات ما قبل الصراع تبدأ منظمة اليونيسيف بالتعاون مع السلطات المحلية بإعادة العمل بأنظمة جمع النفايات وأنظمة التخلص من النفايات الصلبة في البصرة، ولقد جرت أول رحلة سكة حديد من أم قصر إلى البصرة منذ بداية الصراع يتم الآن معاينة الخط من البصرة إلى بغداد وتصليح المولد، وتم إعادة إمداد أم قصر بالطاقة من القوات البريطانية، الوضع في أماكن أخرى بالعراق يتحسن أيضاً ففي بغداد تم استعادة ٤٠ في المائة من إمدادات الطاقة الكهربائية في الأيام الأخيرة ويفيد برنامج الغذاء العالمي على أنه أجرى اتصالاً مع المدير العام في وزارة التجارة العراقية التي كانت مسؤولة سابقاً عن إدارة نظام توزيع النفط مقابل الغذاء، يرى برنامج الغذاء العالمي بأن نظام التوزيع يسير بشكل جيد، يريد كثير من وكلاء الأغذية استئناف العمل وهم يبلغون مراكز التوزيع بذلك، تلعب بريطانيا دوراً مهماً في مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية(ORHA) الذي تديره الولايات المتحدة، وهو مكتب مسؤول بموجب معاهدات جنيف وأنظمة لاهاي عن توفير سلطة مدنية انتقالية لضمان الوفاء باحتياجات العراقيين الأمنية والإنسانية، إن لدى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية ثلاث مهام أساسية: المساعدة الإنسانية إعادة الإعمار والإدارة

المدنية، كما أنه يتلقى الدعم من استراليا وجمهورية التشيك واليابان ورومانيا وأسبانيا.

س: قبيل بدء الحرب على العراق شهدت بريطانيا استقالات من بعض أعضاء الحكومة ومظاهرات في شوارع لندن تندد بالحرب، فهل تغيرت هذه المواقف بعد تحرير العراق وإعلان الشعب العراقي تأييده لهذه الحرب وإزاحة نظام صدام؟.

ج: كما هو متوقع فإنه في كل بلد ذي نظام منفتح وديموقراطي يتم التعبير عن عدة وجهات نظر مختلفة، معظم المظاهرات الكبيرة انتهت مع انتهاء العمل العسكري في العراق، لا يزال هناك بعض الناس يعارضون وبشكل كبير السياسة البريطانية المتبعة في العراق، لقد رأى الناس على شاشات التلفزة ردود فعل الشعب العراقي عند تحريرهم من النظام المريع .

س: ألا تخشون من قيام حرب أهلية في العراق بسبب النزاع على الحكم ؟.

ج: تم تحقيق تقدم جيد في المشاورات الحالية التي بدأت رسمياً في الناصرية بتاريخ ١٥ أبريل وضم مجموعة متباينة من المشاركين العراقيين، توصل إلى اتفاق حول وضع آلية يتمخض عنها مؤتمر وطني يعمل على تشكيل سلطة عراقية مؤقتة خلال أربعة أسابيع، من أبرز سمات الاجتماع النقاش الساخن والودي بنفس الوقت، أولاً، ستتحمل السلطة العراقية المؤقتة ، تدريجياً، مسؤولية إدارة العراق، ثانياً، ستضع إطاراً دستورياً للإعداد لانتخاب حكومة ديموقراطية يتولاها الشعب العراقي لأجل الشعب العراقي كما نود أيضاً أن يتم تمثيل وجهات النظر النسائية على أكمل وجه، نأمل بأن يصبح هناك عما قريب حكومة مستقرة مبنية على قاعدة عريضة وتمثل جميع فئات الشعب العراقي .

س: كيف ترون التجاوب والتعاون السوري في شأن الإعلان عن برنامج أسلحتها النووية، والكشف عن أماكن وجود المسؤولين العراقيين الذين دخلوا أراضيها ؟.

ج: نتوقع من جميع الدول الأعضاء بالمجتمع الدولي احترام القواعد والأعراف الدولية، بما في ذلك سورية، عندما تكون هناك قضايا تستوجب النقاش، نجلس معاً ونناقشها .

س: هل ستؤيد أو تشارك بريطانيا في حرب على سوريا إذا ما رفضت دمشق إظهار أي تعاون؟.

ج: إن علاقتنا مع السوريين تمكننا من بحث القضايا معهم .

س: إلى أي مدى تلعب بلادكم جهوداً في سبيل العثور على الأسرى الكويتيين في العراق؟.

ج: تعمل بريطانيا جاهدة للمساعدة في حل قضية الأسرى الكويتيين، بريطانيا هي عضو باللجنة الثلاثية التي أسست بعد تحرير الكويت برئاسة الصليب الأحمر لتحديد أماكن وجود الأسرى وأنا أحضر الاجتماعات المنتظمة للجنة في جنيف والكويت، لقد أيدنا استخدام مفردات شديدة اللهجة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٤٤١ الصادر برعاية بريطانية-أمريكية مشتركة في ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ ، وبعد اجتماع لندن بتاريخ ١٠ أبريل مع الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح أبلغ وزير الخارجية البريطانية جاك سترو، وسائل الإعلام الدولية بأن هناك حاجة لضمان احترام وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالعراق والكويت، بما في ذلك الاستمرار بمتابعة مصير ٦٠٥ أسرى من أصل ٦٠٨ الذين لم تقدم الحكومة العراقية أية تفاصيل عن مصيرهم في عام ١٩٩١ ، بعد اكتشاف رفات أناس في مقبرة بالقرب من الزبير رتبت القوات العسكرية البريطانية لفريق من اللجنة الوطنية لشؤون

الأسرى والمفقودين لتفحص الموقع في ٩ أبريل واقتنع الفريق بأن هذه الرفات كانت لعراقيين وإيرانيين، وعلاوة على ذلك تابع الجيش البريطاني دون كلل أو ملل، كل دليل على وجود زنزانات سجن أو سجناء مخفيين في منطقة عملياته، سنستمر بعمل كل ما في وسعنا لحل قضية الأسرى الكويتيين .

مقابلة صحافية مع
معالى السيد نويتسينغ بوزيك سفير جمهورية بولندا لدى دولة الكويت بمناسبة مرور أربعين عاماً على العلاقات الكويتية البولندية *

س: كيف كانت المشاركة البولندية في تحرير العراق؟.

ج: اسمحوا لي في البداية أن أوضح بعض الأمور، ففي السابع عشر من هذا الشهر تحل الذكرى الأربعون لتأسيس العلاقات البولندية - الكويتية، وبهذه المناسبة سيتم تبادل الرسائل بين الشيخ صباح الأحمد ووزير خارجيتنا، وهذه الرسائل ستتضمن عرضاً للعلاقات الطيبة بين البلدين والتعاون الاقتصادي، كما أود أن أشير إلى مسألة ذات أهمية عالية، ففي شهر يناير الماضي افتتحت دولة الكويت سفارة لها في وارسو، فكانت سفارتنا متواجدة في الكويت منذ أربعين عاماً، والآن توجد سفارة لدولة الكويت في بلادنا، وكانت سفارتنا في الكويت هي الوحيدة في الخليج، لكن اليوم توجد لدينا سفارتان في أبو ظبي والرياض، وسفير الكويت في بولندا جمال محمد الغنيم شاب يتمتع بحيوية، وبدأ يؤسس علاقات طيبة مع الجهات البولندية المختلفة، ولديه طاقم مكون من ثلاثة دبلوماسيين، ونحن ممتنون لوجود سفارة كويتية في بلادنا، ولعلنا نتطلع لزيارة الشيخ محمد الصباح وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير المالية بالوكالة، الذي وُجهت إليه دعوة من قبل وزير خارجيتنا، ونأمل أن يلبي هذه الدعوة خلال هذه السنة، وقبل أن أتحدث عن مساهمتنا في تحرير العراق لابد أن أشير إلى دورنا في حرب تحرير الكويت، حيث كنا

---

* جريدة القبس الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٦ م، العدد ١٠٧٤٨.

مع شعب الكويت وساهمنا بقوة رمزية آنذاك في «عاصفة الصحراء»، ونحن مهتمون بقضية الأسرى لأننا عانينا من الحرب العالمية الثانية، كما كنا نقارن وضع بلادنا وعاصمتنا أثناء الحرب الثانية مع غزو صدام للكويت، فنحن البولنديين من أكثر الناس معرفة بمعنى الغزو والاحتلال، أما بالنسبة لحرب تحرير العراق فقد كان القرار البولندي شجاعاً تجاه المساهمة في قوات التحالف الذاهبة لتحرير العراق، فبولندا واستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أرسلت قواتها لهذا الغرض، لكن القوات البولندية كانت رمزية، إنما المغزى المهم هو المشاركة السياسية، فلم يتعد عدد قواتنا مائتي جندي، وبعض قواتنا الخاصة بأسلحة الدمار الشامل كانت في الأردن، وقوات الكوماندوس كانت في الكويت، وأرسلنا فرقاطة للأعمال اللوجستية اتخذت من البحرين مقراً لها، ونحن اليوم مدعوون للمساهمة في القوات المتحالفة التي تحاول مساعدة العراقيين في التغلب على المصاعب الأمنية، ولقد وصلتني أخبار يوم أمس الأول من وارسو مفادها أن القوات البولندية التي ستساهم في مساندة شعب العراق ستكون مواقعها في منطقة الفرات الأوسط من كربلاء حتى النجف، ولكنني لا أمتلك حتى الآن خرائط محددة لمواقعنا ولا أمتلك تفاصيل وافية عن ذلك الأمر.

س: كان من المقرر سابقاً الوجود في مناطق الأكراد، لماذا التغيير؟.

ج: كان القرار سابقاً أن نكون في مناطق الأكراد في الشمال، لكن ذلك القرار قد تم تعديله بحيث يكون دورنا في مناطق الفرات الأوسط، ومناطق وجودنا تقارب مساحتها ٨٠ ألف كيلو متر مربع من الأراضي العراقية، وتضم ثلاثة ملايين مواطن عراقي تقريباً، ونحن سنرسل ألفاً وخمسمائة جندي ومائة وخمسين رجل شرطة، ووجودنا سيكون ما بين (١٥٠٠-٢٠٠٠)، ولإحكام النظام والأمن في منطقة شاسعة وعدد سكان كبير فإن

العدد يبدو غير كاف، وسياستنا الآن تنطلق من البحث عن شركاء لنا للمساهمة معنا في مساندة شعب العراق، وستكون كل القوات التي ستساهم هناك تحت إمرة الجنرال البولندي كشيكفيتش، لقد دعونا ألمانيا والدانمرك للمساهمة معنا لأنه توجد فرقة ألمانية - بولندية - دانمركية موجودة تحت راية حلف الناتو، ولقد أبلغنا الألمان بأنهم غير مهتمين بهذا الأمر، والدانمركيون أبلغونا بأنهم ذاهبون إلى العراق مع البريطانيين إلى البصرة، ونحن نتطلع في الوقت الحاضر لزيادة القوة إلى سبعة آلاف جندي ورجل شرطة ونفاوض حالياً أسبانيا .

س: كيف تنسقون مع الدول حول العمل في العراق؟

ج: في الثاني والعشرين والثالث والعشرين من الشهر الجاري سيعقد اجتماع في وارسو للدول التي ستشارك معنا في المنطقة الواقعة على الفرات الأوسط Upper south، ولعلي أود أن أشير إلى أن بولندا كانت تمتلك علاقات متينة مع العراق قبل غزوه للكويت، والآن البولنديون كانوا يعملون في الإنشاءات والمصانع العراقية، ولقد خسرنا إثر الغزو مئات ملايين الدولارات في العراق، حيث خسرنا معداتنا وتجهيزاتنا، والبولنديون لديهم خبرة كبيرة في العراق، ولقد أنشأنا على سبيل المثال عشرات الطرق السريعة، ولدينا مئات من الطلبة العراقيين الذين يدرسون في بلادنا، ونحن نتعاون مع الكثيرين منهم، ونحتاج لمعارفهم، ونتوقع أن تكون علاقاتنا طيبة مع السكان في الفرات الأوسط بحكم خبرتنا الطويلة في العراق، وسيكون لنا أدوار مهمة في العراق على الصعيد الإنساني وعلى صعيد إعادة بناء العراق .

س: وهل ستكون إعادة البناء محصورة في منطقة الفرات الأوسط؟.

ج: أبداً، منطقة الفرات من مسؤولياتنا الأمنية فقط للحفاظ على الأمن ومساعدة العراقيين في ذلك، لكن شركاتنا ستنطلق في كل مكان من العراق

يوجد فيه إمكان للعمل، وهناك عدد كبير من الشركات البولندية تستعد وتحضر نفسها للبناء في العراق، ونحن سننطلق من «أورها»، وهو مكتب إعادة الإعمار في العراق برئاسة بريمر، وسيكون مندوب بولندا في أورها وزير المالية السابق ماريك بلكا وهو من كبار الاقتصاديين في بولندا، وهو متخصص في «المراحل الانتقالية»، وسيذهب إلى العراق قريباً في نهاية هذا الشهر، وسيكون نائباً لرئيس مكتب الإعمار (بريمر)، وقد كان مستشاراً للحكومة الألبانية وأوكرانيا، وهو متخصص بالأنظمة البنكية، ولديه خبرات ليست بسيطة في حل المعضلات الكبيرة في إعادة البناء ومراحل الانتقال من نظام إلى نظام آخر، وعلى سبيل المثال فنحن سنقوم بإنشاء مستشفى ربما في مواقعنا على الفرات الأوسط.

س: وهل ستكون سفارتكم في الكويت حلقة الوصل مع الفرات الأوسط؟.

ج: لدينا سفارة في بغداد كانت تعمل طوال الوقت ما بعد تحرير الكويت ولدينا سفير، وكنا نمثل المصالح الأمريكية في العراق، وقريباً ستفتتح سفارتنا في بغداد أبوابها، والقائم بالأعمال البولندي سيزاول عمله، ولقد وصل فعلاً إلى بغداد الأربعاء الماضي، وسفارتنا في الكويت ستقوم بكل ما يمكنها عمله، لكن السفارة في بغداد هي الأقرب للحدث، وأحب أن أضيف أن الولايات المتحدة ستقدم لنا الكثير من المساندات اللوجستية، ونحن نهتم جداً بالتشاور والتعاون مع الكويت في كافة القضايا التي تهم مستقبل العراق، والشركات البولندية ذاهبة للعراق بالتعاون مع الشركات الكويتية، والتعاون وثيق بين الشركات البولندية والكويتية في هذا الصدد، وهنالك شركات في الكويت وكيلة لشركات بولندية، وهنالك مائة شركة بولندية سجلت رغبتها في المساهمة بإعادة إعمار العراق، وهذه الشركات متخصصة في كافة الميادين من المياه وحتى الكهرباء وغيرها، وهذه

الشـركات التي ليس لهـا وكلاء في الكويت تبـحث عن شـركاء كـويتـيين أو شركاء من الولايات المتحدة الأمريكية، ونحن نعلم مسبقاً أن التنافس هائل بين الشركات عبر العالم .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة
الكويتي حول عدد من القضايا البرلمانية المهمة *

س: كيف ترون دور الكويت في العراق في المرحلة الجديدة من إعادة الإعمار والحركة التي تدور حول إعادة بناء الدولة العراقية؟

ج: يجب ألا نعطي الكويت حجماً أكبر من حجمها ونحملها مسؤولية أكبر من طاقتها، كانت لنا وجهة نظر واضحة تجاه الحرب ودافعنا عن وجهة نظرنا، وكنا الدولة الوحيدة التي لا يوجد خلاف بين سياسة حكومتها وشعبها، كنا كشعب وحكومة متفقين في دعم تحرير العراق، أما وقد تم تحرير العراق من هذا النظام، أعتقد أن هذا الجزء الأسهل من الدور قد انتهى، والجزء الأصعب سيواجهها في المستقبل من خلال الاختلافات التي قد تنشأ داخل العراق نفسه وبين العراقيين، ٣٥ سنة من الديكتاتورية والإرهاب وبعدها تأتي الديموقراطية مباشرة بمعناها الصحيح، من شأن هذه العملية أن تخلق إشكالات حتى بين العراقيين الذين كانوا معارضين للنظام السابق، وأخشى الآن أن يتحول هذا الخلاف إلى حروب أهلية، ولكننا نرجو أن يتجنب العراق هذا الاحتمال، كذلك أتمنى للعراق الشقيق أن يكون على مستوى المسؤولية وأن يدرك أن أنظار العالم كلها الآن تتجه إليه ليبين للجميع أنه يستحق الحرية وهذه الديموقراطية، يستحق أن يعيش عزيزاً مكرماً خصوصاً أننا نعلم أن هناك كفاءات عراقية مشهوداً لها، ونعرف أيضاً أن العراق من الدول التي تضطلع بدور تنموي في هذه

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٧ م، العدد ١٣١١٤.

المنطقة، كما نعرف أن العراق من أغنى دول المنطقة، إذا أحسن الأشقاء العراقيون اختيار الديموقراطية، فإنني على يقين أن الخير لن يعم العراق فحسب بل سيعم المنطقة، كما سيقوم استقرار في صفوفنا كعرب بعد النكسة التي عرفناها عقب غزو الكويت .

س: بحكم الموقع الجغرافي والعلاقات التاريخية بين العراق والكويت ووجود حياة اقتصادية تتمتع بمبادرة فردية كبيرة، هناك دور للكويت في العراق على الأقل في المجال الاقتصادي، في المقابل ظهرت أصوات تطالب بإعفاء العراق من ديونه، كما جرى الحديث عن تحويل المديونية العراقية إلى موجودات كويتية في العراق، وكل هذا بالطبع يفترض أن يمر في مجلس الأمة من أجل التشريع؟.

ج: التعويضات لا تتعلق بقرارات كويتية - عراقية، بل بقرارات دولية من خلال مجلس الأمن، ومن ثمَّ هذه القرارات أو تعديلها ليس أمراً محكوماً بمفاوضات بين الكويت والعراق، نحن نبدي دائماً وجهة نظرنا في ما يتعلق بحقوقنا، ونحن واقعيون ونعرف أن هذه القرارات ستكون لمجلس الأمن، ولكن نأمل ألا يهضم حق الكويت، وفي الوقت نفسه لا نرغب في تحميل العراق أكثر من طاقته، أما على صعيد العلاقات الثنائية، فقد أثبتنا كدولة صغيرة أننا نستطيع أن نتعالى فوق خلافاتنا، وعندما كان يقال لنا قبل تحرير العراق إن عليكم في الكويت أن تترفعوا وتتجاوبوا مع المشاعر في إعادة المياه إلى مجاريها، كنا نقول لهم إن مشكلتنا مع النظام العراقي وليست مع الشعب العراقي، كما كنا نقول لهم إن المواضيع المتعلقة باستقرار المنطقة وإزالة المخاوف إزاء هذا النظام والإفراج عن أسرانا، هي ميزان حسن النية، تفاءلنا بالخير من طريق قمة بيروت ولكن يا للأسف لم يكن هناك تطبيق صحيح من قبل هذا النظام، الآن وبعد أن زال هذا النظام، أنا على يقين أن العالم أدرك ما قامت به

الكويت من دور ســواء على المســتـوى الإنســاني أم على المســتــوى الاجتماعي، وأنها كانت صادقة لكونها لم تشترك في الحرب، في حين كان يقال أيضاً إن الكويت سهلت لدول التحالف الدخول (إلى العراق) من الكويت، وكانوا يتناسون أن دولاً أخرى سهلت هذا الدخول وهي معروفة من الجميع ولا ضرورة لذكرها بالاسم، الآن بعد التحرير أثبتنا للعالم أننا نستطيع أن نسمو، ولقد سمونا فوق هذه الجروح من خلال ما قمنا به من أعمال إنسانية واجتماعية، ولقد فعلنا ذلك ونحن نشعر أنه واجب وليس منة، كما قمنا بهذه الأعمال ونحن على يقين أن الأشقاء في العراق بحاجة إليها لأنهم كانوا أيضاً تحت ظلم ديكتاتورية نحن أيضاً عانينا منها، وما يتم اكتشافه الآن من مقابر جماعية يؤكد أن المشكلة في العراق هي مشكلة نظام، ومن ثمَّ كان يتعين علينا جميعاً كعرب أن نتوحد للمساهمة في إزالة هذا النظام .

س: هل تشعرون بعد التفجيرات الإرهابية الأخيرة في الرياض أن السياسات والتدابير على مستوى المجتمعات في الخليج وعلى المستوى الإقليمي باتت عرضة للتغيير في اتجاه فعالية أكبر وتنسيق منتج أكثر؟.

ج: أصدقك القول إنني في حيرة ليس بسبب ما حصل وإنما كيف يكون هناك من يدعي الإسلام والعروبة ويعمل ما عمل!! لو قام من أقدم على هذه الأفعال بدراسة الأضرار وردود الفعل المترتبة عليها ومن تضرر منها، فإنه سيجد أن الضرر الأكبر وقع على الإسلام والمسلمين وعلينا نحن كعرب، لذلك أتمنى على من يقوم بمثل هذه الأعمال، أيا تكن المبررات والأسباب، خصوصاً إذا كان يدعي أنه يقوم بذلك بدافع إيمانه وإسلامه، أن يعيد النظر بهذا الإسلام، وأرجو ألا يتسبب في الضرر للإسلام والمسلمين والعرب، كل ردود الفعل من ١١ سبتمبر حتى الآن لم يتضرر منها سوى الإسلام والمسلمين والعرب، ولم يتضرر منها

سوى القضية الفلسطينية، علاج الخطأ إذا كانوا يعتقدون أن هناك خطأ لا يكون بخطأ أكبر، وإذا كانوا يعتقدون أن هناك إثماً فإنه لا يعالج بإثم أكبر، لذلك أرجو أن نتعاون جميعاً دون مزايدات في محاربة مثل هذا الإرهاب، وعلينا أيضاً أن نساهم جميعاً في التوعية لخطورة مثل هذه الأعمال، وعلى رجال الدين الأفاضل في كل الدول الإسلامية القيام بدورهم التوعوي لإبراز حقيقة الإسلام وإظهار الأخطاء التي تحصل من هؤلاء نتيجة للمعلومات الخاطئة التي يحصلون عليها، هناك أيضاً ملاحظة يجب أن تسجل وهي تتناول الولايات المتحدة الأمريكية، عليها أن تعالج القضية الفلسطينية من خلال موقف واضح وصريح أمام الإسرائيليين، ونقول لهم كل تأخير في هذا الاتجاه سيساهم في زيادة ردود الفعل على الأعمال الإجرامية والإرهابية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي، ونتيجة لتزايد هذا التعاطف مع الفلسطينيين، رداً على العنف الذي تمارسه إسرائيل، أتخوف من أن يكون هناك ردود فعل أيضاً خارج الأرض الفلسطينية، لذلك لا بد أن يكون هناك حوار صريح وتعاون واضح، وأن نعالج هذه المواضيع بصورة جذرية ونتعاون أيضاً في إطار تبادل المعلومات فيما بيننا كدول عربية .

س: لكن بعد هذا الذي حصل في الرياض، ألا ترون أن المطلوب إيجاد أطر إقليمية لمكافحة الإرهاب على مستوى دول الخليج والوطن العربي؟ ألا ترون أن المشكلة ترتدي طابعاً إقليمياً في حين أن المعالجة والسياسات المتبعة بعيدة عن أي بنية إقليمية ويترك للدول أن تتدبر أمورها في هذا المجال على قاعدة (دبر رأسك أولاً)؟.

ج: النظرة الخاطئة التي كانت سائدة في معالجة مشاكلنا يجب أن تزول، نحن الآن أصبحنا قرية صغيرة نتيجة لتقدم التكنولوجيا، ولذا يجب أن نبرز لقادتنا أن هذه الأعمال يمكن أن تحدث لنا جميعاً، ولا يوجد

ما يبرر أن نبتعد ونعتقد أننا في منأى نتيجة لعدم تدخلنا، عدم تدخلنا في هذه المواضيع وعدم تعاوننا هما اللذان يتركان مجالاً لنمو الإرهاب، لذلك أنا أتمنى أن نزيد التعاون فيما بيننا وفي ما يتعلق بموضوع المعلومات، الإرهاب نبتة، إذا لم تجد أرضاً صالحة تزول، علينا ألا نوجد أرضاً صالحة لهذا الإرهاب، وعلينا أن نفرق بين ما يحدث في الأراضي الفلسطينية وما يحدث خارج هذه الأراضي، والأضرار التي تنتج لدولنا جراء هذا الإرهاب .

س: حصل التباس في العلاقة اللبنانية ـ الكويتية خلال الحرب على العراق واعتُبِر هذا سحابة صيف، كيف ترون اليوم آفاق تطور هذه العلاقة؟.

ج: مهما كان الخلاف بين لبنان والكويت فهو خلاف أشقاء، ولا يعوق الأشقاء أن نختلف من منطلق المحبة والحرص على بعضنا البعض، لا شك أن الإجراءات التي اتخذت في اجتماعات شرم الشيخ من قبل وزير الخارجية اللبناني بوصفه رئيساً لتلك الدورة، كانت خاطئة، بعد ذلك جاء التأخر في شجب الصواريخ العراقية وكان موضع استغراب في الكويت، كذلك، أن دورة أجهزة الإعلام اللبنانية وتحديداً تلفزيون «المستقبل»، كان سبباً للامتعاض ومستغرباً في هذه الفترة، نعلم أنه كانت هناك وجهات نظر في شأن الحرب العراقية ولكن ما كان مفترضاً أن يؤثر هذا الاختلاف على أسلوب وطريقة عرض الموضوع، نحن في الكويت وبسبب العلاقة المتميزة التي تربط لبنان بالكويت، عتبنا كان أكبر لأنه عتب محبة، ولكن لله الحمد أن حكمة القيادة اللبنانية وبالذات مجيء دولة الرئيس رفيق الحريري إلى الكويت وإثارة هذه المواضيع وإبراز الخطأ الذي حصل وتأكيده على أهمية هذه العلاقة واتصاله الشعبي عبر الدواوين في الكويت، ساهمت بالتأكيد مساهمة كبيرة في

إزالة سحابة الصيف، وكلي أمل أن نستطيع تنمية هذه العلاقة وتطويرها لأن الذي يجمعنا أكثر بكثير من الذي يفرقنا، وأيا يكن هذا الخلاف، نبقى نتذكر العلاقة المتميزة ودور لبنان خلال غزو الكويت، وكذلك سيتذكر لبنان مساهمة الكويت في مشاريع لبنان التنموية .

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ محمد صباح السالم الصباح وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير المالية والتخطيط بالوكالة *

س: كيف ترى العلاقات الكويتية ـ اللبنانية؟

ج: لا شك أنني عندما أتحدث عن لبنان أجد نفسي أتحدث عن الكويت، فالبلدان تجمعهما جملة من العوامل المشتركة والمتشابهة وبشكل غريب بالفعل، كما لو أنهما كانا بلداً واحداً، ولعل أبرزها أن الكويت ولبنان نشأ على مفهوم سامٍ، وهو التعايش السلمي داخل المجتمع ومع دول الجوار إضافة إلى العديد من المبادئ الانفتاحية الأخرى كحرية العمل والتجارة والحوار الحر في التعامل مع دول العالم. وتجمعنا مع لبنان حرية صحافة مميزة قد تكون مصدر إزعاج للسلطات الحكومية، سواء في الكويت أو في لبنان، كذلك هناك حرية وديموقراطية وبرلمان منتخب في البلدين، وهناك نواب، سواء من الكويتيين أو اللبنانيين قد يمارسون عملهم ويعبرون عن أفكارهم أحياناً بشكل حاد تجاه الآخر، ولكن هذه هي الحريةوالديموقراطية التي منحتها دولنا لنا ولشعوبنا ويجب أن نحافظ عليها، وبالتأكيد فإننا قد أصبحنا في ذلك مثالاً يحتذى به في العديد من الدول الأخرى.

إن الكويت ولبنان توأمان صفاتهما واحدة وعلاقتهما متميزة جداً، فالكويتيون يعتبرون لبنان بلدهم الثاني واللبنانيون كذلك، والكويت كانت وما زالت تحتضن وترحب بالأشقاء اللبنانيين الذين يأتون إلى البلاد، سواء للزيارة أو للعمل، والكويتيون كذلك تجدهم وباستمرار يقومون بزيارة لبنان،

---

* جريدة القبس الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٣م، العدد ١٠٧٥٤.

وبالتأكيد ستكون العلاقات بين الشعبين بعد ذلك أفضل وبشكل أكبر، لا سيما بعد أن زال «السرطان الذي كان في الجسم العربي والذي سمم العلاقات والأجواء العربية، وهو الذي تمثل بالنظام العراقي ورئيسه صدام حسين، إن هذا النظام البائد كان بذرة سوء وشر وفتنة في الأمة العربية، ولله الحمد تم استئصاله».

س: خلال الأشهر الماضية كان هناك انزعاج من الموقف اللبناني، فهل تم تجاوزه بعد زيارة الرئيس الحريري والاتفاق على خطوات أسس جديدة حتى لا يتكرر ذلك؟

ج: لو تحدثنا عن اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في القاهرة، وموقف الكويت فإن ما حصل لم يكن موقف الكويت وحدها، بل جميع دول مجلس التعاون الخليجي ككل، فالجميع تحفظ على البيان الختامي، لأنه بيان مزور ولم يعبر عن رأي الوزراء المجتمعين، وبالإضافة إلى التحفظ الخليجي كان هناك استياء واضح وملاحظات من قبل بعض الدول العربية المهمة والمؤثرة كجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والأردنية، والصحافة المصرية أبدت هذا الرأي، وكانت لها ملاحظات قاسية على هذا البيان والطريقة التي خرج بها. ونحن أعربنا عن أسفنا تبعاً للطريقة التي صدر بها البيان الختامي في الوقت الذي كان فيه لبنان يرأس هذا الاجتماع، وانتقدنا الرئاسة، وهي لم تكن فقط دولة، ولكن هناك الأمانة العامة أيضاً، وحاولنا التذكير بأن هناك آليات محددة للعمل في جامعة الدول العربية، وأن هناك لائحة ونظاماً داخلياً يوضحان كيفية صدور القرارات لم يتم العمل بهما، وسجلت الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي تحفظها على هذه الإجراءات، وعبر لبنان وقيادته السياسية فيما بعد عن أن هناك خطأ إجرائياً، ومن ثم كان هناك اعتراف.

س: وحول الأزمة اللاحقة إثر تداعيات الحرب على العراق؟

ج: للأمانة كان هناك نوع من التغطية الإعلامية غير المنصفة، نحن

نعرف أنه لا توجد قدرة على ضبط الإعلام، ونحن تربينا على حرية التعبير، ولكن الشيء الذي أزعجنا في الحقيقة هو أن يتم تدنيس أرض لبنان الطاهرة بشخص مجرم بجميع المقاييس، وهو علي حسن المجيد «الكيماوي» الذي قتل من العراقيين كثيراً وقتل من الكويتيين والمسلمين أعداداً رهيبة. لقد كنا في حالة استغراب وتعجب كيف يقبل لبنان أن يدنس أرضه بهذا الشخص، علماً بأن هناك دولاً عربية أخرى كمصر والأردن كان علي المجيد قد طلب زيارتها ورفضت زيارته واعتذرت عن استقباله.

هذا الشخص بالنسبة لنا في الكويت كما هو شارون الذي ارتكب مجازر بحق الفلسطينيين واللبنانيين، وإحساسكم بالنسبة لشارون هو إحساسنا نفسه تجاه علي حسن المجيد، وما ارتكبه يعتبر أضعافاً مضاعفة لما ارتكبه شارون ذلك أن علي حسن المجيد عربي ومسلم.. وقام بارتكاب هذه الجرائم.

س : كان هناك أيضاً سوء تفسير للموقف السوري من العلاقات مع العراق.. هل تم احتواء الموقف؟

ج: كانت هناك زيارة مهمة سابقة للأشقاء في سوريا قام بها النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد لاستيضاح الموقف السوري، نحن رأينا أن هناك دعماً، اعتقدنا أنه للنظام العراقي من قبل أشقائنا في سوريا، فتوجه الشيخ صباح للرئيس بشار الأسد وكان الموقف السوري واضحاً في هذا الشأن إذ بيَّن أن الدعم ليس للنظام العراقي ولكن للشعب العراقي.

ونحن نعمل مع أشقائنا في سوريا بشكل وثيق في جانب القضايا العربية عموماً والقضايا التي تهم الشأن الكويتي خصوصاً ولا يمكن لنا أن ننسى أن سوريا وضعت فرقاً من أبنائها للمشاركة في تحرير الكويت، فالدم السوري والكويتي اختلط على الأرض الكويتية لتحريرها من احتلال

النظام العراقي الجائر. ومازالت سوريا تعمل الآن ومنذ فترة في الدفاع عن قضايا الأسرى والمرتهنين الكويتيين بالعراق عبر الأمم المتحدة، وتبنت سوريا موضوع أسرانا في مجلس الأمن، ولا يمكن لنا أن ننسى ذلك لقد كنا نعتقد أن هناك دعماً سورياً للنظام العراقي، وتم توضيح الحقائق لنا، وأن الدعم السوري للشعب العراقي فقط، وانتهى كل شيء.

س : وماذا عن الأزمة بين الكويت وأمين عام الجامعة العربية خاصة أن بعض المسؤولين الكويتيين طالبوا بإعادة هيكلة آلية عمل الجامعة؟

ج : مرة أخرى أكرر إن هناك ملاحظات عربية وليس للكويت فقط فالكويت جزء من منظومة عربية، هناك دول عربية أعلنت عن الانسحاب من الجامعة وبدأت في الانسحاب، الكويت أعلنت إيمانها القاطع بالعمل العربي المشترك وستظل تعلن ذلك وبضرورة تدعيم العمل العربي المشترك، إن النهج الذي كنا نسير فيه على ذلك في الجامعة كان غير سليم، وبعد أن نسمع تصريحات شخص ذي قيمة واحترام لدى الأمة الإسلامية كتصريحات شيخ الأزهر الذي انتقد كذلك آليات العمل العربي وينتقد أيضاً كيف احتفظ النظام العراقي بكرسيه في الجامعة العربية رغم أنه أساء جداً إلى النظام العربي وأنه نظام مجرم.. وهذا يذكرني بمقولة ساخر أميركي يقول: «أنا ليس لدي احترام لناد يقبلني فيه كعضو».

صدام حسين كنظام ارتكب جريمة بشعة بحق دولة عربية عضو في جامعة الدول العربيةواستمر يتصدر اجتماعات جامعة الدول العربية ولم يتم تجميد عضويته أو فرض إجراءات عقابية عليه في الجامعة، لذلك أعتقد أنه حماية للعمل العربي والبوتقة التي تجمع الدول العربية يجب أن يكون هناك حد أدنى من النهج الأخلاقي في التعامل بين الدول العربية، ونحن نرى أن دول منظمة الوحدة الإفريقية أو الاتحاد الأفريقي في تعاملها أفضل، إذ عقدوا اجتماعاتهم قبل ثلاث سنوات في الجزائر واتفقوا على أنه

إذا ما تم الخروج عن الشرعية من أي دولة من دول إفريقيا تجمد عضويتها في الاتحاد الأفريقي، فإذا قامت أي دولة بانتهاك الشرعية والمواثيق، والأعراف الدولية يتم تجميد عضويتها ولا تعاد إلا بعد معاودتها في الاعتراف بالشرعية، فما بالك بنا كدول عربية في الجامعة؟ أعتقد أنه من باب أولى أن يكون لدينا هذا النظام إذا ما كان هناك انتهاك صارخ لميثاق جامعة الدول العربية فيجب أن تجمد عضوية الدولة التي تنتهك هذا الميثاق، إلى أن تصلح وتصحح موقفها، أنا أعتقد أننا بحاجة لآليات من هذا النوع ونحمي بعضنا البعض، ولذلك كان في ميثاق الدفاع العربي المشترك الذي تم انتهاكه في عام ١٩٩٠ من قبل العراق، ماذا حدث؟ استمر العراق حضور اجتماعات الجامعة وظل يمارس صلاحياته وبطريقة تعسفية دونما أن تتخذ أي إجراءات ردعية لهذا النظام، واستمر على ذلك في غيه وتدمير العمل العربي المشترك ولذلك أنا أسميه بذرة سرطانية وشيطانية تم استئصالها أخيراً، ولله الحمد.

س : برأيك قضية حقوق الإنسان إلى أين وصلت في الدول العربية؟

ج : لا أعتقد أن هناك دولة انتهكت حقوق شعبها كما انتهك صدام حسين حقوق شعبه، بل أكثر من ذلك، قام بشن حرب كيماوية من الغازات السامة على شعبه، ودمر عرب الأهوار وحرق الآبار والآن نرى تبعات هذه المجازر الرهيبة من خلال المقابر الجماعية التي يتم اكتشافها، وأعتقد أنني لا أستطيع أن أجلس مع ممثل نظام كان يمارس هذا النوع الإجرامي بحق شعبه في الجامعة، لو كنا نعلم بتلك الحقائق آنذاك والتي تكشفت للجميع الآن.

س : ما رأيك بمبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الإصلاحية ومنها إعادة تقييم آلية العمل والعلاقات العربية؟

ج : هناك كثير من المبادرات العربية في هذا الصدد، أهمها مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، كذلك هناك مبادرة مصرية

مهمة، حيث تحدث الرئيس المصري حسني مبارك عن الحاجة لإعادة النظر في ميثاق الدفاع العربي المشرك، وهناك أيضاً أفكار مهمة من السودان وقطر والبحرين والكويت والمغرب والعديد من الدول العربية الأخرى، فالجميع مدركون بأن هناك خللاً هيكلياً في آليات العمل العربي المشترك، وهناك حاجة لإعادة النظر في طريقة اتخاذ القرار وطريقة عمل هذه المؤسسة العربية التي نطمح جميعنا كدول عربية أن نحافظ عليها بكل ما أوتينا من قوة. وجاءت لذلك مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله والتي تعد أكبر مبادرة شاملة لإصلاح الوضع العربي والذي يبدأ دون شك بإصلاح البيت العربي وهي جامعة الدول العربية ونحن بالتأكيد نؤيد وبشدة ما جاء في المبادرة السعودية.

س : هل هناك تصور لدى الكويت لتطوير آلية عمل الجامعة العربية وإعادة هيكلة كوادرها؟

ج : الدول العربية الصغيرة لها مصلحة حتمية في أن تكون الجامعة العربية قوية، ودول مثل لبنان والكويت لها مصلحة حتمية بأن تقوى آليات العمل العربي المشترك حماية لنا باعتبارنا دولاً صغيرة لأننا معرضون دائما للخطر، ونحن لسنا دولاً بوليسية تحكم شعبها بالنار والحديد بل نحن دول مفتوحة وديموقراطية وذلك حماية لنا ولعدم تكرار ما حصل في الكويت عام ١٩٩٠ لأي دولة أخرى، نحتاج إلى أن تكون آليات العمل العربي قوية وميثاق الجامعة يجب أن يركز على حق هذه الدول العربية بالوجود.. ميثاق الدفاع العربي المشترك تم انتهاكه عام ١٩٩٠ ولم يحدث شيء، ولذلك نحتاج لتأكيد، ودولة الكويت خصوصاً لها مصلحة مصيرية في تغطية ميثاق جامعة الدول العربية لتحقيق الأمن لهذه الدول الصغيرة.

س : وهل أنت متفائل في تحسن المستقبل العربي بعد سقوط نظام بغداد؟

ج : أنا متفائل وأعتقد أن هناك إدراكاً بأن حقبة الدكتاتوريات هي الحقبة

التي جلبت الدمار والخراب على الأمة العربية وسودت وجه العرب أمام الشعوب المتحضرة في العالم، ونموذج صدام يمثل أسوأ نموذج في البشرية نحن نعرف أن العراق بلد حضارة وتاريخ وأول قانون صدر من العراق وشعب العراق شعب مبدع ولكن ابتلي بقيادة سيئة.

إن هناك إدراكاً بأن هذه القيم الفاسدة التي حكمت العراق لمدة ٣٥ عاماً لا مجال لها الآن، إضافة إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب الانفتاح وبشكل أكبر من السابق ما بين الحكم والشعب، وهناك مبادرات في غاية الأهمية لا ينبغي تجاهلها تحدث في دول الخليج كالإنجاز الكبير الذي حققته مملكة البحرين الشقيقة في إجراء الانتخابات الحرة المباشرة حيث قام الملك حمد بجهد جبار في توسيع القاعدة الشعبية وتغيير المستقبل، كما ان هناك لدى الأشقاء في دولة قطر الاستفتاء على دستور قادم، ولا يفوتنا في هذا المجال الخطاب الملكي السعودي والإصلاحات السياسية الجريئة المطروحة فيه لتشخيص الأخطاء والمشاكل ووضع التصورات لحلها جميعاً. فقد أصبحنا في عصر الانفتاح والمشاركة الشعبية ومنح مؤسسات الإجماع الوطني، وكثير كثير من الدول الأخرى التي بدأت تتبع هذا النهج.

س: هناك تخوف كبير وإحباط لدى أهالي الأسرى الكويتيين جراء المعلومات السلبية المتواترة، ما تعليقكم؟

ج : الصورة أبلغ من ألف كلمة فإذا ما رأينا الأم العراقية عندما تصرخ بحثاً عن أبنائها عبر شاشات التلفزيون ونرى أنه يومياً يتم اكتشاف مقابر جماعية وكأنما كان العراق عبارة عن مقبرة لأشخاص قتلوا ودفنوا دون معرفة أهاليهم تتناقص الآمال لدينا.. ولكنْ هناك رَبٌّ ونحن نؤمن بالقضاء والقدر وكما نقول اللهم لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه .ونحن مؤمنون وسنواصل البحث عن أسرانا حتى نجدهم ونتأكد من مصيرهم فإذا كانوا أمواتاً نريد أن ندفنهم دفناً إسلامياً ونصلي عليهم وهذا كل ما تطالب به الكويت.

س : وما تصورك لمستقبل العلاقات الكويتية ـ العراقية في المرحلة المقبلة؟

ج : عقب ربع قرن من الزمن والحروب لا شك أن المنطقة بحاجة للانفتاح.. وبعد سقوط جميع الحواجز أصبحنا بحاجة للانتقال الحر وتبادل التجارة... فبعد ربع قرن نرى أننا كنا نبدد الأموال على الحروب وليس لصالح التنمية وهذا ما فرضته علينا المرحلة الماضية ونظام تسبب في ذلك لأكثر من ٣٥ عاماً، والآن وبعد أن انتهى ذلك النظام البعثي نرى معدلات ارتفاع في البورصة وحركة لرؤوس الأموال وهذا الأمر ليس على مستوى الكويت فحسب وإنما على مستوى المنطقة بأكملها، ونعرف الآن أن العراق الذي يعتبر عملاقاً في الاقتصاد وبإمكاناته الضخمة هو بحاجة إلى إعادة بنائه ويجب أن تكون هناك متطلبات لذلك وقد تسحب المنطقة كلها وتضعها في أعلى مراحل النمو الاقتصادي ولذلك نحن نتطلع وبتلهف لإنشاء حكومة عراقية لكي نجلس مع بعضنا البعض ونعيد ما تم تقطيعه من الأواصر والعلاقات بين البلدين، نعمل الآن في الكويت لإعداد البنية التشريعية التحتية لتوفير أكبر قدر من المساهمة لإعادة إعمار العراق، فالكويت تحتل موقعاً جغرافياً مميزاً ولديها إمكانات تجارية واقتصادية كبيرة للقيام بهذا الدور وكلنا تفاؤل بأن المنطقة بشكل عام مقبلة على الانفتاح ما بين الحكام والشعوب.. فهناك الإصلاحات السياسية في دول الخليج، وهناك خارطة الطريق لإقامة دولة فلسطينية.. وهذا ما يجعلنا متفائلين وعلى أكبر قدر من الثقة بأن المستقبل سيكون أفضل مما مضى.

س : فيما يتعلق بخارطة الطريق.. هل بالفعل أنت متفائل؟

ج: نعم، فأنا أسمع وأرى عزيمة أميركية حقيقية هذه المرة، ونرى أن الرئيس الأميركي جورج بوش يضع بثقله الشخصي الآن لتنفيذ هذه الخريطة.

س : عندما سئل د. الشيخ محمد الصباح عن مدى متانة العلاقة بين الشعبين الكويتي واللبناني؟

أجاب: إنها علاقة متميزة وتاريخية.

وقال: لو أحصي عدد الكويتيين في لبنان في أشهر الصيف لفاق أعداد الكويتيين الموجودين في البلاد، في إشارة لما يجمع الشعبين من علاقات وثيقة.

وعلق الشيخ محمد على ذلك قائلاً: كان لي صديق كويتي يريد الذهاب إلى لبنان للاصطياف غير أنه لم يجد مقعداً شاغراً في رحلات مؤسسة الخطوط الكويتية إلى لبنان، مشيرا إلى أن ذلك دليل على أن كافة الرحلات المتجهة إلى بيروت من الكويت تكون ممتلئة بالكامل، وهو ما يعكس مدى الترابط والمحبة من الكويتيين لجمهورية لبنان.

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ أحمد فهد الأحمد الجابر الصباح وزير الإعلام ووزير النفط بالوكالة حول القمة التشاورية الخليجية المنعقدة بالرياض وقضايا أخرى*

س: ما الاهمية التي تعلقونها على القمة التشاورية في الرياض اليوم (أمس) التي وصفتها وسائل الإعلام بأنها أكثر من تشاورية؟

ج: لا شك في أن الاجتماع التشاوري، كتقليد جديد في دول مجلس التعاون، أتى لحرص قادة دول مجلس التعاون على أن يكون اللقاء (التشاوري) أكثر من مرة في العام، إضافة إلى القمة الاعتيادية، بحيث يكون هناك لقاءات (تشاورية) على مستوى السنة بعيداً عن بروتوكولات القمة ,هو لقاء لعقد المباحثات والتشاور في المستجدات والحرص على تفعيل كل القرارات التي اتخذها مجلس التعاون، اليوم، أعتقد أن المنطقة، في ظل هذا الاجتماع التشاوري، تمر بمنعطف كبير وحساس، سواء كان بالنسبة إلى تحرير العراق ومستقبله وعلاقته مع دول المنطقة، أو بالنسبة إلى الحرب ضد الإرهاب الذي بدأ يتفشى كظاهرة في العالم العربي بما يحتاج إلى قرارات سريعة وحاسمة لإنهاء هذه الظاهرة، التي تؤكد أن الإرهاب لم يكن في يوم من الأيام قادراً على الانتصار على الدولة، وهناك تجارب وخبرات سابقة، تؤكد أن الإرهاب لم يستطع يوماً أن ينتصر برسائله ولكن الدولة والبوتقة المدنية هي التي تسيطر على الأمور في النهاية، وإن كان هناك تساهل هنا وهناك فهو على حساب الدولة،

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢م، العدد ١٣١١٩.

فالإرهاب هو دائما قضية تساهم للأسف في تحطيم اقتصاد ومؤسسات الدول المختلفة التي يجب أن يكون لها قرارات حاسمة، أعتقد أن هذين الموضوعين (العراق والإرهاب) هما الأكثر أهمية في هذه القمة ونتمنى من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون أن يخرجوا بتصورات وأن يفعلوا قراراتهم من أجل رؤية مستقبلية يمكنها التعامل مع هذين الأمرين المهمين في هذه المرحلة، إضافة إلى أي بنود أخرى يجدونها مناسبة، بالنسبة للتعاون ومتابعة القرارات الاقتصادية والتعليمية والمبادرات المختلفة التي ظهرت خلال قرارات سابقة في مجلس التعاون.

س: علاج ظاهرة الإرهاب يحتاج إلى قرارات ترتبط بالمناهج التعليمية والتحويل المالي والتشديد الأمني، فإلى أي مدى يتم التنسيق بين دول مجلس التعاون لتفعيل إجراءات عملية أو تبادل معلومات استخباراتية بين دول مجلس التعاون في هذا الخصوص؟

ج: لا شك في أن ثمة تعاوناً شاملاً بين دول مجلس التعاون على كل المستويات ,ثمة مبادرات متغيرة وكثيرة ,الكل يتذكر مبادرة سمو (ولي العهد السعودي) الأمير عبد الله و(أمير قطر) الشيخ حمد وهذه المبادرات لا شك أنها تلعب دوراً أساسياً في محاربة الإرهاب بواسطة التعليم والاقتصاد والمؤسسات الاجتماعية والخدمات المدنية وغيرها، واعتقد أن مثل هذه المواضيع وغيرها قد تطرح في هذا الاجتماع من خلال جدول الأعمال.

س:إضافة إلى المبادرتين السعودية والقطرية اللتين تفضلت بالحديث عنهما، هل هناك مبادرة كويتية ستطرح في هذه القمة، وخصوصاً مع وجود أنباء تفيد بإعداد ورقة كويتية؟

ج: الكويت وضعت أمام القمة وجهة نظرها، ووجهة النظر، إن كانت مكتوبة أم غير مكتوبة، ستقدم، لأن الكويت مرت بتجربة الإرهاب وورد

الإرهاب عليها بكل تياراته، يوم من الأيام كان إرهاب الإسلام المتطرف ويوم آخر كان إرهاباً مذهبياً، وقبلهما إرهاب أيديولوجي، فالكويت من الدول التي عانت من الإرهاب بكل فئاته وأيديولوجياته ومذاهبه، ونحمد الله الذي حفظ وطننا وأتاح لنا امتلاك خبرات في التعامل مع هذا الإرهاب.

س: وهل ستقدم هذه الخبرات إلى دول مجلس التعاون على شكل مبادرة كويتية؟

ج: اعتقد أن التنسيق أهم من المبادرات ,التنسيق والتعاون والتبادل الاستخباراتي للمعلومات، ولكل أجزائه، هو الأسلوب الأمثل الذي تتبعه الكويت، وقد تكونون لاحظتم مرافقة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد لمعالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد إلى السعودية في زيارته الأخيرة للتعاون، في إطار تبادل المعلومات، وهذا التبادل له دور إيجابي بلا شك.

س: هل لزيارة مدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) جورج تينت للكويت دور في تقديم خطة معينة للكويت في مكافحة الإرهاب، وهل هذه هي الخطة التي يحملها الشيخ صباح معه اليوم إلى القمة كمبادرة؟

ج: هذا الكلام كبير ,لا يعتقدون أن أحداً يعطينا خططاً، لا «سي آي ايه» ولا «إف بي آي» ولا «سكوتلنديارد» ولا «كي بي جي» حتى ,لا اعتقد أن أحداً يعطينا خططاً أو مبادرة ,هي زيارات روتينية يقوم بها الجهاز الأميركي (للاستخبارات) لعلاقته بالعراق وللتناقش مع الكويت حول آخر التطورات والمعلومات التي تحصل في المنطقة بأسرها، لكننا لم نأخذ في يوم من الأيام المبادرات التي نتبناها من الآخرين.

س: نسمع كلاماً كثيراً وإشاعات تتعلق بموضوع الأسرى، عن وجود مقابر هنا أو هناك، فهل تم التعامل مع هذا الموضوع بدقة وحذر؟.

ج: بلا شك، هناك أجهزة تعمل على مدار الساعة ,هذه قضية إنسانية

ونشعر تماما بما يشعر به أهالي الأسرى لأننا جزء من أهالي الأسرى، والأسرى جزء منا، كما هم جزء من أهاليهم، وهذه القضية حساسة، قد يكون التعامل معها بكم كبير من المعلومات التي تصب في الأجهزة المختلفة ومتابعتها، قد يكون أكثرها تطوراً هو البحث في المقابر الجماعية وفحص العينات، ولكنها قضية حساسة وإنسانية تتعامل معها الحكومة من خلال جهازها الجديد«للبحث عن الأسرى»، واللجنة الوطنية السابقة، تقوم بدورها على أكمل وجه برئاسة الشيخ سالم الصباح بالإضافة إلى ما تقوم به وزارة الإعلام في هذا الجانب ,أعتقد أن هناك تجييشاً كاملاً لكل المؤسسات الوطنية بالإضافة إلى الأهالي لمحاولة معرفة مصير هؤلاء الأبناء الذين مازالوا أسرى مفقودين.

س:هل هو البحث عن موتى في مقابر أم بحث عن أسرى إذن؟

ج: بكل الأجزاء، مقابر وأسرى، نحن نبحث عنهم بكل معلومة تأتينا، بعضها يأتي عن المقابر وبعضها يأتي عن أسرى في هذا السجن أو ذاك او هذه المنطقة وتلك، ونتعامل معها من هذا المنطلق.

س: بعد تقديم واشنطن مشروعها رسمياً إلى مجلس الأمة اليوم (أمس) للتصويت عليه غداً (اليوم)، كيف تقيم الكويت نسبة الاستقطاع الـ ٥ في المئة التي جرى تخفيضها لصالح التعويضات، هل ترونها إيجابية أم ظلمتم بها؟

ج: بلا شك الكويت من الدول التي تتمنى أن تكون نسبة التعويضات كاملة، ولكن في النهاية.نحن جزء من هذا العالم وعندما يقرر مجلس الأمن هذه التعويضات ويقرر مجلس الأمن نفسه رفع هذه التعويضات، لا نملك إلا أن نكون عوداً من عرض حزمة في التعامل مع المعطيات السياسية الجديدة في المنطقة، الكويت لم تكن في يوم من الأيام من الشواذ عن الأسرة الدولية والقرارات الدولية التي كانت تتبناها ودوماً هي من الداعمين

لهـا ومن هذا المنطلق علينا أن نحتـرم القـرارات الدولـيـة ونتـعـامل مـعـهـا وخصوصـاً إذا كنا صادقين في إعادة بناء عراق حر مسـتقل يحكم من قبل أبنائه ولديه علاقات حسن جوار متميزة وجزء من الأسرة الدولية يحترم قوانينها ومواثيقها وأعرافها وقراراتها السابقة، علينا أن نتعامل مع هذه المنظومة حتى نستطيع أن نصل إلى ذلك العراق.

س: وهل تلقيتم ضمانات أو تطمينات أن نسبة الـ ٥ في المئة لن تتعرض للتخفيض لاحقاً؟

ج: حتى هذه اللحظة أعتقد أن الخمسـة في المئة كانت هي الحل البديل وسنتعامل معه كما يتعامل آخرون وليس الكويت فقط.

س: ومـاذا عن الديون العـراقـيـة للكويت؟ هل ثمـة نيـة لإسـقـاطهـا؟

ج: نحن سنكون جزءاً من العالم، عندما يذهب العالم إلى (نادي) باريس سنذهب معه، وعندما يتنازل العالم سنتنازل، وعندما يقرر العالم الثبات على ديونه سنقرر الثبات على ديوننا، لن نكون شاذين عن بقية العالم.

س: ما مدى صحة خبر زيارة الرئيس (الأميركي جورج) بوش للكويت لشكرها على مواقفها؟

ج: الكويت اليوم في دائرة الأحداث، وبما أنها في دائرة الأحداث فتوقعوا أن هناك الكثير من الزيارات على مستوى زعماء ووزراء خارجية وأجهزة ووسائل إعلام وذلك نحن دولة مفتوحة على العالم وصديقة للكل، نفتح ذراعينا لاستقبال الرئيس الأميركي أو أي مسؤول في بلده الثاني الكويت للتباحث والتشاور لمعرفة وجهات النظر كما أننا قد نتلقى الشكر من بعضهم لمواقفنا التي نعتبرها جزءاً من واجبنا تجاه الشعب العراقي وتحرير المنطقة من ديكتاتورية فاسدة.

مقابلة صحافية مع

معالي السيد عبد الوهاب الوزان وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل السابق في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة .*

س: بداية فإن عالمنا اليوم يمر بتطورات سياسية ساخنة تدور من حولنا ونحن جزء كبير منها وتأثير ذلك لابد أن يمتد إلى الساحات المحلية أليس كذلك ؟ .

ج: بلى نحن دائماً نتابع هذه الأوضاع سواء كانت في العراق أو الخليج والأحداث الأخيرة كلها بحاجة إلى متابعة لأنها أوضاع غير طبيعية ونأمل أن يكون الوضع المقبل لصالح الشعب العراقي ليكون لديهم حكومة منتخبة على أسس ديمقراطية تعددية تنبذ كافة الشوائب الطائفية والحزبية .

س: بما أن بداية الحديث دخلت بنا نحو الوضع في العراق أترى أنه من الأفضل أن يكون الحكم فيها فيدرالياً أم حكماً موحداً ؟ .

ج: الشعب العراقي بجميع فئاته يطالب أن يكون الحكم في العراق

تعددياً والفيدرالية مقبولة كذلك في العراق حتى لا يعاد تكرار الحكم السابق الذي كان يعتمد على الرأي الأوحد والزعيم الذي لا يقهر والحزب الذي يمجد الشخص ويجب أن تكون صناديق الاقتراع هي التي تحدد مصير العراق ومن يحكمه .

---

* جريدة السياسة الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٣١ / ٥ / ٢٠٠٣ م ، العدد ١٢٤٠٠ .

س: أنت رجل اقتصاد فماذا عن ضرورة مشاركة الكويت في إعمار العراق ؟.

ج: بما أن الكويت قامت بالتضحية وبعمل كبير جداً وبمساعدة الحلفاء والقوات الكبيرة التي استعملت الأراضي الكويتية لتحرير العراق من هذه الزمرة فالأولى أن تكون الكويت كذلك هي البوابة لإعادة بناء العراق ونحن نعتقد بوجود هذا التوجه لدى قوات التحالف والولايات المتحدة الأمريكية ، والقطاع الخاص الكويتي يمتلك الكثير من شركات المقاولات الكويتية التي يمكن أن تساعد وتساند هذا الجانب ، وبهذه المناسبة أقول إن شركاتنا الكويتية انتشرت في مختلف دول العالم لبناء الجسور والمحطات والمطارات والشوارع والطرق السريعة .

س: « بو محمد » أنت تتحدث عن ضرورة أن تمنح دول التحالف الكويت المناقصات لإعمار العراق وهناك من يرى أن سعي أميركا لخفض نسبة التعويضات الكويتية من ٢٥ إلى خمسة في المئة جائزة غير جديرة بأن تحصل عليها الكويت نظير وقوفها لتحرير العراق ؟.

ج: الوضع لا يرتبط بجائزة أو إعطاء الكويت أمراً منصوصاً عليه في قرارات مجلس الأمن بل إن الموضوع مرتبط بإمكانية بناء العراق فإذا رأت دول الحلفاء والولايات المتحدة أن العراق وضعه الاقتصادي والسياسي والصحي والتعليمي والبنية التحتية بحاجة إلى بناء ويحتاج كل ذلك إلى إعادة إعمار فالمبالغ المالية التي يستحوذ عليها العراق من مبيعات النفط لا يستطيع أن يصرفها على معاشات ورواتب القطاع العام فكيف يستطيع العراق أن يلبي هذه الديون الكبيرة التي تقدر بما يقارب ٣٠٠ مليار دولار وبذلك يكون العراق أكبر دولة عليها ديون في العالم والعقلانية عند العقلاء رأت أن الوضع بحاجة إلى إطالة أمد الحصول على التعويضات لتصل إلى ١٥ عاماً بدلاً من خمسة أعوام حتى ترتاح المالية العراقية وتستطيع أن

تساعد في إعادة بناء العراق وقوات التحالف التي سميت بموجب قرار مجلس الأمن الأخير قوات احتلال لأن هذا شيء مطلوب بموجب القوانين الدولية بأن تكون قوات احتلال حتى تستطيع أن تعمل وأن تؤمن الأمن والمستلزمات المعيشية .

س: لكن هناك من يرى أن كلمة « احتلال » ما هي إلا لبسط نفوذ السيطرة على مقدرات العراق ؟ .

ج: كلمة احتلال مرتبطة بالقانون الدولي الذي يعطي الأحقية لقوات التحالف التي حررت العراق القيام بواجباتها بموجب ما هو منصوص عليه في اتفاقية جنيف وهذا التوجه يعطي الأحقية لهذه القوات لحفظ الأمن والأعراض والأموال وإعادة بناء هذه الدولة .

س: ننتقل الآن للشأن المحلي ، ما تقييمك بكل صراحة لمجلس ٩٩ خصوصاً وأنك عاصرت كوزير فترة منه ؟.

ج: كل ديمقراطيات العالم تمر عليها سنوات عجاف وسنوات انفراج والكويت من المؤكد أنها من الدول التي سارت في طريق الديمقراطية وكل ما تتطلبه الحياة الديمقراطية بجميع إفرازاتها السلبية والإيجابية يجب أن نتقبلها ويجب أن تهضم ثقافة الديمقراطية ، فهناك شعوب بدأت الديمقراطية منذ ٢٠٠ عام وهناك شعوب بدأتها من ١٠٠ عام وهناك شعوب طبقت هذه المسيرة من عشر سنوات فقط،والديمقراطية قريبة العهد تعطي إفرازات بدرجات معينة ونحن نجد أن الأداء البرلماني في الستينات والسبعينات حسب العطاء والأداء أفضل من الآن والسبب هو اختيار الشعب للنوعيات التي تستطيع أن تناقش وتحاور وتعطي من فكرها وجدها في كل ما يرتبط بالتشريع أو الرقابة ولديها الفكر والإحساس والمعرفة بكيفية وضع الضوابط للفصل بين السلطات وهذه

الأمور بدأت تتداخل إما لأسباب ضعف السلطة التنفيذية فتأتي السلطة التشريعية وتقوى على السلطة التنفيذية والأسباب معروفة في كل البرلمانات المعاصرة ونحن لدينا في الكويت لا توجد هذه التركيبة الحزبية التي توصل المسؤول أو الجهة التي تحصل على غالبية المقاعد إلى سدة رئاسة الوزراء مثلاً فهذا لا يوجد الآن بالكويت ولهذا فإن لدينا حدوداً معينة نتعامل بها وعلى ضوء هذه الحدود نجد أن التجربة الديمقراطية تحتاج دائماً إلى إعادة نظر وإلى مناقشة صريحة كما هو منصوص في الدستور لتوسعة قاعدة الحريات ولزيادة الديمقراطية .

س: إذن الوضع في الكويت بحاجة ضرورية إلى توسيع الحريات ؟.

ج: للمجتمع المدني أحقيته بتأسيس النقابات والجمعيات والمؤسسات فذلك يعطي مردوداً إيجابياً لتوسعة قاعدة الديمقراطية لإعطاء المرأة حقها السياسي ورجال العشائر يستطيعون أن يقوموا بأداء واجبهم بالتصويت مثلاً ما عدا القضاء لأن له ميزة وتركيبة خاصة أما في الدول الأخرى فأفراد الشرطة يذهبون ولذلك نقول يجب علينا أن نوسع قاعدة الديمقراطية لأنها لدينا ضيقة في الكويت لأن ١٣ في المائة فقط من السكان لديهم الأحقية بأن يقوموا بممارسة هذا الحق وهذا يعطي دلالة واضحة بأننا متأخرون في هذا الجانب .

س: إلى أي مدى يتضرر المواطن الذي لم يحصل على حقوقه السياسية ؟.

ج: من المؤكد أن الوطن والمواطن يتضرر من ذلك لأن قاعدة المشاركة ضيقة جداً ومحدودة جداً وهي محدودة بالرجل وبسن معينة ويجب أن تكون أقل من ٢١ عاماً وأقول أن ١٨ عاماً معقولة ليستطيع أن يدلي المواطن الشاب برأيه في من يمثله في الانتخابات البرلمانية ولهذا أقول إن المرأة الكويتية لها الحق في أن تمارس هذه الديمقراطية حيث إنها تمثل ٥٠ في

المئة من المجتمع وبقدر ما تتوسع قاعدة الديمقراطية بقدر ما يعطي ذلك مجلس الأمة أداء أفضل مع الزيادة في الحريات المنضبطة .

س: ماذا تقول في تدخل السلطة التشريعية في مهام السلطة التنفيذية؟.

ج: يجب أن تكون هناك دقة في عدم تداخل السلطات حتى لا يؤدي إلى غلبة جهة على أخرى أو يؤدي إلى خلل أو عدم استقرار ، والسلطة التنفيذية في جوانب تخلت عن صلاحياتها وتسلمها مجلس الأمة الذي بدأ يدخل في شؤون وشجون السلطة التنفيذية وهذا الأمر مخالف فكان على السلطة التنفيذية إذا كان هناك أي تدخل في أعمالها من السلطة التشريعية أن تلجأ إلى المحكمة الدستورية التي هي الملاذ الأخير للمساعدة لوضع الأمور في نصابها والمساعدة لتوضح لكل سلطة مهامها .

س: نعود إلى نقطة تقييم أداء مجلس ٩٩ البرلماني حيث إن خيط الحديث ذهب بنا بعيداً عن هذه الجزئية المهمة ؟.

ج: تقييم مجلس الأمة ٩٩ نستطيع أن نأخذه نحن من أفواه الأخوة النواب أنفسهم حيث إنهم في تصريحاتهم المتعددة في أكثر من محفل قالوا إن مجلس ٩٩ أداؤه ليس بالأداء الجيد وإنما هو أداء مماحكات وأداء أعطى المردود السلبي تجاه الممارسة الديمقراطية فبقدر ما يكون هناك احترام لكل سلطة واحترام لأشخاص تلك السلطات وعدم استعمال الأساليب الجارحة التي تؤدي إلى الإهانة وإذا كانت في حدود البحث والتقصي وممارسة حق السلطة التشريعية في حدود الرقابة الإدارية والتشريعية فإنها تؤدي إلى خدمة المجتمع ويجب أن نذكر بأن هذا المجلس أعطى فيما يتعلق بالرقابة عن طريق ممارسة حق الاستجواب وأن بعض الاستجوابات كانت راقية وذلك كان برأي السلطة التشريعية والتنفيذية .

س: أنت تقول إن بعض استجوابات مجلس ٩٩ كانت راقية نود أن نحدد ذلك بالأمثلة ؟.

ج: أنا أرى أن استجواب وزير التربية كان راقياً وليس فيه أي أساليب تجريحية أو إهانة وخرج بصورة طيبة وهناك استجواب القلاف كان راقياً.

س: تقصد استجواب النائب القلاف أم الثاني ؟

ج: أنا أقصد الثاني الذي قدمه القلاف ضد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والكل أكد أن هذا الاستجواب كان راقياً.

س: كيف يكون راقياً وعلى أثر هذا الاستجواب قدم النائب حسين القلاف استقالته من مجلس الأمة وذكر أن البرلمان الحالي يعد من أسوأ المجالس النيابية ؟.

ج: هذا رأيه الشخصي وهو نائب يجب أن يحترم رأيه وهذا إنسان قام بتشخيص الحالة ووجد أن مجلس ٩٩ بالنسبة له يعتبر غير مجد وغير فاعل وهو يتكلم عن زملائه النواب ونحن نقول إن هذا رأيه وهناك رأي آخر مضاد يجب إن يحترم .

س: هناك من يرى أن هناك وزراء لا يستطيع أحد أن يجرؤ على استجوابهم أما النوعية الأخرى فهي التي تتعرض بسهولة لانتقادات النواب وتقديم الاستجوبات ضدهم ؟.

ج: هذا احتمال وارد وصحيح لأن مصالح النواب مرتبطة بأمور معينة ولذلك فإن النواب يدافعون عن مكانة هذا الوزير أو ذلك الوزير وهناك كتل برلمانية في البرلمان وكل كتلة لها أسلوبها في الدفاع عن بعض الوزراء وهناك إمكانات عند الكتل البرلمانية ونستطيع أن نقول إنها عبارة عن أحزاب داخل البرلمان أو نواة لأحزاب مستقبلية وبالنسبة « لمجلس ٩٩ » نستطيع أن نقول إنه أنجز الكثير من القوانين مثل قانون دعم العمالة الوطنية وقانون تخصيص ٥٠٠ مليون من الصندوق الكويتي للتنمية لدعم

مشاريع الإسكان في الكويت وأيضاً أقر قانون الاستثمار الأجنبي وقانون الاستثمار غير المباشر وقانون البنوك الإسلامية والمنظور الإسكاني وأقساط بنك التسليف والادخار والتوجه نحو تحويل جناية الشيك بدون رصيد إلى جنحة.

س: التحويل من جناية إلى جنحة للشيك ما رأيك أنت تحديداً حول هذه الجزئية ؟.

ج: أنا من المؤيدين لإسقاط تجريم الشيك لأنه استغل بصورة سيئة للغاية واستعمل الشيك كأداة ضمان وليس كأداة وفاء وهذا خطأ ومخالف للقانون وكل مستفيد من الشيك يجب أن يتحمل تبعاته كما هو موجود في أميركا وأوروبا ومع الأسف وصل الأمر إلى أن ٦٠ في المئة من القضايا في المحاكم لدينا بسبب إصدار شيك من دون رصيد .

س: هذا خلاف إنفاق أربعة ملايين دينار سنوياً على عمليات الضبط وغيرها ؟.

ج: ليس ذلك فقط بل إن مبالغ مالية كبيرة تنفق على السجناء الكويتيين وزوجاتهم وأولادهم .

س: أنستطيع أن نقول إن أداء هذا المجلس تأرجح بين الإيجابية والسلبية ؟.

ج: في الحقيقة في هذا المجلس تم تأسيس حالات مرتبطة بالمال العام ومرتبطة بأراضي الدولة هي مخالفة للقوانين وأصبح لها تأثير وإثبات وإقرار من قبل مجلس الأمة وهذه الجوانب تكلم عنها الشارع الكويتي من ناحية السلبيات ولهذا أقول إن أداء المجلس الحالي فيه جوانب إيجابية وأخرى غير مريحة .

س: ذكرت الآن أن قضايا المال العام وأراضي الدولة فما رأيك في

استجواب النائب عبد الله النيباري بهذه المناسبة ؟ .

ج: هذا الموضوع فيه خلافات فقهية حيث إن الموضوع ارتبط بالرأي القانوني وإذا وجدنا الفتوى والتشريع أقرت التصرف وإذا وجدنا ديوان المحاسبة أقر بعد بحث واستفسار ماهية المشاريع التي طرحت ومجلس الوزراء بحث الموضوع من جميع جوانبه القانونية والإجرائية والأمور الفنية المرتبطة بهذا المشروع وكل ذلك كان يصب في صالح المشروع لأن بعض المشاريع تقدم بها أصحابها من قبل ١٥ عاماً أو أكثر وأخذت طريقها إلى البحث ، والاستفسار والحديث كان دائراً حول لماذا لم تأت هذه المشاريع إلى المستفيدين منها من خلال مناقصة والإشكالية تكاد تتمحور حول هذه الجزئية أما الأمور الأخرى فقد أخذت بعدها في التسعيرة أو الأمور المرتبطة بالخدمات أو المساحة أو القانون وإذا كانت كل هذه الأمور أخذت بعدها فالآن نتساءل أين الإشكال في ذلك إذا كان بعد كل ذلك أتت الموافقة من الفتوى والتشريع ومن ديوان المحاسبة ومن اللجنة المالية لمجلس الأمة ومن مجلس الوزراء والبيئة ولهذا نقول أن تحويلها إلى لجنة فغالبية المجلس أقر هذه اللعبة وبناء على ذلك يكون قد انتهى الموضوع حيث إن ممثلي الشعب أقروه بموجب ماهية موجودة وعلينا ألا ندخل في هذه المتاهات لعدم عرقلة القطاع الخاص إذا لم تكن هناك أخطاء جسيمة .

س: في سياق ردودك على أسئلتنا طالبت بإشهار جمعيات النفع العام والأحزاب والنقابات المعطلة لكن السؤال الذي يفرض نفسه الآن لماذا لم تفعل قرارات الإشهار عندما كنت وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل ؟

ج: لأرد على هذه السؤال أقول لك إن القرار بإيقاف إنشاء جمعيات النفع العام المنوطة بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل جردت من صلاحياته وأخذ مجلس الوزراء هذا الموضوع على عاتقه لإشهار الجمعيات الخيرية

وغمعيات النفع العام ولهذا رفعت دراية متكاملة ثن كل غمعيات النفع العام بالكويت والتي بلغ تعدادتا حوو ٥٥ غمعية وكذلك الجمعيات التي بلب أصحابها إئهارتا ووضعنا تذه الدراية بعد دراية مستفيضة وبالبنا بأن تدمج بعض الجمعيات لأن بعضها لا يعمل كلياً وبعضها يأهذ معوحات من دون أي إحتاغية وبالبنا بإئهار غمعيات أهرى.

س: وما تي الجمعيات التي بالبت بإئهارتا ؟.

ج : غمعية نقوق الإحسان وغمعية الدفاع ثن المال العام وغمعية ضحايا الحرب ونماية المستهلك وإثادة حادي الايتقلال ولأن الجمعية الثقافية الاغتماثية لم تحل ولكن لها مجلس معين من قبل الشؤون فقد بالبت بإثادة الحياة الاحتخابية لها وإثادة ما كاحت ثليه في السابق وكان ذلك ضمن الأئياء لإثطاء فرصة للمجتمع المدحي أن يتحرك ولإثطاء التعددية أنقية وإثطاء الفئات الأهرى الحق كذلك في ممارية نياتها الاثتيادية لما تراه منايباً ضمن إبار القاحون والديتور وألا يكون تناك نرمان لفئات في المجتمع من وغود غمعيات لها ويكون للأهرى الكثير والكثير.

المملكة العربية السعودية

تصريحات

سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي أثناء زيارته إلى جمهورية إيران الإسلامية *

أعلنت السعودية وإيران أمس معارضتهما لأي هجوم أمريكي محتمل ضد العراق ودعتا إلى « تسوية الأزمة عبر الطرق السياسية والسلمية » وجاء هذا الموقف إثر لقاء بين وزيري الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل والإيراني كمال خرازي حسب ما أفادته الإذاعة الإيرانية .

وكان الفيصل وصل في وقت سابق إلى طهران في زيارة عمل استغرقت عدة ساعات ، وبحث مع الوزير الإيراني في « الأزمة العراقية » ، حيث أعرب الاثنان عن « معارضتهما المشتركة » لأي عملية محتملة ضد العراق .

ونقل التلفزيون الإيراني عن الأمير سعود قوله « لنا مواقف مشتركة مع إيران .. نعارض أي هجوم عسكري على الدول الإسلامية والإقليمية .. ويرفض كلانا أي هجوم عسكري ضد العراق » .

ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن الأمير سعود قوله إن زيارته « تهدف إلى بحث العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بالإضافة إلى بحث تطورات الأوضاع في فلسطين المحتلة في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة » .

ورحب الأمير سعود بالدعوة التي قدمها العراق يوم الخميس لزيارة رئيس مفتشي الأسلحة الدوليين لبغداد وإجراء محادثات .

---

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٤ ، العدد ٩٥١٢/٣٩٥٨ .

ونقلت الوكالة السعودية عنه القول إن عودة المفتشين الدوليين هو « أنسب طريق لسلامة العراق والشعب العراقي » .

ونقل الفيصل أثناء زيارته رسالة من ولي العهد السعودي الأمير عبد الله رسالة إلى الرئيس محمد خاتمي .

ويصل إلى طهران اليوم وزير الشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي في زيارة تستغرق يومين تتركز محادثاته مع المسؤولين خلالها حول المسألة العراقية .

مقابلة صحافية مع
صاحب السمو الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية بمناسبة مرور عام على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ *

س: أفرزت تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر تبعات على العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة، أثرت على التعامل مع المواطن السعودي خصوصاً، هل تنوي القيام بتحرك لدى الإدارة الأميركية لوضع آلية لتسهيل حركة المواطنين السعوديين وتمنع اتهامهم بدون مبررات مقنعة ؟.

ج: لا شك أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أفرزت معطيات ومتغيرات كثيرة ولم تكن متوقعة ولم يقتصر أثرها أو تأثيرها على المملكة ومواطنيها فحسب، وإنما شمل العالم بأسره، ونحن على الدوام نتعامل مع مثل هذه المتغيرات بما يجب، واضعين في اعتبارنا المصالح العليا للمملكة ومواطنيها ومتطلبات رسالتها ومكانتها على كافة الصعد.

س: هناك دعوات بفتح حوار أكثر تفتحاً بين السعودية من جهة، وأوروبا من جهة أخرى على الصعيد الشعبي، وذلك لتخفيف وطأة الهجوم الإعلامي على البلاد، إلى أي مدى تتفقون مع هذا التصور ؟.

ج: تتسم العلاقات الرسمية بين السعودية والولايات المتحدة والدول الأوروبية بأنها علاقات متينة ومبنية على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ولها من عمقها التاريخي ما يؤكد رسوخها وثباتها، أمام ما يطرأ

---

* جريدة الشرق الأوسط اللندنية، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١١م، العدد ٨٦٨٨.

من متغيرات وأحداث ، كما أن عدم تعرض هذه العلاقة لما يشوبها راجع في المقام الأول لإدراك حكومات هذه الدول لحقيقة وسلامة مواقف المملكة وتوجهاتها وجهودها المتواصلة على الساحة الدولية وفي مختلف المجالات لخدمة الأمن والسلام الدوليين ومساهمتها الفاعلة في استقرار المجتمع الإنساني ، إلا أننا نتعرض وللأسف لهجوم إعلامي غير مبرر وله دوافع كثيرة من أشخاص ووسائل لا يتفقون مع مواقف المملكة وتوجهاتها حسب وجهة نظرهم الذاتية ، ونحن لا نرغمهم على ذلك ولكننا نطلب منهم تحري الدقة والموضوعية فيما يقولونه ويرونه عن المملكة ، وتقديم ما يؤكد وجهة نظرهم من المعلومات والحقائق بدلاً من الاكتفاء بتوزيع الاتهامات وترويج المغالطات بدون إنصاف لمن توجه إليه هذه الاتهامات ، ومنح فرصة إبراز وجهة نظره حيال ما يثار ضده إذا كان هناك احترام للرأي العام وأمانة الكلمة ومسؤولية الضمير، ونحن نبذل جهوداً كبيرة لإيضاح حقيقة الأمور لمثل هؤلاء وإن كنا لا نثق في سلامة مقاصدهم ، وأتفق معكم أنه من المهم مخاطبة الرأي العام في هذه الدول لإيضاح الحقيقة وشرح المواقف وتبادل وجهات النظر ، لكنني أعتقد أن ما نبذله من جهود إعلامية في هذا الجانب لا تزال بحاجة إلى الكثير والكثير لكي تؤتي ثمارها على النحو المأمول ، وتسهم في إيضاح حقيقة مواقف المملكة وتوجهاتها وتصحيح ما علق بصورتها لدى الدول الأخرى ، نتيجة ما يُروّج عنها من مفاهيم مغلوطة في وسائل الإعلام الغربية .

س: هل تدرس السعودية خطوات إعلامية محددة لتصحيح الصورة في الخارج ولمواجهة الهجمة عليها في بعض وسائل الإعلام الغربية ؟.

ج: لقد تجاوزنا في حقيقة الأمر مرحلة الدراسة والتخطيط والإعداد بهذا الشأن ، وبدأنا تنفيذ بعض الخطوات في سبيل مواجهة تشويه صورة المملكة التي يقوم بها الآخرون ، وتصحيح ما روج عنها من مفاهيم مغلوطة في وسائل الإعلام الأجنبية ندرك حقيقة دوافعها ومقاصد القائمين

بإشاعتها ، إلا أن هذه الجهود لا تزال بحاجة إلى المزيد من التعزيز الذي يجعل مما نقوم به على مستوى ما نتعرض له من حملات والأخذ بكل ما من شأنه إيضاح الحقيقة وفتح قنوات الحوار مع الآخرين وإبراز وجهة نظر المملكة بالشكل الذي يقنع ولا يحرج ، وفي إطار قيمنا التي تحترم الإنسان حتى لو كان خصماً ، وتسعى إلى الوصول إلى الحقيقة بدون إساءة أو تجريح فغايتنا شريفة ووسيلتنا لبلوغ تلك الغاية أشرف، ولسنا مع من تبرر غايته وسيلته .

س: تسلمت السعودية من إيران قبل أسابيع ١٦ فرداً من أعضاء تنظيم القاعدة الذين دخلوا إلى إيران من أفغانستان، نأمل معرفة مصيرهم ومدى صلاتهم بالتنظيم ؟ وهل هناك مطلوبون آخرون لدى إيرانأو اليمن ؟

ج: تسلمنا من الإخوة الإيرانيين في حقيقة الأمر ١٤ رجلاً وبعد التحقيق في وضعهم ، تم إطلاق سراح ستة منهم والباقون قيد التحقيق، ولم يظهر لنا وجود أي أدلة أو إثباتات تؤكد صلتهم بما يسمى بتنظيم القاعدة، وإضافة إلى ذلك تسلمنا سبعة أطفال وثلاث نساء أطلق سراحهم فوراً وسلموا لذويهم .

س: ما صحة تسلم المملكة من اليمن لأعداد من السعوديين لمساندتهم تنظيم القاعدة أو أيّة جماعة خارجة عن القانون قبل أشهر بدون إعلان رسمي ؟.

ج: التعاون فيما بيننا وبين اليمن الشقيق قائم ومثمر وقد تسلمنا من الإخوة في اليمن بعض السعوديين المطلوبين في قضايا أمنية متعددة ، وعندما يتضح لنا ما يوجب إعلانه بهذا الخصوص فإننا سوف نبادر إلى ذلك في حينه ، وتعاوننا مع الأشقاء في اليمن يسير وفق ما نؤمله جميعاً ويتطلع إليه المسؤولون في البلدين الشقيقين ويصب في صالح أمنهما واستقرارهما .

س: ما الجديد بشأن مطالبة السعودية للعراق بتسليم خاطفي الطائرة السعودية الموجودين حالياً في العراق ؟.

ج: مطالبنا للعراق بتسليم خاطفي الطائرة السعودية تتم من خلال القنوات والوسائل المتبعة في مثل هذه الحالات ونحن في انتظار ما يسفر عنه ذلك .

س: كيف تساهم الجهات المختصة في السعودية في قضية المعتقلين في المغرب المتهمين بنيتهم تدبير تفجيرات في مضيق جبل طارق ؟.

ج: في الحقيقة إنه منذ الإعلان عن اعتقال بعض السعوديين في المغرب بتهمة نيتهم القيام بأعمال إرهابية قمنا بإرسال وفد سعودي للاطلاع على حقيقة الأمر ، وما أثير بشأنه ، وكل ما له صلة بهذا الخصوص ، وإجراءات التحقيق لا تزال جارية ، ونحن بانتظار ما يسفر عنه التحقيق مع من تم اعتقالهم من مواطنين سعوديين من قبل الجهات الأمنية المغربية .

س: كم العدد الحقيقي للمعتقلين السعوديين في غوانتنامو؟ وهل هناك محامون مكلفون من قبل حكومة السعودية لمتابعة قضاياهم ؟.

ج: عدد المعتقلين السعوديين في غوانتانامو نتيجة الأحداث الأخيرة في أفغانستان يقدر بـ (١٢٧) شخصاً وتتم متابعة أوضاعهم باستمرار ، وقد ذهب فريق سعودي إلى هناك ، وذلك للتعرف على أوضاعهم وجهودنا واتصالنا بشأنهم مستمر ، ونحن نفضل أن تتم هذه الجهود في إطارها الطبيعي بعيداً عن التناول الإعلامي لما في ذلك من مصلحة للمعنيين بهذا الأمر .

س: هناك دعوات بتغيير المناهج التعليمية في السعودية ، خاصة الموضوعات المتعلقة بالجهاد ، كيف يكون الرد حيال ذلك على مطلقي تلك الدعوات ؟.

ج : الدعوات التي نسمعها بشأن تغيير مناهجنا التعليمية شيء والواقع شيء آخر ، فنحن في هذه البلاد عبر تاريخها المجيد نثق بسلامة مناهجنا التعليمية، وصحة منطلقاتها وغاياتها ، وأفعالنا لم ولن تقوم على دعوات هنا أو هناك لا تستند إلى حقيقة الأمر، ولا تسعى إلى تحقيق ما يعود علينا بالخير والفائدة ، ولكننا في واقع الأمر نعمل لما نؤمن به ، ونرى فيه صالح بلادنا ومواطنينا، ولا يخالف قيمنا وثوابتنا ، ومناهجنا تركز على تلك القيم والثوابت التي تتطور في أساليبها وطرقها ، وفق ما تستدعيه مصالح الأمة ومقتضيات التطوير والنماء من دون أن يتعارض ذلك مع ماأسست عليه هذه البلاد وقام به كيانها .

س: ما أحدث المعلومات عن السبعة الذين تم اعتقالهم في الرياض لنيتهم القيام بعمل تخريبي في القاعدة العسكرية وهل جرت اعتقالات أخرى ؟.

ج : ما يتعلق بالأشخاص الذين تم اعتقالهم مؤخراً في الرياض لنيتهم القيام بأعمال تخريبية ، وأعلن عن ذلك في حينه فلا تزال التحقيقات معهم جارية .

س : تشكو الإدارة الأمريكية عبر تصريحات لبعض مسؤوليها من عدم ضبط مشاعر العداء لأمريكا والتحريض على الكراهية للغرب على أنهم كفرة ، من دون اعتبار للمصالح التي تربط البلدين ، ما تعليقكم على ذلك ؟.

ج : ليس لدينا في حقيقة الأمر قياس دقيق لمشاعر الناس وانطباعاتهم ولا يستطيع أحد التحكم في هذه المشاعر والأحاسيس، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : ما مسببات تلك المشاعر ؟ والجواب في اعتقادي أن ما يتعرض له أبناء هذه البلاد من حملات جائرة في وسائل الإعلام الأجنبية لا يستند إلى حقيقة وتحاكم الأمم والمعتقدات من خلال تصرفات الأفراد ، ومن منّا أو من غيرنا لا يغضب عندما تمس عقيدته أو قيمه أو ثوابته ، ويتهم بما لم يصدر منه أو يحكم عليه من خلال منابر الإعلام لا أروقة

المحاكم ، أليس فيما يحصل في فلسطين من قتل وتشريد وتجويع وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان الفلسطيني على مرأى من العالم ما يثير مشاعر وسخط إخوانهم في هذا الوطن وغيره ، بل ومشاعر المنصفين في أي بقعة من المعمورة ، علينا ألاّ نحكم على النتائج في غياب الأسباب والمسببات إذا كنا منصفين ، والشعب السعودي شعب جُبِلَ على حب الخير والتعاطف مع الإنسان وحاجاته في أي مكان وزمان ولا يغضب إلا لحق وبما يستحق .

س: قبل عدة أسابيع أصدرت الجهات الامنية الاميركية تحذيراً من مواطن سعودي يدعى سعود الرشيد الذي سلم نفسه للسلطات في السعودية ، هل ظهر من التحقيق أيه علاقة له بمنفذي اعتداءات ١١سبتمبر ؟.

ج: تشير التحقيقات الأولية مع المواطن سعود الرشيد إلى عدم وجود صلة له بمنفذي أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، وأوضح التحقيق أنه قد عاد من أفغانستان قبل تلك الأحداث وما أثير حوله عبر وسائل الإعلام بعيد كل البعد عن حقيقة واقعه وبساطته حيث ضخم أمره أكثر مما يستحقه .

س: أصبحت عدة جمعيات خيرية سعودية موضع اتهام لعلاقتها الخارجية ، هل هناك نية لتقييد عمل الجمعيات الخيرية ووضعها تحت الرقابة الدقيقة؟ وأخيراً اتهمت السعودية بنشر الإرهاب من خلال دعمها للمدارس الدينية في عدد من الدول الإسلامية ، هل ترون ضرورة لمراجعة المعونات التي تقدمها المملكة للمدارس والجمعيات الإسلامية؟.

ج: الجمعيات الخيرية السعودية لا صله لها بالإرهاب ، ونحن متأكدون مما نقوله ونعلن عنه وما يثار أيضاً عن المملكة من تهم نشر الإرهاب من خلال دعمها للمدارس الدينية في الدول الإسلامية ، اتهام باطل ، ومعروف مقاصد من يروجه ويثيره في هذه الأيام ، وجهودنا في خدمة العمل

الإسلامي متواصلة وظاهرة للعيان ، ولا نخفي خلاف ما نعلنه ونضع في الحسبان تحري الدقة والتثبت من وصول هذه المساعدات إلى مستحقيها مباشرة ، ونعمل على الدوام من أجل تطوير هذه الضوابط وتفعيلها ، ولذلك تم الآن تأسيس الهيئة السعودية العليا للإغاثة والأعمال الخيرية ، والتي سيعلن عنها قريباً لتنطوي تحتها الأعمال الإغاثية كافة ، ولنكون على بينة تامة من وصول هذه المساعدات إلى المستفيدين منها مباشرة وللأغراض التي خصصت لها ، كما أننا نعمل دائماً على إيجاد الأنظمة والأساليب الدقيقة وفقاً للمتغيرات لضمان المتابعة المستمرة لهذه الأعمال الخيرية ، أما ما يتعلق بما نسمعه من اتهامات ، فعلينا أن نعرف جيداً أن الاتهام سهل إطلاقه ، ولكن ليس بالضرورة أنه على حق ، وهو ما ينطبق على ما أثير عن الجمعيات السعودية الخيرية وصلتها بالإرهاب .

نص كلمة
صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية أمام الاجتماع الحادي والعشرين لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في مسقط *

يطيب لي أن اكون معكم اليوم في هذا اللقاء المبارك إن شاء الله، ويسرني أن أحيي بكل تقدير وإجلال جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان سلطنة عمان الشقيقة الذي يعمل على تعزيز مسيرة كل ما من شأنه تحقيق أمن واستقرار ورخاء دول مجلس التعاون، والشكر موصول لأخي وزميلي معالي وزير الداخلية في سلطنة عمان الأخ سعود بن إبراهيم البوسعيدي على ما يقوم به من جهود حثيثة مخلصة من أجل إنجاح هذا اللقاء ، وتعزيز فرص التقاء الأشقاء على أرض عمان الأبية في جو تسوده روح التعاون والتآخي وتغمره مشاعر المحبة والتطلع نحو الغد الأمثل بكل ثقة وعزيمة واقتدار ، كما أقدم لكم أيها الإخوة الأعزاء خالص الشكر على ما تبذلونه من جهود في سبيل توفير أسباب النجاح لما يصدر من قرار تصب - إن شاء الله - في صالح دولنا ومواطنينا الكرام والمقيمين على أرضنا الخيرة من الأشقاء والإخوة والأصدقاء .

أيها الإخوة ..

تدركون جميعاً أن العالم يمر في مرحلته الحالية بمتغيرات كثيرة

---

* جريدة الرياض ، السعودية الصادرة بتاريخ ٨/١٠/٢٠٠٢م، العدد ١٢٥٢٤ .

تستوجب المعايشة ، والإعداد لكل متغير ، بما يضمن أمن واستقرار دولنا لتواصل نموها ، وتحافظ على منجزاتها ، وإذا كان الأمن بكل معانيه هو الأساس للاستقرار والرخاء والثبات وتحقيق التطلعات ، فإن مسؤوليتنا جميعاً تتعاظم مع الأحداث وتداعياتها ، ولا بد من تسارع الخطى نحو توحيد الجهود ومضاعفتها ، وتعلمون - أيها الإخوة - أنه إذا كان للأحداث والمتغيرات التي يشهدها عالمنا اليوم من مغزى أو حكمة تذكر فإنها تكمن في وجوب توحد شتات جهود مجتمعاته وحكوماته في مواجهة ما يتهدد وجودها من مخاطر الإرهاب في أطواره الفكرية والمادية وانعكاسته على الأمن والسلام الدوليين ، وأن يعي الجميع حقيقة أن الحفاظ على كرامة الإنسان أساس في كل الأديان والأعراف دون تمييز لعرق أو لون أو دين ، كما يجب الاعتراف بصدق أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بدين أو بأمة أو بمجتمع دون غيره.

أيها الإخوة ،،

لقد بذلنا ما في وسعنا للتصدي لكل ما يعرض الأمن وحياة الإنسان للخطر كما أن ديننا وقيمنا تحرم ترويع الآمنين وإيذاءهم ومع هذا – وبكل أسف – صرنا متهمين بدلاً من أن نكون مقدرين ، ولكنْ نحن ماضون في العمل وتحقيق كل ما يؤكد حقيقة أن منطقتنا وشعوبنا كانت وستظل بإذن الله مصدراً أساسياً في استمرار الرخاء والاستقرار لكل شعوب العالم ، بل يجب أن نوضح لمن يتهمنا بأننا مصدر للإرهاب متجاهلاً أو جاهلاً بدورنا البارز في مكافحة هذه الظاهرة الغريبة عن قيمنا ومثلنا وأخلاقنا عبر تاريخنا المجيد ، نوضح له أننا في حقيقة الأمر إحدى ضمانات الاستقرار الذي تنشده كل شعوب الأرض وتتطلع إليه، وأننا دعاة سلام وأمة خير وسعادة للعالم أجمع ، إننا أيها الإخوة ، نشهد في أيامنا هذه لغة إعلامية ، دافعها الإضرار والتشويه دون وجه حق ، العالم - في الحقيقة - بحاجة

إلى لغة عاقلة متزنة بعيداً عن الانفعال وردود الأفعال التي تفتقر إلى الحكمة والاتزان ، نحتاج إلى رؤية واعية شاملة لا تغلب المصالح الذاتية الضيقة على المصلحة العامة لما فيه أمن واستقرار الناس في كل مكان ، ومع ذلك نحن ساعون بعد الاعتماد على الله إلى فتح حوار مثمر هادف بناء مع الآخرين، مع العقلاء الذين يدركون حقيقة الأمور وإن غاب صوتهم وسط ضوضاء دعاة الغلو والتطرف ، فإنهم موجودون في الواقع وبإمكاننا أن نصحح الكثير من المفاهيم الخاطئة عنا وعن مجتمعنا ، وأن نكرس المفاهيم الصحيحة التي تخدم الأمن والسلام وتدعو للتعايش ليس في منطقتنا فحسب وإنما في العالم أجمع .

أيها الإخوة..

لقد غاب صوتنا عن ساحة المواجهة لسبب أو لآخر ، ووجدت القوى الصهيونية المعادية مجالها الرحب في الإساءة إلينا وتشويه صورتنا ، وترويج كل ما يسيء إلينا مما يوجب علينا أن نعترف بتقصيرنا في هذا الجانب ، وتهاوننا في نقل الحقيقة إلى الآخرين ، وفتح حوار معهم يسهم في تباين سلامة توجهاتنا وسمو مقاصدنا ونبل غاياتنا ، وأيضاً إن ما يروج عنا ما هو إلا أكاذيب ودسائس سرعان ما ينكشف زيفها أمام سطوع شمس الحقيقة ، لا بد أن نؤكد للعالم ما يعرفه من رغبتنا في خدمة قضايا السلام والحرية والاستقرار ومكافحة الإرهاب أيا كان مصدره قولاً وعملاً والإسهام في تحقيق الأمن والازدهار لشعوب الأرض مؤكدين أيضاً أن ليس هناك ما يبرر النظرة الظالمة لبعض الدول عنا أو تخوفهم منا لأننا ـ في حقيقتنا ـ دعاة سلام وبناة حضارة ورسل خير ، ساهمنا ونساهم بإذن الله في خدمة بني الإنسان وتطورهم .

وختاماً أكرر سعادتي وسروري بلقائكم في أرض عمان الشقيقة وأرجو من الله العلي القدير أن يوفقنا في الخروج من اجتماعنا هذا بكل نافع مفيد لما فيه مصلحة أوطاننا ومواطنينا ، وأن يهدينا إلى سواء السبيل .

مقابلة صحافية مع

معالي الدكتور غازي القصيبي وزير المياه في المملكة العربية السعودية حول عدد من القضايا المهمة *

س: يرى البعض أن قرار تعيينكم وزيراً للمياه كان مفاجئاً، ما أثار التكهنات والتساؤلات، ما حقيقة الأمر؟.

ج: إنشاء وزارة مستقلة للمياه كان موضوع بحث جدي على أعلى المستويات في المملكة منذ سنين طويلة، وانتهى البحث بتوصية محددة صدرت من مجلس الشورى قبل ٥ سنوات بتبني هذا الاتجاه، وأحيلت التوصية إلى اللجنة الوزارية لهيكلة مؤسسات الدولة برئاسة الأمير سلطان بن عبد العزيز ودرستها بعناية عبر لجان فرعية، ثم انتهى الأمر في مجلس الوزراء الذي صدر قراره بإنشاء الوزارة وتحديد صلاحياتها قبل أكثر من سنة ونصف السنة، أقول من دون مبالغة إنني لا أعتقد بأن إنشاء أي وزارة في العالم العربي قد بحث بهذا القدر من الدقة والتفصيل قبل بدء الوزارة عملها، والبحث عن الوزير الملائم لهذه الوزارة بدأ منذ قرار إنشائها، ولم أكن بطبيعة الحال، بعيداً عن البحث، إن أي قرار يجيء مفاجأة للذين لا يعلمون خلفياته، أما بالنسبة إلى العالمين بهذه الخلفيات فلا توجد أي مفاجأة، وليت الذين يجهلون سألوا الذين يعلمون بدلاً من ضرب الودع والتنجيم.

س: اعتبرت الأوساط اليهودية انتقالكم من السفارة في لندن إلى الوزارة في السعودية عيداً وانتصاراً لها، وأدلى كثير منهم بآراء، محاولين أن يرسخوا في الأذهان أن هذا الأمر كان عقاباً لكم بسبب

---

* جريدة الحياة اللندنية، الصادرة بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٢م، العدد ١٤٤٥٨.

مـواقـفكم القـومـيـة وقـصـيـدتكم الشـهـداء ، فكيف تنظرون إلى هذه التفسيرات ؟.

ج : موقف الأوساط الصهيونية هذا يذكرني بموقف جحا الذي اخترع كذبة ثم ما لبث أن صدق كذبته ، قال هؤلاء كلاماً مماثلاً بعد انتقال السفير الفرنسي في لندن إلى موقع آخر حسب العرف الديبلوماسي الفرنسي ، وهناك الآن هجوم عنيف على عمدة لندن بسبب انتقاداته لشارون ووجهت اتهامات قاسية ضده ، وهدف الأوساط الصهيونية التي تردد هذه المقولات أن توحي بأن النفوذ الصهيوني يسيطر على كل دولة ويتحكم بكل قرار ، ومع تسليمنا بأن لهذا النفوذ الصهيوني تأثيراً لا ينكره أحد إلا أنه من السخف أن يتصور أحد أن المملكة العربية السعودية يمكن أن تتخذ أي قرار مجاراة لضغوط صهيونية ، ولو أن المملكة جارت هذه الضغوط لما واجهت الحملات الضارية التي تشن عليها حالياً والتي عرف الجميع مصادرها وأسبابها ، وعلى أي حال ، إذا كانت خدمة المواطنين في مجال حيوي يمس حاضرهم ومستقبل الأجيال المقبلة عقوبة ، فهي عقوبة أفضل من المكافأة .

س : ما صحة أن ضغوطاً رسمية أمريكية وبريطانية مورست على السعودية لإبعادكم من السفارة في لندن ؟ .

ج : لم يكن هناك أي ضغط لا من بريطانيا ولا من الولايات المتحدة، ولو كان هناك أي ضغط لما استجابت المملكة العربية السعودية ، وكل ما تردد في هذا المجال مجرد إشاعات كاذبة ، وكل ما قيل عن علاقتي بوزارة الخارجية البريطانية وقصص التوبيخ والاستدعاء محض اختلاق ، من صنع خيال مغرض ، علاقتي بالمسؤولين في هذه الوزارة وبالمسؤولين خارجها كانت ، ولا تزال، قوية ووثيقة.

س: أثارت قصيدتك (الشهداء) ضجة في الأوساط الصهيونية ولدى المتعاطفين مع إسرائيل وكتبت إلى مجلس المفوضين اليهود في بريطانيا أنك لن تتراجع عما قلته فيها ، هل يمكن التوفيق بين العمل الديبلوماسي والكتابة السياسية ؟.

ج: لا أحد باستثناء المتخلفين عقلياً يعجز عن التفرقة بين إنتاج أدب شخصي ، وبين موقف رسمي سياسي ، وعلاقتي بالوظائف الحكومية بدأت منذ أكثر من ثلث قرن ، وكان من الواضح على الدوام أنني عندما أكتب شعراً أو عملاً روائياً أو أدباً من أي نوع أعبر عن تجربة شخصية وعن موقف شخصي ، أما المواقف الرسمية فلا يعبر عنها أحد شعراً أو عبر رواية أو مسرحية ، والذين أثاروا الضجة يعرفون هذه الحقيقة جيداً، ولكنهم يتجاهلونها لأنهم يحاولون أن يسكتوا كل صوت يرتفع ضد الممارسات القمعية الشارونية ويدافع عن الحقوق الفلسطينية ، ولكن كيف لهم أن يسكتوا ألف مليون عربي ومسلم ؟ ليس في وسعنا ، في هذه المرحلة أن نحارب بالأسلحة ولكن في وسعنا أن نحارب بالأقلام ، وهذا أضعف الإيمان .

س: هل صحيح ما نشر في إحدى الصحف الإسرائيلية أن الرئيس جورج بوش قال لنائب خادم الحرمين الشريفين (لديكم سفير جيد في واشنطن وآخر سيئ في لندن) ؟.

ج: الصحيفة الإسرائيلية التي زعمت هذا قالت إنه كان هناك (فريق) كامل نقل أشيائي الشخصية من مكتبي في السفارة في يوم واحد ، وإن سيارة أسرعت بي إلى المطار، كما ذكرت أنني كنت ذات يوم وزيراً للزراعة ، وأنني دخلت معركة للحصول على مركز الأمين العام للأمم المتحدة ضد الدكتور بطرس غالي ومعركة أخرى للحصول على مركز الأمين العام للجامعة العربية ضد عمرو موسى، والمقال ، بأكمله ، سلسلة من الأكاذيب ،

وما جاء فيه نقلاً عن لسان بوش ليس له أي أساس من الصحة ، إنني لا أستغرب أن تكذب صحيفة إسرائيلية ولكنني أستغرب جداً حين أجد أن هناك عربياً واحداً صدق هذه الأكاذيب .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد إبراهيم العساف وزير المالية في المملكة العربية السعودية حول عدد من القضايا المهمة *

س: الاقتصاد السعودي اقتصاد قائد، وأي توعك يصيبه سيسفر عن الهرج والمرج، والاضطراب والفوضى. نحن هنا نسألك عن صحة الاقتصاد عندكم، فنحن نقرأ من زمان أنه منهك، والأقلام تتداول وتقول إن السعوديين مقبلون على مواجهة مشكلات، وسيتعرضون لمخاطر الإفلاس.. قل لنا أين الحقيقة ؟

ج: نكون متفائلين جداً إذا قلنا إن الوضع صحي ١٠٠٪ أما الكلام عن ركود، وجمود في الاقتصاد السعودي فهو كلام غير صحيح، فمن يتابع التطورات الاقتصادية عندنا، والقرارات التي اتخذت يجد أن العكس هو الصحيح. القرارات المتخذة ستخدم الاقتصاد في النهاية، وخصوصاً القرارات التي ركزت على القطاع الخاص وأدواره. من هذه القرارات قرار إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى، والمتابعة الشخصية لها من قبل سمو ولي العهد الأمير عبد الله، معنا وبشكل يومي. كذلك ستخدم الاقتصاد السعودي قرارات التخصيص وتخفيض الرسوم الجمركية، إلى جانب بعض الأنظمة كالسوق المالية، ونظام الضريبة والتأمين ... هذه القرارات، وهذه الأنظمة تضع الأسس الصحيحة للاقتصاد السعودي، وستبحث وسيتم إقرارها إن شاء الله. وعلى العموم فإن التحدي يواجه الاقتصاديات الخليجية كلها، وهو تحدي الاعتماد على سلعة واحدة، أي

---

* جريدة السياسة الكويتية، الصادرة بتاريخ ١٦/ ١١/ ٢٠٠٢م، العدد ١٢٢٠٦ .

الاعتماد على النفط .. هذا تحدٍ يجب أن نتعامل معه ، ونتحدث عنه في مجلس التعاون الخليجي ولا بد من التركيز عليه . ونحن ندخل ، كدول الخليج في الاتحاد النقدي يجب أن يكون هناك توجه واحد في السياسات المالية ، وأولها الإيرادات وتنويع القاعدة الاقتصادية . هناك - بالمناسبة - جهود تبذل عندنا لتوسيع قاعدة الإيرادات ، وهناك اقتراحات تدرس في هذا الخصوص في المجلس الاقتصادي السعودي الأعلى منها ،ونحن هنا نتحدث عن الإيرادات وعن النفقات التي يجب أن يحد منها . (هذه المقابلة تمت قبل انعقاد مجلس الوزراء السعودي يوم الاثنين الماضي الذي أصدر قرارات مهمة توقعها الوزير العساف) .

س: سمو ولي العهد كما نعرف ، شدد على الجهات الحكومية بألا تتعدى الموازنة في نفقاتها . هل تم التقيد بهذا التوجه العالي أم مازالت هناك تجاوزات ؟ .

ج : بمتابعة ولي العهد المستمرة أصبح لدينا التزام كبير بالموازنة . نعم هناك تجاوز لها لكنه ليس بالتجاوز الكبير ،إلا أنه في نفس الوقت ليس صغيراً . نتحدث الآن عن صحة الاقتصاد السعودي في ضوء ما سبق ، فعندما يكون الحديث عن التطورات الاقتصادية نسمع من يقول إنه لم يكن هناك نمو اقتصادي في السنوات العشرين الماضية . وأحب هنا أن أركز على ناحية فأي اقتصاد يرتكز على البترول لا يكون وضعه متعلقاً بعوامل داخلية صرفة ، بل متعلقاً بتطورات السوق الدولية ، وبأوضاع الطلب على السلعة النفطية ، وعلى التطورات البيئية . فأي دولة منتجة لا بد لها من المحافظة على قطاع البترول ، ونحن مستمرون على أداء هذه المهمة ، مستمرون في المحافظة على هذه السلعة ، فلابد أن ينمو الجانب الآخر ، ألا وهو القطاع ، وعندما ننظر إلى فترة العشرين سنة الماضية نجد أن القطاع الخاص حقق نمواً جيداً ، باستثناء سنتي الانكماش ، إنما في طول الفترة

الماضية كان وضعه جيداً . كذلك حقق القطاع الصناعي نمواً جيداً ممتازاً ، وقاعدة الاقتصاد توسعت ، والقطاع الخاص أصبح له دوره المهم جداً ويشكل عادة ٧٠ ٪ من الناتج المحلي للمملكة المساوي لـ ٧٠٠ بليون ريال . ولا ننسى قطاع، الخدماتوقطاع الإنشاءات ، فقد حققا نمواً بشكل كبير .

في بداية الثمانينات كانت هناك فوائض واستخدمت في الإنفاق في البنية الأساسية ، وإيجاد بيئة لنمو القطاع الخاص، وعلى البنية الأساسية والاجتماعية، كالخدمات التعليمية والصحية . كلامي لا يعني أن كل هذا كاف ، ولذلك ترى الجهود مستمرة لزيادة النمو وبالذات في القطاع الخاص .

س: سمو ولي العهد قام بنفسه برحلات مكوكية لتسويق اقتصاد المملكة ، وهذه كانت مبادرات جيدة من القيادة ، إذْ إنَّ تحركها يعطي مردودات أكبر .. ترى ما هذه المردودات التي عادت بها جولات الأمير عبد الله ؟.

ج: زيارة سمو ولي العهد أكدت على توجه المملكة الاقتصادي وعلى زيادة الانفتاح على العالم ، وعلى الترحيب بالاستثمار ، ولهذا لاحظنا اهتمام المستثمرين بالفرص المتاحة في بلادنا .

س : دول مجلس التعاون الخليجي تملك ثلاثين في المئة من إجمالي احتياط النفط العالمي ، وسيظل استهلاك هذا النفط ممتداً إلى ما يزيد على مئتي سنة .. ترى ما الذي يخيف هذه الدول فنراها تسارع في إيجاد البدائل لتأمين مواردها ؟ .

ج: السؤال مهم فعندما نتكلم عن تنويع القاعدة الاقتصادية، فإن ذلك لا يعني التقليل من أهمية البترول ، بل زيادة تمويل الموازنة من قطاعات أخرى . دور البترول سيستمر لكن النقطة المهمة هي العمل على تقليل التذبذبات يسهل عمل الدول فحين يتأرجح الدخل بين الزيادة والنقصان،

أي في سنة يكون ١٠ ملايين دولار مثلاً وفي سنة أخرى ٤٠ مليوناً ، يكون من الصعب أن توقف التعامل مع خطط التنمية وبرامجها ، لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم اليقين بالخطط والبرامج والتوجهات . المطلوب هو أن يكون هناك نمو اقتصادي قابل للاستمرار كنتيجة لاستمرار الدخول بشكل ثابت ، سواء كانت دخولاً نفطية ، أو دخولاً عائدة من الناتج المحلي ، كرسوم وضرائب، وهذا هو الجانب الذي نحاول التعامل معه، أي خلق توازن بين الدخل والمصروفات .البترول سيستمر مصدراً مهماً للدخل ، وزيادة القيمة المضافة له ، كالصناعات التحويلية ، مهمة أيضاً .

س: معالي الوزير .. أنت في مرة قللت من أهمية الدين الداخلي والخارجي ، ومن تأثيره على الموازنة .. كيف ؟.

ج: أنا لم أقلل من أهمية الدين ، بل عكست الواقع ، فأي دين يسبب مصدر قلق . هناك أعباء خدمة الدين ، وتأثيراته على خطوط الائتمان البنكية التي يستفيد منها القطاع الخاص وغيره ، وقد يكون التصريح الذي قلته قبل مده يصب في هذا المعنى . وعلى العموم فنحن ليست لدينا ديون خارجية كحكومة ،إنما كاقتصاد فتوجد ديون ، فهناك شركات تستدين من الخارج، وهناك جزء من الدين لمؤسسات حكومية ، ولا أقلل من أهمية ذلك ، والمهم هو أن يكون الدين مصروفاً على مشاريع منتجة ، وإذا اقترضت أقترض لمشاريع منتجة ، كثير من الدول يكون عندها ديون ، وعندما يكون عندها ضغوط مالية تلجأ إلى الضغط على النفقات ، وأول ضحية لذلك تكون المشاريع التنموية لأنها الأسهل على المقص . أما النفقات الجارية فصعب عصرها لأنها تتعلق برواتب الموظفين وخلاف ذلك ، ولذلك أعطينا القطاع الخاص دوراً في تنفيذ هذه المشاريع . وبالمناسبة فإن جزءاً من مبادرة ولي العهد الاستثمار في تحلية المياه وإنتاج الكهرباء ... وفي هذا المجال سيعطى دور للقطاع الخاص ، وكذلك في مجال الصرف الصحي ،

وخدمات الموانئ ، نحاول أن يستمر الاستثمار في مشاريع التنمية على أن يأخذ القطاع الخاص دوره في هذا المجال .

س: معالي الوزير .. ورغم ما قلت هل بالإمكان تجاوز الديون الداخلية وتأثيراتها ؟ .

ج: هدفنا هو تخفيف العجز في الموازنة ، والوصول إلى التوازن فيما بين المدخولات وبين النفقات ، وهذا بحد ذاته سيكون إنجازاً كبيراً إذ سيؤدي إلى تخفيف أعباء الدين العام.وأن حجم الاقتصاد المحلي يكبر إذا حددت من حجم الدين . وأن استخدام حصيلة التخصيص ، وحصيلة أسهم الدولة في بعض الشركات سيكون عاملاً أكيداً في تخفيف الدين العام . وبخصوص عائدات التخصيص وحجمها فإن الأمر يعتمد على توقيت البيع ، الدولة ستطرح ثلاثين في المئة من أسهمها في الاتصالات وحصيلة البيع ستكون ١٥ بليون ريال كما هو متوقع، وقد ترتفع وقد تنخفض وفق أسعار السوق ، وكذلك ستطرح أسهمها من حصتها في (سابك) والتي تبلغ ٧٠ ٪ ... محصلات البيع هذه ستساعد على تخفيف الدين ، وسننجح في ذلك ، وكذلك سننجح في الحد من عبئه ومن حجمه . ولكننا نريد أن نصل إلى توازن طويل في الموازنة بين الدخل والإنفاق، وإذا وصلنا إلى ذلك نكون قد توجهنا إلى تخفيف حجم الدين .

س: كلامك عن حركة النمو ، وتخفيف الاعتماد على موازنة الدولة ، وأطروحاتك للتخفيف من أعباء الدين العام ومن حجمه، كلام جميل ، لكننا نلاحظ بطئاً في التنفيذ ، فما الذي يمنع أن تبيع الدولة حصصها في المرافق التي ذكرت ، هل لأن المواطن السعودي لا يزال يشعر بأهمية دولة الرعايا فلا يساهم معها ، ولا يشتري من حصصها ضمن برنامج التخصيص؟

ج: نعم ... هناك بطء والسبب أننا رغبنا بالإسراع ، فبدأنا بأسلوب لا يتفق مع التخصيص . لقد خصصنا قبل أن ننشئ الأجهزة الرقابية .

المفروض أن تنشأ هيئة الاتصالات قبل التخصيص . وكذلك العملية نفسها في الكهرباء ، إذ صدر قرار بهيكلة الكهرباء ، وبعده قرار بتشكيل هيئة لتنظيم الكهرباء . مسارعتنا هذه جعلتنا نضع العربة أما الحصان المهم أننا تعلمنا من التجربة السابقة وسنسرع في عمليات التخصيص لدينا بعض البطء في اتخاذ القرار لكن ذلك ناتج عن رغبة شفافة في أن يكون القرار مدروساً وجد حصيف .

س: هناك أموال يد الدولة بعيدة عنها لأنها دولة رعايا مستقبلاً ، هل بإمكان الدولة أن تأخذ كما أعطت ، عبر رسوم ، ضرائب ، أو عبر أشياء أخرى تشعر معها الدولة أن المواطن يساهم ، ويضع يده في يدها لتوفير الأمن والاستقرار ؟

ج: لقد طرحت بعض الاقتراحات عن مساهمة المواطن ، لا مجال هنا للكشف عنها .

س: أنت تلجأ إلى التخصيص لإطفاء الدين العام ، لماذا لا تلجأ أيضاً إلى نظام (B.O.T) لتنفيذ المشاريع ؟

ج: نظام (B.O.T) مطروح ، وقد رفع إلى المجلس الاقتصادي الأعلى ، وكذلك جباية رسوم مرور على الطرق السريعة شرط توفير طريق بديل . إن معظم طرقنا السريعة لها بدائل ، والموضوع كما قلت لك ، رفع إلى المجلس الاقتصادي الأعلى . لقد استثمرنا آلاف الملايين في الطرق السريعة ولابد من المحافظة عليها ، وتغطية نفقات تشغيلها وصيانتها ، وفي هذا المجال ممكن طرح إنشاء طرق على القطاع الخاص وهذه من الأمور التي لا تزال مطروحة . دولنا دول رعاية ، وفي المستقبل لا بد لها من استرجاع بعض التكاليف التي تكبدتها هذه الدول . لا يمكن لهذه الدول من وضع الرعاية هذا إلى الأبد ، وبإمكانها ، في سبيل استرجاع بعض التكاليف التي ترشد استخدام الرعاية عن طريق إعطاء الفرصة للقطاع الخاص

للاستثمار في الخدمات ، وبعض الخدمات البلدية.

س: دور القيادة هنا سياسي دائماً ، لكننا بدأنا نلاحظ أنها بدأت الاهتمام بالدور الاقتصادي ، من خلال بيانات ولي العهد والمجلس الاقتصادي الأعلى ... ماذا جرى وماذا في الأمر ؟

ج: الاستقرار الاقتصادي مهم جداً للاستقرار العام . واهتمام القيادة بالدور الاقتصادي ليس جديداً . فأنا ، منذ يوم تعييني في هذا المنصب ، لاحظت تأكيد خادم الحرمين وسمو ولي العهد على أهمية العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وأهمية الربط بين مصالحها . وذلك أن الاقتصاد هو الركيزة الأساسية لكل شيء . الخطوة الأولى نحو هذا الربط كانت إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، وهذه ماشية نحو التنفيذ . هناك اتفاقية اقتصادية بهذا الخصوص بين الدول العربية لم تفعّل من عشرين سنة . عملنا مع الدول الأخرى عليها ،ووضعنا برامجنا تنفيذاً لذلك . بدأنا بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع بشكل تدريجي بنسبة ١٠٪ كل سنة ، ووفق البرنامج يجب أن يكون مطبقاً بالكامل عام ٢٠٠٧ وقد صدر قرار من القمة العربية يدعو إلى تخفيض المهلة ، بحيث يكون كل شيء منتهياً عام ٢٠٠٥ . هذا الأمر ، ولا سيما أننا عقدنا اتفاقات في شأنه ، يخدم الصناعات السعودية ، وغيرها كما يخدم الدول العربية في علاقاتها مع الخارج . فعندما نتكلم مع الأوروبيين والأمريكيين لا نتكلم فرادى، بل نتكلم عن سوق عربية كبيرة ، خصوصاً عندما تخفض الرسوم على السلع ، وتتوجه التعرفة ، وتكون هناك منطقة تجارة حرة بين هذه الدول . نعترف أن الدول العربية بطيئة في التكامل الاقتصادي ، بسبب اختلاف الأنظمة سياسياً واقتصادياً ، واختلاف معدلات النمو الآن ، وفي جو العولمة والانفتاح الاقتصادي ، وجدنا بعض الدول تتوجه نحو التعاون بشكل أكبر ، وبعضها بشيء ثنائي .

س: معالي الوزير ... بعد حرب الخليج الثانية تحملت الخزينة السعودية الكثير ، فهل استطاعت أن تكوّن احتياطات آمنة لها بعد انقضاء اثني عشر عاماً على هذا الحرب ؟

ج: لا توجد احتياطات في مؤسسة النقد . الخزانة السعودية تحملت أعباء كثيرة ، وتبعاتها لا تزال موجودة ، خصوصاً منها ما يتعلق بالديون. لكن المجهودات مستمرة للحد من هذه التبعات في المستقبل ، لا توجد احتياطات في الخزانة ، على شكل فوائض عدا احتياطات غطاء العملة وغيرها من احتياطات ضرورية .

س: معالي الوزير ... هناك أحاديث عن نسب البطالة في المملكة ، وأنها مرتفعة ، وهناك شكوى من مشاريع السعودة لانتفاء المؤهلات والخبرة .

ج: حجم البطالة ليس كما يذكر ١٤-١٥ ٪ ، وعلى كل حال ليس لدينا إحصائيات دقيقة، إنما نستطيع القول إن نسبتها أقل من ١٠ ٪ من هذه البطالة ليس سببه عدم وجود وظائف ، بل سبب آخر هناك شخص يرفض العمل في مكان دون آخر أو المدينة التي عليه العمل فيها . وهناك أيضاً مشكلة تفاوت الأجور ، فأجر السعودي أعلى من الوافد في الوظيفة الواحدة . أما إذا حدثتني عن التدريب وعن السعودي غير المدرب ، فأنا أقول لك عندما ننظر إلى العمالة الأجنبية نراها قد تدربت عندنا ، إذ جاءت إلينا غير مدربة أيضاً .

س: المواطن السعودي لا يعمل في أي موقع ، وفكره يتركز على وظيفة اعتبارية تضفي عليه المكانة والوجاهة المترافقة مع مظاهر التبخير والتعطير والتعظيم والسلام !

ج: المواطن السعودي مثل أي عامل آخر ، يقبل بالوظيفة ، إذا وجد الأجر المناسب . لقد شاهدنا هذا المواطن في السابق يعمل في (أرامكو) والشركات الكبيرة ، يعمل في المصانع ، والوظائف الشاقة ، وفي عز الحر

لأن الأجر مناسب ، موضوع طلب الوجاهة مبالغ فيه . نحن الآن بدأنا نشاهد شباناً سعوديين يعملون في فنادق ومطاعم ولم تعد مثل هذه الوظائف مرفوضة كما في السابق . مشكلة الراتب هي التي يجب التعامل معها ، وذلك من خلال الحد من الاعتماد على العمالة الأجنبية ، إضافة إلى زيادة الإنتاج . صحيح أن المواطن السعودي غير مدرب في المهنة نفسها ، لكن الأصح أنه سيتدرب عليها أثناء العمل . هناك مهن وجه إليها ولي العهد كقيادة سيارات التاكسي ، ممكن الحد من العمالة الأجنبية فيها دون التأثير على الاقتصاد ، ومنها تجارة التجزئة . عندنا بقالات ودكاكين ممكن الاستغناء فيها عن العمالة الأجنبية . إننا بهذه المناسبة نرحب بالاستثمار الأجنبي في بعض الخدمات الموجودة ، لكن يجب أن يوظف سعوديين. موضوع البطالة ليست بالحجم الذي يتحدثون عنه . إن أي مواطن يبحث عن عمله ولا يجده فمن مسؤوليات الدولة مساعدته على تحقيق تطلعاته . الإجراءات لذلك موجودة وصندوق القوة البشرية موجود لتدريب السعوديين وتهيئتهم لسوق العمل .

س: أنت كوزير مالية ماذا يقلقك الآن ؟

ج: يقلقني إيجاد فرص عمل للسعوديين ، تحقيق التوازن في الموازنة ، تنويع القاعدة الاقتصادية ، إيجاد البيئة الملائمة بالاستثمار بما في ذلك تبني الأنظمة المناسبة للاستثمار... هذه هي هموم الجميع هنا .

س: وهل تجد صعوبة في تبديد هذه الهموم ، وما المعوقات التي تعترضك ؟

ج : التحديات ليست بسيطة ، لكن المهم أننا نعرف أن هناك تحديًا ونعرف كيفية التعامل مع هذا التحدي . عندما نتحدث عن زملاء لنا في الغرب وفي دول أخرى عن التحديات فإن أول ما يقولونه لنا كيف تقلقون وعندكم ٢١٠٠ مليون برميل نفط احتياطي.

الثروات دعامة للاقتصاد ولدينا ثروات أخرى غير النفط . لدينا البوكسايد ، والحديد والفوسفات ، والذهب ، وعقدنا اجتماعنا لاستثمار خام الفوسفات والبوكسايد وخامات أخرى في منطقة المدينة والجنوب . المملكة غنية بمعادن أخرى غير البترول ، ممكن استثمارها ، والاستثمار في العمل على الحد من تحديات عجز الموازنة ، وتنويع قاعدة الاقتصاد ، وتحقيق التوازن .. وكلها عوامل مترابطة .

س: هل ستواجهون عجزاً في الموازنة هذه السنة ؟

ج: نعم ... لكن نتوقع أن يكون العجز أقل مما قدرناه في بداية السنة وهو ٤٦ بليون ريال . باق على نهاية السنة شهران وأتوقع أن يكون العجز فيهما أقل .

س: معالي الوزير نعود إلى دول الخليج .. ألا تعتقد أن التكامل الاقتصادي فيما بينها سيخفف عنها أعباء كثيرة ولماذا لا تسارع هذه الدول إلى التكامل ؟

ج: هذه من بعض الانتقادات التي توجه إلى دول الخليج حول بطئها في هذا المجال . تجربة مجلس التعاون أنجح تجربة عربية .صحيح أن النتائج لا تلائم الطموحات لدى الناس لكن المهم الاستمرار . فتوحيد التعرفة الجمركية مهم للتكامل ، خصوصاً أن تجاربه تبدأ بمراحل محددة ، كإقامة اتحاد جمركي ، وسوق مشتركة ، ثم اندماج . لقد حررنا بعض النشاطات الاقتصادية بعد إنشاء المنطقة الحرة ، وخطونا خطوات المفروض أن تأتي في مرحلة لاحقة ، إن بعض جوانب التكامل بين دول المجلس قد تحققت ، والربط الكهربائي يسير بخطى جيدة . أما الربط المائي فهناك حديث عنه ، لكنه يحتاج إلى بحث أكثر عمقاً حول إمكاناته . كل دول الخليج لديها عجز في الكفاية المائية . ولذلك صعب الحديث عنها عن دولة لديها فائض تعطي دولة لديها شح في الماء . لكن عندما ننظر إلى التبادل

الجاري بين دول المجلس أنه نما بشكل جيد ، إضافة إلى مجال الاستثمار والاتحاد النقلي الذي إذا اتفق عليه فسنقضي على تكاليف التبادل التجاري . الآن انسياب السلع والأشخاص بين دول المجلس غيره بالأمس . إنه انسياب نشط ، وسيزداد نشاطاً في المستقبل بتفهم القيادات لأهمية عامل الاقتصاد.

س: لكن حتى الآن لا يسمح للخليجيين بالتداول في الأسهم السعودية؟

ج: نعم ... إنه محصور بالعدد المحدود . لكن لا تنس أن لدينا واحداً من أفضل الأنظمة التقنية في موضوع التبادل وبيع الأسهم إذ يتم عن طريق البنوك والتسوية (المقاصة) تتم في اليوم نفسه ، أي تبيع السهم وتنتهي ، ما ينقصنا هو الجانب التأسيسي والتنظيمي ، السوق ، كسوق، فيها تبادل وبعد أن تقر هيئة الرقابة وتنظم السوق المالية سنضع الأساس الجيد للاستفادة من مدخرات المواطنين وتحفيز هذه المدخرات على دخول السوق ، وربما نكون سوقاً مفتوحة عبر صناديق لها نظامها وتعطي الفرصة للمستثمر الأجنبي بشكل واسع .هناك جهود للربط الإلكتروني بين أسواق المالية في الخليج، وعبر شبكة الإنترنت بإمكانك الدخول على نظام المملكة ، المهم أن يكون لديها حساباً مفتوحاً في بنك محلي ، لقد سمح للأجانب الدخول في تداول الأسهم السعودية عن طريق صناديق الاستثمار وسيعاد النظر في الأمر بعد إنشاء السوق بشكل أشمل وأوسع كما قلت لك .

س: دعني أسألك عن نظام التخصيص مرة ثانية هل سيشمل الخطوط الجوية السعودية ؟

ج: التخصيص استراتيجية قائمة . سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز كرئيس للخطوط صرح في هذا الخصوص . وهناك عقد مبرم مع استشاري تمهيداً لتخصيص الخطوط ... الخطوط كبيرة وحجمها كبير

فيها النقل والصيانة ، وخدمات التغذية . في هذه الجوانب يجب أن ينظر إليها في التخصيص كلاً على حدة التخصيص ماشي بالنسبة للخطوط ، وهو قرار شامل مع قرار التخصيص نفسه .

س: هل يصل تفكير الدولة السعودية إلى قيام سوق عربية مشتركة وبالذات تفكير ولي العهد ؟

ج: لا بد من تعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة بين الدول العربية ، وطرح اقتراحات محددة للوصول إلى هذا الهدف ، الاهتمام هنا مباشر بالأمر ، وولي العهد يتطلع ومجلس التعاون قد يكون الأساس لاتساع التكامل الاقتصادي العربي ، بدأنا الآن نبحث مع الدول العربية الأخرى كمجموعة خليجية واحدة وهذا يسهل على هذه الدول ، فبدل أن تتفاوض مع ست دول خليجية كلاً على حدة تتفاوض مع مجلس التعاون يكون تحرك هذه الدول الست تحرك طرف واحد ، وهذا مبعث قوة لها ومبعث راحة للذي يتفاوض معها .

س: معالي الوزير هل بنود الموازنة تنفق كلها ، أم أن هناك وفورات في نهاياتها تنعكس على العجز ؟

ج: تعريف العجز هو الفرق بين الإيرادات الفعلية ، والإنفاقات الفعلية ، وعندما نقترب من نهاية السنة المالية يرى المعنيون هل كانت لديهم سيولة لم تنفق؟ إذا وجدت هذه السيولة فإن الجهات الحكومية غالباً ما تحولها إلى جهات أخرى تابعة لها استنفدت المرصود لها في الموازنة ، وهذه السيولة ليست لديها مفعول كبير على عجز الموازنة ، فهي وفورات قليلة ، وكثيراً لا نراها .

س: نتيجة العجز هل يعني أنك أنفقت كالسنة الماضية أم العكس ؟

ج: الموضوع هنا ليس هكذا إذ تأتي الظروف طارئة ومتراكمة من السابق فستعمل الفرصة لتغطيتها من الموازنة . أحياناً تحدث زيادة في

الإنفاق ، لكن مع تغير في حجم الإيرادات، بمعنى أن الموازنة يكون العجز فيها كبيراً نتيجة إنفاق كبير ، الموازنة الآن أكبر من الموازنة السابقة ، ومع أن الإيراد سيكون أكبر لكن الإنفاق أكبر منه ، وبهذا يزداد العجز .

س: من أين يغطي العجز ؟

ج: من السندات ومن الاقتراض المباشر من بعض المؤسسات. ولا ننسى أن ديننا الداخلي أكثر من ٦٠٠ بليون ريال وبداية إيقافه تكون بداية إيقاف العجز والأمور هنا نسبية ، فإذا زاد الناتج والدين ثابت فهذه أمور جيدة ، والعبء النسبي للدين يصبح أقل.

س: معالي الوزير .. دعني أسألك أخيراً عن التخصيص ، فأنتم حين تتخلون عما تملكه الدولة من أسهم ألا تشكلون بذلك إغراقاً للسوق ، والسماح للخليجيين بالدخول ألا يساعد على الامتصاص ، وتقليص هوامش الإغراق ؟

ج: مسموح للخليجيين بالدخول وإثارة موضوع الإغراق إثارة مهمة، لذلك كان توجيه المجلس الاقتصادي الأعلى بأن تطرح الأسهم بشكل لا يؤثر على السوق وبالأسلوب المناسب . إن آخر ما ترغب به الدولة هو الإضرار بالمواطنين ، إن مردود الأسهم التي ستتخلى عنها الدولة مردود ربحي جيد ، وأصولها ثابتة وقوية ومستقبلها مضمون ، والمراد في النهاية أن يستفيد منها المواطن وأن تشكل مرداً ثابتاً عبر عوائدها ، وتكون وسيلة ادخار له ولأسرته ، وتتحول في النهاية إلى محرك للاقتصاد الخاص والوطني .

مقابلة صحافية مع
صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية *

س: ما الذي أوصلك إلى الجامعة العربية المفتوحة، وأنت رجل كامل النعمة، ولا تنقصك المشاغل ؟.

ج: أنا موجود في عملية التعليم منذ زمان، لقد قمنا بخطوات تعليمية في أيام الملك عبد العزيز، عندما كان لنا بيت في مكة حولناه إلى كلية للبنين، وكان ذلك في أوائل الخمسينات، ثم عندما بدأ الملك عبد العزيز بإقامة المشاريع أنشأ مدرسة البنات الأهلية في الرياض، وبناتنا الكبيرات تخرجن منها، لقد قمنا بخطوات تعليمية في حياة الملك عبد العزيز، وهذه الخاصية ليست جديدة علينا، أما الجامعة المفتوحة فهي التعليم المستقبلي، إن الحديث عن التعليم المفتوح قام عندنا منذ خمس وعشرين سنة لكن لم يتقدم أحد لتنفيذه، وجئت أنا لأنفذ الفكرة، في الثمانينات جاء أساتذة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران، وهي من أفضل الجامعات في المنطقة، وعرضوا علي الفكرة، وقالوا لماذا لا تتبنون أنتم برنامج الجامعة المفتوحة وأنا لم تكن لدي فكرة عنها، لم أهتم في بادئ الأمر ولم أكن مدركاً لأبعادها وأهميتها، ولم تكن لدي معلومات عنها إلى أن كتب عبد الرحمن الراشد مقالاً سنة ١٩٩٦ يشيد بالتعليم عن بعد ويذكر مزاياه والدول التي تبنت هذا الموضوع من التعليم، ونبهني إلى كلام أساتذة جامعة البترول،

---

* جريدة السياسة الكويتية، الصادرة بتاريخ ١٩/ ١١/ ٢٠٠٢م، العدد ١٢٢٠٩.

يومها تكلمت مع الناس الذين اعتقدت أن بإمكانهم أن يساعدونا في الفكرة وجئت إلى هنا ، وحركت الموضوع ، وأنشأنا لجنة عليا من جميع الدول العربية لتبحث هذا الموضوع ، واخترنا شركة أمريكية كبيرة قامت بالدراسة والمسح لمدة سنتين ، سألت الأساتذة والطلبة ورجال الأعمال ووزارات التعليم العالي ، وقدمت تقريراً بجدوى هذه الجامعة وأهميتها ، أشركنا اليونسكو والاتحاد الأوروبي اتصلنا به أيضاً ، وكذلك البنك الدولي وكلهم أيدوا الفكرة ، كان الطرح في ذلك الوقت ماذا ستكون هذه الجامعة ، شركة استثمارية أم ماذا ؟. لأنه لم تكن لدينا فكرة ، استغرقنا في هذا الحديث وفي الأخذ والعطاء لمدة سنة إلى أن ذهبت اللجنة الفنية واجتمعت في بيروت ، هناك أنهينا عملنا إلا موضوع التمويل ، فكرت في الموضوع ، ونحن برنامج متطور ويريد من ٣٢ إلى ٥٤ مليون دولار ، قلت لهم اعتبروا أننا نحن من سيمول البرنامج ، وابحثوا آلية التمويل وكيف تكون ، وهذا شغلكم الآن بعد أن تدبرنا موضوع التمويل ، بعد ذلك وجدنا أن أرباح هذا المشروع ستكون ما بين ١٠ و ١٢ في المائة ، الثلث يذهب إلى البرنامج هنا لأن برنامجنا برنامج خيري وإنساني وتنموي ويصرف على الأعمال الخيرية ، والثلث الثاني يذهب إلى صندوق الفقراء والمعوزين لإعطائهم مساعدات ، وخصوصاً للذين لا يستطيعون أن يدفعوا الأقساط ، والثلث الثالث يبقى للجامعة لتحسينها وتطويرها ، فوجدنا أن هذا الحل هو الأمثل ومشينا فيه،حكومتنا لم تكن لديها المعلومات الكافية عن هذا النوع من التعليم ، اتصلنا بها وأرسلنا لها الأوراق الضرورية ، واتصلنا بالجامعة العربية واتفق الوزراء على أن يجتمعوا في بيروت مع منظمة اليونسكو ومنظمة الثقافة والعلوم العربية ، لكن لم يكن لديهم أموال لتمويل المؤتمر، أي مؤتمر بيروت ، فمولناه نحن . اجتمعنا في ١٩ و ٢٠ و ٢١ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ ووافق كل الوزراء على المشروع بقناعة ، وأرسلنا لهم الأوراق والدراسات الخاصة به ، هنا برزت نقاط جيدة تقال، ونحن داخلون إلى

الاجتماع لحق بي الأخ مفيد شهاب وزير التعليم العالي المصري وقال لي أنا عندي رسالة من سيادة الرئيس يقول فيها أنا أريد أن يكون المقر عندي في القاهرة ، قلت له أهلاً وسهلاً ولكن يا معالي الوزير بإمكانك أن تقول أنت هذا الكلام في الاجتماع ، ووجه لي الحديث وقل يا فلان أنا عندي رسالة من فخامة الرئيس وكل المجتمعين سيقبلونها، لكنه لم يقل الرسالة ، المهم خطب رئيس المؤتمر الذي هو وزيرنا العنقري ، وتكلم وزير الدولة المضيفة أي الوزير اللبناني وطالب بأن يكون المقر في بيروت ، المصريون قالوا لا يمكن ذلك ، ونحن نريد لجنة تشكل من المؤتمرين وهي التي تقرر ، قلنا لجنة لجنة ، لكن نحن ووزيرنا كنا نميل إلى بيروت لأنها عاصمة الدولة المضيفة ، شكلوا اللجنة ، كتبت لكل الدول العربية تقول من فضلكم هناك معايير ، وبعض الطلبات من الجامعة المفتوحة ، ونرجو أن توافونا بما عندكم ، وما هي الإمكانات المتوفرة الذي جاوب ست دول ، وباقي الدول لم تجب عن المقر الرئيسي ، فوجدوا أن الكويت والأردن ولبنان ومستوى التعليم فيها جيد ومتساو ، وهذه أول مرة أسمعها ، وهو أن دولة خليجية تقارن بالأردن وبيروت وتركوا لي أنا اختيار المقر الرئيسي وأين يكون، فكرنا في الموضوع فكلمت الباقين وقلت لهم اكتبوا البيان وإن المقر سيكون في.. وافتحوا قوسين فاخترت الكويت لماذا؟ أولاً الكويت عضو في البرنامج ، ثانياً عضو في مجلس التعاون ، ثالثاً مستواها مثل لبنان ومثل الأردن ووضعت اسم الكويت بيدي ، سنبدأ الآن وسيكون لدينا ما بين سبعة آلاف وتسعة آلاف طالب .

س: لو لم يكن الأمير طلال وراء هذا المشروع هل كان من الممكن أن تفتتح هذه الجامعة ؟.

ج: ورَدّ الأمير متعجباً وأنت ما رأيك ؟.

س: إنه سؤال فقط ، ورأيي هو أنها لن تفتتح لو لم تكن أنت وراءها، لقد

بذلت اتصالات لأجلها بشكل مكثف ومركزك ساعد على هذه الاتصالات إضافة إلى قناعتك الشخصية .؟

ج: لأول مرة لم أتصل برؤساء دول ،في العادة هناك مشاريع أتصل لأجلها مع رؤساء دول ، لأنه إذا وافق رئيس الدولة فإن الأمور ستمشي أكثر ، في مشروع الجامعة لم أتصل برئيس دولة وقلت أدع الأمر لوقت لاحق فقد نجد القبول ، ولا تنس أننا أمضينا سنتين نأخذ ونعطي مع الحكومات لنقنعها بميزة هذه الجامعة والتي أصبحت واحدة من ١٢٠٠ جامعة مفتوحة في العالم ، وتعتبر من أقوى الجامعات الموجودة الآن في بريطانيا وفي ألمانيا ، وفي جنوب أفريقيا التي فيها جامعة تضم ٧٠٠ ألف طالب ، وفي تركيا التي تضم ٥٠٠ ألف طالب. نحن نحتاج هنا في المملكة لوحدها إلى خمس أو ست جامعات مماثلة . مدارس البنات في السعودية ستباشر العام المقبل التعليم عن بعد ، الوطن العربي سيحتاج إلى ١٠ و ١٥ و ٢٠ جامعة مفتوحة .

س: مشهور عنك أنك نوع من الرجال الذين يفجرون قنابل اجتماعية وسياسية ، ما حجم هذا التفجير وانعكاسه عليك ، وخصوصاً أنه يتناول قضايا حادة ، ومن ينتقد الأمير طلال عندما يفجر هذه القنابل ؟.

ج: كلمة صديق صعبة اليوم ، يقولون لي لك أعداء أقول لماذا يكون لي أعداء ؟ أنا عمري لم أعاد أحد، لا أتذكر أني عاديت إنساناً واحداً في حياتي ، ولا أتصور أن لي أعداء لأنني لم أؤذ إنساناً ، فكيف لا أفجر قضايا اجتماعية فيها فائدة للأمة العربية ، أهلاً وسهلاً ما فيها شيء ، بالعكس جميلة ، نحن منذ أيام عبد العزيز إلى اليوم ونحن في مشاريعنا لم نتركها إطلاقاً وبدعم منه شخصياً ، أنا أتذكر موضوع الأسمنت لقد جاء صديق اسمه كلارك ، بخطاب إلى عبد العزيز أخذ امتيازاً في المنطقة الشرقية ولم يستطع أن يستمر فتنازل سنة ١٩٤٩ أو ١٩٥٠ كما أظن . وبعد ذلك أقنع

محمد سرور الصبان وزير المالية عبد الله سليمان أن هذا المشروع حيوي ولم نكن نعرف الصناعة زمان ، فأقنعوا الملك عبد العزيز وقالوا له يا طويل العمر لا تتركوا هذا المشروع ، يوم من الأيام كلمني وقال لي أريد أن أراك ورأيته وقال شوف محمد سرور الصبان وعبد الله سليمان اللذين قالا لي إن أباك يريد منك أن تتولى المشروع ، لأنه بسبب وجود اسمك يصبح بإمكاننا أن نجمع فلوساً من بعض البنوك والتجارة في جدة ، قلت لهما أنا إيش فهمني بالصناعة ، قالا هذه إرادة أبيك وأنت وافقت معه على ذلك وهذا أمر ، وفعلاً صدر مرسوم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وهم الأمير خالد بن عبد العزيز ، مشعل بن عبد العزيز ونواف بن عبد العزيز ومحمد سرور الصبان وأحمد الجفالي وعبد العزيز وحمد القصيبي ، وصالح الكعكي ، واجتمعنا كلنا عند الملك خالد وكان أميراً يومها وكان أكبرنا سناً وكتبنا كتباً للبنوك نطلب فيها أن تقرضنا ، وفعلاً أخذنا ديوناً باسمي الشخصي أنا وليس باسم الشركة ، أي إن البنوك أقرضت الأمير طلال بن عبد العزيز هذا كان أول مشروع ، إذاً نحن في المشاريع الاجتماعية والاقتصادية كنا موجودين من يومها .

س: لكنك تحث دائماً على تطوير الواقع الاجتماعي ، والدفع باتجاه تفعيل الواقع السياسي ،فأنت مثلاً تتحدث دائماً عن الديمقراطية ، وعن حكم الشعب بالشعب ، وكان حديثك يتم مبكراً في وقت لم تكن فيه الشعوب قد استعدت لأفكارك ، وعندما أقول إنك تفجر قنابل فهذا ما قصدته ؟.

ج: من هذه الناحية أنت أتيت إلى النقطة الحساسة ، والله لو سألتني كيف بدأت التفكير في هذه لقلت لك لا أعرف، إنما هذا الكلام بدأ في أواخر الخمسينات ، وكنا نكتب مقالات في مجلة اليمامة ، وفي جريدة القصيم ، وفي جريدة البلاد ، عن النظام الأساسي وعن المجلس الوطني، وكان ذلك

في سنة ١٩٥٩م ، لماذا كنت أكتب عن هذه المواضيع لا أعرف هل لأن غبناً واقع علي ؟. لا لا يوجد غبن ، هل أحد منعني أن أتحدث أو أكتب مقالات ، وكأن غيري يمكن أن يتحدث عن هذه المواضيع ومن وراء ستار ؟.لم يحدث هذا ، وأنا لا أدري لماذا كنت أكتب ، لكن بدأنا هذه المواضيع عن إيمان بأن الناس هم المستفيدون من مشاريع الدولة ، ومن الثروات المتوفرة ، طبيعية كانت أو غيرها ، من القوانين والأنظمة ،.فلماذا لا نشاركهم في الرأي ما دام هم المستفيدين ؟ فأنا عندما أبني مشاريع أبنيها لمن ؟ للناس ، للشعب ، يمكن هذه المشاريع بُنيت خطأ ، لماذا لا نشاركهم في الرأي ؟ من هذه المنطلقات بدأنا ، وفي آخر حديث لي قلته على التليفون أوضحت أني لا أريد الديموقراطية الغربية في بلادنا، لأن لكل بلد خصوصيتها ، وأول من أيّدَ تجربة البحرين أنا ، أيدت خصوصية البحرين ، فلا يزال بين الشيعة والسنة حزازات مع الأسف ، ومع الوعي والتقدم سنتجاوزها ، علماً أن الشيعي والسني بالنسبة لي نفس الشيء ، فأنا لا أؤمن بالتفرقة الطائفية فحتى لا تكون الأغلبية شيعية عمل ملك البحرين مجلسين لكي يخفف الضغوط عليه ، فالوضع الإقليمي يتطلب ذلك ، وكان ذكياً ، وعمل احتياطات لنفسه فيما يختص بديموقراطية البحرين ، يجعلها ذات خصوصية بحرينية معينة ، وأنت تعرف أن بعض الجمعيات عنده رفضت المشاركة في الانتخابات لكن هذا لم يؤثر على مجموع من صوتوا ، لقد مارس ملك البحرين ما يجب أن يكون ، وهو تطبيق الخصوصية البحرينية ، وبعد أن يكتمل النمو الفكري ويكون هناك مناخ أفضل تعزز هذه الخصوصية ، الشيخ عبد الله السالم رحمه الله عندكم في الكويت عندما عمل دستوراً في الستينات ، ومن وجهة نظره كحاكم كانت هناك ظروف داخلية وخارجية، دفعته لأن يعمل ما عمله ، اليوم ما فعله الشيخ عبد الله يتلقى عليه الانتقادات من كثيرين من الناس ومن العائلة الحاكمة ، وأنا الآن لا أذهب إلى حاكم في منطقة الخليج وإلا ويقول لي لا نريد ديمقراطية

الكويت ، لأنها في رأيهم عطلت المشاريع ، والقوانين والنمو ، وتحولت إلى فوضى وأصبح من يحكم هم العامة وليس النخبة أو الأغلبية المتنورة ، ومعنى ذلك أن عليكم أنتم أن تعيدوا النظر في المسيرة ، وليس في العنوان ، دساتير العالم تتغير حسب الظروف فالدساتير ليست قرآناً منزلاً وعليكم أن تعودوا إلى خصوصيتكم فقد لبستم ثوباً فضفاضاً .

س: يعني أن الديمقراطية لم تصبغوها بخصوصيتكم أي إن عبد الله السالم عندما وقع على الديموقراطية لم يصبغها بالخصوصية الكويتية ، لذلك ترى أناساً في الكويت يقولون يا ليت ما عندنا هذه الديموقراطية ، ديموقراطية الكويت أثرت على سرعة القرار ؟ .

ج دعني أقول لك ، عندما تنظر العائلة الحاكمة في الكويت إلى نفسها كبشر ، تقول لماذا أنا مقيد وفي دول الخليج كلها يحكمون بصورة مباشرة ، وليس لدي صلاحية ، وليس في يدي مال كاف ، وحتى مرتبات الأسرة الحاكمة لا تكفي لأن تقوم هذه الأسرة بأدوارها ، في الكويت معروف أن لدى الأمير ثمانية ملايين دينار ، تذهب مخصصات له ، وهي ضئيلة ، بخلاف دول الخليج الثانية ، المواطن العادي ينتظر من الأمير عطاء ، والذي نقول عنه عطاء السيف والمنسف الحكم مطلوب منه العطايا للناس ليعزهم ويعتز بهم .

س: لذلك أعود إلى سؤالك ، ألا يتعبك تفجير هذه القنابل شخصياً ؟

ح: كيف تتعب عندما يأتي إنسان ، غير مدرك لأبعاد هذا الطرح ، أو هذا التفكير ويغضب ، ويزعل ، ويكشر، تتمنى أن يناقشك ويقنعك ويغير من كلامك ، أو أفكارك ، ونحن هنا تعودنا إذا واحد أخطأ يتراجع، ويقول أنا أخطأت . الهدف كله مملكة عبد العزيز رحمه الله التي بناها مع رجاله ، هذا الكيان يجب أن نحافظ عليه بكل وسيلة ، كل واحد عنده طرح ، هل لو الملك فهد أطال الله في عمره سأل بعض الجماعة وقال سأعمل دستوراً ، وأريد

الشورى هل كانوا سيوافقونه ؟ بعضهم سيقول لا ، وما في داعي ، والوقت ليس وقتها ، ولكنه بشجاعة عمل نظام الشورى وعمل النظام الأساسي للحكم . سابقاً عندما دعونا إلى إقامة نظام أساسي في أيامنا قامت الدنيا علينا ، وسمونا الكفرة والمرتدين ، لأني لم أكن ملكاً أو ولياً للأمر ، ولكن عندما قرر ولي الأمر إقامة النظام الأساسي فهو يعي المرحلة القادمة بفكر ثابت وبرؤية مستقبلية الآن هناك مجلس الشورى ، ففيه أفضل شبابنا : جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة الكويتي ، وقد تواجدنا معاً في ديوانيته يا أخ أحمد قال : الشباب السعودي في مجلس الشورى ، والله لو جرت انتخابات فلن نحصل على مثل علمهم وكفاءتهم وهؤلاء الشباب جاءوا في منتهى حسن الاختيار إنه اختيار ولي الأمر خادم الحرمين ، انتقاهم من ثلاثة آلاف كفاءة شابة سعودية .

س: أنت تعرف سمو الأمير أن هؤلاء الشباب تم اختيارهم من بين ثلاثة آلاف شخص؟.

ج: جيد ، أي إنه تمت غربلة ومن بعدها اختيار ، نحن نطالب بتفعيل دور المجلس وهذا الأمر قاله أمس رئيس مجلس ا لشورى بوجود الأمير سلطان ، وقال إنه يطالب بالشفافية وبالرقابة لأول مرة . نحن نطالب بهذا ونطالب بتفعيله ، وإعطاء المجلس دوراً ، كيف سيكون رد الفعل على هذه المطالب عند الداخل وعند الخارج ؟. بتفعيل دور المجلس يصبح من حقه أن يسأل وزيراً ولم نصل بعد إلى الاستجواب .

س: تقصد أن يأخذ الصيغة البرلمانية الموجودة في الخارج إنما بخصوصية سعودية ؟.

ج: نعم بخصوصية سعودية ، وهذا ما أريده ، إلى أن يأتي يوم الانتخابات بصورة متدرجة ، عندما يأتي الحاكم ، أو الحكام، أو المسؤولين أو أصحاب الشأن ، ويروا أن هذا الوقت مناسب لإجراء الانتخابات يقومون بإجرائها لكن لا نعطل المسيرة .

س: متى يكون هناك مناخ انتخابي ملائم ويتوفر هذا المناخ ؟.

ج: الملك عبد العزيز سنة ١٩٢٦ أعلن مجلس شورى نصفه كان منتخباً ، من الذي أجبره على ذلك ؟ عبد العزيز عمل نظاماً أساسيا سنة ١٩٢٦ ميلادي وعمل مجالس بلديات منتخبة من كل المملكة ، هذا الرجل بعمله هذا سبق الدنيا ، لذلك عندما أتينا نحن في الستينات لنعمل مشروع النظام الأساسي أرسل لي الشيخ المؤرخ حمد الجاسر رحمه الله وقال لي يا فلان أنت ستتعب نفسك ؟. الناس ستقوم عليك وسترفض المشروع ، أحي نظام أبيك وقل أريد نظام عبد العزيز الأساسي ، ولن يعارضك أحد، وأثناءها عندما يقبلونه وينفذونه بدّلوا في مواده ، المادة الضعيفة أضيفوا إليها وقووها ، والمادة التي لا معنى لها احذفوها ، والنظام لن يرفضوه ، مع الأسف كنا صغاراً وشباباً ومتحمسين فلم نسمع الكلام وعرضنا مشروعنا وقبله سعود ، وأعلن في مجلس الوزراء ولكنه رفض بعد ذلك ، نفس التهم الموجهة وجهت إلينا ، والحمد لله جاء الملك فهد وبيض وجوهنا ووضع النظام الأساسي في ١٩٩٢ دون أن يقول له أحد أو يأمره ، هو بنفسه عمل النظام وبأريحيته ، وعمل مجلساً من ستين ثم رفع عدده إلى التسعين إلى أن أصبح ١٢٥ ، ومعنى ذلك أن هناك خطوات ، ولذلك نريد مواكبة العصر فيما يختص بمجلس الشورى ونفعله ، المجلس الآن موجود ونريد أن نفعله ، ويكون له دور نشط يراه الناس .

س: هل تجد قبولاً من النظام لهذه الأطروحات؟.

ج: يا ليت ، لكن لا توجد موانع ، أنا قلت رأيي ، ومثلاً موازنة الدولة هناك بنود سرية فيها لا يريدون أن يبحثوها الآن في مجلس الشورى فليكن ، هناك مثل الدول الأخرى بند الدفاع، والمخابرات، وبند الرئاسة، وبند الإعلام ، وهذه البنود ممكن أن يبحثوها مادة واحدة ولا يبحثو تفاصيلها ، ابحثوا موازنات الوزارات ، أين الحرج لو جاءت وزارة الصحة

بموازنتها وقدمتها للبحث ؟. الموازنات المختلفة يبحثها هذا المجلس كموازنة دولة ، والخصوصيات التي يراها الحاكم يشير إليها ويقول هذا الموضوع اتركوه إلى حينه ، هذا أمر محمود ، هناك التشريعات والقوانين هذه تصدر بمراسيم وبقوانين وتكون أقوى، لأن المجلس معين ، قد يقف مثقف ويقول هذا المجلس لا يمثلني ، لكن إذا صدر القانون عن المجلس ، ورأى أن فيه جدوى سيرضى وسيقبل به ، هذه هي مطالبنا وليست عندنا مغالاة فيها .

مقابلة صحافية مع معالي المهندس علـي النعيمي وزيـر الطاقة السعودي بمناسبة قيامه بزيارة رسمية إلـى موسـكو*

س: هل أنتم مرتاحون لمسار المباحثات وماذا تناولت من مواضيع محورية ؟.

ج: المباحثات تضمنت طيفاً واسعاً من الجوانب الهامة التي تناولتها بجدية ودراية مشجعة وخاصة دراسة وضع سوق النفط العالمية والتعاون والتنسيق بين البلدين في هذا المجال كما جرى الحديث حول الفرص الاستثمارية الممكنة في البلدين - وأضاف معالي الوزير - كما أن وقتاً كبيراً من المباحثات قد خصص لمراجعة واستقراء مستقبل الصناعة البترولية والغازية على مدى العشرين عاماً القادمة وتضمنت أيضاً احتياجات العالم للبترول والغاز في هذه الفترة .

س: هل يمكن اعتبار ذلك تلخيصاً للهدف المحوري لهذه المباحثات ؟ وماذا يمكن أن تقدم على أرض الواقع ؟.

ج: يمكن أن يكون هدف الزيارة الرئيسي هو بحث سبل التعاون المشترك وخاصة في مجال الحفاظ على استقرار أسعار البترول عالمياً لتكون للمستهلك من جهة وللمنتج من جهة أخرى ، وباعتبار أن المملكة وروسيا هما أكبر دولتين منتجتين ومصدرتين للنفط في العالم فإن الحديث هنا ينطلق من إمكانية التحكم بالأسعار العالمية - بمعنى ضبطها

---

* جريدة الرياض السعودية ، الصادرة بتاريخ ١٥ / ٣ / ٢٠٠٣ م ، العدد ١٢٦٨٢ .

وجعلها متوازنة ، هذا ناهيك عن علاقات الصداقة بين البلدين مما يعني أن المواضيع المطروحة واسعة ومتعددة ورغم تمحورها بالدرجة الرئيسية في إطار صناعة النفط والغاز وسبل التعاون بين البلدين في هذا المجال والمحافظة على استقرار الأسعار إلا أن أجواءها تدفع للتفاؤل بالآفاق على خلفية تنامي التفاهم بين الجانبين.

س: حسناً ، وماذا عن الآفاق وإمكانية المشاريع المشتركة الأمر الذي طرح منذ أعمال اللجنة الروسية السعودية المشتركة ووفد رجال الأعمال السعوديين في موسكو؟.

ج: لا أستبعد أن يتم إيجاد تفاعل بشأن إيجاد مشاريع محددة وهناك دراسة من قبل الجانبين الروسي والسعودي لإيجاد إمكانية طرح مشاريع مشتركة تحقق المنفعة المتبادلة وعلى أسس تجارية وهذه المشاريع قد تكون في روسيا أو في المملكة العربية السعودية أو حتى في بلد ثالث كدول أوروبا الشرقية ، والمملكة العربية السعودية مستعدة للتعاون حيثما توجد إمكانية إقامة مشاريع على أسس تجارية وهذا في نهاية المطاف في صالح الطرفين.

س: ولكن إذا عدنا لموضوع أسعار النفط عالمياً هل ستأخذون بعين الاعتبار مدى تأثير ذلك على مجمل الاقتصاد العالمي نمواً أو تراجعاً؟.

ج: هذا شيء محوري تماماً فمن البديهي أن تنطلق مسألة تحديد أسعار النفط في السوق الدولية من أرضية أن لا يضر هذا التحديد بنمو الاقتصاد العالمي من جهة وأن يضمن للمستثمرين الربح المعقول من الجهة الثانية . أما بالنسبة للمشاريع الثنائية فنحن نريد أن نبحث الأطر الأساسية لهذه المشاريع مع زميلنا الروسي لتحديدها ومعرفة جدواها الاقتصادية ومدى المنفعة المتبادلة التي تحققها للطرفين.

نص كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز مساعد وزير الدفاع والطيران والمفتش العام للشؤون العسكرية بالمملكة العربية السعودية بمناسبة انطلاقة مسابقة جائزة الأمير سلطان للقرآن *

أستهل كلمتي بتحية الحاضرين كافة ، مرحباً برجال القوات المسلحة من الدول العربية والإسلامية ، الحافظين لكتاب الله والمتسابقين فيه ، حملة القرآن، عرفاء أهل الجنة ، مشيداً بالقائمين على شؤون المسابقة ، العاملين على نجاحها ، أولئك الذين ما ابتغوا إلا مرضاة الله ، وتشجيع حفظ كتابه الكريم ، وتحقيق العدل بين المتسابقين ، جزاهم الله الخير كله.

إن تبني هذه المسابقة الدولية للعسكريين ورعايتها من لدن سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ، ليست مبادرة غريبة عن سموه ، فقد عهدناه إلى الخير ساعياً ، وإلى الدين القويم دافعاً ، ولكل مجتهد مشجعاً ، ولكل غيور على دينه مكرماً ، ولكل آمر بمعروف أو ناه عن منكر مسانداً ، مشاريعه الخيرية عديدة ، وأعلاها ما آثر به حفظ الذكر الحكيم ، ولكل امرئ ما سعى ،ألف في مثل هذه المناسبات الإشادة باجتهاد الحافظين ، وما ينتظرهم من رفعة في الدنيا ، وثواب في الآخرة ، وكأن الحفظ بات هدفاً ، والتلاوة أضحت غاية .

إن حفظ القرآن الكريم هو أولى الخطوات وأيسرها ، بل هي المرحلة التمهيدية في درب طويل ، سلكه حافظ القرآن والتزمه ، فالتحدي الأكثر

---

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ١٦/٣/٢٠٠٣م، العدد ١٢٦٨٣ .

صعوبة أمامه ، هو كيف يكون خلقه القرآن ؟ وكيف يعمل بما يحفظ ؟.

وكيف بالقرآن يرقى ويسمو ؟ إن على حافظ القرآن أن يلزم نفسه بخصال وشمائل ، تسمو به إنساناً ، وتزهو به عبداً لخالقه وتعلو به مسلماً يتلمس طريقه إلى مرضاة ربه . شمائل يرضى عنها المولى – عز وجل – تطهر القلب ، وتسمو بالنفس .

إن مراتب الثواب لحامل القرآن ،التي بشرت بها الأحاديث الشريفة ، تتدرج من القراءة إلى التلاوة ، إلى الحفظ ، ثم الوعي والدراسة ، لتبلغ ذرونها بالعمل بما استحفظ ، فذلكم هو الهدف ، وتلكم هي الغاية .

- فمن قرأ القرآن كان شفيعه ، له بكل حرف حسنة ، والحسنة بعشر أمثالها .
- ومن تلاه ، فهو مع السفرة الكرام البررة.
- ومن حفظه ، أدخله الله الجنة ، وشفعه في عشرة من أهل بيته.
- ومن وعاه ، نجا من عذاب الله.
- ومن يتدارسوه ، تتنزل عليهم السكينة ، وتغشاهم الرحمة ،وتحفظهم الملائكة .
- أما من عمل ، فقد فاق أولئك كلهم أجراً ، وازداد فضلاً ، فالله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ، ويضع به آخرين .

إن العمل بالقرآن العظيم ، والتحلي بصفاته ، هو طريق هذه الأمة إلى استعادة مجدها وريادتها ، وسبيلها إلى النهوض مما أصابها من انكسار وذل وهوان ، السبيل إلى لحاقها بالركب الحضاري والتقدم الإنساني، والتفوق العلمي، فليس بالحفظ وحده نرقى ، إنما بالحفظ والعمل به نسود ، حتى يأتي يوم نأكل فيه مما نزرع ، ونلبس مما نصنع، ونزود عن ديارنا بسلاح من إنتاجنا. ذلك ما ينبغي أن نسعى جميعاً إلى بلوغه وهو ليس منا ببعيد ، ولتكن مسابقة حفظ القرآن إحدى الوسائل إلى تحقيقه . ولتعمل

إدارة الشؤون الدينية للقوات المسلحة السعودية على تطوير المسابقة، تحقيقاً لأهدافها في العلم والعمل والإبداع والإنتاج .

لا ريب أن ولاة الأمر في بلدنا هذا ، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين ، وسمو ولي عهده الأمين ، وسمو النائب الثاني ، يولون القرآن العظيم جل اهتمامهم، فهو دستورهم ، وهاديهم ومرشدهم وسبيلهم إلى تحقيق أمن البلاد ورفاهية العباد ، موقنين أن من قال به صدق ، ومن حكم به عدل ، ومن دعا إليه هدي إلى الصراط المستقيم .وفي الختام نسجد شاكرين ، أن هدانا إلى كتابه العظيم ، وحبله المتين ، والشفاء النافع ، والنور المبين ، إنه عصمة لمن تمسك به ونجاة لمن اتبعه.أوصيكم يا رجال القوات المسلحة ، بتلاوته وحفظه والعمل بما جاء فيه ، تجاه مرؤوسيكم ورؤسائكم ، تجاه معداتكم ووحداتكم ، تجاه مسؤولياتكم وأماناتكم ، في السلم والحرب ، فهو السبيل إلى كفاية قتالية ، ونصر حاسم مبين.

نص الكلمة التي ألقاها

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني نيابة عن خادم الحرمين الشريفين أمام المواطنين عن الموقف السعودي تجاه الحرب المحتملة على العراق *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد

أيها الإخوة المواطنون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أتحدث إليكم اليوم في ظروف بالغة الخطورة ، والمنطقة بأكملها تواجه أحداثاً جساماً ، لأخبركم بما قامت به دولتكم للحيلولة دون وقوع حرب ، وما سوف يكون عليه موقف دولتكم إذا قامت الحرب، لا سمح الله .

منذ أن بدأت نذر الحرب في الأفق قبل عدة شهور والمملكة العربية السعودية تبذل كل ما في وسعها سواء منفردة أو بالاشتراك مع الأشقاء العرب والمسلمين ، للوصول إلى تسوية سلمية .

لقد تحركنا في كل اتجاه في مجلس الأمن وفي عواصم الدول دائمة العضوية ، وفي اللقاءات العربية والإسلامية ، وكنا حيثما نذهب نطرح أفكاراً واضحة تتصف بالعدالة والمنطقية ، تقوم من جهة على ضرورة تعاون العراق المطلق مع القرارات الدولية ، وتقوم من جهة ثانية ، على

---

* جريدة الرياض السعودية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٩ م ، العدد ١٢٦٨٦ .

إعطاء المساعي الدبلوماسية الفرصة الكاملة لحل النزاع على نحو سلمي ، وكنا في تحركنا هذا ننطلق من مبادئنا العربية والإسلامية .

ومن إدراكنا أن الحرب يخسرها المنتصر والمهزوم على حد سواء، وأن الرصاصة عندما تنطلق لا تفرق بين جندي محارب وبين طفل رضيع ، وكنا نضع نصب أعيننا ، طيلة الوقت ،أنه مهما كانت أخطاء الحكومة العراقية عبر السنين ، فإن الشعب العراقي الشقيق لا يجب أن يدفع الثمن وأن بقاء العراق موحداً حراً مستقلاً مبدأ لا يقبل النقاش والمساومة .

إلا أنه للأسف الشديد ، لم يكتب لجهودنا ولجهود أشقائنا وأصدقائنا الراغبين في السلام أن تصل للنتيجة المنشودة ، وأصارحكم القول إنه لولا حالة الضعف والوهن التي يعاني منها العالم العربي ، والتي لا تخفى على أي مواطن عربي ، لكنا خرجنا بموقف عربي موحد فعال يتجاوز البيانات والتصريحات .

وفي سبيل الوصول إلى هذا الهدف طرحنا مبادرة جادة لإصلاح الأوضاع العربية المتردية ، وإيجاد آلية جديدة للعمل العربي المشترك ، إلا أن الأحداث المتلاحقة حالت دون مناقشة هذه المبادرة التي ما زالت على جدول أعمال القمة ، ونتطلع إلى أن تناقش في المستقبل القريب .

إن العد التنازلي نحو الحرب ، كما يبدو ويظهر ، قد بدأ ولابد لجهودنا التي انصبت كلها حتى الآن في اتجاه واحد هو منع الحرب أن تتحرك في اتجاه جديد وهو تجنيب وطننا الغالي ومواطنيه الأعزاء آثارها وتداعياتها . وحماية لهذا الوطن ومقدساته وأمنه وسلامته ، اتخذت دولتكم القرارات التالية ، وهي قرارات لا يداخلني أدنى شك – إن شاء الله – أنها تعبر عن مواقفكم المبدئية ، وتتمشى مع التزامكم بالقيم العربية والإسلامية ، وتحظى بموافقتكم الإجماعية .

أولاً : إن المملكة لن تشارك بأي حال من الأحوال في الحرب على العراق

الشـقـيق ، ولـن تدخل قـواتهـا المسلحـة تحت أي ظرف ، شـبـراً واحـداً من الأراضي العراقية .

ثانيـاً : إننا نتوقع أن تنتهي الحـرب بمجرد تنفيذ قرار مـجلس الأمن (١٤٤١) لنزع أسلحة الدمار الشامل ونرفض رفضاً قاطعاً أن تمس وحدة العراق أو استـقلاله أو خيـراته أو أمنه الداخلي أو أن يتعرض لاحتلال عسكري ، وقد أبلغنا حكومة الولايات المتحدة بموقفنا السعودي الواضح .

ثالثاً : إن الظروف الاستثنائية التي أحاطت بهذه الأزمة منذ اثني عشر عاماً تفرض علينا ألا ندخل في مغامرة غير محسوبة تعرض سلامة وطننا وشعبنا للمخاطر ، ومع ذلك لابد أن نقول إنه إذا اتخذت الأحداث مجرى غير الذي أوضحناه ، أو تجاوزت الحرب أهدافها المعلنة فعندها سوف يكون لنا موقف مختلف ، ولكل حادث حديث .

رابعاً : إننا نتوقع أن تشهد الفترة المقبلة تحركاً فعالاً جدياً للوصول إلى تسوية عادلة لمشكلة فلسطين تقوم على أساس المبادرة العربية ، أي الأرض مقابل السلام ، وقد أبلغنا المجتمع الدولي كله بموقفنا هذا، كما أننا في كل اتصالاتنا مع حكومة الولايات المتحدة أكدنا بشكل واضح أن القضية الفلسطينية هي محور كل حل في منطقة الشرق الأوسط واستقراره .

أيها الإخوة المواطنون :

لقد قلنا في مناسبات عديدة ، ونكرر الآن ، أن هناك شيئين يضعهما الشعب السعودي فوق كل اعتبار ، وهما العقيدة الإسلامية والوحدة الوطنية ، وإنني على ثقة أنكم جميعاً تشاركونني الرأي أن الظروف الصعبة الحالية تفرض علينا أكثر من أي وقت مضى التمسك بمبادئنا الإسلامية وبوحدتنا الوطنية وبمنهجنا التنموي الإصلاحي ، وبحماية منجزاتنا من أي عبث سواءً جاء من الخارج أو الداخل .

أيها الشعب الكريم :

إن أمن بلادنا مسؤولية مشاعة بين الجميع ، فكل مواطن شريف شريك في وحدة هذا الوطن واستقراره ، لذلك فدورنا جميعاً تحمل المسؤولية تجاه حماية وطننا من عبث العابثين ، وهذا يتطلب تكاتف الجهود بين الجميع كل في موقعه ، وأن لا نسمح للدخلاء والمفسدين المساس بقيمنا الإسلامية والعربية التي يقوم عليها أساس مجتمعنا وأمن وطننا واستقراره .

هذا ونسأل الله - جل جلاله - أن يحمي هذا الوطن الغالي الذي يتشرف بخدمة الحرمين الشريفين ، والذي يضحي بالغالي والنفيس من أجل أشقائه العرب والمسلمين ، وأن يحمي كل ابن من أبنائه ، إنه جل جلاله نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مقابلة صحافية مع
صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية الرئيس الفخري للجمعية السعودية للإعلام والاتصال أجريت خلال حفل المنتدى الإعلامي الأول للجمعية *

س: في البداية سمو الأمير هل هناك آلية لتطوير مستوى التلفزيون السعودي في ظل منافسة القنوات الفضائية الحالية ؟.

ج: موضوع تطوير التلفزيون السعودي مطلب نرجو أن يتحقق ، ولاسيما أن معالي وزير الإعلام معنا في هذا اللقاء ، فالعصر الحالي هو عصر مخاطبة المتلقي بالحقائق والتعامل معه بصدق ونقل الحقيقة إليه مهما كانت ، ولا شك أن هناك قنوات إعلامية كثيرة جميعها تؤدي رسالتها المطلوبة منها ، والتنافس الكبير بين هذه القنوات بهذا الكم الهائل ليس سهلاً وكما هو معروف أن القناتين الأولى والثانية هما قناتا دولة ومرتبطتان بأمور داخلية وخارجية قد تحدث . والحقيقة أنه مع هذا كله لا شك أن هناك مجالاً للتطوير بشكل أفضل وأوسع من خلال إعطاء المتلقي ما يتطلبه ، كذلك تحقيق السبق الإعلامي للخبر المهم في هذا الموضوع ، إذ إن صناعة الإعلام علم قائم بذاته ، وإذا لم نتعامل مع هذا الواقع بالشكل الإعلامي السليم سيكون هناك تأخر والحمد لله نحن الآن في هذا الصرح العلمي

---

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٣١ م ، العدد ١٢٦٩٨ .

والإعلامي وبين عدد كبير من الكفاءات العلمية السعودية يجب علينا أن نستثمر هذه الكفاءات في تطوير المجال الإعلامي وتحقيق أهدافه المرجوة، وأحب أن أشير إلى قاعدة مهمة في العمل الإعلامي وهي « أن الإعلام الذي لا يشد المتلقي فهو إعلام متأخر »، ولكن ليس معنى هذا أن نعطي المتلقي كل ما يريد ، بل كل نافع مفيد يزيد من علمه وثقافته ، حتى مواد الترفيه لا بد أن تكون « نظيفة » ولا تخرج عن الأمور التي لا يقبلها الإنسان بحكم عقيدته وأخلاقه ، ثم لا يغيب عن البال أن الإعلام يمثل أفكار وهموم أمة ، وعلينا كمتابعين أن لا نتضجر من شيء قد لا يعجبنا أحياناً في هذه الوسيلة فقد يعجب أناساً آخرين لذلك لابد أن تكون وسائل الإعلام نافعة، ونأمل أن يتحقق ذلك ، وإن شاء الله إننا لن نجد صعوبة في تحقيق هذا الهدف ،كما يجب على المسؤولين في الإعلام أن يتحملوا مسؤولياتهم ويعملوا كل ما هو صحيح ومناسب ، وعلى هذا الأساس سنكون بالتأكيد قادرين على أن نكون أفضل وأن نجعل من القنوات السعودية مصدراً للحقيقة الثابتة لأننا نمتلك الإمكانات البشرية والفنية ومشاركة القطاع الخاص لتحقيق ذلك ،كما أحب أن أشير إلى أن المواطنين المستثمرين في القنوات الفضائية في الخارج نتمنى لهم التوفيق في عملهم ،كما أؤكد للجميع أن المنافسة بين وسائل الاعلام لابد أن تكون في الحق وليس في الباطل .

س: سمو الأمير يسعى طلاب خريجي الإعلام إلى الالتحاق بالأعمال الحكومية والمؤسسات الإعلامية الخاصة ، ولكن أحياناً لا يجدون القبول والدعم لتحقيق رغبتهم ، فما تعليق سموك على ذلك ؟.

ج: الحقيقة أنني أشارك الإعلاميين في هذا الموضوع من جانبين الأول بحكم وجودي كرئيس للمجلس الأعلى للإعلام والثاني كرئيس لمجلس القوى العاملة ، فأنا أمثل الطرفين ، لكن لا بد أن يرسخ في ذهن كل

المؤسسات الصحفية وأن يكون ذلك قريباً في أن يكون الغالبية العظمى من منسوبيهم من السعوديين ، ومن أصحاب الكفاءة والخبرة ، فالموظف في مجال الإعلام لابد أن يكون كفاءة في عمله وليس لأنه مواطن ، وهنا أحب أن أؤكد أن المجلس الأعلى للإعلام يتابع باهتمام وعناية هذا الموضوع ولا بد أن نصل ونتعاون لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي في إيجاد فرص العمل للمواطنين وكما قلت وأقول مراراً لابد أن يجد كل مواطن فرصة عمل مناسبة ، وهذا الشعور الموجود لدى القيادة لابد أن يكون موجوداً في ذهن كل مواطن سعودي

س: ماذا عن الصواريخ التي سقطت على المملكة وهل مصدر إطلاقها من المملكة ؟.

ج: أعتقد أن مسؤولين في وزارة الدفاع تحدثوا عن هذا الأمر ، كما تحدث أيضاً سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية ، لكن ما أريد أن أؤكد عليه أن المملكة ليس مصدراً لإطلاق هذه الصواريخ ضد العراق ، وإنما هي صواريخ تأتي من البحار والقارات ويصعب تحديد مكان انطلاقها أو السيطرة عليها في الأجواء، ولكن المسؤولين العسكريين لديهم تفاصيل أوسع عن هذا النوع من الصواريخ طبقاً للمفهوم العسكري.

س: الإفراج عن ١٨ معتقلاً في قاعدة غوانتانامو ، السؤال هل من بين هؤلاء مواطنون وهل هناك تنسيق حالياً مع السلطات الأمريكية للإفراج عنهم ؟.

ج: فيما يتعلق بهذا الموضوع أحب أن أؤكد أننا نتابع أولاً بأول كل مما يستجد حول المعتقلين السعوديين في غوانتانامو ، لأننا معنيون بهم ، وأملنا أن نحقق الإفراج عنهم وعودتهم إلى وطنهم وهذا ما تعمل عليه حكومة المملكة .

س: من خلال ترؤسكم لمجلس أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ومشاركتكم في اجتماعات مجلس وزراء الداخلية والإعلام العرب الذي عقد مؤخراً هل من الممكن أن تقيموا الاتفاقية الأمنية الإعلامية المشتركة في هذا الجانب ؟.

ج: نحن في أكاديمية نايف العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب نعمل كل ما هو مطلوب لتحقيق أهدافنا المشتركة ، لكن الشيء المستغرب حقيقة أن الهدف كان واضحاً بخصوص اجتماع مجلسي وزراء الداخلية والإعلام العرب وهو أن الوصول إلى أمن عربي لابد أن يشاركه إعلام فاعل وتم تحقيق التوصيات اللازمة خلال الاجتماع لكن أقولها بكل أسف إلى هذه اللحظة لم يفعل ما تم التوصل إليه ، وكنت أتمنى أن وسائل الإعلام العربي تتفاعل مع هذا المطلب ولكن لم يتحقق أيضاً شيء من هذا ولا حتى أيضاً مناقشة ما تم التوصل إليه ، كذلك مما يتعلق باتفاقية مكافحة الإرهاب بين وزراء الداخلية والعدل العرب لم نجد من يفعلها أو يفندها حتى مجلس الجامعة العربية لم يناقشها أو يتحدث عنها أو توجيه الملاحظات حيالها، رغم أننا في هذه الاتفاقية أعلن الموقف العربي من مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره ، وعلى هذا الأساس أريد أن أؤكد للجميع أن الأمن الذي ننشده بكافة أشكاله وصوره ليس أمن قيادات أو حكومات وإنما أمن المواطن واستقراره ، فكل مجتمع لا يمكن أن يتقدم أو يتطور إلا في ظل الأمن ، وكلما كان المواطن العربي هو الحامي لأمنه تحقق له ذلك .

س: ما صحة ماتردد عن تفجير مواطن نفسه في شمال العراق ؟.

ج: هذا الخبر صحيح وأول مرة أسمع عنه ، لكن أحب أن أشير في هذا الصدد ، أن هذا المواطن الذي ذكرت لا يمكن أن يكون سعودياً ولاسيما بعد أن اتضح الموقف السياسي للمملكة من الأحداث في العراق .

س: هل تمارس ضغوط خارجية على المملكة في مجال حرية التعبير ؟.

ج : ليس هناك ضغوط ، ولو كان هناك كما تقول لرفضنا أياً كان مصدرها .

س : ما الحد المسموح به للتعبير عن التعاطف مع شعب العراق ؟.

ج : لا أعتقد أن هناك أحداً راضياً عما يحصل للعراق إلا من يقف وراءه، ومواقف الشعب السعودي دائماً في المقدمة حين يمس أي مسلم أذى ، ولكن أحب أن أقول إن التعبير عن المشاعر ليس بالشعارات أو بالكلمات ولكن بالدعم الفعلي ، وقت الاجتياح حصل تضامن شعب المملكة مع إخوانهم في أفغانستان وفلسطين وكوسوفا والبوسنة والهرسك والوقت الآن هو الوقوف مع شعب العراق الشقيق أما أكثر من ذلك فهذا ليس موجوداً من أي جهة كانت ، وكل ما نأمله أن يوفق الله سبحانه وتعالى الدول العربية للحفاظ على أمنها واستقرارها وأن يتحلوا بالصبر والحكمة والإيثار وأن يتعامل الجميع مع الحق وأن تتحمل المؤسسات الدولية مسؤولياتها .

س : هناك من يشكك أن الصواريخ التي سقطت على المملكة مصدرها من المملكة العربية السعودية فكيف نرد على مثل هذه الأقاويل؟.

ج : كما قلت الصواريخ التي سقطت على المملكة ليس مصدرها المملكة ، أما الشائعات فهي كذب لا تستند إلى الحقيقة إطلاقاً ، وتظهر كثيراً في أوقات الحروب والفتن ، أما ما يتعلق بالموقف السعودي، فهو فوق الشبهات ولا يؤثر عليه أي شيء وعندما تتحدث الحقائق عن المواقف سنجد الحديث المشرف عن الموقف السعودي.

س : نحن خريجي الجامعات تجري رياحنا بما لا تشتهي السفن ، وأملنا كبير في إيجاد وظائف تناسبنا بعد التخرج فمتى يتحقق هذا الأمل ؟.

ج : أنا يؤلمني ما تتألم به وإن شاء الله هذه السفن ستحملكم مع الرياح التي تشتهي لتحققوا طموحكم ، وآمالكم ، ولكن أريد أن أقول لكم جميعاً

إن الدولة تضع أمامها هدفاً استراتيجياً وهو إيجاد وظيفة لكل مواطن تليق به وهذا لن يتحقق إلا بالتأهيل والعمل بعد التأهيل سواء في القطاعين الحكومي أو الأهلي كما يجب على المواطن أن لا يتأفف من أي عمل شريف يطلب منه .

مقابلة صحافية مع صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية حول الأحداث الإرهابية الأخيرة التي وقعت في الرياض *

س: بداية سمو الأمير وأنتم تتابعون أحداث التفجيرات الثلاثة التي هزت شرق مدينة الرياض يوم أمس، ما المعلومات المؤكدة عن هذه التفجيرات؟.

ج: للأسف، تم الإعلان عن وقوع ثلاثة انفجارات في شرق مدينة الرياض، وهو أمر مؤسف جداً بالنسبة لنا .

س: هل تبين أسباب ودوافع تلك التفجيرات للأجهزة الأمنية التي باشرت المواقع الثلاثة؟.

ج: لا يمكن أن أحدد لك الآن أسباب ودوافع تلك التفجيرات ورجال الأمن ما زالوا يباشرون عملهم في المواقع الثلاثة، ولكن الشواهد تدل على أن لها علاقة بما تم كشفه الأسبوع الماضي من إحباط محاولة لإرهابيين في أشبيليا شرق الرياض .

س: يعني سمو الأمير أنتم ترجحون أن من يقف خلف هذه التفجيرات هو الأسماء التي تم الإعلان عنها يوم الأربعاء الماضي؟.

ج: نعم مفجرو الحوادث الثلاثة هم من الأشخاص الذين تم الإعلان عنهم

* جريدة الرياض، السعودية، الصادرة بتاريخ ١٢/٥/٢٠٠٣م، العدد ١٢٧٤١ .

س: كم عدد المصابين والمتوفين في الحوادث الثلاث؟ وما جنسياتهم؟.

ج: لا توجد لدي معلومات مؤكدة حتى هذه الساعة، ولكنَّ هناك عدداً من القتلى والجثث المتفحمة والمصابين، وستُعلن لحظة الانتهاء من التحقيقات

س: هل تم القبض على أحد من هؤلاء الإرهابيين؟.

ج: لم يصلني شيء حتى الآن حول هذا الموضوع .

س: كيف تمت عملية التفجيرات؟.

ج: الذي حصل أن عدداً من الأشخاص الانتحاريين وصلوا إلى مواقع التفجير الثلاثة بسيارات مفخخة ومليئة بالمتفجرات، وتم اقتحام تلك المباني وتفجير السيارات بمن فيها .

س: من معلوماتنا الأولية أن عدداً من رجال الأمن لقوا حتفهم في تلك الحوادث، ما صحة ذلك؟.

ج: لم يصلني شيء حتى الآن، ولا نريد أن نؤكد شيئاً حول ذلك حتى تكتمل جميع الحقائق، وإن كان هناك قتلى فهم قلة، لأن الحادث وقع بشكل مفاجئ ولم يوجد هناك اشتباك، ولكن قد يكون هناك شيء من هذا الاشتباك بين رجال الأمن والإرهابيين قد وقع، وهذا محتمل ووارد .

س: استُخدمت الطائرات العمودية لحصر الموقع من الأعلى وإنارة «الكشافات» على منازل بعض المواطنين في شرق الرياض، سمو الأمير، ما الخطوات الأمنية التي اتُّخذت في تلك الحوادث؟.

ج: الخطوات الأمنية لمباشرة تلك الحوادث كانت تعتمد على جهات تحقيق تحقق في الموقع وترفع جميع الحقائق، وأجهزة تتابع في جميع مناطق المملكة العمل الأمني .

س: سمو الأمير، هل هناك أبعاد سياسية لهذه الحوادث الثلاثة؟.

ج: الحوادث الثلاثة هي جريمة إرهابية، لكن يجب أن نعرف جميعاً أن المملكة العربية السعودية مستهدفة، وهذه الحوادث لها علاقة بالناحية السياسية، لكن ما يهمنا هو الوصول إلى الحقائق أمام الرأي العام، وعلى كل مواطن مهتم وقادر أن يعي واجبه الوطني تجاه هذه الأحداث، ويبلغ الجهات الأمنية عن كل ما لديه من معلومات مفيدة، لكن علينا كمواطنين أن نستنكر هذه التفجيرات وتلك الأعمال الشريرة التي تستهدف المملكة، كما أحب أن أشير إلى أن هذه التفجيرات والأعمال الإرهابية ليست جديدة على المملكة، وهي موجودة قديماً، وهذا ما يجعلنا نقول ونؤكد ما قلناه سابقاً إن المملكة مستهدفة بالإرهاب من قبل أي دولة أخرى، كما أقول إن الأعمال الإرهابية التي عملت في دول أخرى هي من أجل تشويه صورة المملكة، وأن يكون هناك أصابع اتهام تشير إلى أن هذه الأعمال نابعة من داخل المملكة لكن الحقيقة أنها ضد المملكة، ولا شك أن الجانب المؤلم في هذه الحوادث أن المنفذين سعوديون أو غالبيتهم كذلك، وهذا مؤلم للجميع، وأعتقد أن هناك تراخياً لدى بعض الأسر في الحرص على أبنائهم .

س: سمو الأمير نايف، هل هذه التفجيرات لها علاقة مباشرة بزيارة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى المملكة؟.

ج: لا أعتقد ذلك .

س: ما واجب كل مواطن في المملكة تجاه هذه الأحداث والتفجيرات التي تهدد أمن وسلامة المملكة؟.

ج: أقول لكل المواطنين في المملكة إن ثقتنا بالله كبيرة، ثم بكم وبالتلاحم الوطني بين المواطن وقيادته، وأقول للمواطنين أيضاً بثقة إن أجهزتهم الأمنية على مستوى من القدرة والمسؤولية، ونحن معتمدون على الله سبحانه وتعالى، ولا شك أن التعاون وتحمل المسؤولية من الجميع هو المطلوب في هذا الوقت من كل مواطن حسب قدرته، ومن أهم الأشياء أن

يظهر الاستنكار الواضح لهذه الأفعال من جميع المواطنين حتى لو كان الفاعلون هم من أبناء المملكة المغرر بهم للأسف .

س: سمو الأمير أجدك متألماً وأنت تقول « للأسف أنهم مواطنون» ؟.

ج: كيف لا أتألم من شباب مسلم غُرر بهم وأضروا أنفسهم وأساءوا لدينهم وشوهوا صورته الحسنة، ثم بعد ذلك أضروا وطنهم الذي ولدوا وترعرعوا فيه، تألمي أن هؤلاء مواطنون ارتكبوا مثل هذه الأفعال التي لا يقرها عقل ولا دين ولا مثل عليا، للأسف أقولها إنها صورة مؤلمة وسيئة للإسلام والمسلمين والعرب وللسعوديين بشكل خاص .

س: سمو الأمير، ما انعكاسات هذا الحادث على المملكة خارجياً؟.

ج: المملكة ثابتة ولله الحمد، وسبق أن مرت علينا أمور أسوأ من هذا، ونحن مستهدفون للأسف من جهات نرجو أن يعرفوا أننا لن نغير من ثوابتنا الإسلامية، كما أقول إن ما حصل هو عمل تخريبي بكل المعايير ولكنها لا تهز أبداً من ثبات هذه البلاد، ثم حقيقة الأمر لابد إن شاء الله وبإصرار أن نصل إلى جميع الحقائق ونضع حداً لتلك التصرفات، ولكن يجب علينا أن يكون ثباتنا كمواطنين في الأحداث والأزمات أقوى مهما حصل، وإن شاء الله لن يكون إلا ما يعزز مكانة هذا الوطن بأبنائه وقيادته، ونحن نعيش في عصر غير مطمئن لما يحدث في العالم ولكن لا نبرر أن ما يحدث في المملكة يحدث عند الآخرين، لأننا سنستنكره سواء كان حجمه صغيراً أم كبيراً، لكن أملي في الصحافة ووسائل الإعلام أن تتحرى الحقائق، وتعطي الحقيقة كما هي، لأننا نحترم المواطن ونحترم الرأي العام في الداخل والخارج ونضع الحقيقة أمامهم ولا نريد أن نخفي شيئاً عنهم لأننا واثقون، ثم هناك حقيقة يعرفها الكثيرون أنه « لا ترجم إلا الشجرة المثمرة »، نسأل الله أن يجنبنا كل شر، وأن نتوكل عليه ثم على جهود أبناء الوطن المخلصين .

س: سمو الأمير، هناك سؤال يطرحه البعض وهو لماذا لم يتم القبض على هؤلاء الإرهابيين طيلة الأيام التي تلت الإعلان عنهم في وسائل الإعلام، وتُركوا إلى أن هاجموا بشكل انتحاري تلك المواقع ولم يقبض عليهم؟.

ج: أحب أن أوضح أن هناك مواطناً من الذين تم الإعلان عنهم يوم الأربعاء الماضي سلم نفسه للجهات الأمنية، ولكن حسب التحريات والتحقيقات أن دوره ثانوي، ولكن القليل يوصلنا إلى الكثير، وأؤكد لكل مواطن أننا سنقبض عليهم ولن نتركهم يهددون أمننا ووطننا .

س: شكراً سمو الأمير على هذا الوقت الثمين الذي خصصته للرد على تساؤلات « الرياض » رغم أنك تتابع العمليات الميدانية لرجال الأمن في القبض على هؤلاء المجرمين؟.

ج: الإعلام مهم في أوقات الأحداث والأزمات، لأن الحقيقة يجب أن تصل إلى الجميع، وشكراً لكم .

حوار صحافي مع
صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية بعد الهجمات الإرهابية على الرياض *

أجرى السيد أحمد الجار الله رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية حواراً صحافياً مع صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية جاء فيه :

س : سألت سموه : ما الذي حدث ، هل تجاوزتم ما حدث ، وهل سيطرتم على الذيول والآثار ، وماذا في توقعاتكم بعد ؟

ج : أجاب سموه : ما حدث فعل شيطاني ولسعة إبليسية . وأي تفسير غير هذا ليس وارداً في قاموسنا . فما حدث ليس من الإسلام في شيء ، وليس من الدين ، وليس من الأخلاق ، وليس من عادات وتقاليد هذا المجتمع المسلم .

قل ما تقوله عن ما حدث في الرياض ، وصفه بأي صفة ، لكنه غريب عن أخلاق هذه العقيدة الراقية ، وغريب عن التراث الاجتماعي السعودي ، ما حدث فعل شيطاني ، كما قلت لك سينتقم الله من فاعليه ، وسينزل بهؤلاء الفجار جزاءه وقصاصه . من ناحيتنا ، وخلافاً لما توقع البعض ، فإننا لن نلجأ إلى البطش، إذ لا تزر وازرة وزر أخرى . فنحن كبار بعقيدتنا ، وبشعبنا الذي أجهض أفكار هؤلاء الشيطانية وأحبط عملهم . لقد تعامل

---

* جريدة السياسة الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٣م ، العدد ١٢٣٩ .

الشعب السعودي مع ما حدث بروح العقدية والوطنية ، والمسؤولية العالية. وثق أن القيادة هنا لن ترحم هؤلاء ، ولن ترحم الذين يتعاطفون معهم ويتسترون عليهم ، هذا هو مطلب شعبنا وأنا هنا أتساءل: ما ذنب الذين قتلوا من الشيوخ والشباب والأطفال ، ومن جنسيات متعددة ، وفيهم من أهل الكتاب المقيمين في ديارنا والمفروض علينا أن نحميهم ؟ وما ذنب رب أسرة مات غيلة وغدراً وخلف وراءه أبناءه وبناته وأهله وذويه وهو القائم على معيشتهم وإعالتهم .

س : سيدي سمو ولي العهد .. إن المتابع لمسار السياسة السعودية يرى أنكم تحليتم كثيراً بفضيلة الحلم والمسامحة في تعاملكم مع أصحاب هذه الأفكار الشيطانية، فهل نتصور الآن أننا بصدد التعامل مع غضبة الحليم وهي غضبة عاصفة ومبررة ؟

ج : الأمور لا تقاس برد الفعل على الانفعال ومن المرئيات الحكيمة معالجة القضايا مع الأخذ في الحسبان الوقت الذي تتطلبه هذه المعالجة فنحن لن يدفعنا أحد ، كرد فعل ، إلى البطش ، فالبطش ليس من سياستنا ، لكننا في المجمل ، وعلى مدى مسار سياسة هذا البلد وحكامها ، وبعون من الله اجتزنا مصاعب كثيرة . وما بعد الشدة إلا الفرج في كل الأحوال .

س : سيدي سمو ولي العهد : أي فكر سياسي يحمله هؤلاء ، ومن يقف وراءهم ، وهل نضع اللوم على المنفذين ، وهل أنتم على علم بهم وبوجودهم ؟

ج : من يقف وراء هؤلاء هم شياطين الفكر المنحرف واللا سوي ، وكل الأوطان ، في العادة ، تشهد مثل هذا العبث بأمنها . ولو عدنا إلى بداية الرسالة المحمدية وانتصار الرسالة لوجدنا أن ثلاثة من الخلفاء الراشدين الأربعة قد ماتوا غيلة وقتلاً بأيد مجرمة تحركها أفكار خارجة عن الملة والعقيدة . إن التعامل مع هؤلاء لن يكون إلا بإنزال العقاب الرباني

والدنيوي بهم . أما من هم هؤلاء فهناك أناس يقولون إنهم من (القاعدة) أما أنا فليس أمامي بالدقة ما يؤكد هذا القول . لكن أياً كان موطن هذا الفكر المضل ومشاربه فهو فكر أغوى الناشئة وغرر بها ، ووعدها بالجنة بعد أن تقتل الناس الأبرياء وتفسد في الأرض ، وتحرق الحرث والزرع ، المغرر بهم هؤلاء صدقوا هذا الفكر ، وضحوا بأنفسهم لأجله ، وقتلوا معهم الأبرياء وذبحوا الأطفال . هؤلاء بلا شك، وكما نعرف من ديننا وعقيدتنا السمحة والنقية ، لن يكون مصيرهم الجنة. لقد شهدنا في هذه الفترة تلاحماً بين أبناء شعبنا . لقد كان هذا الشعب عوناً للقيادة، الأمر الذي كان أصحاب هذا الفكر يظنون أنهم قادرون على تمزيقه أو التأثير به أو عليه . لقد خسئوا وخاب فألهم ، وانطفأ نورهم ، والله سبحانه وعد المؤمنين بنصره ، وشعبنا شعب مؤمن ، وعقيدته نقية .

س : سيدي سمو ولي العهد ... وأنا أتابع استقبالك لكل أطياف المجتمع السعودي ، كنت أراك تتحدث دائماً عن الوسطية ، وعن أن الإسلام هو دين الوسط ، بينما العالم العربي تعصف فيه المغالاة ، وهناك من وجد فيها تجارة رابحة ، فهل شعر سموكم أن ما تطرحونه أصبح مقبولاً على نطاق واسع ؟

ج : الإسلام دين الوسط ، وعلماؤه ومشايخه الأفاضل ذوو الحكمة والذهنية المتبحرة في العلم والفهم ، يحملون على كاهلهم هذه الحقيقة ويدافعون عنها . لكنَّ هناك مغالين في الدين ، وينصبون أنفسهم عبر هذه المغالاة ، مفتين ومشرعين . هذا هو الأمر الذي أوضحه دائماً وأنتقده بشفافية أمام هذا الجمع الذي ألتقي به . الإسلام هو دين ودنيا . وهو نظام سياسي واجتماعي واقتصادي كامل ، إذا ما أخذنا بروحه النقية ، وتعاليمه السمحة ، الإسلام ليس عباءة يرتديها أي شخص ، أو رمحاً يحارب به من يشاء ، ويدعي أنه منه وإليه دون فهم متعمق لروحه السمحة والنقية .

س : سيدي سمو ولي العهد ، ما رأي العرب كلهم بما حدث في بلادكم ؟

ج : إنك تنكأ مواضيع لا أريد أن أتحدث عنها . نحن في المملكة قادرون، بعون الله على التعامل مع ما حدث وسنتجاوزه ولن تكون أكلافه كبيرة علينا . لكن ما يزعج هو ما يحدث في الأوطان العربية ، التي أصبح خوفنا عليها قبل خوفنا على أنفسنا . ما عندنا موجود في كل الدول العربية ، وبكثرة ، وهو خلايا نائمة بعضها استيقظ ، وبعضها سيستيقظ ، إن خوفنا كبير على هذه الأوطان . ودعني أقول لك ، أليس مؤلماً ما يحدث في العالم العربي . خذ ما حدث في العراق مثلاً . من جهتي أنا أرى لو أن هناك أربع دول عربية على قلب واحد، مسارها واحد ، ونواياها واحدة ، وتعاملها الذاتي مخلص وصاف ، لكانت الحال غير الحال ، ولكانت قضايانا الدولية ، والعربية ـ العربية لقيت حلولاً أفضل ولكان مسارها أفضل ، ولكانت شعوبنا تنعم بوضع مختلف غير الوضع الذي هي عليه الآن ، وربما مثل هذه الحوادث التي تشهدها قد لا تقع في ساحاتنا العربية . نريد فقط أربع دول عربية مهمة ، ومجتمعة ، وخطابها السياسي واحد وقرارها واحد ، ولو كان هذا موفوراً لكنا في أفضل حال .. ألم يحن الوقت لقيام علاقات عربية – عربية نقية تتقدمها المصارحة قبل المصالحة ، ومحتواها النوايا الحسنة؟ إن شعوبنا تنتظر الكثير ، وبينما نحن نقول حان الوقت لقيام علاقات جيدة، ويمضي بنا الوقت ولا تقوم هذه العلاقات، بل وتقوم مكانها علاقات أسوأ وأكثر تدهوراً ، وهكذا تجري بنا الحال على هذا النحو المؤلم . تسألني عن موقف العرب مما حدث في السعودية ، فأقول لك إنهم شجبوا واستنكروا ، واحتجوا ، واتصلوا ، إنها عواطف لا نستطيع أن نقول عنها شيئاً لكن ما نريده هو شيء آخر .

س : سيدي سمو ولي العهد .. خطاب ولي الأمر في افتتاح دور انعقاد مجلس الشورى محل تقدير لدى شعبكم ، ولدى كل من أخضعه للتحليل

فهل ما تضمنه هذا الخطاب سيلقى التنفيذ السريع ؟

ج : خطاب ولي الأمر هو فكرة القيادة وخطابها السياسي ولقد تضمن مواضيع كثيرة تنم عن رؤية مستقبلية . وفي ختام جلسة مجلس الوزراء الأخيرة ، تم بالفعل الإعلان عن تشكيل لجان لتولي تنفيذ ما ورد في الخطاب . أمامنا أشياء كثيرة ستعمل وسيشعر بها الشعب السعودي ، من هذه الأشياء تحسين أداء الجهاز الرسمي ، وأداء الاقتصاد ، والعناية بالناشئة ولقد تم تشكيل لجنة خاصة أنيطت بها مهام عالية يتمتع أعضاؤها بالعلم والخبرة ، للعمل على نشر مفاهيم الوسطية كسلوك إسلامي . ولمراجعة أوضاع بلادنا وأوضاع أبناء شعبنا بكافة طوائفهم ومذاهبهم .

س : سيدي سمو ولي العهد .. ما حدث في الرياض ، هل سيؤثر على العلاقة التاريخية والتقليدية بين السعودية وأمريكا ؟

ج : أبداً لن يؤثر ، فالعلاقة بين أمريكا وبلادنا ، وبين شعبنا والشعب الأمريكي جيدة جداً ، ولا يشوبها شيء بما في ذلك الاختلاف في الرأي . نحن نلحظ بين فترة وأخرى مواضيع تثيرها بعض وسائل الإعلام الأمريكية ، وبعض هذه الوسائل يميل إلى مواقف بعض الأجهزة الرسمية كالبنتاغون ووزارة الخارجية .

ونحن عندما نلتقي بمسؤولي هذه الأجهزة ويلتقون معنا ، ينفون أي توجه لديهم أو حتى رأي ذاتي منهم يكون قد نشر في هذه الوسائط وادعت أنه منقول عنهم .

اتصالاتنا بالرئاسة الأمريكية دائمة ، واتصالات الرئاسة الأمريكية بنا دائمة وأحاديث هذه الاتصالات تتناول توضيح مسارات أمور كثيرة مشتركة بيننا .

نحن خلصنا إلى رأي وهو أن هناك من يريد الإساءة إلى العلاقة

الأمريكية السعودية وخصوصاً بعض وسائط الإعلام التي أشرنا إليها . أو بعض النافذين على هذه الوسائط . وفي مجتمع متقدم كالمجتمع الأمريكي لا عتب على الإدارة السياسية ، فهذه الوسائط لسنا مساعيها لتخريب العلاقة من زمان لذا فإن جهودها لم تعد مؤثرة بالنسبة لنا ، ولا يمكن أن نطلب ممن يستعير فكر الآخرين ، أو يتبنى فكر النافذين عليه أن يغير رأيه . وليس أمامنا إلا أن نرى ونقرأ ونسمع ما يتم تداوله في هذه الوسائط . بعضها نضع فكرنا أمامه وخطابنا السياسي ، فإن اقتنع به فهذا هو المراد وإن لم يقتنع فهذا شأنه . ويهمني في هذا السياق أن أقول لمفكرينا ومثقفينا وإعلاميينا العرب وفي الإقليم الخليجي : عليكم أن تتقوا الله في هذه الأمة ، وأن تكون رسالتكم إليها رسالة عفة ونظافة وأمانة ، وعليكم أن تروا ماذا يحدث الآن في أوطانكم نتيجة الفكر المضلل ، والذي يتم تسويقه دون رد عليه ودون توضيح . إننا نرى الآن الأعمال الإرهابية المندلعة بسبب وجود أشخاص يغررون بالناس ، ويغسلون أدمغتهم ، ويضعونهم أمام مستقبل ليس هو بالضرورة المستقبل المنشود ، ويعدونهم بالجنان وحور العين إذا انتحروا وفجروا أنفسهم وقتلوا ليس إلا لأنهم شربوا كأس التغرير حتى الثمالة وتخدروا ، ودفعوا بأرواحهم إلى الهلاك ومن يقبض ثمن أرواحهم هو من غرر بهم إذا نجح ، وأفلت من القصاص .

س : سمو ولي العهد.. هناك من يقول إن دورك هو دور رجل الإطفاء إذ كلما توترت العلاقة مع أمريكا كنت لها ، وسارعت إلى إعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية ؟

ج : العلاقة مع أمريكا لم تتوتر أبداً طوال تاريخها . إنما نحن نتابع بشكل حثيث كل ما يبرز في هذا العالم ويكون مؤثراً علينا وعلى أصدقائنا ، ونجري حوله الاتصال الدائم ونلاحقه . هذا كل شيء . أمريكا لم تتوتر معها العلاقة أبداً ، وأمريكا لم تطلب منا شيئاً يوتر العلاقة وكذلك نحن ، بل

بالعكس ، نحن على علاقة جيدة وهم يحترمون توجهاتنا وخصوصياتنا وعاداتنا وتقاليدنا . إن كل ما يقال عن توتر علاقة مع أمريكا كلام لا صحة له ، والأمريكيون لم يطلبوا منا شيئاً البتة ، إنما هناك من يأمل في توتير هذه العلاقة ، وهناك من يريد أن نكون على علاقة غير جيدة مع أمريكا بهدف (لخبطة) أوراق الشؤون الدولية ، خصوصاً ما يتعلق منها بقضايا المنطقة والإقليم وقضية الشرق الأوسط .

س : سمو ولي العهد ... وماذا عن مبادرتكم ، وأين أصبحت ؟

ج : المبادرة أصبحت شأناً عربياً ، ولم تعد شأناً سعودياً . الآن نحن أمام ما يسمى (خريطة الطريق) ونأمل أن نرى الطريق ، إذ إننا نسمع بالخريطة ونريد أن نرى الطريق . أما مبادرتنا فإنها أصبحت شأناً عربياً بعد قمة بيروت ، ولا ننس أن هذه المنطقة في حاجة إلى السلام والأمن حتى ترتفع فيها معدلات النمو ، وتستفيد شعوبها من ثرواتها ومن الفرص المتاحة فيها .

نص كلمة
صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني أمام قمة الدول الصناعية المنعقدة في ايفيان بفرنسا *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وعلى آله أجمعين ..

فخامة الرئيس جاك شيراك
أصحاب الفخامة والسيادة
السيـدات والســـــــادة ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أود أن أبدأ بشكر فخامة الرئيس جاك شيراك على مبادرته بدعوة عدد من رؤساء الحكومات ضيوفاً على هذه القمة الهامة وأود أن أشير بكثير من التقدير إلى المضامين التي تضمنتها كلمة فخامته في ٢١ مايو بمناسبة تولي فرنسا رئاسة قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى وخاصة ما ذكره من أهمية إشراك الدول الفقيرة إشراكاً حقيقياً في التنمية وما ذكره فخامته عن مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمعات وعن إقرار السلام ومحاربة الإرهاب وهذه كلها مواضيع اهتمت بها المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً ، يسعدني أن أتحدث عن ملامحه الرئيسية .

في منطقتنا العربية برغم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية العديدة التي نفذتها دولنا العربية ومنها المبادرة التي كان لي شرف تقديمها في مؤتمر

---

* جريدة الرياض السعودية ، الصادرة بتاريخ ٣/٦/٢٠٠٣م ، العدد ١٢٧٦٢

القمة العربية ببيروت سنة ٢٠٠٢ والمبادرة الجادة التي طرحتها لإصلاح الوضع العربي السياسي والاقتصادي من الداخل فما زال الوضع الاقتصادي أقل من المأمول بسبب استمرار تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وتبعات الحرب في العراق .

وهذا يقودنا إلى دعوة المجتمع الدولي لبذل جهوده لضمان الاستقرار والسلام بإزالة بؤر التوتر في المنطقة وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي من خلال التطبيق والمتابعة الجدية لخارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام .

وأود أن أذكر بالتقدير مبادرة فخامة الرئيس جورج بوش بإقامة منطقة تجارة حرة مع دول الشرق الأوسط خلال عشر سنوات وبدون شك أن مثل هذه المبادرة قد يكون لها دور كبير في تهيئة ما تحتاجه خطط التنمية في المنطقة وهي رفع نسب الاستثمار الخارجي وفتح الأسواق وخفض نسب البطالة .

ولكن كما لا يخفى على أحد فإننا في منطقة تسودها مشاكل مزمنة وبما أن التنمية تحتاج إلى استقرار يتوجب إيجاد الثقة المطلوبة أؤكد مرة أخرى على أهمية السعي الجاد لإنهاء النزاع العربي – الإسرائيلي كما لا يقل أهمية عن ذلك جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة منزوعة من أسلحة الدمار الشامل .

إن ما يواجهه عالمنا من خطر الإرهاب يمثل تهديداً لحياة الآمنين وللاستقرار العالمي وإعاقة لجهود التنمية وإننا إذ نرحب بالتقدم الكبير الذي تحقق في محاربة الإرهاب وتمويله إلا أن كثيراً من العمل لا يزال مطلوباً فالإرهاب ظاهرة إجرامية ليس لها جنسية ولا قومية ولا دين وموقفنا صلب في إدانته بجميع أنواعه وأشكاله ونؤيد جميع المحاولات والإجراءات الدولية لمكافحته .

ونحن في المملكة أحكمنا الرقابة على التبرعات حتى لا يتسرب شيء منها لا سمح الله لجهات مشبوهة كما أننا على وشك إصدار تشريع يحصر التبرعات خارج المملكة في جهة واحدة تعمل طبقاً للقوانين وتتميز كل أعمالها بالشفافية التامة والوضوح .

إن مشكلة الإرهاب لا يمكن معالجتها بمعزل عن مشكلة خطيرة أخرى وهي مشكلة المخدرات وغسل الأموال التي تهدد سلامة مجتمعات بأسرها ونحن نعتقد أن الجهود الدولية التي تتحد لمحاربة الإرهاب يجب أن تتصدى لمحاربة المخدرات بل إننا نعتقد أن النجاح في المعركة ضد المخدرات وغسل الأموال سيسهل بإذن الله القضاء على العدو الآخر وهو الإرهاب .

وفي الختام نتطلع إلى عقد دولي جديد مبني على المشاركة لتحقيق التنمية الدائمة والازدهار لإنسانية جمعاء .

مقابلة صحافية مع
صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز
وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية حول
عدد من القضايا المهمة *

س: سمو الأمير أن تقع تلك التفجيرات الإرهابية في الرياض فهي صدمة لا شك للمجتمع السعودي وأن تتكشف عناصر لخلايا إرهابية، فهذا إنجاز يسجل لصالح الأمن السعودي ـ هنالك من يعتقد أن تكشف هذه الخلايا في أكثر من منطقة سعودية يعني أن عناصر تنظيم القاعدة لهم امتدادات في أرجاء المملكة، كيف يرد سموكم ؟ والسؤال الأخير :هل أبلغتكم إيران بعدد المعتقلين السعوديين المطلوبين في قضايا إرهابية ؟

ج: لا شك فيه أن ما حدث في المملكة وفي الرياض وما كان يبنيت في المدينة المنورة وفي مكة المكرمة أمر في أعلى مستويات الإجرام وما فيه شك إذا كان المواطن السعودي قد صدم بهذا الواقع أنه كان وللأسف من مواطنين سعوديين وصلوا إلى مستوى لا يليق بالإنسان المسلم ولا المواطن ولكننا لسنا أعلم من الخالق عز وجل «إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء» وعلى كل حال الإنسان ونحن في مناسبة صحية الآن إذا كان هناك عضو فاسد يمكن أن يقضي على الجسم كله أو على عضو آخر فهذا مآله للبتر. وبالنسبة للعدد سبق أن قلنا عدة مرات والآن يتعدون ٤٠ شخصاً وهؤلاء أشخاص يمكن أن يجلبوا للتحقيق لكن الحقيقة أنا أتمنى على صحافتنا أن لا يتعجلوا في الأخبار أو إعطاء المعلومة قبل أن يتم التأكد من الجهات الأمنية. ثم لا يغيب عن بالهم شيء معين لأنه

---

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٥م ، العدد ١٢٧٨٤ .

قد تكون مصلحة التحقيق تقتضي عدم الإعلان أو عدم التحدث لأنه يمكن أن يقوم بنقل الخبر لا يعلم أن هنالك أشخاصاً مطلوبين آخرين وقد يكون الإعلان في الصحافة كتحذير ، فهذه النواحي الأمنية يجب أن تراعى في صحافتنا وأتمنى أن لا يقولوا شيئاً إلا عندما يحصلون عليه من الجهات الأمنية المختصة .

س: سمو الأمير بداية نشيد بالجهود التي بذلتها قطاعات وزارة الداخلية وعلى رأسهم سموكم الكريم بالقبض على الأعداد الكبيرة من المجرمين الذين حاولوا زعزعة الأمن وفي وقت قياسي ، ونسأل عن التعاون الذي وجدتموه من المواطنين وأولياء أمور المطلوبين تجاه الإبلاغ والتعاون مع الجهات الأمنية ، وهل لنا أن نعرف العدد التقريبي للمطلوبين الذين تبحث عنهم الجهات الأمنية ؟

ج: الجهود التي يقوم بها رجال الأمن هذا واجبهم ويؤدونه بما يجب عليهم أن يؤدوه ، ولا شك نحن تشرفنا في أجهزة الأمن بما لمسناه من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو النائب الثاني من تقدير لرجال الأمن وما لمسناه من كل مواطن في المملكة ورجال الأمن ليسوا إلا أبناء هذا الوطن ونرجو من الله أن يكون في عونهم ويوفقهم إلى درء الشر عن بلادنا .

س: سمو الأمير يقوم سمو النائب الثاني بزيارة قريبة إلى اليمن ، كيف ترون أهمية هذه الزيارة في تعزيز التعاون الأمني بين البلدين والوقوف بحزم ضد التهريبات ؟

ج: بالنسبة للتعاون مع اليمن ، فهو موجود وقائم وكما هو معلوم بيننا وبين الأشقاء في اليمن اتفاقية أمنية تنفذ ونحن نعمل معهم على الحفاظ على أمن المملكة وأمن اليمن ، وبالنسبة لزيارة سمو سيدي الأمير سلطان بن عبد العزيز لعلكم تعلمون أن هناك مجلساً للتنسيق بين البلدين

الجانب السعودي يرأسه الأمير سلطان بن عبد العزيز وسيكون الاجتماع في اليوم الخامس من الشهر القادم في صنعاء ، ويستعرض كل مجالات التعاون بين الدولتين ويؤكد وقوف المملكة مع اليمن الشقيق في كل المجالات ، وهذا كما تعلمون قائم منذ عام ١٣٩٥ هـ .

س: سمو الأمير ، لوحظ أن غالبية من قام بالأعمال الإرهابية هم من صغار السن ، هل هناك طرق ووسائل لمنع التغرير بشباب هذا البلد، وهل ستعمدون إلى تخفيف العقوبات لمن يقوم بتسليم نفسه أو قيام أحد أولياء الأمور بتسليمه .؟

ج: بالنسبة للمنتحرين ليس سنهم بصغير ويشبه من اعتقلوا أو قبض عليهم في مكة المكرمة منهم شباب ولكن ليسوا من صغار السن أي ما دون ٢٠ عاماً ، أما التغرير فهذا قائم للأسف ، ولو لم يكن التغرير بهم مستمراً لما وصلوا إلى ما وصلوا إليه ، ولذلك قلنا ونقول إن المغررين بهم والمشجعين لهم والمهيئين لهم لهذه الأعمال هم أكثر سوءاً وأكثر إجراماً من هؤلاء وما فيه شك أن من يسلم نفسه سيكون هذا سبباً لتخفيف العقوبة من القضاء ومما هو في حدود السلطة أو من صلاحيات ولي الأمر وكذلك سيكون مقدراً لأولياء الأمور الحقيقة بصرف النظر قد يقول قائل إنني أشجع على التسليم للرغبة في التسليم لا !!لكن أنا أقول إنه من مصلحة المتهم أو المشترك من مصلحة ولي أمره أن يسلمه لأن هذا يجعل العقوبة أخف ولو امتنع عن التسليم أو توارى عن الأنظار وقبض عليه ستكون العقوبة شديدة وسيكون كذلك إذا كان ولي الأمر يعرف عنه بعد ارتكاب الجريمة سيكون كذلك هو عرضة للعقوبة والرجوع عن الخطأ فضيلة ، ولا شك أنني أدعو إلى هذا وأملي من علمائنا ومشايخنا وكتابنا ومفكرينا وخطباء مساجدنا بأن يحثوا من كان لديه تفكير مثل هذا التفكير أو لديه مشاركة أن يمتنع ويعود إلى الصواب ويحاسب نفسه

ويعود مواطناً صالحاً ، وليس أداة للإساءة إلى بلاده.

س: سمو الأمير هل حصلتم من إيران على أية معلومات عن المعتقلين السعوديين في إيران المنتمين إلى تنظيم القاعدة ؟ وهل أبلغوكم عن وقت تسليمهم للسلطات في المملكة .؟

ج: حتى الآن لم نتلق من الإخوة في إيران عن العدد ولكن الاتصالات قائمة بيننا وبينهم وما لمسناه عندهم من تجاوب ما فيه شك يبشر بالخير وفي نفس الوقت يترجم مستوى العلاقات بين البلدين.

س: سمو الأمير نهنئكم على الإنجازات الأمنية الأخيرة المتوالية ونسأل هل توصلت الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية إلى الجهات الممولة لهذه الجماعات الضالة وهل هناك أياد أجنبية ثبت تورطها في تمويل هذه الجهات ؟

ج: لا شك أن التمويل من العناصر المهمة التي يهتم بها التحقيق ، ولا بد إن شاء الله أن نصل إلى كل الحقائق ، ولكن مازال الوقت مبكراً قليلاً حتى نتحدث عن هذا الأمر بعدما يتوفر لدينا الحقائق وأدلة تؤكد من يمول هذه الفئة سواء كان داخلياً أو خارجياً أما أن هناك أيدياً خارجية متورطة في التمويل أو العمل ما فيه شك أن التنظيمات القائمة في أفغانستان ما يسمى بالقاعدة وغيرها هي التي لها العلاقة الأكبر بين هذه الفئات وبينهم وإن كان قد يكون فيه جهات مختبئة تتابع أو تباشر التنفيذ وكل هؤلاء سوف نصل إليهم ونكشف كل الحقائق إن شاء الله .

س: سمو الأمير هناك مطالبة في سعودة القطاع الخاص الطبي ٣٠٪ فيما يخص مهنتي التمريض والطب في حين أن وزارة الصحة لم تصل إلا إلى نسبة ١٧٪ أين الحلول في نظر سموكم حتى ترتفع هذه النسبة ؟

ج :معي معالي الأخ حمد المانع وزير الصحة ، وأعرف ومتأكد أن هذه الأمور من الأولويات وستكون محل اهتمامه الذي هو اهتمام الدولة ، ولا شك أننا كجهة معنية بالسعودة ، نتمنى أن يكون نسبة العاملين في القطاع الصحي من السعوديين كبيرة وإن كان في هذا القطاع بالذات لا بد أن يحتاج إلى بعض التخصصات أو بعض الخبرات أو زيادة ذلك من خارج المملكة ، وهذا ليس بغريب حتى في الدول المتقدمة فالخدمات الصحية لديها أطباء من غير جنسياتهم لكسب أي خبرة طبية متميزة ولا شك أن هذا مكسب سواء في المستشفيات الحكومية أو في المستشفيات الأهلية ، ونتمنى أن يركزوا على الأطباء المتميزين حتى يمكن تقديم خدمات طبية أفضل .

وبالنسبة لما يتعلق بالنظر في رواتب الأطباء أو المرقين على الكادر لا شك أن وزير الصحة أعلم بهذا الأمر ، ولكن إذا كانت الدولة تهتم بكل من يعمل بكل قطاع فأنا واثق وأعرف أن الاهتمام بالعاملين في القطاع الصحي هو الذي يأخذ الأولوية .

س: سمو الأمير قبل أحداث الرياض كان هنالك أحداث فردية ، بالجوف هل هناك علاقة بما حدث في الرياض وما حدث في الجوف ومكة المكرمة ؟ وقلتم إن من المؤلم حقاً أن تتم هذه الاعمال التخريبية في مدينة الرياض بأيدي سعوديين ، فما الإجراءات العملية التي ستتخذها وزارة الداخلية في حماية أبنائنا من الانحراف سواء على مستوى التعليم أو ما يقوم به مشايخنا الأفاضل ؟

ج : بالنسبة للجرائم التي ارتكبت كمثال لما حصل في منطقة الجوف أحب أن أقول إن الجهات الأمنية توصلت للفاعلين أو قريبين من الفاعلين، والأمر الآن على وشك أن ينتقل من جهات التحقيق إلى القضاء ونرجو إن شاء الله أن يبت في ذلك قريباً وأن تكون الأحكام القضائية على

مستوى فداحة هذه الجرائم وأن يلاقوا العقوبات الرادعة لغيرهم ولا تسجل حوادث ضد مجهول ، الحمد لله هذا الموجود إلى الآن ، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن تستمر قضية حماية أبناء الوطن من الانحراف الفكري لا شك أنها مسؤولية كبيرة على الأسر والجامعة والمسجد ، وعلى كل وسائل الإعلام التي هي الوسيلة التي يتحدث عبرها رجال العلم الشرعي ورجال الفكر ورجال الثقافة، المهم أننا محتاجون إلى جهود مكثفة ومستمرة وأحب أن أقول هنا إن خادم الحرمين الشريفين ، وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني دائماً يطالبون ويعملون على حث من لديه الكفاية العلمية والقدرة العملية أن يسهم في تصحيح الفكر الدخيل على مجتمعنا ، ولا بد أن أقول إن الجميع مسؤولون ونبتدئ من الأسرة والبيت والمدرسة بحيث لا يشوب أفكارَ أبنائنا أفكارٌ شاذة أو ينهجون الجريمة وأن تحول الجريمة إلى عمل كأنه عمل شرعي أو عمل يثاب عليه الإنسان وهو خطأ ، وهنا أساءوا للإسلام وأساءوا للوطن ، لذلك لا بد من محاربة الأفكار الشاذة ، وهذه من مسؤوليات الجهات المختصة ومسؤولية جميع المواطنين وإن شاء الله الجميع يتحملون مسؤوليتهم ويقومون بما هو مطلوب منهم .

س: نكر أن هنالك أخباراً وردت من المخابرات اللبنانية بأن تفجير تلفزيون المستقبل هو امتداد للتفجيرات التي حصلت بالرياض وأن وراءه عصبة يطلق عليهم عصبة الأنصار ويسيطرون على منطقة الحلوة في لبنان وأنهم جلبوا من أفغانستان عن طريق إيران . ما تعليق سموكم الكريم ؟ وماذا عن اتهام الفقيه للمخابرات السعودية بالتعدي عليه في لندن ؟

ج: ما حدث في لبنان إلى الآن لم يظهر لنا ولم يأت لنا من السلطات اللبنانية ما يدل على أن له علاقة بما حدث في الرياض أما أهداف ما

يسمى بالقاعدة ، فهذا أمر معروف وتحدثنا عنه كثيراً ولا شك المصالح السعودية سواء كانت في الداخل أو الخارج كلها متساوية والداخل أهم أما ما تحدثت به الاستخبارات اللبنانية فهذا أمر يعنيهم وهم أدرى به وما يقال إنهم يقيمون في مخيم أو غيره نحن لم نجد أن الأحداث التي لدينا تجعلنا نتابع هذه الأمور ونجد أن هنالك علاقة بها وإذا كان هناك شيء فإنه لم يظهر لنا حتى الآن ومن الصعب أن نقول من أين أتوا أو عبر أي دولة جاءوا منها قبل أن يكون هنالك دليل مادي ملموس .أظن أن المخابرات السعودية أكبر ولا تنزل إلى مستوى عمل ضد الفقيه أو غيره ، لأن هذا ليس من أعمال المملكة كونه يقول هو أو غيره لا قيمة لهذا، القيمة للحقيقة وننزه مخابراتنا وننزه كل سعودي عن أن ينزل إلى هذا المستوى .

س: سمو الأمير .. في ظل الظروف الراهنة والجهود الأمنية تحقق عدد من الإنجازات الأمنية ومن أهمها القبض على عدد من مهربي الأسلحة ، سؤالي هل يصنف هؤلاء المهربون على أنهم إرهابيون ، ثم ما هي الإجراءات التي تتخذ بحق هؤلاء المهربين ؟

ج: لا شك أن التهريب من أسوأ الأمور التي تواجه كل دولة وتواجهنا نحن الآن والجهود مكثفة هذا الواقع الآن ولدينا الحقائق الكبيرة والكثيرة عن الكميات الكبيرة التي تم منعها من دخول البلاد من أسلحة ومتفجرات وذخيرة ، ومع هذا نطمح إن شاء الله أن نحد بشكل كبير من كل أنواع المهربات التي تتعلق بالإرهاب وحتى بالمتاجرة ويقبض على الكثير والعقوبات بالنسبة للمهربين كذلك شديدة أما من أين وكيف ؟ ثقوا أن هذا معطى الاهتمام اللازم للوصول إلى كل التفاصيل لأن الأمر ينتقل من شخص والذي وجد عنده هذه المهربات لا بد من الوصول إلى كل الحقائق وهذا ما يهم الجهات الأمنية بالمملكة . وهل ثبت أن لهم علاقة

بجماعات إرهابية لا بد أن يظهرها التحقيق وطبعاً للأسف في ظروف مثل هذه ينشط تجار الأسلحة، ويمكن منهم قسم ينظرون للكسب المادي أكثر من نظرتهم لشيء آخر ، ولكن الذي يبيع سلاحاً لإرهابي أو لارتكاب جريمة مشارك في الجريمة لأن المشاركة في الجريمة جريمة وأخذ ثمنها بعد زيادة وهم متساوون في الجرم، وأعتقد أنه معلوم في أي دولة ليس هناك من يقول إني أستطيع أن أمنع التهريب ١٠٠٪ وإلا لما قامت أعمال إرهابية في كثير من دول العالم إنما طموحنا نحن أن نمنعها إن شاء الله ولا ننسى أن حدود المملكة تزيد عن ٨ آلاف كيلو متر ولا بد أن تغطى بالإمكانات البشرية وبالدوريات والتجهيزات وهذا ما نعمل على تحقيقه أرجو أن لا يمر وقت وأن لا يطول إلا مستوى حرس الحدود في المستوى الذي يجعلنا إن شاء الله نطمئن أكثر ، والدولة مصممة على هذا الأمر وسيتحقق إن شاء الله .

س: سمو الأمير في بعض البلدان عندما تقوم بعض التفجيرات الإرهابية تقوم تلك الدول باعتقالات عشوائية هنا في المملكة لم يحدث هذا ؟

ج: لأننا لم نجد له مبرراً ولله الحمد وكوننا نعتقل بدون دليل لأي مواطن أعتقد أنه عمل غير صحيح ، وإذا كان هنالك دول تمارس ذلك ، لكن إذا وجد شبهة فالشبهة ممكن توجد ذلك لكننا لم نجد ما يدعونا أن نعمل هذا ولا يمكن أن نعمله بأي حال من الأحوال .

مقابلــة صــحافية مــع
معالي الدكتور غــازي القــصيبي وزيــرالمياه والكهربـاء
في المملكة العــربية السعودية حول أمور الــوزارة *

س: ذكرت منذ فترة وجيزة أنكم بصدد إعداد خطة استراتيجية متكاملة للثروة المائية في السعودية ، ما المعالم الرئيسية لهذه الخطة؟ وما الجهات التي تسهم في إعدادها ؟ ومتى ستنتهي ؟ .

ج: الاهتــمــام بالميــاه كــان على الدوام له أولوية كبـرى لدى الحكومـة السعودية، ولعله من المعروف أن الملك عبد العزيز رحمه الله بدأ التنقيب عن المياه قبل أن يبدأ التنقيب عن البترول ، وقد نصت الخطط الخمسية المتتالية على وضع خطة وطنية للمياه ترسم استراتيجية شاسعة للتعامل مع هذا العنصر الحيوي الضروري للحياة البشرية والحيوانية ، وللتنمية عموماً، وقد وضعت دراسات كثيرة عن قطاع المياه عبر السنوات ، سواء ما يتعلق بمكامن المياه أو كيفية إنتاجها ، أو تحليتها ، وأعتقد أن المملكة أنفقت على هذه الدراسات ما لم تنفقه أي دولة أخرى ، إلا أن عدم وجود جهة مسؤولة عن المياه ، وتشتت المسؤولية بين جهات حكومية عدة ، مركزية ومحلية ، حال دون وضع الخطة الوطنية ، وبإنشاء وزارة جديدة عهدت إليها الدولة بالمسؤولية الكاملة عن المياه ، كان من الطبيعي أن تبدأ هذه الوزارة عملها بوضع الخطة الوطنية ، وهذه أولوية مطلقة نص عليها قرار مجلس الوزراء الذي أنشــأ الوزارة ، وكــانت أولوياتي منذ يومي الأول في الوزارة ، هذه الخطة تهدف إلى إيضاح الصورة الكاملة عن قطاع المياه أمام صانعي القرار

* جريدة الحياة الاقتصادية السعودية ، الصادرة بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٣م ، العدد ١٤٧٠٣ .

وتشمل ملامحها الرئيسية تقدير المخزون المائي ، وتقدير ما يصرف منه سنوياً ، والتفرقة بين المياه المتجددة وغير المتجددة ، والعمر التقديري للمخزون المائي ، وكلفة الإنتاج والتوزيع والطريقة المثلى لهيكلة المياه ، بحيث تتماشى مع أحدث الأساليب المتبعة في العالم ، وقد استعانت الوزارة بالبنك الدولي لوضع هذه الخطة استنادا إلى خبرته الواسعة في شؤون المياه أكثر من ١٢٠ دولة إضافة إلى العدد الكبير من الخبراء المتخصصين في المياه والذين يعملون في البنك ويتعاملون معه ، علماً بأن البنك الدولي لن يضع الخطة منفرداً ، أو بمعزل عن الواقع ، بل سيتم عمله خطوة خطوة مع الخبراء السعوديين في قطاع المياه ، سواء من العاملين في الدولة ، أو من مراكز البحوث في الجامعات ، أو من القطاع الخاص ، وآمل أن تنتهي الخطة الكاملة خلال سنتين ، وبعد ذلك بطبيعة الحال ستتم مناقشتها مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ومع وزارة المالية ، تمهيداً لرفعها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى للنظر في إقرارها .

س: ما طموحاتكم في حدود الإمكانات المتاحة الطبيعية والمادية لتطوير قدرات المملكة في مجالات الموارد المائية والطاقة الكهربائية؟.

ج: سنبدأ بقطاع الكهرباء ، نتيجة قرار استراتيجي اتخذته الدولة ، وطبقه الوزراء المعنيون بالكهرباء ، لقد تم تخصيص قطاع الكهرباء وأعيدت هيكلته على شكل شركة تجارية موحدة مسؤولة عن الكهرباء، إضافة إلى هيئة لتنظيم الخدمات الكهربائية تتولى مراقبة الأداء ، وتشجيع المنافسة ، وتشجيع مساهمة القطاع الخاص ، عندما تنتهي الدورة الحالية لمجلس إدارة الشركة سيتخلى وزير المياه و الكهرباء عن موقعه كرئيس لمجلس إدارة الشركة ، ويحل محله شخص من القطاع الخاص ، وتصبح الشركة تجارية شكلاً وموضوعاً ، إن التحدي الأساسي الذي يواجهنا الآن هو اجتذاب استثمارات جديدة لقطاع الكهرباء ، وما لقيناه حتى الآن من

تجاوب ، سواء من المستثمرين السعوديين أو الأجانب ، يمثل مؤشراً إيجابياً على أننا لن نجد صعوبة في اجتذاب الاستثمارات الضخمة المطلوبة مقابل ربح معقول ومضمون ، وفي ما يتعلق بالمياه ، فإن أولوية الوزارة الآن هي وضع خطة وطنية متكاملة للمياه ، مدروسة بشكل علمي وقائمة على الحقائق والأرقام ، ويعكف الآن على وضع الخطة خبراء دوليون نستعين بهم عن طريق البنك الدولي ، إضافة إلى الخبراء السعوديين في الجامعات والقطاع الحكومي ، عندما تكتمل هذه الدراسة ستشمل كيفية التعامل مع الماء كسلعة اقتصادية في بلد شحيح الموارد المائية ، وكيف يمكن أن تعاد هيكلة القطاع ، على نحو يسمح بتحسين الخدمة واجتذاب الاستثمارات المطلوبة ، وأتوقع أن ننتهي من هذا كله خلال سنتين من الآن ، بإذن الله ، وعندها ستكون الصورة في ما يتعلق بقطاع المياه واضحة كل الوضوح بكل تفاصيلها .

س: يسهم البنك الدولي بتكليف من وزارة المياه السعودية بدراسة الجانب النظري لأوضاع المياه في المملكة ، وذلك لكي يتقرر على ضوء نتائج هذه الدراسة ما إذا كانت الحكومة سترفع رسم المياه على المستهلكين أم لا ، ما النسبة المناسبة في رأيكم لزيادة هذه الكلفة ؟.

ج: الخطة الوطنية أعمق بكثير من مجرد دراسة للتعرفة ، فعلى ضوء الخطة الوطنية للمياه سترسم سياسات التعامل مع المياه كافة ، سواء بالإنتاج أو التحلية أو الري أو وسائل الترشيد ، وجانب التعرفة هو جانب واحد من هذه السياسات ، يصعب علي الآن أن أتكهن بالتعرفة الجديدة ، ذلك أنها تعتمد على عوامل موضوعية عديدة ، مثل كلفة الإنتاج ، وكلفة التوزيع ، وكلفة الصرف الصحي ، ومدى قدرة الخزينة العامة على تحمل جزء من الكلفة ، ولكن أستطيع القول إنها ستكون مبنية على أساس علمي دقيق وأنها ستأخذ في الاعتبار وضع المواطنين محدودي الدخل بتقديم الكميات الضرورية للاستهلاك المعتدل بسعر يقل عن التكلفة .

س: هل نستطيع أن نتحدث عن خطة خمسية مثلاً لتطوير الثروة المائية السعودية ، وفي حال الإيجاب ، متى ستبدأ ؟ .

ج: في كل الخطط الخمسية التي أصدرتها الدولة منذ عام ١٩٧٠ ، كان هناك فصل مخصص للثروة المائية وتطويرها ، وينطبق هذا على الخطة الخمسية الحالية ، وتفاصيل المشاريع وكلفتها موجودة ومعروفة في وثائق الخطة ، إلا أن الخطة الوطنية ستذهب شوطاً أبعد من مجرد وضع موازنات مرحلية لقطاع المياه لأنها ستدرس القطاع من كل جوانبه ، وتتعامل مع كل مشاكله ، وترسم رؤية واضحة للمستقبل وللأجيال القادمة عن وضع المياه .

س: تردد أن الكلفة المتوقعة لتوسعة محطات معالجة المياه المنقاة تناهز بليون ريال (٢٦٦,٦ مليون دولار) ، هل للقطاع الخاص دور ما في هذا النوع من المشاريع ؟ .

ج: هذه كلفة تسرني لو كانت صحيحة ، والحقيقة أن الاستثمارات المطلوبة لقطاع التحلية ضخمة جداً ، ومشاركة القطاع الخاص لم تعد ترفاً فكرياً أو مطلباً نظرياً بل أصبحت ضرورة ملحة لنجاح برامج توليد المياه والكهرباء في المستقبل ، وكل الدلائل تشير إلى مدى حماسة القطاع الخاص في الدخول إلى هذا الميدان إذا ضمنا له الربح المعتدل .

س: ما تصوركم لمشروع فتح باب الاستثمار لما يصل إلى ٢٠ بليون ريال لتطوير قطاع محطات تحلية المياه ؟ .

ج: سبق للمجلس الاقتصادي الأعلى أن أقر مبدأ مشاركة القطاع الخاص ، وقد قطعنا شوطاً مهماً لتنفيذ هذا المبدأ، وخلال الخريف القادم سنبدأ استدراج العروض من القطاع الخاص (الدولي والوطني) للبدء في بناء ثلاث محطات ضخمة لتحلية وتوليد المياه ، وأتوقع بإذن الله أن نجد كثيراً من التجاوب ، هذا على المدى القصير ، أما على المدى المتوسط والبعيد

فأتوقع أن يتم تخصيص قطاع المياه بأكمله، في ضوء الخطة الوطنية للمياه ، وعلى مراحل متدرجة .

س: هل ترون أن الدولة ستكون قادرة على حماية الثروة المائية المحصورة في الآبار من التعديات وسوء الاستثمار ، وكيف ؟ .

ج: لا أحد يعرف على وجه الدقة عدد الآبار الموجودة في المملكة،وإن كانت أكثر التقديرات تذهب إلى أنها تتجاوز مئة ألف بئر، ومن البديهي أن مراقبة هذا العدد الهائل من الآبار المملوكة ملكية خاصة مهمة تكاد تكون مستحيلة ، لا في المملكة فحسب بل في كل الدول النامية ، والدول العربية على وجه الخصوص ، ومع ذلك فصعوبة المهمة يجب ألا تدفعنا إلى اليأس ، وقد بدأت الوزارة بتفعيل العقوبات المنصوص عليها في الأنظمة ، فصدرت عشرات القرارات بغرامات مختلفة ، وأنذر كل مقاولي الحفر أن أي مقاول يحفر بئراً من دون ترخيص ، أو من دون اتباع المواصفات ، سيفقد رخصة الحفر ، هذه الإجراءات ، مع عملية الترشيد المستمرة ، والتوعية الدائمة ، ستؤدي بإذن الله إلى الحد من المشاكل الموجودة الحالية ، سواء فيما يتعلق بإساءة استخدام الآبار ، أو بحفر آبار بغير ترخيص .

س: يكثر الحديث عن فوائد إقامة السدود المائية بعد أن وقعتم عقوداً عدة لإنشاء سدود في المملكة ، فهل ترون أن هذا الاتجاه يجذب رؤوس الأموال في دولة تعاني من نقص المياه فيها ؟ ومتى تصدرون الضوابط الخاصة بهذا القطاع ؟ .

ج: بدأنا مفاوضات مع عدد من رجال الأعمال في شأن إنشاء سدود يتولى رجال الأعمال إقامتها وتدفع الدولة كلفتها على أقساط ، وحتى الآن لم نصل إلى حلول مرضية للطرفين ، وسنستمر في التفاوض مع رجال الأعمال الراغبين في دخول هذا الميدان ، والضوابط الوحيدة المطلوبة هي اتفاق الطرفين على شروط يعتبرها الطرفان عادلة ومجزية .

س: ما البديل العملي لفكرة نقل المياه العذبة بواسطة ناقلات النفط التي استبعدتموها بسبب ارتفاع كلفتها ؟ .

ج: نحن نحارب إن صح التعبير على أكثر من ميدان ، هناك أولاً ، المياه المتجددة التي تنتج من سقوط الأمطار ، وهذه يستفاد منها عن طريق السدود والآبار السطحية ، وهناك ثانياً ، المياه المخزونة العميقة ، ويرجح عمرها إلى آلاف السنين ، وهذه يستفاد منها عن طريق الآبار العميقة ، ويجب التعامل معها بحذر ، لأن المياه الموجودة في المكان غير متجددة ، وهناك ثالثاً ، المياه المحلاة ولدينا برنامج واسع وسيتوسع في المستقبل ، وهناك رابعاً ، المياه المنقاة ، مياه الصرف الصحي ، وهي مصدر ممتاز للري والتشجير ، وهناك خامساً الترشيد ، فكل متر مكعب نستطيع توفيره يغنينا عن متر مكعب جديد ننتجه .

س: ما الإجراءات التي تتخذونها لتفادي احتمالات انقطاع التيار الكهربائي في المنطقة أو تلك ؟ .

ج: الشركة السعودية للكهرباء تتبع أحدث النظم الإلكترونية في الرقابة والتحكم ، وقد وصلت إلى مستوى متقدم جداً في هذا الميدان ، ومع ذلك فالحرارة الشديدة خلال الصيف ، والقفزات غير المتوقعة في الحرارة ، تجعل من المستحيل تفادي إنقطاعات جزئية ، إلا أنه بحمد الله ، تمكن الزملاء العاملون في الشركة من مواجهة تحدي الصيف بحد أدنى من الإزعاج للمواطنين ، ويهمني جداً ، باعتباري مواطناً وأباً ، إن موسم الامتحانات قد مر بلا مشاكل تذكر ، الامتحان في حد ذاته محنة ، وعندما تنقطع الكهرباء أيام الامتحان تتحول المحنة إلى مأساة .

س: قيل الكثير حول إلغاء الاتفاقات مع الشركات العالمية لاستثمار الغاز في المملكة ، فأين الحقيقة ؟ ولماذا تتعثر هذه المسيرة ؟.

ج: بادئ ذي بدء لم تكن هناك اتفاقات حتى يمكن القول إن الاتفاقات

ألغيت ، كانت هناك مفاوضات بين حكومة المملكة وبين مجموعة من شركات البترول العالمية حول الغاز ، وهذه المفاوضات لا تزال مستمرة بين حكومة المملكة وبين هذه الشركات ، ولم يتغير شيء سوى أسلوب المفاوضات ، خلال السنوات الماضية كانت المفاوضات مسؤولية لجنة وزارية يرأسها وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل وتضم الوزراء المعنيين ، وقد قطعت المفاوضات شوطاً طويلاً إذ تم التوصل إلى مبادئ معينة ،كما تم التوصل إلى صيغة مقبولة لأسعار الماء والكهرباء ، وقد كان إنتاجهما جزءاً من المبادرة ، وتم الاتفاق على خطوط عريضة للنظام الضريبي المطبق ، ونسبة المشاركة السعودية في رأس المال ، وكما أوضح رئيس اللجنة ، وزير الخارجية، بعد هذا المشوار بقيت أمور فنية تتعلق بوزارة البترول والثروة المعدنية ، وتدور حول مناطق الغاز وكمياته ، إضافة إلى تفاصيل فنية أخرى ، وفي ضوء ذلك رأت الدولة أن تكمل وزارة البترول والثروة المعدنية مشوار المفاوضات ، مستفيدة من نقاط الاتفاق التي تم التوصل إليها ، وقد شرعت وزارة البترول والثروة المعدنية بالفعل ، في استكمال المفاوضات ، ومع خلاف بعض التوقعات المتشائمة فإنني متفائل بنجاح المفاوضات والوصول إلى اتفاقات مع الشركات ، أما بالصيغة القديمة ، صيغة الائتلاف بين الشركات ، أو بصيغة جديدة مع الشركات مباشرة ، وعلى كل حال ، فإن الموضوع المهم هو اجتذاب استثمارات عالية جديدة إلى قطاع جديد وهذا ما سيتم بإذن الله ، إن التفاصيل يتم الآن بحثها بشكل مستمر ، بين الشركات ووزارة البترول والثروة المعدنية التي ستعلن أولاً بأول عما يتم التوصل إليه . كل ما يقال غير هذا ، هو مجرد تخمينات وظنون لا نصيب لها من الصحة .

س: ذكرت منذ فترة وجيزة أنكم بصدد إعداد خطة استراتيجية متكاملة للثروة المائية في السعودية ، ما المعالم الرئيسية لهذه الخطة؟ وما الجهات

التي تسهم في إعدادها ؟ ومتى ستنتهي ؟ .

ج : الاهتمام بالمياه كان على الدوام له أولوية كبرى لدى الحكومة السعودية، ولعله من المعروف أن الملك عبد العزيز رحمه الله بدأ التنقيب عن المياه قبل أن يبدأ التنقيب عن البترول ، وقد نصت الخطط الخمسية المتتالية على وضع خطة وطنية للمياه ترسم استراتيجية شاسعة للتعامل مع هذا العنصر الحيوي الضروري للحياة البشرية والحيوانية ، وللتنمية عموماً، وقد وضعت دراسات كثيرة عن قطاع المياه عبر السنوات ، سواء ما يتعلق بمكامن المياه أو كيفية إنتاجها ، أو تحليتها ، وأعتقد أن المملكة أنفقت على هذه الدراسات ما لم تنفقه أي دولة أخرى ، إلا أن عدم وجود جهة مسؤولة عن المياه ، وتشتت المسؤولية بين جهات حكومية عدة ، مركزية ومحلية ، حال دون وضع الخطة الوطنية ، وبإنشاء وزارة جديدة عهدت إليها الدولة بالمسؤولية الكاملة عن المياه ، كان من الطبيعي أن تبدأ هذه الوزارة عملها بوضع الخطة الوطنية ، وهذه أولوية مطلقة نص عليها قرار مجلس الوزراء الذي أنشأ الوزارة ، وكانت أولوياتي منذ يومي الأول في الوزارة ، هذه الخطة تهدف إلى إيضاح الصورة الكاملة عن قطاع المياه أمام صانعي القرار ، وتشمل ملامحها الرئيسية تقدير المخزون المائي ، وتقدير ما يصرف منه سنوياً ، والتفرقة بين المياه المتجددة وغير المتجددة ، والعمر التقديري للمخزون المائي ، وكلفة الإنتاج والتوزيع والطريقة المثلى لهيكلة المياه ، بحيث تتماشى مع أحدث الأساليب المتبعة في العالم ، وقد استعانت الوزارة بالبنك الدولي لوضع هذه الخطة استنادا إلى خبرته الواسعة في شؤون المياه أكثر من ١٢٠ دولة إضافة إلى العدد الكبير من الخبراء المتخصصين في المياه والذين يعملون في البنك ويتعاملون معه ، علماً بأن البنك الدولي لن يضع الخطة منفرداً ، أو بمعزل عن الواقع ، بل سيتم عمله خطوة خطوة مع الخبراء السعوديين في قطاع المياه ، سواء من العاملين في الدولة ، أو من مراكز البحوث في الجامعات ، أو من القطاع الخاص ، وآمل

أن تنتهي الخطة الكاملة خلال سنتين ، وبعد ذلك بطبيعة الحال ستتم مناقشتها مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ومع وزارة المالية ، تمهيداً لرفعها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى للنظر في إقرارها .

س: ما طموحاتكم في حدود الإمكانات المتاحة الطبيعية والمادية لتطوير قدرات المملكة في مجالات الموارد المائية والطاقة الكهربائية؟.

ج: سنبدأ بقطاع الكهرباء ، نتيجة قرار استراتيجي اتخذته الدولة ، وطبقه الوزراء المعنيون بالكهرباء ، لقد تم تخصيص قطاع الكهرباء وأعيدت هيكلته على شكل شركة تجارية موحدة مسؤولة عن الكهرباء، إضافة إلى هيئة لتنظيم الخدمات الكهربائية تتولى مراقبة الأداء ، وتشجيع المنافسة ، وتشجيع مساهمة القطاع الخاص ، عندما تنتهي الدورة الحالية لمجلس إدارة الشركة سيتخلى وزير المياه و الكهرباء عن موقعه كرئيس لمجلس إدارة الشركة ، ويحل محله شخص من القطاع الخاص ، وتصبح الشركة تجارية شكلاً وموضوعاً ، إن التحدي الأساسي الذي يواجهنا الآن هو اجتذاب استثمارات جديدة لقطاع الكهرباء ، وما لقيناه حتى الآن من تجاوب ، سواء من المستثمرين السعوديين أو الأجانب ، يمثل مؤشراً إيجابياً على أننا لن نجد صعوبة في اجتذاب الاستثمارات الضخمة المطلوبة مقابل ربح معقول ومضمون ، وفي ما يتعلق بالمياه ، فإن أولوية الوزارة الآن هي وضع خطة وطنية متكاملة للمياه ، مدروسة بشكل علمي وقائمة على الحقائق والأرقام ، ويعكف الآن على وضع الخطة خبراء دوليون نستعين بهم عن طريق البنك الدولي ، إضافة إلى الخبراء السعوديين في الجامعات والقطاع الحكومي ، عندما تكتمل هذه الدراسة ستشمل كيفية التعامل مع الماء كسلعة اقتصادية في بلد شحيح الموارد المائية ، وكيف يمكن أن تعاد هيكلة القطاع ، على نحو يسمح بتحسين الخدمة واجتذاب الاستثمارات المطلوبة ، وأتوقع أن ننتهي من هذا كله خلال سنتين من الآن ،

بإذن الله ، وعندها ستكون الصورة في ما يتعلق بقطاع المياه واضحة كل الوضوح بكل تفاصيلها .

س: يسهم البنك الدولي بتكليف من وزارة المياه السعودية بدراسة الجانب النظري لأوضاع المياه في المملكة ، وذلك لكي يتقرر على ضوء نتائج هذه الدراسة ما إذا كانت الحكومة سترفع رسم المياه على المستهلكين أم لا ، ما النسبة المناسبة في رأيكم لزيادة هذه الكلفة ؟.

ج: الخطة الوطنية أعمق بكثير من مجرد دراسة للتعرفة ، فعلى ضوء الخطة الوطنية للمياه سترسم سياسات التعامل مع المياه كافة ، سواء بالإنتاج أو التحلية أو الري أو وسائل الترشيد ، وجانب التعرفة هو جانب واحد من هذه السياسات ، يصعب علي الآن أن أتكهن بالتعرفة الجديدة ، ذلك أنها تعتمد على عوامل موضوعية عديدة ، مثل كلفة الإنتاج ، وكلفة التوزيع ، وكلفة الصرف الصحي ، ومدى قدرة الخزينة العامة على تحمل جزء من الكلفة ، ولكن أستطيع القول إنها ستكون مبنية على أساس علمي دقيق وأنها ستأخذ في الاعتبار وضع المواطنين محدودي الدخل بتقديم الكميات الضرورية للاستهلاك المعتدل بسعر يقل عن التكلفة .

س: هل نستطيع أن نتحدث عن خطة خمسية مثلاً لتطوير الثروة المائية السعودية ، وفي حال الإيجاب ، متى ستبدأ ؟ .

ج: في كل الخطط الخمسية التي أصدرتها الدولة منذ عام ١٩٧٠ ، كان هناك فصل مخصص للثروة المائية وتطويرها ، وينطبق هذا على الخطة الخمسية الحالية ، وتفاصيل المشاريع وكلفتها موجودة ومعروفة في وثائق الخطة ، إلا أن الخطة الوطنية ستذهب شوطاً أبعد من مجرد وضع موازنات مرحلية لقطاع المياه لأنها ستدرس القطاع من كل جوانبه ، وتتعامل مع كل مشاكله ، وترسم رؤية واضحة للمستقبل وللأجيال القادمة عن وضع المياه .

س: تردد أن الكلفة المتوقعة لتوسعة محطات معالجة المياه المنقاة تناهز بليون ريال (٢٦٦,٦ مليون دولار) ، هل للقطاع الخاص دور ما في هذا النوع من المشاريع ؟ .

ج: هذه كلفة تسرني لو كانت صحيحة ، والحقيقة أن الاستثمارات المطلوبة لقطاع التحلية ضخمة جداً ، ومشاركة القطاع الخاص لم تعد ترفاً فكرياً أو مطلباً نظرياً بل أصبحت ضرورة ملحة لنجاح برامج توليد المياه والكهرباء في المستقبل ، وكل الدلائل تشير إلى مدى حماسة القطاع الخاص في الدخول إلى هذا الميدان إذا ضمنا له الربح المعتدل.

س: ما تصوركم لمشروع فتح باب الاستثمار لما يصل إلى ٢٠ بليون ريال لتطوير قطاع محطات تحلية المياه ؟ .

ج: سبق للمجلس الاقتصادي الأعلى أن أقر مبدأ مشاركة القطاع الخاص ، وقد قطعنا شوطاً مهماً لتنفيذ هذا المبدأ، وخلال الخريف القادم سنبدأ استدراج العروض من القطاع الخاص (الدولي والوطني) للبدء في بناء ثلاث محطات ضخمة لتحلية وتوليد المياه ، وأتوقع بإذن الله أن نجد كثيراً من التجاوب ، هذا على المدى القصير ، أما على المدى المتوسط والبعيد ، فأتوقع أن يتم تخصيص قطاع المياه بأكمله، في ضوء الخطة الوطنية للمياه ، وعلى مراحل متدرجة .

س: هل ترون أن الدولة ستكون قادرة على حماية الثروة المائية المحصورة في الآبار من التعديات وسوء الاستثمار ، وكيف ؟ .

ج: لا أحد يعرف على وجه الدقة عدد الآبار الموجودة في المملكة،وإن كانت أكثر التقديرات تذهب إلى أنها تتجاوز مئة ألف بئر، ومن البديهي أن مراقبة هذا العدد الهائل من الآبار المملوكة ملكية خاصة مهمة تكاد تكون مستحيلة ، لا في المملكة فحسب بل في كل الدول النامية ، والدول العربية على وجه الخصوص ، ومع ذلك فصعوبة المهمة يجب ألا تدفعنا إلى اليأس

، وقد بدأت الوزارة بتفعيل العقوبات المنصوص عليها في الأنظمة ، فصدرت عشرات القرارات بغرامات مختلفة ، وأنذر كل مقاولي الحفر أن أي مقاول يحفر بئراً من دون ترخيص ، أو من دون اتباع المواصفات ، سيفقد رخصة الحفر ، هذه الإجراءات ، مع عملية الترشيد المستمرة ، والتوعية الدائمة ، ستؤدي بإذن الله إلى الحد من المشاكل الموجودة الحالية ، سواء فيما يتعلق بإساءة استخدام الآبار ، أو بحفر آبار بغير ترخيص .

س: يكثر الحديث عن فوائد إقامة السدود المائية بعد أن وقعتم عقوداً عدة لإنشاء سدود في المملكة ، فهل ترون أن هذا الاتجاه يجذب رؤوس الأموال في دولة تعاني من نقص المياه فيها ؟ ومتى تصدرون الضوابط الخاصة بهذا القطاع ؟.

ج: بدأنا مفاوضات مع عدد من رجال الأعمال في شأن إنشاء سدود يتولى رجال الأعمال إقامتها وتدفع الدولة كلفتها على أقساط ، وحتى الآن لم نصل إلى حلول مرضية للطرفين ، وسنستمر في التفاوض مع رجال الأعمال الراغبين في دخول هذا الميدان ، والضوابط الوحيدة المطلوبة هي اتفاق الطرفين على شروط يعتبرها الطرفان عادلة ومجزية .

س: ما البديل العملي لفكرة نقل المياه العذبة بواسطة ناقلات النفط التي استبعدتموها بسبب ارتفاع كلفتها ؟.

ج: نحن نحارب إن صح التعبير على أكثر من ميدان ، هناك أولاً ، المياه المتجددة التي تنتج من سقوط الأمطار ، وهذه يستفاد منها عن طريق السدود والآبار السطحية ، وهناك ثانياً ، المياه المخزونة العميقة ، ويرجع عمرها إلى آلاف السنين ، وهذه يستفاد منها عن طريق الآبار العميقة ، ويجب التعامل معها بحذر ، لأن المياه الموجودة في المكان غير متجددة ، وهناك ثالثاً ، المياه المحلاة ولدينا برنامج واسع وسيتوسع في المستقبل ، وهناك رابعاً ، المياه المنقاة ، مياه الصرف الصحي ، وهي مصدر ممتاز

للري والتشجير ، وهناك خامساً الترشيد ، فكل متر مكعب نستطيع توفيره يغنينا عن متر مكعب جديد ننتجه .

س: ما الإجراءات التي تتخذونها لتفادي احتمالات انقطاع التيار الكهربائي في المنطقة أو تلك ؟ .

ج: الشركة السعودية للكهرباء تتبع أحدث النظم الإلكترونية في الرقابة والتحكم ، وقد وصلت إلى مستوى متقدم جداً في هذا الميدان ، ومع ذلك فالحرارة الشديدة خلال الصيف ، والقفزات غير المتوقعة في الحرارة ، تجعل من المستحيل تفادي إنقطاعات جزئية ، إلا أنه بحمد الله ، تمكن الزملاء العاملون في الشركة من مواجهة تحدي الصيف بحد أدنى من الإزعاج للمواطنين ، ويهمني جداً ، باعتباري مواطناً وأباً ، إن موسم الامتحانات قد مر بلا مشاكل تذكر ، الامتحان في حد ذاته محنة ، وعندما تنقطع الكهرباء أيام الامتحان تتحول المحنة إلى مأساة .

س: قيل الكثير حول إلغاء الاتفاقات مع الشركات العالمية لاستثمار الغاز في المملكة ، فأين الحقيقة ؟ ولماذا تتعثر هذه المسيرة ؟.

ج: بادئ ذي بدء لم تكن هناك اتفاقات حتى يمكن القول إن الاتفاقات ألغيت ، كانت هناك مفاوضات بين حكومة المملكة وبين مجموعة من شركات البترول العالمية حول الغاز ، وهذه المفاوضات لا تزال مستمرة بين حكومة المملكة وبين هذه الشركات ، ولم يتغير شيء سوى أسلوب المفاوضات ، خلال السنوات الماضية كانت المفاوضات مسؤولية لجنة وزارية يرأسها وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل وتضم الوزراء المعنيين ، وقد قطعت المفاوضات شوطاً طويلاً إذ تم التوصل إلى مبادئ معينة ، كما تم التوصل إلى صيغة مقبولة لأسعار الماء والكهرباء ، وقد كان إنتاجهما جزءاً من المبادرة ، وتم الاتفاق على خطوط عريضة للنظام الضريبي المطبق ، ونسبة المشاركة السعودية في رأس المال ، وكما أوضح

رئيس اللجنة ، وزير الخارجية، بعد هذا المشوار بقيت أمور فنية تتعلق بوزارة البترول والثروة المعدنية ، وتدور حول مناطق الغاز وكمياته ، إضافة إلى تفاصيل فنية أخرى . وفي ضوء ذلك رأت الدولة أن تكمل وزارة البترول والثروة المعدنية مشوار المفاوضات ، مستفيدة من نقاط الاتفاق التي تم التوصل إليها، وقد شرعت وزارة البترول والثروة المعدنية بالفعل، في استكمال المفاوضات ، ومع خلاف بعض التوقعات المتشائمة فإنني متفائل بنجاح المفاوضات والوصول إلى اتفاقات مع الشركات ، أما بالصيغة القديمة ، صيغة الائتلاف بين الشركات ، أو بصيغة جديدة مع الشركات مباشرة. وعلى كل حال ، فإن الموضوع المهم هو اجتذاب استثمارات عالية جديدة إلى قطاع جديد وهذا ما سيتم بإذن الله ، إن التفاصيل يتم الآن بحثها بشكل مستمر ، بين الشركات ووزارة البترول والثروة المعدنية التي ستعلن أولاً بأول عما يتم التوصل إليه . كل ما يقال غير هذا ، هو مجرد تخمينات وظنون لا نصيب لها من الصحة .

الإمارات العربية المتحدة

بيان صحافي لمعالي
السيد حمد عبد الرحمن المدفع وزير الصحة بدولة
الإمارات العربية المتحدة بشأن إنجازات وزارة الصحة
في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ م *

قال معالي وزير الصحة حمد عبد الرحمن المدفع أن الوزارة إهتداء بتوجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وإخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات سعت جاهدة لتعزيز رعاية شاملة وذات مستوى رفيع لكافة المقيمين على أرض الدولة، وذلك بالتنسيق والتعاون المستمر مع مقدمي الخدمات الصحية في الدولة، حيث تحقق انجاز العديد من أهداف واستراتيجيات وزارة الصحة والتي تمثلت في تعزيز الخدمات العلاجية بارساء بنية تحتية من المؤسسات الصحية التي أصبحت توفر خدمات عالية الجودة من خلال نظام يكفل تعاونا وتكاملا تاما بين جميع القطاعات المعنية بالصحة.

وقال معاليه في مقدمة دليل الإمارات الصحي لعام ٢٠٠٢م/ ٢٠٠٣م الذي أصدرته الوزارة أمس بالتعاون مع شركة كونكورد للدعاية والاعلان إن وزارة الصحة مع المتغيرات التي طرأت على الأنماط المرضية في الدولة حرصت على إعطاء أولوية للأمراض الاكثر شيوعا خاصة الأمراض المزمنة مثل امراض القلب والاوعية الدموية والأورام السرطانية وداء السكري والحوادث، كما لم تغفل عن مواصلة برامج مكافحة الأمراض المعدية التي نجحت في استئصال بعض هذه الأمراض كمرض شلل الاطفال والحصبة والكزاز الوليدي إلى جانب الحد من حدوث الكثير من الأمراض الوافدة والمتنقلة الاخرى.

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ٨/ ٧/ ٢٠٠٢م.

ونوه معاليه إلى أن حرص الوزارة على إصدار العديد من الوثائق التي تحتوي على كافة الانشطة التي تقدمها ومن بينها دليل الامارات الصحي والذي يصدر للمرة الثالثة يأتي لأهمية الاسترشاد بانجازات وتجارب الوزارة في تطوير الاستراتيجيات الصحية مستقبلا لتكون أكثر مناسبة للاحتياجات الحقيقية للدولة مشيرا إلى أن الكتاب يعد مثالاً ومرجعاً هاماً لتوسيع دائرة الاختيار للمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصحية والقوى العاملة بمختلف فئاتها التي من شأنها أن تسهم في الاستفادة القصوى من الخدمات الصحية التي توفرها وزارة الصحة والمؤسسات الحكومية الاخرى والقطاع الخاص في جميع إمارات الدولة.

الاستراتيجيات الصحية وفيما يتعلق بالاستراتيجيات الصحية التي يتم تنفيذها ذكر الدليل أن الملامح الرئيسية للاستراتيجيات الصحية التي تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باعتبار العمل الصحي جزءاً لا يتجزأ من منظومة اساسها المصلحة العامة هي رفع معدل العمر المأمول من خلال خفض معدلات الوفاة والاصابة بالأمراض المختلفة وتوفير رعاية صحية شاملة بمستوياتها الأولية والتخصصية لكل السكان بالدولة والمضي في استئصال الأمراض السارية والطفيلية خاصة أمراض الطفولة المستهدفة بالبرنامج الوطني للتحصين والأمراض الوافدة والمستخدمة وكذلك الاكتشاف المبكر والعلاج الامثل للأمراض المزمنة وتخصيص برامج موجهة تستهدف شرائح سكانية تكتسب أهمية اقتصادية واجتماعية خاصة كالامهات والاطفال وطلبة المدارس وأخيراً توفير جهاز فني موحد للمعلومات والبيانات لتخطيط ومتابعة وتقييم الحالة الصحية في البلاد. وذكر أن وزارة الصحة درجت على تعزيز العمل المشترك مع كافة الجهات المعنية بالصحة في القطاعات المختلفة، إضافة الى إرساء اسس للتعاون الإقليمي والدولي من خلال المنظمات والجمعيات والمؤسسات الاكاديمية المختلفة، مشيراً إلى أن الوزارة حققت انجازات

كثيرة خلال العقود الثلاثة الماضية شملت جميع القطاعات الصحية مما كان لها كبير الاثر في توفير خدمات ذات نوعية عالية، شهدت بها المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية. فقد حظيت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الأولى في العالم في مجال قدرة النظم الصحية على الاستجابة لحاجات المجتمع وذلك حسب تقرير منظمة الصحة العالمية السنوي الصحي العالمي لسنة ٢٠٠٠م. وتتويجاً لمبادراته الإنسانية وحرصه على صحة وسلامة مواطني دولة الإمارات. وحول الاتجاهات السكانية للدولة ذكر الدليل الصحي أن الطابع الحضري يغلب على ديموغرافية السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي كان نتاجاً طبيعياً للتطور الهائل في مجال التنمية الوطنية مما أدى إلى تضاعف عدد السكان إلى أكثر من عشرة اضعاف خلال الثلاث عقود الماضية حيث وصل عدد السكان، حسب تقديرات وزارة التخطيط، إلى ٣,١٠٨ ملايين نسمة مع بداية الألفية الثالثة مقارنة بحوالي نصف مليون نسمة عند قيام الاتحاد، وذلك عدة عوامل ديناميكية في الدولة أهمها الزيادة الكبيرة في أعداد الوافدين والحركة السكانية السريعة. إلى جانب ذلك تميزت الاتجاهات السكانية بالارتفاع المضطرد في معدلات الخصوبة والانخفاض في معدل الوفيات، خاصة بين المواطنين، مما انعكس على معدلات العمر المأمول عند الولادة الذي وصل إلى ٧٤ عاماًللذكور و ٧٦ عاماً للإناث في عام ٢٠٠٠م، أما نسبة الذكور إلى الإناث بين الراشدين فمازالت تقدر بـ ٢ إلى ١ .

وكان الانخفاض في معدل الوفيات أكثر وضوحاً بين وفيات الأطفال الرضع حيث يقدر بـ ٦,٦ لكل ألف مولود حي في العام ٢٠٠٠م، ووفيات المواليد دون الخامسة يقدر بـ ١١,٨ لكل ألف مولود حي في العام نفسه. ولقد انعكس ارتفاع العمر المامول وإنخفاض معدلات الوفيات، إضافة إلى التغييرات في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تغيير الإنماط

الحياتية، على المسببات المرضية للوفاة، فقد تبوأت الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والحوادث والتشوهات الخلقية قائمة المسببات المباشرة وغير المباشرة حيث شكلت ٥٦٪ من إجمالي الوفيات. وأشار إلى أن معدل الوفيات لكل الاعمار تناقص بشكل حاد، ويمكن مقارنته الآن بمعدلات الدول المتقدمة، ففي عام ٢٠٠٠ كان معدل الوفيات بين الاطفال الرضع «أقل من ٦,٦ بالألف من السكان ووفيات ماحول الولادة ١١,٨ بالألف من السكان».

تطور القطاع الصحي وفيما يتعلق بالقطاع الصحي بالدولة ذكر الدليل الصحي أن من ابرز سمات العمل الصحي في دولة الامارات يتمثل في الدور المحوري لوزارة الصحة في بلورة نظام صحي متكامل يعتمد على ترشيد مدخلات كافة المؤسسات المقدمة للخدمة الصحية وتوجيهها لتوفير خدمات ذات مستويات رفيعة تضاهي مثيلاتها في العالم المتقدم وذلك من خلال الإلتزام بمقاييس ومعايير وطنية لضمان جودة الخدمات لتلبية حاجات وتطلعات المستفيدين منها وأشار إلى أن الخدمات العلاجية شهدت بوزارة الصحة تطوراً ملحوظاً خلال الثلاثة عقود الماضية حيث بلغ عدد المراكز الصحية (١١٥) مركزاً صحياً، عدد المترددين عليها (٣,٢٣٠,٠٠٠) متردد، وبلغ عدد المستشفيات (٣٠) مستشفى تضم (٤٤٧٣) سريرا يعمل بها (٢٣٥٠) طبيباً بشرياً و (٣٨٠) طبيب أسنان و (٦٣٠٠) ممرض وممرضة، و(١٩٠٠) فني و (٦٢٥٠) ادارياً.

وعند قيام الاتحاد في العام ١٩٧١م كانت البنية الأساسية للخدمات الصحية في دولة الامارات لا تتعدي الـ ٧ مستشفيات و ١٢ مركزا صحيا وكان عدد الأسرة العلاجية لا يتجاوز ٧٠٠ سرير، وصلت في عام ٢٠٠٠م الى ٣٠ مستشفى و ٤٤٧٣ سريرا إضافة الى ١١٥ مركزاً صحياً تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية حيث وصل عدد المترددين عليها عام

٢٠٠٠م ٣ ملايين و ٢٥٠ ألف متردد و ٩ مراكز رئيسية للصحة المدرسية تشرف على ٣٧٠ عيادة مدرسية.

كما وصل عدد الأطباء في العام ٢٠٠٠ إلى ٢٣٥٠ طبيباً وطبيبة وبمعدل طبيب واحد لكل ١٣٢٢ نسمة من السكان وممرضة لكل ٤٩٠ نسمة.

وذكر الدليل الصحي أن دولة الإمارات حققت تقدما كبيرا في مجال توفير الخدمات الصحية عالية المستوى في التخصصات النادرة فانتشرت المراكز التخصصية والوحدات التشخيصية العلاجية مثل وحدة جرحات القلب المفتوح ووحدة جراحات زراعة الاعضاء في مستشفى المفرق ووحدات تفتيت حصوات الكلي بدون جراحة باستخدام تقنية الموجات الصادمة في مستشفي المفرق في أبوظبي وتوام في العين. ووحدات فحص القلب والشرايين بالقسطرة ووحدات الاستسقاء الدموي لمرضى الفشل الكلوي النهائي المزمن في مستشفى أبوظبي المركزي ومستشفي توام في العين ومستشفى القاسمي في الشارقة وبعض المستشفيات الاخرى. ومراكز العلاج المتكامل للأورام جراحياً ودوائياً وباستخدام الاشعة والطب النووي في كل من مستشفى المفرق ومستشفى توام في العين. ووحدات المناظير الجراحية ومناظير المسالك البولية ومناظير الأنف المنتشرة في اغلب مستشفيات الدولة بالإضافة إلى الأقسام التخصصية الاخرى عالية المستوى مثل أقسام جراحة المخ والاعصاب والجراحات الدقيقة وجراحات الصدر والشرايين ومناظير الجهاز الهضمي وعمليات المسالك البولية بالمناظير واشعة الليزر وجراحات الأطفال والعيون والطب الرياضي.

وأشار الدليل الصحي إلى أن الدولة أولت الخدمات الصحية العلاجية اهتماماً بالغاً وعملت على تطويره من خلال إعداد إستراتيجيات صحية ووضع ضوابط ومواصفات دقيقة للمنشآت الصحية وتزويدها باحدث

المعدات والأجهزة ذات التقنية عالية الجودة لتواكب تطورات العصر ومنجزاته العلمية. ولقد عملت وزارة الصحة على تأسيس شبكة متكاملة من مراكز الرعاية الصحية الاولية والمستشفيات وتجهيزها وتطوير أقسامها بما يتناسب مع التوسع الكبير الذي شهدته الدولة وإرتفاع نسبة السكان وكذلك لتستوعب التطور التقني الكبير الذي يشهده العالم في هذا المجال. ولقد شهدت الخدمات العلاجية تطوراً ملحوظاً خلال الثلاث عقود الماضية حيث بلغ عدد المراكز الصحية مئة وخمسة عشر مركزاً تردد عليها ٣,٢٣٠,٠٠٠ مريض في العام ٢٠٠٠ وبلغ عدد المستشفيات ثلاثين مستشفى. وذلك ضمن مراحل التطور للفترة من ١٩٧٠– ٢٠٠٠م. يتكون القطاع العلاجي بوزارة الصحة من ستة إدارات مركزية تقوم على اعداد الخطط والبرامج والاستراتيجيات الصحية وتوظيف القوى العاملة المتخصصة وتجهيز المنشات.

إدارة المستشفيات وحول مهام إدارة المستشفيات وضمان الجودة أشار الدليل إلى أن من اولى مهام ادارة المستشفيات وضمان الجودة هو وضع خطة استراتيجية تهدف الى تنمية الانظمة الإدارية وترشيد استخدام الموارد وتخطيط العمليات وتصحيح الخدمات لتحسين نوعية الاداء مما يؤدي الى رفع مستوى جودتها وبالتالي الاستجابة لمتطلبات مستخدمي الخدمات بالدولة. كما تعمل الإدارة على توفير النظم القياسية والتوجيهات والقوى العاملة المؤهلة، من خلال اعتماد إلية فاعلة للتنسيق والمتابعة والتقييم لضمان التكامل بين القطاعات وتناسق الخطط والجهود وتعزيز الكفاءة الإدارية والفنية مما سيؤدي بدون شك الى الحصول على الشهادات والاعتمادات العالمية كمعايير الايزو ٩٠٠٠ وغيرها، كما تساهم الادارة في اعتماد سياسة اللامركزية في إدارة الخدمات الصحية وتوفير معلومات دقيقة من خلال إدخال تقنيات نظم المعلومات، ومن أبرز انجازات الإدارة هي البدء بعملية توطين الوظائف القيادية بالمستشفيات والمناطق الطبية

وإعداد مشروع قانون المسئولية الطبية وبرنامج أخلاقيات الرعاية الصحية الأولية والتأمين الصحي.

كما تضم الإدارة وحدة ضمان الجودة التي عملت منذ العام ١٩٩٧ على إعداد وتطبيق برنامج وطني للتوعية حول الجودة الشاملة ومعايير الايزو من خلال تنظيم الدورات التدريبية بمشاركة خبراء عالميين وإنشاء لجان وتدريب منسقي الجودة بالمناطق الطبية والإدارات المركزية وأوضح الدليل الصحي أن الرعاية الصحية الأولية هي رعاية شاملة ومستمرة لأفراد المجتمع، وتعتبر خط الدفاع الأول ضد تفشي الأوبئة والأمراض التي تهدد صحة المجتمع. لقد كانت دولة الإمارات من بين أوائل الدول التي وقعت الإعلان عام ١٩٧٨م، وبدأت منذ العام ١٩٨٤ بتغيير منافذ تقديم خدماتها من عيادات خارجية إلى مراكز لتقديم الخدمات الصحية الشاملة، حيث تقوم هذه المراكز بتوفير الرعاية الصحية للمرأة الحامل ومراقبتها حتى الولادة وما بعدها وتقديم التطعيمات للأطفال ومتابعة نموهم لاكتشاف المشاكل الصحية بشكل مبكر، كما عملت الإدارة ومنذ العام ١٩٨٤ باعتماد ملف صحي لكل فرد، وتقديم خدمات علاجية للامراض الشائعة والأسنان واجراء الفحوصات المخبرية والتشخيصية. وقد ارتفع عدد المراكز الصحية خلال الأعوام الأخيرة ليصبح ١٠٦ مراكز صحية موزعة على المناطق الطبية. وذكر الدليل أن عدد العاملين في قطاع طب الاسنان بحلول العام ٢٠٠٠م بلغ ٧٧٧ طبيباً واخصائياً واستشارياً (٢٢٧ في القطاع العام و ٥٥٠ في القطاع الخاص) بزيادة قدرها ١٥٪ عن العام ١٩٩٥م. ويتم توزيع خدمات طب الأسنان على ثلاث مستويات هي خدمات شاملة لصحة الفم والأسنان تقدم من خلال ٧٢ موزعة على مراكز الرعاية الصحية الأولية والصحة المدرسية بالدولة وخدمات تخصصية تقدم من خلال ٨ مراكز لطب الأسنان في المناطق الطبية وخدمات تخصصية لجراحة الفم والفكين والتجويف الفمي في المستشفيات، وتشير الاحصائيات المتوفرة

الى ازدياد الطلب على الخدمات النوعية مثل عمليات الحشو وعلاج العصب بنسبة ٤٥٪ وتضاعف الطلب على تقديم الأسنان بنسبة ١٥٠٪ والتركيب بنسبة ١٠٠٪ بينما انخفض الطلب على العلاجات التقليدية مثل الخلع بنسبة ٥٪ وصرف الوصفات الطبية بنسبة ١٤٪. وتركز الإدارة جهودها في هذه المرحلة على الخدمات الوقائية والتعزيزية من خلال الاكتشاف المبكر لمشاكل التسوس والتهاب اللثة في عيادات الصحة المدرسية والمراكز الصحية وتطبيق نظام الحشو المباشر والفلورايد والمواد السدادة. هذا إلى جانب تطوير برامج وقائية للأمهات والأطفال بالتعاون مع مراكز رعاية الأمومة والطفولة.

وذكر الدليل الصحي أن خدمات رعاية الامومة والطفولة تحظى باهتمام كبير في جميع إستراتيجيات وبرامج تطوير خدمات الرعاية الصحية وتشمل أنشطة رعاية الأمومة والطفولة مجموعة من المحاور الرئيسية تتصدرها رعاية الأمهات والتي تشمل الخدمات الصحية والمقدمة للأمهات مثل متابعة الحمل والمتابعة بعد الولادة وتقديم الخدمات من خلال تسعة مراكز متخصصة لرعاية الأمومة والطفولة بالإضافة إلى ٩٥ مركزاً صحياً وأربعة مستشفيات متخصصة في أمراض النساء والتوليد و ١٤ مستشفى عام بها أقسام نساء وتوليد. وقد أدت هذه التغطية الجيدة والتي واكبها وجود برامج صحية متطورة لرعاية الأمهات إلى خفض معدل وفيات الأمهات إلى درجة تضاهي اكثر الدول تقدماً في المجالات الصحية. وتشير الاحصاءات إلى أن أكثر من ٩٧٪ من حالات الولادة تتم تحت الإشراف الطبي في المستشفيات مما أدى إلى خفض معدلات الوفاة حول الولادة إلى أقل من ٢ لكل ١٠٠ ألف ولادة وذلك أسوة بالدول المتقدمة حيث تقوم مراكز رعاية الأمومة والطفولة والعيادات الملحقة بالمراكز الصحية بتقديم الخدمات الصحية للحامل منذ بداية الحمل وحتى بداية الشهر الثامن، حيث تحول بعد ذلك إلى المستشفى الذي تتم به الولادة. وتشمل هذه الخدمات

الفحص السريري للأم والتأكد من سلامة الجنين ونموه الطبيعي داخل الرحم وتحضير الأم لاستقبال الطفل نسبياً وبدنياً بما في ذلك التحضير للرضاعة الطبيعية وتتم متابعة أكثر من ٩٥٪ من السيدات الحوامل في مراكز الأمومة والطفولة والمراكز الصحية بمعدل ٣ زيارات على الأقل قبل الولادة لكل سيدة.

وأشار إلى أنه تم انشاء شعبة للتغذية تابعة للإدارة تتمثل مسئوليتها في توفير الرعاية الغذائية الشاملة للأمهات والأطفال.

الصحة المدرسية وفيما يتعلق بخدمات الصحة المدرسية ذكر أن خدمات الصحة المدرسية بدأت بشكل متواضع منذ أواخر الستينات في كل من أبوظبي والامارات الشمالية وفي بداية فجر الاتحاد وبالتحديد خلال العام الدراسي ١٩٧١/ ١٩٧٢م كان عدد الاطباء العاملين في الصحة المدرسية لا يتجاوز أربعة اطباء بالإضافة إلى طبيبي أسنان و ٣٠ ممرض يقدمون خدمات الرعاية الصحية لحوالي ٤٠١٣٩ طالبا وطالبة في ١٢٩ مدرسة. وفي عام ١٩٨٦ إرتفع عدد الاطباء الى ٨٣ طبيبا واطباء الاسنان الى ١٤ طبيبا و ٣١٩ ممرض وممرضة. وبحلول عام ١٩٩٦م ومع التوسع الذي شهدته خدمات الصحة المدرسية لخدمة حوالي ٢٩٥ الف طالب في المدارس موزعين على ٦١٥ مدرسة حكومية بلغ عدد الاطباء ٨٧ طبيباً و٢٢ طبيب أسنان و ٣٦٥ ممرض وممرضة. والوزارة بصدد التوسع بخدمات الصحة المدرسية لتشمل القطاع الخاص الذي يقدر عدد الطلاب به بحوالي ١٩٥ ألف طالب موزعين على ٣٨٨ مدرسة. وتجدر الاشارة إلى أنه في عام ١٩٩٧م بلغ عدد المترددين على عيادات الصحة المدرسية أكثر من ٢٥٨ ألف طالب.

وأوضح أنه في سبيل تحقيق ذلك وفرت عيادة طبية في كل مدرسة يشرف عليها ممرضة أو ممرض مقيم طوال اليوم الدراسي ويساعد طبيب

المدرسة في كل أعماله العلاجية والوقائية والتثقيف الصحي وفي الاشراف على البيئة المدرسية والتغذية ويشرف على كل ٣ أو ٤ عيادات مدرسية طبيب واحد يتولى الفحص الطبي الدوري الشامل للطلاب وتقديم الرعاية الطبية للحالات الطارئة وللحالات المرضية المعدية وغير المعدية ووصف الأدوية المناسبة للعلاج. وإجراء كشف اللياقة البدنية لممارسة الألعاب الرياضية واعطاء اللقاحات المقررة ومراقبة البيئة المدرسية والاشتراك في برامج التثقيف الصحي.

وأشار فيما يتعلق بخدمات التثقيف الصحي الى أن الوزارة أولت اهتماماً خاصاً للتثقيف الصحي كأسلوب فعال لتغيير السلوكيات والمفاهيم التي قد تؤثر سلباًعلى صحة وسلامة الفرد والمجتمع وتؤدي إلى إستفحال العديد من المشاكل الصحية. ومن هذا المنطلق أنشأت وزارة الصحة إدارة مركزية للتثقيف الصحي تتبعها إدارات فرعية في جميع المناطق الطبية ودأبت على تطوير خطط عمل تستهدف مواجهة المشاكل الصحية للحد من حدوثها من خلال رفع مستوى الوعي الصحي العام.

وقد ركزت برامج التثقيف الصحي على تكوين لجان فنية مركزية ولجان فرعية في المناطق الطبية المختلفة، كما قامت الإدارة بايفاد ثماني خريجات مواطنات إلى خارج الدولة للحصول على شهادة الدبلوم العالي في التثقيف الصحي. وفي مجال التدريب المستمر، تم عقد ما يزيد عن ١٥ دورة تدريبية عامة وعشر دورات تخصصية شارك فيها ما يزيد عن ٧٥٠ مهنياً صحياً كما اقيمت دورات تدريبية لطلبة المدارس اثناء العطلة الصيفية شارك فيها حتى الآن ما يزيد على ٤٠٠٠ طالب. وBشار الدليل الصحي لعام / ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣إلى أن المفهوم الجديد يعتبر الإنسان مركز النشاط الحياتي وهدف كل تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية ومصدراً للرخاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحسب الإعلان

العالمي لمنظمة الصحة العالمية يرخي بظلاله على سياسات واستراتيجيات وزارة الصحة لتكون أكثر ملائمة واقترابا للواقع العالمي الجديد الذي يؤكد على توفير خدمات صحية شاملة ومؤثرة على نوعية الحياة للإنسان. يؤكد هذا المفهوم مرة أخرى أن الصحة هي حالة من السلامة الجسمية والعقلية والاجتماعية والروحية وليس الخلو من المرض أو الاعاقة فقط. وأوضح أن الوزارة تسترشد عند رسم هذه السياسات والاستراتيجيات المستقبلية على معايير دولية ومؤشرات محلية لتقدير حجم ونوعية إحتياجاتها ومن ثم الموارد المالية اللازمة لذلك، وعلى مؤشرات وطنية واقليمية لتقييم الوضع الصحي يمكن تلخيصها في المؤشرات التالية. الزيادة المضطردة للسكان حسب الفئات العمرية والجنس: ٨٠٠,٠٠٠ عام ١٩٧٧، ٣,١٠٨,٠٠٠ عام، ٢٠٠٠م، العمر المأمول عند الولادة (٧٦ للإناث و ٧٤ للذكور في عام ٢٠٠٠م بينما كان المعدل ٦٢ للاناث و ٦٠ للذكور عام ١٩٧٧). انخفاض معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال والأمهات، معدل وفيات الأطفال الرضع: ٨,٣ لكل الف مولود حي عام ٢٠٠٠م، معدل وفيات الاطفال دون الخامسة: ١٠,٣١ لكل الف مولود حي ٢٠٠٠م، معدل وفيات الأمهات «بسبب الحمل والولادة»: أقل من (١) لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي.

ونوه الدليل إلى أن إهتماماً خاصاً وجه إلى تطوير القوى العاملة في الوزارة عامة والمواطنة على وجه الخصوص وذلك بإرساء نظام للتأهيل والتدريب المستمر لجميع الفنيين من أطباء وهيئات تمريض ومختبرات وغيرهم. ومن أبرز الانجازات التي تحققت في هذا المجال افتتاح خمس معاهد للتمريض تطبق في نظامها التعليمي منهجاً متطوراً مستمداً من المناهج المطبقة عالمياً. وقد ارتفع عدد خريجي هذه المعاهد من ٣٢ طالبة مواطنة عام ١٩٨٩م إلى حوالي ١٥٥ طالبة عام ٢٠٠١م. كما بلغ عدد الدراسات فيها حالياً ما يربو على ٨٢٠ طالبة من بينهن ٢٠٧ طالبات

مواطنات.

وأما بالنسبة للأطباء فستقوم وزارة الصحة بتعيين جميع الأطباء والطبيبات الذين يتوقع تخرجهم هذا العام من المواطنين والبالغ عددهم ١١٤ طبيباًوطبيبة كان لإستقطاب العديد من الأطباء الزائرين والاستفادة من خبراتهم في تشخيص وعلاج الحالات النادرة دوراً كبيراً في تدريب الكوادر المحلية العاملة في كافة التخصصات ومدها بالمهارات التي تمكنها من القيام بعملها على الوجه الاكمل. كما أنه تم اعتراف الكلية الملكية البريطانية للأمراض الباطنية وكلية الجراحين الملكية بجلاسكو وغيرها من الجهات العلمية بالعديد من مستشفيات الدولة والتي اصبحت مراجع علمية لبقية المستشفيات في كل مجالات علوم الأمراض ومراكز لتدريب أطباء الامتياز.

المشاريع الصحية الجديدة: وفيما يتعلق بالمشاريع الصحية الجديدة أوضح الدليل الصحي أن الوزارة دأبت في السنوات الأخيرة على تنفيذ العديد من المشروعات الطموحة ترتكز في المكان الأول على نوعية الخدمة ومستوى أداء القوة العاملة بها وتوفيرها على نطاق واسع في جميع انحاء الدولة. ومن أبرز هذه المشروعات تشييد العديد من المستشفيات والمجمعات الطبية الجديدة والجاري تنفيذها مثل مستشفى العين الجديد بسعة ٨٠٠ سرير، ومستشفى الولادة والاطفال بالعين بسعة ٣٥٠ سريرا، وتطوير توسعات مستشفى الكورنيش الجديد بسعة ٣٠٠ سرير، ومستشفى تخصصي بام القيوين بسعة ٢٠٠ سرير، ومستشفى الولادة والاطفال برأس الخيمة بسعة ١٨٠ سريراً، ومستشفى كلباء بسعة ١٢٠ سريراً ومستشفى الأمراض النفسية والعصبية في دبي بسعة ١٨٠ سريراً ، و٣ مراكز للرعاية الصحية الأولية في دبا وعجمان ورأس الخيمة، ومجمعين للطب الوقائي والصحة

الأولية في دبا وعجمان ورأس الخيمة، ومجمعين للطب الوقائي والصحة المدرسية في كل من عجمان وأم القيوين.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد أحمد عبد الرحمن المدفع وزير الصحة ورئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة حول خطط مكافحة التلوث البيئي *

س: إلى أي مدى وصلت الجهود في متابعة تنفيذ البرامج والخطط التي تطرق إليها إعلان أبوظبي الصادر عن مؤتمر ومعرض البيئة الذي عقد في أبو ظبي ٢٠٠١؟

ج: إعلان أبو ظبي حول مستقبل العمل البيئي المشترك يعتبر أحد أهم الإعلانات البيئية في الوطن العربي ، نظراً لكونه يشكل في واقع الأمر برنامج عمل مستقبلياً لحماية البيئة في الوطن العربي ولهذا فقد أولته دولة الإمارات العربية المتحدة وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اهتماماً خاصاً ، تمثل في عزم هذه الجهات وتصميمها على بلورة هذا الإعلان إلى برامج ومشاريع قابلة للتطبيق في مختلف أرجاء الوطن العربي، وشكل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ثلاث فرق عمل لهذا الغرض ، عقدت اجتماعها الأول في أبو ظبي في شهر مايو / أيار ٢٠٠٢ ، وشارك فيه خبراء من مجموعة من المنظمات العربية والإقليمية ، إضافة إلى الهيئة الاتحادية للبيئة وهيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها والمؤسسة العامة للمعارض في دولة الإمارات ، وتركز العمل في ثلاث قضايا رئيسية هي: إدارة موارد المياه ، وتدهور الأراضي

* جريدة الخليج الإماراتية ، الصادرة بتاريخ ١/ ٢/ ٢٠٠٣م، العدد ٨٦٥٨ .

ومكافحة التصحر ، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والموارد البحرية ، مع تأكيد تناول قضية الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن العربي باعتبارها قاسماً مشتركاً لهذه القضايا ، واقترح الفريق مجموعة من البرامج والمشاريع بالنسبة لكل قضية من تلك القضايا .

س: الطاقة والبيئة موضوع مهم جداً ، فإلى أي مدى وصلت الإمارات في مجال الالتزام ببرامج الطاقة للمحافظة على البيئة ، وهل هناك استراتيجية مستقبلية في هذا الشأن؟.

ج: الالتزام بالمحافظة على البيئة في دولة الإمارات هو التزام راسخ وأصيل ، عبرنا عنه في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد ، والتزمنا بتطوير قطاع الطاقة مع الأخذ بالحسبان أن الاعتبارات البيئية هي أحد أركان هذا الالتزام ، ونجحت الشركات العاملة في مجال استكشاف واستخراج النفط في خفض الملوثات الناتجة عن أنشطتها إلى الحد الأدنى من خلال خفض الحرق في المنشآت النفطية إلى الصفر ، ومن خلال الاهتمام بتطبيق نظم بيئية حديثة ، ويشمل ذلك استخدام تقنيات نظيفة كلما أمكن ذلك ، وتتوافر لدى جميع شركات النفط العاملة في الدولة أنظمة وبرامج بيئية متكاملة تشرف عليها إدارات بيئية تتولى مراقبة الأنشطة التي تقوم بها من أجل ضمان عدم تأثير هذه الأنشطة في البيئة المحيطة ، وفي أوائل العام الحالي بدأت دولة الإمارات باستخدام البنزين الخالي من الرصاص في وسائل النقل ، وتجري شركة بترول أبو ظبي كمرحلة أولى ، كما تجري إمارة الشارقة تجربة مماثلة ، ونحن نتطلع إلى أن تسهم هذه الإجراءات والإجراءات الأخرى التي ينتظر أن تقوم بها الجهات المعنية في الدولة في تطوير نموذج حقيقي للشراكة الفاعلة بين الطاقة والبيئة .

س: قضية التلوث النفطي وبالذات مياه التوازن من القضايا المهمة في

المنطقة ، فأين وصلت جهود الهيئة في مجال التصدي لهذه المشكلة والحد من خطورتها ، وما معوقات إنشاء مرافق لاستقبال مياه التوازن في المياه الإقليمية ؟.

ج: لا شك أن قضية التلوث بمياه التوازن قضية مهمة ، خاصة في ظل الحركة الكثيفة للسفن والناقلات في المياه الإقليمية للدولة ، ومن بين الجهود التي قامت بها الهيئة في هذا المجال صدور القانون الاتحادي رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٩م في شأن حماية البيئة وتنميتها ، ونظام حماية البيئة البحرية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠١م ، وهي أنظمة تتضمن العديد من الاشتراطات والضوابط والإجراءات الوقائية لمنع وقوع حوادث في البيئة البحرية ، وتوفر في الوقت نفسه الآلية القانونية المناسبة لرقابة حركة السفن والناقلات في البيئة البحرية ، أما فيما يتعلق بإنشاء مرافق استقبال مخلفات السفن ، ومن بينها مياه التوازن، فإن الهيئة تعمل في هذا الصدد بتعاون وثيق مع دول المنطقة الإقليمية لحماية البيئة باعتبار أن منطقة الخليج هي وحدة بيئية واحدة ، وأعدت المنظمة لهذا الغرض دراسة جدوى شاملة اعتمدها المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه المنعقد في ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٩م في طهران ، وأوصت الدراسة بأن يتم إقامة ١٢ مرفقاً لاستقبال مخلفات السفن يتم توزيعها على ٤٥ ميناء في دول المجلس وإيران تقدر تكلفتها بنحو ٦٨ مليون دولار ، وأن يتم توحيد الإجراءات التي تستخدم في كل ميناء ،وكذلك توحيد طريقة استيفاء الرسوم ومقدارها في كل موانئ المنطقة بحيث لا يضع ميناء إجراءات أو رسوماً تؤثر سلباً في الموانئ الأخرى ، واقترحت الدراسة أن يتم إنشاء ٣ مرافق في دولة الإمارات الأول في الفجيرة والثاني في جبل الظنة والثالث في دبي بتكلفة قدرها ٢٨ مليون دولار ، وشكلت الهيئة لجنة التسيير الوطنية لمتابعة تنفيذ مشروع إقامة مرافق السفن التي تضم في عضويتها ممثلين عن الجهات المعنية، لاعتماد الدراسة التي أشرنا

إليها سابقاً ، والنظر في كيفية إشراك القطاع الخاص في إنشاء وإدارة هذه المرافق ، وحيث إن الموانئ تقع تحت سلطة الحكومات المحلية ، فإن اللجنة طالبت بضرورة الحصول على موافقة ودعم الحكومات المحلية ، وبالفعل قامت الهيئة بمخاطبة دواوين أصحاب السمو الحكام للحصول على دعمهم وتوجيهاتهم في هذا الشأن ونحن نؤمن بأن العمل البيئي ليس حكراً على جهة واحدة أو مجموعة واحدة بل هو مسؤولية مشتركة بين الحكومات والأفراد ، والأفراد الذين منحت لهم صفة الضبطية القضائية بموجب القانون الاتحادي رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٩ في شأن حماية البيئة وتنميتها والأنظمة التي صدرت بموجبه ، وجدوا لمساعدة الهيئة والسلطة البيئية المختصة في الإمارات لمراقبة أعمال ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون وأنظمته ، وهو عمل مهم يؤكد أهمية المشاركة الشعبية ويسهم في تطبيق أكثر صرامة للنظم والقوانين المعمول بها ، أما المطلوب من الجمهور فهو الإلمام بالقوانين المرعية في الدولة والابتعاد عن ارتكاب الأعمال التي تخالف أحكامه .

س: يوم الرابع من الشهر المقبل تكون الهيئة الاتحادية للبيئة قد أتمت عشر سنوات من إنشائها ، فما الإنجازات التي حققتها ، وما الموضوعات التي كنتم تتمنون أن تحققوا فيها إنجازات ، وما الخطة المستقبلية للهيئة ؟.

ج: بالرغم من صدور قانون إنشاء في عام ١٩٩٣ ، فإن الهيئة لم تمارس عملها بصورة فعلية إلا في منتصف عام ١٩٩٦ بعد استكمال أطرها التأسيسية الأساسية ، ومع ذلك فقد استطاعت الهيئة تحقيق العديد من الإنجازات بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية في الدولة، والتي لا يتسع المجال هنا لذكرها تفصيلاً ومن بينها:

– إعداد مشروع القانون الاتحادي رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٩ في شأن حماية البيئة وتنميتها ، وأنظمة اللائحة التنفيذية للقانون التي صدر منها

حتى الآن أربعة نظم ، وجار استصدار نظامين آخرين اعتمدهما مجلس الإدارة في ديسمبر الماضي .

– المشاركة في إعداد مشروع القانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض .

– إعداد الاستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات.

– إعداد استراتيجية التوعية والإعلام البيئي.

– إعداد خطة الطوارئ الوطنية لمكافحة تلوث البيئة البحرية بالزيت والمواد الضارة الأخرى.

– وضع النظم الخاصة بتداول المواد المستنزفة لطبقة الأوزون وتطبيق التزامات الدولة تجاه اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال.

– تنسيق العمل البيئي على المستوى المحلي وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

– إعداد مجموعة من الدراسات البيئية.

أما خطتنا المستقبلية فتقوم أساساً على التعامل مع الأولويات التي حددتها الاستراتيجية الوطنية البيئية وتنفيذ وإنجاز المشاريع التي تضمنتها خطة العمل البيئي بالنسبة لتلك الأولويات .

س: مر أكثر من عام على الموافقة على الاستراتيجية البيئية ، وإلى الآن لم يتم تنفيذ أي خطط منها ، فما آلية تنفيذ برامج وخطط عمل الاستراتيجية ، ومتى يتوقع البدء بتنفيذها ؟.

ج: خلال اعتماده لنتائج مشروع الاستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي ، أقر مجلس الوزراء تشكيل (اللجنة الوطنية

للاستراتيجية البيئية والتنمية المستدامة) التي تضم في عضويتها ممثلين لـ ٢٧ جهة ، ستتولى ، كما جاء في القرار ، دراسة المشاريع الواردة في خطة العمل الوطنية البيئية ، بحيث تتم دراسة كل مشروع على حدة لتفادي ازدواجية المشاريع ولضمان عدم التدخل بين القطاعات التي ستتولى تنفيذ المشروع ، وإعادة ترتيبها وفقاً لأولوياتها، ووضع برنامج متكامل لتنفيذ كل مشروع ، سواء من حيث الأهداف والتصميم والتكلفة التقديرية والمدة الزمنية والجهات المعنية بالتنفيذ والمتابعة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية لضمان إدراج المشروع ضمن ميزانيتها السنوية و اقتراح ودراسة وتطوير الخطط والبرامج والمشاريع التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لما يصدر من قرارات دولية في هذا الشأن ، وربط هذه الخطط والبرامج والمشاريع بالاستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات ، ومن المنتظر أن يصدر قرار بتسمية أعضاء هذه اللجنة في الأيام القليلة المقبلة ، من جهة أخرى ، فإن خطة العمل البيئي تتضمن ما يزيد عن ١٠٠ مشروع في قطاعات العمل البيئي والتنموي في الدولة ، ليست الهيئة مسؤولة وحدها عن تنفيذها ، بل سيتولى كل قطاع تنفيذ ما يخصه من مشاريع ، وبالفعل بدأت الجهات المعنية بتنفيذ بعض المشاريع الواردة في خطة العمل .

س: أين وصلت جهود الهيئة في إنشاء شبكة لرصد ملوثات الهواء ؟، وما التكلفة التقديرية لإنشاء مثل هذه الشبكة ؟ ومتى يتوقع أن يتم إنشاؤها؟.

ج: سعت الهيئة لإنشاء هذه الشبكة منذ عامين تقريباً ، وحالت ظروف الميزانية دون تنفيذ هذا المشروع المهم ، ومن المتوقع أن تبدأ الهيئة بتنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع في الربع الأول من عام ٢٠٠٢ بعد تخصيص ميزانية لتغطية تكاليف هذه المرحلة التي تقدر بنحو نصف مليون درهم .

س: منذ سنوات يدور حديث عن محاولات لإدخال مواد بيئية في مناهج وزارة التربية والتعليم والشباب، ولم يكتب لها النجاح، فما المعوقات أمام ذلك ؟ ومتى يتوقع تحقيق هذا التطلع ؟.

ج: بدأت الهيئة، بناء على قرار من مجلس الإدارة بدراسة المناهج في مراحل التعليم الحكومي، ووجدت أنها بالرغم من وجود كم كبير من المعلومات البيئية فيها، فإنها لا تفي بغرض تحقيق مفهوم التربية البيئية وخلصت هذه الدراسة إلى ضرورة العمل على تطوير هذه المناهج من خلال إدماج القضايا البيئية في مناهج التعليم الحكومية، ونظمت الهيئة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والشباب ومكتب التربية العربي لدول الخليج وبمشاركة منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ورشة عمل تدريبية حول إدخال القضايا البيئية في المناهج الدراسية في دبي في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٩، واتخذت فيها مجموعة من التوصيات، ثم قامت الهيئة بعقد ندوة لاستعراض التجارب العالمية في مجال التربية البيئية في أبريل / نيسان ٢٠٠١ تمخضت عن التوصية بوضع إطار مرجعي لتطوير التربية البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي مع مراعاة الأسس التالية :

– تحديد احتياجات دول المنطق في مجال التربية البيئية وتحديد الفلسفة المتبعة عند إعداد هذا الإطار من حيث مراعاة طبيعة المجتمع وطبيعة العصر وطبيعة المتعلم وطبيعة العملية التعليمية .

– دراسة الوضع الحالي للتربية البيئية في مناهج الدراسة في دول المجلس .

– تحديد جميع عناصر المنهج وهي : الأهداف والمحتوى وطرق التدريس والوسائل التعليمية والأنشطة والخبرات والقياس والتقويم.

– إعداد استراتيجية واضحة لتدريب المعلمين في المناهج على هذا

الإطار .

– التعاون بين منظمة اليونسكو ومكتب التربية العربي لدول الخليج والهيئة الاتحادية للبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

– تشكيل فريق عمل من قبل اليونسكو ومكتب التربية العربي والهيئة الاتحادية للبيئة لتصميم هذا المشروع بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمعارف بدول المجلس .

وتقوم وزارة التربية والتعليم والشباب حالياً باستكمال هذا الجهد من خلال تشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض ، ونأمل أن نرى نتائج هذا المشروع المهم في مناهجنا الدراسية قريباً .

نص البيان الصحافي
لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بمناسبة مشاركته في اجتماع القمة التشاورية الخامسة لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية *

إننا ونحن نتواجد بين أهلنا وذوينا في بلدنا الثاني المملكة العربية السعودية الشقيقة الذين تجمعنا بهم أقوى وشائج القربى والدم ووحدة الهدف والمصير ، والذين نرتبط معهم بأوثق العلاقات وأمتنها ، لنشعر بسعادة بالغة وسرور كبير لحضور القمة التشاورية لدول مجلس التعاون حيث تتاح لنا أيضاً فرصة اللقاء بإخوة أشقاء في دول مجلس التعاون ، والذين نحمل لهم جميعاً كل المحبة والود والتقدير .

إن هذه الزيارة توفر فرصة مهمة للتشاور وتبادل الرأي مع الأشقاء قادة دول مجلس التعاون حول مجمل القضايا الإقليمية والدولية ، وفي مقدمتها تطورات الأوضاع في العراق الشقيق والأحداث الإرهابية الإجرامية التي تعرضت لها كل من المملكة العربية السعودية الشقيقة والمملكة المغربية الشقيقة ، والتي نعلن مجدداً شجب دولة الإمارات واستنكارها وإدانتها الشديدة لهذه الأحداث ووقوفها بكل قوة إلى جانب الأشقاء في المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية في تصديهم لهذه

---

* جريدة الخليج الإماراتية ، الصادرة بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٣، العدد ٧٨٦٨ .

الهجمة التي تستهدف النيل من أمن واستقرار ومستقبل أجيال شعبيهما وشعوب المنطقة بأسرها .

إننا سوف نستثمر هذه الزيارة للتباحث حول سبيل دفع مجالات التعاون المشترك بين المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون لما فيه خير ومصلحة شعوب المنطقة ورخاؤها وازدهارها .

ويسعدنا بهذه المناسبة أن ننقل تحيات صاحب السمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ورعاه إلى أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله وتمنياته له بموفور الصحة والسعادة وإلى أخيه الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني ، وإلى الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ، وإلى حكومة وشعب المملكة العربية السعودية الشقيقة .

إن زيارتنا ووفد دولة الإمارات العربية المتحدة لحضور القمة التشاورية لمجلس التعاون تعكس حرصنا الدائم على تعزيز وتوثيق العلاقات الأخوية المتميزة والروابط التاريخية العميقة التي تجمع بين بلدينا وشعبينا الشقيقين ، وكذلك بين دولة الإمارات وأشقائها في دول المجلس الأخرى .

إننا بهذه المناسبة نؤكد حرصنا وعملنا الدائم من أجل الارتقاء بهذه العلاقات في جميع المجالات وبما ينعكس بصورة إيجابية على شعوب دول المجلس والدول العربية والإسلامية .

ونحن إذ نقدر للمملكة العربية السعودية دورها المهم في دعم مسيرة العمل الخليجي والعربي المشترك في إطار مجلس التعاون والجامعة العربية لنؤكد حرصنا على دعم الجهود العربية والدولية الرامية لإيجاد

حل عادل للمشكلة الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط بجميع أبعادها .

كما نجدد تأكيدنا على ضرورة عودة الحياة الطبيعية إلى العراق الشقيق وتولي أبناء العراق زمام الأمور في وطنهم ، ونحن على ثقة تامة بقدرة الشعب العراقي الشقيق على تجاوز المحنة التي ألمت به والأوضاع الصعبة التي يعيشها .

إن الشعب العراقي الشقيق بما يتمتع به من مقومات حضارية ضاربة في أعماق التاريخ ، وبما يملكه من ثروات بشرية ومادية سوف ينجح في النهوض من هذه الكبوة وسوف يسترد مكانته ودوره الحضاري إقليمياً ودولياً .

إننا في دولة الإمارات العربية المتحدة نعتز بما قطعه مجلس التعاون من خطوات ملموسة على طريق تحقيق تطلعات وآمال شعوبه ، ونعمل معاً في إطار مجلس التعاون من أجل بلورة رؤية مشتركة ومفاهيم جديدة تواكب مستجدات العصر وتلبي احتياجاته ومتطلباته ، ويكون من شأنها إحداث نقلة نوعية في نشاطات المجلس وخططه وبرامجه تعزز مسيرتنا المشتركة نحو تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، وإقامة السوق الخليجية المشتركة التي أصبحت ضرورة ملحة في مواجهة النظام العالمي الجديد والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية ، وانفتاح الأسواق وشيوع عصر العولمة الذي لا مكان فيه للكيانات الهزيلة والمبعثرة .

إننا نؤكد على أهمية وضرورة استمرار التنسيق والتشاور بين الأشقاء في دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى تجاه جميع القضايا والمستجدات الإقليمية والدولية ، ونحن على ثقة من أن تعاوننا الوثيق سوف يمكن أمتنا العربية من مواجهة جميع التحديات والاحتفاظ لها بدور فاعل ومؤثر وموقع متميز على خارطة العالم في ظل النظام

العالمي الجديد .

ولا يسعنا في النهاية إلا أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وإلى الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود على الدعوة الكريمة لنا لزيارة بلدنا الثاني وحضور القمة التشاورية ، سائلين الله عز وجل أن يحفظ المملكة العربية السعودية الشقيقة من كل سوء ، وأن يحقق شعبها العزيز بقيادة خادم الحرمين الشريفين المزيد من التقدم والرقي والرخاء والازدهار .

حديث صحافي مع
سعادة السيد فرنسوا جوايت السفير الفرنسي لدى دولة الإمارات العربية المتحدة حول موضوع العراق وخريطة الطريق*

س: هذه الحرب مبنية منذ البداية على خطأ، وأنتم وقفتم ضدها نتيجة لذلك، ألا تجدون أنكم بتصويتكم على مشروع القرار تسهمون في إعطائها الشرعية الدولية؟

ج: إن نص القرار الرقم ١٤٨٣ جاء نتيجة توافق، وهو بالطبع لا يلبي ما نطمح إليه، غير أنه يؤمّن إطاراً من المصداقية يسمح للمجتمع الدولي بمساندة الشعب العراقي. إن المفاوضات حول نص القرار التي جرت عقب مناقشات طويلة، سمحت بإزالة تلك البنود التي كان بإمكانها أن تشكل إما موافقة على التدخل العسكري لدول التحالف في العراق، وذلك بعد حصوله، أو موافقة على الوضع الحالي. إن اعتماد هذا القرار لا يغير بأي شكل من الأشكال المواقف التي دافعنا عنها قبل بداية الحرب.

إن القرار ١٤٨٣، حتى لو لم يكن كاملاً، لا يضفي الشرعية على احتلال العراق، كما أنه لا يخضع عمل الأمم المتحدة في هذا البلد إلى سلطة خارجية. إننا على قناعة بأن الأمم المتحدة ستكون في المستقبل في قلب العمل الدولي، وبخبرتها، وبقدراتها، ونعتبر أن عملية الانتقال السياسي في العراق ستكتسب مزيداً من المصداقية والفعالية إذا تم تحديد إجراء

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٥م، العدد ٨٧٧١.

جدول زمني واضحين من أجل إنشاء إدارة عراقية شرعية ومعترف بها دولياً .

س: قد يوحي التصويت الفرنسي الإيجابي مع قرار مجلس الأمن بأن الولايات المتحدة أعطت فرنسا ضمانات بشأن الوضع في العراق . هل من تعليق ؟

ج: لم يحصل بالتأكيد أي اتفاق من النوع الذي تذكرونه ، لقد قررنا التصويت على هذا القرار للعمل من أجل وحدة المجتمع الدولي التي تبقى، بنظرنا ، أفضل ضمانة لفعالية وشرعية العمل الذي يتوجب علينا القيام به في العراق ، وفي الشرق الأوسط بأجمعه ، وتمسكاً بروح المسؤولية ، فلا ينبغي علينا ، بالفعل ، أن نسمح بأن تتكون مراكز عدم استقرار في الشرق الأوسط . ينبغي من الآن فصاعداً تنظيم عملية سياسية تسمح باستعادة العراق لسيادته كاملة ، وبإعادة تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال تطبيق (خريطة الطريق) ، إن الزيارة التي سيجريها وزير الخارجية دومينيك دوفيلبان يومي الأحد والاثنين المقبلين تندرج في هذا الإطار . وفي استقرار وسلامة أراضي العراق وفي تمكين العراقيين من استعادة سيادتهم كاملة ما إن يصبح ذلك ممكناً يجب أن تعطى الأولوية لإرساء نظام سياسي عراقي مستقر ، ديمقراطي ومعترف به على الصعيد الدولي . إن التزاماً قوياً من جانب المجموعة الدولية ، عبر دور مركزي تضطلع به الأمم المتحدة ، بات أمراً ضرورياً لابد منه لتأمين شرعيتها .

إن فرنسا مستعدة لحشد جهودها من أجل التوصل إلى هذا الهدف . إن المسألة الأساسية هي ، في الواقع ، إنشاء سلطة عراقية.

إن الأمر يتعلق اليوم بوضع إطار لمرحلة ما بعد الحرب في العراق ، وذلك استجابة إلى الأوضاع الطارئة والملحة على الصعيدين الإنساني والأمني ، وتأميناً لنجاح المرحلة الانتقالية على الصعيد السياسي . وتتم

حالياً دراسة مشروع قرار لهذا الغرض في مجلس الأمن. بالنسبة لفرنسا ، يتعين بصورة أولية تقديم حلول للمسائل التي يواجهها العراق اليوم : نظام العقوبات ، ونزع السلاح وإدارة الموارد النفطية ، إضافة إلى إيجاد مخرج لبرنامج (النفط مقابل الغذاء) .إن فرنسا ، التي تبقى وفية لقناعاتها تتطرق إلى هذا التفاوض بروح براغماتيكية وبناءة ، وبالتشاور الوثيق مع كافة شركائها . إن هدفها يكمن في تحديد حلول ملائمة لمصالح الشعب العراقي تحظى بأوسع قدر ممكن من المساندة من جانب المجموعة الدولية .

س: هل تدعم فرنسا تكليف قوات دولية لدور أمني خلال الفترة «الانتقالية » ؟

ج: يجب أن تحصل أية قوة دولية محتملة في العراق ، أياً كان تشكيلها على تكليف من منظمة الأمم المتحدة وإلا قد لا يسعها إلا تقديم حلول محددة وآنية . إن فرنسا على استعداد للنظر إيجابياً في تدخل لمنظمة حلف شمال الأطلسي ، يتم في إطار منظمة الأمم المتحدة ، وأن يتم إشراك دول المنطقة في ذلك .

س: ما شعوركم لمستقبل العلاقات الدولية وهل باتت الأمم المتحدة بحاجة إلى ترميم أم إنها انتهت بعد الذي حصل ؟

ج: إن القرار الجديد حول العراق يظهر تماماً حدود (الهيمنة الأحادية) التي تذكرونها ، حيث إن تنظيم عراق ما بعد الحرب يواجه ، منذ بدايته، مسألة الشرعية وهي مسألة أساسية ، وحدها منظمة الأمم المتحدة بإمكانها منحها . إن هذا الإطار لا يمكن تلافيه .

س: من أية زاوية تنظرون إلى مشروع إعادة إعمار العراق ؟

ج: إن إعادة أعمار العراق ستحتاج إلى المجموعة الدولية برمتها . على الجميع ، بما في ذلك الدول العربية ، تقديم مساهمتهم القصوى لإنجاز ذلك

. وإن إحلال السلام والاستقرار والعدالة لا يمكنه أن يتوقف على بلد واحد ، حتى لو كان الأقوى في العالم . وأود أن أضيف بأن فرنسا لم تحدد أبداً سياساتها تجاه العراق وفقاً للمصالح، بل وفقاً للمبادئ . فيما يخص إعادة إعمار العراق ، فإنه من المهم، بكل تأكيد ، أن تتم في إطار يتسم بالشفافية ، وخاصة فيما يخص استخدام موارد الشعب العراقي . ينبغي ومن ثم إيجاد ، في إطار الأمم المتحدة ، آلية شفافة للإشراف والمراقبة تسمح لعملية إعادة الإعمار بأن تتم في أفضل الظروف .

س: هل تصر فرنسا على دور أساسي للأمم المتحدة في إعادة تركيب نظام الحكم في العراق ؟

ج: نعم نحن نصر على دور فعال للأمم المتحدة في هذا المجال وواشنطن أظهرت استعداداً لتفهم موقفنا هذا ، وفيما يخص جميع المشكلات التي يواجهها العراق وفي كل مرحلة من المراحل ، يتعين علينا أن نظهر انفتاحاً وأن نشرك دول التحالف ودول المنطقة والمجموعة الدولية بأسرها والمؤسسات الدولية ذات الصلاحية ، وذلك تحت مظلة الأمم المتحدة . أما فيما يخص بالتحديد ، العملية الانتقالية على الصعيد السياسي ، فيجب أن تكون سريعة ، إذ إنه من المهم أن يستعيد العراقيون إدارة شؤونهم على وجه السرعة وأن يتم ذلك وفقاً لعملية تحظى بموافقة جميع الأطراف ، وتحت إشراف الأمم المتحدة .

س: نسب إلى الوزير رامسفيلد قوله إن إدارة بوش لم تعد تمانع في عودة المفتشين إلى العراق ، بأية صيغة ترون أن تتم هذه العودة ؟

ج: الأمين العام للأمم المتحدة هو المسؤول عن متابعة هذا الشأن . فنحن نعتقد أن القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن تربط أمر التثبت من نزع أسلحة العراق بالأمم المتحدة . نحن نتمنى أن يحصل التأكد من ذلك بهذه الصورة .

س: تردد أن هناك محاولات لتوسيع تخوم المنطقة الكردية، هل يثير ذلك أي قلق لدى فرنسا لجهة أن يكون بداية عمل تقسيمي في العراق؟

ج: فرنسا موقفها واضح لناحية إصرارها على وحدة العراق وسلامة أراضيه. وهو موقف لم ولن يتغير. فذلك يشكل ضرورة بالنسبة لنا ولمجلس الأمن بجميع أعضائه.

س: لكن الخوف أن يتحقق مثل ذلك ويؤدي في نهاية المطاف إلى خلق أمر واقع من هذا النوع؟

ج: يجب أن نحافظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه.

س: ما الموقف الفرنسي من التحذيرات الأمريكية لسوريا وإيران؟

ج: إنه لمن الضروري أن تستمر بلدان المنطقة التي لها نفوذ لدى المنظمات الأصولية في ممارسة هذا النفوذ باتجاه الاعتدال. ويصبح قول ذلك تحديداً فيما يخص سوريا وإيران. ومن أجل هذا ينبغي التمييز داخل بعض المنظمات بين مجموعاتها السياسية التي تضطلع بدور مهم وبين فروعها العسكرية.

س: هل تبشر (خريطة الطريق) بأي انفراج في الوضع الفلسطيني؟

ج: إن الخطوة النشطة والفعالة التي مثلها تشكيل حكومة أبو مازن توفر فرصة للسلام يتعين علينا انتهازها. فهناك اليوم توافق تاريخي حول عدة مسائل توافق حول المبادئ للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٧، تصبو المجموعة الدولية للهدف نفسه استناداً إلى قرار ١٣٩٧ لعام ٢٠٠٢ أي إننا نريد دولة فلسطينية لها مقومات الاستمرار وتتمتع بالسيادة إلى جانب دولة (إسرائيلية) معترف بها بالتمام والكمال، وأمنها مضمون.

توافق حول الأسلوب، فخريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية

تنص على تسوية النزاع على ثلاث مراحل تنتهي بحلول عام ٢٠٠٥ . وبغية التوصل إلى احترام استحقاق عام ٢٠٠٥ الذي تم تحديده تلتزم فرنسا كلياً بمساندة تطبيق خريطة الطريق بواسطة آلية مراقبة غير منحازة للإشراف عليها . إذا أردنا تخفيف المخاطر الدولية ، فعلينا أن نعالج الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني . إذا توصلنا إلى ذلك ، فسنكون قد أسهمنا مساهمة مهمة في تقدم الإنسانية .

س: تشترط واشنطن أن يقوم الجانب الفلسطيني أولاً بتنفيذ مجموعة خطوات أمنية . هل تشاطرونها هذا الطرح أم تدعون إلى تنفيذ متزامن؟

ج: على كل الأطراف أن تتصرف بصورة تؤدي إلى وضع (خريطة الطريق) موضع التنفيذ . فهناك الآن فرصة فريدة ذهبية الآن لتطبيق الخطة . وقد رأينا الرئيس بوش يبدي التزامه في هذا الخصوص . والخطة غير القابلة لأي تغيير هي واضحة بالنسبة لهذه النقطة . فهي لا تحدد أي شرط لتطبيقها وتقضي بأن يتم ذلك بصورة متزامنة من الطرفين وهذا أمر لا جدال فيه .

س: تقول واشنطن إن المستوطنات (غير المشروعة) (عثرة) في طريق (السلام) كيف تنظر فرنسا إلى هذه القضية ؟

ج: إن موقف فرنسا تجاه التوطين معروف للجميع . فالتوطين أمر غير شرعي ، يتعين ومن ثم على (إسرائيل) التخلي عن سياسة التوطين التي تتبعها .

س: تقول إدارة بوش إن موضوع (عقد مؤتمر سلام دولي) أمر سابق لأوانه ، هل كذلك بالنسبة لفرنسا ؟

ج: تتضمن خريطة الطريق ، كما تعلمون ثلاث مراحل . تبدي فرنسا استعدادها ، على إثر انتهاء المرحلة الأولى ، لاستضافة مؤتمر دولي يكون

الغرض منه إعطاء دفع حيوي ونشط على المستويين الإقليمي والدولي .

س: دعا الوزير دوفيلبان إلى انسحاب القوات السورية من لبنان . لماذا هذه الدعوة الآن ؟

ج: فيما ، يخص سوريا ولبنان ، نسعى إلى العمل من أجل سلام شامل يؤدي إلى عودة الجولان إلى سوريا ويسمح للبنان باستعادة استقلاله كاملاً وسيادته التامة . وهذا الأمر يستوجب انسحاب كافة الجيوش الأجنبية وانتشار الجيش اللبناني على الحدود مع (إسرائيل) . والحال إننا نشهد اليوم وضعاً جديداً للمنطقة ، يفرض علينا مواجهة سلسلة من التحديات . وكي نحول هذه التحديات إلى فرصة سانحة للسلام ، إنه لمن الضروري أن نتعامل مع مشكلات هذه المنطقة بشكل صارم ومسؤول وبشمولية . وبالتالي ، يتعين على شركائنا كافة ، سواء ضمن المجموعة الدولية أو في المنطقة، حشد جميع الجهود . هذا هو الإطار الذي طلب فيه السيد دوفيلبان من الرئيس الأسد المساهمة في جهود السلام ، وذلك بالقيام ، من الآن ، بخطوات مؤشرة كالاستمرار في الانسحاب الذي باشرت به قواته المنتشرة في لبنان .

س: إلى أي مدى قد تذهب فرنسا في طرحها لشعار عالم متعدد الأقطاب؟

ج: إننا ندافع عن فكرة عالم متعدد الأقطاب ، ونود أن تشكل أوروبا أحد هذه الأقطاب . هذا هو السبب الذي نعمل من أجله على إزالة الانقسامات التي شهدتها أوروبا خلال الأشهر الماضية الأخيرة . إن مفهوم أوروبا هذا لا يحمل أي شيء من العداوة تجاه الولايات المتحدة ، التي نمثل حليفاً لها ، والتي من الضروري العمل معها في إطار من الاحترام المتبادل . يجب أن تبنى أوروبا بالتكامل لا بالتنافس مع الولايات المتحدة، وخاصة في مجال الدفاع .

نص كلمة معالي

السيد محمد خليفة المرر المدير التنفيذي لمركز زايد للتنسيق والمتابعة بمناسبة افتتاح فعاليات المؤتمر الدولي حول الكون ومصير الإنسان*

أن البحث في سر هذا الكون الفسيح والغامض قديم بقدم الإنسان على هذه الأرض فقد تفكر الإنسان في هذه السماوات ودفعه رغبته إلى محاولة التعرف عليها فاكتشف العلماء الفلكيون العديد من النجوم والكواكب ولكنهم كانوا ينظرون إلى منظومتنا الشمسية والمعروفة ﷲبدرب اللبانةﷲ بمثابة الجزيرة الوحيدة العائمة في هذا البحر اللانهائي من الفضاء فالكون لا يتعدى هذه المجرة ولكن العلوم الحديثة بما تملكه من إمكانيات تجريبية وعلمية ساعدت على تغيير هذا الاعتقاد ولم تعد مجرتنا هذه إلا واحدة من مجموعة هائلة من المجرات تقدر بألف مليون مجرة ويعود الفضل في ذلك إلى النظرية النسبية العامة التي فتحت آفاقا واسعة أمام الفيزياء الكونية وبدأ البحث العلمي الذي يرتكز إلى ثوابت علمية يحلل هذا الكون كيف تشكل وكيف تطور وما هو مصيره وأدت الأبحاث العلمية الحديثة إلى نتائج مبهرة فقد اكتشف العلماء أن لكل نجم أو كوكب فلكا أو مدارا لا يتجاوزه في دور انه أو جريانه والمسافات بين الكواكب والنجوم مسافات هائلة فالمسافة بين أرضنا والشمس تقد ب٩٣ مليون ميل والقمر يبعد عن الأرض ٤٠ ومئتي آلف من الأميال كما اكتشفوا أن هذه المسافات ليست بشيء يذكر إذا ما قيست إلى بعد ما بين مجموعتنا الشمسية هذه وأقرب

---

* جريدة البيان الإماراتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٥م.

نجم من نجوم السماء الأخرى إذ يقدر بنحو ٤ سنوات ضوئية ومن النجوم ما هو أبعد من ذلك بكثير.

وأكد محمد خليفة المرر إننا نجتمع اليوم لنناقش هذا الكون الفسيح بما فيه من أفلاك وأجرام ولنتعرف على هذه المسافات الهائلة بين مدارات النجوم والكواكب التي تتحرك في هذا الفضاء الرحيب دون أي تصادم أو تصدع وحركة هذه الأجرام في الفضاء الهائل أشبه بحركة السفين في الخضم الفسيح. أن الإنسان ليتضاءل ويتضاءل وهو ينظر إلى هذه الملايين التي لا تحصى من النجوم الدوارة والكواكب السيارة متناثرة في ذلك الفضاء سابحة في ذلك الخضم والفضاء من حولها فسيح فسيح وأحجامها الضخمة تائهة في ذلك الفضاء الفسيح.. لقد كانت الحقيقة الكونية الأولى هي خلق السماوات والأرض ويد الله سبحانه من وراء كل شيء تمسك هذا البناء أن الله يمسك السماوات والأرض أن تزولا ولان زالتا أن أمسكهما من أحد من بعده وهذا هو العلم المستيقن الوحيد. وأضاف المرر أننا عندما نتحدث عن الأرض فإنما نعنى هذه الأرض التي يتوقف على وجودها حياة الجنس البشرى وباقي الأجناس الحية فقد جعلت الأرض قرارا للحياة. صالحة يمكن أن توجد فيها الحياة وتنمو وتتكاثر بفضل الخصائص الموجودة فيها والتي أن اختلت إحداها لما أمكن أن تنشأ الحياة أو أن تسير أن تلوين فراشة واحدة وتنسيقها ليعجز عنه أعظم علماء الفن والكيمياء من البشر وأن تموج الألوان وتداخل الخطوط وتنظيم الوريقات في الزهرة الواحدة لتبدو معجزة تتقاصر دونها عبقرية الفن فضلا عن معجزة الحياة النامية في الشجرة ولكن الإنسان نسى بطول التكرار جمال هذا الوجود وعظمته. وناشد المدير التنفيذي للمركز العلماء الذين يحملون راية العلم بالدعوة إلى السلام الأكبر من خلال العلم بين العقل البشرى والوجود الأكبر الذي ينبع منه السلام بين

البشر وقال. أننا نأمل من خلالكم أن نوقظ في بنى البشر وجدان العلم الذي يجنح إلى الاتصال بنظام الكون وظواهره من أجل استجلاء هذا الغموض الرهيب الذي ما زالت تختبئ خلفه مجاهل السماء وأننا لعلى يقين بأن مؤتمركم هذا سوف يقدم إسهاما حضاريا لخدمة بنى الإنسان. من جانبها أكدت الدكتورة لو سيلا سبنى ممثلة منظمة اليونسكو أن التزام اليونسكو بهذه القضايا قوى ويأتي في إطار التنمية المستدامة والتي تعكسها خطة اليونسكو المتوسطة الأجل للأعوام من ٢٠٠٢/٢٠٠٧ والتي تؤكد على أن أمن الإنسان لا يمكن أن يتحقق بدون التنمية المستدامة والتي تشمل ضمن ما تشمل على حماية البيئة.

وأكد المستشار العلمي للمجلة أن البشرية اليوم في حاجة إلى منظور تنمية حقيقي لكوكب الأرض لا يكون مجرد كلام معسول ولكن ينبغي أن يكون مرتبطا بمشروعات حقيقية واسعة المدى ومساع كبيرة من شأنها أن تحول الاقتصاد والبيئة إلى الوجهة الإيجابية. ودعا رئيس المؤسسة الأوروبية للطاقة الاندماجية إلى أن نقوم خلال القرن الحادي والعشرين بتحويل أجزاء جوهرية من المناطق الصحراوية الحالية في العالم إلى مناطق زراعية مثمرة ومناطق أقامة بشرية وذلك باستخدام عملية تحلية مياه البحر على نطاق واسع مع الوسائل المتقدمة للرى وبتوزيع المياه وإدارتها ولعمليات الزراعة المكثفة والبستنة وتطوير النظام الايكولوجى البيئي.

نص كلمة

الشيخة هند بنت مكتوم بن جمعة آل مكتوم حرم الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع إلى مقام صاحب السمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ـ حفظه الله ـ بمناسبة الذكرى «٣٦» لعيد الجلوس الميمون*

إن جلائل الأعمال وعظيم المنجزات تستمد عظمتها وقيمتها من صاحبها، ومن إيمانه الراسخ بتقديم المزيد من العطاء والإنجازات إذا كان ذلك بالمستطاع وإن حصراً لجملة المنجزات التي قدمها ورعاها صاحب السمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان خلال «٣٦» عاماً ليصعب أن يسجل أو يرصد.. وإن الحصر من الصعوبة بمكان ليس على مستوى دولة الإمارات بل تعدى ذلك إلى الدول العربية والصديقة والأجنبية.

وأضافت أن «٣٦» عاماً من العطاء استطاع خلالها زايد الخير أن يغير وجه الحياة في إمارة أبوظبي وكافة أرجاء الدولة وذلك بفضل إيمانه بأهمية العمل الجماعي في تنمية المجتمع.. وتطويره.. ومع إشراقة ٦ أغسطس ١٩٦٦م بدأ عصر النهضة على هذه الأرض الطيبة من أجل بناء الإنسان الجديد وصياغة مستقبله ليسير في ركب التقدم ويلحق بالدول المتحضرة وينعم بالخير والرفاهية وتتحقق آماله في حياة كريمة مستقرة وبناء غد مشرق سعيد لأبنائه تؤكده الأرقام والإحصائيات، فهي خير معبر

* جريدة البيان الإماراتية الصادرة بتاريخ ٥ / ٨ / ٢٠٠٢م.

عن تطور الدولة وهي ترسخ المنحى التصاعدي للتقدم وتعطي مؤشراً صادقاً عن نسب الارتفاع والهبوط من حيث المقارنة والتحليل.

وأضافت: لقد قدم زايد الخير الكثير والكثير في كافة مناحي الحياة المختلفة، ففي مجال الأمومة والطفولة وتوفير الأمن والأمان لهذه الشريحة الغالية على الجميع.. قدم سموه العديد والعديد من الإنجازات الحضارية وأكد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أن الأسرة أساس المجتمع.. قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ويكفل القانون كيانها يصونها ويحميها من الانحراف.. إنه زايد الخير نصير الطفولة والأمومة.. إن الإنجازات التي تحققت في المجالات الحياتية واليومية خدمة للمجتمع المحلي خلال ٣٦ عاماً من الإنجازات والتطور سواء على مستوى التنمية البشرية أو على مستوى البنية الأساسية تعود إلى السياسة الحكيمة التي تنتهجها الدولة بالاستغلال الأمثل للموارد وتطبيق الأساليب العلمية مع الإنفاق على برامج التخطيط التنموي.. وللحق لا تعود ذكرى مناسبة عيد الجلوس الميمون إلا ويعاد ما كتبه التاريخ وحفظته الذاكرة بما عبر عنه صاحب السمو الوالد الشيخ زايد عن طموحاته للرقي بالوطن والمواطنين في وقت مبكر في مطلع الخمسينيات بقوله: كانت أحلامي كثيرة.. كنت أحلم بأرضنا تواكب حضارة العالم الحديث.. ولكنني لم أستطع أن أفعل شيئاً ولم يكن بيدي ما يحقق الأحلام ، ولكنني كنت واثقا من أن الأحلام سوف تتحقق في يوم من الأيام.

وها هي تعود اللحظة الخالدة وقد تم إرساء قواعد الدولة المتطورة والمرتبطة بتاريخها ودينها وعاداتها.. وتم تنفيذ مئات بل آلاف الخدمات الضرورية التي حولت إمارة أبوظبي وكافة إمارات الدولة إلى ورش عمل كبرى لتقديم أفضل الخدمات العصرية للمواطنين.

وأضافت لقد انطلقت المسيرة الخضراء من وسط الصحراء المترامية الأطراف شامخة ظافرة عالية الراية حتى وصلت برعاية الله وقيادة صاحب السمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات إلى شاطئ السلامة والأمان.. وقد أصبح ما حولها واحة خضراء وارفة الظلال يحفها العمران والازدهار من كل جانب.

نص كلمة

صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين لعيد جلوس صاحب السمو رئيس الدولة *

مع بزوغ فجر السادس من أغسطس عام ١٩٦٦ انطلقت مسيرة الخير والرخاء في أرجاء الوطن معلنة بداية عهد جديد في إمارة أبوظبي بتولي صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ـ حفظه الله ـ مقاليد الحكم في الإمارة. لقد كان السادس من أغسطس بمثابة إعلان عن انتهاء حقبة زمنية وابتداء حقبة أخرى مليئة بمعاني البذل والعطاء وتسخير موارد الوطن لخدمة أبنائه والأخذ بهم إلى مصاف الشعوب المتقدمة عبر مشاريع تنموية شاملة لكافة الميادين الحياتية معززة بالإخلاص والرأي السديد والتفاني في العمل والإيمان الراسخ ببناء الدولة والأخذ بها إلى أعلى درجات التقدم والرقي حتى أصبحت اليوم قلعة شامخة يشار إليها بالبنان بين دول العالم المتقدم والمزدهر... لقد تركزت اهتمامات سموه لبناء الإنسان باعتباره ركيزة البناء الحقيقي للتقدم وأساسا للحضارة والنهضة. وكان هذا دون إغفال لأي جانب في المجالات الأخرى فأتت توجيهات سموه ثمارها بناء متكاملاً معنوياً ومادياً ولمع إسم دولة الإمارات في أرجاء العالم. وشهد القاصي والداني بالتقدم والازدهار الذي يعيشه أبناء شعب الإمارات في ظل زايد الخير لقد انتقلت

* جريدة البيان الإماراتية الصادرة بتاريخ ٦ / ٨ / ٢٠٠٢م.

أبوظبي والإمارات بخطوات واسعة إلى الأمام وأصبحت في مصاف الدول المتقدمة بشهادة المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية حيث تم بناء دولة حديثة تتمتع باقتصاد قوي متين ينعم أفرادها بواحد من أعلى معدلات الدخل الفردي على مستوى العالم كنتيجة مباشرة للعمل الدؤوب لقائد المسيرة الذي استطاع طوال السنوات الماضية أن يؤسس دولة عصرية وحضارية بكل المقاييس تفاخر بإنجازاتها التي تحققت على كافة الأصعدة في فترة زمنية قصيرة جدا من عمر الدول. وقد تمكن سموه بفكره الثاقب وقدرته الفائقة على استشراف آفاق المستقبل من بلورة رؤية عصرية للتنمية الشاملة كان أساسها بناء الإنسان حيث سخر له كافة الإمكانات والطاقات من أجل النهوض به وتمكينه من القيام بدوره المأمول في خدمة الأهداف الوطنية والقومية. لقد آمن القائد على الدوام بأن الاعتماد على الذات هو خير ضمانة لصنع حاضر البلاد ومستقبلها وحماية أمنها واستقرارها. وبقيادته الحكيمة والتفاف أبناء الوطن من حوله وبسواعد العناصر الوطنية المدربة والمؤهلة في شتى المجالات تحققت على أرض الإمارات في فترة زمنية وجيزة واحدة من أنجح التجارب التنموية في المنطقة والعالم. لقد تحققت على أرض الوطن إنجازات رائعة وأصبحت دولة الإمارات بقيادة سموه الحكيمة دولة فاعلة وذات ثقل لا يمكن تجاوزه في المحافل العربية والإسلامية والإقليمية والدولية عبر سياسة تتسم بالوضوح والثبات والالتزام بالمبادئ الإنسانية وقواعد القانون الدولي وما تركز عليه من دعوة للوفاق والتضامن ونبذ الخلافات ونشر السلام والعدل والإنصاف في العلاقات الدولية. وعلى الصعيد العربي انطلقت جهود سموه المتواصلة لجمع شمل الأمة العربية والإسلامية ورأب الصدع وتحقيق تضامنها وتآزرها انطلاقاً من عمق التوجه الوحدوي الذي ينسج فكره السياسي حيث عمل سموه منذ السنوات الأولى لتوليه مقاليد الحكم على قيام اتحاد قوي

يجمع بين إمارات الدولة وتكللت جهود سموه وجهود المغفور له بإذن الله تعالى الوالد الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم مع إخوانهما حكام الإمارات بإعلان اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ إيماناً من سموه بأن الفرقة لا ينتج عنها إلا الضعف وأن الكيانات الهزيلة لا مكان لها في عالم اليوم ثم اتجه سموه برؤيته السياسية إلى إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول الخليج ليستكمل حلقة الترابط الأخوي بين أبناء المنطقة التي أثمرت عن تجاوب إخوانه قادة دول الخليج بإعلان ميلاد مجلس التعاون الخليجي من أبوظبي في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١ ومازالت دعوات سموه المستمرة لتحقيق التضامن العربي ولم الشمل والدعوة إلى التراحم والتسامح تصدح في كل قطر من أقطار الوطن العربي الكبير. إن دولة الإمارات العربية المتحدة في توجهاتها السياسية نحو العالم الخارجي تتبع سياسة متوازنة قوامها احترام حقوق حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادة الدولة ووحدة أراضيها وعدم اللجوء للقوة أو التهديد بها في حل المنازعات ونبذ العنف والإرهاب. لقد آمن صاحب السمو رئيس الدولة ـ حفظه الله ـ إيماناً راسخاً بأن قوة العرب في وحدتهم وتضامنهم وتآلفهم وأن التكاتف العربي والتآزر هما الضمانة الحقيقية التي تتيح لامتنا العربية مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي أصبحت تهدد الوجود العربي والدور المستقبلي لامتنا العربية في ظل عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والتجاري وانهيار الحدود والسدود، وعاشت الدولة فى ظلال من الأمن والأمان والاستقرار وزيادة معدلات التنمية والإنتاج التي انعكست بدورها على أبناء الوطن. وهي أمور إيجابية كانت لها ثمارها الخارجية التي عززت من قوة الدولة وفعاليتها الإقليمية والدولية.

إننا وإزاء ما تشهده الساحة الفلسطينية من تطورات خطيرة نعلن تأييدنا التام لانتفاضة إخوتنا في فلسطين المحتلة ضد الاحتلال والقهر الإسرائيلي ونؤكد وقوفنا بصلابة وبكل طاقاتنا وإمكاناتنا إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق وقيادته الوطنية من أجل استرداد حقوقه المغتصبة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما نطالب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأسره بضرورة القيام بدور إيجابي وفعال والتحرك بسرعة من أجل وضع حد للممارسات الإسرائيلية وإيقاف آلتها العسكرية الموجهة إلى صدور أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل ووضع حد للسياسة العدوانية التي سوف تقود المنطقة حتما إلى كارثة يصعب التكهن بآثارها المدمرة ونتائجها الخطيرة والتي سوف تنعكس سلبياً على مستقبل المنطقة وعلى شعوبها والأجيال القادمة. إننا وأذ نهنيء أنفسنا بمناسبة ذكرى تولي صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في إمارة أبوظبى نسأل الله عز وجل أن يحفظ قائد مسيرتنا زايد الخير القائد الفذ الذي يعد أحد زعماء العالم القلائل الذين يتصفون بالحكمة وبعد النظر والحنكة السياسية وأن يسدد خطى إخواني أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات ويحقق في ظل قيادتهم المزيد من الخير والتقدم لشعبنا العزيز. كما أسأل الله العلي القدير أن يديم الرخاء والعز لشعب الإمارات الوفي الذي أعطى قائده الثقة والمحبة بلا حدود.

أعداد الجزء الرابع

من موسوعة القائد، سلطان بن زايد : حياته ومواقفه وإنجازاته خلال الفترة من عام ١٩٨٠- ١٩٨٦*

قال سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان بهذه المناسبة إن الأمة التي منحها صاحب السمو رئيس الدولة كل مشاعر الحب والود والعطاء جديرة بأن تمنحه كل اهتمامها ومودتها واحترامها ولها الحق أن تحتفظ بموسوعة شكلها الأب زايد من تاريخه المعطاء المجيد كمرجع تعود إليه كلما احتاجت إلى قوة كامنة تدفعها إلى الأمام.

وأشار سموه إلى أن موسوعة القائد صفحة مضيئة في تاريخ الأمة العربية والإسلامية والعالم أجمع فالتاريخ الحديث لم يعرف قائداً أو زعيماً قدم لشعبه وأمته ما قدمه صاحب السمو الشيخ زايد فحجم الإنجازات وسيل المواقف القومية والبطولية والمآثر الخالدة لسموه تشهد على تلك الإنجازات والمواقف التي غيرت وجه الأرض وغيرت مسار التاريخ لمنطقة من أهم المناطق الاستراتيجية الهامة في العالم وأن ما تحقق على يد صاحب السمو رئيس الدولة من منجزات ومواقف يعتبر مفخرة لكل عربي ومسلم وحر في العالم.

وأكد سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان أن إعداد الجزء الرابع من الموسوعة التاريخية يتزامن مع واحدة من أبرز المحطات في الذاكرة الجماعية لأبناء دولة الإمارات وجميع الأشقاء من الأمة العربية ألا وهي مناسبة عيد الجلوس لصاحب السمو رئيس الدولة.

---

* جريدة البيان الإماراتية الصادرة بتاريخ ٨ / ٨ / ٢٠٠٣م.

وذكر مركز زايد للتنسيق والمتابعة أن عملية التأريخ والتوثيق التي عمد إليها خلال السنتين الماضيتين لمسار حياة صاحب السمو رئيس الدولة إنما هي عملية تهدف إلى إغناء الذاكرة الجماعية الوطنية والتأسيس لرؤية مستقبلية تستلهم عناصرها وأبعادها من الرؤية القيادية الشاملة والمتفردة التي وضعها صاحب السمو رئيس الدولة لعملية النهضة الشاملة في تاريخ الوطن الحديث. وشدد المركز على أن الأوضاع الحالية للأمة العربية بجميع محطاتها الحاضرة وتوقعاتها المستقبلية تعزز الإيمان بالحاجة الجماعية للأمة للاستنارة برؤية حكيمها صاحب السمو الشيخ زايد حفظه الله. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات جميعها باشر المركز عملية الإعداد للجزء الرابع من الموسوعة التي هي شهادة للتاريخ وعنوان وفاء من الأبناء تجاه قائد صنع ملحمة النهضة في الوطن كما صنع ملحمة النقلة النوعية والتاريخية في حياة المواطن كما أضاءت أفضال سموه نقاطاً عدة من عالمنا الكبير.

وقال المركز إن الجزء الرابع والجديد الذي باشره مركز زايد للتنسيق والمتابعة ضمن موسوعة القائد صاحب السمو رئيس الدولة حفظه الله كان قد سبقه إصدار الجزء الثالث من الموسوعة.

وتوثق الموسوعة كل ما قيل عن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ورعاه من تصريحات لقادة وسياسيين ومفكرين عرب وعالميين ومؤرخين وما ورد من آراء في الوثائق والدراسات العربية والأجنبية بدءا من عام ١٩٥٦ وحتى اليوم بهدف إبراز الدور المشرق لسموه في سبيل تحقيق أهداف الأمتين العربية والإسلامية في الوحدة والتضامن والارتقاء بشعوبها.

وموسوعة القائد وثقت المسيرة الكاملة لصاحب السمو رئيس الدولة منذ توليه أولى مهامه القيادية وهو في مقتبل العمر وريعان الشباب وما

قدمه لأبناء شعبه في هذه الفترة مروراً بتحقيق معجزة الاتحاد وانتهاء بالإنجازات الكبيرة والمتواصلة على الصعيد الوطني والقومي والعالمي حتى يومنا هذا . وتناول العدد الخاص من الموسوعة الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٧١ في مسيرة القائد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وتضمن هذا الجزء فكر سموه بعد توليه حكم أبوظبي عام ٦٦ وكيف كان يخطط للتنمية وماذا كانت أولوياته وإصراره على بناء مجتمع تتوافر له وسائل التعليم والصحة والسكن والمأكل وكذلك تضمن الكتاب تصريحات سموه للصحف والمجلات العربية والسياسة التي انتهجها سموه داخلياً وخارجياً وخاصة في مرحلة تكوين الاتحاد وافتتاح سموه لأول برلمان في الخليج يوم ١٠ أكتوبر ١٩٧١ ونظرته لمستقبل منطقة الخليج وحتمية قيام الاتحاد وإصدار سموه لقانون العمل المؤقت الخاص بالعمل والعمال.

كما تم رصد المسيرة التنموية وبدايات النهضة الشاملة التي شهدتها أبوظبي بعد تقلد سموه لمقاليد السلطة فيها وأبرز تصريحاته التي قال فيها : بالإيمان والعمل المتواصل علينا أن نختصر الزمن ولا قيمة للمال إذا لم يستثمر لخدمة ومنفعة الجماهير ولا بد من إسعاد هذا الشعب وإقامة نهضة شاملة في كافة المجالات ولا بد أن لا نعرف النوم لكي نصل إلى كل آمالنا في خلال فترة قصيرة.

وقال المركز إن الجزء الثالث من الموسوعة تضمن أيضاً تلك الرؤية البعيدة التي اعتمدها صاحب السمو رئيس الدولة في جميع المراحل التي وضعها سموه للمسار النهضوي الشامل للوطن وأبنائه.

ويتضح ذلك بجلاء من خلال العودة إلى مختلف التصريحات التي أدلى بها صاحب السمو رئيس الدولة لمختلف وسائل الإعلام وهي التصريحات التي تكشف عن رؤية متكاملة العناصر ومتجذرة في العمق

وفي الرؤية والتناول لعملية بناء وطن بكامله أراد له سموه جميع صور النماء والازدهار خدمة لجميع أبنائه وفي جميع المواقع. كما أكد سموه من خلال هذه التصريحات دائما على بذل الجهد الكبير للقضاء على كل مظاهر التخلف في البلاد ومشدداً تأكيده على التعاون الصادق مع كل الدول العربية والعمل على قاعدة الأخوة العربية القاعدة الأساسية للانتصار على العدو وتأييد نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي إلى أن يتحقق النصر.

واشتمل العدد الخاص للموسوعة على الإعلان التاريخي لقيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة الذي سعى إليه حثيثاً صاحب السمو رئيس الدولة منذ فترة طويلة وسجل للقائد قول سموه: بعون الله بالتعاون مع أشقائنا في الإمارات حققنا الاتحاد وعوضنا ما فاتنا.. أرسينا الدعائم على أقوى ما تكون لتؤكد مبادئ الحق والعدل والإسلام.

وإنني على ثقة تامة بأن الشعب سوف يجني ثمرة هذا البناء العظيم وأشعر بأن كل عربي يشاركنا الفرحة والسعادة بمولد دولة الإمارات.. وتضمن العدد الخاص أيضاً بعض الصور النادرة للقاءات وزيارات صاحب السمو رئيس الدولة والخاصة بالفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٧١ م.

بينما تناول الجزء الثاني من الموسوعة أبرز وأهم محطات الفترة الممتدة من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦م وهي الفترة التي شكلت معالم بارزة في الرحلة السياسية للقائد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. وقال المركز إن هذه الفترة تكتسب أهميتها من كونها كانت مرحلة تدعيم مسيرة الاتحاد في الإمارات ومد جسور التعاون والتواصل عربيا وإقليمياً ودولياً.

وكان هذا الجزء من موسوعة القائد التي أصدرها مركز زايد قد تصدرها تقديم سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس

الوزراء رئيس مركز زايد حيث قال سموه في تقديمه : إن هذه الأمة العربية بحاجة ماسة إلى أن تقف على كل التفاصيل التي تكون قد عرفتها أو تجاوزها أمر معرفتها عن سموه عن مشواره في الاتحاد وفي البناء وفي العطاء قدوة للاقتداء وصورة في كل قلب وذاكرة وروح تعيش ما عاشت هذه الأمة وتستمر ما دامت ذخراً في الحياة.

فيما تناول الجزء الأول من موسوعة القائد الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ حيث تم خلاله رصد وتسجيل المسيرة المظفرة لقائد الوطن وتخليد المواقف الأصيلة والقيم النبيلة والمآثر الحميدة لسموه خلال هذه الفترة المهمة في حياة الأمة العربية واشتمل على تصريحات وأحاديث وزيارات سموه خلال الفترة المذكورة مع صور نادرة لسموه مع إخوانه حكام الإمارات وزعماء الدول العربية والإسلامية والعالمية.

ومن أبرز الأحداث والمواقف التي تم تغطيتها في هذا الجزء حديث صاحب السمو الشيخ زايد للتلفزيون البريطاني في ديسمبر ١٩٧١ والذي أكد خلاله على الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل قيام الاتحاد والآمال المعلقة عليه وكذلك زيارة سموه للجزائر في سبتمبر عام ١٩٧٣ لحضور مؤتمر دول عدم الانحياز حيث وجه سموه خطاباً أكد خلاله على سياسة دولة الإمارات النابعة من المصلحة الوطنية العليا والمشكلات التي تواجه العالم الثالث وخطر العدوان الصهيوني على شعب فلسطين وأيضاً تصريحات سموه المتعددة خلال وبعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ م .

كما تم رصد الزيارات الداخلية التي قام بها صاحب السمو رئيس الدولة لعدد من إمارات الدولة ولقاءاته بالمسؤولين والفعاليات الشعبية في كافة القطاعات ومناقشتهم في مختلف القضايا التي تهم الوطن والمواطنين بطريقة ديمقراطية وبأسلوب المجلس المفتوح كما هي عادة سموه الطيبة دائماً.

ويؤكد مركز زايد للتنسيق والمتابعة بهذه المناسبة أنه مهما كتب ومهما قيل في صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة يبقى اللسان مقصراً عن الشكر والتقدير ويبقى القلم عاجزاً عن التعبير إزاء شخصية بحجم زايد في إنجازاته وآماله وتطلعاته.

نص المرسومان الاتحاديان الصادران عن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن اتفاقيات تعاون إعلامي مع الصين وبولندا *

أصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله مرسومين اتحاديين بالتصديق على اتفاقيتين للتعاون الإعلامي بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وكل من حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة جمهورية بولندا.

ونصت الاتفاقية مع الصين على اتفاق الطرفين المتعاقدين على تطوير التعاون في مجالات الثقافة والفنون والإعلام والإذاعة والتلفزيون والتربية والتعليم والرياضة والنشر وفقاً لمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة وفي إطار القوانين والأنظمة المرعية في البلدين والسعي نحو تطوير ودفع التعاون بينهما في مجال الثقافة والفنون من خلال تبادل الزيارات بين المسئولين عن القطاعات الثقافية وتبادل المطبوعات الثقافية والفنية والأعمال الأدبية والفنية وتبادل زيارات الكتاب والفنانين والموسيقيين بين البلدين وتبادل زيارات فرق الفنون الشعبية وإقامة كل من البلدين المعارض الثقافية والفنية في البلد الآخر. كما نصت الاتفاقية على تشجيع التعاون في مجال الإعلام من خلال تبادل الزيارات بين المسئولين والصحفيين في المؤسسات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية في البلدين

* جريدة البيان الإماراتية الصادرة بتاريخ ١٩ / ٨ / ٢٠٠٣م.

وتبادل الأفلام والبرامج الإذاعية والتلفزيونية وتبادل المعلومات الصحفية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التعاون بين وكالتي الأنباء الوطنيتين في البلدين.

وفي مجال التعليم العالي نصت الاتفاقية على تشجيع التعاون في مجال التعليم العالي عبر تبادل زيارات الأساتذة والعلماء والباحثين للجامعات والمعاهد العليا وتدارس إمكانية تبادل منح دراسية جامعية ودراسة مسألة الاعتراف بالدرجات العلمية والدبلومات الجامعية وغيرها من الشهادات الأكاديمية التي يصدرها كل منهما إضافة إلى رغبة دولة الإمارات العربية المتحدة في تقديم مساعدة ممكنة لتطوير تدريس اللغة العربية في الصين في الوقت الذي ترغب فيه جمهورية الصين الشعبية بتقديم مساعدة ممكنة لتطوير تدريس اللغة الصينية في الدولة.

ونصت المادة الخامسة من الاتفاقية على أن يشجع الطرفان التعاون والتبادل في مجال الرياضة عبر تنمية وتطوير التعاون بين المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية في كلا البلدين وتشجيع ترجمة ونشر الأعمال الأدبية الممتازة للطرف الآخر وإقامة صلات التبادل والتعاون بين مكتبات البلدين.

ونصت الاتفاقية على إجراء المشاورات إذا اقتضى الأمر حول توقيع البرنامج التنفيذي السنوي لهذا الاتفاق. وسيعمل بالاتفاقية عند إخطار كل من الطرفين الطرف الآخر بأنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية في بلديهما بشأن هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات وسيظل معمولاً به لخمس سنوات أخرى ما لم يبلغ أي من الطرفين الطرف الآخر بإلغائه خطياً قبل انقضاء مدته بستة أشهر وهو قابل للتجديد بعد ذلك بالطريقة ذاتها.

أما الاتفاقية الثانية مع الحكومة البولندية فنصت على أن يشجع

الطرفان التعاون والتبادل في مجالات الإعلام والثقافة والعلوم ووسائل الاتصال الجماهيري والثقافة البدنية والرياضية.

وتضمنت الاتفاقية دعم وتعزيز التبادل والتعاون في مجالات الثقافة والفنون من خلال تبادل زيارات ممثلي الثقافة والفنون وتبادل المطبوعات حول الثقافة والفنون والأدب والمواد الفنية وتبادل زيارات الكتاب والفنانين وتبادل زيارات فرق الفنون الفلكلورية وتبادل المعارض التي تبين التقدم الفني والثقافي للدولتين في كافة المجالات.

أما التعاون في مجال التعليم والعلوم فسيتم وفقاً للاتفاقية من خلال تشجيع زيارات الهيئات العلمية من معاهد التعليم العالي ومراكز البحوث والتنمية إلقاء المحاضرات وإجراء البحوث وحضور المؤتمرات والندوات وتبادل الخبرات وتشجيع عقد الندوات والحلقات الدراسية حول آداب وتاريخ وثقافة البلد الآخر في الجامعات ومعاهد التعليم العالي وتبادل الخبرات في مجال تطوير أنظمة التربية والتعليم عبر القنوات الدبلوماسية ومن خلال الزيارات التي يقوم بها ممثلو السلطات التعليمية في البلدين وبذل الجهود لتضمين عناصر عن ثقافة وجغرافية كل من الدولتين في مناهج الدراسة فيهما والتشاور في المواقف التي تتخذ في المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية ذات الصلة بقضايا الثقافة والعلوم وتشجيع التبادل الطلابي والشبابي.

كما نصت الاتفاقية على أن يدرس الطرفان وعلى أسس المعاملة بالمثل شروطاً وإجراءات للاعتراف بشهادات المدارس والدرجات الجامعية والدبلومات تبعا للأنظمة المعمول بها في الدولتين وأن يشجعا التعاون في مجال الرياضة عبر تبادل الزيارات بين المسئولين في الجهات المختصة في كلا البلدين وكذلك المسئولين في الاتحادات والأندية الرياضية والاستفادة من دورات الصقل والتدريب والإعداد وتبادل

الخبراء في مجال الرياضة للاطلاع على المشروعات الرياضية في كلا البلدين.

ونصت الاتفاقية على أن يشجع كل طرف ترجمة ونشر الأعمال القيمة في مجالات الفنون والآداب لمؤلفين من البلد الآخر وكذلك التعاون والتبادل بين المكتبات في كلا البلدين وأن يضمن الطرفان تبعاً للأنظمة المعمول بها الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية للمواطنين والشخصيات.

وفي سبيل تطبيق هذه الاتفاقية فإن على الطرفين المتعاقدين تبني برامج تنفيذية تحدد مجالات التعاون وأشكاله وشروطه التنظيمية والمالية بحيث تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في التاريخ الذي تخطر فيه كل دولة الدولة الأخرى بإتمام الإجراءات الدستورية والقانونية المطلوبة لتنفيذها. ويسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات وتجدد تلقائياً مالم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة برغبته في إنهائها قبل انتهاء المدة وذلك قبل ستة أشهر.

نص القرار الوزاري الصادر عن صاحب السمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي ووزير الصحة بالإنابة بشأن إعادة تشكيل لجنة تنظيم قواعد الإعلانات التجارية للمنتجات والخدمات الطبية *

المادة الأولى من القرار:

يعاد تشكيل لجنة دراسة الإعلانات التجارية والمعلومات الطبية المتعلقة بالأدوية والمنتجات الصيدلانية والخدمات العلاجية والأعشاب الطبية وكل ما يرتبط بصحة الإنسان المشكلة بموجب القرار الوزاري السابق رقم ٧٩٠ لسنة ٢٠٠٢ لتكون على النحو التالي: الدكتور عبد الكريم الزرعوني مدير إدارة المستشفيات رئيساً والدكتور إبراهيم القاضي مدير إدارة مزاولة المهن الطبية الخاصة نائباً للرئيس، وعضوية كل من الدكتور عيسى المنصوري مدير إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية والدكتور أحمد الهاشمي مدير إدارة منطقة دبي الطبية، والمهندس سعيد العمودي مدير إدارة الخدمات الفنية، والدكتور إبراهيم عرب مدير إدارة طب الأسنان، والدكتور مازن ناجي مدير مجمع زايد لبحوث الأعشاب والطب التقليدي، وعلي الكتبي من وزارة الإعلام والدكتور صلاح القاسم رئيس الشئون الإعلامية بدائرة الصحة والخدمات الطبية بدبي، والدكتور إبراهيم كلداري رئيس اللجنة الثقافية بجمعية الإمارات الطبية ومحمود موسى طه منسق شئون الصحة العامة

* جريدة البيان الإماراتية الصادرة بتاريخ ١٩ / ٨ / ٢٠٠٣م.

والبيئة بالأمانة العامة للبلديات ، والشيخة أميمة القاسمي مديرة العلاقات العامة بالوزارة ، وحنان صديق من إدارة مزاولة المهن الطبية.
وفي السياق نفسه قالت الوزارة إن اللجنة ستؤدي نفس المهام المحددة بالمواد القانونية بالقرار الوزاري السابق رقم ٢٩٦٦ حيث ذكرت المادة الثالثة من القرار أن مهمة اللجنة هي تقييم ودراسة الإعلانات التجارية والمعلومات الطبية المتعلقة بالأدوية والمنتجات الصيدلانية والخدمات العلاجية وكل ما يرتبط بصحة الإنسان سواء وردت هذه المعلومات على هيئة نشرة علمية أو كتيب أو دليل أو مقال أو رسالة عبر شبكات الحاسوب أو خلافه ولها أن تصرح بنشرها أو تحظر ذلك في أي من وسائل الإعلام المقروءة أو المسموعة أو المرئية على ألا تزيد مدة النشر على أسبوع لأي إعلان. وأوضحت المادة الرابعة أن على الإدارات المعنية كل في حدود اختصاصها مراقبة نشر الإعلانات التجارية والمعلومات الطبية المشار إليها سابقا دون الحصول على التصريح بالنشر من اللجنة المشكلة بموجب هذا القرار وإبلاغها بالوقائع التي تتم بالمخالفة لأحكامه.

مملكة البحرين

مقابلة صحافية مع
معالي الأستاذ عبد الرحمن إبراهيم عبد السلام
الأمين العام لمجلس الشورى البحريني*

س: في مملكة البحرين أصبحت التجربة الديمقراطية اليوم تضم مجلسين، واحد للشورى وآخر للنواب، حدثنا عن هذه التجربة؟

ج: جاءت هذه التجربة من جلالة الملك وأطلقها عام ٢٠٠١م وشكلت لجنة وطنية أعدت الميثاق الوطني ومن ثم طرح الميثاق للاستفتاء العام ونال شبه إجماع وبنسبة (٩٤,٨٪)، وعلى ضوء ذلك أعطى الميثاق الصلاحية لجلالة الملك بموجب الرسالة التي رفعت إليه من اللجنة الوطنية بأن يتخذ جلالته الوسيلة المناسبة لإنشاء البرلمان وإصدار الدستور فأصدر جلالته الدستور في بداية عام ٢٠٠٢م.

س: وقبل ذلك، كانت لكم تجربتكم مع مجلس الشورى؟

ج: نعم، كانت لنا تجربة سابقة في مجلس الشورى المعين منذ عام ١٩٩٢م، وكان استشارياً للسلطة التنفيذية، وبصدور الدستور الجديد حل مجلس الشورى وبدأت الدولة تتهيأ لمرحلة جديدة حيث نص الدستور على أن تكون السلطة التشريعية من مجلسين مجلس معين من ذوي الخبرة والاختصاص ومجلس منتخب من الشعب وكلاهما يمثل السلطة التشريعية.

س: وما مدى التلاقي بين المجلسين؟

ج: ذلك نظمته القوانين، فصدر قانون لمجلس الشورى والنواب نظم صلاحيات المجلس، فمن صلاحيات المجلس النيابي التشريع يشترك معه

---

* جريدة الرأي العام الكويتية، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١١م، العدد ١٣١٠٨.

في ذلك مجلس الشورى .

س : مجلس الشورى كاستشاري ؟

ج : لا ، يشارك في التشريع ، أما الرقابة المالية فينفرد بها المجلس النيابي وكذلك الاستجواب وطرح الثقة .

س : أي إن مجلس النواب أخذ الجزء الأكبر من الصلاحيات ؟

ج : نعم له ذلك .

س : من تجربتكم أيهما أكثر راحة في التعامل المجلس المعين أم المجلس المنتخب ؟

ج : كلاهما مكمل للآخر ، ففلسفة المجلسين عند الدول التي مرت بتجربة مماثلة ، كما في بريطانيا وأمريكا ومعظم دول أوروبا ولكل دولة طبيعتها ، وكان لمجلس اللوردات البريطاني امتيازات كثيرة ، ومجلسنا شبيه بمجلس الأعيان في الأردن ، ومجلس الشيوخ في المغرب العربي .

س : وما مبرر وجود مجلسين في مملكة البحرين ؟

ج : معظم الدول لجأت إلى نظام المجلسين لما تواجهه الحكومات من مواقف متشددة من قبل المجلس النيابي ، ومجلس الشورى يعتبر مجلس خبراء في المجالات كافة لإقامة نوع من التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لكسر حدة التوتر بينهما .

س : ومتى يلتقي مجلس الشورى بمجلس النواب في مملكة البحرين ؟

ج : في النظام البحريني يلتقي المجلسان متى اختلفا على تشريع ووصل الخلاف إلى مرحلة لا يمكن حلها إلا باللقاء فعندما تأتي مشروعات القوانين من الحكومة وتقدم إلى مجلس النواب ، ويناقشها ويبدي آراءه بشأنها ثم ترفع إلى مجلس الشورى الذي يناقشها بدوره ، وقد يتفق مع

اعتراضات مجلس النواب وقد يختلف .

س: وماذا إذا اختلف مع مجلس النواب ؟

ج: في هذه الحالة يرد مجلس الشورى المشروع إلى مجلس النواب وقد يقتنع الأخير باعتراضات مجلس الشورى وتنتهي المشكلة وكذلك قد يصر مجلس النواب على رأيه ، وفي هذه الحالة يعود المشروع إلى مجلس الشورى ، وعندها إما أن يقبل مجلس الشورى به وإما يصر على رأيه ويعاد إلى اجتماع المجلسين ويتم التصويت على النقاط المختلف فيها فقط ، وهذه أمور نادراً ما تحصل ، فمنذ أن تشكل المجلس حتى اليوم لم نجتمع بمشروع قانون اختلفا عليه ، وكان مجلس الشورى يوافق مجلس النواب على اعتراضاته بما يخدم الوطن .

س: وهل الاقتراح بقانون مدرج ضمن صلاحيات المجلسين ؟

ج: نعم من صلاحيتهما ذلك .

س: وهل كان يحق ذلك لمجلس الشورى سابقاً ؟

ج: نعم من صلاحياته الاقتراح فقط ، ليس متابعة أداء الحكومة نحو مناقشة الميزانية .

س: وماذا عن التمثيل النسائي في التجربة الديمقراطية البحرينية ؟

ج: الدستور نص على ذلك ، وقانون المجلسين وقانون الانتخاب أيضاً ودخلت المرأة غمار التجربة بعدد كبير جداً من المرشحات في شهر سبتمبر الماضي ، لكن لم يسعف الحظ أياً منهن ، في المجلس البلدي ولا في المجلس النيابي ، أما في مجلس الشورى فقد عين جلالة الملك ست نساء فيه .

س: والوجود النسائي ماذا أضاف لمجلس الشورى ؟

ج: للمرأة قضاياها وأعتقد أنها تفيد في كثير من الأمور ، فأنا عضو

سابق في مجلس الشورى وكانت هناك نساء في الفترة الثالثة بالنسبة لمجلس الشورى بجميع التخصصات وبصراحة أثبتن جدارتهن في الطرح .

س: وماذا أضفن ؟

ج: هناك كثير من القضايا تناقش المرأة فيها كالرجل وتبحث وتفيد إضافة إلى القضايا التي تخصها بشؤون الأسرة ، فهي تبدي آراءها وتعطي أكثير من الرجل في أحيان كثيرة .

س: وهل يتقبل الرجل البحريني وجود المرأة كعضو في المجلس إلى جانبه ؟

ج: لا أعرف لماذا ندس رؤوسنا في الرمال ، فالمرأة تعمل في كل وزارات الدولة وفي القطاع الخاص ، ونسبة النساء العاملات لدينا في البحرين هي ٣٥ ٪ وهي نسبة كبيرة وتتساوى مع نسب الغرب ، وكذلك فإن المرأة موجودة في القطاع الخاص ، لذا لا أعتقد بوجود قضايا في المجلس فالمرأة بنت وأخت وزوجة ، فكما يتقبلها الرجل في الشارع وفي العمل عليه تقبلها في المجلس .

س: وماذا عن العادات والتقاليد البحرينية ، ألا تتعارض مع وجود المرأة في العمل السياسي ؟

ج: ذلك صحيح ، قد يتعارض مع العادات والتقاليد ، ولذلك علينا السؤال لماذا لم تفز المرأة في الانتخابات ، وهذا السؤال أوجهه إلى المرأة في البحرين ، فأين المرأة ، ولماذا لا تعطي صوتها لزميلتها المرأة ؟

س: **في رأيك هل تدخل الإجابة عن هذا السؤال ضمن العادات والتقاليد؟**

ج: ربما تدخل في النطاقين ، وذلك يحدث في الغرب فمجلس العموم البريطاني لا يضم سوى القليلات من النساء ، وكان هناك عدم ثقة بقيادة المرأة .

س: وربما حالياً الأهم ثقة الرجل بها ؟

ج: إذا خير المرء أن يختار قيادياً فسوف يختار الرجل، حتى المرأة ستختار الرجل فقد تكون أكثر اطمئناناً لقيادة الرجل من قيادة المرأة فالرجل لديه صلابته ولكن ذلك لا يعني الأفضلية فالكل له دوره وخبرته.

س: بالتأكيد لديكم اطلاع على التجربة البرلمانية الكويتية، فكيف ترونها ؟

ج: التجربة الكويتية تجربة طويلة مضى عليها أربعون عاماً، فهي بدأت منذ عام ١٩٦٢، وهي تجربة كونت خبرة لدى الشعب الكويتي وجميعنا نرى ونقرأ ونسمع ما يدور في البرلمان، فهل تقدمت التجربة الكويتية وهذا هو السؤال الذي يجب علينا طرحه.

س: وفي رأيك هل تقدمت التجربة البرلمانية الكويتية ؟

ج: لا أرى أنها تقدمت.

س: وفي الكويت المرأة ما زالت تطالب بهذا الحق، فكيف ترى ذلك ؟

ج: الشعب الكويتي يتقبل فكرة عمل المرأة، ولا يوجد مانع شرعي لدخولها إلى البرلمان، فدخول المرأة مجلس الأمة ليس حراماً شرعياً فحكم الحلال والحرام لا علاقة له بدخول المرأة إلى المجلس، لا يوجد شيء يمنع ذلك فالمجلس ليس ولاية عامة، والعضوية جزء من عشرات الآلاف من الوظائف الموجودة في الدولة، فهي كلها تفويض من الحاكم، والعضوية في المجلس جزء من ذلك أيضاً.

س: وماذا تقول لنساء الكويت ؟

ج: على القيادات في المجتمع الكويتي والقياديين أيضاً التحرك في اتجاه حق المرأة السياسي، وأن يعيدوا المطالبة مرات ومرات، وفي النهاية علينا القبول بالنتائج.

س: في رأيك ما هي الأسباب وراء ذلك ؟

ج: من الصعب الإجابة على هذا السؤال ارتجالياً ، ولكن هناك عدة ظروف منها الإقليمية والدولية حتى الاقتصادية أثرت بدون شك في مسار وتطور كل المرافق في دولنا وليس فقط المرفق التشريعي ، وذلك لا ينطبق على الكويت فحسب ، بل ربما ينطبق على جميع دول المنطقة فنحن حتى سلطتنا التنفيذية لم تتطور لدرجة الطموح ، إذ كنا ومنذ الستينات نأمل أن يتطور العالم العربي ككل ، ومع ذلك مرت السنون ونحن شبه (مكانك سر) وما يحاك لدول الخليج العربي يؤثر جداً في عدم تطور ورقي مجتمعاتنا وتلحظ جميعاً أن كل مصيبة تصيبنا هي أكبر من الأخرى ، لكنها وللأسف انتكاسات لكل القطاعات .

س: وكيف تخرجون كدول خليجية من هذه القضايا ؟

ج: أتمنى أن تحمل المجالس النيابية التي تمثل الشعب مسؤولية الشعب على نحو متكامل وتبدأ السير بشكل متواز وداع للسياسة التي تطمح إليها الشعوب مع حكومتها .

س: وفي سياق الحديث عن مسار المجالس النيابية ، نحن غالباً ما نرى أن المجالس النيابية في واد والحكومات في واد آخر ، فلماذا هذا التناقض؟

ج: نواب المجالس ممثلون للشعب وقبل أن نحدد السبب علينا أن ندردك أن كل برلمانات الدول العربية غائبة ، فلا دور لاتحاد البرلمانات العربية ولا الإسلامية ، فهل ذلك يعني أن الشعوب غير واعية ؟ بالتأكيد الشعوب واعية وهي من أوصل هؤلاء النواب إلى مجالسهم ، فلماذا لا ينهض هؤلاء النواب بمسؤولياتهم .

س: وفي المقابل ، فإن اتحاد البرلمان الأوروبي مؤثر في السياسة العامة في كثير من الأحيان ؟

ج: نعم، ويؤثر في الحكومات الأوروبية كلها، أما البرلمانات العربية فلا أثر لها على الإطلاق في قرارات الحكومات، كما أن مجالس الخليج لا أثر لها في قرار مجلس التعاون الخليجي.

س: وهل سبب غيابها في ضعفها، أم في تهميشها من قبل الحكومات الخليجية؟

ج: أولا لم تكن جميع الدول الخليجية تملك مجالس نيابية، فالبحرين أنشأته حديثاً، والكويت ربما تكون الأولى، وعمان لديها مجلس كذلك، وقطر مقبلة على مجلس مماثل، ولذلك فمتى تساوت هذه المجالس في سلطتها كسلطة ثالثة وتساوت الصلاحيات، ربما سيكون لها دور أكبر عندئذ.

س: ولكن ماذا عن الحل الآني قبل أن تتفاقم الأمور؟

ج: على هذه المجالس التحرك من الآن في ظل اتجاه دول الخليج لإيجاد المجالس المنتخبة وذات الصلاحيات، وإن لنا الآن أن نسارع في إيجاد آلية تجمع مجالس دول الخليج لتوحيد مواقفها والسير بشكل مواز مع الحكومات، على أن تدفع الحكومات إلى الأمام وإلى الأفضل تبعاً لطموحات الشعوب.

س: ويؤخذ كذلك على المجالس البرلمانية الخليجية تحديداً، أنها غالباً ما تناقش القضايا السطحية، في حين أن هناك غياباً عن مناقشة القضايا السياسية الجوهرية، فهل ترى ذلك صحيحاً؟

ج: نعم ... وأعتقد من واقع خبرتي في مجلس الشورى البحريني، أنه إذا أراد العضو أن يعطي أكثر لوطنه وللأمة، فعليه أن يصب كل طاقاته وكل فكره للعمل من أجل ذلك، وعليه أن يؤدي مهامه على نحو متكامل، ولكن الملاحظ أن الأعضاء غير متفرغين للقيام بمهام المجلس، فالمجلس

يحتاج من الأعضاء إلى التقدم بمشروعات قوانين وحقيقة أن معظم مشروعات القوانين في كل دول الخليج العربية تتقدم بها الحكومات مع القوانين التي أصدرتها حكوماتنا منذ خروج الإنكليز ، ولو راجعها كل عضو لوجد أنها بحاجة إلى كثير من التعديل والإضافة ، ولكن لا أحد يهتم . والحكومة كلما وجدت ثغرة في قانون تقدمت بالتعديل فلماذا لا ينظر الأعضاء إلى ذلك و الحكومة لا تمانع في ذلك كما أن الدستور لا يمنع ذلك أيضاً .

س: هل من كلمة أخيرة ؟

ج: أتمنى أن يعود دور الجامعة العربية المؤثر خاصة في موضوع العراق ، إضافة إلى دور مجلس التعاون الخليجي الذي يعتبر جزءاً من الدول العربية ليعود الاستقرار إلى شعوب المنطقة ككل ، ويعود العراق دولة عربية مستقرة وديمقراطية .

نص التصريح
الذي أدلى به صاحب الجلالة حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الشقيقة بمناسبة زيارته إلى دولة الكويت *

يطيب لنا ونحن نصل إلى أرض دولة الكويت الشقيقة أن نعبر عن خالص سعادتنا بالالتقاء بأخينا حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح حفظه الله الذي نكن له ولشعبه الشقيق كل المودة والتقدير.

إن ما يربط بلدينا من علاقات أسرية تاريخية متينة وتواصل متبادل هو مصدر اعتزاز لنا جميعاً وذلك لما وصلت إليه العلاقات البحرينية الكويتية من تقدم وتطور ونمو في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة الرسمية والشعبية. وإن زيارتنا هذه تأتي تأكيداً على عمق وقوة الأواصر بين بلدينا وتطلعهما الدائم والمستمر للتشاور لما فيه المصلحة المشتركة لشعبينا الشقيقين وتصميمهما على المضي في ترسيخ أسس هذا التعاون وتوسيع آفاقه بما يعود على البلدين ومصالحهما المشتركة بالخير والتقدم والازدهار.

وإننا ليسعدنا أن ننتهز هذه الزيارة للتعبير عن خالص الشكر والتقدير لأخينا صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة وحكومته وشعبه الشقيق على كل الدعم والمساندة الذي قدمته الكويت للبحرين والذي ينطلق من روح الأسرة الواحدة التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين. وإن هذا ليس بغريب على أبناء الشعبين

---

* جريدة الوطن الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢ م، العدد ٩٤٥٩/٣٩٠٥ .

الشقيقين اللذين مثلما تقاسما الأرزاق وضنك الحياة في الماضي تقاسما في الحاضر الخندق الواحد دفاعا عن دار واحدة وأسرة واحدة ومصير وهدف واحد.

إننا نسعد أن نكون على هذه الأرض الطيبة اليوم التي نحمل لها ولكل قيادتها وأهلها أجمل مشاعر الفخر والاعتزاز لما قدمته من إسهامات كبيرة في مسيرة النهضة العربية والتي جعلت من الكويت شعلة مضيئة في فضاء تاريخنا العربي. إن هذه الزيارة مناسبة وفرصة طيبة للتباحث والتشاور مع أخينا حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح حول كثير من القضايا الإقليمية والعربية والدولية وتبادل وجهات النظر بشأنها وعلى رأسها الوضع في منطقتنا وفي الشرق الأوسط في إطار تواصل اللقاءات والتنسيق المستمر بيننا وبما يحقق أهدافنا وآمالنا الواحدة في السلام والتقدم.

كما نتطلع إلى لقاء صاحب السمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وأشقائنا من أبناء الأسرة الكريمة لما يربط الأسرتين من أواصر الأخوة والمودة.

ويطيب لنا في الختام أن نعرب عن خالص تمنياتنا الأخوية الصادقة لشعب الكويت الشقيق بدوام التقدم والازدهار والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة حفظه الله.

نص كلمة

معالى السيد علي العرادي السكرتير الثالث ببعثة البحرين الدائمةفي الأمم المتحدة خلال إجتماع اللجنة الفرعيةلحماية وتعزيز حقوق الإنسان في جنيف *

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن أتحدث اليوم أمام لجنتكم الموقرة ومن خلال هذا البند بالذات عن التجربة البحرينية المتقدمة في مجال إدماج حقوق الإنسان للمرأة ، فقد قطعت مملكة البحرين وفي فترة زمنية وجيزة مراحل كبيرة في مجال الارتقاء بدور المرأة وتعزيز مكتسباتها وحقوقها وتوفير كافة الفرص المتاحة لها للمشاركة جنباً إلى جنب مع الرجل في خدمة مجتمعها والنهوض به في مختلف المجالات والميادين ، فإنه على مدى عام ونيف من إعلان ميثاق العمل الوطني واعتماده بنتيجة بلغت ٩٨,٤٪ ، فقد اندفعت العملية الإنمائية الشاملة وتحرك القطاع الأهلي وازدادت أعداد الجمعيات واللجان النسائية في البحرين حتى بلغت الآن أربع عشرة جمعية ولجنة وأعلنت العديد من أنماط العمل الجديدة في سبيل تدعيم مسيرة المرأة البحرينية نحو المزيد من التقدم والديمقراطية .

وبعد صدور المرسوم الرابع والأربعين لعام ٢٠٠١ بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة والذي يعد نقلة نوعية على المستوى الرسمي في المنطقة بأسرها دعمت من الثوابت الأساسية والخاصة بالمشاركة الإيجابية للمرأة في التنمية وما يتضمنه ذلك من تعزيز وتمكين وإنصاف للمرأة حيث يحظى هذا المجلس بالدعم المباشر والمتواصل من قبل حكومة المملكة ومن خلال

---

* أخبار الخليج البحرينية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٧م ، العدد ٨٩١٢

تمثيله الرسمي لمختلف قطاعات المجتمع المدني من قانونية واجتماعية وثقافية وسياسية وإعلامية وتربوية ومع الإشارة إلى أنه ومنذ إعلان الميثاق الوطني تم دخول المرأة البحرينية وبقوة لمعترك الحياة السياسية بتأكيد هذا الحق في الدستور المعدل لعام ٢٠٠٢م من حيث حقوقها الانتخابية في الانتخابات والترشيح والتي مارستها بالفعل عند الاستفتاء الشعبي العام على الميثاق وعند الترشيح والانتخاب في انتخابات المجالس البلدية التي شهدتها المملكة مؤخراً أو عند الانتخابات البرلمانية القادمة ، والإشارة إلى أن هذه المتغيرات تأتي في ظل وعي ونضوج كبير لأهمية المشاركة والشراكة بين جميع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الحكومي والخاص مما يتطلبه من إعداد وتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في جميع الأصعدة وفي مختلف الميادين مما يعطي من قوى دامغة ومؤثرة للقطاعات النسائية للتحرك في خضم حقوقها المكتسبة .

ويأتي إنضمام مملكة البحرين إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم بقانون رقم ٥ لعام ٢٠٠٢ في الثاني من شهر مارس الماضي ، وهي الاتفاقية التي اعتمدتها الجمعية العامة بقرارها رقم ٣٤/ ١٨٠ المؤرخ في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩ ليضفي لبنة جديدة للجدار المتين الذي يعزز من حقوق المرأة البحرينية ويكسبها يوماً بعد يوم المزيد من المساحة في ضوء الحرية والديمقراطية المتاحة لها وخصوصاً وهي تقلد اليوم المناصب الرسمية الرفيعة في المملكة وتشارك من خلال موقعها المتميز في سلطة اتخاذ القرار في وزارات الدولة ومؤسساتها فضلاً عن تمكنها من إبداء الرأي في القوانين والتشريعات الوطنية التي تسن والمشاركة في دفع العملية التنموية وخصوصاً أن نسبة عمل المرأة في القطاع الحكومي وحده قد جاوز ٣٥٪ من إجمالي عدد الموظفين العاملين فيه وهي نسبة لا يستهان بها إذا ما أخذنا في الحسبان الحداثة النسبية لهذا القطاع .

ولعل استضافة البحرين للعديد من المؤتمرات وورش العمل الخاصة بدور المرأة وحقوقها ومشاركتها في الاجتماعات النسائية الإقليمية والدولية لأكبر دليل على مدى نضج التجربة البحرينية في هذا المجال وأذكر في هذا الخصوص وعلى سبيل المثال لا الحصر استضافة البحرين لمؤتمر المرأة والقانون خلال العام الماضي برعاية سامية من قبل قرينة حضرة صاحب العظمة ملك البحرين مما يعد تتويجاً لقرارات قمة المرأة العربية الأولى والتي عقدت في العاصمة المصرية القاهرة في فبراير ٢٠٠١ ويشكل دلالة واضحة على اهتمام المملكة بقضايا وحقوق المرأة وعلى أعلى المستويات .

نص كلمة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين أثناء إقامة مراسم حفل أداء اليمين الدستورية لأعضاء الوزارة الجديدة أمام جلالته *

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبة أجمعين .

نحمد الله سبحانه على توفيقه بأن يأتي اجتماعنا هذا في يوم من أيام شهر رمضان الكريم الذي فضله الله تعالى على باقي الأشهر وجعل العمل فيه مباركاً مثاباً ، ويسعدنا في بداية هذا الاجتماع أن نعبر عن عميق تقديرنا لصاحب السمو الوالد العم العزيز الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء حفظه الله على ما أبداه من استجابة كريمة للاستمرار وبذل الجهد معنا ، لمواصلة العطاء في خدمة وطننا العزيز ، ولقد كان لجهد سموه الكبير وخبرته الواسعة وحكمته المعهودة أثر كبير فيما أحرزناه من تقدم في المرحلة السابقة على كافة الأصعدة .

ويسرنا بعد أن أديتم اليمين الدستورية أن نجتمع بكم لنؤكد ثقتنا التي لا حدود لها في أنكم أهل لتحمل أمانة المسؤولية الوزارية في المرحلة القادمة ، التي نستكمل بها مسيرة التنمية لبناء نهضة البحرين الحديثة التي نسعى جميعاً إليها ، في وقت استكملت فيه المملكة المقومات الأساسية للمسيرة الديمقراطية .

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ١٣/ ١١/ ٢٠٠٢م ، العدد ٩٠٠٠ .

وإننا إذ نعهد إليكم بهذه المسؤولية ، لنؤكد بأنكم ستجدون من جانبنا كل العون والمساندة والدعم الذي يمهد أمامكم السبيل ، ويمكنكم بعون الله ورعايته من أداء الرسالة وحمل الأمانة لتحقيق الأهداف السامية التي رسمناها لرفعة البحرين . وفقكم الله وسدد على طريق الخير خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

نص كلمة
جلالة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة
في الجلسة الختامية لمؤتمر القمة العربي
في شرم الشيخ *

بسم الله الرحمن الرحيم

القادة الأشقـــــاء ..
معالي الأمين العام ..
الحضور الكـرام ..

لقد جاء إنعقاد هذا اللقاء العربي الكبير فرصة للبحث والتشاور فيما هو مدرج على جدول الأعمال من قضايا تتعلق بالمسألة العراقية وقضية فلسطين وتطوير وتعزيز عملنا العربي المشترك ، وهي لا شك قضايا مهمة ومصيرية استدعت أهميتها التنسيق والتوافق على ما هو مطلوب تجاهها من مواقف موحدة ، شاكرين لكم جميعاً ما بذلتموه من جهد وما بذله معالي الأمين العام للجامعة وفريقه من إعداد وتنظيم . إن مملكة البحرين التي ستتشرف بترؤس أعمال القمة خلال دورتها الحالية ستعمل وبعون الله على الوفاء بما تمليه عليها الرئاسة تشريفاً وتكليفاً من عمل وذلك من خلال ما ستلقاه من شقيقاتها الدول الأعضاء من دعم ومساندة وتعاون .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية ، الصادرة بتاريخ ٢ / ٣ / ٢٠٠٣م ، العدد ٩١٠٩ .

نص كلمة معالي
الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ورئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية *

عقد معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ورئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية والسيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية مؤتمراً صحفياً عقب اختتام أعمال القمة العربية الخامسة عشرة وذلك مساء أمس بالمركز الصحفي بمدينة شرم الشيخ . وفي بداية المؤتمر الصحفي ألقى الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة كلمة قال فيها إن هذه القمة مستعجلة والكل يعلم الأسباب التي دعت إلى انعقادها نظراً للتطورات الكبيرة والخطيرة على الساحة العربية من أهمها الوضع في العراق وتطورات القضية الفلسطينية .
وأضاف : أن القادة العرب اختصروا جدول الأعمال على ثلاثة مواضيع رئيسية هي الوضع في العراق والقضية الفلسطينية والنظام العربي الجديد وقال إنه بالنسبة إلى قضية العراق فقد تمت المصادقة على التقرير الذي يدعو إلى تجنب الحرب ورفضها من أجل السلام في إطار الشرعية الدولية كما تم تشكيل لجنة على المستوى الوزاري تضم الرئاسة الحالية والسابقة والقادمة والأمين العام لجامعة الدول العربية ومن يرغب من الدول العربية في الانضمام إلى هذه اللجنة وذلك بهدف التحرك على الساحة الدولية والالتقاء بالدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الأخرى . أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد أكد المؤتمر استمرار الدعم المادي

* جريدة أخبار الخليج ، البحرينية ، الصادرة بتاريخ ٢ / ٣ / ٢٠٠٣م ، العدد ٩١٠٩ .

والسياسي للشعب الفلسطيني .

وأضاف الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة : إن هناك أفكاراً قدمت بشأن تطوير النظام العربي وجامعة الدول العربية وهي أفكار تشكل بداية للتعاون العربي المشترك . ثم أجاب معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والأمين العام للجامعة العربية عن أسئلة واستفسارات الصحفيين .

مقابلة صحافية مع
صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة صاحب الجلالة ملك البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة *

س : ما أبرز الإنجازات التي تحققت للمرأة في المجالات السياسية والاجتماعية في الفترة السابقة ؟ وهل أنتم راضون عن حجم هذه الإنجازات؟

ج: المرأة في البحرين تحققت لها إنجازات متعددة أتت نتيجة مباشرة لما دأبت على تقديمه من إسهامات متميزة استحقت أن يبادلها وطنها الدعم الملائم لمواصلة مسيرة العطاء ، والمرأة البحرينية وقد كررت هذا الرأي في لقاءات صحفية متعددة ، قد كسبت ثقة مجتمعها بهدوء وفطنة ووجهت اهتماماتها لحاجاته بحسب متطلبات كل حقبة ، فكان لها حضور قوي على الصعيد الاجتماعي بممارستها للعمل التطوعي الذي استدعى إنشاء العديد من الجمعيات النسائية راعت طوال خمسين عامًا مضت احتياجات المرأة ووضعت العديد من البرامج التي استهدفت النهوض بالمرأة والتي تزامنت مع خطط الحكومة المتواصلة لتأمين الحقوق القانونية والمدنية لضمان استقرار أكبر للمرأة كربة أسرة أو امرأة عاملة ، وما أود أن أركز عليه هنا هو أن دور المرأة البحرينية بصفة عامة قد ارتبط بشكل مباشر بالنهضة الشاملة التي تشهدها مملكة البحرين سواء كان ذلك على المستوى التعليمي أم الصحي أم الثقافي أم الاقتصادي ، ومؤخراً شهدت المرأة البحرينية أجواء جديدة من المشاركة بحسب ما ضمنه لها الدستور البحريني المعدل من

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية ، الصادرة بتاريخ ١٩/ ١/ ٢٠٠٣ ، العدد ٩٠٦٧ ، بالاتفاق مع جريدة الشرق القطرية.

حقوق والذي كفل لها مشاركة سياسية كاملة كمواطن له من الحقوق كما عليه من الواجبات تجاه وطنه . ورداً على الجزء الآخر من سؤالكم والمتعلق برضائنا الشخصي عن تلك الإنجازات ، أقول : إنني فخورة بكل ما حققته المرأة في بلادي وبكل ما تحقق لها وأتطلع إلى المزيد وسأسعى لتحقيق ذلك بعون من الله وبمساعدة المرأة البحرينية التي نسعى لإشراكها في شتى المجالات ، والرضا لدينا حالة مؤقتة والتوقف عندها يؤدي إلى توقف الإرادة والطموح لمواصلة مسيرة النجاح .

س: لم تحقق المرأة البحرينية نجاحاً في الانتخابات النيابية الاخيرة ، فكيف تنظرون إلى هذه النتيجة ؟ وهل ما زال الوقت مبكراً لإحراز المرأة نجاحاً في الميدان السياسي ؟

ج: في اعتقادي أن عدم إحراز المرأة البحرينية النتيجة المرجوة لها في تجربتها الأولى لممارسة العمل السياسي كان طبيعياً حتى على مستوى المقاييس العالمية ، إذ تجتهد المرأة لديهم وبالرغم من عراقة تجربة الديمقراطية في الدول المتقدمة لتحسين نسبة وجودها في المؤسسات التشريعية والتي ما زالت دون المستوى . وأحب أن أركز هنا على نقطة هامة ، وهي أن إصرار المرأة البحرينية على معايشة التجربة بتحدياتها المختلفة والتي كانت على رأسها صعوبة تقبل مجتمعها اليوم لمثل هذه المشاركة جعلتها أكثر خبرة سواء كانت ناخبة أم مرشحة ، وما يبعث على الارتياح في هذه التجربة هو أن بعض المرشحات ممن وصلن إلى انتخابات الإعادة قد حصلن على أصوات فاقت ما حصل عليه بعض المرشحين ممن استطاعوا الوصول إلى البرلمان ، وأنا على يقين أن السنوات الأربع القادمة ستضيف أكثر ليس لتجربة المرأة فقط بل للر جل أيضاً والذي نأمل أن تمكنه التجربة من إبداء فهم أفضل لمشاركة المرأة في هذا المجال الجديد وهو ما سنجتهد من خلال خطط وبرامج المجلس الأعلى للمرأة في إيضاحه لإيجاد وعي أكثر تقبلاً لدخول المرأة ساحة

العمل السياسي ولإثبات أن الوقت ليس مبكراً أبداً للمرأة البحرينية لإحراز نجاح يتناسب مع عطائها الطويل في بناء بحرين اليوم .

س: هل تعتقدون أن نظام الحصص هو الخيار المناسب لمشاركة المرأة في صنع القرار السياسي من تحت قباب البرلمانات في الدول ذات التجارب الديمقراطية الوليدة ؟

ج: لقد كانت هناك مطالبات عديدة لتطبيق نظام الحصص أو ما يسمى بالكوتا لضمان دخول المرأة في البرلمان ، ولكن في الوقت الذي يكفل فيه الدستور البحريني للمرأة حقوقها السياسية أسوة بالرجل يصبح فرض مقاعد للمرأة داخل البرلمان طرحاً بعيداً عن مبدأ المساواة القائم على فكرة مشاركة المرأة والرجل معاً في إدارة شئون بلادهم ، ولحسن الطالع فإن وجود مجلس معين إضافة إلى المجلس المنتخب القائم على الانتخاب الحر أعطى القيادة السياسية متسعاً من الحرية لإيجاد التوازن المطلوب وهو ما فتح المجال لوجود ست سيدات تحت قبة البرلمان اليوم ، وكلنا أمل أن تجد طريقها وباقتناع إلى مقاعد المجلس المنتخب .

س: ما أهم المشاريع التي يخطط لها المجلس الأعلى للمرأة لهذه المرحلة؟وما أبرز المشاريع التي أنجزها منذ إنشائه ؟

ج: المجلس الأعلى للمرأة تم تشكيله منذ عام فقط ونحن الآن نمر في مرحلة التأسيس وحاولنا جاهدين طوال تلك الفترة وبالرغم من عدم اكتمال أجهزتنا المركزية أن نكون على اتصال وثيق مع معطيات التحديث التي ترافق المشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة ملك مملكة البحرين حفظه الله . فكنا مع المرأة خلال استعداداتها للانتخابات البلدية والنيابية ، حيث حرصنا على تقديم الدعم الملائم لها سواء عن طريق تهيئة الرأي العام لقبول المرأة وهي تمارس أدوارها الجديدة كمشارك في صنع القرار ، أو عن طريق تقديم التدريب العملي لتوفير المهارات الأساسية لمثل هذه المشاركة كما لم يبتعد المجلس خلال الفترة القصيرة من عمره عن أوضاع

المرأة القانونية وخصوصاً المرأة المطلقة والتي سعى المجلس الأعلى للمرأة جاهداً خلال الفترة الأخيرة للوصول إلى عدد من المقترحات العملية لتصحيح أوضاعها الأسرية هي وأبناؤها ما بعد الانفصال . واليوم يركز المجلس على وضع الأسس لخريطة عمله المستقبلية والتي تستدعي وضع استراتيجية واضحة الأهداف للنهوض بالمرأة البحرينية قابلة للتحقيق من خلال خطة وطنية محكمة التفاصيل تتناول وسيلة النهوض بالمرأة بما يخدم ما هو مطلوب منها اليوم في ظل التحديات العالمية والتي هي بحاجة إلى تهيئة علمية تتجاوز التنظير الذي اعتدنا عليه ولتعيش المرأة حلولاً واقعية تلمسها في حياتها اليوم حيث استقرارها ورخاؤها .

س: كيف تقيمون تجربة المرأة القطرية في انتخابات المجلس البلدي التي جرت في عام ١٩٩٩ وما تحقق لها على كافة الأصعدة حتى الآن؟

ج :أعتقد أن هناك تشابهاً بين ما مرت به المرأة القطرية آنذاك وما مرت به المرأة البحرينية مؤخراً فكلتاهما على أتم الاستعداد للمشاركة سواء كان استعداداً معنوياً كونها مواطناً دعمته وشجعته قيادته السياسية من خلال منحه حقوق المشاركة الشاملة أم استعداداً علمياً ، حيث تثبت المرأة كل يوم جدارتها وقدرتها على العمل ، ولكن في خضم كل ذلك يبقى الاستعداد المجتمعي غير المكتمل لقبول المرأة اليوم في ساحات العمل السياسي والمشاركة في الشأن العام والذي هو بالطبع بحاجة إلى تدرج في القبول وبدون فرض يذكر كي لا تخسر المرأة ما حصلت عليه ، وما تمنيته بالنسبة إلى المرأة القطرية مع قدوم الدورة الثانية للانتخابات البلدية هو أن تعيد الكرة مرة أخرى وأن ترشح نفسها إصراراً منها على أهمية المشاركة وتأكيداً لصحة القرار السياسي الذي أقر بكفاءة المرأة وقدرتها الفعلية على العطاء المتميز في البناء والتطور .

س : ما مجالات التعاون بين مجلسكم الموقر والمجلس الأعلى لشئون الأسرة في قطر برئاسة سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير المفدى ؟

ج : في الواقع التعاون على صعيد شئون الأسرة لم ينقطع بين المملكة ودولة قطر فوزارة العمل والشئون الاجتماعية هي الجهة المعنية في مملكة البحرين بالشئون الأسرية وهناك تواصل وثيق بين الجهتين على هذا الصعيد ، أما بالنسبة إلى تعاون المجلسين على الصعيد النسائي فهو مرحب به بالطبع ونأمل أن يكون لنا في المستقبل العديد من الأنشطة والبرامج المشتركة إن شاء الله .

س : وماذا عن التعاون بين المرأة البحرينية والقطرية في شأن المال والأعمال وهل تؤيدون قيام مجلس سيدات أعمال مشترك بين قطر والبحرين؟

ج : التعاون بين المرأة القطرية والبحرينية مرحب به على جميع الأصعدة ولنسائنا في البلدين المجال لتحديد أوجه التعاون فيما بينهما إن كان تعاوناً على صعيد المال والأعمال أو كان تعاوناً ثقافياً أو فنياً أو بحسب ما تحتمله الاحتياجات التي تستدعي تبادل الخبرات بين نسائنا ، وعن فكرة إقامة مجلس سيدات أعمال مشترك بين قطر والبحرين فهو متروك للجهات المعنية في البلدين وأعتقد أن جمعية سيدات الأعمال البحرينية ولجنة سيدات الأعمال بغرفة تجارة وصناعة البحرين والجهات المماثلة لهما في دولة قطر خير من يقيم مثل هذه التوجهات وإن كنا ندعم العمل المشترك بين أشقائنا بوجه عام وخصوصاً مع بلد شقيق كدولة قطر تربطنا به علاقات أخوية وثيقة .

س : ما أمانيكم للمرأة الخليجية في المرحلة المقبلة ؟ وهل سموكم متفائلة بمستقبل المرأة في الخليج ؟

ج : ومن منا لا يستطيع أن يتفاءل ، نعم أنا متفائلة جداً بمستقبل المرأة

الخليجية ولي في ذلك أسباب عديدة أولها وجود الإرادة السياسية التي تدعم تعاطيها للشأن العام وثانيها التوجه المدروس للمرأة الخليجية لإعداد نفسها للمشاركة في دعم مراحل العمل الوطني المقبل في بلدانها وأخيراً وجود مؤسسات متخصصة تتناول العمل النسائي بصورة منظمة وعلمية بما يخدم أوضاع المرأة بشكل عام ومن الأمنيات القريبة لقلوبنا بالنسبة إلى المرأة العربية أينما كانت هو أن تشهد حياتها الأسرية استقرارها المنشود حيث سعادة الأبناء وراحتهم وخصوصاً أنهم استثمارنا لبناء الغد الأفضل الذي ننشده .

س: كيف تنظرون إلى جسر المحبة الذي سيربط بين مملكة البحرين ودولة قطر مستقبلاً إن شاء الله ؟

ج: الجسور التي تربط بين بلدينا الشقيقين عديدة ومتينة وتجمعنا كعائلة واحدة نفخر بروابطها المشتركة ، وجسر المحبة الذي سيربط بين مملكة البحرين ودولة قطر ما هو إلا وسيلة لتعميق ذلك القرب ، والبحرين ستكون دوماً البلد الثاني لجميع القطريين الذين تجمعنا بهم محبة دائمة .

مقابلة صحافية مع معالي الشيخ عادل عبد الرحمن المعاودة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب في مملكة البحرين حول عدد من القضايا البرلمانية *

س: كيف هي الأوضاع السياسية في البحرين بعد مجلس البرلمان ؟

ج: الأوضاع الحالية هي ثمرة الإصلاحات السياسية والتطوير السياسي وقد بدأت أصوات تنتقد المعارضة ، رغم أننا نقول إن المعارضة حرة في المشاركة أو مقاطعة الإصلاح وهو موقف يتخذ حسب الرؤية والتوقعات ، ولكن الآن اتضح بجلاء أن الخوض في التجربة هو أفضل الحلول وأحسن المواقف خاصة أن التجربة أثبتت جدواها والحكومة أثبتت حسن نواياها في إرادة الإصلاح ، لست في مجال الدفاع عنها ولكنني كنائب أتيت عن طريق الشعب أقول الحق ، وكنت من الذين يحسنون الظن وصحيح أن كل شيء ليس كما نريد ولكننا نعلم أن أي وضع لا يمكن أن يسير على رأي شخص معين ، وما حصل لدينا أثبت حسن نية الحكومة وتعاونها واضح .

س: ماذا لمستم من حسن النية .. هل هناك إصلاحات معينة ؟

ج: البرلمان يمارس حريته فيما يطرحه ولا نرى أي تعكير من الحكومة، إنما تركت المجلس يمارس دوره دون أن تعطل مشاريع النواب حتى إن اللائحة الداخلية لمجلس البرلمان حصل فيها تغيير جذري من قبل النواب وكل ما أرادوه عدلوه ولم نتته منه إلى الآن ، ناهيك عن طرح مشاريع لم تقر بعد لأنها تتعلق بأموال وميزانيات ، وكل ما يتعلق بالأمور المالية ولم يدرج في

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٨ م ، العدد ١٣١٢٥.

الميزانية سيكون بالاتفاق بين المجلس والحكومة ، هناك نوع من التطوير كانت الجمعيات السياسية مرفوضة ثم قبل بها ثم طورت هذه الجمعيات لتنشغل وتشتغل في السياسة في وضح النهار هناك رأي في الأحزاب وأنا قلت رأيي في الأحزاب في ندوة عامة والأحزاب والجمعيات تحصيل حاصل لأن العمل يسير إنْ كان بأحزاب أو بجمعيات أو من دونهما .

س: هل تؤيد الأحزاب ؟

ج: لست من المشجعين للأحزاب ، نحن لدينا الآن نقابات حتى الوزارات الحكومية لديها نقابات، رغم معارضتي أن تكون هناك نقابات خارج وداخل الوزارات وأنا أريد الهدوء والتدرج .

س: ماذا تعني بالتدرج ... هل هناك مثال لسوء التجربة ؟

ج: نعم لدينا تجربة أفشلت العمل النيابي في البحرين كله وعطلته لمدة ٢٧ سنة ولماذا ؟ لأن ما حدث هو ١٢٧ إضراباً في سنة ، شلت الاقتصاد وأضرت بالبلد ، نريد العمل ما دامت الحكومات متعاونة وليست الرجولة أن تكون معارضاً لأجل المعارضة .

س: وهل في كل الأحوال تكون الحكومة متعاونة ؟

ج: لا ، لكن إذا أردت أن تطاع فاطلب المستطاع ، ومد يد الجسور تحتاج لوقت وحيثما يطرح موضوع بهدوء تتهم بأنك حكومي .. ولكننا أثبتنا أننا في المجلس لسنا منتمين إلا لهذا المجلس .

س: هل تنقل الجلسات لديكم ؟

ج: نعم منقولة وعلى الفضائية البحرينية ولكن مع بعض الاختصار لأنها طويلة ومن ثَمَّ لدينا زعل من بعض النواب لأن كلامهم لا ينقل ولكن الكل يقدر هذا الأمر .

س: هل لديكم نواب ذوو وضع مميز ولهم معارضة ؟

ج: نعم ولدينا أصوات تصرخ داخل البرلمان ، وتحتاج أن تصرخ خارج

المجلس لأننا نحتاج إلى أن نمرر المشاريع الجيدة .

س: إذاً لديكم استجوابات مقبلة ؟

ج: نحن بدأنا في الأسئلة ولدينا خلال ٤ أشهر نحو ٤٠ سؤالاً وللوزير مهلة أسبوعين وله الحق بأسبوعين إضافيين يجب عليه أن يجيب وإذا لم يرد يمكن أن يتطرق إلى استجواب ولدينا الآن مشروع استجواب وهناك مشكلة في وزارة من الوزارات ومررنا بمشكلة الحجاب لأن الشرطيات ممنوعات من الحجاب ومنذ سنتين وأنا أطالب حتى قبل دخولي البرلمان حل هذه المعضلة وتقدم أحد النواب إلى الوزير المسؤول ولم يجب وطالبت بتنفيذ ما أريد وإلاّ كان هناك استجواب وتم لنا ما نريد إذ سمح لهن بالحجاب .

س: هل الأجندة الكويتية لمجلس الأمة مشابهة لأجندة البرلمان البحريني ؟

ج: هي تقريباً متشابهة ونحن نريد أولاً أن نؤسس دولة القانون أولاً ، ثانياً رفع المستوى المعيشي للمواطن البحريني لأن دخله محدود بل بعضهم معدومو الدخل ثم ثالثاً نريد محاربة الفساد بأنواعه .

س: كإسلاميين برزتم وقيل إن السبب هو مقاطعة الآخرين ؟

ج: خطأ فادح ، لو لم يمتنع البعض لكان المجلس إسلامياً أشد من الآن لأن الذين امتنعوا هم من الإسلاميين الشيعة وهم يشكلون مناطق معينة ، والتيار السني لم يقاطع إلا من جمعية واحدة وهي لا دينية ولا أثر لها كما أثبتت الساحة ، فالمجالس البلدية لم تقاطع ومع ذلك خرجوا صفر اليدين فهم لا يمثلون قوة أبداً ولم تفقد مقاعد نتيجة عدم مشاركتهم ، أما المقاعد في الأغلبية الشيعية فخرج منها الإسلاميون أيضاً .

س: إذن هناك أرضية مشتركة بين السنة والشيعة ؟

ج: نعم ، نعم .

س: هل لديكم كإسلاميين أجندة معينة ؟

ج: نحن لسنا حزباً ومن ثَمَّ فلا يوجد لدينا أجندة خاصة ونحن إسلاميون نمثل الشعب نفسه الذي جاء بالنواب ونحن نمثلهم ونخاطبهم وفي البحرين لدينا النائب يمثل الغالبية المطلقة أكثر من ٥٠ في المائة والإسلاميون أجندتهم أجندة البحرين ككل .

س: وماذا عن حقوق المرأة السياسية ؟ ففي الكويت – كما تعلم – يعارض الإسلاميون حقوق المرأة ؟

ج: نحن في البحرين ليس هناك مجال أخذ وعطاء ، فالدستور أعطاها الحق وانتهت القضية ، وهذا ليس مجالنا .

س: حسم الأمر !!

ج: نعم حسم قبل أن ندخل البرلمان ولن نناقشه .

س: وماذا عن قضايا الإرهاب ، كيف ترونها داخل البحرين وخارجه ؟

ج: هناك شواذ يتهمون بأنهم يمثلون الإسلاميين من التكفيريين ، وهؤلاء الحركات الإسلامية منهم براء وهؤلاء قلة ولكن الإعلام معاد للإسلاميين والإسلام دين سماحة والبعض لا أخلاق ولا صدق لديه ، فلذلك بعض الإعلام والعلمانيين المتنفذين ، الذين لا يتثبتون من الحق والباطل ولا يعرفون الإنصاف يعممون الأخطاء وينسون خير الإسلاميين الذين هم أبناؤنا وإخواننا والبلد بحالة والشعب يريد هذا النوع من الناس لذلك تجد أن في كل بلد من المسلمين إذا ترك المجال للشعوب بحرية دون تدخل الإعلام لن يختاروا إلا الإنسان المتدين الصالح ، في الجزائر شوهت الديموقراطية وما يحدث في الجزائر من قتل وتدمير لا دخل للإسلاميين الذين شاركوا في الانتخابات أي يد فيه وهم قلة نادرة من المتطرفين ممن عانوا من ظلم الحكومات وكذلك أفعال

الحكومات ، والناس مع التيار السائد كما فعلت حكومة مصر عام ٥٤ إذ قامت بالتفجيرات واتهمت الإسلاميين وسجنتهم ثم علموا لاحقاً أنها من فعل الحكومة أيضاً كما فعلت الولايات المتحدة مع الألوية الحمراء في إيطاليا لكره الشيوعية ومحاربتهم واليهود في العراق جراء تفجير محلاتهم لكي يهاجروا لفلسطين وفي تفجيرات المغرب الأخيرة صرح وزير الإعلام المغربي أول يوم أنه قبض على شخص ليس من الإسلاميين وليس متديناً ثم اختفى وزير الإعلام عن التصريحات وبدأ يصرح وزير الداخلية . هناك من يبرز (الشواذ) من المتدينين التكفريين الخوارج ، وما حصل في السعودية خير مثل ومن يعمل من ورائها ويريدون النيل من مواقف المملكة العربية السعودية المشرفة ومواقف تدل على أصالة وعلى عقيدة وهناك التحام بين أهل العلم والأمراء لذلك لا يريدون لذلك أن يستمر . وأود أن أوصل الثناء للأمير نايف بن عبد العزيز الذي رد على أحد المغرضين المندسين الذين يجب على الحكومات الخليجية أن تطهر الإعلام منهم ، وهذا الذي وقف أمام الأمير نايف وهو الوزير المخضرم والسياسي المحنك واتهم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالوقوف وراء التفجيرات ورد عليه رد العارف الخبير وقال :

(أنا أتعجب أن يقول هذا سعودي) ولذلك ننبه المملكة إلى هؤلاء الكتاب الذين يريدون شق الصف ورد عليه الأمير بأن هذا من صميم المملكة وهو الدين .

س : ولكنْ هناك متطرفون ؟

ج : نعم ولكن أكثر من يحاربهم هم الإسلاميون ونحن الذين نقيم الندوات نحذر منهم ونقيم المحاضرات لكشفهم والإعلام يبرزهم كما حصل لقناة (الجزيرة) التي استضافت (الشاذ المعتوه) من بريطانيا الذي يعطي مثالاً سيئاً للناس عن الإسلاميين يبرزه الإعلام ، ولكنهم لن يضروا الأمة ولا الدين .

س: هل تتوقعون في البحرين أن يكون هناك تطرف ؟

ج: هؤلاء لا يخلو منهم مجتمع ولكن الشاذ لا حكم له ، والمتطرفون من كل جنس ونوع موجودون من الإسلاميين بأنواعهم ومن الليبراليين والعلمانيين والقوميين واليساريين .

س: كيف ترون مستقبل منطقة الخليج العربي ؟

ج: نحن نتحسن قليلاً ولكن سنظل هامشيين نتأثر ولا نؤثر يخطط لنا ولا نخطط ، لأنني لا أرى في المستقبل القريب وحدة تقوي ضعفنا وصغرنا في الحجم .

س: هل تعاملتم كسلفيين إسلاميين مع تيارات أخرى كالعلمانيين واليسار؟

ج: نحن تعاونا مع من يصنف أنه ليبرالي ويساري ووجدناهم أناساً منصفين وذوي ثقافة عالية وأفضل من بعض الإسلاميين الذين دخلوا البرلمان ، رغم أنني لا أحبذ كلمة إسلاميين ، ووجدناهم مصلين يحبون الحلال ويكرهون الحرام ، ونختلف معهم فقط على الأولويات ولهذا وجدنا أن من الخير أن ندعمهم ودعمنا أكثر من واحد لأننا لم نجدهم معارضين للشريعة ، نعم قد نختلف في قضايا كقضايا النقاب في قيادة السيارة ولكنهم يشاركوننا الرأي في كثير من الأمور .

دولة قطر

ثورة تشريعات في قطر تتوج بالدستور في سبتمبر لاستكمال النقص وتقنين القوانين *

تشهد دولة قطر « ثورة تشريعات » حيث يتوالى صدور القوانين الجديدة أو قوانين بتعديل القائم منها بهدف استكمال النقص في بعض القوانين المعمول بها منذ الستينات أو تلك التي صدرت مع بداية الاستقلال في مطلع السبعنيات ، وتعتبر القوانين الجديدة« ثورة » على تلك القديمة التي تم نسفها كلياً لتتوافق في صيغها مع المرحلة التي تعيشها قطر ، وتتلاءم مع مرحلة الديمقراطية التي ستكتمل هيكلتها مع بدء أول انتخابات برلمانية في العام المقبل أو الذي يليه على أبعد تقدير .

وبدأت « ثورة التشريعات » في قطر منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم ، والذي تصادف الذكرى السابعة لهذه المناسبة في السابع والعشرين من هذا الشهر ، حيث أوعز الأمير إلى الوزراء المختصين كل في مجاله لمراجعة القوانين القائمة واقتراح القوانين التي يتطلبها العمل في هذه المرحلة مع وضع قوانين متكاملة تخدم العمل القانوني لعقود عدة . وللإشراف على العمل التشريعي تم نقل إدارة التشريع من وزارة العدل إلى مجلس الوزراء وأسندت رئاستها إلى الأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور عبد الله المسلماني ، وهو دكتور في القانون الدولي ووكيل دولة قطر أمام محكمة العدل الدولية في الخلاف الحدودي مع البحرين والذي فصلت فيه المحكمة في مايو ٢٠٠١ م. كما تم إنشاء إدارة قانونية في الديوان الأميري ، وإدارات مماثلة في مختلف الوزارات ، وبدأ الوزراء المختصون تقديم اقتراحاتهم بالقوانين المطلوب تعديلها وتلك المطلوب استحداثها ، فيما

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢١/٦/٢٠٠٢ م، العدد ١٢٧٨٤ .

كان الأمير الشيخ حمد بن خليفة ورئيس الوزراء الشيخ عبد الله بن خليفة يتابعان عن قرب العمل التشريعي ، فكان أن صدر قانون انتخاب المجلس البلدي كأول قانون انتخابي تشهده قطر ، وتوالى بعد ذلك صدور وتعديل القوانين والتي حرص الأمير على أن تمر في كل القنوات التشريعية بحيث يتم أخذ رأي الوزارات المعنية ورأي مجلس الشورى الذي عمل خلال السنوات الماضية على استمزاج رأي المواطن في هذه القوانين وذلك عندما قرر الأمير فتح الباب أمام الصحافة لنقل ما يدور في المجلس إلى الرأي العام للتعرف على ملاحظات المواطنين على كل ما تتم مناقشته وإقراراه من قوانين وتوصيات ، فصدر قانون الخدمة المدنية كأحدث قانون وظيفي في العالم باتاحته للموظف للترقي في عمله حسب كفاءته وفتح الدرجات تنازلياً من الدرجة الثانية عشرة إلى الأولى فوكيل الوزارة المساعد فوكيل الوزارة ، وأقر نظاماً وظيفياً ديمقراطياً أدى إلى انسيابية في العمل ساهمت في الارتقاء بالأداء الوظيفي ، فاختفت شكوى المواطن من بيروقراطية العم لالحكومي ، كما أصدر المشرع القطري قوانين التجارة ، والشركات التجارية ، والاستثمار ، والملكية الفكرية ، والخصخصة ، والنيابة العامة . وقوانين بتنظيم الوزارات وتحويل بعضها إلى مؤسسات . وتواصل الجهات التشريعية دراسة العديد من مشروعات القوانين منها العقوبات القطرية لذي تمت إحالته إلى مجلس الشورى وقانون صندوق التنمية الذي وافق مجلس الوزراء أمس على اتخاذ الإجراءات القانونية لإصداره . ومن المتوقع أن تنتهي لجنة إعداد الدستور برئاسة الدكتور عبد الله صالح الخليفي من وضع اللمسات الأخيرة على مشروع الدستور الدائم لدولة قطر في مطلع الشهر المقبل لتقديمه إلى الأمير في صيغته النهائية ومن ثم اعتماده في شهر سبتمبر المقبل كما تتوقع الأوساط القانونية القطرية . وسيتضمن الدستور ، وفق خطاب الأمير أمام لجنة إعداد الدستور عند تشكيلها قبل عامين ، انتخاب مجلس نيابي ، وتتوقع الأوساط ذاتها أن يبدأ

التحضير لانتخابات أول مجلس برلماني في مطلع العام المقبل فيما ستبدأ الانتخابات في ٢٠٠٤ ، والتي سيتاح فيها للمرأة المشاركة انتخاباً وترشيحاً ، وهناك عدد من الشخصيات النسائية القطرية يعملن من أجل الترشيح لهذا المجلس رغم إخفاق المرأة القطرية في الحصول على مقعد في المجلس البلدي ، لكن تغير الظروف وما تشهده البلاد من انفتاح يعطي المرأة دافعاً لخوض هذه التجربة مرة أخرى ، خصوصاً وان المرأة القطرية تشارك حالياً بفعالية في خطط التنمية ، فأثبتت حضورها في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية محلياً وإقليمياً ودولياً . وتساهم المؤسسات النسائية مثل المجلس الأعلى للأسرة الذي ترأسه حرم أمير قطر الشيخة موزة بنت ناصر المسند ودار تنمية الأسرة التابعة لمؤسسة قطر للتربية وتنمية المجتمع والتي ترأسها أيضاً حرم الأمير على تفعيل دور المرأة للمشاركة في هذه الانتخابات . على ذلك ، وتحقيقاً لتطلعات الأمير في أن تكون بلاده مؤسسات وقانون ، تواصل السلطة التنفيذية تحويل عدد من إدارات الوزارات إلى مؤسسات . فقد تم تحويل إدارات وزارة المواصلات على مؤسسات عامة منها مؤسسة مطار الدوحة الدولي ومؤسسة الموانئ والجمارك ومؤسسة البريد ، وتمت خصخصة قطاع الاتصالات وتم تحويل الكهرباء إلى مؤسسة عامة ، كما تم تحويل خدمات الرعاية الصحية إلى « مؤسسة حمد الطبية » وتم قصر دور وزارة الصحة على رسم السياسات الصحية المحلية والدولية . وتحظى هذه « الثورة التشريعية » وتحويل الوزارات الخدمية إلى مؤسسات بتقدير المواطن القطري وينظر المواطنون بإعجاب إلى أميرهم الشاب ، ويطلقون عليه لقب لله أمير الحرية والتشريع والتغيير لله بعد ان شهدت بلادهم في عهده تحولات كبيرة تشريعية واقتصادية وعمرانية وسياسية وحرية وانفتاحاً ما كان يمكن أن يتحقق من دون رؤى الأمير الواضحة والصريحة في العمل على نقل بلاده لتكون دولة عصرية بكل معنى الكلمة ، ويشعر

المواطنون بارتياح خصوصاً للسياسات الاقتصادية ، وحرص الحكومة على توفير الرفاه للمواطن وتوجيه كل سياساتها للارتقاء به اجتماعياً وعلمياً وسياسياً.

نص القانون
الصادر عن حضرة صاحب السمو حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بشأن إنشاء الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس *

أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى أمس قانوناً بإنشاء الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس.

ونص القانون على أن تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس تكون لها شخصية اعتبارية وموازنة تلحق بالموازنة العامة للدولة وتتبع وزير الاقتصاد والتجارة.

ويتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل من رئيس وثمانية أعضاء يمثلون الجهات التالية:

- وزارة الاقتصاد والتجارة.
- وزارة الداخلية.
- وزارة الطاقة والصناعة.
- وزارة الشئون البلدية والزراعة.
- وزارة الصحة العامة.
- المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية.
- الهيئة العامة للجمارك والموانئ.
- غرفة تجارة وصناعة قطر.

وألغى القانون كل حكم يخالف أحكامه.

---

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ١ / ٧ / ٢٠٠٢م .

ونص القانون أيضاً علي تنفيذه ونشره في الجريدة الرسمية.

قانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس:

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل، وبخاصة علي المواد (٢٣)، (٣٤)، (٥١) منه، وعلى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٢ بتنظيم السياسة المالية العامة في قطر، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٦، وعلى القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٢ بشأن توحيد وتحديد المقاييس والمكاييل والموازين، والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ بشأن الموازنة العامة للدولة، وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٠ بشأن نظام المواصفات والمقاييس، المعدل بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٢، وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٣ بتنظيم وزارة الشؤون البلدية والزراعة وتعيين اختصاصاتها، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٥ ، وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٣ بتنظيم وزارة المالية والاقتصاد والتجارة وتعيين اختصاصاتها، وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١ ، وعلى الأمر الأميري رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ بتعديل تشكيل مجلس الوزراء، وعلى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ ١١ / ١١ / ١٩٨١ والمصدق عليها بالمرسوم رقم (٥١) لسنة ١٩٨٢ وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٩ بتنظيم بيع وتوزيع المواصفات القياسية الوطنية والمطبوعات والنشرات الأخرى المتعلقة بها، وعلى اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة، وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء وبعد أخذ رأي مجلس الشورى، قررنا القانون الآتي :

الفصل الأول :

تعاريـــف

مـــادة (١)

ـ في تطبيق أحكام هذا القانون، تكون للكلمات التالية، المعاني الموضحة قرين كل منها: ما لم يقتض السياق معنى آخر:

ـ الوزير: وزير الاقتصاد والتجارة .

ـ الهيئة: الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس.

ـ المجلس: مجلس إدارة الهيئة .

الفصل الثاني:

ـ إنشاء الهيئة وأهدافها واختصاصاتها.

مـــادة (٢)

تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس تكون لها شخصية اعتبارية، وموازنة تلحق بالموازنة العامة للدولة.

مـــادة (٣)

تتبع الهيئة الوزير، ويكون مقرها مدينة الدوحة.

مـــادة (٤)

تهدف الهيئة، في إطار السياسة العامة للدولة، إلى الارتقاء بنوعية السلع والمواد وضمان جودتها. ولها وحدها دون غيرها ممارسة الاختصاصات التالية:

١ ـ إعداد واعتماد ونشر المواصفات القياسية القطرية للسلع والمنتجات وطرق التشغيل والفحص والاختبار والخامات والأدوات وأسس التقييم وتوحيد نظم القياس والمصطلحات والتعاريف والرموز وغيرها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

٢ ـ إصدار واعتماد شهادات المطابقة للمواصفات القياسية وعلامات الجودة ووضع قواعد منحها واعتماد المختبرات وأجهزة الخدمات غير الحكومية.

٣ ـ متابعة السلع والمنتجات المحلية والمستوردة للتحقق من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة.

٤ ـ التوعية بأنشطة المواصفات والمقاييس لدى جميع الجهات المعنية والإعلام عما يجري بشأنها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٥ ـ إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالمطابقة للمواصفات القياسية ونظم الجودة وإيجاد الحلول الخاصة بمعوقاتها.

٦ ـ تمثيل الدولة في اجتماعات أجهزة المواصفات والمقاييس العربية والأجنبية.

٧ ـ متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال المواصفات والمقاييس والتنسيق مع الجهات العاملة في ذات المجال.

٨ ـ اقتراح التشريعات المتعلقة بمجال المواصفات والمقاييس.

الفصل الثالث :

إدارة الهيئة :

مادة (٥)

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل من رئيس وثمانية أعضاء يمثلون الجهات التالية:

- وزارة الاقتصاد والتجارة
- وزارة الداخلية.
- وزارة الطاقة والصناعة
- وزارة الشؤون البلدية والزراعة.
- وزارة الصحة العامة.

- المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية.
- الهيئة العامة للجمارك والموانئ.
- غرفة تجارة وصناعة قطر.

وتختار كل جهة من يمثلها في المجلس، ويصدر بتعيين الرئيس وتسمية الأعضاء وتحديد مكافآتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء، ويختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس.

ويكون للمجلس أمين سر يختاره المجلس ويحدد واجباته ومكافأته المالية.

مـــادة (٦)

تكون مدة المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى.

مـــادة (٧)

يكون للمجلس جميع السلطات والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون الهيئة وتحقيق أهدافها، وبوجه خاص مايلي:

١ ـ وضع السياسة العامة للهيئة ومراقبة تنفيذها.

٢ ـ إقرار خطط وبرامج ومشروعات الهيئة ومتابعة تنفيذها.

٣ ـ اعتماد المواصفات القياسية ورفع القرارات المتعلقة بها إلى الوزير لإصدارها.

٤ ـ اقتراح الهيكل التنظيمي للهيئة.

٥ ـ إقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة ومشروع حسابها الختامي.

٦ ـ إصدار اللوائح الداخلية للهيئة.

٧ ـ قبول الهبات والتبرعات والوصايا والمنح التي تقدم للهيئة ولا تتعارض مع أغراضها.

٨ ـ الاقتراض من الحكومة أو المؤسسات المالية العامة أو الخاصة في

الدولة بهدف تحقيق أغراض الهيئة.

٩ ـ اقتراح الرسوم والأجور التي تتقاضاها الهيئة نظير الخدمات التي تقوم بها والشهادات التي تصدرها.

ولا تكون قرارات المجلس المنصوص عليها في البنود (٥،٦،٧،٨،٩) نافذة إلا بعد اعتمادها من مجلس الوزراء.

مــــادة (٨)

يمثل رئيس المجلس الهيئة أمام القضاء، وفي علاقاتها مع الغير.

مــــادة (٩)

يجتمع المجلس مرة كل شهر على الأقل، بدعوة من رئيسه، وكلما طلب ذلك ثلاثة من الأعضاء.

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس، ولاتجوز الإنابة في الحضور أو التصويت.

مــادة (١٠)

تكون جلسات المجلس سرية، وتدون محاضر الجلسات والقرارات في سجل خاص مرقم الصفحات ويوقع محضر كل جلسة من رئيس المجلس وأمين السر.

مــــادة (١١)

للمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بهم من العاملين بالهيئة أو غيرهم من ذوي الخبرة، ويكون للمدعوين الاشتراك في المناقشات دون أن يكون لهم حق التصويت.

مـــادة (١٢)

للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجاناً دائمة أو مؤقتة لمعاونته في دراسة ما يعرض عليه من موضوعات، وله أن يضم إلى تلك اللجان أعضاء من داخل الهيئة أو من خارجها.

مـــادة (١٣)

لرئيس المجلس حق التوقيع عن الهيئة، وللمجلس الحق في أن يفوض مدير عام الهيئة، أو غيره من العاملين بها حق التوقيع، منفردين أو مجتمعين، وذلك في الموضوعات التي يحددها المجلس.

مـــادة (١٤)

لا يعتد بخاتم الهيئة على أوراقها إلا إذا كان مقترناً بتوقيع رئيس المجلس أو الشخص المفوض بالتوقيع.

مـــادة (١٥)

لا يجوز أن يكون لرئيس المجلس أو لأي عضو من أعضائه، أو لأحد العاملين بالهيئة، مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في العقود التي تبرم مع الهيئة أو لحسابها، أو المشروعات التي تقوم بها أو أي مجال آخر من مجالات نشاطها.

مـــادة (١٦)

يكون للهيئة مدير عام يصدر بتعيينه قرار من المجلس، ويتولى تحت إشراف المجلس وفي إطار السياسة العامة للهيئة، تصريف جميع شؤونها الفنية والإدارية والمالية، وفقا للوائح والنظم المقررة، وفي حدود الموازنة السنوية، وبوجه خاص ما يلي:

١ ـ إعداد جداول أعمال المجلس ومتابعة تنفيذ قراراته.

٢ ـ الإشراف العام على الإدارات الفنية والمالية والإدارية بالهيئة.

٣ – الإشراف على حسن سير العمل بالهيئة وإعداد التقارير المطلوبة للعرض على المجلس.

٤ – اقتراح المواصفات القياسية المعدة للاعتماد من المجلس.

٥ – إعداد مشروع الموازنة التقديرية السنوية للهيئة وحسابها الختامي.

٦ – اقتراح منح علامات الجودة واعتماد المختبرات للجهات الراغبة.

٧ – الاتصال بالجهات المختصة بالمواصفات والمقاييس بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتنسيق معها.

٨ – تلقي المعلومات أو البيانات أو الوثائق الخاصة بالمواصفات والمقاييس وموافاة أجهزة الدولة بما تطلبه منها.

٩ – أي أعمال أخرى يكلفه بها المجلس وفقاً لأحكام هذا القانون.

الفصل الرابـــع :

الوحدات الإدارية للهيئة :

مـــادة (١٧)

يصدر بالهيكل التنظيمي للهيئة وتحديد الإدارات التي تتألف منها وتعيين اختصاصاتها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس الإدارة.

مـــادة (١٨)

يجوز بقرار من المجلس إنشاء أقسام في الوحدات الإدارية التي تتألف منها الهيئة وتعيين اختصاصاتها وتعديلها بالإلغاء أو الإضافة أو الدمج.

الفصل الخـــامس :

النظام المالي للهيئة :

مـــادة (١٩)

تتكون الموارد المالية للهيئة من:

١ – الأموال والاعتمادات المالية التي تخصصها لها الدولة.

٢ – الإيرادات التي تحققها من ممارسة أنشطتها.

٣ – القروض والتسهيلات الائتمانية.

٤ – الهبات والوصايا والتبرعات والمنح.

٥ – الموارد الأخرى التي يعتمدها مجلس الوزراء بناء على عرض مجلس الإدارة واقتراح الوزير.

مـــادة (٢٠)

يكون للهيئة موازنة سنوية تقديرية يتم إعدادها طبقا للقواعد التي تحددها اللوائح الداخلية، كما يكون لها حساب خاص تودع فيه أموالها.

وتبدأ السنة المالية للهيئة من أول إبريل وتنتهي في آخر مارس من كل عام، على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي بنهاية مارس من العام التالي.

مـــادة (٢١)

للمجلس تعيين مراقب حسابات أو أكثر، ولمراقب الحسابات في كل وقت، الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الهيئة وسجلاتها ومستنداتها، وفي طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء واجبه على الوجه الصحيح.

وله أن يتحقق من موجودات الهيئة والتزاماتها، وفي حالة عدم تمكنه من ممارسة هذه الحقوق، يرفع تقريراً بذلك إلى المجلس.

مـــادة (٢٢)

يرفع المجلس إلى مجلس الوزراء تقريراً مفصلاً عن أوجه نشاط الهيئة ومشروعاتها وسير العمل فيها ومركزها المالي في موعد لايتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، متضمناً اقتراحاته وتوصياته ومشفوعاً بصورة من تقرير مراقب الحسابات.

الفصل السادس :

أحكام عامـــة :

مــــادة (٢٣)

لمجلس الوزراء، في أي وقت، أن يطلب من الهيئة تقديم تقارير عن أوضاعها الإدارية والمالية والفنية، أو أي وجه من وجوه نشاطها أو أي معلومات تتعلق بها.

وله أن يصدر للهيئة توجيهات عامة، بشأن ما يجب عليه اتباعه في الأمور المتعلقة بالمصلحة أو السياسة العامة.

مــــادة (٢٤)

يكون لموظفي الهيئة الذين يصدر بندبهم قرار من الوزير صفة مأموري الضبط القضائي في ضبط وإثبات ما يقع من مخالفات لأحكام التشريعات المنظمة للمواصفات والمقاييس.

مــــادة (٢٥)

يسري على موظفي الهيئة قانون الخدمة المدنية المشار إليه فيما لم يرد بشأنه نص في اللوائح المنظمة لشؤون العاملين بالهيئة..

يصدر الوزير بناء على اقتراح المجلس، القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مــــادة (٢٧)

فيما عدا القسم المختص بحماية المستهلك بوزارة الاقتصاد والتجارة والاختصاصات المقررة له بمقتضى القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه، تلغي إدارة المواصفات والمقاييس وحماية المستهلك بالوزارة، كما ينقل قسم الموارد والمختبر المركزي بوزارة الشؤون البلدية والزراعة إلى الهيئة.

وينقل من يري نقله من العاملين بكل من الإدارة والقسم المذكورين إلى الهيئة بذات أوضاعهم ومرتباتهم وجميع المزايا الأخرى المقررة لهم وقت النقل.

مـــــادة (٢٨)

تلغي اللجنة الاستشارية للمواصفات القياسية المنصوص عليها في القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٠ المشار إليه.

مـــــادة (٢٩)

يلغي كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مـــــادة (٣٠)

علي جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون. وينشر في الجريدة الرسمية.

حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري

بتاريخ: ١٩/٤/١٤٢٣هـ

الموافق: ٣٠/٦/٢٠٠٢م

نص كلمة صاحب
السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر
بعد أن تسلم وثيقة مشروع الدستور الدائم للدولة *

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة الأعزاء رئيس وأعضاء لجنة إعداد الدستور، الحمد لله الذي بلغنا لتحقيق غايتنا بوضع دستور دائم للبلاد يرسي الدعائم الأساسية للمجتمع وينظم سلطات الدولة ويجسد المشاركة الشعبية ويضمن الحقوق والحريات لأبناء هذا الوطن، تقوم أسسه على مباديء ديننا الإسلامي الحنيف وتراث أجدادنا وتعكس نصوصه المفهوم الحضاري لواقع انتمائنا الذي نعتز به.

نشكركم أيها الاخوة الأعزاء علي ما بذلتموه من جهود مخلصة لإنجاز هذا الدستور سائليه سبحانه وتعالي أن يجعل فيه الخير لوطننا وشعبنا وأجيالنا القادمة.

ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

---

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ٣ / ٧ / ٢٠٠٢م .

مقابلة صحافية مع

معالي السيد سلطان محمد الكواري مدير إدارة القروض العقارية ببنك قطر الوطني حول النهضة العمرانية في دولة قطر *

س : كيف ترى الطفرة العمرانية التي تشهدها قطر وما هي أسبابها وما تقييمك لها؟

ج : هناك طفرة عمرانية تشهدها البلاد لم يسبق لها مثيل. ونحن نرى أن توسع حدود مدينة الدوحة يومياً حتى تكاد مدينة الدوحة تتشابك مع القرى المجاورة لها، وكل ذلك دليل على هذه الطفرة العمرانية، كما أن هذه الطفرة العمرانية لا توجد في مدينة الدوحة فقط.. وإنما في جميع المدن والضواحي الاخرى ولا سيما في المناطق المجاورة لحقل غاز الشمال حيث بدأ العدد السكاني يتزايد نتيجة للتوسع في حقول الغاز في تلك المنطقة الذي يستدعي توفير مناطق سكنية مجاورة لهذه الأعمال، وهذه الطفرة العمرانية هي عادية نمت مع توسع البلاد في الأنشطة التجارية والانفتاح السياسي والاقتصادي مع الشركات والمؤسسات المحلية والعالمية.

س : هل ارتفعت تمويلات البنوك للعقارات.. وما تفسيرك لذلك؟

ج : أنشطة البنوك في تمويل النهضة العمرانية ما زالت أنشطة محدودة والمساهمات التي تقدمها البنوك لا تتماشى مع الطفرة العمرانية المتزايدة حيث إن جميع البنوك العاملة في الدولة هي بنوك تجارية وقروضها قصيرة الأجل الأمر الذي لا يشجع المستثمر في العقار على أخذ قروض من

---

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ٣ / ٧ / ٢٠٠٢م .

هذه البنوك والدولة الآن مع هذا النمو العمراني الكبير في حاجة إلى بنوك عقارية متخصصة تقدم التمويل طويل الأجل للمستثمرين المحليين في النشاط العقاري ونحن نأمل أن نرى هذه البنوك المتخصصة في فترة قريبة حيث أن جميع الدول يوجد بها بنوك عقارية تساهم في نشاط النهضة العمرانية وتحقق أهداف التنمية في النشاط العمراني.

والبنوك التجارية التي تساهم حالياً في بعض المشاريع العمرانية هي بنوك مقيدة بحكم القانون ولذلك نجد أن فوائدها عالية على المستثمر الذي ربما يلجأ إلى التأجيل أو يلجأ إلى المساهمة في مشاريع عمرانية صغيرة حتى لا يتحمل أعباء الفوائد البنكية الكبيرة.

س : هل يعتبر الاستثمار في قطاع العقارات استثماراً مربحاً في الفترة الحالية؟

ج : منذ فترة قديمة والمواطنون يلجأون إلى الاستثمار في قطاع العقارات سواء بالبيع أو الاستئجار حيث إن نشاط العقارات في قطر مشجع لسببين رئيسيين أولا لوجود الأمان في الاستثمار في هذا النشاط وكذلك البعد عن الخسائر المالية الكبيرة.. ثانياً: وجود الطلب الكبير على الاستئجار سواء عن طريق المؤسسات الخاصة لذلك نجد أن الاستثمار في قطاع العقارات استثمار مربح ويشكل دخلاً آخر للموظف أو المستثمر القطري.

وفي الفترة الحالية ربما يتساءل الكثيرون عن هذه الطفرة الكبيرة في قطاع البناء ونحن نلاحظ جميعاً عدم وجود شكوى من المستثمرين سواء في حالة البيع أو في حالة الاستئجار وإنما هناك طلبات أكثر من العرض المتاح في البلاد ولو نظرنا إلى منطقة الخليج الغربي الدفنة لوجدنا خير مثال أن المؤسسات الكبرى تتسابق على استئجار الابراج بل إن المالك يقف حائراً من عدد المتقدمين لاستئجار برجه أو مبناه، وهذا دليل على أن السوق

ما زال في حاجة إلى وحدات سكنية اكثر سواء كانت وحدات صغيرة أو على مستوى أبراج كبيرة.

وأعتقد أن السوق لعشر سنوات قادمة سوف يحتاج إلى وحدات سكنية وسوف يستوعب جميع المباني المستثمرة في هذا القطاع لأن السوق يتوسع بقدر أكبر من توسع القطاع العقاري.

س: لماذا ارتفعت أسعار الإيجارات الخاصة بالشقق رغم زيادة المعروض؟

ج : الإيجارات ما زالت مناسبة بالنسبة للمستأجر حيث إن أسعار الإيجارات في متناول الجميع سواء ايجار شخصي أو إيجار مؤسسة، وأن هذا الارتفاع الذي طرأ على الإيجارات هو ارتفاع نسبي وبسيط ونحن لا نستطيع أن نقارن الإيجارات بسبب سنوات سابقة حيث توجد نسبة مئوية في العالم ككل تطرأ على ارتفاع نسبة العقارات في الإيجار أو البيع، وهذا شيء عادي وليس في قطر فحسب، بل في سائر الدول.. ومن الملاحظ أن الإيجارات أو المباني المباعة في قطر نسبتها أقل من الدول الأخرى ولا سيما الدول المجاورة فالملاحظ في السوق أن مساهمة الدولة بشكل عام في ٥٠ إلى ٦٠٪ في قطاع المباني حيث إن الدولة تقوم بتوزيع ألفي قطعة ارض سكنية على المواطنين سواء لبناء مساكن شعبية أو كبار الموظفين أو هبات أميرية خاصة. وكذلك تقوم الدولة ببناء ألف وخمسمائة وحدة سكنية سنوياً لبناء مساكن كبار الموظفين ومساكن شعبية تصل تكلفتها إلى سبعمائة مليون ريال قطري سنوياً إضافة إلى ذلك بناء المساجد والمدارس والمؤسسات الحكومية والأندية ولذلك نجد أن الدولة مساهمتها كبيرة لذلك فإنها تساعد على تنمية قطاع العقارات في الدولة.. إضافة إلى ذلك هناك مساهمة أخرى تشكل ٨٠٪ في قطاع الإستئجار أي أن الدولة تقوم بإستئجار ما نسبته ٨٠٪ من العقارات المعروضة كسكن لموظفي الدولة أو لمؤسساتها أو وزاراتها الأخرى، وهذا شيء جيد يساعد المستثمر

على التوجه للاستثمار في هذا القطاع حيث إن التعامل مع الدولة يعطي الأمان للمستثمر بضمان وصول هذه الإيجارات دون مشاكل ودون اللجوء إلى المحاكم أو غيرها.

س: لماذا لا تقوم الدولة ببناء وزاراتها ومؤسساتها بدلاً من اللجوء الى الإيجار؟

ج: هذا السؤال يطرحه الكثيرون من الناس ولكن توجد لدى الدولة رؤية أخرى أهمها دعم المواطن وتشجيعه للاستثمار في هذا القطاع الحيوي الهام وذلك بتوفير دخل آخر يستطيع من خلاله أن يطور نفسه وأن يعيش حياة سعيدة.

س: هل تعتقد أن الاستثمار في قطاع العقارات في الدولة يختلف عن الدول المجاورة؟

ج: لا يوجد اختلاف كبير فالمستثمر في قطر نفس المستثمر في الدول المجاورة، ولكن في السوق القطري نجد أن المستثمر يستطيع أن يستثمر بمبالغ محدودة أو مناسبة، وهذا خلاف ما يجري في الدول المجاورة حيث إن الاستثمارات نجدها في مشاريع بمئات الملايين أو المليارات، فالإستثمار في المشاريع الكبيرة هو تجربة جديدة بالنسبة للدول المجاورة ربما تصادف عقبات لكن في المستقبل سوف تمر هذه التجارب على دولة قطر بعد أن تصل إلى حاجة ملحة لمشاريع إستثمارية كبيرة في قطاع العقارات والمستثمر في قطر لا يجد صعوبة في شراء الأراضي وكذلك البناء حيث إن الأراضي في قطر أسعارها مناسبة، وأن الأسعار تقل عن الدول المجاورة، كما أن شركات البناء اسعارها مقبولة حيث إن المتر المربع يصل من ٨٠٠ ريال الى ١٢٠٠ ريال حسب المواصفات وهذه الأسعار لا تشكل أي عبء على المستثمر القطري لذلك نجد أن الاستثمار في القطاع العقاري هو الأفضل ولا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر وانخفاض الفائدة في البنوك

المحلية فنجد أن معظم المستثمرين توجهوا للاستثمار في قطاع العقارات أو في الاسهم حيث إن هذين القطاعين يعتبران من أفضل الاستثمارات في السوق المحلي.

س : وهل تعتقد أن بناء الأسواق الجديدة والمجمعات التجارية ظاهرة صحية في قطر، وهل السوق المحلي يستوعب كل ذلك؟

ج : كان السوق التجاري السابق في قطر سوقاً صغيراً يتماشى مع التنمية السكانية أما اليوم فنجد أن حجم التنمية السكانية قد زاد كثيراً بزيادة الأنشطة التجارية والانفتاح السياحي لذلك وجب على المستثمرين وعلى الدولة أن تدعم المستثمر في بناء مجمعات تجارية حديثة بنمط حديث وهي المجمعات ذات المبنى الواحد الواسع المكيف الهواء حيث إن مثل دولة قطر تصل فيها درجة الحرارة فوق ٣٥ درجة فهي في حاجة إلى مجمعات مغطاة ومكيفة لتكون متنفساً للأسر وللمتسوق ولا سيما في فصل الصيف كما أن هذه المجمعات تساعد على جذب وتنشيط الحركة السياحية في قطر.. فإننا نرى أن بناء هذه المجمعات أصبح ضرورة مطلوبة لدى الجميع، والملاحظ حاليا أن كل المتسوقين توجهوا للشراء وقضاء أوقاتهم في هذه المجمعات وأصبحت المحلات القديمة تعاني من قلة المستثمرين وهذا أمر طبيعي بحكم التطور والتقدم الاقتصادي في البلاد.

فالمطلوب من المسؤولين ولا سيما وزارة الشؤون البلدية أن تضع تنظيماً لهذه الطفرة العمرانية، وأن تضع حدوداً لكل المدن والقرى المسموح بالمباني فيها حيث إن الملاحظ حالياً أن التمرد يتم بشكل عشوائي دون دراسة ودون وضع ضوابط حدودية سواء لمدينة الدوحة أو المدن والقرى الأخرى الذي يشكل عبئاً كبيراً على الدولة لتوصيل الخدمات ولا سيما البنية التحتية لهذا التوسع المتزايد كما أن المستثمر يحتاج إلى توجيه من القطاعات الحكومية حيث إن المستثمر القطري قليل الخبرة في هذا القطاع

أي المقصود به أن يوجه الاستثمار العقاري في مناطق يزيد فيها الطلب أي أن لا يستثمر في مناطق بعيدة ربما لا يجد المستأجر أو المستثمر لهذه العقارات.

نص قانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٢
بشأن الدين العام الصادر عن سمو الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني نائب الأمير وولي العهد في دولة قطر *

بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل، وبخاصة على المواد (٢٢)، (٢٣)، (٣٤)، (٥١) منه.

وعلى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٢ بتنظيم السياسة المالية العامة في قطر، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٦ .

وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ بشأن الموازنة العامة للدولة .

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ بإنشاء مصرف قطر المركزي، المعدل بالقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٧ .

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٣ بتنظيم وزارة المالية والاقتصاد والتجارة وتعيين اختصاصاتها .

وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٥ بشأن ديوان المحاسبة، المعدل بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٩ .

وعلى القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ بإنشاء سوق الدوحة للأوراق المالية .

وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٨ بشأن الدين العام .

وعلى الأمر الأميري رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ بتعديل تشكيل مجلس الوزراء،

وعلى اقتراح وزير المالية .

---

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ٣ / ٧ / ٢٠٠٢م .

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء، وبعد أخذ رأي مجلس الشورى، قررنا القانون الآتي:

مـــادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون، تكون للكلمات والعبارات التالية، المعاني الموضحة قرين كل منها، ما لم يقتض السياق معنى آخر:

- الدولة: دولة قطر.
- الحكومة: حكومة دولة قطر.
- الوزارة: وزارة المالية.
- الوزير: وزير المالية.
- المصرف: مصرف قطر المركزي.
- المحافظ: محافظ المصرف.
- أوراق الدين العام: السندات وأذونات الخزانة الصادرة بالنيابة عن الحكومة وبمقتضى أحكام هذا القانون.
- السند: سند الدين العام الذي تسجل قيمته الاسمية باسم مالكه أو لحامله.
- إذن الخزانة: صك المديونية الذي تسجل قيمته الاسمية باسم مالكه أو لحامله.
- العوائد: مبالغ دورية تدرها أوراق الدين العام في تاريخ استحقاقها وأي مكاسب رأسمالية تتحقق نتيجة بيع وشراء أوراق الدين العام وأي علاوات تدفع بسبب الوفاء بقيمة السند قبل تاريخ استحقاقها.
- صندوق الوفاء: الأموال واستثماراتها التي ترصد للوفاء بقيمة إصدار أو أكثر، من إصدارات أوراق الدين العام والالتزامات المترتبة على الصندوق.

المقرض أو المكتتب: المقرض للحكومة ومالك أوراق الدين العام سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، قطرياً أو أجنبياً، مقيماً في الدولة أو خارجها.

مـــادة (٢)

يرخص للحكومة، بموجب هذا القانون، أن تقترض مبالغ بالريال القطري أو بأي عملة أخرى عن طريق إصدار أوراق الدين العام، أو عن طريق الاقتراض المباشر. وتحدد المبالغ المطلوب اقتراضها والمزايا المراد منحها لحملة أوراق الدين العام من وقت إلى آخر بقرار من مجلس الوزراء بعد أخذ رأي المصرف.

مـــادة (٣)

يحدد بقرار من الوزير، بعد التشاور مع المحافظ، القيمة الاسمية لكل إصدار من إصدارات أوراق الدين العام وطريقة إصداره والأغراض التي صدر من أجلها ومدته وكيفية طرحه على المقرضين والمكتتبين داخل الدولة وخارجها.

وللوزير أو من يفوضه التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بإصدارات أوراق الدين العام واتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدارها خارج الدولة.

مـــادة (٤)

تكون إصدارات أوراق الدين العام في شكل سندات أو أذونات خزانة.

مـــادة (٥)

يتولى المصرف نيابة عن الحكومة إصدار وإدارة أوراق الدين العام التي تطرح في الدولة.

مـــادة (٦)

لا يجوز أن تزيد المدة بين تاريخ إصدار أوراق الدين العام وآخر موعد للوفاء بها على ثلاثين سنة بالنسبة للسندات، وعلى سنة واحدة بالنسبة

لأذونات الخزانة.

مـــادة (٧)

١- تطرح أوراق الدين العام للاكتتاب ويجوز تملكها وتداولها بين القطريين وغير القطريين ما لم ينص قرار الإصدار على غير ذلك.

٢- إذا زادت قيمة طلبات الاكتتاب على قيمة الإصدار، جاز للمصرف إعادة توزيع أوراق الدين العام على طالبي الاكتتاب.

٣- يجوز للمصرف أن يلغي الاكتتاب إذا رأى ذلك مناسباً، بشرط أن يكون الإلغاء قبل يومي عمل في الدولة من التاريخ المحدد للإصدار.

مـــادة (٨)

١- تقيد أوراق الدين العام الصادرة من المصرف باسم مالكيها في سجلات خاصة لدى المصرف أو عن طريق الوكيل المرخص له بذلك من المصرف، ولا تنتقل ملكيتها إلا بعد إجراء القيد بتلك السجلات.

٢- يجوز قيد أوراق الدين العام التي تصدر خارج الدولة، من جهة أخرى غير المصرف، في سجلات خاصة تمسكها تلك الجهة.

٣- يجوز، في جميع الحالات، إصدار أوراق الدين العام لحاملها.

٤- تسري على أوراق الدين العام الصادرة بناء على اتفاقيات خاصة مبرمة بين الحكومة وأشخاص أجنبية أحكام هذه الاتفاقيات بشأن تسجيل تلك الأوراق والآثار المترتبة على ذلك.

مـــادة (٩)

ترصد الوزارة سنوياً المبالغ اللازمة لمصروفات إصدار أوراق الدين العام وإدارتها وأداء عوائدها والوفاء بقيمتها حال استحقاقها.

مـــادة (١٠)

إذا صادف الميعاد المعين للوفاء بقيمة أوراق الدين العام أو عوائدها عطلة رسمية، امتد الميعاد إلى أول يوم عمل بعد انقضاء العطلة مباشرة.

مـــادة (١١)

لا يجوز الوفاء بقيمة أوراق الدين العام قبل حلول مواعيد استحقاقها النهائي إلا إذا نص في قرار الإصدار على وفاء اختياري جزئي أو كلي يتم في ميعاد سابق.

مـــادة (١٢)

مع عدم الإخلال بنص المادة (٨) من هذا القانون، تعتبر القيود المدونة في السجلات التي يحتفظ بها المصرف إثباتاً قانونياً لملكية أوراق الدين العام.

مـــادة (١٣)

١- يجوز للمصرف إنشاء صناديق للوفاء بقيمة الدين العام، ويتولى المصرف إدارة هذه الصناديق واستثمار أموالها.

٢- تؤدي الوزارة للمصرف مخصصات صناديق الوفاء في المواعيد المبينة بقرارات إصدار أوراق الدين العام.

٣- تضاف إلى كل صندوق من صناديق الوفاء العائدات الناتجة من استثمار الأموال المودعة فيه.

٤- يجوز للمصرف استثمار أموال الصندوق في شراء أوراق الدين العام التي خصص الصندوق للوفاء بقيمتها، والتي لم يحل موعد استحقاقها.

٥- إذا زادت أموال الصندوق على المبلغ اللازم للوفاء بقيمة أوراق الدين العام، اعتبرت الزيادة إيراداً عاماً للدولة، وإذا نقصت هذه الأموال عن المبلغ

اللازم للوفاء بذلك الدين، تتحمل الدولة وحدها العجز، ولا يجوز لها في هذه الحالة تغطية العجز بالاقتراض من المصرف.

٦- يعد المصرف في نهاية كل سنة مالية، كشوفاً يبين فيها المركز المالي لصناديق الوفاء، ويرسلها للوزارة، ويرفعها الوزير إلى مجلس الوزراء.

٧ ـ تخضع حسابات صناديق الوفاء ومعاملاتها لرقابة ديوان المحاسبة.

مـــادة (١٤)

يجوز تداول أوراق الدين العام في سوق الدوحة للأوراق المالية، أو غيرها من الأسواق المالية الأجنبية، أو من خلال أي نظام تداول آخر معمول به في الدولة.

مـــادة (١٥)

لا تخضع عوائد أوراق الدين العام للضرائب.

مـــادة (١٦)

يقدم المصرف للوزير تقارير ربع سنوية عن أوراق الدين العام، وتنشر هذه التقارير في نشرة المصرف.

مـــادة (١٧)

يصدر الوزير بعد التشاور مع المحافظ اللوائح والقرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، وإلى أن تصدر هذه اللوائح والقرارات والتعليمات يستمر العمل باللوائح والقرارات والتعليمات المعمول بها حالياً فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مـــادة (١٨)

يلغى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٨ المشار إليه، كما يُلغى كل حُكم يُخالف أحكام هذا القانون.

مـــادة (١٩)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

جاسم بن حمد آل ثاني
نائب أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري
بتاريخ: ٢٧/٤/١٤٢٣هـ
الموافق: ٨/٧/٢٠٠٢م

مقابلة صحافية مع
معالي السيد أحمد مصطفى الدابي سفير جمهورية السودان في دولة قطر حول العلاقات المشتركة بين دولة قطر وجمهورية السودان *

س : في البداية نريد من سيادتكم إلقاء الضوء على التطورات السياسية والاقتصادية في العلاقات المشتركة بين قطر والسودان؟

ج : في البدء قبل أن أسترسل في الحديث أود أن أشكر جريدة الراية على مبادراتها المستمرة فيما يخص الشعب السوداني وقد تعودنا على ذلك في كثير من المناسبات وما زلنا ، أما فيما يتعلق بمسألة العلاقة السودانية – القطرية فمنذ جئت إلى هذه الديار وجدت أن جذور هذه العلاقة ممتدة إلى سنوات طويلة، ولم تكن وليدة الظروف الحالية، وذلك منذ أن نشأت قطر كدولة مستقلة والسودان له علاقات متينة ومتميزة معها منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، بل زادت هذه العلاقة ثباتاً وعمقاً ولا سيما في ظل وجود عدد كبير من الجالية السودانية في الدوحة والذين تمكنوا من خلق نوع من الوجود الخاص والعلاقة المتميزة مع الشعب القطري وأصبحت الكثير من الرؤى والمفاهيم مشتركة، ولا غرابة في ذلك حيث إن معظم أبناء قطر يتشابهون في كل عاداتهم وتقاليدهم مع أبناء السودان، وهو ما مكن من تطوير العلاقة وتميزها.

س : بشكل أكثر تفصيلاً كيف تصفون العلاقات السياسية بين البلدين؟

ج : من الناحية السياسية تعتبر العلاقة السياسية السودانية ـ القطرية قد

---

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ٨ / ٧ / ٢٠٠٢م .

خطت خطوات متقدمة جداً في السنوات الأخيرة وربما تجاوزت بذلك العلاقات الدبلوماسية العادية بين الدول وبعضها البعض ووصلت لمراحل متقدمة من الإخاء والتمازج والترابط القوي، وقد أصبحت أكثر متانة من خلال العلاقة المتميزة بين زعيمي البلدين حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وفخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير، وتطورت إلى كافة المناحي الأخرى، أصبحت لنا لقاءات مستمرة مكنت من أن دولة قطر تدخلت أيضاً لمحاولة حل مشكلات السودان ومعاناة شعبه، كمشاكل عدم الاستقرار الأمني مع دول الجوار وخلافه، وخير مثال على ذلك المبادرة التي قام بها سمو أمير البلاد المفدى حفظه الله فيما يخص المشكلة بين السودان وإرتريا ونجاح هذه المبادرة بصورة طيبة الأمر الذي مكنا من أن نصل إلى حالة من شبه الاستقرار مع دول الجوار رغم وجود بعض العناصر الخارجة عن السودان داخل هذه البلاد إلا أن الإجراءات ما زالت مستمرة بين السودان وإرتريا لتليين الأمور ووضعها في مسارها الصحيح بصورة مستمرة.

والآن هناك وفد إرتري كبير موجود في الخرطوم وسبق ذلك وفود كثيرة سودانية ذهبت لإرتريا، وعقدنا اتفاقات كثيرة بين الحزبين الحاكمين في السودان والآن هناك مباحثات تدور في الخرطوم بين الحزب الحاكم الإرتري والحزب الحاكم بالسودان، وهناك مبادرة من الرئيس اسياس افورقي أتوقع أن تنجح إن شاء الله ما بين البشير والمعارضة وكل هذا ينبع من الأساس وهو المبادرة القطرية التي تدخل فيها سمو أمير البلاد.

وفيما يخص العلاقة السياسية أيضاً تم تطويرها من خلال اللجان المشتركة الوزارية ما بين السودان وقطر، وانعقدت اللجنة الوزارية المشتركة في شهر يناير الماضي وتجاوزت العلاقات السياسية بين الدولتين بأن أصبح هناك تفعيل حقيقي لما يقال وترجمة ذلك على أرض

الواقع، وكان هناك وفد لرجال الأعمال والاقتصاد القطري وهو وفد كبير وعلى رأس هذه اللجنة الوزارية كان وزير المالية القطري، بمعنى أن العلاقة تطورت إلى علاقات مصالح استراتيجية تم ترجمتها اقتصادياً ما بين السودان وقطر ونتوقع أيضاً زيارة وزير الاقتصاد والتجارة القطري على رأس وفد من رجال الأعمال لاستثمار ما تم الاتفاق عليه في اللجنة الوزارية المشتركة إن شاء الله في الشهور القادمة.

س : وماذا عن التعاون الاقتصادي بين قطر والسودان وحجم التبادل التجاري بين كلا البلدين؟

ج : بالتأكيد هناك نشاط كبير في هذا المجال، ولا سيما أن هناك كثيراً من القرارات التي صدرت عن اللجنة الوزارية المشتركة، وكمثال هنالك مجلس رجال الأعمال المشترك الذي عقد اجتماعاً في الخرطوم وبعده اجتماعاً آخر في الدوحة في مايو الماضي وأعلنت شركة مساهمة مشتركة من رجال المال القطريين ورجال الأعمال السودانيين، وأيضا هنالك قرار بإنشاء المركز التجاري السوداني في الدوحة، ونحن سلمنا وزارة المالية الإجراءات الخاصة به وتم تحويل الأمر للجهات المختصة لاتباع اللازم وتخصيص قطعة الأرض التي سيقام عليها المركز.

كذلك هنالك المركز التجاري القطري الذي صدق عليه ومتوقع أن ينشأ في الخرطوم وعمل استثمارات في مجال الزراعة والأعلاف في السودان، وغيرها من المشروعات التي من الصعب رصد حجمها التجاري إلا أنه من التأكيد في تزايد دائم. وربما شجع ذلك انفتاح القطاع الخاص على الاستثمارات سواء في قطر أو السودان وتشجيع القيادة القطرية والسودانية لهذا الاتجاه.

س : سعادة السفير على المستوى الداخل في السودان مرت أكثر من ١٣ عاماً على ثورة الإنقاذ. فكيف تقيمون مسيرة الحزب الحاكم في إطار

بعض القضايا الهامة كالديمقراطية والتعددية وأزمة الجنوب؟

ج : نحن في السودان نكون صادقين دائماً مع أنفسنا فقد قامت الثورة ضد دعاة الديمقراطية التي كانت موجودة آنذاك فقد كانت فوضى تضرب في كل أنحاء السودان، ووصل الأمر إلى أن عدم الاستقرار الأمني أصبح سمة من سمات السودان ويضرب به المثل، وكان السوداني لا يأمن حتى على مأكله أو مشربه أو بيته، وهذا ما كانوا يدعونه الديمقراطية فقامت ثورة الإنقاذ لإصلاح الأحوال ووضع الأمور في نصابها وعمل نوع من الاستقرار الأمني للدولة وللبلاد ومن ثم تنظيم الأمور السياسية.

وبعد أن قامت الثورة وجدت مقاومة من النفعيين الحزبيين الذين كانوا يريدون كراسي الحكم حتى ولو كان ذلك على حساب الشعب السوداني، وبالتالي فمن الطبيعي أن تكون هناك معارضة من الذين يجرون وراء المناصب وليس هدفهم في ذلك الديمقراطية، فقد جربنا الديمقراطية أكثر من ثلاث مرات في السودان وفشلنا فليس العيب في الديمقراطية ولكن العيب في التركيبة السودانية نفسها التي تتكون من عناصر جوهرية وعنصرية وتقليدية أصبحت هي التي تسير الحياة في السودان.

س: وما هي ملامح الديمقراطية السليمة التي يسعى إلى تحقيقها الحزب الحاكم بالسودان من وجهة نظركم؟

ج : لقد أعلنا أكثر مرة أن الديمقراطية لا بد أن تكون تكافؤ الفرص وحرية الشعب في أن يختار ممثلين من أبناء الشعب السوداني والحكومة السودانية فتحت المجال لمن يريد أن يشارك لكي يساهم مساهمته إذا كان هدفه فعلاً المساهمة في بناء السودان . الإخوة في الأحزاب التي حلت ناصبت الحكومة العداء، وطلب منهم المشاركة فرفضوا، ثم دعوناهم مرة أخرى للمشاركة من جديد لخلق قواعد في السودان أيضاً لم يأتوا بحجج كثيرة غير مقنعة على الإطلاق.

نحن لا نريد أن تكون الديمقراطية تعبيداً للفرد وأن يكون الفرد وحده هو الذي يحكم سواء كان ذلك باسم أجداده أو أسرته، نريد أن يختار الشعب السوداني الإنسان الناضج الذي يحكم بما يرضي الله ويرضي الرسول ويطمئن الشعب السوداني فإذا وجد ذلك في الشعب السوداني فالباب مفتوح أمامه، حتى في انتخابات الرئاسة التي جرت منذ سنتين فتح المجال أمام الجميع ورشح ٢١ سودانياً أنفسهم في الانتخابات، فلماذا لم يأت من يدعون أن الشعب السوداني يؤيدهم، وأنهم يمثلون الشعب السوداني ولماذا رفضوا المشاركة في الانتخابات بالتأكيد لخوفهم من الفشل.

س : مازال الحوار الوطني في السودان يراوح مكانه بين آن وآخر، فمرة يهدأ ومرة يتم تفعيله. فإلى أي مدى وصل الحوار بين الأحزاب والحكومة والفصائل المعارضة؟

ج : أول مؤتمر عقدته ثورة الإنقاذ الوطني في أكتوبر ١٩٨٩ هو مؤتمر الحوار الوطني، وقد انعقد في الخرطوم لمدة ثلاثة أشهر، ووضعت فيه استراتيجية ورؤية واضحة في كيفية إدارة البلاد والسلام ولكن عندما عرضت هذه المحاور على المعارضة لم توافق عليها ولم يشارك وحتى ذلك الوقت مازالت الحكومة تطالبهم بالعودة، فحزب الأمة الآن داخل السودان وهو أكبر الأحزاب الآن، أما الحزب الاتحادي فقد انشق إلى حزبين أحدهما داخل السودان والآخر خارج السودان.

وغير ذلك لا نرى أحزاباً سياسية كبيرة، وتجمع قرنق هو تجمع متمرد ليس له حزب سياسي وإنما يسعى للقتال لأغراض خفية ليست معروفة لنا حتى الآن وكافة وسائل السلام التي حاولنا من خلالها إدخال هذه المجموعة في قالب المواطنة لم تفلح، وأكثر من لقاء في نيجيريا ونيروبي وغيرهما حتى في أوروبا لم نتوصل إلى حل، وحتى الآن لدينا وفد يحاول

أن يحاورهم ويعمل معهم لحل أو اتفاق في نيروبي، الآن المباحثات مستمرة ونحن طرحنا بكل صدق ونية صادقة أن يكون هناك وقف لإطلاق النار غير مشروط لكي تستمر عملية السلام حتى لو استمرت سنة أو اثنتين لأنه إذا كان هناك قتال فلن يكون هناك حوار.

س : هناك تصريح منذ أيام لفخامة الرئيس البشير حول قرب السلام في الجنوب.. فكيف تنظرون إلى هذه التصريحات في ظل عدم جلوس الطرفين معاً؟

ج : نعتقد أنه لا يوجد فرصة أكبر من الفرصة الآن للوصول للسلام، أولا الحكومة التزمت بكل ما طلب منها من قضايا لكي تناقش في طاولة المفاوضات دون اقتتال وبالتالي عندما يصرح فخامة الرئيس بذلك فهو على يقين بذلك. بل إن الوفد السوداني الموجود في نيروبي مفوض تفويضاً كاملاً للوصول إلى اتفاق في هذا الأمر. إذن تبقى المعضلة في الطرف الآخر، فقد رفضوا من البداية وقف إطلاق النار حتى إن المبادرات التي سبقت ذلك كانوا يريدون فيها أن يتدخلوا في حكم السودان، يريدون أن تتغير حكومة الإنقاذ الموجودة الآن التي يتفاوضون معها فكيف يفكرون في إزالتها وإحضار عنصر آخر يحكم السودان وهي موجودة. وهل يقبل الإنسان أن يزيل نفسه ويمحي نفسه من الوجود، هذه شروط تعجيزية لا يريدون بها إكمال الحوار. فوقف إطلاق النار يعني أنهم لا يريدون السلام، وحل الحكومة الحالية شيء سابق حتى للوصول لسلام.. القضية إذن ليست حكومة وطنية، ولكن أن نصل لرؤية مشتركة لوقف هذا القتال، ثم ندخل في مفاوضات لحل مشكلاتنا الواحدة تلو الأخرى لكي نصل لمن يحكم السودان. والطرف الآخر يرفض حتى الدخول في مفاوضات، لذا نتمنى أن يكون هناك نوع من الضغوط عليه من الجهات التي تدعمه بأن يقبل بوقف إطلاق النار.

إذن ليست هناك رؤية واضحة لديه، لكن طرحنا كحكومة واضح فنحن مؤمنون بالحوار، وبأن السودان لا بد أن يكون واحداً.

س : ماذا إذن عن المبادرات العربية والدور العربي والإسلامي في الوساطة بين الحكومة والمعارضة؟

ج : هنالك دور بارز وآخر خفي للمساهمة في حل قضايا السودان لكافة الدول العربية الشقيقة، والدور البارز يتجلى في المبادرة المشتركة المصرية الليبية، وهي مبادرة شاملة قبلنا بها كحكومة دون أي نحدد أي شرط، علماً بأن هذه المبادرة كان سببها الطرف الآخر الذي يعارض الحكومة، ورغم أننا قبلناها دون قيد أو شرط رفضها الطرف الآخر، ووضعوا بعض القيود التي تقلل من فاعليتها، ونحن منذ أول يوم للمبادرة شكلنا وفداً حكومياً للجلوس مع الطرف الآخر، الذي مرت عليه ثلاث سنوات ولم يشكل وفداً للتفاوض معه.

س : وماذا عن العلاقات السودانية الأميركية التي تشهد تحسناً ملحوظاً في الفترة الأخيرة، ولاسيما بعد إزاحة الترابي من الحكم والتعاون ضد الإرهاب؟

ج : في الحقيقة نحن لا نربط ذلك بإزاحة الترابي على الإطلاق، بل نربطها بمستجدات فرضت نفسها على الساحة العالمية، والتغيرات التي حدثت في الساحة العالمية، فقد كانت هناك إدارة سابقة لإدارة بوش بقيادة كلينتون، وكانت تتخذ مواقف عدائية تجاه السودان، سواء بإعلانهم عن محاربة السودان أو دعم المعارضة، وكان الهدف منها استئصال النظام السوداني، ووصلت الحالة إلى ضرب مصنع الشفاء بالقنابل، وبتغير الإدارة الأميركية وظهور إدارة الرئيس بوش تغير التعامل مع الإدارة الجديدة التي أصبحت تبحث عن معالجة وليس استئصال النظام السوداني

وهو شيء إيجابي والدليل على ذلك عدد الوفود والمبعوثين إلى السودان الذين جاءوا للتأكد من أحوال السودان.

وقد تدخلت الإدارة الجديدة في معالجة بعض القضايا السودانية الخاصة بالحرب والسلام، وكانت هناك نقاط هامة خلال هذه العلاقة تم التركيز عليها سواء في محاولة وقف القتال أو محاربة الفقر والجهل، أو غيرها من القضايا التي تشغل السودان.

ونحن نعتبر أن الإدارة الأميركية بدأت تتعامل مع السودان معاملة عقلانية وعادلة، ونتمنى أن تكون الشفافية والحيادية دائماً بيننا وبين الولايات المتحدة، أميركا الآن تحاول أن تشارك في معالجة القضايا السودانية ونحن نثق أن لديها القدرة على التأثير على الطرف الآخر، أو الذين يدعمونهم بما فيها الإدارة الأميركية السابقة، ونعلم أن أميركا يمكنها أن تضغط في سبيل الوصول إلى سلام في السودان.

س : ما أسباب هذا التحول في العلاقة بين السودان والولايات المتحدة من وجهة نظركم؟

ج : الأميركان جربوا معنا كل شيء، وبالتالي هم ليسوا ضعيفي الرؤية ولكن بالعكس فرؤيتهم ثاقبة، ويقرؤون ما بين السطور ويعرفون ما يجري في الساحة السودانية، ويعلمون أن كل تجاربهم لم يتوصلوا إلى خلاصتها إلا بالحوار مع الحكومة والشعب السوداني، وبالقطع السودان لا يقبل أي اشتراطات من أي طرف أياً كان، ولكن طلب من الأميركان التدخل لمعالجة الأمر وبالتالي أعطيناهم كل ما يمكن من معلومات حتى يتمكنوا من الرؤية عن قرب لأنهم كانوا يستقون معلوماتهم من الخارج ومن المعارضة، الآن أصبحوا أكثر قرباً ويعملون من داخل الخرطوم.

س: وهل تعتقد أن التعاون الأمني بشكل خاص كان من أهم أسباب هذا التحول في العلاقة؟

ج : التعاون الأمني مع الأميركان ليس جديداً، وليس بعد ١١ سبتمبر فقد كان موجوداًمنذ سنين طويلة حتى إنه توقف لفترة ولكنه استمر لسنوات قبل ١١ سبتمبر، ولو يتذكر البعض فإن هناك مجموعات أمنية أميركية موجودة في السودان لأكثر من عام قبل ١١ سبتمبر، وهي تتعاون مع الجهات الأمنية السودانية وتحاور وتنقب وتفتش لكي تتأكد من كل الاتهامات التي يتهموننا بها سواء كانت إرهاباً أو رقاً، أو انتهاكات لحقوق الإنسان وهي جميعاً اتهامات غير صحيحة، إذن كان لابد أن يكونوا موجودين ليروا بأنفسهم ذلك، والحمدلله الآن وصل الأميركان إلى قناعة بأن السودان ليس هو السودان الذي كان يصور بشكل غير صحيح سابقاً والدليل أن السفارة الأميركية انتقلت إلى موقعها في الخرطوم وتباشر عملها بشكل منتظم.

المؤتمر الصحافي
الذي عقده سمو الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر عقب الجلسة الختامية للدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدوحة *

أكد وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أن أمن دولة الكويت هو « أمن كل دول المجلس وهو أمن مترابط ومتماسك بشكل واضح ، وأن ما تعتبره الكويت خطراً على أمنها تعتبره دول مجلس التعاون خطراً على أمنها أيضاً » ، كما أكد حرص دول الخليج على أمنها ، مشيراً إلى أن قطر أعلنت بكل صراحة عن الاتفاقية الأخيرة مع الولايات المتحدة عندما وقعتها ، وجدد التأكيد على أن هذه الاتفاقية « ليست اتفاقية عسكرية بحتة ولكن تنفيذية لاتفاقية عسكرية وقعت بعد احتلال دولة الكويت عام ١٩٩١م » ، ونبه إلى ما قامت به وسائل إعلام من « تضخيم » لهذه الاتفاقية « لأهداف معينة وبسبب بعض الظروف الجارية » .

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده الشيخ حمد عقب الجلسة الختامية للدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدوحة عصر أمس ، ولفت خلاله إلى أن بلاده هي « آخر الدول التي فتحت أبوابها للقواعد الأجنبية ، وكان من المفروض أن نكون أول ناس لأن دولة قطر من أصغر الدول في مجلس التعاون ، ونحن معنيون بالأمن ومعنيون باستقرار قطر ، ولذلك فالاتفاقية معنية بهذا الأمر » .

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٢م، العدد ١٢٩٦٩ .

وأكد في هذا الصدد ، أن الاتفاقية القطرية - الأمريكية « ليست موجهة لأي طرف آخر » . وقال « أنتم والعراق تعرفون أن مواقف قطر من بعد تحرير الكويت مواقف واضحة بالنسبة للعراق ، وكنا نلام من إخواننا ومن أصدقائنا في الخارج على مواقف قطر في هذا الموضوع ، ومازالت هذه المواقف لا تتغير ، وهذا هو الوضع الحقيقي » .

ورداً على سؤال حول السماح للصحافيين الخليجيين والعرب بزيارة قاعدة العديد ، أوضح أنه « يتم في كل شهر السماح لكل من يريد أن يزور القاعدة ، وسأحول هذه الرغبة للمختصين ، وإذا استطعنا أن نلبيها سنلبيها إن شاء الله بشكل سريع » .

ورداً على سؤال عما أشيع من أن قمة الدوحة كانت ستعقد على مستوى الوزراء وأن السلطان قابوس بن سعيد لن يشارك في القمة وان هناك ضغوطاً مورست على دول الخليج ، تساءل وزير الخارجية « من الذي سوف يمارس ضغوطاً ؟ هل ستمارس قطر ضغوطاً على أشقائها ؟» ، وقال « إن هذا غير مقبول ». « الدول التي خفضت وجودها هي المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ، أما باقي الإخوان فقد حضروا كل القمم السابقة ، وذلك يعد مجرد ترويج إشاعات » . وقال مخاطباً أحد الصحافيين « إذا كنت تتقاضى مكافآت على هذه الإشاعات فليكن لنا نصيب منها » . وطلب الصحافي الرد ، فقال له الوزير « عندما يأتي دورك » .

وحول ما أشار إليه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر في كلمته الافتتاحية عما أثير من خلافات بين الدول الأعضاء في المجلس ، أوضح وزير الخارجية إن « أي دولة ممثلة في القمة تعتبر حضرت ، وكان بودنا حضور صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله ، وهذا يضيف للمؤتمر إضافة مهمة ، ولكن هذا القرار يخص أشقائنا في السعودية» .

وأوضح أن « سمو الأمير قصد - من إشارته - أن هذه المسيرة مهمة

لشعوبنا مهما حدث من خلافات ، ولكنها يجب أن تحل في إطار معين) .
وضرب مثلاً بدول الاتحاد الأوروبي « التي توجد بينها خلافات ونزاعات تجارية وسياسية كثيرة ، لكن الجميع يشارك في القمم التي يعقدها الاتحاد الأوروبي» ، معبراً عن سعادته لانعقاد القمة ولما حققه جدول الأعمال « بالإضافات الإيجابية التي أضيفت له » .

ورداً على سؤال عن عدم اشتمال البيان الختامي على أي موقف إذا وجهت ضربة عسكرية للعراق ، قال بن جاسم : « إن دول مجلس التعاون تعمل على ألا تكون هناك ضربة عسكرية للعراق وتسعى بكل ما تستطيع لتجنب ذلك » ، مشيراً إلى أن تأثير دول الخليج والدول العربية بشكل عام قليل .

وأوضح أن الوجود الأجنبي في المنطقة بالذات « الأمريكي ليس مرتبطاً بالدفاع عن دول المنطقة فقط ، ولكن للدفاع عن المصالح الأمريكية » .

ودعا العراق إلى « التعاون مع المفتشين الدوليين وأن تكون أعمال المفتشين دقيقة وأن يكون القرار السياسي بعيداً عن العمل الفني للمفتشين» مشيراً إلى أن هذا الموضوع «تم بحثه في قمة الدوحة وتم اتخاذ القرارات بشأنه » .

ورداً على سؤال حول الأنباء التي ترددت عن أن الهجوم على العراق سوف ينطلق من قاعدة العديد ، أعرب وزير الخارجية القطري مجدداً عن أمل بلاده أن «يتم حل الموضوع العراقي بالطرق السلمية ، وبعيداً عن أي عمل عسكري » . وقال «إن المشاركة في أي عمل عسكري ضد العراق هو أمر مؤلم ، ونحاول قدر الإمكان الابتعاد عنه ، وإن العراق يعرف منذ عشر سنوات من أين تنطلق هذه العمليات العسكرية ، سواء من البحر أو من أي أراض أخرى »، معرباً عن الأمل في أن « تنتهي هذه العمليات نهائياً » .

وأوضح أن «التسهيلات العسكرية التي تقوم بتقديمها أي دولة ليست

موجهة للعراق ، ولكن لأسباب أخرى » . وقال « إن هذا الكلام ليس لتبرير أي موقف ، ولم يتخذ قرار ولم يطلب أي شيء لاتخاذ قرار من هذا النوع» .

ورداً على سؤال حول تبني البيان الختامي لوجهة النظر الكويتية بشأن رسالة الرئيس العراقي ، أكد الشيخ حمد « أن أمن دولة الكويت هو أمن كل دول المجلس ، وهو أمن مترابط ومتماسك بشكل واضح ، وأن ما تعتبره الكويت خطراً على أمنها تعتبره دول مجلس التعاون خطراً على أمنها أيضاً لمجلس التعاون ، وأن ما تعتبره الكويت خطراً عليها نتعامل معه بكل جدية» .

وعما إذا كانت دولة قطر « أعادت الاستعمار » إلى المنطقة بعد توقيعها على الاتفاقية العسكرية والدفاعية مع الولايات المتحدة ، قال « إن دول العالم مترابطة وبشكل واضح ، وهذه الدول تتعاون فيما بينها سواء أكان التعاون اقتصادياً أو سياسياً أو عسكرياً أو خلافه » . وأضاف : «خلال الحرب العالمية الثانية تمت الاستعانة بالولايات المتحدة لحسم المعركة ، وغلى الآن تستعين أوروبا بالقوات الأمريكية وجميع الدول ، خصوصاً الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، تحتاج للقوة الأمريكية بين فترة وأخرى » .

وعن معنى حضور السلطان قابوس وغياب باقي قادة المجلس وتمثيلهم على مستوى وزراء الخارجية ، قال الشيخ حمد بن جاسم : « إننا نعرف مدى بعد نظرة جلالة السلطان قابوس وإدراكه للأمور ، ولذلك سعدنا في دولة قطر كثيراً بوجوده وبإثرائه للنقاش الذي تم ، وفيما يتعلق بعدم حضور غير جلالته فإننا نقرأ منذ فترة صحيفة أو نشرة على الإنترنت أن أمير قطر سيجد نفسه بين وزراء الخارجية ، وهذا لن يعيب قطر في شيء وكل يوم قصة جديدة والهدف معروف منها .. لكن هذا لن يضيرنا ولن يهمنا » .

وعن سبب عدم ذكر « خارطة الطريق » أعاد وزير الخارجية القطري إلى الأذهان ما ذكره قبل أشهر من أن «كل هذه القصص هي عملية إلهاء وأن الحل في الأخير سيكون أمريكياً » . « ولكن لا يوجد عمل حقيقي في الواقع ، ولا يوجد إلى الآن حل لهذه القضية للأسف» .

وفي رده على سؤال حول ما طرحه أمير قطر عن فكرة المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي، أوضح أن « المشاركة الشعبية سيكون لها إثراء لأي عمل سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو تعليمي ، وأن هذا الإثراء سيأتي بنتائج مهمة جداً لدول مجلس التعاون ، خاصة أنه ستظهر أفكار إيجابية للتنفيذ وسيكون أهم نتائجها أن تكون المسؤولية مشتركة بين الحاكم والمحكوم » . وأوضح أن « هذا النهج لم يكن موجوداً في قطر ولا في دول مجلس التعاون ، ولكن كل طرف سيبذل جهده حسب الظروف الداخلية الموجودة عنده ، لأن الهدف من هذا النهج هو المصب النهائي والحل الوحيد لكثير من المشاكل التي نواجهها » .

وعن السبب في عدم تطرق البيان الختامي لموضوع المشاركة الشعبية ، وهل يعني هذا أنه كان هناك خلاف حول هذا الموضوع ، أوضح الوزير القطري أن « ما طرحه سمو الأمير في افتتاح المؤتمر بخصوص هذين الموضوعين إنما يعبر عن رأي دولة قطر ممثلة بسموه ، وهذان الموضوعان لم يكونا مدرجين أصلاً على جدول أعمال القمة ، لكنها مرئيات سمو الأمير» .

وأشار إلى أنه « تمت مناقشة موضوع إصلاح التعليم بإسهاب ، وفي الاجتماع الذي تم على مستوى القمة تقرر أن هذا الموضوع من الأهمية أن يدخل في البيان ، ويدخل في القرارات وإيجاد آلية التعامل معه » . وأضاف «أما موضوع المشاركة فهو اجتهاد من سمو الأمير» . « وهناك دول ترى أنه اقتراح جيد هناك دول ترى أنه يجب التريث فيه ، يعني دولنا تتفاوت في

التعامل مع هذا الموضوع ، « يعني قطر ليست في مقدمة الركب أصلاً ، ولكن هي مرئيات ونوقشت بشكل عام ولم تكن مطلوبة أصلاً » .

وسئل عن معنى كلمة « جديدة » التي وردت في خطاب أمير قطر حينما أوضح بأنه سيطالب القادة العرب بضرورة تبني استراتيجية عربية «جديدة » فقال : « بالنسبة لما دعا له الأمير في خطابه لحوار عربي أو قمة عربية تناقش وتضع أسلوباً جديداً ، نحن نعرف أن هناك تطوراً في العمل العربي المشترك خاصة بعد إقرار قمة دورية ، وقد طلبنا عقد قمة طارئة لأن هناك عضواً مهماً يريد أن ينسحب وهو ليبيا ، وكان أحد الحلول أن تعقد قمة وتطرح ليبيا سبب الانسحاب من الجامعة العربية ، وكان هذا أحد الجوانب المهمة للموضوع.

(..) أما موضوع التعليم وتطويره ، فالتعليم مشاكله ليست من المناهج أو من المدارس أو من تياراته ، وإنما يجب أن يوجه التعليم لتطوير التنمية في شتى المجالات . مشيراً على أن « تغير المناهج يخص كل دولة ويرجع لها. (..) وأنا أعرف أن هناك ضغوطاً لتغيير المناهج في بعض دولنا ، لكن هذا يرجع لكل دولة وكيفية تعاملها مع هذا الموضوع » ، موضحاً أن هذا الموضوع « نوقش ولكن لم يتخذ قرار ، لأن هذا موضوع سيادي وهناك وجهات نظر مختلفة واجتهادات طيبة من بعض الدول » .

ورداً على سؤال عما إذا كان خطاب الرئيس العراقي الأخير يمثل انتهاكاً للقرارات الدولية والعربية ، قال « إننا لا نستطيع أن نقيم إن كان الخطاب مخالفاً للقرارات الدولية أم لا ، هذه مسؤولية مجلس الأمن » ، مشيراً إلى أن دول مجلس التعاون « كانت تنتظر اعتذاراً واضحاً وصريحاً للكويت » . وقال إن دول المجلس « اتفقت في القمة على أن هذا الموضوع لم يكن اعتذاراً ».

وحول الانتفاضة الفلسطينية والدعم المادي لها قال وزير الخارجية

القطري إن« الدول العربية مازالت تساهم مادياً لدعم الانتفاضة ، وإن المطلوب الآن إخراج الفلسطينيين ،ن دوامة القتل اليومي الإجرامي الإسرائيلي ». مؤكداً أن هذا « لن يأتي بالكلمات الرنانة » ، داعياً المجتمع الدولي إلى « الوقوف إلى جانب الفلسطينيين كما يقف في أزمات أخرى ويطالب بتنفيذ القرارات الدولية الصادرة » .

وأعرب عن اعتقاد بأن « هناك حاجة إلى موقف عربي واضح في كيفية معالجة الموقف وعودة المفاوضات وإيقاف أعمال العنف الإسرائيلية» ، موضحاً أن الوضع العربي الراهن « ليس في أحسن حالاته لاتخاذ قرار ... فما بالك بالموقف الخليجي ؟ » .

مقابلة صحافية مع

معـــالي السيد فهـد بن مبارك الخيارين سكرتير عام مجلس الشورى القطري حول عـدد من قضايا المجلس *

س: لنبدأ الحديث عن تجربتكم البرلمانية ، ما الذي تحمله هذه التجربة؟

ج: التجربة البرلمانية القطرية تجربة رائدة ومشهود لها ، سواء المجلس الحالي أو المجلس المرتقب المنتخب الذي سيمارس حقه في الانتخاب المباشر.

س: إذا المجلس الحالي معين ؟ .

ج: نعم ، هو كذلك ولكن المجلس المقبل سيكون منتخباً .

س: أي إنكم ستخوضون تجربة برلمانية جديدة ؟

ج: نعم ، وقريباً بعد إقرار الدستور الدائم بإذن الله .

س: وفي رأيك هل المجلس المنتخب أكثر فعالية من ذلك المعين ؟ .

ج: أعتقد أن المجلس سواء كان منتخباً أم معيناً ، فإن عليه أن يؤدي واجباته على النحو الأكمل ، فمجلسنا الحالي المعين يناقش كافة القضايا التي تشغل بال الشعب ويوصلها إلى الجهات العليا لاتخاذ القرار المناسب،أما المجلس فسيتولى صلاحيات أبعد من ذلك .

س: وهذا التحول من مجلس معين إلى منتخب ، هل جاء بناء على مطالبة سياسية أم شعبية ؟ .

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٨م ، العدد ١٣١٠٥ .

ج: لا .. بل جاء بناء على مكرمة أميرية ، وعادة فإن الحياة النيابية في كافة الدول لا تأتي إلا بالقوة أو بمطالبات الشعوب ، أما نحن في قطر فإن سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قدم هذه الخطوة هدية للشعب على طبق من ذهب ، ونحن شاكرون له ، خاصة أنه وعد الشعب بذلك منذ توليه حكم البلاد ، ولكنه بدأ أولاً في ترسيخ الديمقراطية في المجلس البلدي المنتخب وبعد ذلك في مجلس الشورى .

س: وماذا عن صلاحيات مجلس الشورى القطري الحالي ؟.

ج: مجلس الشورى الحالي يدرس القوانين التي تأتيه من الحكومة ، وينجز توصيات بشأنها يرفعها إلى الحكومة ، ولحسن الحظ فإن ٩٥ في المئة من التوصيات التي تخرج من المجلس يؤخذ بها .

س: وهل يحق للمجلس التقدم بمشروع قانون ؟.

ج: مجلس الشورى لدينا مجلس استشاري ، ولكن قد يناقش الوزراء فيما يخص بعض القضايا الاجتماعية ، فعلى سبيل المثال قبل فترة ناقش المجلس وزير التربية والتعليم حول إحدى القضايا التي شغلت الرأي العام القطري ، استوضح الأسباب وعالج الأمر.

س: والآن ماذا عن صلاحيات مجلس الشورى المرتقب خاصة أنه سيكون منتخباً ؟.

ج: صلاحيات مجلسنا المقبل ستكون شبيهة بصلاحيات مجلس الأمة الكويتي وربما أفضل منه ، إذ سيحق له سن القوانين ، ومن ثم سيصبح مجلساً مشرعاً ، إضافة إلى تميزه عن مجلس الأمة الكويتي بإعطائه حق المرأة في الانتخابات والترشيح وكذلك حرية التعاون مع وسائل الإعلام بلا رقابة مسبقة ، وثمة قضية جديدة ستضمها تجربتنا الجديدة ، وهي تبعاً للمادة (٧٥) في الدستور بأن يستفتي سمو الأمير الشعب القطري في

الأمور المهمة المتعلقة بالدولة .

س: أليس من صلاحيات مجلسكم المقبل حق الاستجواب ؟ .

ج: نعم سيكون له حق استجواب الوزراء ومحاسبتهم .

س: وحق الاستجواب هذا ، إلى أي حد يمكنه أن يكون إيجابياً أو حتى سلبياً؟.

ج: أعتقد أنه إذا كان الهدف من وراء الاستجواب المصلحة العامة دون استغلال هذا الحق لأغراض شخصية فسيكون أمراً إيجابياً ، إذ عندما يعرف الوزير أن هناك مجلساً سيحاسبه سيسير في الطريق الصحيح، أما إذا استغل هذا الحق للمصالح الانتخابية والأغراض الشخصية فسيتحول مسار المجلس ككل إلى طريق معاكس لمصلحة الشعب .

س: وماذا تقولون في التجربة البرلمانية داخل مجلس الأمة الكويتي ؟.

ج: لمجلس الأمة الكويتي تجربة رائدة ومشهود لها في الوطن العربي ككل ، وكثير من الدول تتمنى أن تصل إلى مستوى أداء مجلس الأمة الكويتي .

س: ذكرت أن ما يتميز به مجلسكم المقبل عن مجلس الأمة الكويتي هو وجود تمثيل نسائي ، فهل جاء هذا التمثيل بناء على مطالبة نسائية أم بمكرمة أميرية فحسب ؟ .

ج: النساء لدينا في قطر متعقلات كثيراً ، ويعرفن أدوارهن ، وللشهادة فإن النساء القطريات تولين مناصب قيادية وارتقين فيها إلى أعلى المستويات ، ولذلك فإن هذا حق لابد من أن يمارسنه جميعاً تبعاً للكفاءات.

س: المرأة القطرية وصلت إلى الوزارة ، حيث عين أمير البلاد شيخة أحمد المحمود وزيرة للتربية والتعليم ، وهي أول امرأة في قطر تعين وزيرة ؟ فكيف جاء ذلك ؟ .

ج: إنها نقطة إيجابية جاءت بعد أيام من الاستفتاء الشعبي الذي أقر أول دستور لقطر منذ الاستقلال عام ١٩٧١ ، وهو حق لابد من الاعتراف به.

س: والعادات والتقاليد القطرية ألا تحول دون حق المرأة السياسي ؟ .

ج: لا ، بل على العكس ، فإن المرأة عندما تصل إلى المرتبة القيادية تصبح ملتزمة أكثر ومحاسبة أكثر ومتمسكة بعاداتها ودينها أيضاً بشكل أكثر .

س: والآن ماذا عن علاقة مجلس الشورى القطري بوسائل الإعلام ؟ .

ج: العلاقة مفتوحة ، فوسائل الإعلام تحضر اجتماعات المجلس وتنقلها للشعب القطري .

س: وهل جلسات المجلس لديكم علنية ؟ .

ج: ليست علنية عبر شاشات التلفاز بل فقط يحضرها الإعلام القطري المقروء وينقل ما يدار بشكل كامل .

س: تناقشون سنوياً كأمناء عامين في المجالس البرلمانية الخليجية أهم المواضيع المدرجة على جدول أعمالكم فهل لهذه الاجتماعات فائدة مرجوة ؟

ج: مجالسنا وصلت إلى مرحلة متقدمة من خلال هذه الاجتماعات، خاصة ما ينتج عن هذه الاجتماعات من إقامة دورات تدريبية لموظفي الأمانات العامة ، إضافة إلى اطلاعنا على تجارب بعضنا البعض في المجالس . وكل ذلك مفيد لأنه تجربة برلمانية .

س: وماذا عن أهمية البحوث البرلمانية ؟ .

ج: أهميتها تكمن في دخول هذه البحوث إلى حيز التطبيق ، صحيح أن تلك البحوث تبدأ بنواح نظرية ، حيث يقدم كل مجلس ورقة عمل خاصة به وتناقش على الملأ ، ولكن الأهمية تبرز لدى التطبيق .

س: وهل طبقت أي منها حتى اليوم ؟ .

ج: نعم ، فهناك لجنة للمتابعة مشكلة من المجالس النيابية الخليجية ومهمة هذه اللجنة متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات .

س: هل من إضافة أخيرة ؟ .

ج :أتقدم بجزيل الشكر إلى رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي وجميع النواب على حفاوة الاستقبال والإعداد الناجح لمؤتمرنا السابع وأتمنى للشعب الكويتي كل التوفيق .

س: الشعب الكويتي تشغله قضية الأسرى في السجون العراقية ، فماذا تقول لهم ؟ .

ج: نتمنى أن يوفق الله شعب الكويت إلى إطلاق الأسرى ليعودوا إلى ذويهم ولتكتمل فرحتهم .

مقابلة صحافية مع
معالي السيدة الفاضلة شيخة أحمد المحمود وزيرة التربيـةوالتعـليم في دولة قـطـر حول دور المرأة الخلـيجية فـي تنمـية المجتمع *

س: باعتبارك أول امرأة تحصل على حقيبة وزارية على مستوى دول الخليج ، ماذا يعني لك ذلك على المستوى الشخصي ، وماذا يعني بالنسبة لدول الخليج ؟ .

ج: على المستوى الشخصي ، أشعر باعتزاز كبير بالتكليف الذي حظيت به من قبل حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني - أمير البلاد المفدى - والذي أعتبره تشريفاً ، فالمسؤولية كبيرة جداً وأدعو الله أن يوفقني في تحقيق جزء ولو يسيراً من طموحات القيادة في تطوير التعليم والوصول به إلى المستوى المأمول ويعني حكم القيادة ونظرتها الاستشرافية الواعية ، ويعني الثقة بالمرأة والإقرار بأهمية دورها ، ويعني الوعي المجتمعي الذي يقدر ذلك ، ما يعنيه ذلك بالنسبة لدولة قطر ، فإنني أعتقد أن المرأة القطرية كانت سباقة في تحقيق الكثير من الإنجازات مقارنة بنظيرتها في دول الخليج العربية ، ومن ثم فإنه من الطبيعي أن تصل المرأة القطرية إلى منصب وزاري بعدما شاركت في الترشيح للانتخابات البلدية وحصلت على مقعد في المجلس المنتخب ، وبعد أن شاركت في الكثير من المناصب القيادية ، وقدمت الكثير من العطاء خلال سنوات طويلة ماضية ، وبعد كل ذلك يحق لدولة قطر أن تفخر بالدور الذي تلعبه المرأة القطرية في

---

* جريدة القبس الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٦/ ٥/ ٢٠٠٣م العدد ١٠٧٤٨

مجتمعها ، فهذا إقرار بمكانة المرأة ودورها في المساهمة في عملية التنمية ويعكس وعي قيادتنا وحكمتها ونظرتها المستقبلية الواعية .

س: بماذا تفسرين هذه السابقة التي قامت بها دولة قطر بتعيين وزيرة؟ وهل يمكن اعتبار ذلك من انعكاسات الدستور الدائم للبلاد والذي أقر مؤخراً في استفتاء شعبي ؟ .

ج: كما ذكرت لك في إجابة سؤالك السابق ، فإن وصول المرأة القطرية إلى المنصب الوزاري جاء بعد سلسلة عطاءات قدمتها المرأة طوال السنوات السابقة ، فالمرأة القطرية لم تحصل على منصب وزاري هكذا فجأة ، وإنما جاء ذلك تتويجاً لمسيرة طويلة من العمل والعطاء ، أما ما يتعلق بالشق الثاني من السؤال ، فإن الدستور الدائم للبلاد والذي أجمع عليه الشعب القطري وأيده في استفتاء شعبي لم يفرق بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ، بل أعطى المرأة حقها كاملاً غير منقوص ، وبالتالي فإنه مهد لها الطريق لمواصلة العطاء والمشاركة في صنع القرار . **س: هل تعتقدين أن دول الخليج الأخرى مثل الكويت سوف تحذو حذو قطر في هذه الخطوة الجريئة ؟ وما المطلوب من النساء الخليجيات لكي يحصلن على هذا الحق المشروع ؟ .**

ج: أعتقد أن المرأة الخليجية والكويتية تحديداً لها بصمات واضحة في مجتمعها وتسير جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل مسيرة التنمية والبناء وأنها دخلت مختلف ميادين العمل وأبدعت في مختلف المجالات وتبوأت العديد من المناصب ، فمن حقها أن تصل إلى المناصب القيادية ومواقع اتخاذ القرار وهناك وعي كبير بدور المرأة الذي يمكن أن تقوم به لخدمة مجتمعها ، ولكن المطلوب من المرأة الخليجية الآن هو مواصلة العطاء وأن تثبت الكثير من النجاحات ، فهي بهذا ستفرض نفسها وتحقق آمالها وطموحاتها لتشارك في اتخاذ القرار في مجتمعاتها .

س: كيف تقيمين مستوى مشاركة المرأة الخليجية في صنع القرار؟ وهل تعتقدين أن هناك نساء خليجيات يمكن أن يتبوأن مناصب وزارية في الفترة المقبلة ؟.

ج: إن قصدت صنع القرار ، فالمرأة الخليجية بحكم المجالات العديد التي دخلتها والأدوار التي تشغلها فهي مساهمة في صنع القرار، أما إن قصدت اتخاذ القرار فللأسف ، إن مشاركة المرأة الخليجية في صنع القرار ما زالت محدودة فالمرأة الخليجية لم تأخذ حقها الكامل في هذا المجال ، ربما لأن مجتمعاتنا العربية بشكل عام والخليجية على وجه التحديد ما زالت لا تؤمن بإسناد المناصب العليا لامرأة ، ولكن السنوات الأخيرة شهدت تطوراً رائعاً يبشر بعهد جديد يفتح الباب واسعاً أمام المرأة الخليجية لتأخذ دورها مع أخيها الرجل جنباً إلى جنب ، ويمكن القول إن دولة قطر ربما فتحت الباب أمام النساء الخليجيات وشجعت على إعطاء دور قيادي للمرأة في الخليج.

س: كيف تقيمين مستوى التعاون في المجالات التربوية والتعليمية بين دول مجلس التعاون ؟.

ج: يوجد تعاون كبير في المجالات التربوية والتعليمية بين دول الخليج العربية ، والحقيقة أن هذا التعاون موجود منذ سنوات طويلة ، فهناك تنسيق في مختلف المجالات ويوجد لجان مشتركة واجتماعات متواصلة وتبادل للخبرات ، وهذا ما تبلوره الاتفاقات والبرامج التربوية المبرمة بيننا وبين جميع الدول الخليجية الشقيقة ، وذلك من منطلق التعاون الكبير بين مجتمعاتنا ومن منطلق العمل تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون ومكتب التربية العربي .

س: نسمع كثيراً عن الدعوات لتطوير التعليم في قطر إلى أن وصل العمل في هذا الإطار إلى أن أسلوب التعليم الحالي في الدول العربية بشكل

عام ودول الخليج بشكل خاص يصل إلى مستوى الطموحات ، وما هو المطلوب لإصلاح التعليم العربي؟ .

ج : إن عملية تطوير التعليم في قطر عملية مستمرة ومتواصلة ومتجددة وتأتي منسجمة ومتوافقة مع توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الذي يؤكد دائماً على ضرورة تطوير العملية التعليمية لمواكبة التطورات الهائلة في عالمنا المعاصر بما يحقق الجودة في نوعية التعليم للوصول إلى بناء الإنسان القطري وتربيته التربية السليمة باعتباره أساس النهضة وعلى عاتقه تقام الأمم وتصنع الحضارات ، وما المجتمعات التربوية التي أنشأناها إلا إحدى ثمار عمليات التطوير ، وعلامة من علامات الاهتمام التي يوليها قادتنا لمختلف أوجه التطوير في العملية التعليمية بما يتواكب مع نواحي التقدم في كافة المجالات وهذا مما حدا بقيادتنا الحكيمة إلى دعم هذا النوع من التعليم وتوفير الميزانيات الخاصة لإنشاء مبانيه الحديثة وتزويدها بكل المتطلبات وفق مواصفات مطورة تتناسب مع هذا النوع من التعليم تمهيداً لتعميم هذه التجربة تدريجياً وفق خطط مدروسة ، إننا نقوم بعملية تطوير شامل ومستمر لمعظم مناهجنا وكتبنا ومبانينا المدرسية ، ونتوسع في إدخال التكنولوجيا الحديثة في مدارسنا فنوظف الحاسوب كوسيلة تعليمية وننشئ رياضاً للأطفال كل هذا لمواكبة المستجدات المحلية والعالمية ، إن طموح القيادة السياسية بالنسبة لبناء الإنسان تتمثل في تحقيق أوجه التنمية البشرية من خلال التعليم المبني على ترسيخ الثوابت المستمدة من القيم الدينية والثقافية والاجتماعية ، مع الاستفادة من الطفرات التكنولوجية العالمية ، والانفتاح على التجارب الرائدة المتميزة بما يشكل منظومة متكاملة تستطيع مجابهة التحديات التي تواجهنا ، وتزيل من نفوس البعض أسباب التخلف التي تلصق دائماً بشعوب العالم الثالث ، ولعل المجلس الأعلى للتعليم وتشكيله برئاسة سمو ولي العهد الأمين ، حفظه الله ، يعد من أهم خطوات التطوير التي تؤكد

تضافر الجهود وتكامل المسؤوليات بين القيادة السياسية والتنفيذية لرسم السياسات ووضع الخطط التطويرية التي تحقق التنمية الشاملة التي تسهم في بناء هذا الوطن الغالي .

حديث صحافي مع
سمو الشيخ حمد بن فيصل آل ثاني
وزير الاقتصاد القطري *

س: بعد استحداث وزارة الاقتصاد والتجارة وفصلها عن وزارة المال، ما أولوياتكم في الوزارة الجديدة .؟

ج: أهم شيء قمنا به هو تطوير القوانين التجارية والآن نركز على تفعيل هذه القوانين ووضع لوائح تنظيمية، ونعمل أيضاً على تفعيل دور القطاع الخاص، الذي يشارك في عضوية أي وفد (يرأسه الوزير)، يزور دول العالم المختلفة، وهكذا بروز دور القطاع الخاص القطري على حساب القطاع الحكومي، لأننا نريد تفعيل دور القطاع الخاص. إضافة إلى هذا تفاعلنا مع الغرفة التجارية، ونسعى إلى تفعيل دور مجلس رجال الأعمال (شُكل حديثاً)، وإقامة مقر دائم له، ويجري تشاور بيننا من أجل أن يعد رجال الأعمال لوائح تنظم أعمالهم. ونفكر حالياً في تأسيس شركات مساهمة (جديدة)، إذ لا يستطيع القطاع الخاص (القطري) وحده تأسيس شركات في مجالات عدة لتقديم خدمات مهمة. وفي هذا الإطار فإن أبوابنا مفتوحة لاستقبال أي صاحب فكرة أو مجموعة رجال أعمال لتأسيس شركات جديدة، وأعددنا لهم القوانين التي تساعدهم في مجالات مختلفة، وأشير إلى أننا نسعى حالياً لتأسيس شركتين مساهمتين جديدتين وفي الوقت نفسه عملنا على حل مشاكل شركات قائمة، مثل شركة «الترفيهية» وتفاهمنا مع شركات أخرى بشراء تلك الشركة وتعويض

---

* صحيفة الحياة اللندنية، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١م، العدد ١٤٦٧٨ .

المساهمين ، لأن بعض الشركات لا مجال أمامها للتطوير بعد سنوات عجاف . وشكل ما قمنا به إنجازاً كبيراً يحسب لوزارة الاقتصاد بعدما قبلت الجمعية العمومية للشركة العرض الذي تلقته .

س: هل تطرحون على المستثمرين والقطاع الخاص مجالات محددة ؟

ج : جميع القطاعات مفتوحة ، خصوصاً الخدمية ، واليوم نطرح للبحث والتداول أفكاراً في شأن تأسيس شركات مساهمة للخدمات البحرية ، وإذا نضجت الفكرة ورأينا أنها ستأتي بمردود اقتصادي جيد فسندعو إلى مجلس تأسيسي ، ومن ثم إنشاء شركة مساهمة للخدمات البحرية . وهناك فكرة مطروحة من قبل شركاء ومؤسسين لبناء مخازن عامة، وإذ نجحت هذه الفكرة فسنطرحها أيضاً في شكل شركة مساهمة .

س: ما السمات الجديدة والتغيير الذي حدث للوضع الاقتصادي بعد تشكيل وزارة الاقتصاد قبل فترة ؟

ج: سواء أنشئت وزارة الاقتصاد أم لا تغير التوجه في قطر في الأعوام الثلاثة الماضية وحدث تطور كبير في مجالات التنمية ، والدليل أن الشركات المحلية لم تستطع وحدها القيام بكل المشاريع . وتحقق معدل نمو جيد (٤ ٪) ونحن نقول هذا باستحياء لأننا كنا نتوقع أكثر من هذا ، وطرحت في الأعوام الماضية ، مشاريع أمام المقاولين ، والقطاع الخاص تقدر قيمتها ببلايين الدولارات ، ونتوقع أن تصل إلى أكثر من عشرة بلايين دولار في السنوات العشر المقبلة . وأشير إلى أن جزءاً من هذه المشاريع يتعلق بمشاريع للبنية التحتية كالطرق وخدمات مياه وكهرباء ومجار ومجمعات ومدارس ومؤسسات تعليمية ورياضية، وكل هذا سيساعد على نمو القطاع الخاص من خلال الفرص التي ستمنح له .

س: ما فلسفتكم أو سياستكم في التعامل مع المستثمر الخليجي والأجنبي خصوصاً ؟

ج: سياسة الحكومة هي الانفتاح الاقتصادي ، ونحن نريد أن نرى

شركات دولية تأتي لتستثمر في قطر ، وفتحنا أمامها مجالات كبيرة ، للاستثمار ، وسمحنا للمستثمر الأجنبي بامتلاك مشاريع بنسبة مئة في المئة في مجالات كثيرة صحية أو تعليمية أو صناعية أو سياحية وغيرها.

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي نعيشه هناك مستثمرون أجانب يبحثون عن شركاء سواء عن طريق « بنك التنمية الصناعية » أو وزارة الاقتصاد ، وكلنا نحاول أن نجد شركاء (قطريين) للمستثمرين ، كما نتابع عملية التمويل من خلال « بنك التنمية الصناعية ». وفي هذا الإطار نحاول أيضاً أن نؤمن للمستثمر الأراضي بعدما وفرت وزارة الطاقة والصناعة أرضاً (منطقة) صناعية تتوافر فيها خدمات متكاملة ، ونحن نحرص في جولتنا على دول العالم على عرض هذه الأفكار على المستثمر.

س: لوحظ اهتمام قطر بتشكيل لجان مشتركة مع عدد من الدول ، وبينها لجنة مشتركة مع الإمارات حيث شارك وزير الاقتصاد القطري في اجتماعاتها في أبو ظبي ، ما أهمية ذلك ، وهل تسعون لتشكيل لجان مشتركة أخرى .؟

ج: اللجنة القطرية الإماراتية نجحت ، وقدمت أفكاراً جديدة، وتم تبنيها ، ومن بينها مشروع مصهر الألمنيوم القطري – الإماراتي في رأس لفان (كلفة مرحلته الأولى ٢,٥ بليون دولار) ، إنه مشروع جبار ونتوقع ان يكبر ويتوسع خصوصاً أن لدينا ميزة تفصيلية على جميع دول العالم وهي الطاقة الرخيصة ، إذْ إنَّ إنتاجنا من الطاقة الكهربائية (مصدره الغاز) سيكون أرخص من إنتاج الطاقة الكهربائية في أي دولة من دول العالم . هذا المشروع (المصهر) دليل على العلاقات المميزة بين قطر والإمارات ، وهناك مشروع أنبوب الغاز الذي سيمتد من قطر إلى الإمارات وهو رافد من روافد دعم العلاقات بين البلدين . وسنقيم مشاريع مشتركة مستقبلاً مع الكويت في إطار مشروع أنبوب الغاز ،

وهناك أفكار مطروحة مع جميع دول مجلس التعاون ودول في العالم ، كما نسعى إلى تشكيل لجان مشتركة مع دول أخرى .

س: تلقيت دعوة من نظيرك اللبناني لزيارة بيروت ، فكيف تنظرون إلى علاقات البلدين ؟.

ج: نحن مهتمون بدعم علاقاتنا مع لبنان ، ويهمنا جداً أن يكون لبنان مستقراً سياسياً ، وسأزور لبنان على رأس وفد اقتصادي كبير يضم عدداً من المستثمرين ، خصوصاً أن هناك ميلاً من رجال أعمال قطريين للاستثمار في لبنان ، سواء في قطاع الخدمات أو المصارف أو القطاع العقاري أو السياحي ، وستشكل زيارتنا لبيروت فرصة للقطاع الخاص للاطلاع على آفاق السوق اللبنانية . وأعتقد أن قوانين لبنان من أحسن القوانين الجاذبة للاستثمار في العالم العربي ، وهذه مسألة تاريخية ، ليست وليدة اليوم ، وعلى رغم التجاذبات السياسية في لبنان فنحن نحترم ، أنه حافظ على الحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والسماح للقطاع الخاص العربي بدخول لبنان، وأعتقد أن هذا شيء جيد .

س: زرت إريتريا قبل فترة ، وكانت زيارة لافتة ، ماذا بحثت هناك ، وهل اتفقتم على شيء ؟

ج: صاحب السمو (أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني) له نظرة واقعية (في العلاقات مع الدول) ، وصحيح أن قطر دولة صغيرة الحجم لكنها تتمتع بصلات وعلاقات واسعة مع دول العالم ، وقطر منفتحة على العالم ، ووضعتها سياسة الأمير على الخريطة السياسية ، والاقتصادية في العالم . وكنا تلقينا دعوة لزيارة إريتريا وعرضنا هناك أفكاراً ، وتم الترحيب ببعضها ، وهناك أفكار أخرى الإريتريون غير مستعدين لها الآن لأنها تحتاج إلى بنية تحتية بالمستوى المطلوب . وطرحنا عليهم مشاريع أسمنتية ومشاريع بنية تحتية سياحية ،

إضافة إلى أفكار لتأسيس شركات خدمية وتأمين مصارف، وهم يدرسون هذه الأفكار الآن وإذا ردوا علينا فسندخل السوق الإريترية .

س: ما أبرز خطط التواصل الاقتصادي في الفترة المقبلة؟

ج: دول عدة ترحب بالتعاون معنا ، وليس هذا مدحاً في أنفسنا ، فهناك ترحيب من دول القرن الأفريقي والعالم العربي وأمريكا اللاتينية ، حتى الدول الأوروبية ، ومثلاً نسعى إلى تفعيل لجنة مشتركة مع موريتانيا ، وسأزور البوسنة والسودان واليمن . وسنبدأ الاتصال بالجانب الأمريكي بهدف التوصل إلى اتفاق للتجارة ، وأعتقد أننا سنشرع في التفاوض رسمياً خلال الفترة المقبلة ، خصوصاً عقب إعلان الرئيس بوش أنه سينظر في اتفاق تجارة حرة مع جميع الدول العربية . إن قطر تستطيع فنياً أن توقع الاتفاق ، لأن لدينا قوانين مميزة ومنفتحة ونحن عضو في منظمة التجارة الدولية . وكنا احتضنا اجتماعاً للمنظمة في الدوحة ، كما أن سجل قطر الاقتصادي في العالم الجديد .

س: كيف تنظرون إلى تجربة المناطق الحرة ؟

ج: إدارة الجمارك قدمت مشروعاً لإنشاء مناطق حرة ، وبشكل عام نحن نعتبر قطر كلها منطقة حرة ، ونحن نمنح المستثمر الأجنبي إعفاء ضريبياً لمدة تراوح بين ٥ و ١٠ سنوات ، كما نعطيه إعفاء جمركياً ، وأرضاً بسعر رمزي شبه مجاني ، ولدينا سوق مالية حرة ، ويستطيع المستثمر إدخال أمواله وتحويلها بشكل حر، إضافة إلى هذا فالريال القطري مُثبت مع الدولار.

س: ماذا عن ملامح العملة القطرية؟

ج: العملة الجديدة سيصدرها خلال أيام « مصرف قطر المركزي » وتتضمن صوراً تعكس تاريخ قطر ومعالم جميلة في البلاد ، وتتسم أيضاً بضمانات أمنية أكبر .

سلطنة عمان

كلمة سلطنة عمان التي ألقاها معالي السيد يوسف بن عبد الله وزير الشئون الخارجية بالسلطنة أمام الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة *

معالي الرئيس ،،

يسرنا أن نُعرب لكم وباسم حكومة سلطنة عُمان عن أطيب التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذه الدورة ، مؤكدين حرصنا على العمل معكم وعلى المساهمة المخلصة لإنجاحها وتحقيق الأهداف الخيرة التي نصبو جميعاً إلى تحقيقها في خدمة البشرية ومن أجل سلامة المجتمع الدولي. كما لا يفوتني أيضاً أن أرحب بانضمام كل من الاتحاد السويسري وجمهورية تيمور الشرقية الديموقراطية لعضوية الأمم المتحدة ، والذي بلا شك سيكون انضمامهما إضافة مهمة وإثراء لعمل هذه المنظومة نحو تحقيق الأهداف المنشودة على صعيد الأمن والسلم الدوليين.

معالي الرئيس ،،

ونحن في مدينة نيويورك الشهيرة ، تمر بنا ذكرى اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، الإرهابية ، إننا مرة أخرى نود أن نعرب لأسر الضحايا الذين فقدوا في ذلك العدوان الأثيم عن عميق مواساتنا وتضامننا. كما أننا نود أن نؤكد مرة أخرى على تضامننا مع الولايات المتحدة الأمريكية في التصدي لكل أشكال إرهاب البشر الآمنين أينما كان.

---

* جريدة عُمان ، عُمان، الصادرة بتاريخ ١٥/٩/٢٠٠٢ م ، العدد ٧٧٧٥ .

معالي الرئيس ،،

إن منطقة الشرق الأوسط تعيش مرحلة من القلق والتوتر نتيجة استمرار التراجع الخطير الذي تشهده مسيرة السلام على كافة مساراتها وخاصة المسار الفلسطيني الإسرائيلي . هذا التراجع الخطير سببه الرئيسي هو انحراف حكومة إسرائيل وخروجها عن الأسس والمبادئ العادلة التي قامت عليها عملية السلام منذ انطلاقها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م ، وسعي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٦ م إلى فرض السلام باستخدام القوة المفرطة ، بعيداً عن نص وروح قراري مجلس الأمن (٢٤٢ و ٣٣٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام ، بل ممارسة سياسة التسويف والتخويف والالتفاف على المواثيق والاتفاقيات الدولية الموقعة بين الأطراف المعنية وخرقها ، الأمر الذي أدى إلى اشتعال المقاومة الفلسطينية بمختلف فصائلها وصورها في وجه الاحتلال الإسرائيلي.

معالي الرئيس ،،

إن حكومة بلادي تدين أي عمل إرهابي مهما كانت دوافعه وتستنكر جميع أعمال العنف بحق المدنيين الأبرياء سواء على الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي. وقد أثبتت الأحداث أن استخدام القوة ضد الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يوفر الحل الناجع لوقف العنف وتحقيق الأمن كما تدعي حكومة إسرائيل ، أو إنهاء المقاومة الفلسطينية المشروعة للاحتلال الإسرائيلي . فانتهاء مقاومة الشعب الفلسطيني مرهون بإنهاء الاحتلال .

معالي الرئيس ،،

إن جميع الدول العربية تؤكد باستمرار على أن تحقيق السلام القائم على قواعد القانون الدولي والعدل والإنصاف هو خيار استراتيجي ، وبذلت في هذا الصدد جهوداً كبيرة ،كان آخرها مبادرة السلام العربية التي صودق عليها بالإجماع خلال قمة بيروت التي انعقدت في شهر

مارس من هذا العام . وقد لاقت هذه المبادرة التاريخية ترحيباً دولياً واسعاً ، باعتبارها جاءت وفقاً لقواعد ومبادئ الشرعية الدولية وملتزمة بقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و ٣٣٨) القاضيين بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها منذ شهر يونيو عام ١٩٦٧م بما فيها القدس الشريف ، ومنح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة ، مقابل اعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل وتطبيع العلاقات معها . وقد رسخ قرار مجلس الأمن رقم (١٣٩٧) مفهوم قيام دولة فلسطينية معترف بها إلى جانب دولة إسرائيل وفي إطار تعايش سلمي بينهما . ومن هذا المنطلق فإن حكومة بلادي تدعو المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص أعضاء مجلس الأمن للقيام بمسؤولياتهم في حمل الحكومة الإسرائيلية على احترام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والتجاوب الجاد مع المساعي العربية والدولية .

معالي الرئيس ،،

إن الحالة الإنسانية العامة في العراق ما تزال مأساوية بسبب استمرار الحظر الاقتصادي المفروض عليه منذ أغسطس عام « ١٩٩٠م ». وعليه فإن بلادي ما تزال تؤكد على ضرورة قيام مجلس الأمن بإعادة النظر في سياسة العقوبات الدولية التي تفرض على الدول ، بما يحقق رفع الضرر الإنساني الواقع على الشعوب ويأخذ كذلك بعين الاعتبار ما يتم على أرض الواقع من تنفيذ للقرارات الدولية من قبل حكومات الدول المستهدفة.

إن بلادي تجدد دعوتها لمجلس الأمن للعمل على إنهاء المعاناة الإنسانية في العراق ، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة الحوار والمباحثات بين العراق والأمم المتحدة من أجل تنفيذ ما تبقى من التزامات دولية على العراق ، مع ضرورة أن تبدأ لجنة « الأنموفيك » عملها من النقطة التي توقفت عندها أعمال لجنة « الأونسكوم » في عام ١٩٩٨م.

كما تجدد حكومة بلادي دعوتها لمجلس الأمن إلى وضع آلية محددة وواضحة ، تحدد للعراق ما يجب القيام به لإنهاء معاناته المأساوية ، والتوصل إلى رفع نهائي للعقوبات الاقتصادية بشكل كامل.

معالي الرئيس ،،

إننا في سلطنة عُمان نشعر بالتفاؤل والسرور لما حققته القمة العربية في بيروت من أجواء إيجابية وخلق روح من التقارب والتفاهم بين العراق والكويت.وفي هذا الإطار ترحب بلادي بمبادرة العراق بإعادة الأرشيف الوطني لدولة الكويت وتحث الحكومة العراقية على التمسك بخيار مواصلة الحوار الإيجابي والمباحثات الجادة لتنفيذ بقية الالتزامات المترتبة على قرارات مجلس الأمن ، ومنها على وجه التحديد ما يخص الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى.وفي هذا الإطار نحث الحكومة العراقية على التعاون مع اللجنة الثلاثية والصليب الأحمر الدولي للانتهاء من هذا الملف الإنساني.

معالي الرئيس ،،

إن حكومة بلادي تتابع باهتمام وتفاؤل الاتصالات الرسمية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن الخلاف الدائر بينهما حول الجزر الإماراتية الثلاث : أبو موسى وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى . ونأمل أن تؤدي هذه الاتصالات والمباحثات إلى تمكين البلدين من الاتفاق على وضع آلية فعالة لتسوية هذه القضية.

معالي الرئيس ،،

إن بلادي وكسائر دول المنطقة يهمها استقرار الأوضاع واستتباب الأمن في شبه القارة الهندية. وفي هذا الصدد فإن بلادي تُثمن عالياً الجهود الدولية المبذولة لاحتواء الخلاف بين كل من الهند وباكستان وحثهما على أهمية الاستفادة من الدبلوماسية الدولية لإيجاد آلية فعالة

من أجل تحقيق حل سلمي عادل ونهائي للنزاع في كشمير.

وبالنسبة لأفغانستان .. معالي الرئيس.. فإننا نرحب بعودة هذا البلد إلى الأسرة الدولية متطلعين إلى تحقيق واستتباب الأمن والاستقرار في ربوعه في ظل حكومة تعبر عن تطلعات كافة فصائل الشعب الأفغاني. وتقدر بلادي الجهود الدولية المبذولة لمساعدة الحكومة الأفغانية في هذا الإطار واستمرار المجتمع الدولي في تقديم المعونات المالية والفنية لإعادة البناء وتوفير المستلزمات الأساسية التي يحتاجها الشعب الأفغاني بعد سنوات من المعاناة والحروب.

معالي الرئيس ،،

انطلاقاً من المواقف الثابتة لبلادي التي تدين الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، والتزاماً منها بأهداف الأمم المتحدة لصيانة السلم والأمن الدوليين، فإنها تؤكد دعمها للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتزامها بالقرارات الدولية ذات الصلة ومن ذلك قرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) وكذلك المعاهدات والاتفاقيات الإسلامية والعربية وغيرها من الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها بلادي.كما تعرب بلادي عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي ، وفقاً لقواعد القانون الدولي ومسلمات السيادة الوطنية ، مع التأكيد على ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال والعمل دوماً على تحقيق مبادئ العدل والإنصاف.وفي هذا الصدد فإن سلطنة عمان تساند الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يعنى بالإرهاب يكون برعاية الأمم المتحدة وذلك من أجل إيجاد تعريف عالمي محدد للإرهاب ووضع آلية لمعالجته واستئصاله.

معالي الرئيس ،،

إن إيمان بلادي عميق بأن انضمام الدول إلى معاهدات واتفاقيات نزع

السلاح والالتزام بها ، من شأنه أن يعزز ويصون الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي . ومن ثم فإن اسم سلطنة عمان في سجل الانضمام إلى تلك المعاهدات هو واقع مشهود . ومن نفس المنطلق ، فإن بلادي تدعو إلى ضرورة اتخاذ خطوات عملية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل ، وتطالب في هذا الإطار بانضمام إسرائيل إلى كافة المعاهدات ذات الصلة وفي مقدمتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) وإخضاع منشآتها النووية للرقابة وفق نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الأمر الذي من شأنه خلق مناخ إيجابي ووضع حد للتسلح في المنطقة.

معالي الرئيس ،،

تترأس بلادي خلال هذا العام الدورة الثانية والعشرين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث استضافت مسقط أعمال المجلس الأعلى للقادة خلال شهر ديسمبر الماضي. وقد تمخضت عن هذه القمة الخليجية المباركة العديد من القرارات والإنجازات ، كان في مقدمتها التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية بين الدول الأعضاء والاتفاق على توحيد التعرفة الجمركية بواقع ٥٪ على جميع السلع المستوردة من خارج المجموعة باستثناء السلع الأساسية المعفاة من الضرائب . ويأتي هذا الاتفاق تمهيداً للبدء بتطبيق الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء مع مطلع العام القادم بإذن الله .كما اتخذ قادة دول المجلس قراراً بالعمل على إيجاد عملة خليجية موحدة .ولا شك .. معالي الرئيس .. أن هذه التطورات على صعيد العمل الخليجي المشترك من شأنها أن تعزز من متانة البنية الاقتصادية، وتيسر التجارة البينية، وترفع القدرة التنافسية الخليجية إلى جانب التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ، فضلاً عن النهوض بالقوى العاملة والقطاع الخاص بدولنا وجذب مزيد من الاستثمارات والمبادرات الحرة والشراكة التجارية، سواء في محيطنا العربي الأوسع أو مع بقية الدول الصديقة والأسواق العالمية.

ومن أبرز نتائج قمة مسقط كذلك ، قرار القادة دعوة الجمهورية اليمنية للانضمام لعدد من مؤسسات العمل الخليجي المشترك. ويأتي ذلك من منطلق الرغبة المتبادلة والإيمان العميق للجانبين بدخول اليمن لمنظومة مجلس التعاون بصورة تدريجية ومدروسة تتواكب مع المعطيات والظروف الاجتماعية والاقتصادية وتطورها وبما يخدم المصالح المشتركة للجميع.

معالي الرئيس ،،

لقد تركت أحداث الحادي عشر من سبتمبر المأساوية آثارها المختلفة على العالم والتي تدعونا كمجتمع دولي مسؤول ،وأكثر من أي وقت مضى في حقبة ما بعد الحرب الباردة ،إلى مراجعة وتطوير العديد من السياسات والآليات التقليدية في معالجة قضايانا العالمية ، وذلك بروح بناءة ، وأكثر تسامحاً مما مضى ، قوامها العدالة والشفافية وطريقها التعاون الإيجابي والتعايش السلمي والتفاهم بين الأمم والحضارات.

ومن هذا المنطلق فإن بلادي تناشد شركاءها في هذا المحفل الدولي الهام،بحفز الهمة لتبني هذه المنهجية بعزيمة قوية لا تلين، تقودنا إلى عالم أكثر توازناً واستقراراً وأمناً . فأمامنا قضايا شائكة منها ما هو مستجد ومنها ما لازم مجتمعنا الدولي لسنوات طويلة . فهناك على سبيل المثال الأوضاع المالية المتقلبة التي تعود بآثار سلبية على استقرار الأسواق ونموها ، وقضايا العولمة وانعكاساتها على الدول النامية والدول الفقيرة في غياب الفرص المتساوية ونظام اقتصادي عالمي عادل نسبياً وحر . وفي هذا المضمار ، ندعو إلى التمسك بالنتائج التي تمخض عنها مؤتمر الدوحة الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية .

إن سلطنة عُمان تعمل باستمرار على مساندة السياسات الهادفة إلى استقرار السوق النفطية ، نظراً لما يمثله ذلك من أهمية ليس فقط على برامج التنمية والخطط الاقتصادية الوطنية ، بل كذلك على الاقتصاد العالمي ككل .ولذا تنتهج بلادي سياسة التعاون الإيجابي والتفاهم مع الدول النفطية داخل منظمة الأوبك وخارجها ، من أجل المحافظة على مستويات الإنتاج المحددة وبما يخدم المصالح المشتركة لجميع الأطراف ويدعم حقوق الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. وعليه فإن حكومة بلادي تدعو إلى استمرار التنسيق والتعاون مع كافة الدول المعنية للحفاظ على استقرار أسعار النفط بشكل منصف ومثمر للجميع ، والحيلولة دون تركها رهينة لمضاربات السوق.

معالي الرئيس ،،

ترتكز نهضة سلطنة عُمان المعاصرة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على العديد من المبادرات والسياسات الهادفة إلى بناء الإنسان وسلامته ورخائه. وتعمل حكومة بلادي باستمرار على تحقيق التوازن بين المشاريع التنموية والحفاظ على البيئة وصون مواردها الطبيعية. وإن سجل سلطنة عمان حافل بما تحقق من إنجازات وما تقوم به الحكومة من خطوات متواصلة ووضع استراتيجيات وطنية وتشريعات وحوافز مجزية في مجال الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث والتصحر .غير أنه لا يخفى عليكم.. معالي الرئيس .. من وجود تحديات كبيرة تهدد بيئتنا سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي.ومن هذه التحديات في منطقتنا عدم توفر المياه الكافية لمواكبة النمو السكاني ومتطلبات التنمية الصناعية ، والذي بدوره سيزيد من مخاطر وهواجس مداهمة التصحر في بلداننا ، الأمر الذي يحتم علينا مجتمعين أن نتعاون لمعالجته بتكثيف البحث العلمي وتعزيز الموارد اللازمة لذلك.

معالي الرئيس ،،

نود في هذا المقام أن نعرب عن تقديرنا العميق للجهود الحثيثة التي يبذلها معالي كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين وسيادة القانون الدولي والنهوض بدور الأمم المتحدة في هذا الإطار . ونود في نفس الوقت أن نعبر عن تقديرنا للتقرير السنوي الذي أعده معاليه وشخص ضمنه ما حققته الأمم المتحدة من إنجازات وما تواجهه من عقبات ، موضحاً رؤيته المستقبلية لمنظمتنا التي تجسد ضمير المجتمع الدولي وطموحاته.وعلينا كمجتمع دولي أن نعمل معاً بجد وثبات لتطوير هذه المنظمة وأجهزتها بما يتواكب والواقع السياسي الراهن، كتوسيع التمثيل في مجلس الأمن ، ليكون أكثر عدلاً وتوافقاً مع تنامي حجم المجتمع الدولي . ذلك حتى تبقى المنظمة المحور الفاعل للسياسة العالمية والمصدر الأعلى للشرعية الدولية ، بعيدة عن الانتقائية في التعامل مع الدول ، والقادرة على استنباط الحلول للنزاعات والحروب والوقاية منها وصيانة الأمن والسلام الدوليين ، وتعزيز نهج التعاون والحوار بين الحضارات ، وإيجاد الوسائل لمكافحة الجهل والفقر والمرض ، فضلاً عن إيجاد الحلول الناجعة لمختلف قضايا ومشاغل البشرية وهواجسها.

إننا نعتبر الأمم المتحدة البوتقة التي تلتقي فيها كافة الجهود والمساعي الدولية لتحقيق آمال وطموحات الشعوب وتعزيز دعائم العلاقات الدولية ونشر ثقافة السلام والحوار الإيجابي بين أجيال الحاضر والمستقبل ، بعيداً عن منطق التهديد باستخدام القوة وإثارة الرعب والخوف.

وإننا نأمل لهذه الدورة كل النجاح والخروج برؤية مستقبلية متجددة لخدمة البشرية، على أساس الالتزام بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة واحترام أحكام ميثاقها . ... وشكراً معالي الرئيس،،،

نص الكلمة السامية
التي ألقاها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عمان *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الشورى منهجاً للحياة . والصلاة والسلام على رسول الله ومصطفاة وعلى آله وصحبه ومن سلك طريق واتبع هداه .

أعضاء مجلس عمان الكرام..

أيها المواطنون الأعزاء ..

إنه لمن دواعي سرورنا أن نلتقي في موعد متجدد لنشكر الله العلي القدير على ما أسبغ علينا من آلائه ونعمائه وما أفاض على بلادنا من فضله وجوده فالحمد لله حمد الشاكرين العاملين المخلصين الذين يؤمنون بأن الحياة جهاد وعمل وإخلاص ومثابرة من أجل الوصول إلى آفاق أوسع وأرحب من الرقي والنماء . ولقد أكدنا دائماً في شتى المناسبات أن الإنسان هو هدف التنمية وغايتها وأنه في ذات الوقت أداتها ووسيلتها وبقدر ما تكون هذه الأداة فاعلة ماهرة تكون قادرة على تحقيق التنمية . ومن هنا فإننا ندعو دوماً إلى النهوض بالموارد البشرية وتطوير قدراتها العلمية ومهاراتها الفنية وخبراتها التقنية من خلال إيجاد البنية المواتية لذلك ، وذلك لمقابلة حاجة المجتمع الملحة وتوفير الفرص التي تمكن هذه الموارد البشرية من الإسهام بكل طاقاتها في مسيرة النهضة المباركة التي تشهدها عمان في مختلف مجالات الحياة.ومن أجل ذلك وجهنا في العام الماضي ومن خلال هذا المجلس نداء إلى القطاع الخاص لكي يفتح أبواب العمل لأبنائه وبناته في مؤسساته وشركاته الصغيرة منها والكبيرة كل في المجال الذي يصلح له

* موقع شبكة الإنترنت (www.omannet.com) ، بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠٠٢م

ويسعدنا اليوم أن نقول إن استجابة القطاع الخاص لهذا النداء الوطني كانت طيبة ومعبرة عن شعوره تجاه مجتمعه . فقد تجلى ذلك في التنسيق الذي تم خلال الأشهر المنصرمة بين الجهات الحكومية المعنية وهذا القطاع في سبيل إعداد الخطط والبرامج وصياغة السياسات والإجراءات الهادفة إلى زيادة نسب التعمين ورفع مستوى التدريب مما أدى إلى قيام لجان مشتركة في قطاعات مختلفة ونرجو لها التوفيق في أعمالها.

وفي الوقت الذي نشيد فيه بهذه الخطوة المباركة فإننا نتطلع إلى المزيد من العمل في هذا الاتجاه وصولاً إلى الغاية المنشودة التي يتطلع إليها المجتمع العماني ومن هذا المنطلق فإننا نحث شبابنا وشاباتنا أن يستفيدوا من الفرص المتاحة فيعملوا على امتلاك المعرفة والمهارة من خلال التعليم والتدريب ويسعوا بجد وإخلاص لاكتساب الخبرات المتنوعة بالممارسة العملية في مواقع العمل والإنتاج .

أعضاء مجلس عمان الكرام ،،،

إن معالم سياساتنا الداخلية واضحة وقد تحددت أبعادها وتجلت غاياتها على مدى العقود الثلاثة الماضية ونحن ماضون بإذن الله في طريق التنمية الشاملة من أجل عزة الوطن ورخاء المجتمع وسعادة المواطن . كما أن سياساتنا الخارجية معلومة للجميع فنحن دائماً إلى جانب الحق والعدالة والصداقة والسلام وندعو إلى التعايش السلمي بين الأمم وإلى التفاهم بين الحضارات وإلى استئصال أسباب الكراهية والضغينة التي تتولد في نفوس من يعانون من الظلم وعدم المساواة . ففي ذلك الخير كل الخير للبشرية جمعاء . ربنا هب لنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشداً ربنا اجعل هذا البلد آمناً وأرزق أهله من الثمرات إنك سميع الدعاء .

وفقنا الله وإياكم لما فيه صلاحنا وفلاحنا في أمور ديننا ودنيانا وأخرتنا أنه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس مجلس الوزراء في سلطنة عمان حول القمة العربية التي ستعقد في مدينة شرم الشيخ *

س: صاحب السمو تنعقد القمة العربية وسط ظروف ومتغيرات عربية ودولية صعبة فهناك الأزمتان الراهنتان اللتان تمر بهما الأمة العربية «العراقية والفلسطينية»، ما الآلية التي ستتعامل معها القمة لتجاوز هذه المصاعب؟ وهل هناك أمل في المساهمة بجانب من الحلول لإيجاد مخرج لهاتين الأزمتين؟،

ج: في ضوء تطورات الأحداث المتلاحقة التي تشهدها الساحة الدولية، يبدو لي أن القمة العربية قد جاءت متأخرة بعض الشيء في ممارسة تأثيرها الفعال على سير الأحداث، لكن الأمل يظل قائماً في طرح بعض البدائل التي قد تساعد العراق الشقيق على الخروج من هذه الأزمة .

إن الاجتماعات التي تعقد على الصعيد العربي ينقصها أحياناً تفعيل القرارات التي يتم التوصل إليها وترجمتها إلى خطوات عملية ملموسة لمختلف القضايا التي تهم المواطن العربي وتحقق له الاستقرار والأمن النفسي، وبناءً عليه فإن العالم العربي بحاجة في هذه المرحلة بالذات إلى تعزيز الثقة بين دوله، والتوصل إلى رؤية شاملة وواضحة للتوجهات السياسية المشتركة، إضافة إلى تحديد الكيفية المناسبة للتعامل مع العالم الخارجي وبشيء من الواقعية، فالكل يعترف بأن هناك مشاكل تواجه الأمة العربية، لذا فإن علينا جميعاً مواجهتها لا بتوجيه اللوم على العالم الخارجي

---

* جريدة عمان، سلطنة عمان، الصادرة بتاريخ ٢٧/٢/٢٠٠٣م ، العدد ٧٩٩٤٠ .

ولكن بمعرفة أسباب تلك المشاكل وتقييم تبعاتها وانعكاساتها وإيجاد الحلول الناجحة لها .

ومن هذا المنطلق، فإن هذه القمة تعتبر منعطفاً خطيراً في مسار العمل العربي المشترك، ولابد من الاتفاق على صيغة ترقى لمستوى المتغيرات والأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية .

س: صاحب السمو، تتزايد الحشود الأمريكية والبريطانية يوماً بعد يوم في منطقة الخليج وتهدد واشنطن ولندن بشن حرب على العراق إذا لم يقم بنزع أسلحته، إلى جانب أن هناك سباقاً موازياً على الجانب الدبلوماسي لاحتواء الأزمة وإيجاد مخرج سلمي،هل تتوقعون سموكم أن مسار الحرب سيغلب على المسار الدبلوماسي وأن هناك حرباً تلوح في الأفق على المنطقة؟.

ج: لا شك أن معظم دول العالم تبذل جهوداً جبارة لنزع فتيل هذه الأزمة، فالحروب بطبيعتها مدمرة وتترك آثاراً سلبية للغاية ولفترة طويلة من الزمن، لكن علينا أن ندرك أننا نعيش في عالم تعتبر فيه القوة هي المحرك لمسار الأحداث، فوجود هذه الآلة العسكرية الهائلة على الأبواب قد قلل إلى حد ما من فاعلية العمل الدبلوماسي، إلا أن الآمال في التوصل إلى حل سلمي ما زالت قائمة، وهذا ما نتمناه جميعاً، والإخوة الأشقاء في العراق يدركون تماماً طبيعة هذه المرحلة والمحاولات التي تبذل لتخطي هذه الأزمة سواء من خلال المؤتمرات الدولية التي انعقدت مؤخراً أو من خلال جهود الدول الذاتية، وهذه الفرص المتاحة يجب الاستفادة منها والتجاوب معها درءاً للأخطار وانعكاساتها السلبية .

س: صاحب السمو، بعد دمج القمتين العربية(الطارئة والعادية) في قمة واحدة عادية، ونظراً لأن القمة الطارئة بحكم طبيعتها عادة تخصص من أجل القضية التي تعقد من أجلها والقمة العادية يشمل جدول أعمالها قضايا مختلفة، ما أهم القضايا التي ستتناولها قمة شرم الشيخ؟ وهل

هناك طرح عماني لقضية عربية معينة في هذه القمة؟.

ج:إن القمة العربية التي ستعقد في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية الشقيقة تعتبر قمة غير عادية، لأنها تأتي في ظروف صعبة للغاية ومن الأهمية بمكان أن يتم التركيز على قضايا الساعة الملحة وعدم الخوض في تفاصيل لا تحتل الأولوية على صعيد مجريات الأحداث الإقليمية والدولية، كما أنه من المهم أن تخصص جلسة للقادة وممثليهم لبحث القضايا الجوهرية والتوصل بشأنها إلى تصور مشترك لتخطي هذه الأزمة، والنظر في كيفية التعامل مع إفرازاتها إذا وقعت لا سمح الله .

إن مواقف السلطنة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله ويرعاه - وتوجيهات جلالته السديدة معروفة للجميع، وللسلطنة دور إيجابي في تقريب وجهات النظر بين الأشقاء،إلى جانب تعاملها الفعال والملموس مع القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والقضية العراقية، وقد تحقق العديد من النتائج الطيبة في هذا المضمار .

وبالنسبة للقمة العربية الحالية فإن الوضع لا يحتمل طروحات كثيرة باعتبار أن المطلوب منها هو السعي لإيجاد مخرج محدد للأزمة القائمة يرضي أطراف النزاع وينسجم مع مواقف الدول والمجموعات السياسية المؤيدة للحلول الدبلوماسية للقضية العراقية، أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فإن الجهود مستمرة لدعم صمود الإخوة في فلسطين والسعي مع دول العالم لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني المناضل من أجل حريته وكرامته وإعلان دولته المستقلة .

س: صاحب السمو، تتسع العمليات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الشقيق من جرائم قتل واعتقالات وهدم منازل الابرياء يومياً، في حين أن العالم منشغل بقضية العراق، ألا ترون سموكم ضرورة التحرك العربي عاجلاً لإنقاذ الشعب الفلسطيني من محنته وإيجاد حل سلمي عاجل للأزمة الفلسطينية؟.

ج : مما لاشك فيه أن انشغال العالم بالقضية العراقية قد شجع المسؤولين الإسرائيليين على تصعيد عملياتهم ضد الشعب الفلسطيني والإضرار بممتلكاته ومؤسساته، فالوضع في الأراضي المحتلة مؤلم للغاية ويتنافى مع المواثيق والأعراف الدولية، لذا فإن الضرورة تستدعي أن يكون هناك تحرك عربي لا يجب أن يقتصر على الشجب والإدانة، وإنما مخاطبة الضمير العالمي والدول المؤثرة في السياسة الدولية ومجرى الأحداث لإيجاد حل ينهي هذا الوضع ويعيد الاستقرار إلى جميع دول المنطقة .

ثانياً : دول الجوار



الجمهورية اليمنية

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور أبو بكر القربي وزير الخارجية في جمهورية اليمن حول العلاقات العمانية - اليمنية *

س: كيف تقيمون مسيرة العلاقات العمانية - اليمنية ؟.

ج: العلاقات العمانية - اليمنية كانت على الدوام علاقات يحتذى بها وضربت النموذج في حل القضايا الحدودية من خلال الحوار والطرق السلمية وحالياً نسعى لترسيم الحدود البحرية بين البلدين ، وأن الاتفاق على هذا الموضوع يعكس توجه القيادتين السياسيتين في البلدين على توثيق عرى التعاون المشترك والمصير المشترك وأن الجوار يجب أن يعكس رغبة حقيقية لتذليل كل الصعاب أمام التعاون المستمر .

س: تحدثنا عن الجانب السياسي ، ماذا عن التعاون الاقتصادي ؟ .

ج: التعاون الاقتصادي يزداد بمرور السنوات بين البلدين ونحن مرتاحون وحريصون على تنمية وتفعيل دور المؤسسات الاقتصادية بما يكفل إيجاد انسياب الحركة التجارية وسوف يزداد التبادل التجاري في السنوات المقبلة خاصة بعد افتتاح الخط البري صنعاء - عمان عبر منطقة المزيونة في محافظة ظفار الأمر الذي سيسهل التعاون والتبادل المتعدد المنافع بين البلدين .

س: ماذا عن المبادرة اليمنية وهل حصلت على إجماع عربي ؟ .

ج: اليمن تسلم حتى الآن ردود بعض الدول العربية والتي اعتبرت (المبادرة) تتطرق إلى القضايا الرئيسية التي تمس الشأن العربي مباشرة

---

* جريدة الرياض ، السعودية ، الصادرة بتاريخ ١٩/٢/٢٠٠٣م ، العدد ١٢٦٨٦ .

وحتى اللحظة الأمر بيد جامعة الدول العربية وأمينها العام معالي عمرو موسى لكي يبلور الردود ويرى كيف يمكن أن يوفق بين عدد منها وبوسعي القول إن المبادرة اليمنية قدمت حلولاً جذرية لبعض القضايا والأمور التي تعوق تطور العمل العربي المشترك ، لكنه في النهاية المبادرة تطرح أمام وزراء الخارجية في الدول العربية لمناقشتها وتقديم وجهة نظرهم في القمة القادمة في تونس إن شاء الله .

س: ما أهم ما جاء في المبادرة ؟ وهل هناك اختلاف عن المبادرات السابقة ؟.

ج: الوقت اليوم يختلف عما كان عليه الوضع عندما تقدمت بعض الدول بعدد من المبادرات ، الوضع يختلف تماماً عن الفترة التي تقدمت فيها ست أو سبع دول بمبادرات ، هناك قناعات عربية بأنه يجب أن نعمل شيئاً لإصلاح الوضع العربي ، هناك إرادة سياسية فعلية تتجه باتجاه مراجعة العمل العربي برمته وإيجاد الآليات التي يمكن أن تفعل من خلالها فكل دولة قدمت رؤيتها حول هذا الموضوع .

س: وما رؤية دول مجلس التعاون ؟.

ج: لم تقدم رؤية مجلس التعاون ، لكن هناك مبادرة من المملكة العربية السعودية تطرقت إلى الالتزام بقرارات جامعة الدول العربية وكيف يمكن أن تلتزم الدول العربية باتخاذ قرار من القرارات السياسية والمسألة الثانية البعد الاقتصادي للتعاون العربي المشترك والجمهورية اليمنية تتفق مع هذا الرأي وتلتقي مع الكثير من الدول انطلاقاً من أن التعاون الاقتصادي والمصالح المشتركة يمثلان الأساس لأي جهد جماعي وأمل سياسي مشترك .

س: وماذا عن العلاقات اليمنية بدول الجوار في منطقة القرن الإفريقي؟.

ج: نتابع الآن تطوير التجمع بين اليمن وكل من أثيوبيا والسودان

وهذا التجمع الهدف منه القيام بدور فاعل في قضية الأمن وحل الخلافات في منطقة القرن الإفريقي والإسهام والتعاون في مكافحة الإرهاب ، ونعتقد في اليمن أنه كلما تحملت هذه الدول مسؤوليتها في حماية حدودها البحرية و(شواطئها) مع جيرانها استطاعت حماية الأمن في هذه المنطقة ومكافحة الإرهاب وإزالة أية مبررات لوجود القوات الأجنبية في هذه المنطقة .

س: ماذا عن العلاقات مع إريتريا ؟.

ج: الجيران في إريتريا لم يقبلوا بما جاء في نص الحكم من المحكمة الدولية وتم تفسيره تفسيراً مختلفاً واليمن متمسكة بما في نص المحكمة المتعلقة بجزر حنيش واليمن حريصةً على مواصلة الحوار وإذا لم نتفق فسنلجأ إلى طرف ثالث في تفسير هذا الحكم .

س: الأوضاع في العراق ووجهة النظر اليمنية في الشأن العراقي؟.

ج: اليمن ينظر إلى الأوضاع في العراق كما ينظر إليها العرب والموقف العربي بصورة عامة ويريد نهاية للإحتلال الأمريكي للعراق وعودة السيادة العراقية للعراقيين وصياغة دستور وإجراء انتخابات حرة ديمقراطية وقيام حكومة تمثل الشعب العراقي قانونياً ودستورياً تتولى مسؤولية إعادة دوره الفاعل في جسد الأمة العربية .

س: هل لكم وجهة نظر في الفيدرالية ؟.

ج: ليس كل شيء في الفيدرالية (خطأ) إذا تأسست هذه الفيدرالية على أسس صحيحة ، فقوة الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها كانت نتاج الفيدرالية حيث استطاعت أن تضع الصيغة الدستورية الصحيحة، ويجب أن نعترف أن العراق له خصوصيات وأن نعمل مع أبناء العراق حتى يكتبوا دستوراً يحفظ وحدة الأراضي العراقية ويجنب العراق الصراعات الطائفية والعرقية .

كلمة معالي
السيد سعيد العولقي بمناسبة الذكرى ١٣ للعيد الوطني لليمن *

تهل على بلادنا الذكرى الثالثة عشرة للعيد الوطني المجيد (٢٢ مايو) وهي المناسبة البالغة الأهمية في تاريخ شعبنا اليمني العظيم والتي مثلت أسمى أهدافه الغالية المتمثلة في استعادة وحدته وتأسيس الجمهورية اليمنية مع إعلان الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وضمان حرية الصحافة وحقوق الإنسان كنهج سياسي بشكل أساسي والبناء الدستوري والمؤسسي للدولة اليمنية، لقد تحققت لبلادنا خلال هذه الفترة الوجيزة الكثير من المنجزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على رغم الظروف السياسية والتاريخية الصعبة التي رافقت هذا المنجز التاريخي المهم سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وذلك بفضل من الله وحنكة القيادة السياسية لفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ومهارته الفائقة في الوصول بمسيرة الوحدة والديمقراطية إلى بر الأمان حيث نستطيع اليوم أن نقول بكل ثقة واطمئنان إن التجربة السياسية اليمنية قد تخطت كل مكامن الخوف والإخفاق وشقت طريقها بثبات نحو المستقبل الواعد بإعادة وحدة الوطن الغالي بعد تفريقه من قبل الاستعمار البريطاني والحكم الإمامي الغاشم ، وإذ تمر بنا ذكرى العيد الوطني لبلادنا لا بد من الإشارة إلى الإنجازات المحققة خلال العام الحالي والعام المنصرم قد مثلت أهمية خاصة في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلادنا وكان

* جريدة القبس الكويتية، الصادرة بتاريخ ٢٠ /٣/٢٠٠٣م ، العدد ١٠٦٩١ .

أبرزها الانتخابات النيابية التي عاش اليمن أعراسها ،وحصد ثمارها الإيجابية حيث كانت محل إشادة وإعجاب كل من تابع وأشرف على سيرها على المستويين المحلي والدولي ، ومن جهة أخرى مثلت تجربة السلطة التي شقت طريقها قبل حوالي عام دعماً بالغ الحيوية للمسار الديمقراطي في بلادنا فقد أسهمت بدور كبير في ترسيخ مفاهيم المشاركة الشعبية وتوسيع قاعدتها ، مما يرفع من كفاءة وقدرة خيارات العملية الديمقراطية وتعظيم دور المواطن في العمل النهوضي المتكامل للوطن ، وهذه الإنجازات تضاف إلى ما تم تحقيقه خلال الأعوام الماضية على مختلف الأصعدة وبناء الدولة اليمنية العصرية ،والرفع من مستوى معيشة المواطن وتوفير الخدمات وغيرها من الإنجازات ، وتنتهج حكومة الجمهورية اليمنية سياسة خارجية متوازنة في الإطار الإقليمي العربي والإسلامي والدولي ، مستوعبة التغيرات الحاصلة على الساحتين العربية والدولية فزيارات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح للعديد من الدول الصديقة والشقيقة ، ومشاركة بلادنا برئاسته في عدة مؤتمرات عربية ودولية قد أثمرت بلورة وتوضيح الموقف السياسي لبلادنا في مختلف القضايا والمستجدات الإقليمية والدولية وتطوير علاقات التعاون الثنائي مع الأشقاء والأصدقاء ، بما يخدم مسيرة التنمية في الجمهورية اليمنية .

ووفقاً للتوجهات العليا للقيادتين السياسيتين للبلدين الشقيقين فإن العلاقات المتنامية للجمهورية اليمنية مع دولة الكويت الشقيقة قد خطت خطوات كبيرة من خلال اللقاءات الثنائية والرسائل المتبادلة بين معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ،ومعالي الأخ الدكتور أبو بكر عبد الله القربي وزير الخارجية ، وهناك وفود برلمانية وشبابية وفعاليات سياسية واقتصادية وأدبية وثقافية متبادلة بين البلدين، كما أن هناك تنسيقاً مستمراً مع الوفود في المؤتمرات الدولية فاليمن حريص كل الحرص على تطوير علاقته

الثنائية مع دولة الكويت الشقيقة وتعمل القيادتان في البلدين على تحديد اجتماع اللجنة العليا المشتركة التي اتفق على إنشائها في الكويت أو صنعاء ، وفي الجانب الاقتصادي تم التوقيع على اتفاقية جدولة الديون المستحقة على بلادنا للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ،كما سلمت بلادنا الجانب الكويتي وثائق التصديق على الاتفاقيتين الموقع عليهما من قبل البلدين (اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي) ،واليمن يثمن عالياً إسهامات دولة الكويت في مشاريع التنمية القائمة في بلادنا كذا موقف دولة الكويت الداعم للمتغيرات على الساحة اليمنية منذ انطلاق الثورة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو، العلاقة اليمنية مع الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص هي علاقات أزلية ومتطورة وكما تمت الإشارة أنفاً، فإن العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي لها خصوصية تحكمها عدة عوامل وقد عمق هذه العلاقة القرار الذي اتخذه القادة الخليجيون أثناء القمة الخليجية في مسقط بانضمام اليمن إلى بعض المؤسسات التابعة للمجلس وهي (الصحة والتعليم ، والشباب والرياضة) حيث مكن هذا القرار بلادنا من المشاركة الفعلية في هذه المؤسسات كعضو فاعل في اجتماعاتها الدورية أو المشاركة في فعالياتها الأخرى وهي الآن في صدد مراجعة القوانين واللوائح المتضمنة لهذه المجالس الثلاثة وقد شكلت لجان لدراسة هذه القوانين واللوائح لدمجها ضمن قوانينها التشريعية .

إنه ليعز على بلادنا وشعبنا في الجمهورية اليمنية الاحتفاء بهذه المناسبة الغالية في ظل الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي يعيشها أشقاؤنا في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يواجهون حملات الإبادة البربرية من قبل الآلة العسكرية الصهيونية التي لا تستثني طفلاً أو امرأة أو شيخاً ، ضاربة عرض الحائط بكافة المعاهدات والمواثيق الدولية والأعراف التي تحفظ حقوق المدنيين وتصون سلامتهم ومثل صارخ على

ذلك ما جرى في مخيم جنين الذي دمرته الآلة العسكرية الإسرائيلية بالكامل بما فيه من سكان مدنيين في غالبيتهم نساء وأطفال وشيوخ وعلى مرأى ومسمع المجتمع الدولي وبذلك فإن من الطبيعي أن توقف بلادنا كل فعاليات الاحتفاء بذكرى العيد الوطني تعبيراً عن التضامن الأخوي مع الشعب الفلسطيني الشقيق ومعاناته الأليمة .

وإنه من المؤسف حقاً أن تحظى إسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني الشقيق على الدعم السياسي الواسع من قبل الإدارة الأميركية التي عكست أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م الإرهابية ظلالها على مواقفها وأدت بها إلى خلط الأوراق وعدم التمييز بين ما هو إرهابي وما هو كفاح مشروع من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير للشعوب ، لقد كان لبلادنا قيادة وحكومة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح دور مهم في دعم ومساندة أشقائنا في فلسطين وتجلى هذا الدور في استراتيجية التصدي للعدوان الصهيوني الإرهابي بدءاً بتنقية أجواء العلاقات العربية – العربية ومن ثمّ تحقيق وحدة الصف العربي ، وهو ما تحقق فعلاً وعبر عنه في مؤتمر قمة بيروت والذي كان من نتائجه وضع نهاية لحالة التشرذم العربية بتحقيق الحد الأدنى من وحدة الاصطفاف العربية والخروج بمبادرة السلام العربية التي حظيت بتأييد ودعم دولي واسع بينما تحاول إسرائيل من خلال عدوانها على الشعب الفلسطيني وجرائمها المتواصلة تغيير قواعد اللعبة السياسية في المنطقة، ومن ثمّ إفشال عملية السلام ، إن الجمهورية اليمنية حريصة ومتضامنة مع الشعب الفلسطيني وحقه في استعادة حقوقه كاملة وبناء الدولة الفلسطينية على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف ، وترفض بشكل مطلق الخلط بين مفاهيم الكفاح المشروع والأنشطة الإرهابية العدوانية العمياء التي تستهدف الأمن والاستقرار الدوليين سواء على مستوى الدول أو على المناطق أو العالم ، إذ إن بلادنا كانت من أول الدول

التي تعرضت لأحداث إرهابية ومنذ إعلان قيام الجمهورية اليمنية، حيث ألحقت تلك العمليات الإرهابية خسائر كبيرة باقتصادنا الوطني وضرراً بسمعة اليمن الخارجية ، وانطلاقاً من ذلك فإن الجمهورية اليمنية قد أدانت العملية الإرهابية التي وقعت في بعض الدول العربية الشقيقة، أو تلك التي وقعت في الولايات المتحدة والتي تعرضت لها مدينة نيويورك وواشنطن وأعربت في الوقت نفسه عن تعاطفها مع الشعوب والحكومات العربية الشقيقة، وكذلك مع الشعب الأمريكي وحكومته الصديقة ، وكان من الطبيعي أن يجد التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب تجاوباً إيجابياً من قبل بلادنا التي ترى أن مكافحة الإرهاب هي عملية استراتيجية طويلة المدى وتتطلب اتخاذ العديد من الخطوات وفي مقدمتها مشاركة الدول الغنية بفعالية لمكافحة الفقر في البلدان النامية ، على اعتبار أن الفقر هو البيئة التي تنتج الإرهاب وحل المشاكل السياسية المعقدة والصراعات العرقية والإثنية بصورة عادلة، إذ إنها تعتبر منطلقات سياسية وأيدلوجية للأنشطة الإرهابية ورفض مفاهيم ما يسمى بصراع الحضارات أو ربط الدين بالإرهاب ، والحرص على تطبيق الشرعية الدولية وفق معايير واحدة ، ذلك أن الكيل بمكيالين في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية يؤدي إلى الإخلال بها وبروز ظواهر تزعزع الأمن والاستقرار الدوليين ومن ضمنها الإرهاب .


جمهورية إيران الإسلامية

مقابلة صحافية مع معالي الدكتور حميد رضا آصفي المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حول مستقبل العلاقات الإيرانية القطرية*

س: ما تقييمك للعلاقات الإيرانية - القطرية، ودور دولة قطر بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في القضية الفلسطينية ؟.

ج : لا يمكن تقييم أداء دولة واحدة في إطار قضية مهمة كالقضية الفلسطينية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي لها آلياتها وبرامجها ، وإن رئيس المنظمة عادة بإمكانه تأدية دور محدود ، لذلك يجب أن تتوصل كل الدول الأعضاء إلى قرار واحد كي يتمكن الرئيس من اتخاذ الإجراء المناسب ، ونشاط هذه المنظمة في إطار القضية الفلسطينية يجب أن يكون أكثر فعالية مما هو عليه حالياً ، ففلسطين هي القضية الأولى للدول الإسلامية إذ أن الكيان الصهيوني وبالاعتماد على أمريكا يلجأ إلى مختلف الأساليب للقضاء على حركة الشعب الفلسطيني وتحديدها ، ومن الناحية العملية إن الشعب الفلسطيني يعتبر وحيداً الآن ، ونحن نعتقد أنه لم تتم الاستفادة من كل إمكانات منظمة المؤتمر الإسلامي وأنه يجب الاستفادة من هذه الإمكانات ، كما بإمكان هذه المنظمة تعبئة الرأي العام ، وعلى الدول الأعضاء ووفقاً للقرارات التي توصلت إليها المنظمة المبادرة لقطع كل أشكال العلاقات مع إسرائيل بما فيها الاقتصادية والتجارية .

س: وكيف تنظرون إلى مستقبل العلاقات بين طهران والدوحة ؟.

ج: المستقبل مشرق ، فلنا اتصالات جيدة مع الدوحة ، واتصالات مستمرة

---

* جريدة الراية القطرية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١ م، العدد ٩٣٠٩ .

على مستوى القادة ووزراء الخارجية ، وهنالك تفاهم وتقارب في وجهات النظر بين المسؤولين في كلتا الدولتين بشأن مختلف القضايا الإقليمية والدولية ، وتوجد مساحات أوسع للتعاون المشترك ، وأنا أعتقد أن مستوى العلاقات بين البلدين جيد وأن لهذه العلاقات مستقبلاً زاهراً .

س: إحدى القضايا التي تحظى باهتمام المتابعين السياسيين هي العلاقات الإيرانية – العراقية ، ويزور بغداد حالياً نائب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف.. ما هي أهداف هذه الزيارة ؟.

ج: هذه الزيارة تأتي في سياق حل قضايا الحرب التي مازالت عالقة بين البلدين وأهمها القضية الإنسانية التي تتفرع عنها قضية الأسرى وتبادل أجساد الضحايا ، وزيارة الدكتور ظريف هي في إطار هذه المحاور ، فإيران والعراق تواصلان مباحثاتهما ولقاءاتهما لحل القضايا العالقة .

س: ربما هذه إشارة غريبة ولكن لها صلة بالعراق .. هل الحكومة الإيرانية تصنف مواطنيها على أساس أن بعضهم من الدرجة الأولى والآخر من الدرجة الثانية ؟.

ج: الكل سواسية .

س: لكني أعتقد أن هنالك مواطناً من الدرجة الثانية ؟.

ج: لماذا ؟.

س: لهذا السؤال في الحقيقة صلة بردك بشأن أهداف زيارة ظريف لبغداد ، أنت قلت أنه سيناقش قضية الأسرى وأجساد الضحايا وربما قضايا اللاجئين وأمور أخرى في حين أن هنالك بضعة آلاف من المواطنين الإيرانيين الذي أبعدت عوائلهم عن العراق مطلع العام ١٩٨٠ لانحدارها من أصول إيرانية وتم إيداعهم السجون ومضى على سجنهم نحو٢٣ عاماً وأنتم لا تتحدثون بشأنهم قط ولم تتخذوا خطوات للإفراج عنهم ، أفلا

يمكن تفسير ذلك أنهم مواطنون من الدرجة الثانية لكونهم ولدوا خارج إيران ؟.

ج: كلا ليس كذلك ، إذ ربما لم تسمعوا بالأمر ، إلا أننا نتابع هذه القضية مع الجانب العراقي خلال محادثاتنا ، وحصلت تطورات بهذا الصدد ونحن نتابع الأمر .

س: لا أسألك عن موقف إيران من الهجوم الأمريكي المحتمل ضد العراق لأنكم أعلنتم عنه مراراً وتكراراً ، لكن سؤالي يرتبط بالإجراءات الاحترازية التي قمتم باتخاذها في مناطقكم الحدودية فيما لو حصلت عمليات نزوح عراقية باتجاه أراضيكم ؟.

ج: الشواهد والمعلومات المتاحة لدينا تشير إلى أن الهجوم على العراق ليس بالقريب ، وهذا ما أكده وزير الخارجية الفرنسي وبقية المسؤولين الأوروبيين ، وليس لدينا معلومات دقيقة إنما معلوماتنا هي حسب ما قاله مسؤولون لهم علاقة مع أمريكا كالمسؤولين الأوروبيين وغيرهم ، فهؤلاء يقولون إن الهجوم سوف لن يكون قريباً ، وعلى أية حال نحن نأمل أن لا يحصل هذا الهجوم لاسيما أن منظمة المؤتمر الإسلامي ترفض مهاجمة أي بلد إسلامي وترى أنه لا يمكن أن يكون حلاً صحيحاً ، والشعب العراقي هو الذي يجب أن يقرر مصيره ، وحالة العراق تختلف عن الحالة في أفغانستان ، وأن أمريكا ستكون على خطأ فيما لو اعتقدت أنها بدخولها إلى العراق تستطيع أن تخرج منه كما هو الأمر مع أفغانستان ، فالعراق بلد قوي له كيانه الاقتصادي والعسكري وتعداد سكانه كبير ويحظى بتأييد ودعم مسلمي العالم ، لذلك فانه ليس بوسع الهجوم على العراق حل المشكلة بل إن من شأنه توسعة دائرة الأزمات والمشاكل في المنطقة ، وإن هذه المنطقة التي شهدت حربين كان العراق هو البادئ فيهما الأولى ضد إيران والثانية ضد الكويت ، ليس بمقدورها تحمل تبعات حرب ثالثة ،

ونتمنى أن لا تقوم أمريكا بارتكاب هذا الخطأ ولتترك الشعب العراقي يحدد مصيره بنفسه ، وطبعاً على الحكومة العراقية التخلي عن نظرتها السلطوية السابقة والاعتراف بسيادة جاراتها ، وكذلك على بغداد احترام القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والاهتمام بها .

س: ما الذي تخشونه ؟ هل تعتقدون أنكم في الطابور ؟.

ج: نحن لا نخشى شيئاً لكن لدينا هواجس ، وأسباب هذه الهواجس واضحة ومعروفة لأن الحرب لا تنسجم مع مبادئنا ، كما إننا لا نخشى ما الذي سيحصل ، والشيء المهم بالنسبة إلينا أن هذا الهجوم يتنافى مع القواعد والنظم الدولية ، وإذا فسح المجال لأي جهة باللجوء إلى العنف لإطاحة حكومة في بلد ما فإن هذه الحالة سوف لن تتوقف وستستمر في المضي قدماً ، هذا أمر والأمر الآخر أن مهاجمة العراق ستفضي إلى إيجاد حالة من الفوضى في المنطقة فالنظام العراقي نظام لا يمكن التكهن بخطواته ، وعلى أية حال سوف لن يقف مكتوف الأيدي وبإمكانه توسعة دائرة الحرب ، وهذا ليس في صالح الكويت وإيران والسعودية وبقية البلدان المجاورة للعراق ، وإذا اندلعت الحرب فليس من المعروف كيف ستضع أوزارها ، وهذا هو ما نخشاه وليس إننا نخشى أن تتعرض بلادنا أيضاً لهجوم ، فإن الهجوم على إيران سيكون مكلفاً وبكل تأكيد إن أمريكا لا يمكن أن ترتكب مثل هذا الخطأ لأن لدى إيران الاستعدادات وإمكانات الردع الكافية للدفاع عن نفسها .

س: هنالك من يعتقد أن النظام المقبل في العراق سيكون نظاماً فيدرالياً فحكومة كردية في الشمال وعربية في الوسط والجنوب ؟.

ج: إيران تخالف تقسيم العراق ، وتصر على أن يبقى العراق عراقاً واحداً ، وإن أي محاولة لتقسيم العراق ستكون في صالح أعداء الأمة الإسلامية ، وهذه هي سياسة القوى الكبرى فهي تعمل على تقسيم الدول

الإسلامية وتحويلها إلى دويلات صغيرة كي تسهل عملية السيطرة عليها وإخضاعها لضغوطها ، وبناء على ذلك فنحن نخالف وبشدة تقسيم العراق .

س: يشكو الصيادون الإيرانيون في جنوب البلاد من تعرضهم المتواصل لهجمات من قبل قوارب عراقية مسلحة ، والمثير للانتباه أن وزارة الخارجية لم تبد أي تعليق على الموضوع ؟.

ج: ليس من المعهود عند وزارة الخارجية أن تكشف للعلن عن كل المواقف الرسمية التي تتخذها .

س: هل اتخذتم موقفاً بهذا الصدد ؟.

ج: لدينا قنوات عديدة نقوم من خلالها بإيصال مواقفنا .

س: مستقبل علاقات طهران مع موسكو التي تواجه ضغطاً أمريكياً هدفه تحجيم التعاون الإيراني الروسي ؟.

ج: إن روسيا تدافع عن مصالحها ، ولا يليق بها كدولة كبرى الاستسلام أمام الضغوط الأمريكية ، ولهذا الدليل فإن روسيا تحرص على صيانة كبرياؤها والمحافظة على مصالحها ، وعلاقاتنا مع روسيا حسنة وآفاق التعاون بين الدولتين جيدة أيضاً لاسيما أن إيران وروسيا تعتبران دولتين مفصليتين في المنطقة ، ونعتقد أن من شأن التعاون بين البلدين المساهمة في صيانة الأمن والاستقرار في المنطقة وزيادة فرص التفاهم والتقارب ، ولا يمكن اعتبار علاقاتنا الجيدة مع روسيا أنها بمثابة عامل تهديد لطرف آخر ، وتعاون طهران وموسكو في مجال محطة بوشهر النووية هو تعاون سلمي بحت ولا يلحق الضرر بأي دولة .

س: اتفاقية تشييد هذه المحطة التي وقعتها طهران مع موسكو في العام ١٩٩٨ لم تشر إلى إعادة نفايات الوقود النووي إلى روسيا ، لكن اتفاقية

أخرى أبرمت بين الطرفين في يونيو المقبل أعطت لروسيا الحق باستعادة هذه النفايات ، إلا يمكن وصف هذه الاتفاقية على أنها تراجع أو استسلام روسي أمام الضغوط الأمريكية ؟.

ج : هذا الأمر لا يشكل معضلة لإيران ، فنحن منذ البداية لم نكن نتطلع للاحتفاظ بالنفايات النووية .

س : تحدثت مصادر حكومية إيرانية عن قيام روسيا بإنشاء أربع محطات نووية أخرى حال الانتهاء من تشييد محطة بوشهر ، لكن التصريحات الروسية تشير إلى عكس ذلك ، أي أن الخبراء الروس سيغادرون إيران حالما يتم تدشين محطة بوشهر ؟.

ج : نحن لم نتحدث مع المسؤولين الروس عن مشاريع أخرى ، وكل ما تحدثنا بشأنه معهم كان بخصوص محطة بوشهر ، وفيما إذا كنا بصدد تشييد محطات أخرى أو عدم التشييد فهذا الشيء تحدده حاجة البلاد مستقبلاً ، وفي الوقت الحاضر لا يفكر المسؤولون في بلادنا بهذا الشيء ، ولكن في المستقبل ماذا يحصل ومع أي بلد نتعاون فإن الأمر منوط بظروف المرحلة .

س : هل نفهم من ردكم أن إيران لا تفكر حالياً بتشييد محطة نووية جديدة ؟.

ج : أنا لم أقل ذلك ، وإنما قلت لا يوجد حديث عن مشاريع أخرى ، وأما ما الذي سيحصل في المستقبل فيجب أن نصبر ونرى أما حالياً فهذا الأمر ليس في أجندتنا .

س : هل تعتقد أن الروس سيوافقون على التعاون معكم مستقبلاً بعد أن ذاقوا مرارة الضغوط الأمريكية ؟.

ج : لا يمكن التخمين مبكراً ويجب إن نصل إلى تلك المرحلة .

س : وهل لديكم بدائل ؟.

ج : يجب أن نرى أولاً هل أن إيران بحاجة إلى بناء المزيد من هذه المحطات فإذا كانت بحاجة لذلك فإننا سنفكر أيضاً بالبدائل .

س : إيران دولياً بحاجة إلى مواقف التأييد الروسية وداخلياً بحاجة إلى الخبرة والإمكانات النووية الروسية لإنجاز محطة بوشهر ، وبناء على ذلك يعتقد المراقبون أن إيران ونظراً لهذه الحاجة تغض الطرف عن إجراءات روسية في بحر قزوين هي غير مقبولة أساساً لدى طهران ؟.

ج : كلا ، إن المواقف الروسية أو مواقف الدول الأخرى التي نحتاجها على الصعيد الدولي ليست مواقف من جانب واحد بل هي مواقف متبادلة ، فأحياناً نكون بحاجة إلى الموقف الروسي وأحياناً أخرى تكون موسكو بحاجة إلى دعمنا وتأييدنا ، والتعاون الدولي عادة هو تعاون متبادل ، وبشأن بحر قزوين هنالك تفاهم إيراني روسي وإدراك مشترك إلى انه يجب التوصل إلى صيغة مشتركة بين كل الدول الخمس المتشاطئة (إيران وروسية وتركمنستان وأذربيجان وكازخستان) والمباحثات في هذا الإطار متواصلة ونحن لا نتوقع التوصل بسرعة إلى نتائج نهائية ، ولكن بكل تأكيد يجب في نهاية المطاف حسم موضوع النظام القانوني لهذا البحر ، ولا صحة مطلقاً لما يتم استنباطه من أن إيران ولأجل الحصول على تأييد روسي في الأوساط الدولية تغض الطرف عن حقوقها في بحر قزوين .

س : الدول الأربع المتشاطئة على بحر قزوين ترفض فكرة النظام القانوني الإيرانية والداعية إلى تقسيم قزوين إلى خمس حصص متساوية وهي ترى أن نصيب إيران يجب أن يكون ضمن الخط الجغرافي الواصل بين آستارا وحسين قلي خان ، أي ما يعادل نحو ١١,٥ إلى ١٣ بالمائة فقط من بحر قزوين ، فهل ستضطر طهران مستقبلاً الرضوخ لهذه الإرادة ؟.

ج : نحن نحرص على ضمان مصالحنا في بحر قزوين ، وسبق أن أعلنا أن الخيار الأول هو جعل الاستفادة من منابع بحر قزوين بصورة مشاعة

وأن الخيار الثاني هو التقسيم المتساوي ، وهذه الأرقام التي تتم الإشارة إليها هي أرقام صحافية ولم تكن يوما في صلب المحادثات الجارية بهذا الشأن ، ونحن نعتقد إنه من أجل التوصل إلى نظام قانوني بعيد المدى وراسخ وبعيد عن التوترات يجب أن تتوفر أرضيات التفاهم المشترك والإجماع ، ونرى أن أفضل انتخاب هو النظام المشاع وإذا ارتأت بقية البلدان نظام التقسيم فإننا نؤيد التقسيم المتساوي .

س: لكن هذه الدول ترفض مبدأ التقسيم المتساوي ؟.

ج: ومواقفنا نحن غير قابلة للتغيير، ويجب استمرار المباحثات حتى التوصل إلي نتائج نهائية .

س: أوساط داخلية اعتبرت قبول وزارة الخارجية بحصة ٢٠ بالمائة من بحر قزوين إنه تفريط بالسيادة الإيرانية في هذه المنطقة وتصر على أن تبقى لإيران حصة الـ ٥٠ بالمائة كما كان في عهد الاتحاد السوفيتي السابق ووفقاً للاتفاقيتين الإيرانية – الروسية للعامين ١٩٢١و١٩٤٠ ؟.

ج: نحن نتحدث مع هذه الأوساط ونتبادل معها وجهات النظر بهذا الخصوص ، وبكل تأكيد إن المواقف الرسمية هي التي تعلن عن طريق قناة وزارة الخارجية ، وفي بلد ديمقراطي مثل إيران لا توجد قيود على حرية إبداء وجهات النظر والرؤى المختلفة في سياق العديد من القضايا .

س: الحديث الذي طالما أثار جدلاً واسعاً في إيران هو حديث الحوار مع أمريكا ، حتى متى ستبقى طهران موصدة باب الحوار مع واشنطن ؟.

ج: لحين قبول أمريكا بأن تكون مواقفها مع إيران قائمة على أساس الاحترام المتبادل والنظرة المتكافئة وتعمل كذلك على التكفير عن تدخلاتها السابقة في شؤون إيران الداخلية .

س: وهل بإمكان المراكز الإيرانية غير الحكومية الدخول في حوار مع

واشنطن ، لاسيما هنالك من يعتقد بوجود أجنحة أمريكية معتدلة بإمكانها التأثير على قرار التيارات المتشددة ؟.

ج: حتى الأجهزة والمراكز غير الحكومية في إيران لا تبدو تواقة لفتح باب الحوار مع أمريكا ، لاسيما إننا في المرحلة الراهنة نشاهد أن أداء الحكومة الأمريكية كلها هو أداء واحد والكل متطرفون ، ولو نظرت مثلاً إلى مجلس النواب الأمريكي فإنك سترى أن الكل صوتوا لصالح تحجيم منح تأشيرة لأفراد الجالية الإيرانية ، وإننا حالياً لا نشاهد وجود خطوط معتدلة في الإدارة الأمريكية .

س: البعض يعتقد أن التصريحات التي يدلي بها مسؤولون إيرانيون كبار أمثال أكبر هاشمي رفسنجاني الذي دعا في مؤتمر حول فلسطين عقد أخيراً في طهران الى ضرورة إعلان الجهاد ضد أمريكا ، هي التي تثير حفيظة واشنطن وتجعلها تتخذ خطوات متعنتة حيال طهران ؟.

ج: يجب النظر إلى المواقف الرسمية الإيرانية والتي يتم الإعلان عنها إما عن طريق القائد الخامنئي أو رئيس الجمهورية أو وزارة الخارجية ، وهذه الأطراف الثلاثة تؤكد على وجوب أن يكون الموقف الأمريكي حيال إيران والشعب الإيراني خالياً من الإساءة والإهانة ، ومتى ما كفت أمريكا عن التعاطي بمثل هذه الأساليب مع إيران فبإمكانها حينذاك الحديث عن الحوار وإننا لغاية الآن لم نشعر بحصول مثل هذا التغيير .

س: ما هو مضمون الرسالة التي تلقتها إيران من الإدارة الأمريكية بشأن موضوع مهاجمة العراق ؟.

ج: لم نتلق أي رسالة .

س: حتى ولو على مستوى الإشارة والتلميح ؟.

ج: لم نتلق أي رسالة .

س: كيف تنظرون لمستقبل أفغانستان في ظل التحديات الداخلية التي تواجهها ؟.

ج: لقد أكدنا منذ البداية أن الحضور الأجنبي في أفغانستان ليس في صالحها ويسبب لها الأضرار ، ومن المؤسف إننا نشاهد هذه الأيام النتائج السلبية لهذا الحضور ، ونحن تواقون إلى تعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان وأن يعود الهدوء إليها ، فهي جارة لإيران وما يحصل فيها من مشاكل تنعكس علينا ، والرفاه والتطور في أفغانستان مدعاة لسعادتنا، وطهران تقلق لأي مشاكل تحصل هناك، ولكن يمكن القول إن بعض المشاكل والاختلافات الداخلية تعتبر طبيعية لكون الحكومة جديدة وأفغانستان في بداية الطريق ، وما حصل من تطورات ومنها اجتماعات اللويا جيرغا يمكن وصفها إنها خطوات إيجابية ، ولذلك يجب دعم حكومة السيد قرضاي والمساعدة على تقويتها واستقرارها ، وإنه لمن الطبيعي أن لا يرغب أعداء أفغانستان بعودة الأمن والاستقرار لها ، ونحن في إيران نناشد كل المجموعات الأفغانية بالتعاون والتكاتف والسعي لاتخاذ مواقف موحدة حيال قضايا البلاد والحرص على اتخاذ القرارات الكفيلة بتعزيز حركة الإعمار والاستقرار الأمني .

س: ولكنكم متهمون أمريكياً بالعمل على زعزعة الاستقرار في أفغانستان وتقرير المبعوث الأمريكي زلماي خليل زاد أشار أخيراً إلى هذا الموضوع ، ثم ألا تعتقدون أن إصراركم على مغادرة القوات الأجنبية الأراضي الأفغانية هو السبب الرئيس وراء توجيه الاتهامات الأمريكية إليكم ؟.

ج: إن السيد خليل زاد هو من أصول أفغانية وحصل على الجنسية الأمريكية وهو بهذه التقارير يسعى لإثبات وفائه للجنسية المكتسبة ، ولذلك نحن ندرك أسباب كونه أكثر سخونة من الأمريكيين أنفسهم فهو

يريد القول أني أمريكي ، كما أنه أصبح سبباً لإثارة الأزمات في أفغانستان ، والإدارة الأمريكية تتذرع بهذه الحجج من أجل تبرير حضورها غير المناسب في أفغانستان وقتلها للمدنيين الأبرياء ، ونحن منذ البداية وفي مختلف الاجتماعات ومنها اجتماع بون وجنيف ومنظمة ٦+٢ أثبتنا حسن نوايانا ورغبتنا الصادقة في عودة الهدوء والاستقرار لأفغانستان ، وإيران كانت الدولة الوحيدة التي أعلنت مخالفتها الجدية والصريحة لحكومة الطالبان، وعلى الإدارة الأمريكية أن تبرر للعالم أسباب خلقها للطالبان والقاعدة ، وأنا أعتقد أن الرأي العام العالمي لا يحمل التصريحات والاتهامات الأمريكية لإيران على محمل الجد .

س: ما هو مصير القائد الباشتوني قلب الدين حكمتيار ؟.

ج: لا أعلم ، فهو ليس في إيران والأنباء تتحدث عن وجوده في أفغانستان .

س:ما أعلن في إيران عن حكمتيار لم يكن مقنعاً ، طهران قالت « لا نعلم إلى أين ذهب » ؟.

ج: كلا ، لقد ترك الأراضي الإيرانية .

س: ألا تعتقدون أن الهدف من استمرار الحضور الأمريكي في أفغانستان هو لأجل فرض طوق حول إيران ؟.

ج:هذا صحيح ، فأمريكا تعمل على تحقيق هذا الهدف وهي تسعى لتوسعة قواعدها في العديد من مناطق العالم ، لكن الشعب الأفغاني أثبت في الماضي رفضه الخضوع لسلطة الأجانب ، وأن أمريكا سترتكب خطأً فيما لو فكرت في المكوث على مدى بعيد في أفغانستان .

س: كان من المقرر أن تصادق طهران وباكو على قرار يقضي بتسهيل زيارة أفراد البلدين وذلك بإلغاء التأشيرة ، إلا أن السلطات الأذربيجانية

أعلنت أخيراً أنها سوف لن تصادق على هذا القرار وستواصل دراسته؟

ج: مازلنا نتباحث بشأن هذا الموضوع .

س: هل تعتقدون أن لواشنطن يداً في هذا الأمر ؟.

ج: لا أعلم ، ولا أتستطيع أن أدعي مثل هذا الشيء ، ولا أعتقد أن لهذا الأمر صلة بالأمريكيين ويجب السؤال من المسؤولين الأذربيجانيين ، أما من جانبنا فنحن نجري حالياً مباحثات مع أذربيجان .

س: تشهد إيران جدلاً سياسياً بين التيارات المختلفة ، والبعض يفسر هذا الجدل انه يمثل تكريساً شفافاً لمفهوم الديمقراطية والآخر ينظر له بعين التشاؤم ويؤكد أنه يترك آثاراً سلبية على الدبلوماسية الإيرانية ، أنت شخصياً مع أي واحدة من تلك الرؤيتين ؟.

ج: مع كلتاهما ، فبإمكان هذا الجدل التأثير على السياسة الخارجية للبلاد ، وأيضاً يمكن اعتباره نموذجاً للحالة الديمقراطية ، لاسيما أن الساحة السياسية الإيرانية غنية بالتيارات والقوى ذات المشارب السياسية المختلفة ، ولكن هذه التيارات والأجنحة تتحد فيما بينها حينما يكون الحديث عن الأمن والمصالح القومية ، ولا يمكن نكران أن هذا الجدل أثر سلباً في بعض الأوقات على السياسة الخارجية لإيران ، ولكن من الواضح إنه لا يمكن عمل شيء إزاء هذه الحالة في بلد يدعو إلى الديمقراطية ويؤمن بها كممارسة ، والشيء الذي يمكن فعله هو اتخاذ تدابير حكيمة للربط بين الحالتين من أجل تحجيم الأضرار .

س: بعد الهجوم الأمريكي على أفغانستان كانت هنالك أحاديث عن رغبة جماعات دينية إيرانية متطرفة في تقديم الدعم للطالبان أو القاعدة ، هل مازالت هذه الجماعات نشطة في هذا المجال ؟.

ج:هذا غير صحيح ، فلا يوجد في إيران أي جماعة تدعو لدعم الطالبان ،

وذلك لأن الطالبان عكسوا للعالم صورة سيئة عن الإسلام ، ونحن بالرغم من كوننا نظام إسلامي إلا أن كل تياراتنا مناوئة للطالبان .

س: كيف تقرأ طهران مستقبل القضية الفلسطينية ؟.

ج: إنها قضية معقدة وصعبة ، وأنا أعتقد أن الشعب الفلسطيني اليوم بأمس الحاجة إلى دعم ومساعدة البلدان الإسلامية ودول العالم الأخرى ، ومن المؤسف له أن التأييد الأمريكي الأحادي الجانب لإسرائيل ساهم في تأزيم الأوضاع أكثر مما مضى ، وأن الكيان الصهيوني وجراء هذا الدعم يبدو أكثر تمادياً في قمع الشعب الفلسطيني وإنه أخذ يلجأ إلى مختلف الأساليب التعسفية لأجل القضاء على انتفاضة هذا الشعب ، وتم طرح بعض المشاريع لحل هذه القضية إلا إننا نعتقد أن الحل الوحيد يمكن أن يتحقق من خلال استعادة الشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة .

س: لو وضعنا الأمن القومي الإيراني والقضية الفلسطينية على كفتي ميزان ، فلمن ستكون الأرجحية ؟.

ج: من المؤكد أن أمننا القومي مرجح على أية قضية أخرى ، لكن القضية الفلسطينية أصبحت جزءاً من أمننا القومي لأن أطماع إسرائيل لا تعتبر محصورة في فلسطين فقط بل إنها تمتد لتشمل كيان العالم الإسلامي بأسره ومن ضمنه إيران .

س: لو اتخذ الفلسطينيون قراراً بشأن مصيرهم ، ماذا سيكون موقف طهران فيما لو جاء القرار مخالفاً لرغبتها ؟.

ج: فيما لو صمم الفلسطينيون على اتخاذ قرار ما فإن طهران لا تعمل على إثارة المشاكل لهم في اتخاذ القرار ، وسيبقى لنا موقفنا الخاص إزاء القضية الفلسطينية ، وإذا ما أجمع الفلسطينيون على قرار ما فإن الأمر متروك لهم وهو من شأنهم وحدهم .

س: هل سيزور الرئيس الخاتمي دولة الإمارات العربية المتحدة ؟.

ج: مبدئياً تمت الموافقة على هذه الزيارة ويجب اتخاذ التدابير اللازمة التي تجعل من هذه الزيارة التي ستتم في المستقبل ، زيارة موفقة وناجحة .

س: مستقبل العلاقات الإيرانية – الإماراتية ؟.

ج: نعتقد أنها في تطور مستمر ، والعلاقات الحالية أفضل بكثير من الماضي وساهم في هذا التطور الزيارات المتبادلة لمسئولي كلتا الدولتين ، وإن القضية المهمة في هذا السياق هي وجود إرادة سياسية عند المسؤولين في البلدين ، ونحن نرى بأن هذه الإرادة أصبحت متوفرة حالياً وأن بإمكانها ضمان مستقبل مشرق .

س: ماهو مصير طلب استجواب البرلمانيين الكرد للوزير خرازي ؟.

ج: ليس على جدول الأعمال في الوقت الحاضر .

س: لماذا لم تقدم وزارة الخارجية على تعيين عناصر كردية في سفارات وقنصليات إيران في الخارج ؟.

ج: لدينا العديد من الأكراد لكن معلومات هؤلاء البرلمانيين غير دقيقة ، والعديد من مدرائنا العامين هم من القومية الكردية ، والسيد مظفري مدير عام التشريفات هو كردي .

س: إنكم تشيدون بمستوى علاقات طهران مع الاتحاد الأوروبي ، لكن في الوقت نفسه هنالك انتقادات إيرانية لهذا الاتحاد بسبب رفضه السماح تصدير أجهزة ومعدات ذات استخدام مزدوج لإيران ، كيف تتعاطون مع هذه الحالة ؟.

ج: نحن نعتقد أن على الدول الأوروبية الإدراك بأن العديد من الأجهزة ذات الاستخدام المزدوج تدخل في نطاق الاستخدامات السلمية الزراعية والصناعية ، ونرى أنه من الممكن التوصل إلى حلول من خلال المباحثات

والدبلوماسية الفعالة ، وهذه القضايا مدرجة ضمن أجندة محادثاتنا مع الجانب الأوروبي ، مع التأكيد أن إيران عضو نشط في العديد من المنظمات الدولية ومنها وكالة الطاقة الذرية التي لها إشراف على نشاطاتنا في هذا الصدد وفي مجال التسلح نحن أعضاء أيضاً في المنظمات ذات الصلة ، وبناء على ذلك انه لا يوجد من جانب إيران أي خطر يتهدد البلدان الأخرى ، ونحن بصدد الاستفادة السلمية من الأجهزة ذات الاستخدام المزدوج ، ونحن نأمل أن تثمر مباحثاتنا مع الجانب الأوروبي عن توفر قناعة بأهداف إيران من الحصول على هذه الأجهزة .

س: ما مقدار رهانكم على الدعم الأوروبي لكم في قضية انضمامكم لمنظمة التجارة العالمية الذي تعارضه الولايات المتحدة الأمريكية بشدة ؟.

ج: كل الدول الأوروبية أعلنت موافقتها على انضمام إيران لهذه المنظمة والمباحثات في هذا الإطار متواصلة ، لكن أمريكا تسعى لاستخدام نفوذها من أجل الحيلولة دون حصول ذلك .

س: ما هي آخر التطورات بشأن قضية السفير البريطاني ديفيد ردوي الذي أعلنت طهران رفضها له ؟.

ج: لقد أصبحت قضية تعيين ردوي سفيراً لبريطانيا في إيران منتفية ، وأن اسمه لم يعد في جدول الأعمال ، وفي عالم السياسة والدبلوماسية فإن كل المشاكل لها حلول ، ومن ضمنها سفير بريطانيا لدى طهران الذي سيتم تعريفه مستقبلاً من قبل لندن .

س: ذكرتم أن موضوع ردوي أصبح منتفياً ، هل هذا يعني أن لندن قامت بتعريف سفير آخر ؟.

ج: لم يتم تعريف سفير آخر لحد الآن .

س: وهل أعلنت لندن رسمياً أن موضوع ردوي أصبح منتفياً ؟.

ج: نعم أصبح الموضوع منتفياً .

س: رسمياً أعلنت عن ذلك ؟.

ج: إما رسمياً أو.. لكن أوضحوا أنه أصبح منتفياً ، ووفقاً للأنباء أن السيد ردوي أحيل على التقاعد .

حديث صحافي مع
معالي السيد محمد رضا خاتمي نائب رئيس البرلمان الإيراني *

س: كيف تنظرون إلى مستقبل الحركة الإصلاحية في إيران في ظل التحديات التي تواجهها من قبل التيار الديني المحافظ؟

ج: نحن نشعر بالتفاؤل إزاء مستقبل الإصلاحات، وكان من الطبيعي أن يواجه تيار الإصلاحات منذ البداية مثل هذه التحديات. وأعتقد أن مسار الإصلاحات طبيعي، والتاريخ الإنساني مليء بمثل هذه الحوادث. واليوم يمكن القول، إن الإصلاحات تتحرك على خطين، خط يتحرك في نطاق إصلاحات السلطة، حيث إن المشاكل الأساسية هي ضمن هذا الإطار، والخط الثاني هو الذي يتجه لتحقيق الإصلاحات الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار والمتغيرات الواسعة التي حصلت في الإصلاحات الاجتماعية، و المتغيرات الواسعة التي حصلت في عدد السكان وظهور جيل جديد.. ونرى أن الإصلاحات في هذا الوسط تتحقق بسرعة جيدة وبقوة، وبما أن هذه المتغيرات الاجتماعية سيكون لها، إن آجلاً أو عاجلاً تأثيرات على مسار الإصلاحات في داخل السلطة، فلذلك نحن نشعر بالتفاؤل التام إزاء مستقبل الإصلاحات ونبذل ما في وسعنا للتقليل من حجم الضرائب التي يضطر تيار الإصلاحات إلى تقديمها لتحقيق أهدافه.

س: هناك من يعتقد أن ربان سفينة الإصلاحات الرئيس خاتمي وفريقه، حققا نجاحاً نسبياً في برامج الإصلاحات السياسية وأخفقا في المجالين الاقتصادي والثقافي؟

---

* صحيفة الرأي العام الكويتية، الصادرة بتاريخ ٢/١٠/٢٠٠٢م، العدد ١٢٨٨٧، .

ج: الشعار الرئيسي للحركة الإصلاحية كان التنمية الشاملة ، أي التنمية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، ومعظم الإصلاحيين يعتقدون أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية بصورة كاملة إلا بتحقق الديمقراطية الواسعة. ونحن إلى جانب المكاسب التي حققناها في مجال التنمية السياسية ، نجحنا أيضاً في أن نخطو خطوات مهمة في المجالين الاقتصادي والثقافي، وقد تمكنا في مجال البعد الاقتصادي - وبعد انتخابات البرلمان السادس (الإصلاحي) وبالتنسيق مع الحكومة - من إعادة تأهيل بعض البنى التحتية للاقتصاد ، كالضرائب والاستثمار وتحديد الاستثمار الأجنبي ، وكذلك مسار إصلاح الحكومة وتقليص نفوذها وإيلاء اهتمام واسع لقضية الخصخصة ونحن لا نتوقع أن نقطف ثمار هذه الإصلاحات بسرعة فهذا الأمر يستغرق وقتاً طويلاً وبناء على ذلك ، أعتقد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت تتحرك في وقت واحد إلى جانب التنمية السياسية ، وأن التوفيق كان حليفنا في هذه المجالات ، ولو طالعت التقارير الحكومية ، المعلنة، لرأيت أن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى حصول متغيرات مهمة في حالات الاستثمار والتنمية وتوفير فرص العمل، وأن الحكومة حققت نجاحات واسعة في هذا المجال . وإحدى دلائل ذلك أن المجتمع يسوده الاستقرار النسبي رغم التحدي الداخلي والخارجي الواسع، لكن بما أن المشاكل كثيرة جداً ، فإنها تطغى على المعلومات المتعلقة بتلك النجاحات. والمشكلة المهمة ، التي نعاني نحن الإصلاحيين منها ، هي افتقارنا إلى وسائل الإعلام الداخلية التي تساعدنا في إيصال البيانات الخاصة بالإنجازات والمكاسب التي حققناها لأفراد الشعب.

س: لكن الصحف الإصلاحية تفوق في عددها الصحف الصادرة عن تيار اليمين المحافظ ؟

ج: في إيران وبقية دول العالم الثالث ، أثبتت الإحصاءات أن معظم

المواطنين يتابعون بصورة منتظمة وسائل الاتصال الجماهيري المسموعة والمرئية، كالإذاعة والتلفزيون، ولا يمكن المقارنة بين هؤلاء وبين من يقرأون الصحف. وأنا أعتقد أن الصحف في البلدان المشابهة لإيران، مخصصة للنخب التي تكون عادة مطلعة على مجريات الأمور، لكنها تتابع من خلال الصحف آخر التطورات. وبناء على ذلك، فإن القاعدة الأوسع في القرى والمدن الصغيرة حتى الكبيرة منها في إيران، تتواصل أكثر مع الإذاعة والتلفزيون.

س: هذا يعني أن مؤسسة الإذاعة والتلفزيون خاضعة لسيطرة اليمين وأنها تتعاطى بفئوية مع القضايا ؟.

ج: من المؤسف أن أداء الإذاعة والتلفزيون لا يتسم بالوطنية، وإنما يمكن القول إن هذا الأداء هو انعكاس لوجهات نظر تيار خاص داخل السلطة والمجتمع، هو التيار المحافظ.

س: ما مصير التحدي القائم بين اليسار واليمين، ومستقبل العلاقات بين اليسار – اليسار، ولا سيما أن هناك أحاديث عن وجود صراعات بين الإصلاحيين أنفسهم ؟.

ج: التحدي الموجود بين الإصلاحيين والمحافظين يعبر عن ظاهرة سياسية طبيعية، وهو موجود في معظم بلدان العالم. وكل حزب ومن أجل الوصول إلى السلطة، يحاول إزاحة الحزب الآخر عن طريقه. أما في بلد لم تترسخ فيه التجربة الديمقراطية بصورة كافية مثل إيران، فإننا نرى أن هذه المنافسات تفضي إلى أزمات ومشاحنات أكثر من البلدان الأخرى، لأن ثقافة الديمقراطية لم تترسخ بصورة جيدة والذي أشعر به أن الجدل الموجود هو ظاهرة طبيعية لاستقرار الديمقراطية ويجب القبول به وبكل تأكيد أن لكلا التيارين قواعد جماهيرية، والنخب المؤثرة التي بإمكانها صياغة الرأي العام تنتمي لكلا التيارين، وبناء على ذلك، فإنه ليس من

الصواب أن يعتقد الإصلاحيون أو المحافظون أن بإمكانهم حذف فرقائهم من الساحة ، ويجب علينا أن نتعلم أسلوب التنافس في ظل أجواء سياسية نظيفة وأن نترك الحكم النهائي للرأي العام . ومصير هذا التنافس هو المصدر نفسه الذي ستؤول إليه الحركة الإصلاحية . وإذا تمسك التيار المقابل بأصول وقواعد الممارسة الديمقراطية ، وأنا أعتقد أنه بدأ يدرك أهمية هذا الأمر ، فإن إيران ستتجه نحو الاستقرار الكامل والتوصل إلى حلول ناجعة للمشاكل والهواجس . أما ما يدور في أوساط التيارات الإصلاحية ، فكما تعلمون أن عدد التنظيمات الإصلاحية القانونية هو ١٨ وهناك العشرات من المجموعات الإصلاحية الصغيرة التي تعمل في إطار الأقاليم والمناطق ، والعامل الذي دعا هؤلاء الإصلاحيين إلى تشكيل ١٨ فصيلاً، يؤشر إلى أنه لا توجد بين هؤلاء وجهات نظر سياسية واقتصادية مشتركة حتى في مجال ترشيح شخص ما لخوض واحدة من المنافسات الانتخابية . لكن الأمر المهم أن كل هذه القوى الإصلاحية توصلت إلى ضرورة التعاون فيما بينها ضمن محور الحد الأدنى، ويتمثل مشروع الإصلاحات بمحوريه رئيس الجمهورية . وإنكم ترون كيف أن المجموعات الإصلاحية ، ورغم الاختلافات الموجودة فيما بينها في داخل البرلمان أو خارجه تعلن تأييدها الكامل للائحتي الحكومة اللتين تحتويان تبيين صلاحيات رئيس الجمهورية وتعديل قانون الانتخابات ، واللتين اعتبرهما الرئيس خاتمي محوراً مركزياً في أدائه الحكومي . ويمكنني التأكيد على ذلك أنه لا يوجد اختلاف في الأصول بين القوى الإصلاحية ، وإذا كان هناك من اختلاف فهو في الفروع ، وهذا أمر طبيعي ، إذ إن من حق هذه المجموعات التعبير عن وجهات نظرها الخاصة ، وحتى التنافس فيما بينها لتبيين وجهات نظرها وإقناع المجتمع بقبولها.

س: لكن الشعب هو الذي دفع ضريبة هذا التحدي وهذا التنافس وما انطوى عليه من أزمات سياسية ، فزادت معاناته في المجالات المختلفة

ولا سيما الاقتصادية؟

ج: أشرت في مقدمة كلامي إلى أن الإصلاحات لم تكن من دون أزمات وضرائب ، فإنك حينما تزيد من الضرائب لا بد من أن تصلح الهيكل السلطوي ، فإن أولئك الذين في السلطة وحققوا لأنفسهم المكاسب المختلفة طوال الأعوام الماضية، سيبدون مقاومة لهذه الإصلاحات وسيتصدون لها ، وهذا الأمر طبيعي . وإذا حاولنا القول إنه يجب مواصلة مسار الإصلاحات من دون ضرائب ، فهذا يعني أننا ندعو إلى التخلي عن الحركة الإصلاحية . وحتى إذا تخلت القوى الإصلاحية عن برامجها ، فإن الشعب لن يقبل أبداً بالتخلي عن الإصلاحات ، ولذلك فإن الإصلاحيين يطمحون لأن تكون مسيرتهم مسيرة مسالمة والعمل قدر الإمكان على تقليص حجم الأزمات، ومن جانب آخر السعي إلى تقليل حجم الضرائب . ولكون الطرفين الإصلاحي والمحافظ لم يصلا بعد إلى درجة البلوغ الكامل في المنافسات السياسية، ولذلك قد نتخذ أحياناً مواقف متطرفة وأحياناً أخرى مواقف لا مبالية ، ونحن في تيار الإصلاحات تعلمنا وبعد مرور خمس سنوات على وجودنا في الساحة كيف نصل إلى أهدافنا مع تقديم أقل ما يمكن من الضرائب والخسائر ، وأحد أبرز نماذج هذا الأمر ، المكاتبات التي حصلت بيني وبين الأمين العام لأكبر الأحزاب المحافظة (حبي الله عسكر الأمين العام لجمعية المؤتلفة الإسلامية) ، فنحن الاثنان توصلنا إلى أنه يمكن حل القضايا والمشاكل المختلفة من خلال الحوار والأساليب المنطقية بدلاً من اللجوء إلى وسائل السلطة ومنها الأجهزة الأمنية والقضائية الخاضعة لسيطرة المحافظين.

س: أشرتم إلى اللائحتين الحكوميتين اللتين أثارتا جدلاً واسعاً بين التيارين الإصلاحي والمحافظ هل تعتقدون أن مجلس الرقابة الدستورية المحافظ سيصادق عليهما ، وكيف تقرأون موقف مجمع تشخيص مصلحة

النظام منهما فيما لو رفض مجلس الرقابة المصادقة عليهما ، ولا سيما أن بعض الأوساط الإصلاحية يبدو غير راض عن أداء مجمع تشخيص مصلحة النظام ، ويعتبره محافظاً أكثر مما هو محايد؟

ج: إن هاتين اللائحتين تمثلان مشروعاً خاصاً بالرئيس خاتمي ولم يبتكرهما البرلمان أو حزب المشاركة أو القوى الإصلاحية ، والرئيس توصل إلى هذه النتيجة ، وهي أنه إذا كنا في إيران نمتلك الحد الأدنى من الإصلاحات والممارسة الديمقراطية ، فإنه يجب المصادقة على هاتين اللائحتين ، ومهمتنا حالياً إفهام المجموعات المحافظة وقادتها أن المصادقة على هاتين اللائحتين تصب في مصلحة البلاد وليس في مصلحة حزب أو تيار ، وأن مستقبل الثورة والإصلاحات أو بتعبير أوسع مستقبل البلاد مرهون بتعزيز ثقة الشعب بالنظام الحاكم ، وأن من شأن هاتين اللائحتين تعزيز ثقة الشعب بالنظام من جانب ، ومن جانب آخر تحول دون انتهاك الدستور من أي جهة ، كما أنها تحقق للشعب إجراء انتخابات حرة تضمن له حقه في تقرير مصيره بنفسه ، ونحن نأمل من خلال المشاورات المنطقية والأصولية الحيلولة دون عدم المصادقة على هاتين اللائحتين، وأتمنى أن يأخذ مجلس الرقابة هذا الأمر على عاتقه ، وأنا أعتقد أن لقائد الثورة (المرشد خامنئي) دورًا مهمًا وأساسياً في هذا الموضوع ، فهو على معرفة تامة بالأوضاع ، ومن جانب آخر هو على معرفة بتصورات واعتقادات ووجهات نظر التيار المحافظ فضلاً عن ذلك هو على معرفة جيدة كذلك بالرئيس خاتمي ونواياه، ولقد أيد العديد من مشاريع وبرامج رئيس الجمهورية . وأنا أعتقد أن البت في مصير اللائحتين بين هاتين الشخصيتين الكبيرتين ، أي قائد الثورة ورئيس الجمهورية ، قبل أن يتم البت في شأنهما في مجلس الرقابة أو مجمع تشخيص مصلحة النظام وبكل تأكيد إذا كانت وجهات نظر القائد مؤيدة لمضامين اللائحتين ، فإنهما ستمران بسهولة من سواتر الجهازين المذكورين ، أما إذا واجهت هاتان اللائحتان أي مشكلة فإنه سيكون أمام

الإصلاحيين عدد من الخيارات ، الأول الاستفتاء الذي يعتبر حقاً قانونياً وبإمكان رئيس الجمهورية أو البرلمان المطالبة بإجرائه ، إذ ينص الدستور على إمكانية إجراء استفتاء فيما لو صادق على هذا الموضوع ثلثا نواب البرلمان ، وإذا ما واجه هذا الحق الدستوري لسبب أو لآخر الرفض ، فكما قال الرئيس خاتمي ، فإننا الإصلاحيين الذين في السلطة ومن أجل ألا نضاعف من مشاكل المجتمع بسبب أزمتنا مع التيار المقابل ،ومن الأفضل لنا ، وحينما تسنح الفرصة المناسبة ، أن نتخذ الموقف الذي يلقي على كاهلنا المسؤولية أمام الشعب بسبب أداء التيار المحافظ ، وإذا كنت تعيش في وسط المجتمع الإيراني ، فلابد أنك لاحظت الانتقادات التي يوجهها أبناء الشعب للإصلاحيين بسبب عدم اتخاذهم مواقف حاسمة إزاء تيار المحافظين وسكوتهم أمام استغلال هذه الفئة لوسائل السلطة التي يحكمون قبضتهم عليها.

وبما أننا من دعاة حفظ وصيانة الاستقرار ونؤيد السبل السلمية ، لذلك إذا وجدنا أن كل الطرق التي تؤدي إلى تعزيز الحركة الإصلاحية أغلقت أمامنا ، فإننا سنرجح العودة إلى أوساط المجتمع وممارسة النشاط السياسي والثقافي في داخل المجتمع ، عسى أن نتمكن من جعل مطالب الشعب أكثر وضوحاً وشفافية ، وأن نتمكن كذلك من مواصلة مسار الإصلاحات بزخم أكبر عن طريق قنوات المجتمع.

س: هذا يعني خروجكم من السلطة؟

ج: القرارات المهمة التي يجب اتخاذها في تيار الإصلاحات يجب أن تكون بالإجماع ، ومحور الإصلاحات في داخل السلطة يتمثل بالسيد خاتمي ، ولذلك فإن المواقف المهمة التي يجب اتخاذها في داخل السلطة أو تلك التي يجب ألا تأخذ شكلها في داخل المجتمع إذا لم تحظ بقبول مناسب من محور الإصلاحات نفسه ، فإنها ستواجه المشاكل بل الإخفاق ،

والإصلاحيون كانوا يضعون نصب أعينهم دائماً خيار الانسحاب من السلطة ، وكانوا يناقشون هذه القضية في أوساطهم لكن في هذا التيار هناك من يعتقد بأن الركون لهذا الخيار النهائي مرهون بالاستفادة من كل السبل القانونية المنصوص عليها في الدستور والقوانين الأخرى ، وإننا لم نسلك كل السبل ، والخيار الذي لجأ إليه أخيراً السيد خاتمي ربما يكون هو آخر الخيارات وآخر السبل التي نستطيع من خلالها اختبار مقدار انصياع فرقنا لمطالب الرأي العام ، لذلك فإن اتخاذ قرار الخروج من السلطة في هذا التوقيت بالذات ، ناجم عن المسارات الصعبة التي يستوجب مثل هذا القرار المهم طيها ، فهذا القرار يستوجب المزيد من البحث والحوار في الوسط الإصلاحي ، وأن يتوصل محور الإصلاحات ، إلى نتيجة نهائية في أنه تم سلك كل السبل وأن الخروج من السلطة يعتبر هو الحل النهائي . وكما تعرفون أن انتخابات رئاسة الجمهورية أجريت في العام الماضي ، وقد أحيت الأمل في قلوبنا وقلوب أبناء الشعب ، وعام واحد لا يعتبر زمناً طويلاً حتى تختبر ما إذا سمحوا لك في الاستفادة من اختباراتك القانونية أم لا ، ولا سيما أن المسارات الطبيعية لمرور مثل هذه القوانين من البرلمان تستغرق بين ٤ إلى ٥ أشهر ، ومتى ما استفدت من كامل الاختيارات القانونية ، فإنك ستدرك مقدار استيعاب النظام للإصلاحات في داخله ، وإذا كانت مساعينا وصلت آنذاك لطريق مسدود ، لكان ما ذكرتموه يصدق ، وإن عوامل عدم اتخاذنا لموقف الخروج من السلطة لغاية الآن ترتبط بكوننا لم نجد أنفسنا أننا وصلنا إلى طريق مسدودة. والخطوة التي نحن بصددها حالياً هي محاولة المعرفة ما إذا كان باستطاعتنا إزاحة تلك العقبات عن طريقنا أم لا ، وإذا لم نتمكن من إزاحتها فإنه لا يبقى أي مبرر مادي أو معنوي لبقائنا في السلطة.

س : هل يشارك خاتمي في وجهات النظر هذه ؟

ج : نحن هنا نشارك الرئيس خاتمي في وجهات النظر هذه ، وأنا ذكرت

أن هذا المشروع هو مشروع السيد خاتمي ، ويمكن الإحساس من خلال أحاديثه وخطبه الأخيرة أنه إذا لم تتوصل هاتان اللائحتان إلى النتائج التي يرجوها فإنه لن تبقى هناك فرصة للمكوث في السلطة ، وأعني أننا نسير خلف رئيس الجمهورية في هذا الجانب.

س: أفهم من كلامك أن رئيس الجمهورية سيتنحى عن منصبه فيما لو لم يتم المصادقة على اللائحتين ؟

ج: قبل نحو شهر من الآن ، سأل أحد المراسلين الرئيس خاتمي عن موقفه في ما إذا لم تتم المصادقة على هاتين اللائحتين ، فرد عليه ، حينذاك لن تكون لرئيس الجمهورية أي فائدة.

س: هل اطلع المرشد على اللائحتين ؟ وهل كانت لديه وجهات نظر خاصة في شأنهما؟

ج: لست على معرفة مباشرة بهذا الموضوع ، لكنني أعلم بأن هناك لقاءات متواصلة بين القائد ورئيس الجمهورية ، وأنهما يتباحثان في مختلف القضايا ، وكان لهما العديد من اللقاءات خلال الشهر المنصرم ، وأن القائد لم يبد وجهات نظر مخالفة للائحتين خلال تلك اللقاءات.

س: إذاً يوجد أمل في أن مجلس الرقابة الدستورية سوف يرفض المصادقة عليهما؟

ج: لم يقدم اللائحتين لكونه متفائلاً أو يائساً ، وطبعاً هذه آخر ما في جعبته من سهام ، وهو قدم اللائحتين في ظل آمال متزايدة جراء معرفته الكاملة بالأوضاع الداخلية والخارجية وكذلك معرفته الدقيقة بطريقة تفكير التيارات الإصلاحية والمحافظة .

س: طالما أعرب الإصلاحيون عن عدم رضاهم إزاء السلطة القضائية ومجلس الرقابة الدستورية ومجمع تشخيص مصلحة النظام واتهموا هذه

الأجهزة بأنها منحازة لتيار المحافظين ، وأنها تعرقل عن عمد برامج الإصلاحات، كيف تقرأون وجهات النظر هذه ؟

ج: يوجد في داخل السلطة على أقل تقدير تياران سياسيان وطريقتان للتفكير ، ولكليهما وجهات نظر خاصة إزاء السلطة وأركانها ومشروعيتها والقضايا الأخرى ، وهذا الاختلاف في وجهات النظر واضح في أداء الأجهزة التي يسيطر عليها هذان التياران ، وحالياً يمسك الإصلاحيون بزمام السلطة التشريعية ومعظم السلطة التنفيذية ، لكننا نعلم جيداً أن الجزء الأساس من السلطة وحتى السلطة التي تتحكم بالسلطتين التشريعية والتنفيذية هي في مكان آخر . صحيح أن البرلمان يضم ٢٩٠ شخصاً ، إلا أن باستطاعة الأشخاص الـ ١٢ الذين يشكلون مجلس الرقابة الدستورية الحيلولة دون عبور أي قانون في البرلمان ، وكل هؤلاء الأفراد الـ ١٢ يحملون أفكاراً يرفضها تيار الإصلاحات ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام، فإن أداءه يصب في مصلحة المحافظين، والسلطة القضائية خاضعة بالكامل لهيمنة المحافظين ، وأوضحت وضع الإذاعة والتلفزيون، وفي القوات المسلحة يعتبر الجيش محايداً ، لكن هناك قوات مسلحة أخرى (حرس الثورة) . وبإمكان أي شخص ملاحظة انحيازها لتيار سياسي معين (اليمين المحافظ) ولا يوجد حاجة لكشف هوية هذه القوات فهي واضحة للعيان.

والمشكلة الأساسية ، أننا ندعو إلى أن يكون أداء الأجهزة التي تعتبر أجهزة حكمية كالسلطة القضائية ومجلس الرقابة ومجمع تشخيص مصلحة النظام ، منزهاً عن النزعات الفئوية ، ونؤكد أن هذه الأجهزة يجب أن تأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية ، في حين أن البعض ينظر إلى هذه الأجهزة على أساس أنها قواعد لفرض سلطتها على الآخرين ، ولذلك فإنه ومن أجل تحقيق أهدافه السياسية والفئوية يحاول استثمار نفوذه في هذه

الأجهزة للوقوف في وجه الحركة الإصلاحية . ومن جانب آخر فإن الإصلاحيين الذين يؤمنون بضرورة المحافظة على الأمن والاستقرار ، يدينون بالولاء للقانون ، وأن المسار القانوني صيغ بالشكل الذي لا يمكن لأي قانون أن يصبح نافذاً إلا بمصداقية مجلس الرقابة الدستورية ، لذلك نحن اصطدمنا بهذا الواقع . ونرى أن هؤلاء حينما يهزمون يلجأون إلى الأجهزة غير المنتخبة للوقوف في وجه الأجهزة المنتخبة ، ونحن نطلق على هذه الحالة عنوان ازدواجية السلطة . والتساؤل المطروح هو : إلى متى يحاول هؤلاء الوقوف في وجه إرادة الشعب؟

س: ما الهاجس الحقيقي للتيار المحافظ ؟

ج : يمكن تقسيم تيار المحافظين إلى صنفين ، الصنف الأول تفرض عليه اعتقاداته التقليدية وإيمانه بالدين والمذهب والعلاقات الاجتماعية ، بالمبادرة إلى اتهام الخطوات التي تحصل في الوسط الإصلاحي وفي الداخل بأنها مخالفة للدين الإسلامي. وفي الحقيقة أن هؤلاء هم مجموعة من المتحجرين الذين لا يعيشون في فضاء العالم الحالي ،فهؤلاء يعتقدون مثلاً أنه إذا حصلت توسعة وانفتاح في العلاقات الاجتماعية ، فهذا يعني ضياعاً لدين الشعب ومعتقداته ، إنهم صادقون في اعتقاداتهم ، لكن يمكن القول إن أفكارهم ضيقة جداً ومتحجرة وهم يحرصون على الدين الذي يضيعونه بأساليبهم وأفكارهم ، وهذه المجموعة تعتبر أقلية في التيار المحافظ وأنها رغم عدم قدرتها في الالتحاق بالتيار الإصلاحي ، فإنها في الوقت نفسه غير قادرة على الدفاع عن أداء التيار المحافظ ، ولذلك ترى أنها بدأت تنزوي رويداً رويداً . أما المجموعة الثانية ، فهي تشكل من أولئك الذين يسعون للوصول إلى السلطة والبقاء فيها أطول وقت ممكن والاستفادة من مزاياها، وهم يعلمون بأنهم يفتقرون للقاعدة الشعبية وأنه إذا أجريت انتخابات حرة ، فإن الشعب وكما حصل في السنوات الماضية سيرفضهم .

ولذلك تراهم يعملون من خلال الأدوات القانونية التي يحكمون قبضتهم عليها لسد الطريق وبصورة قانونية أمام الشعب لانتخابات مصيره بنفسه ونحن نعتقد أن هذا النوع من السلوك يخالف أصل نظام الجمهورية الإسلامية ، فنحن إذا سخرنا القانون لصياغة قانون يحرم الشعب من حقه في تقرير مصير فإن ذلك القانون سيكون مخالفاً للدستور . ومن المؤسف له أن الذين يفسرون الدستور أو يطابقون التشريعات مع الدستور (مجلس الرقابة الدستورية) هم من ذلك التيار ، لذلك نحن نرى أنفسنا ضمن أجواء متناقضة ، وأن وضع حد لهذا التناقض يحتاج إلى وقت ووضع البرامج الواسعة والشاملة خاصة أن معظمها يجب أن تحصل في داخل المجتمع وليس في داخل الدولة ، وكان هم الإصلاحيين هو تقوية المؤسسات المدنية والاجتماعية وتوسعتها، وأعتقد أنه يمكن لمس ثمار هذه الجهود خلال الأعوام المقبلة.

س : كيف تنظرون إلى الرأي القائل ، بأن الرأي العام يئس من الإصلاحيين والمحافظين ، وأنه يفكر بتيار آخر جديد ؟

ج: إذا كان أفراد الشعب يوجهون انتقاداً أو يبدون اعتراضاً على الإصلاحيين فإنه يدخل في إطار أسباب عدم ردنا بقوة وحزم على التيار المحافظ،وأنا أعتقد أن الشعب لا يشك في استقامة وإخلاص الإصلاحيين وصدق أهدافهم، ومن الممكن أن تكون وجهة نظرهم تغيرت إزاء كفاءة بعض الإصلاحيين في تحقيق الأهداف والبرامج الإصلاحية ، وهذا أمر طبيعي في داخل الحكومات ، وأن كل من يدخل إلى عالم السلطة يجد نفسه غير قادر على تحقيق كل المطالبات ، وإذا أقمنا انتخابات حرة ، فإن الشعب سينتخب طائفة أخرى من التيار الإصلاحي ، وهذا الأمر لا يعني أن الشعب تنكر للإصلاحات بل يعني أنه يبحث عن بدائل إصلاحية تتمكن من تحقيق الأهداف التي يصبو هذا الشعب إلى تحقيقها . وهذه حالة متطورة تعيشها

بلدنا.

وأما القضية الثانية التي أرغب في الإشارة إليها ، هي أننا يجب أن نقسم الشعب إلى طائفتين ، طائفة تمثل النخب المثقفة الموجودة في الحوزات العلمية والمعاهد والجامعات ومدراء الصحف والرموز التي باستطاعتها صياغة الرأي العام ، وهذه الطائفة توجه انتقادات جدية لمسار الإصلاحات ، وطبقاً للدراسات التي أجريناها فإن هؤلاء ليسوا بصدد إجراء تعديلات أساسية على ما هية التيار الإصلاحي ، فهم يدركون أن الأهداف التي تم وضعها للحركة الإصلاحية هي أهداف صحيحة لكن يجب الأخذ بها في ظل المزيد من التدبر والبرامج المتكاملة، وطائفة أخرى وهي التي تشكل عامة الناس ، فإنني أستطيع القول إن من مدعاة السرور أن ثقة العامة بتيار الإصلاحات ما زالت على عهدها ولا نشعر بحصول تغيير ملموس في ثقة المواطنين بالإصلاحيين ، وأتمنى أن يعبروا في الانتخابات المقبلة عن حسن ثقتهم بتيار الإصلاحات

س: نعود إلى لائحة تعديل قانون الانتخابات ، التيار المحافظ يقول إنها ستمهد السبيل أمام التيارات المناهضة والأعضاء السابقين في المؤسسات الأمنية لنظام الشاه بولوج البرلمان والحكومة ، وهذا ما سيشكل خطراً حقيقياً على مستقبل الثورة؟

ج: الذي يقال هو عبارة عن حملة دعائية سيئة هدفها النيل من هذه اللائحة، ففي هذه اللائحة هناك نص صريح يشير إلى أنه لا يسمح مطلقاً للمجموعات غير القانونية في خوض المنافسات الانتخابية ، ومهمة تعريف هذه المجموعات العملية أو غير القانونية تقع على عاتق السلطة القضائية أو وزارة الأمن . وبناء على ذلك، فإننا نسأل السادة الذين يقولون أنْ ليس من حق الأعضاء السابقين في السافاك (الجهاز الأمني لشاه إيران) ترشيح أنفسهم للانتخابات ، هل جهاز السافاك ، قانوني أم غير قانوني ؟ فإذا كان

غير قانوني فإن وزارة الأمن والسلطة القضائية المكلفتين البحث والتقصي في شؤون المرشحين ، ستعلنان أن الشخص الفلاني كان يعمل في السافاك ، وبهذا فليس باستطاعته دخول معترك المنافسة الانتخابية . وبناء على ذلك ، فإن هذا القانون ، مكتمل ، فهو لا يسمح مطلقاً للمفسدين وأصحاب المقاصد السيئة من المشاركة ، وإن كل ما يقال ضد هذه اللائحة ، هو عبارة عن حملة دعائية سيئة هدفها حذف أصحاب الأفكار السطحية ، وما لمسناه في انتخابات الرئاسة في العام الماضي ، كان يبعث على السرور إذ ثبت أن المواطنين يعملون على خلاف ما يطلب من هؤلاء السادة.

س: هذا يعني أنهم يخشون أن تبقى أيديكم مبسوطة على السلطات الخاضعة حالياً لكم؟

ج: إن خشيتهم في الأساس من فرقائهم الإصلاحيين البارزين ، وهم يصرفون على الاحتفاظ بحق الرقابة الاستصوابية على أمل النجاح في حذف هؤلاء الفرقاء من ساحة المنافسة السياسية ، وإن لائحة تعديل قانون الانتخابات التي تتضمن حذف عنصر الرقابة الاستصوابية ، ستكبل أياديهم وستضطرهم لخوض المنافسات مع فرقاء أقوياء ، وإن الانتخابات الماضية أثبتت أنهم لا يستطيعون الوقوف بوجه هؤلاء الفرقاء وهم يرغبون في المشاركة في منافسات يكونون هم فقط العدائين فيها.

س: شاهدنا تزايد نسبة الفساد الأخلاقي والاقتصادي في المجتمع الإيراني في السنوات الأخيرة ، ما الأسباب ؟

ج: هناك قضيتان يجب الفصل بينهما ، الأولى أن الظواهر التي تشاهد حالياً لا تعني أنها لم تكن موجودة سابقاً ، ففي الماضي كانت هذه الظواهر غير معروفة جراء وجود بعض الأطر ، ومنها عدم السماح للصحف بنشر أخبار هذه الظواهر ،ونساء الشوارع اللاتي نشاهدهن على قارعة الطريق ، لا يعني أنهم غير موجودات في السابق، بل كن يمارسن الرذيلة بصورة

مخفية في البيوت ، وطبعاً هذه ظاهرة سيئة يجب مكافحتها ، لكن أعالج الموضوع من الناحية الإحصائية . وأؤكد أن هذه الظواهر كانت موجودة سابقاً ، وأن ظهورها علناً لا يعني حصول زيادة في نسبتها ، والقضية الأخرى ، أن مجتمعنا بدأ يتحول إلى مجتمع شبابي وهؤلاء الشباب لهم حاجاتهم الخاصة ، وأن الارتباطات الداخلية والخارجية أصبحت ميسرة ومتاحة للشباب والقضايا الاجتماعية والاقتصادية ومنها على سبيل المثال ارتفاع المعدل العمري للمتزوجين أو البطالة والقضايا الأخرى ساهمت كلها في ألا نستطيع في هذا المجال فرض الرقابة أو السيطرة اللازمة على الفساد . والمشكلة التي عانينا منها أننا لم نستطع طوال السنوات الماضية التوصل إلى وضع حلول علمية لمواجهة الفساد والأمراض الاجتماعية الأخرى، وكنا نعتقد أنه بإمكاننا من خلال اللجوء إلى أساليب العنف وعمليات الاعتقال والمحاكمة والسجن الحد من هذا الظواهر . وقد أثبتت هذه الوسائل حالياً إخفاقها ، وإنك لو نظرت إلى حالات الإدمان والطلاق والجرائم ، فإنك سترى أن لكل واحدة من هذه الظواهر أرضيتها الخاصة ، وإنك لو اعتقلت المدمن ، فإنك في الحقيقة تعمل على مكافحة المعلول ، في حين أنه يجب مكافحة العلة والقضاء عليها والتي تدخل في إطارها القضايا الاجتماعية والتربوية والاقتصادية . وعلى سبيل المثال إن إحدى أهم المشاكل التي كانت بلادنا تواجهها هي مشكلة الإدمان ،وكان لهذه المشكلة صلة بحكومة الطالبان التي كانت تعتبر العامل الأساسي لهذه المشاكل . أما الآن وبعد التغييرات السياسية التي حدثت في أفغانستان وتصميم الدولتين على مكافحة هذه الظاهرة ، فإننا نأمل في المستقبل السيطرة على نسبة تعاطي المخدرات في بلادنا.

وهناك قضية أساسية أخرى أرغب في الإشارة إليها ، وهي أنه يجب عدم إلقاء عبء مكافحة الظواهر السلبية على الحكومة بمفردها ، فالحكومة بحاجة إلى دعم ومساعدة أفراد المجتمع لها ، وإذا ما رفض هؤلاء تقديم

المساعدة للحكومة في إطار مكافحة ظواهر الفساد ، فإن هذه الظواهر ستزداد يوماً بعد آخر .

س: أوساط سياسية داخلية تنتقد أداء وزارة الخارجية وكيف تقيمون هذا الأداء على خلفية استمرار مشاكلكم مع الإدارة الأمريكية التي تتهمونها بأنها هي السبب وراء الأزمات التي تواجهها بلادكم ومن ضمنها أزمة بحر قزوين؟

ج: أنا أعتقد أن النجاحات الأساسية التي حققتها حكومة الإصلاحات على مدى السنوات الأربع أو الخمس الماضية هو الارتقاء بمكانة جمهورية إيران الإسلامية على الصعيد الدولي ، فنحن تمكنا خلال هذه الفترة من الارتقاء بمستوى علاقاتنا مع معظم بلدان العالم وبلدان المنطقة على وجه الخصوص ، واستطعنا التوصل إلى حلول لمختلف المشاكل التي كانت تحول دون تطوير مستوى العلاقات . أما مشاكلنا مع أمريكا فإنها ما زالت قائمة ، واستمرار هذه المشاكل كان لها آثار سلبية على بعض القضايا التي تهمنا ، ومنها قضية بحر قزوين والاستفادة من مصادر الطاقة فيه ، وعمليات نقل الطاقة من دول آسيا الوسطى إلى الخليج ، فهذه المشاكل هي انعكاس لمشكلتنا مع واشنطن ، وبصورة عامة ،أنا أعتقد أن أداء وزارة الخارجية الحالية هي الأفضل منذ انتصار الثورة الإسلامية (١٩٧٩) ، ولحسن الحظ أن علاقتنا مع العالم ماضية في طريق التوسع وأن سياسة إزالة التوتر وتكريس عوامل الثقة تعتبر سياسة فريدة ، وبما أن مشاكلنا مع أمريكا تعتبر مشاكل قديمة ، لذلك فأنا أعتقد أن حلها يحتاج إلى المزيد من الوقت ، وأرى أن أفضل سياسة يجب على الحكومتين الإيرانية والأمريكية التمسك بها هي الابتعاد عن تصعيد حدة النزاعات والمواقف العدائية فيما بينهما ، ومن أجل الخروج من الحالة العدائية إلى حالة الصداقة يجب أن نطوي عدداً من المراحل ،والمرحلة الأولى هي الابتعاد من

تعزيز العداء والثانية اتخاذ مواقف محايدة من شأنها استئصال النظرية العدائية . وأؤكد أننا لا نستطيع بهذه السرعة تطبيع العلاقات فيما بيننا .
ويجب الإشارة إلى أن بعض الخطوات التي تتخذ في إيران وأمريكا ، تساهم في زيادة مستوى عدم الثقة ، فعلى سبيل المثال فالتصريحات والمواقف التي عبر عنها الرئيس بوش في إطار حديثه عن قضايا المنطقة ومست إيران تعتبر عاملاً مساعدًا لزيادة عدم ثقة الشعب الإيراني بالإدارة الأمريكية ، حتى إذا أراد الأمريكيون التعبير عن حسن نواياهم والتقدم خطوة إلى الأمام ، فإن عوامل عدم الثقة ستجعل الجانب المقابل لا يبادر إلى موقف مشابه ، ويجب البحث عن الأسباب التي تجعل الإيرانيين لا يضعون ثقتهم في الإدارة الأمريكية ، وأنا أعتقد بأنه لا توجد هنالك ضرورة حتمية نحو سعي المسؤولين في كلتا الدولتين إلى توفير عوامل الثقة ، وإنما يجب أن يحصل هذا الأمر في أوساط المجتمعين الإيراني والأمريكي، والمقترح الذي قدمته إيران وما زالت تدعو إليه وترحب به ، هو أننا يجب أن نعمل على توسعة التعاون الاجتماعي والثقافي والرياضي والاقتصادي حتى السياسي في بعض المستويات بين البلدين ، فعلى سبيل المثال ، كان لنا تعاون ممتاز مع الأمريكيين في قضية أفغانستان، وهنالك قضايا مختلفة في العالم بإمكاننا أيضاً بلورة صيغ مشتركة للتعاون الإيراني في إطارها ، لوجود مصالح مشتركة.

س: لكن مواقف الإدارة الأمريكية بدت أخيراً أكثر ليونة تجاه إيران؟

ج: المعضلة الأساسية هي فقدان الثقة . ويمكنك ملاحظة أدائنا في القضية الأفغانية ، فنحن عبرنا عن حسن نوايانا بصورة عملية ملموسة ، وأثبتنا أننا بصدد تحجيم التوتر فيما بيننا والحركة باتجاه تحسين العلاقات. لكن ما الذي طرحه الجانب المقابل ؟ طرح محور الشر ، لذلك من الطبيعي أن تبادر مثل هذه المواقف إلى الإبقاء على أجواء عدم الثقة ،

وضمن العلاقات الإنسانية، يرى الإنسان نفسه مضطراً إلى تقديم الشكر حتى إلى عدوه فيما لو وقف إلى جانبه وتعاون معه ، وليس أن يسيء إليه ويمس سمعته ويصر على إهانته.

والقضايا الأخرى ،فإننا وكما في سياساتنا الداخلية نشاهد وجود تيارين سياسين وطريقتين للتفكير ، فإن هذا الأمر يصدق أيضاً في إطار سياستنا الخارجية ، وهنالك تباين في وجهات النظر حيال الخطوات الاستراتيجية والتكتيكية التي يجب اتباعها في مجال السياسة الخارجية، ونحن في تيار الإصلاحات نؤمن بأن تضمن مصالحنا . حتى لو استوجب الأمر الدخول في حوار ومباحثات مع الإدارة الأمريكية ضمن محورية ضمان مصالحنا القومية ، وهذه هي الرؤية الشاملة لتيار الإصلاحات.

س: من الواضح أن لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان أولت اهتماماً ملحوظاً لقضية الحوار مع أمريكا ، واستضافت ضمن برنامجها لدراسة هذه القضية العديد من الخبراء ، ما النتائج التي أفرزتها هذه الدراسات؟

ج: النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات ، تقول إننا يجب ألا نتوقع بأن تعود علينا حالة التوتر مع الولايات المتحدة بالفائدة ،أما النتيجة الأخرى ، فهي تؤكد أهمية تحقيق مصالحنا القومية في أية علاقات نقيمها مع دول العالم بما فيها أمريكا ، وهذان الاعتقادان يعتبران أساسين بالنسبة إلينا، وعلى الجانب المقابل أن يتعهد احترام مصالحنا القومية ، وهذا الأمر لا يتحقق إلا في ظل الحوار والتباحث والتواصل إذا كان عن طريق وسطاء أو من دونهم.

س: لكن المرشد جعل أيديكم أنتم البرلمانيين ، مفتوحة في هذا الجانب ؟

ج: هذا صحيح فنحن لا نواجه مشكلة في هذا الجانب وبإمكاننا كبرلمانيين الجلوس والتفاهم مع نظرائنا في القضايا التي تهمنا ، حتى إنْ كان هؤلاء

النظراء هم من النواب الأمريكيين ، فعلى أية حال يجب أن تتوفر الظروف المناسبة لذلك.

تتحدث معي عن العلاقات مع أمريكا ، كيف بإمكاننا فتح باب الحوار مع جهة تضع إيران ضمن محور الشر ، وتطالب بإطاحة نظامنا ؟ ففي هذه الحالة ، ماذا سيكون لدينا لنطرحه في حوارنا مع أمريكا ؟ وأن أول شرط للحوار هو أن يعترفوا بالأمر الواقع في إيران ، وإذا كان هنالك صراع بين التيارين الرئيسيين في داخل إيران ، فإن هذا الأمر يعتبر قضية داخلية لا علاقة لأي دولة أجنبية بها حتى تأتي وتقول من الذي يجب أن يمكث ومن الذي يجب أن يرحل ، وعلى الجهة التي ترغب في محاورتنا ، تبيين مواقفها الصريحة إزاء هذه القضايا ، يجب أن يبينوا هل إن إيران ضمن دائرة محور الشر أو خارجها ؟ وهل يعترفون بدورها الإقليمي أم لا ؟ وهل يعترفون بقانونية النظام الإيراني القائم على تفويض من الشعب أم لا ؟

س: ألا توجد لديكم نوايا لتوجيه دعوة إلى نظرائكم الأمريكيين ؟

ج: كل قرار يحتاج إلى خطوات تمهيدية ، وكما هو واضح هناك عقبات نفسية، منها على سبيل المثال إصرار الإدارة الأمريكية على أخذ بصمات الإيرانيين الذين يرغبون في زيارة أمريكا ، وهذا الأمر مرفوض من كل الإيرانيين ، حتى أولئك المعارضين للنظام الإسلامي . نحن لا يمكن أن نتحاور مع أشخاص يصادقون في الكونغرس على قانون مناوىء لإيران ومن ثم يطلبون منا الجلوس معهم حول مائدة المفاوضات . ويجب أن يحصل لدينا الاطمئنان الكامل بأننا نجلس مع أشخاص يعترفون بإيران كبلد مهم وأساسي ، وأن الشعب الإيراني له حق في تقرير مصيره ، وأنه هو الذي اختار لنفسه النظام الحالي . وهذه الأمور هي بمثابة الأرضيات التي تساعد على فتح باب الحوار.

س: أشرت إلى وجود مجموعات متطرفة ومتحجرة ، وهذه المجموعات

نفسها طالبت خلال الهجوم الأمريكي على أفغانستان بدعم «الطالبان» و «القاعدة» وتدعو حالياً إلى دعم الرئيس صدام حسين في مقابل التهديدات الأمريكية؟

ج: من الذي كان يوجه «الطالبان» وقاد ونفذ أحداث سبتمبر ؟ كلهم كانوا من العرب . إذن لماذا لا يأخذون بصمات المواطنين العرب ؟ القضية واضحة وضوح الشمس ، أن لهم موقفًا خاصًا إزاء النظام الإيراني.

س: قدم رئيس الوزراء البريطاني توني بلير أخيراً ملفاً عن أسلحة الدمار الشامل العراقية ، ما رأيك به ، وكيف تقرأ حجم الخطر العراقي على الآخرين ؟

ج: أنا لا أرغب في الحديث بهذا الشأن انطلاقاً من موقعي السياسي في السلطة ، إنما بصفتي زعيمَ حزب سياسي وبصفتي مقاتلاً تعرض جسمه لرصاصة أطلقها الجيش العراقي عليه خلال الحرب ضد إيران ، أنا ومعظم الشعب الإيراني ننظر إلى صدام حسين بأنه فرد انتهازي وغير موثوق به وغير متمسك بالقوانين والمواثيق الدولية والأخلاقية ، ولهذا السبب نعتقد بأن صدام ومن أجل البقاء في السلطة ، على استعداد لفعل أي شيء بما في ذلك سعيه إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة المحظورة الأخرى، واليوم تم الكشف عن لقاءات حصلت بين وزير الدفاع الأمريكي الحالي دونالد رامسفيلد وصدام ، أي إنهم كانوا يقدمون له الدعم ويؤيدونه.

الشيء الذي أريد تأكيده ، أنه مهما كان شكل إطاحة صدام ، فربما أن ذلك اليوم سيكون من أسعد أيام الشعب الإيراني ، لكن من جانب آخر فإنه لا يمكن الثقة بأولئك الذين يخططون لإطاحته ، لأنهم هم الذين قاموا بتسليحه وتبنوا الدفاع عنه في محافل مختلفة أي إنه يجب الشك في صحة نواياهم.

التقرير المفصل الذي نشرته المعارضة الإيرانية حول البرنامج السري لإنتاج أسلحة الدمار الشامل ونشرته وسائل الإعلام الأمريكية *

ذكر مسؤولون أمريكيون أن إيران تبني سراً مفاعلين نوويين يمكن استخدامهما لأغراض عسكرية ويمكنان طهران من حيازة السلاح النووي .. فيما نفت طهران أن يكون لديها برنامج نووي عسكري ، وأعلنت موافقتها على زيارة الموقعين من قبل وكالة الطاقة الذرية .

وكان المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية المعارض سرب تقريراً إلى وسائل الإعلام الأمريكية حول المشاريع النووية والأسلحة الكيماوية والجرثومية في إيران .. استفاد منه مسؤولون أمريكيون في تأكيد معلوماتهم عن أن هناك مفاعلين نوويين حددتهما صور للأقمار الصناعية قرب مدينتي ناتانز وأراك .

وقال المسؤولون لشبكة « سي . إن . إن » إن هذه الصور تكشف بناء منشآت لتخصيب اليورانيوم الضروري لصنع وقود نووي .

وأكد أن هذه المخاوف خبراء من معهد العلوم والأمن الدولي ، وهو مركز للبحوث حول الانتشار النووي في واشنطن ، بعدما تفحصوا صور الأقمار الاصطناعية .

وقال رئيس المعهد الخبير النووي دايفيد أولبرايت« يبدو أن إيران تقوم ببناء منشآت نووية كبيرة يمكن أن تكون جزءاً من مجهود للحصول على المعدات التي تحتاج إليها أسلحة نووية » .

---

* جريدة السياسة الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٢م، العدد ١٢٢٣٢ .

وحتى الآن ، وحده مفاعل بوشهر النووي كان المشروع المعروف . وسيوضع في الخدمة في يونيو ٢٠٠٤م .

ورداً على أسئلة « سي . إن . إن » أكد سفير إيران في الأمم المتحدة جواد ظريف أن البرامج النووية الإيرانية تقتصر فقط على الاستخدام النووي . وأضاف « أستطيع أن أقول لك جازماً إن ليس لدى إيران برنامج تسلح نووي . وجميع المنشآت المتوافرة لدينا والتي تستخدم التكنولوجيا النووية هي جزء من برنامجنا النووي السلمي » .

وأوضح الناطق في وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي أن «أهداف إيران واضحة جداً وسلمية » مشدداً على أن إيران تعتبر أن «من حقها استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية » .

وقال الناطق إن النشاطات النووية الإيرانية « تحترم الإتفاقات الدولية المطبقة كما أكد مراراً مراقبو الوكالة الدولية للطاقة الذرية » .

وذكر التلفزيون الإيراني أن السلطات الإيرانية أمرت بإجراء دراسة جدوى لبناء محطة إيرانية نووية بقوة ألف ميغاواط . وسمحت السلطات لمنظمة الطاقة الذرية بدرس هذا المشروع مع إحترام البيئة والاستفادة من خبرة بناء محطة بوشهر النووية .

وإلى ذلك أعلن المتحدث باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية مارك غوازدكي أمس أن إيران وافقت على حصول تفتيش لموقعين نوويين جديدين لها في فبراير المقبل .

وينوي المدير العام للوكالة محمد البرادعي القيام بهذه الزيارة في فبراير ٢٠٠٣ م على رأس فريق من الخبراء الفنيين .

وفيما يتعلق بتقرير المعارضة الإيرانية حول المشاريع النووية لطهران ذكر أنه منذ عام ١٩٩٣ م بدأت إيران مشاريع عدة استراتيجية للبحث

والتقنيات النووية لتحقيق الأهداف العسكرية والحصول على القنبلة النووية ، وكانت خلال العقد الأخير تبحث حثيثاً لاستقطاب المختصين في مجال الطاقة النووية من دول الاتحاد السوفياتي السابق ، وقد قامت إيران بتوظيف مجموعة من هؤلاء المختصين والمجيء بهم إلى إيران سراً بهدف التدريب والاستفادة من اختصاصهم ، وتم تخصيص موازنة هائلة في عهد رئاسة رفسنجاني لتوسيع النشاطات النووية .

وفي عهد خاتمي أيضاً تمت متابعة المشاريع والخطط التي وضعها رفسنجاني بحيث ستصبح إيران خلال بضع سنوات مقبلة قادرة على اختبار نووي .

ومن العلماء الذين يساعدون في تطوير البرنامج الإيراني ذكر التقرير فلاديمير ميرني وأندريه كلاشنيكف من أوكرانيا .

وأضاف : ومع أن النقاشات الرئيسية في مجال النشاط النووي للنظام تدور حول محطة بوشهر لكن الحقيقة هي أن مشاريع متعددة سرية تتم متابعتها خلف الستار وبكل سرية من دون علم المنظمة الدولية للطاقة الذرية ومن بين هذه المشاريع بالغة السرية مشروعا ناتانز وأراك النوويان

وحول مشروع أراك ذكر تقرير المعارضة أن منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بدأت بناء مركز نووي منذ عام ١٩٩٦ في منطقة« خنداب »، وهذا المشروع مشروع المياه الثقيلة ، وتتم متابعة هذا المشروع في منظمة الطاقة الذرية تحت إشراف محمد قنادي مساعد رئيس المنظمة في إنتاج الوقود النووي .

وبهدف منع تسرب المعلومات ينفذ هذا المشروع في غطاء شركة مصباح للطاقة التابعة لمنظمة الطاقة الذرية والمدير العام لهذا المشروع والمدير المسؤول له في منظمة الطاقة الذرية شخص يدعى داريوش

شيباني .

وحيث أن هذا المشروع يتسم بسرية تامة ليست موازنته خاضعة لإشراف منظمة التخطيط والموازنة .

والنقطة الملفتة أن في تشكيلة منظمة الطاقة الذرية ليس هناك أي تشكيلة أو مجموعة باسم مشروع أراك ، وحتى إنه غير مسجل في دائرة الموظفين لمنظمة الطاقة لأن بعض المشاريع تخضع لإشراف مباشر من أغازاده رئيس منظمة الطاقة الذرية بسبب الحساسية البالغة لها ، وأن قسم أمن المعلومات التابع لمنظمة الطاقة الذرية والقسم المركزي الحماية يتابعان الشؤون الإدارية لهذه المشاريع ، كما أنها تدار باسم شركة حتى لا يبقى أي أثر محدد لها لهذا السبب يدار مشروع أراك باسم شركة مصباح للطاقة . وتم تنفيذ ٨٥ في المائة من مشروع أراك في الوقت الحالي وتقرر تشغيل بعض وحداته بشكل مستقل حتى نهاية العام الحالي حتى هناك إمكانية إجراء عملية التجريب ، وتوجد في هذا المشروع بروج يبلغ قطر كل منها ٣ أمتار وارتفاعه ٤٨ متراً وتشاهد في كل منها سبعون لوحة مشبكة .

وأكد تقرير المعارضة الإيرانية أن مشروع ناتانز يخضع لإشراف مباشر من المجلس الأعلى للأمن القومي للنظام .

ومن أجل الحؤول دون تسرب أي معلومات يتم إنجاز المشروع تحت غطاء مشروع مكافحة التصحر وتقع منشآته على طريق كاشان نتنز القديم مقابل قرية اسمها « ده زيره » (على بعد ٤٠ كيلومتراً جنوب شرق مدينة كاشان) وعلى أرض مساحتها نحو ألف كيلو متر مربع ضمن قائم مقامية كاشان .

ولإنجاز هذا المشروع خصص ما مجمله مائة ألف متر مربع بناية تشمل صالونين مجاورين مساحة كل واحد منهما ٢٥ ألف متر مربع مع مجموعة من المباني الإدارية (تستوعب ألف موظف) وتحصينات تحت الأرض .

وقع كل صالون في عمق ثمانية أمتار تحت الأرض يقيه ساتر خرساني قطره متران ونصف المتر وساتر خرساني شامل للوقاية أمام التفجيرات .

وبدأت عملية إنشاء المباني الخاصة بهذا المشروع منذ عام ٢٠٠٠ من قبل شركتين للبناء هما شركة (جهاد التنمية) وشركة (تطوير البناه) ، وسينجز المشروع مع نهاية العام الحالي ، ثم تبدأ مرحلة نصب المعدات والأجهزة .

وحتى الآن تم صرف ٩٥ بليون تومان للبناء والتحصينات ، ويتم توفير الموازنة من قبل المجلس الأعلى للأمن ، حيث أن موازنته تحت إشراف منظمة التخطيط والموازنة .

وقبل عشرة أيام زار المهندس مير حسين موسوي رئيس الوزراء الأسبق هذا المشروع بصفته ممثلاً للمجلس الأعلى للأمن ، كما أن أغازاده رئيس منظمة الطاقة الذرية للملالي يقوم بزيارات شهرية للموقع بهدف الإشراف على إنجاز المشروع .

وأوضح التقرير أن خلافاً نشب بين منظمة الطاقة الذرية وقائم مقامية كاشان لأن القائم مقامية لا تتزود بالمعلومات الخاصة بالمشروع نظراً لدرجة سريته حيث منعوا نائب محافظ أصفهان الذي قام أخيراً بزيارة الموقع من الدخول إلى موقع المشروع .

ومن أجل إحكام التكتم والحفاظ على سرية أكثر تم تأسيس شركة تسمى بشركة (كالا إلكتريك) ، وتتم متابعة جميع الأعمال الخاصة بنصب الأجهزة والمنظومات لهذا المشروع من خلال هذه الشركة .

وأوجز تقرير المجلس الوطني للمقاومة المعارض المشاريع النووية الإيرانية فيما يلي :

مفاعل بوشهر النووي في محافظة بوشهر .

مركز أصفهان للوقود النووي .

مركز كرج للأبحاث الذرية بمحافظة طهران والذي وقع انفجار في مرجل بخاري زنته خمسة أطنان في المركز التكنولوجي في مدينة والواقع في شارع مطهري بعد تحويل المرجل من مرجل يعمل مع زيت الغاز إلى مرجل غازي أخيراً .

مركز بناب للأبحاث في محافظة أذربيجان الشرقية .

مركز ساغند يزد للأبحاث في محافظة يزد .

مركز أمير آباد طهران للأبحاث والمفاعل بالعاصمة طهران .

وأما الشركات التي تتخذ كواجهة للتغطية على البرنامج النووي فهي شركة إيران للصناعات ، شركة مصباح للطاقة ، شركة سرايند النووي ، شركة كاوتش يار ، شركة كان إيران ، شركة الطاقة الجديدة ، شركة (آي . سي . إس) ، ولكل من مركز أصفهان النووي ومفاعل بوشهر النووي عدد من الشركات التابعة حيث تقوم شركة كاوتش يار بجميع المشتريات الخارجية والداخلية لمركز الأبحاث النووية ، ويتم إيداع الإيرادات الحاصلة عن بيع مادة النيتروجين السائل والتي تعتبر أحد منتوجات مركز الأبحاث النووية في حساب شركة إيران للصناعات ، وتعمل شركة إيران للصناعات كإحدى الشركات الخدمية حيث تغطي جميع منتسبي منظمة الطاقة الذرية المتعاقدين منهم وغير الدائمين من الناحية الإدارية وأنهم يعملون لدى منظمة الطاقة الذرية باعتبارهم موظفين في الشركة . ويتم إيداع موازنة شركة (كان إيران) من قبل منظمة الطاقة الذرية إلى حساب مركز الأبحاث ، ثم يقوم المركز بإحالة المبالغ نفسها إلى حساب الشركة حيث تقوم شركة كان إيران بتوفير رواتب مجموعة من منتسبي منظمة الطاقة الذرية بهذا النمط وبشكل غير مباشر .

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيمياوية ذكر التقرير أن الأبحاث تجرى من قبل وزارة الدفاع ومركز أبحاث وزارة (جهاد البناء) وجامعة

الإمام حسين التابعة لقوة الحرس في طهران ومركز أبحاث (البايو تكنولوجيا) الكشف عنه في يناير ١٩٩٩ في واشنطن مؤكدة أن عمليات الإنتاج والأبحاث حول الأسلحة الجرثومية تجري في أربعة أجهزة مختلفة وبصورة متناسقة وكما يلي :

- التصنيع الخاص لوزارة الدفاع .
- مركز الأبحاث في وزارة جهاد البناء والذي له أربعة أجهزة أبحاث في أصفهان وشيراز زتبريز ومشهد .
- جامعة الإمام حسين التابعة لقوة الحرس في طهران .

وتشرف مجموعة المستشارين لخاتمي التابعة لمكتب رئاسة الجمهورية وتطلق عليها تسمية (مجموعة العلوم والتقنيات) على الشؤون الخاصة في مركز الأبحاث الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وتوظيف خبراء صينيين وكوريين وروس يعملون لصالحها وتحصل على ما تحتاجها من الدول الأوروبية بغطاء الأبحاث ، فضلاً عن استخدام التقنيات المزودة ومن خلال ذلك يتم نصب رؤوس جرثومية على صواريخ بالستية .

وأوضح التقرير أنه خلال هذه الفترة تمت إعادة تأسيس لواء (٢٤ بعثت) الاقتحامي الكيماوي ضمن تشكيلات الحرس وبملاكات أوسع ، وكان اللواء المشار إليه قد تم حله في خريف ١٩٩٠ بعد أن كان يستخدم القنابل والقذائف التي تحمل رؤوس كيماوية ضمن جهده المدفعي خلال الحرب العراقية الإيرانية .

ويقع مقر هذا اللواء في محافظة لورستان في إحدى الثكنات الواقعة في مدينة بروجرد ، وأقام اللواء معسكراً تدريبياً لقواته في يونيو الماضي في منطقة دورود في محافظة لورستان ، وتم تثقيف وتوجيه جميع القوات التابعة للواء بعدم التفوه باسم اللواء بصورة كاملة ، وذلك نظراً للظروف الراهنة في المنطقة والتحسس السائد على أسلحة الدمار الشامل ، ويكتفي

أثناء الحديث بـ (مجموعة ٢٤ بعثت) ويتم أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار في جميع مطبوعات الحرس الوطني أيضاً .

وتم خزن كميات ملفتة للنظر من الغازات القاتلة للأعصاب كغاز تابون وسارين وسومان بصورة سائلة وبصورة بحار أو مسحوق ، كما تم إنتاج مواد إلسيانيد وفسنجر وثيوري كليكل وسوديم سيانيد لغرض استخدامها في الأسلحة الكيمياوية والجرثومية أو يقوم باستيرادها .

وأضاف التقرير أن هيئة التصنيع الخاص لصنف الكيماوي والجرثومي والإشعاعي التابعة لوزارة الدفاع أحد الأجهزة المعنية بإنتاج الأسلحة الكيمياوية ، ولهذه الهيئة ٤٠٠٠ منتسب ولها مختبر للمواد الكيمياوية يسمى بـ (ويرا) ، كما لها مستودع للمواد الكيمياوية يعرف بالشهيد ميثم يقع في طريق طهران - كرج السريع .

وتعد صناعات بارجين للكيمياويات التابعة لوزارة الدفاع الواقعة على القرب من مدينة (ورامين) جنوبي طهران أحد المراكز الأخرى لإنتاج الأسلحة الكيمياوية والجرثومية والتي تشمل مستودعات ومفاعلات ذات حاويات زجاجية خاصة لإنتاج الغازات السامة الفتاكة ، وخلال السنوات الماضية تعرضت بعض هذه الأجهزة لأضرار كبيرة بفعل حالة الاندثار (كروجين) ، حيث قامت الشركة المصنعة الهنغارية (شركة لمبارت) بصيانة وتصليح الأجهزة .

وأورد التقرير أن جامعة الإمام الحسين والتابعة للحرس في شمال طهران تهتم بالعمل على التقنيات الكيمياوية والجرثومية أيضاً وتنشط الجامعة من خلال طلبتها الذين حصلوا على منح دراسية في جامعات الدول الغربية في مجال التجسس للحصول على هذا النوع من التقنيات ومن المشاريع التي تتبناها جامعة الإمام الحسين هو إنتاج (فرمنتور) ومركز الأبحاث الكيمياوية يقع على بعد ١٤ كيلو متراً غربي طهران على

القرب من طريق طهران كرج السريع ، ويعد هذا المركز موقعاً للتعليم وإجراء الأبحاث المشتركة والتنسيق التقني بين الحرس ووزارة الدفاع والمقر الهندسي لوزارة جهاد البناء ويشرف خبراء صينيون على أبحاث هذا المركز .

وهناك مؤسسات أخرى تقع على القرب من مدينة سمنان تستخدم لإنتاج غاز الأعصاب ، حيث يتم نقل المنتوجات منه إلى موقع تحوير وتطوير الصواريخ (منها زيادة مدى صواريخ اسكود ب) الواقع بالقرب من أصفهان .

مقابلة صحافية مع
معالي سيد جعفر الموسوي سفير الجمهورية الإيرانية لدى دولة الكويت حول عدد من القضايا المشتركة بين البلدين *

س: بداية كيف تنظرون إلى العلاقات الثنائية بين الكويت وإيران، خصوصاً مع زيارة مسؤولين في وزارة الطاقة الإيرانية، وكذلك الزيارة المرتقبة لوزير الداخلية الكويتي إلى طهران ؟.

ج: العلاقات الثنائية بين البلدين تسير من حسن إلى أحسن، وخاصة بعد زيارة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى إيران والتي كانت نقطة مضيئة وجيدة في مسار العلاقات، وما يجري اليوم من زيارات لمسؤولين في وزارة الطاقة الإيرانية وكذلك زيارة وزير الداخلية تأتي في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعت آنذاك أثناء الزيارة، ففيما يتعلق بموضوع التعاون مع وزارة الكهرباء والماء في الكويت، جاءت الزيارة لتقديم مسودة الاتفاق في نقل المياه إلى الكويت التي تتضمن ١٧ بنداً، على أن يتم الرد الكويتي في شهر سبتمبر المقبل في طهران، كما سيقيم الجانب الإيراني ندوة في طهران تتخللها ورشة عمل لدراسة الجدوى الاقتصادية والتقنية والفنية للبحث في أفضل السبل لإنجاز المشروع، كما دعت إيران إلى إقامة المشاريع المائية تحت إشراف المنظمة الإقليمية لإدارة شؤون المياه التابع لليونسكو، كما طلب الوفد من الكويت الانضمام إلى المنظمة التي تتولى إيران منصب نائب

---

* جريدة القبس الكويتية، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣م، العدد ١٠١/٦٦.

الرئيس فيها ، على أن يبدأ مندوب الكويت بالمشاركة في اجتماعات المنظمة من أكتوبر المقبل ، أما ما يتعلق بالاتفاقية الأمنية بين البلدين ، فقد قامت إيران قبل فترة بإرسال مسودة الاتفاق إلى الجانب الكويتي المتمثل بوزارة الداخلية التي قامت بوضع التعديلات عليها ، ثم أرسلت إلى وزارة الداخلية في طهران التي تعيد الآن صياغة المسودة لترسلها إلى الكويت ليستعد وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد لزيارة طهران في القريب العاجل .

س : كيف تنظر إلى مستقبل العلاقات الإيرانية – العربية بعد حرب الخليج الثالثة ؟.

ج : نأمل خيراً فيما يجري في المنطقة ، لأن مواقف إيران من خلال الأحداث الماضية التي حدثت في المنطقة برهنت على حسن نية إيران ونظرتها الثاقبة لتمتين العلاقات مع كل دول المنطقة لاسيما الكويت ، وكلما مضينا قدماً إلى الأمام رأينا أن هذه المناهج والرؤى الإيرانية تصب في نزع التوتر وزيادة الثقة ، ولا يمكن لأي عامل أن يؤثر في رؤية ومواقف دول العالم تجاه إيران ، كما أن أبرز الدلائل على شعبية النظام الإيراني هي الجولة التي قام بها الرئيس خاتمي إلى بعض الدول العربية في الأيام الماضية ، ومدى الترحاب الكبير ، وكلما مضينا قدماً رأينا أن إيران تقترب خطوة نحو بناء الثقة ونزع التوتر .

س : كيف تصف الاجتماع الأخير لوزراء خارجية الدول الإسلامية في طهران ؟

ج : الاجتماع يأتي ضمن الاجتماعات الدورية ، ولكن لحسن الحظ كان الاجتماع الحالي في طهران ناجحاً بكل المقاييس ، فمثل معظم الوفود وزراء الخارجية لتلك الدول .

س : هل نستطيع أن نصف الوضع السياسي الداخلي في إيران بأنه متأزم مع تزايد الضغوط الامريكية ؟ .

ج: الضغوط الأمريكية كانت دائماً فاشلة ، حيث أثبتت التجارب الماضية أن الضغوط السابقة أعطت مردوداً عكسياً نحو رص الصفوف والالتحام الداخلي، ونحن لا نعتقد أن أمريكا تعقد الأمل على المشاحنات الداخلية ، لأنها ستكون خاسرة بالتأكيد ، وفي بيان للرئيس خاتمي في الذكرى السنوية لاعتلاء منصبه أشار إلى أن الشعب الإيراني تحمل الكثير من الدسائس الأمريكية منذ انقلاب مصدق حتى الثورة الإسلامية وإلى اليوم ، لذلك فحوار عدم الثقة بيننا بدلاً من أن تسعى أمريكا إلى إصلاحه نراها تسير إلى هدمه أكثر فأكثر ، وأمريكا تعلم قبل غيرها ما هي السياسات القمعية التي اتخذتها إزاء الشعب الإيراني ، ورغم ذلك فإننا نلتزم بالمصداقية في مواقفنا وآرائنا ، وطالما كان إصرارنا أن تكون علاقاتنا وفق أصول مبدئية وصريحة وشفافة ، فعلى أمريكا أن تبادر بإصلاح أخطائها التي اقترفتها سابقاً إزاء إيران ، وأمريكا تعلم بأن إيران نسيجها يختلف عن بقية الدول ، فإيران ليست كالعراق وليست كسوريا ، كما أن قطار الإصلاح في إيران ليس له رجعة ، وأن تطبيق الشعارات التي نادى بها الرئيس خاتمي ليس مرتبطاً بالضرورة بحضوره ، بل إنها رؤى إصلاحية تتجذر في أعماق الشعب الإيراني ، ولكن أسلوب الوصول إلى الطموحات يتباين ، وهذا ما ترونه في الساحة الإيرانية وأنا أرى أن أسرع طريقة لتحقيق التطور في إيران هو تطبيق شعارات الرئيس خاتمي .

س: هل تعتقد أن الأيديولوجية الإيرانية تستطيع مقاومة التكنولوجية الأمريكية ؟.

ج: إن الحياة البشرية لا تقتصر على التكنولوجيا، فحياة الشعوب والحكومات تعتمد على أركان متعددة أحدها التكنولوجيا ، ولا شك أن الدول المؤهلة تكنولوجياً تعاني من المشاكل الاجتماعية والحياتية، والدول الكبرى تحاول من خلال افتعالها الأزمات أن تبعد الدول الإسلامية عن هذه

التقنيات ، وتضطرها للاصطدام مع بعضها البعض ، ولا يخفى على الجميع أن مهد انطلاق الحضارة والعمل والثقافة بزغ من الدول الإسلامية وانطلق من أوروبا وكلما ابتعد العالم الإسلامي عن هذه المنطلقات والأهداف العلمية اقترب الغرب من التكنولوجيا، ولهذا نحن في موضوع حوار الحضارات وتعايش الثقافات كنا ننادي بعودة العالم الإسلامي إلى هويته وذاته ، ولو تحققت أرضية مثل هذه الوحدة فلا شك أن وضع الدول الإسلامية سيتطور لأن من أبرز عوامل التطور التقني هو العامل البشري ، وأن الكثير من الكوادر العلمية الموجودة في أمريكا هي من الدول الإسلامية.

س: ما دور إيران في مستقبل العراق ؟ .

ج: إن رؤيتنا لوضع العراق المستقبلي أوضحناها بشكل شفاف وصريح وهي أننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية للعراق كما هي الحال في بقية الدول ، نحن نعتقد أن مصير الشعب العراقي يجب أن يرسمه أبناؤه ، إذا كنا نريد أن نعمل بالديمقراطية التي ننادي بها نحن وأميركا ولكن هناك حقائق في بعض هذه الدول لا يمكن التغاضي عنها ومنها العراق ، فالكثير من الفصائل العراقية قاومت النظام البائد بشتى الوسائل ، كما تحمل كافة الشعب العراقي ، كذلك على الجميع أن يهبوا للتعاون والمساعدة في إعمار وبناء ما هدمه النظام .

ثالثاً : البعد العربي والإسلامي لدول الخليج

مقابلة صحافية مع

معالي الدكتور ميشال موسى وزير البيئة في الجمهورية اللبنانية حول البيئة والجمال في لبنان *

س : معالي الوزير كيف هو الوضع البيئي في لبنان ونحن على أبواب فصل الصيف؟

ج : لبنان يعاني من تراكمات بيئية على مدي سنوات طويلة فكان لابد من التحرك السريع لتنظيف الملفات البيئية في هذا البلد الذي وهبه الله جمالاً أخاذاً ومتنوعاً في مساحة جغرافية صغيرة وكان علينا أن نهتم لهذا الجانب المنسي والمهم في آن لكي يعود لبنان ويفاخر بما كان يتميز به من صحة ومناخ وبيئة وجمال.

س : ماذا عن ملف المازوت والسيارات والآلية التي كانت تسير على المازوت؟ وكيف تمت معالجة هذا الملف ؟

ج : إن ملف المازوت إنما هو ملف كبير وملف ضاغط درس هذا الملف ملياً من خلال اللجان النيابية وبصورة مطولة واستعين بخبراء لبنانيين وأجانب وباختصاصيين بهذا النوع من العمل وبعد دراسة مستفيضة ومتأنية وعلمية دقيقة من كل جوانب هذا الملف خلصنا إلى هذا القانون الذي يعالج الأمر بشمولية وليس بطريقة فردية أو اعتباطية أو عشوائية وكان لابد من نتيجة ذلك إلا اتخاذ القرار بوقف السيارات العاملة على المازوت لما تشكله من ضرر على البيئة والصحة العامة إن كان من الجزيئات التي تصدر أو من الغازات والانبعاثات التي تصدر وتلوث الهواء والمناخ.

---

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ٢ / ٧ / ٢٠٠٢م .

أضاف: أن الأمر لا يتعلق فقط بوقف المركبات العاملة علي المازوت عن العمل بل يتعلق الأمر أيضاً بالبنزين الذي يحوي الرصاص والذي اتخذ قرار بوقف استيراده نظرا للانبعاثات التي تصدر عنه وتضر بالصحة أيضاً.

واعترف الوزير موسي بأن قرار وقف المركبات العاملة علي المازوت أدى أيضاً إلى اتخاذ توصية تقضي بسحب حوالي ١٠ آلاف لوحة عمومية من السوق اللبناني لأن هناك تخمة في اللوحات العمومية التي تعمل حالياً كما اتخذت توصية في مجلس الوزراء تقضي بوضع خطة للنقل المشترك في لبنان وكلنا يعرف حسنات هذا الموضوع أي وقف العمل بمحركات المازوت وأوصي بوضع ضوابط للمواد التي تستعمل في المركبات وهناك مقاييس ومعايير للانبعاثات التي تصدر من مداخن المركبات وقرر أيضا أن يكون هناك فحص ميكانيكي للسيارات وليس أن تدفع الرسوم بشكل أو بآخر.

أضاف: أن هذا الموضوع الخاص بالمحركات العاملة على المازوت نظر إليه بشمولية وعمق: ورسمت له الحلول بشكل متكامل.

س : هل من نسبة مئوية معينة تظهر كم أن المازوت كان يؤثر علي الصحة العامة؟

ج : هناك إحصائيات طبعاً ووفق تقدير دقيق جداً نسبياً لمعدل الفاتورة الاستشفائية التي تسددها الدولة والأفراد والتي هي فوق المائة مليون دولار سنوياً نتيجة الأمراض الناجمة أو الصادرة عن هذه الانبعاثات .

طبعاً وهذا ما يضاف إليه التعطيل أي أن المصابين زيادة على مرضهم هناك عامل التعطيل عن العمل.

أما من الوجهة السياحية: فالأمر مهم للغاية لأننا وصلنا إلى وضع لم يعد يرغب فيه السائح بالمجيء إلى لبنان ليعاين هذا المشهد المؤذي كثيراً

والمؤذي صحياً وأيضاً مؤذي للنظر خصوصاً في ظل الكثافة السكانية في بيروت الكبرى التي تمتد من خلده حتى آخر مدينة جونية.

أضف إلى ذلك لابد من أخذ العوامل الطبيعية بعين الاعتبار إذ إن هناك حاجزاً جبلياً سلسلة جبال لبنان على مقربة من بيروت وهذا يعني أن الغازات والانبعاثات ما إن تحاول أن تغادر أجواء بيروت حتى تصطدم بسلسلة الجبال فتعود من حيث انطلقت وهذا عنصر إضافي فرض ضرورة اتخاذ إجراء سريع للحد من التلوث فصدر قانون وكان لابد من جهد لتنفيذه وهذا الجهد توزعه كل من مجلس الوزراء ومجلس النواب.

س: نحن نتحدث دائماً عن سيارات التاكسي أي السيارات الصغيرة فماذا عن الباصات العاملة علي المازوت؟

ج: الباصات العاملة على المازوت ستتوقف أيضاً وتلتزم اعتباراً من ١٥ يوليو المقبل وهذا الموعد هو نهائي كلياً .. أي لامساومة ولاشطارة.

س: وبالنسبة لتلك الآتية من سوريا وتريد الدخول إلى لبنان؟

ج: لقد تم التوصل إلى اتفاق مع وزارة النقل السورية بأن المركبات العاملة على المازوت لاتدخل الأراضي اللبنانية إطلاقاً.

س: ماهي التعويضات التي ترتبت على خزينة الدولة أو مالية الدولة لقاء حمل السائقين أصحاب المركبات العاملة على المازوت على الالتزام بالقرار هذا؟

ج: يجب أن لاننسى الفاتورة الاستشفائية في هذا المجال بالإضافة إلى التعطيل بالإضافة إلى مشكلة السياحة بمعنى الضرر الذي منيت به من جراء استخدام المحركات العاملة على المازوت.

أضاف أن الحوافز المترتبة علي الدولة أي التقديمات للسائقين المتضررين من مفاعيل القرار لاتشكل سوى جزء بسيط من الفاتورة الاستشفائية التي

تسـددها الدولة في سنـة واحدة فـضـلاً عن أن هذه الحـوافز عندمـا تقـررت أخـذنا بعين الاعـتبـار الأزمـة الاقـتـصـادية من جـهـة والضـائقـة المعـيـشـيـة الموجودة في البلد من جـهة أخرى وهناك فـعلاً أناس نظر بوضـعهم المعيشي.

س : مـعـالي الوزير: بالنسبـة للكسـارات التي تمعن تشـويهـاً بالجـبـال وبالطبيعة فـإن مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة قرر وضع يده على هذا الملف؟

ج : هذا صـحيح

س : إلى أي مدى هو جاد فعلاً في إقفال هذا الملف؟

ج : هذا الملف متـراكم وشـائق وكبير لكنه يترك ضـرراً كبيراً من نـاحـيـة التشـوهـات الدائمـة أي أن مـقـالع الكسـارات تتـرك تشـوهـات دائمـة في طبـيـعـة لبنان الجـميلة طبعاً إضافـة إلى الأضـرار الأخـرى منهـا الإزعاج والغـبار الذي يقتحم المنازل المجـاورة بالإضـافة إلى التعديات علي الثروة الحـرجية أو على المعـالـم الأثرية أو علي التنوع النبـاتي فكان لابد من السـعي إلى ضـبط هذا القطاع قطاع الكسـارات الذي كـان مـسـتـمـراً حـتى الآن تحت عنوان مـا كـان يسـمي بـ(المهل الإدارية) وهـذه المـهل كناية عن إجـازة يمنحـهـا المحـافظ أو القائم مقام لصـاحب الكسـارة على مدة شـهرين قابلة للتجديد.

وقـال إن المهل الإدارية تتفلت من الكثير من الضـوابط القـانونيـة للأمـور وحـتى الضـوابط الماليـة للأمـور فكان لابد من أن يكـون هناك ضـوابط لـهـذا الملف وتقليص للمساحـات التي من الممكن أن تسـتعمل ضـمن هذه الضـوابط وهذا ما هو قائم اليوم.

س : ولكن القـائم اليـوم يا مـعـالي الوزير هو نوع من الازدواجـيـة في التعاطي مع هذا الملف الكسارات ؟

ج : هناك ـ في الحقيقة ـ شقان للموضـوع الوجـه الأول يتعلق بالمرسـوم

الذي يرعي العمل والذي يخلق مرجعية لرخص الكسارات والمقالع من خلال مجلس أعلي تتمثل فيه ٦ وزارات إضافة إلى وزارة البيئة ممثلة بالمدراء العامين ويرأس هذا المجلس وزير البيئة فأصبح هناك مرجعية بيئية، ومرجعّية متعددة الجوانب إنما مرجعية واحدة، بمعنى أنها متعددة الاختصاصات. أي مديرية الآثار، مديرية الطاقة، مديرية البلديات. والداخلية، وتنظيم المدني... أي كلّ من له علاقة بهذا الملف من المسؤولين ومن ممثلي الوزارات هو طرف في المرجعية الواحدة لإعطاء، الرخص ضمن مواصفات دقيقة جداً لهذا الموضوع.

أضاف: أن المرسوم يلحظ أيضاً كيفية مراقبة العمل، ودفع الرسوم، علي أن تكون هذه الرسوم مدروسة بشكل جيد ومتوازن وتؤمن مد خولاً للدولة.

كما يتضمن أيضاً نقطة أساسية جداً، وهي انه بعد انتهاء العمل، هناك مبلغ من المال يودع في الاستيداع من أجل تشجير وتخضير المواقع التي كانت تعمل فيها الكسارات.

س: هل هذا المبلغ كفيل بإعادة تأهيل المقالع وتحويلها إلي جنائن؟

ج : هذا هو المطلوب تحديداً، بحيث تزول كل التشوهات.

وتابع: هذا في ما يختص بالمرسوم. والمرسوم أقر في اللجنة الوزارية. ومطروح على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء قريباً.

س: ماذا عن تحديد الأماكن التي يفترض أن تخصص لعمل الكسارات؟

ج : هذه الأماكن متروكة أيضاً لمجلس الوزراء الذي له حق القرار. هناك خيارات مطروحة بالطبع، لكن كل هذه الخيارات إنما هي ضمن الضوابط وضمن تقليص كبير للأماكن التي يمكن أن تستعمل بناء لدراسات تقنية من قبل مرجعيات تقنية.

س : ذكرت خلال الحديث عن مهل إدارية ما هي الجهة المخوّلة بتحديد هذه المهل؟

ج : المحافظ أو مرجعيات رسمية يمكن أن تعطي مهلاً إدارية وفق رسوم متدنّية، إنما لمهلة قصيرة شهر أو شهرين.

س : وهذه المهلة قابلة للتجديد؟

ج : نعم، نعم، ولكن كما تعلم هناك أناس يحاولون استغلال الظروف وارتكاب مخالفات، ومطلوب اليوم ضبط هذه المخالفات؟ لا بل ضبط هذا القطاع بالمطلق.

س : ماذا عن المحميات الطبيعية؟

ج : وضعها جيد جداً: فهناك إهتمام من جهة، ومال طبيعي من جهة أخرى.

أضاف : في لبنان سبع محميات صادرة بقوانين، ووضعها جيد بشكل عام، إنما عندنا مشكلة التمويل، كان التمويل يؤمن عن طريق جزء من قبل الدولة اللبنانية! وجزء آخر من مؤسسات دولية، فترة المساهمة الدولية أوشكت علي الانتهاء، أما مساهمة الدولة فما زالت قائمة، لا بل رفعنا من قيمتها بعض الشيء، وهناك مجهود مطلوب الآن من الجماعات القيّمة على هذه المحميات من أجل إدخال المجتمع الأهلي والمحلي في المناطق بمساهمة ومساعدة لهذه المحميات.

س : هل من مساع ناشطة مع المؤسسات الدولية لاستمرار التمويل؟

ج : في الحقيقة أجرينا إتصالات، ووجهنا مجموعة رسائل، وعسى أن نتمكن من إيجاد باب للتمويل.

س: أين توجد هذه المحميات؟

ج : إنها موزعة في المدن، بنتا عل، أرز الشوف، وهي الأكبر، صور،

وجزر النخيل لمحمية بحرية.

س : خلاصة القول البيئة في لبنان بخير؟.. وهل بإمكاننا أن نقول للإخوان العرب خصوصا الذين يرغبون بالاصطياف والاستجمام بأن هواء لبنان عاد نظيفاً؟

ج : إن موضوع البيئة يحظى بكل رعاية واهتمام من قبل كل المسؤولين في الدولة اللبنانية، وهناك قرار سياسي بهذا المعني، كما أن هناك توجهاً جديا للدخول إلي المشكلات البيئية وإيجاد الحلول السريعة والناجعة لها. وقد شعر الجميع بأهمية البيئة كجزء مهم وحيوي ليس للصحة العامة، بل وأيضاً لصحة الاقتصاد وأنشطة السياحة، والدليل هو التجاوب الذي تلقاه وزارة البيئة من سائر الوزارات الأخرى نظراً لتشابك الملفات البيئية مع هذه الوزارات.

وشعورنا اليوم أن البيئة أصبحت من الأولويات في هذا البلد وهذا ما يفرح قلوبنا كوزارة بيئية، وهمّنا تنظيف بيئتنا، والاهتمام بصحة وطننا والحفاظ على ثروتنا الطبيعية وأيضاً إبراز الوجه السياحي الجميل لهذا الوطن الذي كان له دائماً منحي جمالي وسياحي علي مدى العصور.

نأمل من خلال بيئة نظيفة أن يكون هذا نوعاً من المساهمة في استقبال أشقائنا العرب للاصطياف والسياحة في لبنان، وهذا واجبنا الوطني.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد فيصل العدواني المستشار ونائب المندوب الدائم في الجامعة العربية حول قرارات الأمم المتحدة *

س : كيف تقيم فترة عملك في الحقل الدبلوماسي على مدى ما يزيد على ١٧ عاماً سواء في الداخل أو الخارج؟

ج : العمل الدبلوماسي يتسم بالنشاط الدؤوب والترحال والاغتراب الدائم وأعتبره رسالة وواجباً وأي شخص يرتاد العمل الدبلوماسي يجب أن يتحلى بالحنكة والمثابرة ، ومن خلال خبرتي الطويلة في هذا المجال أرى أن الدبلوماسي يعد سفيراً لبلده يعكس حضارته وسياسته وقيمه وسمعته على أن يكون موضوعياً في تقييمه لكافة الأمور وأن يبتعد عن الأمور الشخصية في تقاريره التي يرفعها لرؤسائه لأن الموضوعية تعد أحد العناصر المهمة في طبيعة العمل الدبلوماسي الذي اكتسبت من خلاله العديد من الإيجابيات والفوائد والقيم مثل الصبر والمثابرة ونحن على الدرب سائرون لخدمة الكويت في أي موقع وأي مكان.

س : خضت غمار العمل الدبلوماسي في عدد من الدول العربية والأجنبية فهل تختلف طبيعة هذا العمل في أي منها عن الاخرى؟

ج : بالطبع هناك اختلاف لأن لكل بلد ظروفه ومناخه ومتطلباته فكندا مثلاً التي قضيت بها ما يقرب من ٤ سنوات ونصف تتمتع بثقافة مفتوحة

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٢م ، العدد: ١٢٨٩٥ .

وحرية نافذة من حيث تعدد الأحزاب ووسائل الإعلام والاتصالات ورغم أنها تبتعد جغرافياً كثيراً عن الكويت إلا أنها كان لها مواقف جيدة ومتميزة جداً تجاه قضايا الكويت فقد شاركت ضمن قوات التحالف التي ساهمت في حرب التحرير كما لمست خلال عملي بكندا مدى التفهم والتعاطف اللذين يبديهما المسؤولون الكنديون لقضية الأسرى الكويتيين، وكنا نحاول دائماً خلال اللقاءات التي تجمعنا بهؤلاء المسؤولين تعميق التفاهم بين الكويت وكندا أما العمل الديبلوماسي في بلد عربي مثل مصر التي تسلمت مهام عملي بها منذ عدة شهور فوجدت أنه عمل شيق وممتع وثري ويفتح آفاقاً واسعة أمام اي ديبلوماسي خاصة أن مصر تتمتع بحيز كبير من الحرية من خلال تعدد وسائل الاعلام المختلفة التي تتيح لكافة الاتجاهات التعبير عن آرائها وأرى من خلال عملي بمندوبية الكويت بالجامعة العربية أن هناك تعاوناً وتنسيقاً دائمين ومستمرين بين مصر والكويت التي أصبحت العلاقات بينهما نموذجاً يحتذى به للعلاقات بين الدول.

س : هل ترى أن مخاطر النظام العراقي وتهديده جيرانه لايزال قائماً بعد مرور اكثر من ١٢ عاماً على كارثة غزو الكويت؟!

ج : الكويت مرت بتجربة مريرة أثناء محنة الغزو العراقي وسياسة الكويت واضحة بشأن المشاكل المعلقة مع العراق والتي ترى ضرورة التزامه بجميع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وخاصة مسألة الأسرى والمرتهنين وإعادة الممتلكات الكويتية وإذا أراد العراق أن يجنب المنطقة المخاطر المستقبلية فعليه أن يلتزم بهذه القرارات بصدق وشفافية من دون مراوغة ليس كسباً للوقت ، ولكن بصدق وهذا هو الخيار الوحيد لتجنيب المنطقة مخاطر في غنى عنها.

والكويت لديها اتفاقيات أمنية مبرمة مع عدد من الدول الأجنبية بالإضافة إلى الروابط القوية مع دول الخليج من خلال عضويتها في

مجلسي التعاون الخليجي، بجانب علاقتها الطيبة ببقية الدول العربية وعلى رأسها مصر يمكن أن تقي الكويت آية مخاطر مستقبلية قد تهدد أمنها وسلامتها لأن العمق الداخلي للكويت هو أمتداد للعمق الخليجي والعربي والدولي.

س: يرى البعض أن الولايات المتحدة تتخذ من إدعاء امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل تارة ودعمه تنظيم القاعدة تارة أخرى ذريعة لتغيير النظام في العراق فما تعليقك؟

ج : لا استطيع أن أقدم تعليقاً على السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة لأنني لست مسؤولا أميركيا ولا استطيع تفسير ما يدور برأس المسؤولين الأميركيين ولكنني أعتقد ضرورة انصياع العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن، خاصة أن الولايات المتحدة لا تثق في النظام العراقي فمنذ وقف اطلاق النار إلى الآن لم ينته العالم بعد من قضية نزع أسلحة الدمار الشامل، وإذا كان العراق جاداً وصادقاً فيما يقوله ويردده لتم الأنتهاء من موضوع الاسلحة منذ زمن بعيد ونامل أن يكون حماس العراق في عودة المفتشين الدوليين يوازي حماسه بتطبيق قرارات مجلس الأمن وخاصة قضية الأسرى والمرتهنين.

س : وهل توافق على سياسة التدخل في الشؤون الداخلية التي تتبعها الولايات المتحدة الآن وتلعب دورها كشرطي يسير الامور حسب مصالحه في المنطقة؟!

ج : التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة مبدأ ترفضه كل دول العالم ومنها الولايات المتحدة ولكن أميركا ترى أن العراق لم يطبق قرارات الأمم المتحدة، وبالتالي من حقها حسب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة أن يطبق العراق هذه القرارات بصورة اجبارية ومن دون قيود أو شروط.

س : ما تفسيرك للمرونة التي أبداها العراق بشأن دعوته للسماح

بعودة المفتشين الدوليين للأسلحة في العراق وهي الخطوة التي ظل يماطل ويراوغ عليها سنوات طويلة؟

ج : قد تكون هذه الخطوة فرصة للعراق لكسب الوقت ليتفادى أي ضربة محتملة من قبل الولايات المتحدة ونتمنى أن يكون هذا الإجراء صادقاً وليس مجرد ألاعيب ومناورة سياسية لكسب مزيد من الوقت.

س : ما المطلوب من الدول العربية القيام به في ظل الاوضاع بالغة التعقيد والظروف الحساسة التي تمر بها الأمة العربية حالياً؟

ج : أعتقد أن الدول العربية ممثلة في زعمائها ورؤسائها قامت بواجبها كاملاً وهذا ما برز واضحاً في قمة بيروت الأخيرة من خلال الاتفاق على مبادرة السلام وضرورة إحلال هذا السلام القائم على العدل والشرعية في المنطقة، كما تم الاتفاق على آلية عقد القمة العربية بشكل دوري سنوياً وأرى أن الطريق أمام العرب مفتوح من أجل العمل على التنسيق خاصة فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط.

س : هل تعتقد أن الخيار العسكري ضد العراق من جانب الولايات المتحدة يعد الحل الأمثل لنزع مخالب النظام العراقي؟

ج : نتمنى ألا يكون الخيار العسكري هو الحل مع العراق وقد اعلنت الكويت رفضها توجيه اي ضربة للعراق لأن سلبياتها ونتائجها ستكون وخيمة على الكويت والعراق وكل الدول العربية ونأمل أن يجنب الله المنطقة أي حروب مستقبلية ومسألة إزاحة النظام العراقي بيد الشعب العراقي وحده، وهو المخول والمسؤول الأول والاخير على تغيير النظام الذي يمثله من عدمه، ولقد اعلنت الكويت رفض سياسة التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة وهو مبدأ اساسي وصادق تطبقه الكويت على مر العصور.

س: كيف ترى الصورة التي سيكون عليها الوضع في العراق والمنطقة في حالة إزاحة نظام صدام حسين؟

ج : هذا سؤال افتراضي ولا أتخيل ماذا سيحدث في المستقبل ولكننا نرى أن تغيير النظام العراقي هو مسؤولية شعبه وبإرادته وبيده تحديد الشكل والصورة التي سيكون عليها الوضع في العراق.

س : ولكن البعض يرى أن الولايات المتحدة تريد تحويل العراق إلى فلسطين أخرى؟

ج : هذه آراء يطرحها بعض الكتاب والصحف ولكن ليس بالضرورة أن يتحقق ذلك وعلى الجانب الآخر يرى البعض أن الولايات المتحدة تريد أن يكون العراق موحداً وكذلك دول الجوار سواء تركيا أو إيران أو سوريا أو السعودية أو الاردن أو الكويت وغيرها والتي ترفض تفتيت العراق وكذلك الاكراد أو الشيعة أو السنة الذين يرفضون تجزئة العراق أو تحويله إلى دويلات وما يتردد عكس ذلك هو مجرد اجتهادات ليس بالضرورة أن تتحقق.

س: هل تعتقد أن تغير لهجة الخطاب السياسي العراقي في الأونة الاخيرة يمكن أن يحمل آفاقاً لتخفيف حدة التوتر في منطقة الخليج؟

ج : الخطاب الشفوي العراقي لا يكفي ولكن يجب أن يكون هناك خطاب مدعوم بالأفعال وإلى الآن لم نر من العراق سوي الأقوال ولم نر أفعالا وخاصة فيما يتعلق بقضية الأسرى والمرتهنين وهناك قرار تمخضت عنه قمة بيروت ينص أحد بنوده على ضرورة حل هذه القضية وإلى الآن لم يطبق العراق هذا القرار ونحن في الكويت نرى أن تقييم سياسة أي دولة يرتكز على الافعال الحقيقية وليس الاقوال.

س : إلى أين يتجه الوضع الحالي بين العراق والولايات المتحدة من خلال قراءتك للأحداث الجارية الآن؟!

ج : من الصعب أن يخمن أحد ما ستسفر عنه التطورات الحالية إلى

مواجهة أم اتفاق ولكن أرى أن الكرة الآن في ملعب العراق الذي يستطيع أن يحدد هل هناك صدام أم لا؟ وإذا كان العراق يريد أن يتفادى حدوث صدام مع الولايات المتحدة فعليه تطبيق جميع قرارات مجلس الأمن بشكل كامل وسليم.

س : أعلنت الولايات المتحدة أخيراً أنها ترفض عودة المفتشين الدوليين للعراق كمحاولة للالتفاف حول هذا القرار، لتأكيد رغبتها الحقيقية في توجيه ضربة عسكرية للعراق كيف ترى هذه الخطوة؟

ج : أعتقد أن الولايات المتحدة ترى ضرورة إصدار قرار جديد صارم من مجلس الأمن يشمل تقديم بغداد قائمة بالأسلحة وجميع المواد المتصلة بها وبعدها يمكن للولايات المتحدة اتخاذ أي إجراء على ضوء هذا القرار.

س : ذكر وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم في احد لقاءاته الصحفية أن العرب يمارسون ديبلوماسية التوسل مع الولايات المتحدة لحل مشاكلهم وازماتهم ما مدى صحة هذا القول؟

ج : يجب أن تكون سياسة الدول العربية مع الولايات المتحدة مبنية على المصالح المشتركة والتفاهم والتحاور والتشاور للوصول إلى ما يحقق المصالح لكلا الطرفين.

س : كيف تقيم جهود وتحركات الرئيس مبارك الأخيرة من خلال لقاءاته المستمرة مع الزعماء العرب لتشكيل موقف عربي موحد للحيلولة دون توجيه ضربة للعراق؟

ج : الكويت تساند أية جهود في سبيل وقاية المنطقة من المخاطر التي تتعرض لها أو الوصول إلى التنسيق لتشكيل مواقف موحدة تجاه قضايا المنطقة والشرق الأوسط ونحن نثمن جهود الرئيس مبارك والمساعي الحميدة التي يحرص على القيام بها لخدمة ومصالح الأمة العربية، من

خلال مشاوراته مع أشقائه من الحكام العرب الآخرين للوصول إلى وسيلة مناسبة لتجنيب المنطقة توجيه أي ضربة عسكرية للعراق.

س : إلى أي مدى تعتقد في صحة ما يتردد عن أن أميركا تراجعت عن دعمها لإقامة دولة فلسطين بعد انتصارها في أفغانستان؟!

ج : طبقا للتصريحات الرسمية للمسؤولين في الولايات المتحدة لا أرى أن هناك تراجعاً أميركياً تجاه مسألة اقامة دولة فلسطين وهو ما أكده خطاب الرئيس «جورج بوش» في الأمم المتحدة والذي عبر فيه عن تأييده ودعمه لإقامة هذه الدولة، ولم نسمع أي تصريح من مسؤول أميركي يعارض أو يرفض إقامة دولة فلسطين.

س : بين مزايدات بعض الأنظمة العربية وفتور حماس الشعوب ،، كيف ترى حلاً لوقف نزيف العنف في الاراضي المحتلة؟

ج : النزيف الذي تشهده الأراضي المحتلة الآن هو نزيف لكل عربي ومسلم والواجب على الفلسطينيين اتخاذ الوسيلة التي يرونها مناسبة لخدمة القضية ونتمنى أن يتفقوا جميعاً على أفضل السبل للوصول لتحقيق اهدافهم المتمثلة في اقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وارى أن هناك طرقاً عديدة لنضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه مثل المقاومة المسلحة والطرق السلمية والمفاوضات ومن يحدد أفضل طريقة لتحرير فلسطين ونيل الحقوق المشروعة هم الفلسطينيون أنفسهم وقد كان لمصر على سبيل المثال تجربة نيل حقوقها عن طريق الطرق السلمية واستعادت سيناء المحتلة عن طريق الحرب واتفاقيات السلام كما استعادت « طابا» عن طريق المفاوضات وهو مثال يمكن أن يحتذي به الفلسطينيون لتحديد الوسيلة التي يرونها مناسبة للحصول على حقوقهم.

س : إلى متى يستمر الموقف الكويتي الرافض للرئيس عرفات ليضيف حجر عثرة للأحجار التي تعرقل المصالحة العربية؟

ج : الكويت منذ استقلالها وحتى الآن موقفها واضح في دعم ومساندة الشعب الفسطيني لنيل حقوقه والذي لا يتوقف على اشخاص ونحن لا نربط دعمنا للقضية الفلسطينية بمسألة من يترأس السلطة الفلسطينية لأن القضية الفلسطينية هي قضية كل العرب والمسلمين وسوف تستمر الكويت في دعمها المتواصل للقضية وعلى جميع الأصعدة.

س : تعرضت جامعة الدول العربية إلى انتقادات عنيفة من وصفها البعض بالترهل واعتبروا قراراتها لا تؤخر ولا تقدم ، هل ترى أن ميثاق الجامعة في حاجة إلى تطوير لتفعيل أدائها ودورها لمواجهة التحديات التي تحيق بالمنطقة؟

ج : من الظلم أن توجه الانتقادات العنيفة للجامعة العربية التي تقوم بدورها بصورة أن لم تكن كاملة ولكن بالصعوبة التي تستطيع أن تؤديها وقد نادت أصوات عديدة خلال قمة بيروت وقبلها عمان بضرورة إعادة هيكلة الجامعة العربية لتنشيط وتطوير وتفعيل دورها وادائها وهو ما تقوم به الجامعة حالياً من خلال تأسيس العديد من الإدارات الجديدة وأري أن الجامعة العربية سيكون لها دور في المستقبل أكثر فاعلية لخدمة الدول العربية جميعاً.

س : ما آخر مستجدات قضية الأسرى الكويتيين؟ وماذا تم بشأن موضوع المسروقات الكويتية التي قيل إنها ستتصدر محادثات المنسق الدولي الخاص « يوري فورنتسوف» مع الجانب العراقي؟

ج : لم يطرأ أي جديد على قضية الأسرى الكويتيين بسبب مقاطعة العراق للجنة الثلاثية منذ عدة سنوات ومنذ تحرير الكويت والتي شهدت عقد العديد من اللقاءات والمحادثات ومساهمة الصليب الأحمر لم يحدث إلى الآن أي تقدم يذكر في هذه القضية بسبب عدم جدية النظام العراقي في حل هذه القضية حلاً سريعاً وحاسماً خاصة في أعقاب قرار قمة بيروت

الأخيرة الذي طالب العراق بحل هذه المشكلة ولكننا لم نجد أي تجاوب من قبل العراق لإغلاق هذا الملف ولذا ندعو النظام العراقي بالالتزام بقرارات مجلس الأمن والقمة العربية لحل هذه القضية لأنها مسألةإنسانية وتؤرق كل الكويتيين وسوف نظل نذكر هذه القضية ونطرق كل الابواب لإبرازها وطرحها في كافة المناسبات والمحافل العربية والدولية أما بالنسبة لمسألة المسروقات الكويتية فلم تشهد أيضاً أي تقدم وعلى العراق إعادة جميع الممتلكات الكويتية التي نهبها اثناء احتلاله للكويت من دون استثناء وهذه المسروقات مازالت في حوزة العراق ومنها ارشيف الكويت الذي لا يمكن تعويضه ويجب أن يعيده العراق بأسرع وقت ممكن وقد أعترف العراق بشكل واضح بأن لديه هذه الممتلكات.

نص إعلان الدوحة
الصادر عن القمة الخليجية الـ ٢٣ *

أصدرت القمة الخليجية في ختام أعمالها أمس (إعلان الدوحة)، تضمن عرضاً لميزات الإنجاز الاقتصادي الأهم للقمة وهو إقرار الاتحاد الجمركي . وفي ما يلي نص (إعلان الدوحة) :

انطلاقاً من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون والاتفاقية الاقتصادية وتعزيزاً للخطوات والجهود التي قطعتها مسيرة العمل الاقتصادي المشترك ، وحرصاً من المجلس الأعلى على تقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وصولاً إلى التكامل في جميع المجالات فيما بينها ، ولتحقيق آمال وتطلعات مواطني دول المجلس ، فإن المجلس الأعلى يعلن عن قيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الأول من يناير ٢٠٠٣ ميلادية . ومع العمل بهذا الاتحاد تكون دول المجلس قد أصبحت منطقة جمركية واحدة ، تستبعد فيها الرسوم والضرائب الجمركية واللوائح والإجراءات المفيدة للتجارة بين دول الاتحاد وتطبق فيها لوائح جمركية موحدة وتطبق فيها تعرفة جمركية موحدة بواقع خمسة في المئة تجاه العالم الخارجي .

ويقوم الاتحاد الجمركي على مبدأ نقطة الدخول الواحدة التي يتم فيها إتمام جميع الإجراءات الجمركية على البضائع الأجنبية المستوردة وتحصيل الرسوم الجمركية الموحدة عليها ، وسيتم تنفيذ الاتحاد الجمركي لدول المجلس من خلال نظام قانون جمركي موحد ينظ الإجراءات

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٣/١٢/ ٢٠٠٢م ، العدد ١٢٩٦٩ .

الجمركية في دول المجلس ، وتعتمد فيه لوائح وأنظمة متماثلة في المجالات ذات الصلة بالاتحاد الجمركي. وستعامل السلع المنتجة في أي من دول المجلس في الاتحاد الجمركي معاملة المنتجات الوطنية ، ولا تخضع لأي إجراءات جمركية عند انتقالها من دولة إلى أخرى في الدول الأعضاء بالمجلس . إن قيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون سيعود بالخير والنفع على مواطني دول المجلس من خلال زيادة الخيارات المعروضة أمامهم وتحسين جودة المنتجات وخفض الأسعار عن طريق توسيع رقعة السوق وخفض تكاليف الإنتاج ، وسيترتب على قيام زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء وإزالة الصعوبات والقيود التي تواجه تنقل السلع بينها ، وسيؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة ورفع الكفاءة في الإنتاج والاستخدام الأنسب للمواد المتاحة ، وبالتالي فتح مجال أوسع للاستثمار البيني وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس للحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى . وبهذا الإنجاز الكبير تكون دول المجلس قد عززت مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية .

مقابلة صحافية مع
معالى الأستاذ الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية الأسبق في جمهورية مصر العربية والأمين العام السابق لجامعة الدول العربية حول عدد من القضايا المهمة *

س: نعرف بداية أنك في مذكراتك الشخصية، تبدي اهتماماً خاصاً بالكويت وعلاقتك بالمسؤولين فيها فما سر ذلك؟.

ج: علاقتي بالكويت بدأت منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات عندما ذهبت لحضور مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد بالكويت وكنت ممثلاً لمصر ومندوبها لدى الأمم المتحدة في هذا التوقيت، وفي هذه الفترة التقيت سمو أمير الدولة وسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وعدداً كبيراً من الشخصيات الكويتية، وكونت صداقات كانت نتيجتها المحبة الكبيرة لشعب وقيادات الكويت، وتوطدت هذه العلاقة باللقاءات المتكررة في المناسبات المختلفة.

س: وماذا عما ذكرته أكثر من مرة عن علاقة مودة خاصة تربطكم بسفير الكويت بالأمم المتحدة سابقاً، عبد الله بشارة؟.

ج: الأخ عبد الله بشارة ما زالت تربطني به حتى الساعة صداقة خاصة، وهو شخصية متميزة ومحترمة وقد التقيته بالقاهرة أخيراً وفي الأمم المتحدة كانت هناك فرصة لمزيد من التعاون والتنسيق خلال ١١ سنة قضيتها بالأمم المتحدة (٧٢-١٩٨٣) وأذكر أننا اجتهدنا معاً في العديد من

---

* جريدة الرأي العام الكويتية، الصادرة بتاريخ ٣١/١/٢٠٠٣م، العدد ١٣٠٠٨.

الملفات والقضايا المهمة .

س: وماذا عن علاقتك بالكويت في الفترة التي توليتم فيها مسؤولية حقيبة الخارجية المصرية بتكليف من الرئيس مبارك ؟.

ج: الرئيس مبارك أصدر قرار تعييني وزيراً للخارجية عام (٨٤) وفي السنة التالية أصبحت نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية وحتى عام ٩١ وفي الفترة توطدت علاقتي أكبر بالكويت وبقضاياها المختلفة خاصة في الفترة (الصعبة) والتي واكبت عملية الغزو يوم الخميس الثاني من أغسطس عام ٩٠ والتي رأست بعدها وفد مصر في اجتماع الجامعة العربية الذي عقد في بصفة طارئة يوم الغزو العراقي بالقاهرة وهو الاجتماع الذي شارك فيه وزراء الخارجية بالدول الإسلامية .

س: وكيف كنت ترى في هذا التوقيت عملية الغزو العراقي للكويت ؟.

ج: هذه الأزمة كانت من أصعب الأزمات التي مرت بالأمة العربية وكانت صدمة رهيبة لكل مواطن عربي وكان موقف الرئيس مبارك والشعب المصري واضحاً ، وأذكر أنه قبل الغزو وبالتحديد يوم ٢٦ يوليو عام ١٩٩٠ وكانت هناك تخوفات على الكويت قرر الرئيس السفر في رحلة مفاجئة إلى الكويت ثم إلى بغداد ومنها إلى جدة بعدما وصلت معلومات عن حشود عراقية على الحدود الكويتية وكان سفره محاولة لاحتواء الموقف الذي كان ينذر بالخطر .

س: وماذا عن هذه الرحلة في هذا التوقيت الصعب ، وكانت النية مبيتة لغزو الكويت ؟.

ج: رافقت الرئيس مبارك في هذه الرحلة التي كانت ليوم واحد وهو ما ذكرته في كتابي (زمن الانكسار والانتصار) ، ووقتها اقترح الرئيس أن تبدأ مباحثات كويتية - عراقية على الفور ووافقه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ، ومثل العراق نائب الرئيس ومثل الكويت سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح وبعدها

انقطعت المباحثات فجأة ، وفجر يوم ٢ أغسطس (المشؤوم) وصلتني مكالمة من السفير الكويتي بالقاهرة آنذاك (عبد الرزاق الكندري يخبرني وبكل أسف عن اجتياح العراق للكويت).

س: وهل لنا أن نتذكر معكم التحركات السياسية والدبلوماسية التي تلت هذه الفترة ؟.

ج: على إثر ذلك كانت هناك تحركات متسارعة وبالتنسيق مع الكويت تمت دعوة مجلس الجامعة العربية لاجتماع طارئ بالقاهرة - بالرغم من أن الجامعة لم تكن عادت بعد إلى القاهرة من تونس - وعقد الاجتماع في فندق (سميراميس) وطبعاً حدثت مناقشات ، وكوفد مصري نددنا بالغزو العراقي وكنت أتشرف برئاسة الوفد بصفتي وزيراً للخارجية ، وبعد ذلك صدر قرار من مجلس الجامعة في يوم الجمعة ٣ أغسطس يتضمن إدانة الغزو العراقي ، وانسحاب القوات العراقية وضرورة عودة الشرعية إلى الكويت وتم التصويت على هذا القرار في الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة بالأغلبية وبناء عليه بدأت مرحلة جديدة في الأزمة الكويتية-العراقية .

س: وماذا عن الفترة التي توليتم فيها رئاسة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من مايو (٩١) وحتى مايو (٢٠٠١) ؟.

ج: بعد انتهاء حرب عاصفة الصحراء وانسحاب القوات العراقية من الكويت واستعادة الكويت استقلالها وقوتها كنت قد توليت منصبي كأمين عام للجامعة العربية وقد أبديت اهتماماً كبيراً بفكرة المصالحة القومية العربية والتي بنيتها أساساً على أساس المصارحة وكنت دائماً أذكر أنه إن لم نتصارح فلن نتصالح لأنه كان لابد أن نسمي الأشياء بمسمياتها ، وأكدت في حينه أنه لابد من إزالة آثار العدوان الذي وقع على الكويت بكل ما يترتب عليه خاصة فيما يتعلق بموضوع الأسرى والمفقودين الكويتيين وبذلت جهوداً في سبيل إيجاد حل لهذه المأساة

الإنسانية وكنت مدركاً جداً لحجم الصعوبات الموجودة أمام تحقيق نتائج إيجابية .

س: ولكن بماذا تفسر عدم وجود حل لهذه المشكلة حتى الآن بالرغم من الوعود الكثيرة ؟.

ج: أثناء وجودي بالجامعة العربية كانت هناك صعوبات كثيرة صادفت الحل ولكني أتصور أن هناك جهوداً تبذل لتنقية الأجواء العربية وهذا أمر نرحب به وعلى رأس هذه الموضوعات موضوع الأسرى الكويتيين وتبذل حالياً جهود مشكورة من عدد من الدول العربية الشقيقة أتمنى لها النجاح وقد كان آخرها ما طالعتنا به وكالات الأنباء أنه بوساطة أردنية تم لقاء بين كل من الجانبين الجانب الكويتي والجانب العراقي وهذا يدل على أن موضوع الأسرى الكويتيين يأخذ اهتماماً عربياً شاملاً وليس اهتماماً كويتياً فقط .

س: وبماذا تعلقون على خطاب الرئيس العراقي الذي وجهه أخيراً إلى الكويت ؟.

ج: هذا الخطاب بالرغم من أنه حاول أن يقدم اعتذاراً عما حدث من اجتياح للكويت عام ١٩٩٠ فإنه تضمن تدخلاً في الشؤون الكويتية الداخلية وهو تدخل غير مقبول .

س: وماذا ترون حالياً في إطار علاقتكم الوطيدة مع الكويت ؟.

ج: ما زلت أشعر بسعادة وسرور باتصالاتي وعلاقاتي مع الإخوة في الكويت التي كانت على أعلى مستوى وما زلت أشعر أنهم قدروا دوري عندما شرفني سمو أمير الدولة بمنحي وسام الكويت ذا الوشاح من الدرجة الممتازة عام ١٩٩٩ وهو تقدير أعتز به أكبر الاعتزاز ، وكذلك لا أنسى علاقاتي الجيدة بسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد ، والشيخ صباح الأحمد وكل كبار المسؤولين وقد لمست

كذلك اعتزازهم بعلاقاتي بالكويت في عدة زيارات إلى الكويت أو أثناء وجودهم في القاهرة ، وقد عبرت عن ذلك في كتابي الأول وكتابي الجديد أيضاً الذي سيظهر خلال أيام تحت عنوان (مواقف وتحديات في العالم العربي) وهو يتضمن فصلاً كاملاً عن الأزمة الكويتية وأسلوب التعامل معها خلال الفترة التي قضيتها في الجامعة العربية وكذلك المراحل المختلفة التي مرت بها هذه الأزمة خاصة أنه مما لا شك فيه أن الحدث الذي تم في أغسطس عام ١٩٩٠ سبب شرخاً في الجسم العربي ما زلنا نعيش تداعياته حتى اليوم ، ولكن أتمنى في المراحل المقبلة أن تحدث تنقية في الأجواء العربية ، كما أن لدي اتصالات ولقاءات مستمرة تتم في القاهرة مع عدد من الشخصيات الكويتية التي تحضر إلى القاهرة كان آخرها لقاء وزير الدولة للشؤون الخارجية ، وأعتز أنني ما زلت على علاقة صداقة تربطني والسفير عبد الرزاق الكندري والسفير أحمد خالد الكليب وغيرهم من الشخصيات السياسية والدبلوماسية الكويتية .

س : وماذا تقول لشعب الكويت ؟.

ج : شعب الكويت تربطه صداقة ومودة بمصر وهو شعور متبادل وهذا يظهر في الجالية المصرية في الكويت التي تشعر وكأنها في بلدها ، وكذلك يشعر الكويتيون الموجودون في مصر بأنهم في بلدهم ولاشك أن الكويت بلد يتميز بكل المقومات والإمكانات والشخصيات ذات المستوى العالي .

س : وماذا يفعل الدكتور عبد المجيد في الوقت ؟.

ج : قبل أيام قليلة صدر لي أحدث كتبي ، وأمارس حالياً عملي كمحام ومحكم دولي ، وكذلك أقوم برئاسة جمعية المحكمين العرب والأفارقة .

مقابلة صحافية مع معالي السيد فهد مشاري الظفيري القائم بالأعمال في سفارة دولة الكويت في الجماهيرية الشعبية الليبية حول إقتحام السفارة الكويتية في الجماهيرية *

س: ما مدى طبيعة العلاقات بين البلدين الكويت وليبيا ؟.

ج: شهدت العلاقات الليبية- الكويتية بعد تعليق العقوبات الدولية عن طرابلس في عام ١٩٩٩ نقلة نوعية ودفعة للأمام ، حيث استطعنا منذ هذا العام ولنهاية عام ٢٠٠٢ من الانتهاء من ٦ مشاريع مشتركة بين البلدين خاصة أنه لم تكن توجد أي اتفاقيات مشتركة بينهما قبل هذا التاريخ .

س: وبماذا تتعلق هذه الاتفاقيات ؟.

ج: الاتفاقية الأولى تتعلق بإنشاء اللجنة المشتركة بين البلدين ، وهي تهدف إلى تأسيس العلاقات وتفعيلها ، والاتفاقية الثانية تتعلق بالتعاون الثقافي والإعلامي بين البلدين ، أما الاتفاقية الثالثة فهي إنشاء آلية تشاور سياسي ، والرابعة تتمثل في الاتفاقية الاقتصادية والتجارية ، والخامسة اتفاقية حماية الاستثمارات ، فضلاً عن الاتفاقية السادسة ، وهي الأهم وتتمثل في تشغيل الخطوط الجوية الكويتية بين الكويت وطرابلس على أن يبدأ العمل فيها اعتباراً من ١ إبريل ، وجميع هذه الاتفاقيات جاءت بناء على

---

* جريدة القبس الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٣١ م ، العدد ١٠٧٠٢

رغبة صادقة من قيادة البلدين ، كما أنه كان من المقرر أن يزور الكويت في نهاية ديسمبر الماضي وزير الخارجية الليبي د. علي التريكي بناء على الدعوة الموجهة له من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد للتوقيع على هذه الاتفاقيات ، إلا أن الزيارة تأجلت بسبب تضارب المواعيد وانشغال الطرفين .

س : ماذا عن العلاقات الثنائية بين الشعبين في البلدين ؟.

ج : على مدى ٣ سنوات عملنا على أن يكون هناك تواصل بين المسؤولين في البلدين ، ففي العام الماضي زار طرابلس وزير الدولة للشؤون الخارجية د. محمد الصباح وإلتقى الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي ووزير الخارجية الليبي د. علي التريكي ، وأتت هذه الزيارة لشرح مواقف الكويت حيال الأوضاع في المنطقة ، وكان هناك تفهم ليبي لمشاغل الكويت من الأزمة مع العراق ، كما أطلعهم على أهم ما يدور في المنطقة ، فضلاً عن زيارة الوفود الصحفية والإعلامية للبلدين ، حيث أقامت السفارة الكويتية في طرابلس في مايو الماضي مهرجان التضامن للشعب الفلسطيني أحيته فرقة التلفزيون الكويتية على مدى أسبوع بالكامل وكان ريعه لصالح الشعب الفلسطيني كما أقمنا في أغسطس الماضي أسبوع الشعر الكويتي وعرض الأزياء الكويتية التراثية ، فضلاً عن إقامة أسبوع السينما الكويتية في طرابلس الذي شهد حضوراً كثيفاً من الفنانين الكويتيين ، فالجانب الشعبي للعلاقات بين البلدين كان هو البارز ، كون الأخوة من الشعب الليبي ينطلقون من أن النظرة السياسية في بلادهم ترتكز على السلطة الشعبية وهذا الأمر يركز عليه الأخ الرئيس الليبي معمر القذافي الذي يؤكد دائماً على أن العلاقات الدائمة هي بين الشعوب .

س : وماذا عن التعاون الليبي مع الكويت ؟.

ج : كانت هناك عدة مشاركات ليبية من خلال الزيارات التي قام بها

رئيس وأعضاء رابطة الأدباء والكتاب الليبيين إلى الكويت ، وكذلك رئيس رابطة الفنانين بالإضافة إلى الوفود الصحفية والإعلامية ، خاصة أنه وللمرة الأولى تنشر الصحف الليبية قضية الأسرى الكويتيين ومعاناة أسرهم ، فالعلاقات بين البلدين تسير في الاتجاه الصحيح ، فضلاً عن ذلك قام رئيس جمعية القذافي العالمية المهندس سيف الإسلام معمر القذافي بدعوة رئيس وأعضاء جمعية أهالي الأسرى ، والتقى معهم وطالبوه ببذل المساعي لإطلاق سراح الأسرى الكويتيين .

س: ما رأيك بالجانب السياسي بين البلدين ؟.

ج: كان هناك تواصل وتشاور سياسي ، فمثلما نحن في الكويت تفهمنا عدم رغبة الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي في عدم مشاركة القوات الليبية في حرب تحرير الكويت ، تفهموا في ليبيا أن الكويت لا يمكن أن تخترق القرارات الشرعية أثناء تطبيق العقوبات الدولية على ليبيا .

س: وماذا بشأن الموقف الليبي عند التصويت على قضية حقوق الإنسان في العراق ؟.

ج: ليبيا أبدت لنا أنها ليست ضد قضية إطلاق الأسرى ولكنها ضد القرار الخاص بحالة حقوق الإنسان في العراق .

س: ما الموقف الليبي اتجاه الصواريخ العراقية ضد الكويت ؟.

ج: قبل حادثة الاعتداء على سفارتنا بيوم إلتقيت مع وزير الخارجية الليبي د. علي التريكي لكي أشرح له مشاغل الكويت بالنسبة للمعركة الدائرة بين قوات التحالف والنظام العراقي ، وطلبت منه تحديد موقف ليبيا من قضية إطلاق الصواريخ العراقية ضد الكويت ، ولكنه أكد أن ليبيا في موقف حرج من عمليات الحرب التي لم يكن يتمناها وإنما استمرار عملية التفتيش في العراق وإجباره على تطبيق القرارات الدولية

والشرعية فضلاً عن موقفهم الحرج من إطلاق الصواريخ العراقية باتجاه الكويت ، حيث قال أن الصواريخ تطلق على الكويت وبغداد ، أن كلا الشعبين يتعرضان لمحنة .

س: ألم تصدر الحكومة الليبية بياناً تجاه الحرب الدائرة ؟.

ج: لا ، وزارة الخارجية الليبية لم تصدر أي بيان رسمي تجاه إدانة وعدم إدانة الحرب حتى يوم الاعتداء على السفارة الكويتية واقتحامها.

س: كيف تم الاعتداء على السفارة ؟.

ج: اقتحم يوم الأحد الموافق ٢٣ الجاري في الساعة الرابعة و١٥ دقيقة عصراً من قبل بضع مئات من المتظاهرين أغلبهم من طلاب الجامعة على الرغم من وجود قوات أمن ليبية أمام السفارة ولكن يبدو أنها لم تقم بواجبها والتزاماتها المفروضة ، وإنما كان هناك تهاون مشبوه منها بشأن حماية السفارة رغم تكراري لأكثر من مرة لهم بعدم السماح لتجمع هذه الأعداد أمام السفارة ، وذلك كإجراء وقائي ، لكن لم يكن هناك تجاوب منها بالشكل الذي يحول دون ما جرى .

س: هل تم اقتحام مبنى السفارة ؟.

ج: نعم تم اقتحامه ، وقاموا بتكسير المكاتب وأنزلوا العلم الكويتي ، وهذا خرق للسيادة الكويتية وعدم احترام اتفاقية فيينا .

س: هل علقوا العلم العراقي بدلاً من الكويتي ؟.

ج: لا لم يعلقوا العلم العراقي وإنما قاموا بعرضه أمام قناة الجزيرة التي لا أعلم لماذا كانت موجودة لوحدها على الرغم من أن التظاهرة كانت مدتها ساعتين .

س: هل كنتم موجودين في السفارة أثناء عملية الاقتحام ؟.

ج: لا وإنما خرجنا قبل ذلك في حدود الساعة الثالثة و٣٠ دقيقة

عصراً ولكن شاهدنا متجمعين أمام السفارة .

س: هل تمت سرقة أدوات السفارة ؟.

ج: لم يجدوا ما يريدون داخل السفارة لأنني منذ أن شاهدت تجمعاتهم قمت بجمع أرشيف السفارة والمطبوعات والأختام والأجهزة الرسمية ووضعتها في مكان آمن بمعنى أنه لم يتم العبث في أي ورقة كويتية.

س: وما الإجراءات التي قمت بها في اليوم التالي للحادث ؟.

ج: التقيت في صباح ذلك اليوم مع وزير الخارجية الليبي بالوكالة د. محمد سيالة الذي أبدى اعتذاره الرسمي حيال ما جرى ، مؤكداً انزعاج القيادة الليبية من ذلك ، كما أكد أنه تم اعتقال هذه المجموعة ويتم التحقيق معها ، وأود أن أذكر في هذا الصدد أن الخارجية الكويتية وعلى رأسها النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد ووزير الدولة للشؤون الخارجية د. محمد الصباح ووكيل وزارة الخارجية خالد الجار الله وأركان الوزارة كانوا يتابعون أولاً بأول في طرابلس ، الأمر الذي يؤكد حرصهم على أبنائهم الدبلوماسيين في الخارج ، وهذا له أثر طيب وبلسم شاف في خلق حالة من الاطمئنان والثقة بالمتابعة لهذه الأحداث .

س: وما أسباب عودتك ؟.

ج: جئت مع أركان السفارة لنطمئن عائلاتنا في الكويت بسلامتنا وعدم تعرضنا لسوء ، فضلاً عن التنسيق مع المسؤولين في وزارة الخارجية حول ما جرى .

س: ما وضع السفارة حالياً في طرابلس ؟.

ج: تم إغلاقها بشكل مؤقت بعد الاطمئنان على الأوضاع فيها ، لحين تلقي التعليمات الواضحة بهذا الشأن .

س: هل تعتقد أن العلاقات متوترة بين البلدين حالياً؟.

ج: ما تم بناؤه خلال السنوات الماضية لا يمكن تجاوزه وهدمه لأن البناء صعب والهدم سهل، والكويت دائماً تدفع إلى التضامن العربي والعمل المشترك.

حديث صحافي مع
معالى السيد خالد السنعوسي مسؤول الشئون الاقتصادية في السفـــارة الكويتية حول الاستثمارات الكويتية في مصر *

س: كيف ترون العلاقات الاقتصادية بين مصر والكويت ؟

ج: العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين وطيدة وتزداد متانة يوماً بعد يوم وهي تنبع من قوة العلاقات السياسية بينهما ، وخير دليل على ذلك موقف مصر عام ١٩٩٠ إبان الغزو العراقي للكويت .وفي هذا الإطار تشهد العلاقات الاقتصادية بين الجانبين تطوراً مستمراً ، فقد اتخذت حكومتا البلدين العديد من الإجراءات لتوفير المناخ المناسب لتوطيد العلاقات التجارية والاقتصادية وتشجيع انسياب حركة التبادل التجاري بينهما.

س: ماذا عن الاتفاقيات المبرمة بين البلدين في هذا الشأن ؟

ج: هناك العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين مصر والكويت والتي تهدف إلى دعم وتعميق أواصر التعاون الاقتصادي بين البلدين . ومنها اتفاقية التعاون التجاري المبرمة العام ١٩٨٩ واتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار ، كما أن هناك القروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي بدأ نشاطه في مصر عام ١٩٦٤ م وذلك بتطوير مشروع قناة السويس ، ومازال مستمراً في نشاطه إلى الآن ، وقد بلغ إجمالي القروض التي قدمها لمصر نحو ٢٨٥ مليون دينار كويتي ، وقد تم خلال أواخر الشهر الماضي التوقيع على مشروع محطة توليد كهرباء

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٤م .

النوبارية « المرحلة الثانية » عن طريق قرض مقدم من الصندوق يبلغ ٣٠ مليون دولار . وهناك العديد من المشاريع المستقبلية التي من المنتظر أن يمولها الصندوق ومنها قرض للصندوق الاجتماعي التابع لمجلس الوزراء المصري ، وذلك بفائدة تصل إلى ٣ ٪ وبفترة سماح طويلة .

أما على مستوى الاستثمار الحكومي فتؤكد الشواهد أنه لا يوجد ما يحول دون التعاون بين البلدين بأضعاف المعدلات الحالية خصوصاً أن السوق الكويتية تحتاج إلى المنتجات والسلع المصرية كما تحتاج مصر إلى الاستثمارات الكويتية .

س: ما العوائق التي تواجه دفع عجلة الصادرات المصرية إلى الكويت ؟

ج : حددت وزارة التجارة الخارجية المصرية أسباباً عدة تعوق تلك الصادرات منها صعوبات خاصة بالسوق حيث إن الانفتاح على العالم الخارجي وبروز كبرى الشركات العالمية من خلال تقديم سلع عالية الجودة بأسعار أرخص في التكلفة يجعل السلع المصرية في منافسة كبيرة مع هذه المنتجات ، كما نبهت وزارة التجارة الخارجية إلى أن الهاجس الأمني بعد مأساة الغزو العراقي للكويت وظرف الحرب الأخيرة على العراق أصبح يمثل عائقاً أمام رجال الأعمال المصريين للقيام بزيارات ترويجية للسوق ، إضافة إلى عدم توافر خطوط شحن برية أو بحرية منتظمة إلى السوق الكويتي ، مما جعل المصدر الرسمي يعتمد على وسائل نقل يتم استئجارها عند الحاجة وبشكل غير منتظم ، مما يتسبب في ارتفاع تكلفة الشحن ومن ثم ارتفاع قيمة السلع المصدرة ناهيك عن المشاكل الخاصة بالمصدرين المصريين ومن أبرزها اكتفاء الكثير منهم بالأسلوب العقيم في الترويج لمنتجاتهم من خلال بيانات غالباً ما تكون غير مكتملة وأن غالبية الشركات المصرية لا تدقق في اختيار وكلائها في السوق الكويتية ، فضلاً عن مشكلة عدم التزام عدد

من المصدرين المصريين بالمواعيد المتفق عليها، مسبقاً لوصول بضائعهم ، كما أن نظرة بعض المصدرين إلى أن السوق الكويتي صغيرة تجعلهم لا يعيرونها اهتماماً كبيراً وهو أحد الأسباب التي تعوق دفع عجلة الصادرات المصرية إلى السوق الكويتية .

س: ما حجم الاستثمارات الكويتية في مصر وما المجالات التي تستخدم فيها؟

ج: الاستثمارات الكويتية في مصر متنوعة وموزعة على أكثر من ١٨٨ شركة برأسمال يبلغ أكثر من ٥ مليارات جنيه ويحتل القطاع الصناعي المصري المقدمة من حيث المساهمات الكويتية في رؤوس أموال شركاته والتي تبلغ نحو ٦٨ شركة برأسمال يصل إلى ٩٠٥ ملايين جنيه ، يليه قطاع السياحة بنحو ٤٠ شركة وبرأسمال يبلغ ١٦٨ مليون جنيه ، كما تنتشر هذه الاستثمارات في قطاع الزراعة والعقارات والنسيج والمجالات الخدمية الأخرى . ومن أبرز الاستثمارات الكويتية في مصر تأتي مجموعة الخرافي أكبر أنشطة الاستثمارات العربية في مصر ، حيث تشارك حالياً في إقامة أكبر مشروع سياحي عربي في منطقة مرسى علم في محافظة مرسى مطروح بتكلفة استثمارية تزيد على المليار دولار ومن المتوقع أن يخلق هذا المشروع أكثر من ١١٥ ألف فرصة عمل.وتسعى اللجنة المصرية الكويتية العليا التي تجتمع مرة سنوياً بالتناوب بين كل من البلدين إلى تطوير آفاق التعاون الاقتصادي لما فيه مصلحة وخدمة الجانبين .

س: وماذا عن وجه التعاون بين مصر والكويت في المجال السياحي ؟

ج: مصر تقدم أكبر التسهيلات اللازمة للسياح الكويتيين ، وقد بلغ عدد السياح الذين وفدوا إلى مصر نحو ٦٥ ألف سائح كويتي طبقاً لإحصائية العام ٢٠٠٢ ، وقد أمضى هؤلاء ٥٢٥ ألف ليلة سياحية ، مما يجعلهم أكثر الجنسيات العربية إقبالاً على مصر إلى جانب السعوديين

والليبيين ، وقد بلغت حركة السياحة الكويتية إلى مصر ذروتها عام ٩٩ حيث بلغ عدد السياح الذين وفدوا إليها نحو ٧٠ ألف زائر .

ويعد عنصرا الأمن والأمان اللذان تتمتع بهما مصر من أهم أسباب زيادة تدفق أعداد السياح الكويتيين لمصر ، والذي قلما نجده في غالبية دول العالم ، فضلاً عن الضيافة المصرية المميزة وتنوع المقومات الطبيعية والسياحية في معظم مدن ومحافظات مصر والتي تتمثل في سياحة الآثار والسياحة الدينية وسياحة الشواطئ ومن المأمول زيادة الثقافة السياحية لدى العاملين في هذا القطاع الحيوي والمهم في مصر .

س: كيف ترون الوضع في الخليج بعد سقوط نظام صدام حسين ؟

ج: بعد استقرار الأوضاع في المنطقة عقب زوال النظام العراقي السابق من المنتظر أن تشهد منطقة الخليج حال انتعاش كبيرة على المستويين الاقتصادي والسياحي في كل من مصر والكويت وكل دول المنطقة ، وهناك العديد من المشاريع الجادة والجهود الحثيثة من قبل الدول العربية من أجل إعادة الحياة إلى طبيعتها .

س : ما مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الكويت والعراق في أعقاب المتغيرات الأخيرة ؟

ج: السوق العراقية تعد من أكبر الأسواق الواعدة حالياً في المنطقة وهناك نظرة طموحة من المستثمرين الكويتيين للدخول في هذه السوق بعد استقرار الأوضاع والتي تعد امتداداً جغرافياً للكويت وربما تعود الأمور إلى أزهى ما كانت عليه قبل الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠ م.

رابعاً : البعد الدولي للعلاقات الخليجية

حديث صحافي مع
معالي السيد « كلود مانديل » مدير وكالة الطاقة الدولية حول أثر الأزمة العراقية على أسعار النفط عالمياً *

س : ما سبب ارتفاع الأسعار النفطية ، هل هو سياسي أم أنه نقص في الإمدادات ؟

ج : إن مهمة وكالة الطاقة ليست إدارة أسعار النفط إنما مواجهة أي انقطاع في العرض النفطي . صحيح أن المخزون الدولي ومنه المخزون الصناعي في وضع منخفض حالياً مقارنة مع مستواه التقليدي بسبب الأزمة الفنزويلية ، لكن لدى السوق النفطية عادة مرونة لمواجهة الطوارئ وتتمثل هذه المرونة بوجود مخزون وقدرة إنتاجية نفطية غير مستخدمة وهذا طبيعي كون الأوضاع غير مؤكدة دائماً . وهناك دائماً عوامل غير معروفة مثل الطقس ، أما الآن فهناك عوامل تعزز الشعور بالمجهول .

ومن بين هذه العوامل التساؤلات في شأن سرعة عودة إنتاج فنزويلا إلى طبيعته وما يمكن أن يحصل في نيجيريا وطبعاً التساؤل الكبير حول الشرق الأوسط والعراق . وهذا الغموض يتوافق مع إمكان تحرك أدنى من العادة كونه استخدم في غياب نفط فنزويلا فيما القدرات الإنتاجية غير المستخدمة أصبحت أقل بسبب زيادة دول « أوبك » إنتاجها . المرونة إذن أقل الآن لكن هذا لا يعني أنه سيحدث انقطاع في العرض ، لأن التساؤلات المطروحة قد لا تؤدي إلى انقطاع في العرض النفطي العراقي وقد لا تحدث

---

* جريدة الحياة اللندنية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٥ م ، العدد ١٤٥٧٢ .

في نيجيريا ، كما أن إنتاج فنزويلا يعود بسرعة إلى طبيعته ، ولاشيء مؤكد اليوم .

س: إذا بدأت الحرب على العراق وغاب مليونا برميل من النفط العراقي يومياً ، وحصل تخريب في المنشآت النفطية العراقية ، كيف تواجه وكالة الطاقة مثل هذه الاحتمالات .؟

الوسائل لمعرفة أرقام الإنتاج باستمرار وأيضاً وضع الأسواق . هذا التقويم لا نجريه بمفردنا إنما بالتعاون مع شركائنا في الوكالة وأيضاً مع الدول المنتجة . إذاً فإن علاقتنا مع الدول المصدرة للنفط ينبغي أن تكون جيدة من أجل أن نقوم الأوضاع سوياً . ولنفترض أن هناك أزمة نفطية بسبب غياب الإنتاج العراقي، سنعمل بسرعة على تحديد مخاطر انقطاع العرض ، وذلك عبر اتصال مباشر مع الدول المنتجة الأساسية والمنظمات المختلفة وبالتحديد « أوبك » لأننا نعتبر أن ردة الفعل الأفضل في مثل هذه الحال تكون زيادة إنتاج الدول التي لديها قدرة إنتاجية فائضةوأثرت هذا الموضوع مع الأمين العام لـ « أوبك » عندما زرته الأسبوع الماضي في مقر المنظمة في فيينا . وينبغي أن تكون ردة الفعل على الانقطاع المحتمل لإنتاج العراق ، زيادة الإنتاج لدى الدول الأخرى ، وسنرى إن كان ذلك ممكناً وإلى أي حد وعندها وبناء على هذه المعطيات نتخذ الإجراءات الممكن اتخاذها

س: لكن قدرة «أوبك» الإنتاجية الفائضة محدودة بما أن السعودية تنتج الآن أكثر من ٩ ملايين برميل يومياً وباقي الدول لا تنتج بطاقاتها القصوى ، ما الذي سيحدث ؟

ج: سنرى ، إذ إنه ليس مؤكداً أننا سنضطر إلى اتخاذ إجراءات معينة لكننا مستعدون لذلك ، وفي إمكاننا التحرك بسرعة وفي غضون ساعات إذ ا اقتضى الأمر . لكننا نريد ترك المجال للمنتجين لكي يعوضوا لهم النقص الذي حدث .

س: ما تقويمكم للفائض في القدرات الإنتاجية حالياً؟

ج: مليونا برميل يومياً تقريباً .

س: عندما تقول مستعدون لاتخاذ إجراءات ، ما هذه الإجراءات ؟ وما خطة الطوارئ التي حددتها وكالة الطاقة الدولية بعد حرب الخليج ؟

ج: هذا يعني أننا نحتاج إلى ساعات فقط للاتصال بكل الدول الأعضاء في وكالة الطاقة والقول علناً إن هذه الدول اعتمدت إجراء معيناً إما باستخدام مخزونها وإما بالحد من الاستهلاك وإما بالانتقال إلى بدائل لاستهلاك النفط إلى آخره.

س: ابتداء من أي فترة تلجأ الوكالة إلى هذه الإجراءات ، وهل الأمر مرتبط بارتفاع أسعار النفط إلى مستويات خيالية؟

ج: ليس هناك قانون مسبق في هذا المجال ولا عتبة تتيح الانتقال التلقائي إلى هذه الإجراءات ، فهي تتقرر بناء على تقويم الأوضاع . فانقطاع النفط العراقي مثلاً قد يحتمل إذا ترافق مثلاً مع شتاء معتدل جداً، وقد يكون غير محمول إذا كان الشتاء قارصاً .

س: كيف ترى المستقبل النفطي للعراق بعد الحرب ؟ وهل صحيح أن الشركات النفطية الفرنسية ستحرم من حصتها في النفط العراقي ؟

ج: بالنسبة إلى الشق المتعلق بالشركات الفرنسية وحصتها ، ليس لدي رأي وليست لدينا الرغبة في التكهن حول ذلك . أما بالنسبة إلى دور النفط العراقي فيبدو لي واضحاً أن العالم سيحتاج إلى كميات ضخمة من النفط العراقي لأن العالم عطش للنفط ، وأنا أتكلم على المدى الطويل . فالعالم عطش للنفط وللطاقة عموماً والتوقعات حول الطلب على النفط للسنوات الـ ٢٠ أو الـ ٣٠ المقبلة مرتفعة جداً . إذن سنكون بحاجة إلى تحسين الفعالية في مجال الطاقة وإلى مزيد من النفط والغاز وأيضاً لمزيد من البدائل في فحم وطاقة نووية ، ومن ثم يجب أن نهيئ أنفسنا لعودة العراق إلى الأسواق . لكني مقتنع أن ذلك سيأخذ وقتاً أكثر مما يعتقد البعض لأسباب

تقنية ومالية . فليس في الإمكان إعادة إطلاق الإنتاج بعصا سحرية ، علماً بأن الحقول لم تستخدم أو استخدمت بشكل سيئ في الأعوام العشرة الماضية . وإذا أعيد إطلاق الإنتاج بسرعة فإن ذلك سيكون خطأ كبيراً لأنه قد يغرق الحقول التي تعود تنتج إلا الماء. وفي اعتقادي أن إعادة اطلاق الإنتاج العراقي ستتطلب استثمارات ضخمة قد تصل إلى ٥ أو ٦ بلايين دولار وتتطلب سنوات عدة . والمطلع على الاحتياط العراقي وعلى الطبيعة الجيولوجية للعراق يعرف أن إمكانات العراق النفطية مرتفعة جداً على المدى الطويل وتطويرها يتطلب استثمارات مهمة .

س : هل عودة النفط العراقي بكميات كبيرة ستخفض مستوى الأسعار على المستوى الطويل ، خصوصاً أن هناك نظرية مفادها أن الحرب على العراق هدفها خفض الأسعار ؟

ج : ينبغي عدم الخلط بين المدى القصير ، والمدى الطويل ، وعلى المدى القصير يتخوف البعض على غرار وزير النفط الإيراني بيجان زنقانة من أن تؤدي عودة الإنتاج العراقي إلى ما يراوح بين ٢,٥ و ٣ ملايين برميل يومياً وعودة إنتاج فنزويلا إلى طبيعته إلى انخفاض الأسعار . وهو قد يكون على حق في قوله هذا إنما على المدى القصير . أما على المدى الطويل ، فقناعتي أن هناك قدرة إنتاجية عالمية محدودة ، مقارنة مع الاستهلاك ، وأنا لا أرى انخفاضاً في الأسعار بل اتجاهاً إلى الارتفاع . والواقع أن الأسعار المرتفعة تسهل الاستثمار في الأماكن المكلفة مثل الحقول البحرية العميقة أو بعض الحقول الفنزويلية الغنية بالنفط الثقيل . وعلى المدى الطويل ، الطلب على الطاقة سيكون مرتفعاً جداً وينبغي إيجاد الموارد المناسبة لتلبية هذا الطلب .

س: ماذا عن إنتاج روسيا في ظل المشاكل اللوجستية التي يواجهها ؟

ج : لَستُ متأكداً من وجود حلول سريعة لها ، لأن الحلول في مثل

هذه الحال تتطلب استثمارات .

س: ماذا عن التعاون في منظمة «أوبك» ؟

ج: أعتقد أن هذا التعاون منطلق والمحادثات التي أجريتها مع مسؤولي «أوبك» الأسبوع الماضي أظهرت أننا نواجه تبايناً بإمكاني وصفه بالإيديولوجي ، فهو جدي لكنه ينبغي ألا يحول دون أن نعمل معاً من أجل استقرار السوق علماً بأن هذا هدفنا المشترك ، ونحن عازمون على العمل معاً على هذا الصعيد .

س: هل كونك فرنسياً مزعج بالنسبة لك نظراً للمنصب الذي تتولاه في ظل الاستعدادات الأمريكية لخوض الحرب على العراق ؟

ج: أبداً على الإطلاق ، لأنه ليس للوكالة أي مسؤولية في الأمور التي تختلف حولها اليوم الدول الأعضاء ، وليس للوكالة أي دور في ما إذا كان ينبغي مهاجمة العراق أم لا . إن مسؤولية الوكالة تقضي بكيفية مواجهة أي صعوبات قد تطرأ على صعيد الإمدادات النفطية ،وهذه المهمة ليست موضوعاً لأي خلاف على الإطلاق بين الدول الأعضاء في الوكالة ،لذا فأنا لا أواجه أي صعوبات خصوصاً أنني انتخبت من قبل الأعضاء كافة ، وفي ١٧ كانون الثاني (يناير) حيث كان التجاذب في شأن العراق .

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور محمد البرادعي رئيس جهاز التفتيش على البرنامج النووي العراقي ومدير وكالة الطاقة الذرية حول طبيعة عمل الجهاز في العراق *

س: هل يمكن إلقاء الضوء على مهمة لجنة إنموفيك والوكالة خصوصاً أن هناك قلقاً من تصادم مهمة المفتشين مع السيادة العراقية؟.

ج: موضوع التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية بدأ بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ ، حينما قرر مجلس الأمن بالإجماع ، بعد غزو العراق للكويت ، أنه لابد لإعادة الأمن والسلم في الشرق الأوسط أن يتم نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق ، وقد جاء هذا القرار أيضاً على خلفية استخدام العراق الأسلحة الكيماوية في الحرب مع إيران (١٩٨٠ – ١٩٨٨) ، كما قرر المجلس أنه لكي يتم رفع العقوبات عن العراق يجب أن يتخلى العراق عن هذه الأسلحة ، وقد استمرت عمليات التفتيش حتى عام ١٩٩٨ بتحقيق نجاح في بعض الأنشطة (من جانب المفتشين) ، وبعد أن تحقق النجاح في أنشطة ومجالات أخرى ، عهد المجلس بأعمال التفتيش إلى جهتين هما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالبرنامج النووي العراقي، ولجنة الأمم المتحدة للتفتيش والتحقيق (أونسكوم) فيما يتعلق بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ طويلة المدى التي يتعدى مداها ١٥٠ كيلو متراً ، وفي عام ١٩٩٧م نجحنا (الوكالة) في تحديد

---

* جريدة الأنباء الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٢ م ، العدد ٩٥٤١ .

البرنامج النووي العراقي ، لكن ظلت هناك مشاكل فيما يتعلق بتحقيق مهمة اللجنة في مجال نزع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ ، وكان رأيهم أنه لا تزال هناك أسئلة مفتوحة وأنهم لم يتيقنوا من أن العراق تخلى بالكامل عن هذه الأسلحة ، وقد كانت هناك خلافات من الجانبين واتهامات بأن العراق لم يتعاون مع اللجنة ، كما كانت هناك تجاوزات من جانب اللجنة ، وقام مجلس الأمن بتشكيل لجنة جديدة (أنموفيك) لتحل محل اللجنة السابقة ، وهي لجنة قريبة إلى حد كبير من الوكالة في أنها جهاز تابع للأمم المتحدة ، وشُكلت اللجنة الجديدة مع ضمانات كثيرة لضمان الحيدة والاستقلالية ولمنع تكرار أي تجاوزات مثلما حدث من جانب (أونسكوم) التي خرجت - وكذلك الوكالة - في العراق في ديسمبر ١٩٩٨ ، وقدمت تقريراً لمجلس الأمن أفاد بعدم وجود تعاون من جانب العراق ، كما قررت الانسحاب من بغداد بعد أن قررت الولايات المتحدة وبريطانيا توجيه ضربة عسكرية للعراق لحماية المفتشين ، كما خرجت الوكالة أيضاً من العراق لارتباطها من الناحية اللوجستية باللجنة ، وذلك وفق اعتقاد بأنه خروج مؤقت لفترة قصيرة ستعود بعدها إلى العراق ، لكن بغداد قررت عدم التعاون مرة أخرى مع لجان التفتيش ، وحل مجلس الأمن لجنة أونسكوم عام ١٩٩٩ وقرر تشكيل اللجنة الجديدة ، والمأزق أنه مر أربع سنوات لم يكن بها تفتيش ، ومن دون التأكد من أن العراق تخلى عن أسلحة الدمار الشامل فإنه لن يكون هناك مجال لرفع العقوبات أو تعليقها ، وقد جاء قرار العراق أخيراً بعودة المفتشين في إطار توتر دولي كبير وإعلان الولايات المتحدة أنها ستقوم بعمل عسكري إذا لم يتعاون العراق، وكانت فترة الأشهر الثلاثة الأخيرة حاسمة ، حيث كان الخيار الأول للولايات المتحدة هو استخدام القوة ، بينما كان رأي غالبية أعضاء مجلس الأمن هو التفتيش وليس استخدام القوة الذي يجب أن يكون الخيار الأخير ، وقد نجح المجتمع

الدولي خلال الفترة الماضية في أن يحقق توافقاً ، وانضمت الولايات المتحدة إلى الإجماع الدولي بضرورة أن تمنح الأمم المتحدة فرصة للتحقق من أن العراق خال من أسلحة الدمار الشامل قبل التفكير في أي بدائل أخرى ، وصدر القرار ١٤٤١ .

س: ذهابك مع رئيس لجنة انموفيك السيد هانز بليكس إلى واشنطن أولاً واللقاء مع الرئيس الأمريكي جورج بوش ونائبه ديك تشيني ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس ووزير الخارجية كولن باول قبل صدور قرار مجلس الأمن أو التوجه إلى بغداد أولاً أثار العديد من التساؤلات والمخاوف ؟.

ج: على العكس ،هذه المقابلات مفيدة للغاية ، فقد نجحنا في أن يعطي القرار ١٤٤١ صلاحيات كاملة للأمم المتحدة ، فمشروع القرار (الأمريكي) كما تعلمون كان يتضمن مرافقة قوات عسكرية للجان التفتيش ، ووجود مراقبين من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن لمراقبة عمليات التفتيش ، ووجودنا في واشنطن في هذا التوقيت أدى إلى صدور قرار متوازن إلى حد كبير، حيث جعل المسؤوليات والصلاحيات في إطار الأمم المتحدة .

س: خلال زيارتك ورئيس أنموفيك السيد هانز بليكس لبغداد ولقائكما مع المسؤولين العراقيين ماذا قلتما لهم ؟ وماذا قالوا لكما ؟.

ج: لقد قلت للمسؤولين العراقيين حينما التقيت بهم في بغداد الأسبوع الماضي أن هذه فرصة لديكم لكي تثبتوا أن بلدكم أصبح خالياً من أسلحة الدمار الشامل كما تذكرون، وأنه لا بد أن يتم ذلك من خلال تفتيش شامل ومتكامل حتى تكون لدى مجلس الأمن المصداقية ، كما يجب ألا ينظر العراق إلى عملية التفتيش على أنها قيود جديدة تفرض عليه ، وقد ذكر المسؤولون العراقيون لنا أنهم سيتعاونون معنا في كل المجالات وبكل

الأشكال ، ونأمل أن يكون ذلك صحيحاً .

س: لكن بعض المراقبين يؤكدون أن ذهاب المفتشين إلى بغداد هو بداية العد العكسي لاندلاع الحرب ؟.

ج: لا أعتقد أن الحرب حتمية ، أو أن عمل اللجنة مقدّمة لها ، بل أعتقد أنه إذا تعاون العراق معنا وأبدى شفافية مما يجعلنا نقدم تقارير إيجابية لمجلس الأمن ، فسنستطيع عندئذ أن نحل المشكلة بالطرق السلمية، وهذا أيضاً سيكون بداية عودة العراق إلى العائلة الدولية والتمتع بجميع حقوقه السيادية وغيرها والتي لا يتمتع بها حالياً بسبب خضوعه لنظام العقوبات والقيود المفروضة ـ بسبب هذا النظام على السيادة ، وأعتقد أنه أصبحت هناك الآن فرصة للعراق لتقديم ضمانات للمجتمع الدولي بأنه تخلى عن أسلحة الدمار الشامل ، وأرى أن هذه الفرصة يجب أن يستخدمها العراق لأن البديل له عواقب وخيمة ، ليس على العراق فقط بل على المنطقة بأسرها ، إذا لم ننجح بالتعاون مع العراق في أن نقدم تقارير تتمتع بالمصداقية عن طريق تفتيش شامل ، أو نتوصل إلى أن العراق تخلى بالفعل عن هذه الأسلحة ، وإن نجحنا فسيكون ذلك بديلاً عن الحرب وليس مقدمة لها .

س: عند انسحاب لجنة أونسكوم من العراق عام ١٩٩٨ ذكر المفتشون أنه تم إنجاز ٩٥ ٪ من مهام اللجنة لتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ، هل الـ ٥ ٪ الباقية هي المبرر الحقيقي للرغبة الأمريكية في استخدام القوة العسكرية من أجل إنجازها ؟ وهل تستحق هذه النسبة كلها هذه الضجة؟ .

ج: هذه النسبة كانت تذكر بالنسبة للأسلحة الكيماوية والبيولوجية، لكن بالنسبة للأسلحة النووية كما أعلنا من جانبنا حدث تقدم وأننا نجحنا بالفعل في تحديد البرنامج النووي العراقي عام ١٩٩٨ ، لكن القناعة

الحالية هي أن هناك أسئلة لا تزال مفتوحة ومسائل متبقية لم يتم حلها ، وتحديد نسبتها يتم عن طريق لجان التفتيش ، وبالنسبة للنووي لدينا أسئلة حتى تكون الصورة الآن متكاملة ، فخبراء الوكالة غادروا بغداد منذ أربع سنوات ، لذلك لا بد أن نعود وعلينا القيام بأعمال عديدة للتأكد من أن الوضع لم يتغير منذ أن غادرنا العراق عام ١٩٩٨ ، وأن العراق لم يعد بناء برنامجه خلال هذه السنوات الأربع ، وبالنسبة للكيماوي والبيولوجي ذكرت اللجنة السابقة عندما غادرت بغداد أنه لا تزال هناك بعض الأسئلة مفتوحة فيما يتعلق ببعض الكيماوي مثل غاز الخردل (غاز الأعصاب)، فليس هناك وثائق إحصائية بخصوص ما أنتجه العراق وما تم تدميره ، ومن ثمّ لا أستطيع أن أقول بثقة أكيدة إن العراق لا تزال لديه أسلحة ، وفي الوقت نفسه لا أستطيع أن أستبعد هذا الاحتمال ، وهذا هو الوضع بالنسبة للكيماوي والبيولوجي. وتسألني عن كل هذه الضجة، فأقول لك: إنه ما دام هناك أسئلة مطروحة بشأن تخلي العراق عن أسلحة الدمار الشامل ستكون لدى مجلس الأمن شكوك، ولاحظ أن قرار مجلس الأمن الأخير قد صدر بالإجماع ما يعني أن ذلك رسالة مفادها بأن المجتمع الدولي وصل إلى مرحلة من ضيق الصدر وضرورة حل هذه المشكلة القائمة منذ ١٢ عاماً بصفة نهائية ، وكما ذكر مجلس الأمن فهذه فرصة أخيرة للعراق لن تعود مرة أخرى فعلى العراق أن يستغلها ، ومن جانبنا نحن نتعهد بالحياد والموضوعية ، لكن لا بد أن يتعاون معنا العراق ، وأن تتعاون معنا جميع الدول لتقديم المعلومات اللازمة حتى نستطيع أن نتقدم سريعاً ، فهناك كثيرون قد يسارعون إلى استخدام القوة إذا لم يتعاون العراق بنسبة ١٠٠٪ .

س: تقصد بذلك أن تجنب العراق ضربة عسكرية يستلزم تعاوناً بنسبة ١٠٠٪ ، وأن أي نسبة أقل ٩٥٪ مثلاً تساوي صفراً ، وتعني عدم استبعاد اتهام العراق بانتهاك القرار؟

ج: لا بد أن يكون العراق متعاوناً بنسبة ١٠٠٪ ، ولا بد أن يكون النجاح بأكبر قدر من اليقين ، وإذا كان هناك شكوك ، فإن مجلس الأمن قد يتخذ إجراءات أخرى .

س:هل قاموس تعاملكم مع العراق يتضمن كلمة المرونة ؟ على سبيل المثال ، إذا قدم العراق التقرير المطلوب منه متضمناً الوثائق والمستندات في موعد أقصاه ٨ ديسمبر المقبل ، واكتشفتم من خلال عملكم أن هناك شيئاً لم يذكر في التقرير ، وفسر العراقيون ذلك لكم بأنه سهو ، هل ستعتبرونه كذلك ، أم انتهاكاً للقرار ١٤٤١ مما يبرر للولايات المتحدة استخدام القوة ؟.

ج: هناك افتراضات نظرية كثيرة ، لكن أود أن أؤكد أننا نحتكم – في عملنا – إلى العقل والمنطق ، فإذا كان هناك سهو في مسألة ثانوية أو فرعية ، فطبعاً لن نسارع إلى مجلس الأمن ونقول له : هذا عدم تعاون من جانب العراق ، فالمسألة تتعلق بنظرة موضوعية للأمور ، ودورنا هو تقديم تقارير إلى مجلس الأمن تتمتع بالحيادية والموضوعية ، والمجلس هو الذي يقرر إذا كان هناك انتهاك مادي لالتزامات العراق أم لا ، فالتقييم يدخل في صلاحيات مجلس الأمن ، أما دورنا فهو تقديم تقارير شاملة وموضوعية عما قمنا به ، يقوم المجلس بتقييمها ليقرر ما هي الخطوة التالية .

س: عند أي نقطة يمكن اتخاذ خطوة رفع العقوبات عن العراق ؟.

ج: أود أن أشير إلى أن قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ الصادر عام ٢٠٠٠ حدد مرحلتين في مسألة العقوبات ، الأولى: هي مرحلة تعليق العقوبات في حالة تعاون العراق ، والثانية : هي مرحلة رفع العقوبات ، وهذا القرار أدى – بعض الشيء – إلى تسهيل عملية رفع العقوبات فهي عملية مرتبطة بالتوصل إلى تقرير نهائي يفيد بأن العراق خال من أسلحة

الدمار الشامل، أما تعليقها فهي عملية مرتبطة بحدوث تقدم في تعاون العراق حتى لو كان العمل من جانب المفتشين لم ينته .

س: طالبت الجامعة العربية أيضاً بوجود مفتشين عرب كأعضاء في اللجنة للاطمئنان ، فهل لديكم استعداد لذلك ؟.

ج: الخبراء العرب كانوا موجودين في السابق ، وسيكونون موجودين في المستقبل ، فوجودهم ليس أمراً جديداً ، ودعني أقل إن سيدة مصرية خبيرة في الوكالة تعمل في فريق التفتيش توجهت يوم الأحد الماضي إلى العراق ، وبصراحة المسألة الأساسية التي ننظر إليها هي الكفاءة والحياد وأن يكون الشخص على قدر كبير من الدراية والفهم، فليس هناك جواز سفر محايد أو جنسية محايدة ، فالجنسية هي بطاقة سفر ، فمن الممكن أن يكون هناك شخص عربي وغير محايد ، وآخر أمريكي يتسم بالحياد ، فالمسألة ليست جنسية المفتش ولا جواز سفره ، وإنما الهدف الأساسي هو التأكد من أن أجهزة التفتيش تتمتع بالحياد الكامل ، وفي هذا الموضوع، ، أود أن أشير إلى نقطة مهمة هي أن مجلس الأمن لا يزال يواجه صعوبة في انضمام خبراء عرب إلى أجهزة التفتيش، حيث لم يتقدم إلى اللجنة حتى الآن سوى خبراء من الأردن برغم أن اللجنة طلبت خبراء من عدد كبير من الدول العربية ، ولذلك فكلام الجامعة العربية عن ضرورة وجود خبراء عرب هو كلام يجب أن يعقبه فعل وترشيحات ، وحتى الان لم نتسلم ترشيحات فنحن لدينا استعداد ، وهناك سبع دول عربية على الأقل تستطيع أن تساهم في هذا المجال .

س: ايكيوس وباتلر كانا قد طلبا زيارة مصر خلال رئاستهما للجنة أونسكوم بزعم وجود تعاون سابق بين مصر والعراق ، في أي إطار تأتي زيارتك لمصر ؟.

ج: زيارتي لمصر تأتي في إطار أهمية قيام الدول العربية بمساعدة العراق، والعمل معه نحو تحقيق تقدم في تنفيذ القرار ١٤٤١ حتى يستطيع العراق الخروج من المأزق الذي وضع نفسه فيه منذ ١٩٩٠، وكذلك في إطار العمل على أننا نستطيع بالحل السلمي أن نحقق نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية لكي نجنب العراق والمنطقة بالكامل حرباً قد تكون لها نتائج وخيمة، والدور المصري ودور الرئيس حسني مبارك في هذا الاتجاه دور مهم وحيوي في التعامل مع هذه القضية، لأن تأثيراتها (في حالة عدم تعاون العراق) لن تكون فقط على العراق ،بل على المنطقة بالكامل، ولذلك زيارتي لمصر تستهدف الحديث مع الرئيس محمد حسني مبارك والمسؤولين المصريين، والأمين العام للجامعة، من أجل الاستمرار في متابعة الموضوع وتشجيع العراق على التعاون الكامل مع المفتشين، وسنؤكد من جانبنا ـ كما شرحنا لعدد كبير من الدول – أننا نلتزم بالحياد والموضوعية في أداء عملنا الذي سيكون مختلفاً عن اللجنة السابقة.

س: هل تخططون لزيارة دول عربية أخرى ؟.

ج: ليس الآن، ولكن في المستقل القريب، فقد قضيت الفترة الأخيرة في نيويورك وواشنطن ولندن وبغداد، وأعتقد أنه يجب أن أكون موجوداً في مكتبي في فيينا، وستكون هناك اتصالات مستمرة مع الدول العربية، نظراً لدورها المهم في العمل مع العراق.

س: منذ اختيارك لهذه المهمة هناك قطاع من الرأي العام يشعر بالاطمئنان لأنك مصري، وقطاع آخر يشفق عليك لأنك الشخص الذي تتوقف على كلمته، ما إذا كانت الولايات المتحدة ستضرب العراق أم لا، ما شعورك حيال ذلك ؟.

ج: بالنسبة لي سأقوم بمهمتي بمنتهى الحياد والموضوعية سواء في

العراق أو في غيرها من الدول فحين يتولى الإنسان منصباً دولياً ، يجب أن يتخلى عن الاعتبارات الشخصية ، وينظر إلى عمله من منظور دولي ويؤديه في إطار الصلاحيات التي عهد بها المجتمع الدولي إليه ، وطبقاً لمواثيق الأمم المتحدة وميثاق الوكالة الدولية ، وشخصياً آمل أن نحل هذه المشكلة وغيرها بالطريقة السلمية ، وأؤمن بأن كل ما هو في مصلحة المجتمع الدولي هو في مصلحة كل عضو في هذا المجتمع ، فإذا كان الهدف هو تخلي العالم عن أسلحة الدمار الشامل لتحقيق السلام والأمن فإن ذلك هو في مصلحة جميع الدول ، وصحيح العراق دولة عربية وأنا مصري الجنسية إلا أن الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه هو هدف – في تصوري – نبيل ، وهو تخلي المجتمع الدولي كله عن أسلحة الدمار الشامل، وعدم إيجاد فرصة لاستخدامها .

س: على الرغم من ذلك فقد تعرضت لانتقادات عنيفة من جانب دبلوماسيين بوزارة الخارجية عبرت عن وجهة نظرهم الشخصية (غير الرسمية) في مقالك بالواشنطن بوست ، واعتبروك مؤيداً لوجهة النظر الأمريكية ، وأنك تجاوزت صلاحياتك ؟.

ج: نعم سمعت ذلك ، وللأسف البعض لم يفهم الهدف من مقالي ، فأنا عندما أقول إنه يجب أن نعطي عملية التفتيش فرصة ، فمعنى كلامي واضح وهو تجنيب العراق أي عمليات حربية وأعتقد أن ذلك هدف نبيل، لذلك أنا لم أفهم أسباب الاعتراض من جانب البعض على ما كتبت ، وربما خانهم التوفيق في فهم مقاصدي، والغريب أن هذه الانتقادات – بأنني أؤيد الموقف الأمريكي – جاءت في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة ترى فيه الخيار العسكري هو البديل الأول ، وليس عمليات التفتيش أي قبل صدور قرار مجلس الأمن ، وجاء مقالي – على العكس من الموقف الأمريكي – يؤكد ضرورة إعطاء الحل السلمي فرصة .

س: في ضوء هذه الخلفيات هل تشعر بتفاؤل أم بتشاؤم ؟.

ج: لا أستطيع أن أقول هذا أو ذلك ، فالأمر يتوقف على مدى التعاون العراقي ، فشرط أساسي لنجاح مهمة التفتيش هو التعاون العراقي الإيجابي وليس التعاون السلبي .

س: وما التعاون السلبي ؟.

ج: أقصد ضرورة أن يتخذ العراقيون من جانبهم خطوات في كل المجالات تبرهن على أنه ليس لديهم أسلحة دمار شامل ، فهناك أسئلة على العراق أن يجيب عنها ويقدم الأدلة والمستندات والوثائق الدالة على تخليه عن الأسلحة ، وأنه ليس لديه مخزون فيها خاصة في المجال الكيماوي والبيولوجي .

س: هل يجب أن نصدق أن نزع أسلحة العراق مقدمة لخطوات أخرى في الشرق الأوسط ؟.

ج: إذا أظهر العراق تعاوناً كاملاً ، وإذا استطعنا تقديم تقارير إيجابية لمجلس الأمن فسيكون ذلك بداية طريق جديد ، ليس فقط بالنسبة للعراق بل بالنسبة للمنطقة كلها ، فحل المشكلة العراقية سيساهم في حل قضية الشرق الأوسط ككل ، فجزء من مشكلة الشرق الأوسط هو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ، كما سيفتح الحل الباب أمام التوجه السلمي ، ونظام أمني تستطيع أن تتعايش معه دول المنطقة بنوع من الطمأنينة حين تشعر أن أمنها ليس مهدداً اليوم أو غداً ، وإذا كان هناك (اليوم) تركيز على العراق فإن ذلك بسبب احتلال الكويت واستخدام أسلحة الدمار الشامل ، فهدف المجتمع الدولي ليس مقصوراً على العراق ، بل الهدف هو أن يكون العراق خطوة تعقبها خطوات أخرى في مجال نزع السلاح الإقليمي والعالمي ، فهناك معاهدات دولية لنزع الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية ، وإذا كانت هناك بعض الدول لا تزال خارج

المعاهدات ، بما في ذلك الدول الخمس المعترف بها في المعاهدة النووية كحائزة لهذا السلاح ، فهذه الدول الخمس ملتزمة قانونياً طبقاً للمعاهدة ، بالتخلي عن هذا السلاح ، كما أن معاهدتي حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية تنصان على أن كل الأطراف يجب ألا تكون لديها هذه الأسلحة ، والاستثناء الوحيد في النووي هو للدول الخمس ، وقد أعطيت فترة زمنية للتوصل إلى نزع سلاحها النووي ، وبرغم بطء التقدم في المفاوضات بين هذه الدول إلا أنه على المدى الطويل يجب ألا يكون هناك عالم يحوز سلاحاً نووياً وعالم آخر ليس لديه هذا السلاح.

س: لكن هناك بيان من مجلس الأمن صدر ملحقاً بقرار تطبيق المعاهدة النووية عام ١٩٩٥ دعا إلى خطوات لنزع السلاح النووي من الشرق الأوسط وحتى الآن ، وبعد مرور ٧ سنوات ، لم يتم اتخاذ أي تحرك ؟.

ج: قرار مجلس الأمن الخاص بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية نفسه ينص على أن ذلك يجب أن يكون خطوة نحو إنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط ، فمجلس الأمن نفسه يعترف بأهمية ذلك ، وفي تصوري فإن تحقيق ذلك سيأتي متوازناً مع تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، فإسرائيل تدرك على المدى الطويل أن مصلحتها ليست في امتلاك عدد من دول المنطقة أسلحة نووية ، وهذا مرتبط بتحقيق سلام شامل ودائم وباعتراف دول المنطقة بوجودها ، والدول العربية ترى من جانبها ضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية وإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي (أولاً) كخطوة نحو بناء الثقة لبناء السلام الشامل والدائم ، وهنا نرى خلافاً في التوقيت ، واتفاقاً على الهدف ، وأعتقد أنه لتحقيق الهدف يجب أن تسير الخطوتان بالتوازي ، فإذا حدث تقدم على صعيد عملية السلام يجب أن تكون هناك خطوة جديدة محددة نحو إنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق

الأوسط ، لكن عندما عقدت اتفاقيات سلام بين إسرائيل ودول عربية لم تكن هناك إشارة لذلك ، وأعتقد أن هذا الموضوع كان يجب أن يثار في مفاوضات كامب ديفيد ١٩٧٨ ، والخلاصة أن هذا الموضوع لا يمكن فصله عن موضوع السلام لأنه لا يتحقق السلام من دون تحقيق الأمن ، وكذلك لا يمكن تحقيق الأمن من دون السلام ، ونأمل أن يساعد موضوع العراق في التخفيف من جو التوتر في المنطقة ، خصوصاً إذا حدث تقدم في حل القضية الفلسطينية ، مع ضرورة وجود نظرة جدية - بالتوازي - في إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ، ونظرة جدية أيضاً في كل عمليات التسلح في المنطقة بما في ذلك الأسلحة التقليدية .

س: حتى يتحقق الهدف النهائي ، هناك مماطلة أيضاً في مسألة تقديم الدول النووية ضمانات للدول غير النووية والتي سجلتها مذكرة مصرية قدمت إلى مجلس الأمن في مؤتمر مراجعة المعاهدة ؟.

ج: هذه مسألة تدخل في صلاحيات الدول الأعضاء في المعاهدة النووية ، فإذا رأت أن الدول النووية لم تف بالتزاماتها ، فإن من حقها أن تثير هذه المسألة وتناقشها وتضغط على الدول النووية لكي تقدم لها الضمانات اللازمة ، وهناك فارق بالطبع بين الالتزامات القانونية والمسألة السياسية، إلا أنه فيما يتعلق بالضمانات فإن هناك التزاماً قانونياً على الدول النووية بأن تقدم هذه الضمانات ، وإذا رأت الدول غير النووية أن هذه الضمانات غير كافية فلها أن تطرح هذا الموضوع في مؤتمرات مراجعة المعاهدة .

س: لكن هناك مسؤولية على مجلس الأمن بأن تتخذها فعلاً بحكم نص ميثاق الأمم المتحدة الذي حمّل في مادته الثانية هذا الجهاز مسؤولية حفظ الأمن والسلم الدوليين ؟.

ج: مجلس الأمن أصدر بالفعل قرارين في إطار صلاحيته (لتوفير

الضمانات للدول غير النووية) ، وهناك مطالبة بإيجاد اتفاقية دولية تلتزم فيها الدول النووية بأن تقدم ضمانات بعدم التهديد باستخدام السلاح النووي، لكن لم يحدث تقدم في هذا الاتجاه .

س: بمعنى آخر ، إذا كان المجلس قد أقدم على فعل ما تجاه العراق لأنه أقدم على تصرفات استدعت تحريك النص ونصوص أخرى، فهناك دول أخرى لم تقدم على تصرفات مماثلة لكنها اعترفت (كوريا الشمالية) بحيازة أسلحة نووية ، أو اعترف أحد خبرائها (موردخاي فاندنو في حالة اسرائيل) بحيازة برنامج نووي ، وبرغم ذلك لم يتحرك مجلس الأمن؟.

ج: هذا السؤال يوجه إلى مجلس الأمن ، إذا كانت هناك معايير مزدوجة فهذه مسألة يجب أن تتحرك الدول حيالها لإقناع المجتمع الدولي، لأنها مسؤولية هذه الدول التي ترى أنها تعاني من معايير مزدوجة وذلك من أجل إصلاح هذا الأمر وبحث كيفية التغلب عليه ، وتحقيق معايير تتسم بالعدالة والتوازن والتكافؤ ، وأعني بذلك أن هناك عملاً مطلوباً ، فلا يكفي أن نظل نقول إن هناك ازدواجية ، بل يجب البحث فيما إذا كان ذلك صحيحاً ، وسبب ذلك ، وكيفية العلاج ، فهذه القضية مرتبطة بقضية أخرى هي أخذ زمام المبادرة وعدم الاستسلام للشكوى ، فعندما يجد طرف أن مصالحه لا يتم اتخاذها في الاعتبار ، فيجب أن يعرف السبب في ذلك .

س: هناك مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات عام ١٩٧٤ بإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية ، ومبادرة الرئيس حسني مبارك في أبريل عام ١٩٩٠ بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ؟.

ج: هذه عملية طويلة المدى لا بد أن نبدأ كما يجب أن نستمر ، وهناك اعتراف من مجلس الأمن بأهمية ذلك ، وهناك اعتراف من إسرائيل في

وثائق عديدة بأنها ستنضم على المدى الطويل إلى اتفاقية إنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط ، والتطبيق يواجه عقبات كثيرة يجب العمل على علاجها ، وهذه العقبات ترتبط بتعقيدات كثيرة في الشرق الأوسط ، وهناك مجهود لابد أن يبذل على المستويين الإقليمي والدولي وفي المستويين الفني والسياسي في عمل متكامل لتحقيق نظام أمني أكثر استقراراً في الشرق الأوسط .

قواعد النشر في سلسلة الإصدارات الخاصة بمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

يرحب المركز بالبحوث والدراسات العلمية المتخصصة المعنية بمنطقة الخليج والجزيرة العربية للنشر في سلسلة الإصدارات الخاصة وفقاً لقواعد النشر التالية :

أولاً : أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية : السياسة ، الاقتصاد ، الجغرافيا ، التاريخ، علم النفس ، الاجتماع، التربية ، اللغةالعربية وآدابها ، الثقافة ، البيئة ، القانون، الإعلام ، التراث (الآثار والحضارة والفنون) .

ثانياً : أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .

ثالثاً : لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى .

رابعاً : ألا يقل عدد صفحات البحث أو (الدراسة) عن ١٠٠ صفحة ، ولا يزيد على ٢٠٠ صفحة .

خامساً : أن يقدم البحث أو (الدراسة) إلى مديرة المركز مطبوعاً ومرفقاً بها قرص مرن (C . D) .

سادساً : أن توضع هوامش البحث أو (الدراسة) في أسفل كل صفحة ، ويشار فيها إلى المرجع أو المراجع المعتمدة ، أو مصادر البحث وفقاً للتسلسل التالي : (اسم المؤلف ـ عنوان البحث ـ اسم الدورية العلمية أو(المجلة) تاريخ النشر- رقم الصفحة) ، وذلك بالنسبة للأبحاث المنشورة في المجلات ، أما الكتب فعلى النحو التالي : (اسم المؤلف ـ عنوان الكتاب ـ مكان النشر ـ تاريخ النشر ـ رقم الصفحة) ، وفي حالة الاعتماد على وثائق تكتب بيانات الوثيقة كاملة .

سابعاً : أن يرفق بالبحث أو الدراسة ملخص باللغتين الإنجليزية والعربية في حدود (٣٠٠ كلمة) لكل منهما.

ثامناً : أن يرفق الباحث سيرة ذاتية مختصرة عنه ، بالإضافة إلى معلومات خاصة بالهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.

تاسعاً : الأبحاث والدراسات المقدمة للنشر تحكّم من قبل متخصصين في المجال المقدم فيه البحث أو الدراسة .

عاشراً : يخطر الباحث بنتيجة التحكيم خلال أسبوعين من وصولها إلى إدارة المركز .

حادي عشر : المركز غير ملزم بإعادة الأبحاث أو الدراسات سواء نشرت أو لم تنشر.

ثاني عشر : يمنح الباحث خمسين نسخة من الإصدار .

ثالث عشر : لايحق للباحث أن يقوم بإعادة نشر البحث أو (الدراسة) مرة أخرى وفي مكان آخر، إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ النشر ، وبالتنسيق مع مدير المركز

إصدارات المركز

أولاً : سلسلة الإصدارات الخاصة :

١ ـ رحلة مرتضى بن علوان إلى الأماكن المقدسة والإحساء والكويت والعراق ١١٢٠/ ١١٢١هـ - ١٧٠٩م ، دراسة وتحقيق الدكتور/ سعيد بن عمر آل عمر ، الكويت ١٩٩٧م .	١,٠٠ دك
٢- مكونات الشخصية لدى الشباب الكويتي من الجنسين : دراسة عاملية ، الدكتور محمد بدر الأنصاري ، الكويت ١٩٩٨ م .	١,٠٠ دك
٣- الأدب المسرحي في دول الخليج ، الدكتور/ محمد مبارك الصوري ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٤- بناء مقياس للذنب وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من طلاب جامعة الكويت ، الدكتور/ بدر محمد الأنصاري ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٥- التطور الاقتصادي في الكويت ١٩٤٦- ١٩٧١ م ، الدكتور / غضبان موسى الحاتم ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٦- مجموعة بحوث تناقش الأبعاد النفسية لآثار الغزو العراقي على دولة الكويت ، إعداد : الدكتور/ عبد الفتاح إبراهيم القرشي ، الدكتور بدر محمد الأنصاري ، الدكتورة/ فوزية عباس هادى ، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٦ م .	١,٠٠ دك
٧- تكامل نظم تحديد المواقع ، ونظم المعلومات الجغرافية ، (وادي حنيفة نموذج للدراسة) الدكتور/ عبد الله بن محمد القرني، دكتور/ محمد الخزامي عزيز ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٨- حجم وأنماط استهلاك الطاقة الكهربائية بدولة الكويت والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها ، دراسة تحليلية نقدية في جغرافية الاستهلاك دكتور /غانم سلطان أمان ، الكويت ٢٠٠٢ م .	١,٠٠ دك

٩- دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت في مطلع الألفية الثالثة ، الدكتور / عبد الوهاب الظفيري ، الدكتور / عبد اللطيف محمد خليفة ، الدكتور حسنى حمدي ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
١٠ - الحملة العثمانية على الإحساء عام ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١ م من خلال الوثائق العثمانية ، الدكتور / فيصل عبد الله الكندري ، الكويت ٢٠٠٣ م .	١,٠٠ دك
١١ - تأسيس الدولة الحديثة .. التطور الوطني وانعكاساته على التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية . د . فيصل عبد العزيز المبارك . كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود .	١,٠٠ دك
١٢ - العلاقات الصينية - السعودية ١٩٤٩ - ٢٠٠٠ م . د . جعفر كرار أحمد .. زميل معهد الدراسات التاريخية - جامعة بكين .	١,٠٠ دك
ثانياً : سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات :	
١- وقائع الندوة العلمية الرابعة لدول مجلس التعاون الخليجي « وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك » . الفترة من ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م . (جزءان) .	١,٠٠ دك
٢ - بحوث المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت - الكويت ٢ - ٦ أبريل ١٩٩٤م - الطبعة الأولى الكويت ١٩٩٦م . (ثلاثة أجزاء) .	٢,٠٠ دك
* الآثار السياسية والاقتصادية	٢,٠٠ دك
* الآثار النفسية والاجتماعية	٢,٠٠ دك
* الآثار البيئية والصحية	٢,٠٠ دك

٣ـ بحوث ندوة « مستقبل العلاقات العربية - العربية بعد تحرير الكويت ٢٦ ـ ٢٨ مايو ١٩٩٧م » الكويت ١٩٩٨م .	٢,٥٠٠ دك
٤ ـ أوراق عمل الحلقة النقاشية « مجلس التعاون الخليجي - التحديات وسط أحداث أمنية متغيرة » الكويت ١٩٩٨م .	١,٠٠ دك
٥ ـ أوراق عمل ندوة « نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران : المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير » ، الكويت ١٥ - ١٧ مايو ١٩٩٩م (جزءان) .	١,٠٠ دك
٦ـ أوراق عمل الحلقة النقاشية حول « قضايا نفطية بالتعاون مع وزارة النفط الكويتية » الكويت ١٧ مايو ١٩٩٩م .	١,٥٠٠ دك
٧ـ أوراق عمل ندوة « المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته»، الكويت ٤ ـ ٥ أكتوبر ١٩٩٩م .	١,٠٠ دك
٨ ـ بحوث ندوة واقع ومستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي » ٣-٤ أبريل ٢٠٠٠م .	٢,٠٠ دك
٩ـ بحوث ندوة « مجلس التعاون الخليجي وجهود الأمن والاستقرار الإقليمي خلال العقد القادم . الفرص والقيود» ١-٢ مايو ، الكويت ٢٠٠١م.	١,٠٠ دك
١٠ـ أوراق عمل ندوة « الكويت وأربعون عاماً على الاستقلال - حوار وطني حول : إنجازات الحاضر وتطلعات المستقبل » ١٢ـ١٣ مارس ، الكويت ٢٠٠١م.	١,٠٠ دك
١١ ـ أوراق عمل ندوة « مستقبل مشاركة المرأة الخليجية في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال » ٢٨مايو الكويت ٢٠٠٢م .	١,٠٠ دك

ثالثاً : سلسلة سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي :

٧٥٠ر فلساً

* صدر ٣١ عدداً من هذه السلسلة .

رابعاً : سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية :

١ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥م .

٢ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٦م .

٣ ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٧م .

٤ ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٨م .

٥ ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٩م .

٦ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٨٠م .

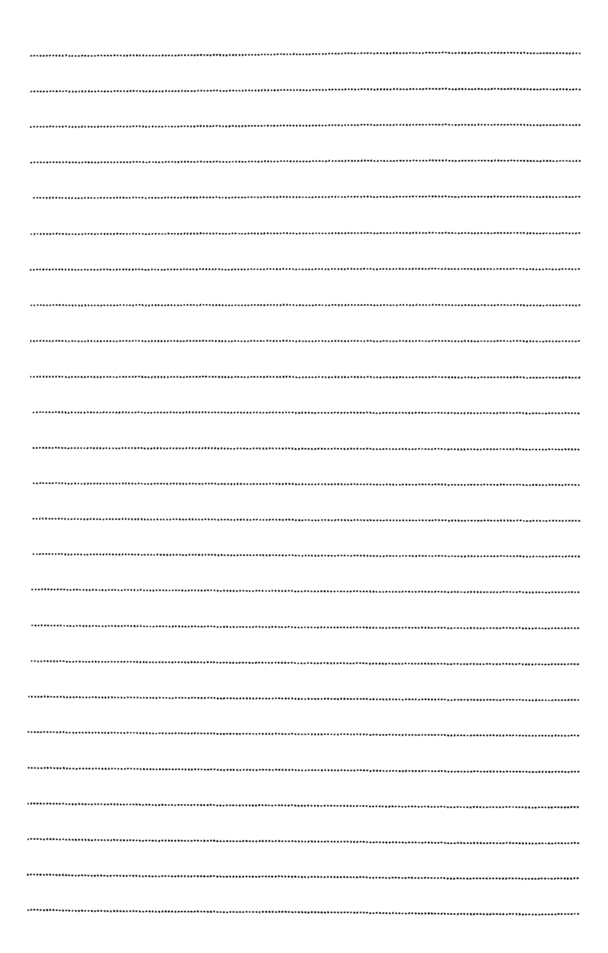
٧ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٨٢م .

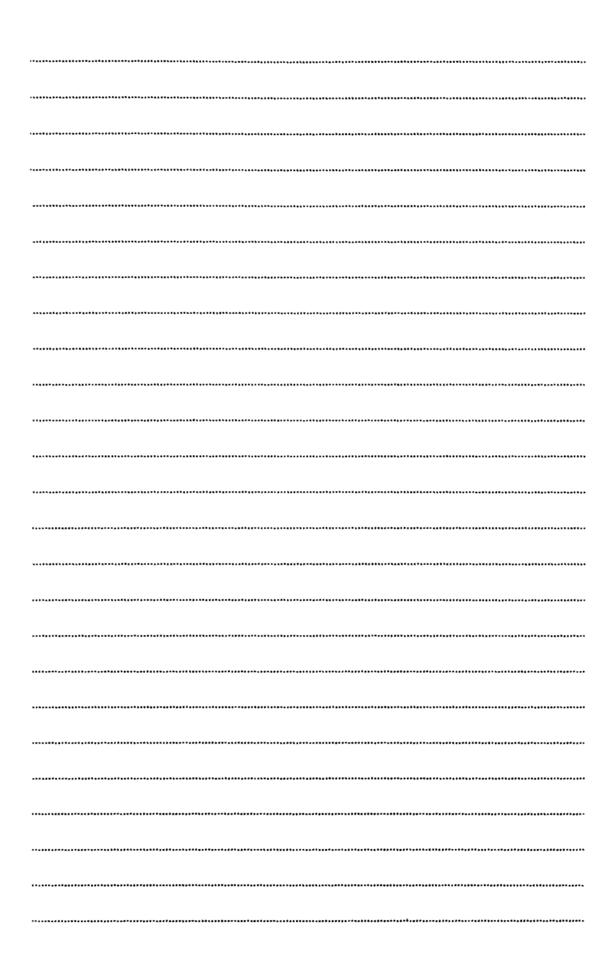
٨ ـ وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي الفترة من ١٩٩٠م ـ ١٩٩١ / ١٩٩٩ـ ٢٠٠٠م .

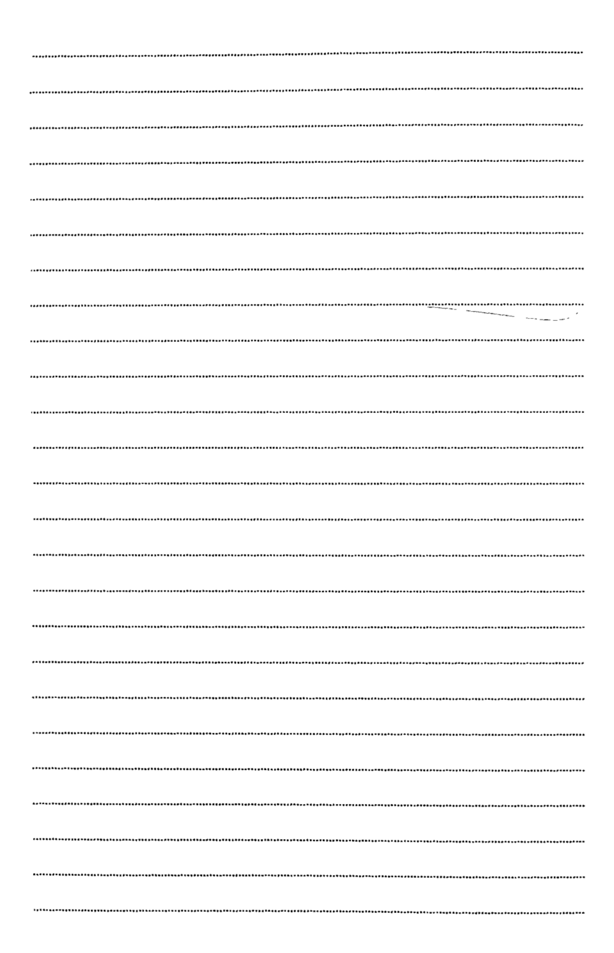
٩ـ وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي الفترة من ٢٠٠٠م ـ ٢٠٠١م

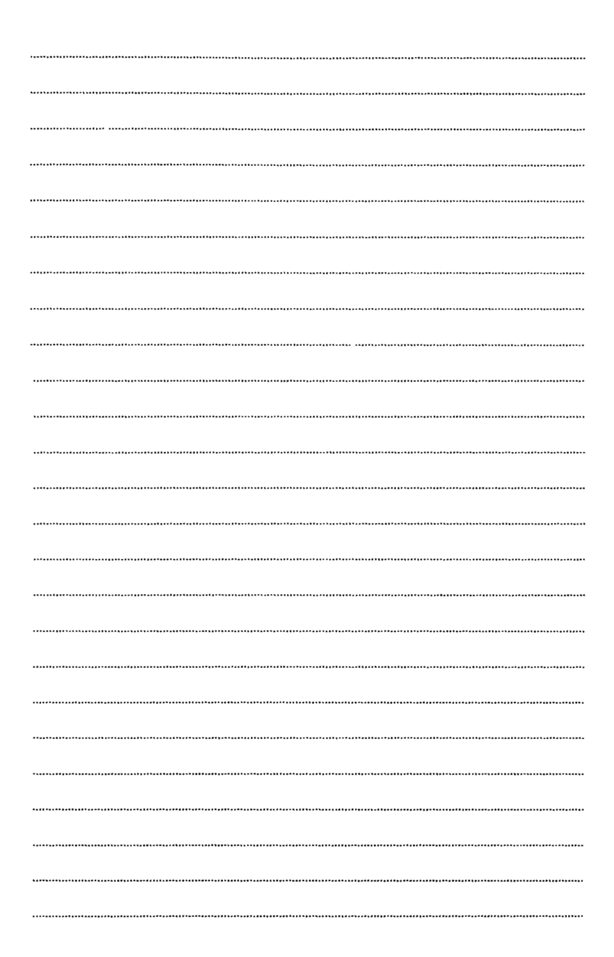
سعر النسخة
٥ دنانير
داخل دولة الكويت

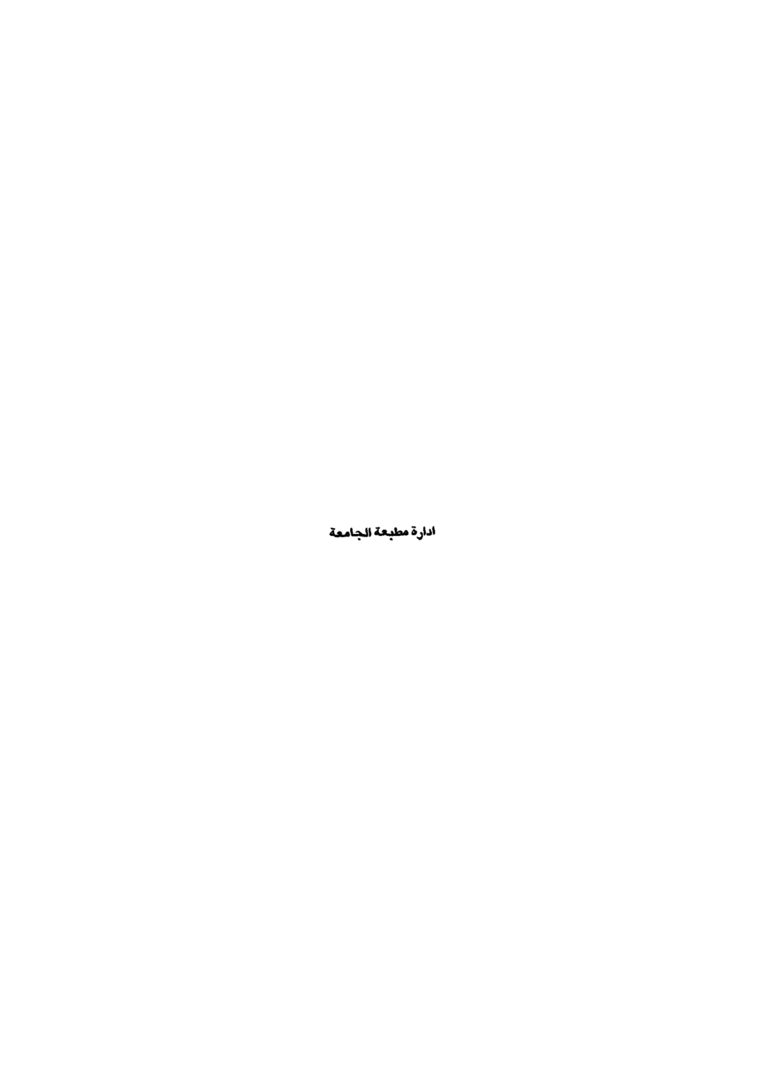
٢٥ دولاراً
الدول العربية
والأجنبية











ادارة مطبعة الجامعة



إدارة مطبعة الجامعة